

الجرائم الجنائية

المستشار

الدكتور محمد طه، كاميون كير

رئيس محكمة النقض

إهداء ٢٠١٦
هيئة الرقابة الادارية
جمهورية مصر العربية

تجربة المندرس ماوى رضى ١٠٠٩ تاريخ قصر الموكمة بالمناجى . القاهرة . طبعة ١٩٩٨

الجرائم التموينية

الاحكام العامة في جرائم التموين
نصوص قوانين وقرارات التموين والتسويق

تأليف
المستشار

الدكتور مصطفى كامل كبره

رئيس محكمة النقض

١٩٨٣

القاهرة

اهـءاء

الى كل من يؤمن بسياءة القانون

مقدمة

كان في نيتي أن يصدر هذا الكتاب منذ عدة أعوام خلت ، وذلك في أعقاب كتابي الأول عن « جرائم النقد » سنة ١٩٦٠ ، غير أن الأيام باعدت بيني وبين إصداره عدة سنوات ، فقد شغلت وقتئذ بانجاز رسالتي عن « نظرية الاعتداء المادي في القانون الإداري » فضلا عن أنني كنت مثقلا آنذاك بعملتي في مكتب مراجعة أحكام أمن الدولة ، ثم توليت بعد ذلك تدريس مادة « قانون المرافعات » في كلية الحقوق بالجامعة الليبية من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧٠ - أنجزت فيها مؤلفا عن « قانون المرافعات الليبي » - وخلال هذه الفترة كانت تراودني الرغبة في إصدار كتاب عن الجرائم التموينية وما أن رددت إلى عملي في القضاء حتى غدت الرغبة يقينا وانتويت أن يصدر الكتاب في مؤلف واحد ينتظم الأحكام العامة في دراسة الجرائم التموينية كما يشتمل على عرض لنصوص قوانين التموين والتسعير .

وإذا كانت هناك بعض المؤلفات عن جرائم التموين سبقت إلى الصدور فإن هذا النوع من الدراسات ما يزال يستأهل من الباحثين مزيدا من التعمق ومن طرح الآراء الجديدة التي حفلت بها وغدت الآن جسيمة بالبحث والتمحيص .

أما الدراسة التي توخيتها في إصدار هذا الكتاب فهي مزيج من الفقه والقضاء ، ذلك أنني أؤمن بأن دراسة القانون لا تقتصر على التأصيل الفقهي لنظريات قانونية مجردة فإن هذه الدراسة تنبت الصلة بالواقع الحي الذي يعيشه القانون وتغدو بذلك دراسة يعتورها الجفاف ويشوبها الجمود والطريقة المثلى - في نظري - هي الجمع بين المدرستين مدرسة الفقه ومدرسة القضاء فهما عنصران متلازمان وتوأمين لا ينفصلان يسهم كل منهما بعلمه وعمله في تطوير القانون وتطبيقه .

ولقد حرصت أن يشتمل الكتاب على استشهاد بأحكام القضاء وما تضمنه رأي مكتب الأحكام العسكرية من قرارات ومذكرات ظلت حبيسة عن النشر قرابة ثلاثين عاما حتى أوشك أن يطويها النسيان .

ولعله بات من الضروري وقد انفتح طريق الطعن أمام القضاء في قضايا التموين والنقد وغيرها من الجرائم الاقتصادية خلال الفترة التي ألغيت

ففيها الاحكام العرفية من ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ حتى اعادتها في ٦ اكتوبر سنة ١٩٨١ ان تدلى محكمة النقض بدلوها في مجال الجرائم الاقتصادية وترسى دعائم هذه الجرائم على اسس من النظريات الفقهية الحديثة وتسائر ركب التطور القانوني الحديث بعد أن صارت دراسة الجرائم الاقتصادية من الاهمية بمكان فانهقدت لها دراسات متعددة وبحوث حفلت بها المؤتمرات العلمية والمجلات القانونية .

وبعد فهذا الكتاب هو جهد متواضع ومحاولة محدودة تستهدف اشارة مشكلات تعينت لى اثناء عملى بمكتب احكام أمن الدولة ومن قبل مكتب الاحكام العسكرية وانى أرجو أن يجد فيه الباحثون من رجال الفقه والقضاء ما يستاهل الوقوف والتأمل .

والله ولى التوفيق

المؤلف

باب تمهيدى

تقتضى دراسة جرائم التموين ضرورة التمهيد عن ذلك بفكرة عامة عن الجريمة الاقتصادية ومدلولها ذلك ان جرائم التموين تعتبر نوعا من الجرائم الاقتصادية ومن ثم تنتظمها الاحكام العامة لهذه الجرائم .

ولا غناء فى هذا التمهيد عن التعريف بقانون العقوبات الاقتصادية وبيان نشأته وتطوره ومستقبله وهو ما نخصص له المبحث الاول ثم نفرد المبحث الثانى للتعريف بالجريمة الاقتصادية .

المبحث الاول

فكرة الجريمة الاقتصادية

ظهور قانون العقوبات الاقتصادى :

شهد القرن التاسع عشر تحولا فى سياسة العالم الاقتصادية وذلك نتيجة لاتجاه الدول نحو الاخذ بمبدأ الاقتصاد الموجه بدلا من الاقتصاد الحر وهو ما أدى الى تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية بهدف ايجاد نوع من التوازن بين انتاج السلع وتوزيعها وذلك عن طريق فرض القيود على حرية التجارة والصناعة واتخاذ اجراءات اقتصادية فى مجال الانتاج .

وقد أسفر هذا التدخل عن تجريم طائفة من تصرفات الافراد العادية المألوفة كالبيع والشراء أو الامتناع عن البيع أو الاحتفاظ بكمية معينة من السلع فى المتاجر مما دعا المشرع الى فرض جزاءات رادعة ليكفل احترام القوانين الاقتصادية التى سنّها ، كما أدى ذلك الى خروج المشرع عن الاحكام العامة فى قانون العقوبات ومن ذلك اتساع نطاق التجريم وشمل ذلك قاعدة انه لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون اذ تخلى المشرع عن التجريم بقانون ولجأ الى ذلك عن طريق اللائحة أو قرار وزارى . كذلك فان الاتجاه الذى يسود كثيرا من التشريعات هو عدم اخضاع هذه الجرائم لمبدأ القانون الاصلح للمتهم . كما طرأ تغيير على الركن المعنوى وفقد الخطأ الجنائى دوره الاساسى وذلك نتيجة لوصف هذه الجرائم بأنها المخالفات الممنوعة Delits contraventions . كما ذهبت بعض التشريعات الى أن الخطأ فى القانون - اذا كان لا يمكن تجنبه invincible - يشكل سببا شخصيا للاعفاء من المسؤولية يمحو الركن المعنوى . وهجر المشرع المبدأ التقليدي فى

العقاب اذ برزت فكرة المسؤولية الموضوعية أو المسؤولية عن فعل الغير واستجاب المشرع الى فرض جزاءات رادعة ليكفل احترام القوانين الاقتصادية التى سنها ومن ذلك اللجوء الى المصادرة العامة وعقوبة الخلق التى لا يقتصر اثرها على الشخص فقط وانما تلحق من يضع أمواله فى المتجر .

كذلك شمل الخروج قواعد الاجراءات اذ لم يعد تحقيق الجرائم مقصورا على رجال الضبطية القضائية اذ ساهمت فى اجراء التحقيق بعض الجمعيات الخاصة أو رجال المقاومة خلال فترة تحرير الدول المحتلة . كما اتجهت بعض التشريعات الى انشاء محاكم خاصة تتولى النظر فى الجرائم بما يتلاءم وطبيعتها ومن ثم برزت قوانين اقتصادية متعددة لمواجهة التطور الجديد وهو ما أدى الى ظهور ما يسمى بقانون العقوبات الاقتصادية .

قانون العقوبات الاقتصادية :

تتبع كل دولة سياسة اقتصادية معينة وهى سياسة تتردد بين مذهب الاقتصاد الحر الذى ساد العالم حيناً من الوقت وسياسة الاقتصاد الموجهة التى طغت الآن على معظم الدول ويقوم قانون العقوبات الاقتصادية - باعتباره فرعاً من فروع قانون العقوبات الذى يبين التجريم والعقوبات - بتحديد الجزاءات على مخالفة السياسة الاقتصادية أى الاعتداءات التى تقع على النظام الاقتصادي وأصبح لهذا القانون مكاناً هاماً بين فروع القوانين المختلفة كالقانون التجارى والقانون المدنى .

وعرف الفقهاء الالمان منذ عهد بعيد القانون الاقتصادي باعتباره فرعاً خاصاً من فروع القانون Das Wirtschaftsrecht وعلى الرغم من اختلاف الفقهاء حول تعريف هذا القانون الا انه تميز باشماله على موضوعات رئيسية نيتناول القسم الاول التشريع الاقتصادي ويبحث فى اجراءات التحقيق والحكم فى الجرائم ، أما القسم الثانى فانه يحتوى على دراسة الملكية كنظام اجتماعى وتنظيم الحياة الصناعية وما يتصل بذلك من قوانين العمل والنقد . وعبر الفقيه الهنجرى كيرالى عن ذلك بقوله انه ظهرت مجموعة كبيرة من القواعد القانونية اشتملت على تنظيم الحياة الاقتصادية وهى ذات طابع مختلط من القانون الخاص والقانون التجارى والقانون العام والقانون الادارى والقانون المالى (١) .

(١) مولدر ، قانون العقوبات الاقتصادية ، المجلة الدولية للقانون الجنائى سنة ١٩٥٣

ومن هنا جاءت التعريفات لقانون العقوبات الاقتصادى اذ عرف قانون العقوبات الاقتصادى بأنه فرع من القانون الجنائى يحدد التجريم والعقوبات ويكفل توقيع الجزاءات على مخالفة القواعد الاقتصادية التى ينظمها القانون وبعبارة أخرى الاعتداءات التى تمس النظام الاقتصادى الذى انشأته السياسة الاقتصادية للدولة (١) .

كما عرف هذا القانون تعريفا آخر مستمدا من تحديد لدلول القانون الاقتصادى الاجتماعى وهو مجموعة القواعد التى تمارس الدولة بمقتضاها نشاطها الاقتصادى وقانون العقوبات الاقتصادى هو الذى يتصدى لفرض الجزاءات الجنائية لكفالة تحقيق هذه القواعد .

وعرف الأستاذ زلاتاريك قانون العقوبات الاقتصادى بأنه مجموعة القواعد القانونية التى تجرم تصرفات الافراد أو الاشخاص المعنوية والتى تلحق ضررا أو تهدد السياسة الاجتماعية والاقتصادية لدولة معينة (٢) . كما ربط الأستاذ Franchimont بين هذا القانون والسياسة الاقتصادية التى تتبعها الدولة وعرف قانون العقوبات الاقتصادى بأنه مجموعة القوانين واللوائح التى تهدف مباشرة الى حماية المصلحة العامة للدولة على الصعيد الاقتصادى (٣) .

ويتضح من ذلك مدى الرابطة الوثيقة بين القانون الاقتصادى وقانون العقوبات الاقتصادى اذ يتكون القانون الاقتصادى من مجموعة من النصوص تنظم السياسة الاقتصادية للدولة بينما يقوم قانون العقوبات الاقتصادى بمهمة تسخير العقاب لخدمة هذه السياسة .

نطاق قانون العقوبات الاقتصادى :

استهدفت فكرة قانون العقوبات الاقتصادى للنقد من عدة أوجه ذلك أن الحماية التى يقررها هذا القانون تكفلها الاحكام العامة فى قانون العقوبات

(١) ليفاسير ، الجرائم الاقتصادية ، دروس الدكتوراد بجامعة القاهرة سنة ١٩٦٠
صفحة ١٦ .

(٢) زلاتاريك ، قانون العقوبات الاقتصادى الاشتراكى ، المجلة الدولية للقانون الجنائى
سنة ١٩٥٣ صفحة ١٠٢١ .

(٣) ميشيل فرانشيمون ، الجزاءات فى القانون الجنائى الاقتصادى ، مجلة القانون الدولى
والقانون المقارن سنة ١٩٥٨ صفحة ٤٦٧ .

الذى يحمى الحياة الاقتصادية فالملكية تحميها الجزاءات المقررة لجريمة السرقة والثرورة مصونة بما تشتمل عليه القوانين الحديثة من اجراءات تحمى الثقة والاموال من اعتداءات الغير (١) .

غير ان هذا النقد لا ينال من أهمية الدور الذى يقوم به قانون العقوبات الاقتصادى ذلك انه وان كان القانون الجنائى يقوم بحماية الاموال العسامة والخاصة وتوفير الحماية ضد ارتكاب الجرائم أو التهديد بارتكابها فان نصوص القانون الجنائى التقليدية تقصر عن حماية النظام الاقتصادى للدولة برمته وهو الذى يحتاج الى سلسلة من القرارات فى مجال الانقاج والتوزيع ولا يقتصر دور قانون العقوبات الاقتصادى على الدول الاشتراكية بل يشمل دول الاقتصاد الحر التى لا تزال فى حاجة الى تنظيم وادارة اقتصادها . وهو ما يتضح منه ان قانون العقوبات الاقتصادى أوسع مجالا من القانون الجنائى بمعناه التقليدى والذى تقصر نصوصه عن استيعاب كافة التطورات الاقتصادية فى الدولة .

كما وجهت انتقادات أخرى الى فكرة القانون الجنائى الاقتصادى منها ان قواعد هذا القانون ليست مقننة ان لا يوجد قانون ينتظم بين دفتيه نصوص العقاب على الجرائم الاقتصادية غير أن هذا النقد يوجه الى قوانين أخرى فالقانون الادارى ليس قانونا مقننا كما لا يخفى طابع الجدة الذى يتسم به قانون العقوبات الاقتصادى وهو أمر من شأنه أن يحول دون سرعة تقنينه .

كذلك قيل انه لا توجد محاكم متخصصة للجرائم الاقتصادية ان يعهد بها الى محاكم القضاء العادى وهذا النقد بدوره لا يؤدى الى اطراح القانون الجنائى الاقتصادى فضلا عن ان بعض الدول عمدت ابان الازمات الاقتصادية الى انشاء محاكم متخصصة ومن ذلك سويسرا التى وجدت فيها المحاكم الجنائية لاقتصاديات الحرب ومحاكم المخالفات الاقتصادية فى فرنسا سنة ١٩٥٣ .

ومن هنا تبدو أهمية قانون العقوبات الاقتصادى واستقلاله على الرغم من ان بعض موضوعات هذا القانون تدخل فى دراسة فروع أخرى كالقانون التجارى وقانون العمل والقانون المالى والقانون الادارى وهو ما حدا بكثير من الجامعات الى انشاء دراسات خاصة به (٢) .

(١) دروست ، المشكلات الاساسية لقانون العقوبات الاقتصادى ، المرجع السابق
صفحة ٣٨٥ .

(٢) ليفاسير ، المرجع السابق صفحة ٣١ .

مستقبل قانون العقوبات الاقتصادى :

يثور التساؤل حول مستقبل قانون العقوبات الاقتصادى وهل سيظل لهذا القانون دوره أم أن الأهمية المعقودة عليه تزول بزوال الظروف التى اقتضت وجوده ومن ثم يعود لقانون العقوبات دوره فى حماية المجتمع . وينبغى أن يلاحظ أن الغاية من هذا القانون ليست غاية اقتصادية فحسب إذ يهدف إلى إدخال العنصر الاجتماعى فى الاقتصاد ومن ثم فانه يطلق عليه أيضا قانون العقوبات الاقتصادى الاجتماعى (١) .

وعلى الرغم من أن الدور الذى يلعبه قانون العقوبات الاقتصادى تبرز أهميته أبان الحروب والازمات إلا أن زوال هذه الظروف لا يؤذن بزوال قانون العقوبات الاقتصادى ذلك أن سلطة الدولة - فى مجال الاقتصاد - تتجه دائما إلى التوسع وهو ما يقتضى صدور تشريعات متعددة لتوجيه الاقتصاد ولا سيما فى مجال التنمية الاجتماعية وبذلك يؤدى قانون العقوبات الاقتصادى دوره إلى جانب قانون العقوبات العام باعتباره فرعاً متميزاً .

وغنى عن البيان أنه يقع على عاتق المشرع إقامة التوازن بين قانون العقوبات العام وتحديد مجاله بما يؤدى إلى كفالة حريات الأفراد وقانون العقوبات الاقتصادى الذى يفرض الجزاءات على مخالفة السياسة الاقتصادية للدولة .

المبحث الثانى

تعريف الجريمة الاقتصادية

لم يستقر الرأى على تعريف محدد للجرائم الاقتصادية وتعددت الآراء بشأنها وقد اتجهت بعض التشريعات إلى النص صراحة على الموضوعات التى تنتمى إلى قانون العقوبات الاقتصادى ومن ذلك التشريع اليوغوسلافى كذلك أيضا ينص تشريع ألمانيا الاتحادية على الموضوعات التى تندرج فى عداد الجرائم الاقتصادية وهناك تشريعات أخرى تنسج على غرار ذلك .

غير أن هناك تشريعات تترك للقضاء والفقه مهمة تحديد مدلول الجرائم الاقتصادية وتعريفها وهو ما يقتضى وضع تعريف مادى للجريمة الاقتصادية

(١) كومننت ، قانون العقوبات الاقتصادى الاجتماعى ، المجلة الدولية للقانون الجنائى سنة ١٩٥٢ صفحة ٢٨٩ ، دروست المرجع السابق صفحة ٢٨٥ .

يسمح بالتمييز بين هذه الجرائم وغيرها ويرى بعض الفقهاء ان الجريمة الاقتصادية هي تلك التي تكفل البحث والتحقيق ومحاكمة الافعال الضارة بالحياة الاقتصادية والتي ينتظمها نوع من الوحدة في هذا المجال وفي سبيل تحديد المراد بالافعال الضارة بالحياة الاقتصادية فان القانون يتولى تحديدها (١) .

ويجنح بعض الفقهاء الى تعريف آخر وهو الذي وضعته محكمة النقض الفرنسية وحددت فيه الجرائم الاقتصادية بأنها التي تتعلق بالانتاج والتوزيع واستهلاك البضائع والمحاصيل ويعتبر هذا التعريف تردادا للتقسيم الثلاثي للاقتصاد السياسي الذي نادى به جان باتست ساي (٢) .

ويتجه رأى آخر الى تعريف الجرائم الاقتصادية بأنها مجموعة التواعد القانونية التي تستند الى العلاقات الاقتصادية وهو ترداد لما ذهب اليه مؤتمر روما في سنة ١٩٥٣ من تعريف القانون الاقتصادي بأنه لا يقتصر على القرارات الصادرة من الدولة وفروعها ولكنه يشمل التنظيمات المهنية والتي تسهم في زيادة الانتاج والتوزيع العادل لاموال الجماعة (٣) .

كما قيل في تعريفها بأنها قسم خاص من قانون العقوبات يحمى مصالح البلاد الاقتصادية وتعد أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة (٤) .

وأيد الاستاذ كوب عميد كلية حقوق لوبليانا بيوغوسلافيا وجهة نظر الاستاذ فيفودا من ان الجريمة الاقتصادية هي التي تلحق ضررا — مباشرا او غير مباشر — او تهدد مصالح الاقتصاد الوطني أو النظام الاقتصادي ذاته والتي يتضمن القانون الجنائي عناصرها ، وهي من وجهة نظر القانون اليوغوسلافي التي نص عليها قانون العقوبات في الفصل التاسع عشر ، كما

(١) تأخذ بهذا التعريف الدول السكندنافية مشار اليه في مقال كابينوس ، الجرائم الاقتصادية مجلة القانون الجنائي وعلم الاجرام مارس سنة ١٩٦٠ صفحة ٥٧١ .

(٢) ميرابيل ، قانون العقوبات الاقتصادي الاجتماعي المجلة الدولية للقانون الجنائي سنة ١٩٥٣ ، صفحة ١٠١٥ .

(٣) قرارات المؤتمر الدولي للقانون الجنائي المنعقد في روما سنة ١٩٥٣ ، مجلة العلوم الجنائية والقانون الجنائي المقارن سنة ١٩٥٤ ، صفحة ٢٠٦ .

(٤) ميشيل فرانثيمون ، المرجع السابق ، صفحة ٤٧٦ ، ويؤيد هذا التعريف جان كونستانت نظام العقاب في الجرائم الاقتصادية مجموعة اعمال كلية الحقوق ليبيج سنة ٥٩ صفحة ٢٨٦ .

توجد أيضا الجرائم التي تنص عليها قوانين أخرى جنائية ومن ذلك على سبيل المثال الفصل العشرين وهي الجرائم التي تقع على الاموال ، والفصل الرابع والعشرين وهي جرائم الاخلال بالوظيفة سواء من حيث موضوعها وهي التي تقع على الاموال العامة أو من حيث مرتكبها وهي التي تقع بالمخالفة لواجبات الموظف اذا كان عضوا في المؤسسة الاقتصادية أو شخصا مسئولا (١) .

وعرفها مشروع قانون العقوبات الموحد في يونيو سنة ١٩٦٥ في المادة ١٥٠ بأنه يعد جريمة اقتصادية كل عمل أو امتناع يقع بالمخالفة للقواعد المقررة لتنظيم أو حماية السياسة الاقتصادية للدولة اذا نص على تجريمه في هذا القانون أو في القوانين الخاصة .

ومهما يكن من أمر هذه التعريفات والنقد الذي تستهدف اليه من افتقارها الى تحديد واضح للجريمة الاقتصادية الا انه لا مناص من أن يكون التعريف مرتبطا بالسياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة ومدى تأثير هذه الأفعال على الخطة الاقتصادية وبذلك تعتبر جريمة اقتصادية كافة الجرائم التي تقع بالمخالفة للقوانين الاقتصادية والتي وان لم تخالف هذه القوانين الا انه يملئها باعث اقتصادي ومن ثم تقف هذه الجرائم على قدم المساواة وتتساوى مع الجرائم التي تخالف القوانين ويضرب هذا الرأي مثلا على الجريمة الاقتصادية الحوادث التي تنشأ نتيجة استعمال وسائل النقل ان لا يمكن أن يدور بخلد الشارع انها من الجرائم الاقتصادية فهي من جرائم المرور غير ان هذه الجرائم اذا أملاها باعث اقتصادي - من وجهة نظر مرتكبها - فانها تعتبر جريمة اقتصادية كما لو أراد هذا الشخص بارتكاب الحادث أن يتخلص من منافسه الاقتصادي (٢) .

موضع الجرائم الاقتصادية من قانون العقوبات :

يثور البحث حول موضع الجرائم الاقتصادية من قانون العقوبات فتصبح جزءا منه أم انه يحسن اخراجها من قانون العقوبات فتستقل بقانون خاص بها .

كان هذا الموضوع محل دراسة تقدم بها كومننت قاضي المحكمة الاتحادية العليا في سويسرا وذلك في المؤتمر الدولي السادس للقانون الجنائي اذ وصف

(١) الجرائم الاقتصادية ستراسبورج مجموعة أعمال هنري كاييتان صفحة ٦١٥ .

(٢) كابينوس . المرجع السابق ، صفحة ٥٧٢ .

نصوص قانون العقوبات الاقتصادى بأنها نصوص غامضة وغير محددة بل وغير مطروقة فى لغة القانون وهو ما يقتضى انشاء قانون خاص بها (١) .

كما ذهب قوان فى مؤلف له عن قانون العقوبات الخاص سنة ١٩٤٩ الى ان الجرائم المختلفة التى تتناول الانتاج والتوزيع يمكن أن تنتظمها رابطة واحدة فى قانون خاص كجرائم التسعير .

كذلك لم تنهج الدول منهاجا واحدا فى هذا الشأن واختلفت السياسة التشريعية فى كثير من الدول ولعل هذا الخلاف مرده الى السياسة الاقتصادية التى تتبعها الدولة اذ تأخذ الدول الاشتراكية والتى يقوم نظامها على أساس ثبات السياسة الاقتصادية بمبدأ تثبيت الجرائم الاقتصادية فتعد جزءا من قانون العقوبات ومن أجل هذا تضمن قانون العقوبات السوفيتى الصادر فى سنة ١٩٢٦ فى الباب الخامس منه نصوصا خاصة بالجرائم الاقتصادية ومن ذلك نص المادة ١٢٨ الخاصة بمخالفة قواعد التسعير ومخالفة القوانين المتعلقة بالعمل والتأمينات الاجتماعية « م ١٣٣ » . وحذت الجمهوريات الشعبية الاشتراكية حذو الاتحاد السوفيتى من ذلك القانون التشيكوسلوفاكى الصادر فى ١٢ يوليو سنة ١٩٥٠ فى الباب الثانى فى المواد ١٣٠ - ١٣٨ . كذلك نهجت رومانيا نفس المنهج فنصت على أغلب الجرائم الاقتصادية فى قانون خاص بها . الا انه صدر قانون جديد فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٣ نقل هذه النصوص الى قانون العقوبات كما اشتمل قانون العقوبات الالبانى على جرائم ضد النظام الاشتراكى للاقتصاد وضد التجارة الداخلية والخارجية (٢) .

وفى بلغاريا صدر قانون خاص تضمن النصوص الخاصة بالتموين والأسعار والنفى هذا القانون سنة ١٩٥٣ بينما نصت المادة ١٢١ من قانون العقوبات البلغارى على تجريم بعض السلع الا قليلا ، أما الدول الرأسمالية التى تعتنق مبدأ الحرية الاقتصادية فهى لا تتدخل فى الشؤون الاقتصادية الا قليلا ومن ثم تعتبر القوانين الجنائية الاقتصادية فيها أمرا عارضا وبهذا أخذت تشريعات دول أمريكا اللاتينية .

ومن الدول التى تتميز فيها الجرائم الاقتصادية بقدر أكبر من الثبات التشريع الهولندى والمصدر الرئيسى لهذا التشريع هو قانون ٢٢

(١) كومننت ، المرجع السابق ، صفحة ٣٠١ .

(٢) ناقشت الجمعية الدولية للقانون الجنائى فى مؤتمر روما المنعقد فى ٢٧ سبتمبر الى اكتوبر سنة ١٩٥٣ موضوع قانون العقوبات الاقتصادى الاجتماعى « المجلة الدولية للقانون الجنائى سنة ١٩٥٢ » .

يونيو سنة ١٩٥٠ الذى يشمل الجرائم الاقتصادية وهى التموين والاسعار وتوزيع المواد الاولية والتصدير واستيراد المنتجات وعمليات ائتمان البنوك .

أما التشريع الفرنسى فهو اقل ثباتا فى هذا المجال اذ توجد ثلاث قوانين : قانون ٤٥ - ١٤٨٣ فى ٣٠ يونيو ١٩٤٥ الخاص بالاسعار ، وقانون ٤٥ - ١٤٨٤ فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٥ الخاص بالاجراءات والعقاب على الجرائم الاقتصادية ، والقانون ٥٨ - ١٣٣١ فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ الخاص بالتحقيق .

وفى ايطاليا فان قانون العقوبات الاقتصادى ليس كاملا ونجد أحد المصادر الرئيسية فى الباب الثامن التى تتناول الجرائم ضد الاقتصاد الوطنى والتجارة والصناعة ويتضمن القانون المدنى بعض نصوص خاصة

الجرائم الاقتصادية والجرائم التموينية :

تعتبر جرائم التموين نوعا من الجرائم الاقتصادية واذا كان ثمة فارق بينهما فمرده أن الجرائم الاقتصادية تحمى أوضاعا اقتصادية ذات صفة اقتصادية دائمة كتلك التى تحمى المنشآت الاقتصادية ، أما الجرائم التموينية فهى تحمى مصلحة طارئة ومن ثم وصفت بأنها جرائم ظرفية اقتضتها ظروف معينة . وبعبارة أخرى يمكن القول بأن الجرائم الاقتصادية نوع والجرائم التموينية جنس من هذا النوع .

مصادر الجرائم التموينية :

تستمد الجرائم التموينية مصادرها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الصادر فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وينتظم هذا المرسوم بقانون اثنى عشر بابا ويشمل الباب الأول أحكاما عامة تبين مدى سلطة وزير التموين فى تقييد الانتاج أو الأرباح أو تداول السلع أو الاستيلاء على المصانع وسلطته فى تحديد السلع التى يمنع الاتجار فيها . أما الباب الثانى فانه يتناول الأحكام الخاصة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز . والباب الثالث وهو الخاص بأحكام تداول القمح والشعير والارز والذرة . أما موضوع الباب الرابع فهو الذى ينظم استهلاك اللحوم والايام التى يجوز فيها الذبح أو بيع اللحم الطازج وغيره ، ويعتبر المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المصدر الاساسى للجرائم التموينية . ويكمل ذلك

المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وهو الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ويتضمن هذا المرسوم تشكيل لجنة التسعير الجبرى وتحديد اختصاصات وزيرى التجارة والصناعة بشأن تحديد الأرباح وأسعار السلع والقيود على استهلاك المواد الغذائية واجراءات الاثبات والعقوبات التى تقترب على مخالفة احكامه .

وبناء على هذين المرسومين صدرت عدة قرارات تنفيذية لهما كما صدرت عدة أوامر عسكرية من نائب الحاكم العسكرى العام فى عام ١٩٧٣ ومن ذلك الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ الذى أنشأ عددا من الجرائم التموينية من ذلك ما نصت عليه المادة الأولى منه على معاقبة من اشترى لغير استعماله الشخصى ولاعادة البيع مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، وجريمة خلط المواد التموينية بغيرها من المواد ، وجريمة ارتكاب الفس فى المواد التموينية أو تولى صنعها أو اعدادها فى وجه مخالف للمواصفات المقررة . كذلك تضمنت المادة الثانية نصا مستحددا قضى بالعقاب على كل من اتفق مع غيره على الامتناع عن بيع سلعة ما أو على فرض حد أدنى لسعر بيعها ، وكذلك كل من كان محرضا على مثل هذا الاتفاق سواء من منتجى السلعة أو الموزعين لها أو تجار الجملة أو التجزئة أو السماسرة .

ومن هذه المصادر القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح واستحدث المشرع فى هذا القانون احكاما جديدة اذ اعطى فى المادة ١١ مكرر الحق لوزير التموين فى أن يصدر قرارا مسببا باغلاق المحل اداريا لمدة لا تجاوز ستة اشهر أو حرمان التاجر المخالف لأحكام المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ من هذا القانون من حصته فى السلع موضوع المخالفة أو غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص وذلك لحين صدور الحكم فى التهم المنسوبة الى المخالف . وهذا الحق المخول لوزير التموين يعد اتباعا لنظام الجزاءات الادارية التى تصدر من السلطة الادارية وهو اتجاه جديد من المشرع فى مجال الجرائم التموينية اذ لم يجعل الغلق مقصورا على السلطة القضائية .

كما أنشأ المشرع فى المادة ١٣ مكرر جريمة جديدة اذ ألزم أصحاب المحال من أرباب الحرف ومن فى حكمهم من مؤدى الأعمال ومقدمى الخدمات الى الجمهور التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير التموين أن يعلنوا بمكان ظاهر بمحالهم ويخط واضح عن الأعمال التى يؤدونها والخدمات التى

يقدّمونها والجعل المحدد مقابل كل عمل وكل خدمة والزمهم بتقاضى الجعل المحدد المعلن .

وشدد المشرع في المادة الثانية من هذا القانون العقوبة المنصوص عنها في المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فجعل عقوبة المادة التمسمة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى أو علق البيع على شرط آخر مخالف للعرف التجارى .
وقد عدل المشرع عن هذا الاتجاه بالقانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ وجعل العقوبة تمييزية بين الحبس والغرامة .

كذلك عاقب المشرع في الفقرة الثانية من المادة التاسعة على كل مخالفة ترتبط بسلعة من السلع التى تدعمها الدولة ويحددها وزير التموين بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

ومن هذه المصادر أيضا القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين الذى أضاف اليه المادة ٣ مكررا ب والتى عاقبت على ست جرائم هى من :
١ - اشترى لغير استعماله الشخصى ولاعادة البيع مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها .

٢ - خلط المواد التموينية المسعرة جبريا أو المحدد ربحها بغيرها من المواد أيا كانت أو غير مواصفاتها أو باع هذه المواد بعد خلطها أو تغيير مواصفاتها .

٣ - من عهد اليه بتوزيع المواد التموينية فى مناطق معينة أو على أشخاص معينين وخالف ذلك بالتصرف فيها خارج هذه المنطقة أو الى غير هؤلاء الأشخاص .

٤ - من قلد عبوات المواد التموينية المعدة بمعرفة أجهزة الحكومة أو القطاع العام وفروع أى منها أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أو بناء على المواصفات التى تحددها إحدى تلك الجمعيات أو بناء على أمر منها أو استعمل أو تداول تلك العبوات أو حازها بقصد استعمالها أو تداولها وكان عالما بتقليدها .

٥ - من توصل بدون وجه حق الى تقرير حصصة له في توزيع مواد تموينية أو غيرها من المواد التي يتم توزيعها طبقا لنظام الحصص ، وذلك بناء على تقديم معلومات أو وثائق غير صحيحة أو توصل الى الحصول على هذه الحصص نفسها دون وجه حق أو بعد زوال السبب الذي قام عليه تقرير حقه فيها ومن استعمل الحصص أو تصرف فيها على غير الوجه المقرر لذلك أو اخلافاً بالفرض من تقرير التوزيع بالحصص .

ومن كان مختصاً بتقرير هذه الحصص أو بصرفها متى قرر الحق في الحصص أو اقر صرفها وكان عالماً بعدم احقية المقررة له أو المنصرفة له .
٦ - من نشر اخباراً أو اعلانات غير صحيحة أو ادلى ببيانات كاذبة أو نشر شائعات تتصل بوجود سلعة تموينية أو بتوزيعها أو بسعرها بقصد رفع السعر .

ويلاحظ أن هذه الجرائم التي اضيفت الى المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ نص الشارع على كثير منها في الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ واعاد المشرع تقنينها و اضافها الى صلب المرسوم بقانون .
قوانين التموين في ظل حالة الطوارئ الاخيرة :

كانت الحكومة قد اعلنت الغاء حالة الطوارئ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ في ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ .
ثم اعيد اعلانها بقرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦ لسنة ١٩٨١ بعد اغتيال الرئيس السادات في ٦ اكتوبر سنة ١٩٨١ وذلك لمدة سنة وفي ظل حالة الطوارئ صدر الامر رقم ١ لسنة ١٩٨٢ في ١٤ يناير سنة ١٩٨٢ بشأن حظر امتناع الموزعين أو العاملين في المحلات عن بيع المواد التموينية للمستهلكين وعاقب هذا الامر بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع من الموزعين أو العاملين في المحلات عن بيع المواد للمستهلكين سواء باخفائها أو التلاعب في اجراءات توزيعها أو بعدم بيعها الا لبعض الأشخاص دون غيرهم .

خطة الكتاب :

ينتظم الكتاب الابواب الآتية :

- الباب الاول : السياسة التشريعية في قوانين التموين .
- الباب الثانى : ذاتية قوانين التموين .
- الباب الثالث : التجسيم .
- الباب الرابع : الركن المعنوى
- الباب الخامس : المسئولية الجنائية .
- الباب السادس : الجزاءات .

الباب الاول

السياسة التشريعية في قوانين التموين

ليست قوانين التموين — كما قد يبدو — وليدة التشريع الحديث بل ان العقاب على الجرائم التموينية يمتد الى الشرائع القديمة التي عرفت صوراً منها وفرضت لها عقوبات تتناسب وخطورتها ، كما أسهم فقهاء الشريعة بنصيب من هذا التطور ، ثم ما لبثت فكرة العقاب عليها ان انتقلت الى الشرائع الحديثة وغدت هذه الجرائم معاقبا عليها في كثير من الدول .

ويكشف التطور التاريخي لسياسة المشرع في العقاب على هذه الجرائم عن الاتصال بين ماضي هذه الجرائم وحاضرها ، كما يبين على تعرف خصائصها واستظهار حكمة العقاب عليها .

ونتناول — في فصل اول — التطور التاريخي لهذه القوانين .

الفصل الاول

التطور التاريخي

تقتضى دراسة التطور التاريخي للقوانين التموينية الكشف عن جذورها التاريخية في مختلف الشرائع .

المبحث الاول

الشرائع القديمة

ترجع فكرة العقاب على جرائم التموين — في الشرائع القديمة — الى الوقت الذى بدأت فيه الدول تحارب مبدأ احتكار السلعة ذلك لأن حبس السلعة عن التداول من شأنه ان يؤثر فى ارتفاع اسعارها ومن ثم فرضت هذه الشرائع عقوبات رادعة على ارتكاب الجرائم اختلفت بين عهد وآخر وكان القانون الرومانى يعاقب الذين يختزنون السلع والمحاصيل بغية رفع اسعارها وبلغت العقوبات حد مصادرة الاموال والنفى المؤبد . كما عاقب قانون جوليا كل من يعمد الى الاحتفاظ بالسلعة بعد شرائها ويمتنع عن بيعها فيتسبب فى ارتفاع اسعارها ويصيب بذلك ربحا من ورائها .

وفرق البيان Ulphien بين نوعين من الاشخاص ، اولئك الذين يهدفون الى رفع الاسعار عن طريق تقليل المحاصيل ، واولئك السذين يختزنون السلعة ويتربصون حتى يحين وقت القحط فيتمكنون بذلك من الحصول على احسن الاسعار فائدة لهم .

كما نجد فى مخطط ستراتونيس اساسا للعقاب على جرائم التسعير اذ جعل تحديد السعر منوطا بمتوسط اسعار المحاصيل .

ويمكن ان يعتبر هذا التاريخ بداية ظهور جرائم التموين من الناحية التاريخية ولجا الاباطرة الرومان بعد ذلك الى اتباع سياسة التسعير لتنظيم الحياة الاقتصادية وتعاقبت هذه الاجراءات على يد تيبير فى القرن الثالث ، وديوكليتان سنة ٣٠١ بعد الميلاد ، وجوليان لابوستات سنة ٣٦٣ .

واعقب ذلك ان اصدر الامبراطور زينون القانون رقم ٤٨٣ والسذى نص فيه على تحريم الاحتكار خصوصا بالنسبة للبضائع او الحرف التى

يتوقف عليها البيع والعمل في المصانع وكانت المصادرة والنفي المؤبد جزاء على ارتكاب هذه الجريمة .

ثم جاء الامبراطور جوستنيان فحظر على المزارعين والتجار البيع بأكثر من السعر الذى تحدده العادات القديمة ونصت المادة ١٢٢ من قانون جوستنيان على هذه القاعدة .

واقضى شارلمان اثر جوستنيان فوضع فى سنة ٨٠٦ حدا اقصى بالنسبة لاسعار المحاصيل (١) . اما فى العصور الوسطى فقد ارجع ديلامار فى مؤلفه الذى صدر فى نهاية القرن الثامن الاسباب الدورية للحروب فى الفترة الاولى من هذا العصر الى غش التجار والاساليب التى يلجأون اليها .

وفى الفترة الثانية من العصور الوسطى ذهب الكنسيون وعلى راسهم ريمون دى بينافور وسانت البير والقديس توماذاكان الى تصور قانون العرض والطلب عن أن يكون أساسا لعمليات تحديد الاسعار واستلزموا - كقاعدة عامة - أن يتم البيع وفقا لسعر السلعة الحقيقى او متوسط الاسعار او ما تمليه قواعد الاخلاق والشرف . وكان لسلطان الكنيسة اثره فى ذلك العهد اذ اختفت فكرة المنافسة الحرة تحت ضغط سلطان الكنيسة ولجا المشرع الى اتخاذ اجراءات شديدة لتحديد الاسعار منها القرار الذى أصدره فيليب الجميل فى مارس سنة ١٣٠٤ وتوالت التشريعات بعد ذلك منها تشريع شارل السادس سنة ١٤١٥ ثم ما لبثت فكرة التسعين ان اتسعت فشملت كثيرا من المحاصيل وفرض شارل السابع حدا اقصى بالنسبة لاجوز العمل وذلك لمكافحة الازمات الشديدة التى نشأت بسبب الطاعون واصدر لويس الثانى عشر قرارا فى عام ١٤٩٨ حدد فيه سعرا اقصى لكافة الحاجيات الضرورية للحياة كما عاقب القرار الصادر فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٥٠٨ بغرامة المشتري الذى يبتاع الساعة بسعر يجاوز الحد الاقصى للاسعار .

(١) لخم Danhoudère المذهب القديمة بما يلى :

«.... Item monopolium committunt ... omnes negotiatores qui clem et inter esse mutuis collatis ad hoc consiliis, procurant et statuunt, et ordinant quippiam quod ad propri um commodum spectare videretur et in prejudicium seu perniciem reipublicae censerent;»

ونستطيع أن نجد في هذا القرار أصل العقاب على الجريمة التي تعاقب عليها الشرائع الحديثة وهي شراء سلعة مسعرة يقصد الاستهلاك بسعر يزيد عن الحد المقرر (١) .

ومن ذلك القانون الذي صدر في سنة ١٥٦٧، وعاقب على اختزان القمح مدة تزيد عن السنتين وجعل العقوبة في هذه الحالة مصادرة المحصولات والنفي إلى الغابات ، كما صدر قرار في ٥ سبتمبر سنة ١٦٩٣ ونص على حصر عام للمحاصيل على اختلاف أنواعها ولم يسمح إلا باختزان القدر الكافي للاستهلاك العائلي مدة لا تزيد على ستة أشهر وفرض المصادر كجزاء على مخالفة أحكامه . كما أصدر برلمان باريس في ٢٩ أبريل سنة ١٧٠٩ قرار يمنع فيه كل حائز للقمح أن يتصرف فيه بالبيع وقت السلم إلا في المناطق المجاورة .

وفي سنة ١٧٥٤ أصدر لويس الخامس عشر تحت ضغط الاقتصاديين الأحرار ومنهم كيسناي وفنسانت دي جورناي تشريعا نظم به حرية تجارة المحاصيل وأعقب ذلك صدور قرار Le pacte de Famine سنة ١٧٧٠ الذي فرض القيود على حرية التجارة والتي ألغيت في سنة ١٧٧٥ ثم ما لبث أن جاء عصر النهضة وتطورت النظرة إلى الجرائم التموينية فحظرت جرائم الامتناع عن ممارسة التجارة واعتصاب التجار في كافة صورة وتناولت المادة الرابعة من قانون ١٤ - ١٧ يونيو سنة ١٧٩١ هذه الجرائم بالحظر .

وصدر بعد ذلك قانون ٢٦ يوليو سنة ١٧٩٣ الذي جعل الموت عقابا لكل من يقوم بحبس سلعة ضرورية يحتجزها في مكان دون أن يقوم ببيعها للناس وعدد القانون هذه السلع وهي الأخشاب والكربون والصابون والورق والحديد ، كما عاقب التشريع أيضا بنفس العقوبة كل من يمتنع عن الاخطار عن وجود هذه الكميات لديه أو يدلي ببيانات غير صحيحة أو يغش في هذه الاقرارات واستمر العمل بهذا التشريع - رغم قسوته - بعض الوقت إلا أنه ما لبث أن ألغى بعد ذلك بقانون ٤ نيفواز .

(١) نص المادة ١٢ من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ .

كما نجد في الشرائع الغابرة أصل العقاب على الجرائم الاقتصادية بصفة عامة ومن بينها جرائم التموين فمن ذلك قانون مانو الهندي الذي حظر الغش في المبيع أو في ذاتيته أو كميته كما عاقبت الشرائع اليهودية أيضا بالنفي كل من يقوم بغش الزيت المخصص للعبادات وبائعى العطور المقدسة (١) . كما اتسمت فكرة العقاب على الجرائم الاقتصادية في عهد قدماء المصريين بالشدة .

ويبين من هذا التطور التاريخي أن جرائم التموين التي تناولتها الشرائع الحديثة بالعقاب تمتد جذورها إلى الشرائع القديمة وترد في أصلها إلى جرائم احتكار السلعة وتتمثل خطورتها في خلق مجاعة أو أحداث ضائقة اقتصادية شديدة تهدد أمن الدولة الاقتصادية ومن ثم فرض الشارع لها جزاءات تتناسب وتلك الخطورة .

المبحث الثاني

الشريعة الإسلامية

التقت الشريعة الإسلامية مع غيرها من الشرائع الأخرى القديمة في أرجاء العقاب على جرائم التموين من الناحية التاريخية إلى جرائم احتكار السلعة . أما المصدر التاريخي الذي تستمد منه فكرة العقاب في الشريعة الإسلامية فهو ما روى من أحاديث عن الرسول عليه الصلاة والسلام وأقوال الصحابة والتابعين . (٢)

ونستطيع أن نجد في بعض هذه الأحاديث ترجيحاً لمبدأ الحرية الاقتصادية الذي يطلق عليها حرية البيع والشراء ومن ذلك ما روى عن أنس بن مالك أنه قال غلا السعر على عهد رسول الله فمقالوا يارسول الله

(١) رسالة اندرية كولية داج « العقاب على الارتفاع غير المشروع للأسعار » باريس سنة ١٩٤٢ ، صفحة ٨ وما بعدها .

(٢) المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد الباجي جزء ٥ صفحة ١٥ ، نيل الأوطار للشوكاني جزء ٥ صفحة ٢٤٨ ، سنن أبي داود جزء ثالث صفحة ٣٦٨ ، فتح القدير الجزء الثاني صفحة ١٢٦ ، تاريخ الفقه الإسلامي محمد يوسف موسى صفحة ١١١ ، السنن الكبرى للبيهقي جزء ٦ صفحة ٢٩ ، الاحتكار وموقف التشريع الإسلامي منه محمد سلام مذكور ، القانون والاقتصاد ديسمبر ١٩٦٩ السنة السادسة والثلاثون العدد الرابع صفحة ٤٦٥ . الدر المنتقى على متن المنتقى جزء ٢ صفحة ٥٤٧ .

لو سمعت فقال أن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر واني لارجو
أن القى الله عز وجل ولا يطالبني أحد بمظلمة ظلمتها اياه في دم ولا مال .
وعن أبى هريرة أن رجلا قال يا رسول الله سعر فقال بل ادعوا الله
ثم جاء رجل فقال يا رسول الله سعر فقال بل الله يخفض ويرفع واني
لارجو أن القى الله وليس لاحد عندي مظلمة .

وذهب صاحب فتح القدير الى تأييد رأى الحنفية فقال انه لا ينبغي
للإمام أن يتعرض لحق العاقد في الثمن الا اذا تعلق به دفع ضرر العسامة
واذا رفع الى القاضي هذا الامر يأمر المحتكر ببيع ما فضل عن قوته
وقوت أهله (١) .

ويجد هذا الراى سندا له فيما روى عن عمر بن الخطاب من انه
قال لا حكرة في سوقنا لا يعمد رجال بأيديهم فضول من اذهب الى رزق
من رزق الله نزل بساحتنا فيحتكرونه علينا ولكن أيما جالب جلب على عمود
كبدته في الشتاء والصيف فذلك ضيف عمر فليبيع كيف شاء الله وليمسك كيف
شاء الله (٢) .

وفهم من هذا الاثر أن عمر رضى الله عنه كان يمنع الاحتكار في
سوق المدينة لانه يؤدي الى رفع الاسعار .
ونستطيع أن نجد تأييدا لما ذهب اليه فقهاء الحنفية في الاحاديث
التي رويت عن الرسول عليه الصلاة والسلام والتي تضمنت تحريم
احتكار السلعة بغية رفع اسعارها ومن هذه الاحاديث قوله صلى الله
عليه وسلم لا يحتكر الا خاطيء وكان سعيد بن المسيب يحتكر الزيت .

وعن معقل بن يسار قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل
في شيء من أسعار المسلمين ليفليه عليهم كان حقا على الله أن يقعده بعظم
من النار يوم القيامة .

(١) فتح القدير الجزء الثامن صفحة ١٢٧ وقال الاوزاعي المحتكر من يعترض السوق أي
ينصب نفسه للتردد الى الاسواق ليشتري منها الطعام الذي يحتاجون اليه ليحتكروه .
(٢) جوز جماعة من متأخري ائمة الزيدية جواز التسعير فيما عدا قوت الأدمى والبهيمة
وايد هذا الراى من الفقهاء الحديثين المرحوم محمد يوسف موسى في مؤلفه تاريخ الفقه الاسلامى
صفحة ١٠٢ بعدها ويتفق ابن حزم الظاهري مع فقهاء الزيدية فيرى تقييد الاحتكار بالمنوع
بما يضر الناس الا انه من ناحية أخرى يرى التعميم في الابتياح وامساك ما يبتاع وبناء على
ذلك يرى أن الاحتكار في الرخاء لا اثم فيه ، البحر الزخار الجزء الثالث صفحة ٣١٩ .

وعن أبي هريرة أن رسول الله قال : من احتكر حكرة يريد أن يغلى بها على المسلمين فهو خاطيء .

وعن عمر قال : سمعت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والافلاس .

وروى مالك عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه مر بحاطب بن أبى بلتعة وكان يبيع زببيا فى السوق بأرخص مما يبيع الناس فأمره أن يرفع سعره أو يدخله بيته فيبيعه كيف شاء ثم رجع إليه وقال له أن الذى قلت ليس بعزمة منى ولا قضاء إنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد فحيث شئت فبع وكيف شئت فبع .

ويؤخذ من هذه الأحاديث وما روى عن عمر أن تسعير أثمان المبيعات لم يقره الرسول ذلك أن الناس - كما يقول الامام الشوكانى - مسيطون على أموالهم والتسعير حجر عليهم وليس ثمة مبرر لترجيح كفة المشتري على البائع . وتجد هذه الأحاديث سنداً لها من قوله تعالى إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقد رجح هذا الراى فقهاء الشافعية والحنابلة .

غير أن هذا الراى الذى ذهب الى عدم جواز التسعير واطلاق حرية التعامل - من غير قيد - لقي نقداً من بعض فقهاء الشرع وذهب الامام مالك الى أن التسعير ضرورة لازمة فى جميع الاحوال لا فرق بين حالة الغلاء وحالة الرخص ولا فرق بين المطلوب وغيره ومصلحة الجماعة أولى من رعاية مصلحة الفرد لان فى هذا دفعا لضرر اكبر فالبائع - فرد والمشترون جماعات وأيد هذا الراى طائفة من الفقهاء ومن بينهم ربيعة ابن عبد الرحمن ويحيى بن سعد الانصارى وسعيد بن المسيب .

ويلتقى هذا الراى مع مبدأ تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية .

وبين هذين الرايين ، الراى الذى يقول باطلاق حرية البيع والشراء وعدم جواز التسعير اطلاقاً والراى الذى يقول بتحديد الاسعار فى جميع الاحوال توسط فقهاء الحنفية فذهبوا الى أن ولى الامر له أن يتدخل بالتسعير اذا كانت هناك ضرورة لمصلحة الجماعة بأن تغالى التجار فى البيع فباعوا بأكثر من الاسعار المحددة .

وفى هذا يقول ابو الوليد الباجى المتوفى فى سنة ٢٧٤ هجرية فى شرحه على موطأ الامام مالك تأييداً لما روى عن أشعث من جواز التسعير قوله

« ليس يجبر الناس على البيع وإنما يمنعون بغير السعر الذى يحدده الامام على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع والمبتاع ولا يمنع البائع ربحاً ولا يسوغ له منه ما يضر الناس (١) » .

وعن ابن عمر من احتكر الطعام اربعين ليلة فقد برىء من الله وبرىء الله منه ، وعنه أيضاً أن رسول الله قال : الجالب مرزوق والمحتكر مملون .

ويستخلص من هذه الاحاديث ومن الراى الراجح الذى ذهب اليه فقهاء الحنفية وما روى عن الصحابة والتابعين ان الشريعة الاسلامية وان كانت تأخذ بحرية البيع والشراء وتؤمن بعدم الحجر على حرية الافراد الا أن ذلك لا يحول دون اتخاذ الحاكم - من باب السياسة الشرعية اجراءات التسعير ومنع احتكار السلعة رعاية لمصالح الجماعة (٢) .

ونجد تأييداً لهذا فى مذهب الامام ابن القيم (٣) .

وفى هذا يتفق فقهاء الشرع مع ما ذهبت اليه الشرائع القديمة وما أسفر عنه التطور الاقتصادى والقانونى فى الشرائع الحديثة .

المبحث الثالث

الشرائع الحديثة

نشأت جرائم التموين فى التشريع الحديث نتيجة للازمات التى خلقتها الحروب والثورات ابان القرن التاسع عشر ، كما تأثرت هذه الجرائم

(١) المنتقى الجزء الخامس صفحة ١٨ .

(٢) نيل الاوطار للامام الشوكانى الجزء ٥ صفحة ٢٢٣ .

(٣) ويقول ابن القيم ان غلو الاسعار والتحكم فى حاجيات الناس من البغى والفساد فيجب التسعير عليهم ويمنع ولى الامر الناس ان يبيعوا الا بقيمة المثل والا يشتروا الا بها اما الحالة التى يكون ارتفاع الاسعار فيها ناشئاً عن قلة الشيء او كثرة الخلق اى قانون العرض والطلب كما نسميه الان فان التسعير هنا ليس له مقتضى فارتقاع السعر لم يكن على سبيل الاضرار بالناس والحالة الثانية والتى يعتبر التسعير فيها عدلاً وشئاً ان يمتنع ارباب السلع عن بيعها مع ضرورة الناس اليها الا بزيادة عن القيمة المعروفة والتسعير واجب فى هذه الحالة ويمنع ولى الامر البيع الا بقيمة المثل والا يشتروا الا بها . ابن القيم الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية راجع صفحة ٢٢٥ .

بالسياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة والتي ترددت بين مذهب الاقتصاد الحر ومذهب الاقتصاد الموجه .

ونبين العوامل المؤثرة في ظهور جرائم التمويل في مطلب أول ، ثم موقف التشريعات الغربية في مطلب ثان والتشريعات الاشتراكية في مطلب ثالث وموقف المشرع في مصر في مطلب رابع .

المطلب الاول

العوامل المؤثرة في ظهور جرائم التمويل

يمكن أن ترد العوامل المؤثرة في ظهور جرائم التمويل الى عاملين اولهما الازمات الاقتصادية . وثانيهما السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة .

أولا - اثر الازمات الاقتصادية في ظهور جرائم التمويل :

اقترن ظهور جرائم التمويل بالازمات الاقتصادية التي خلفتها الحروب وما ترتب عليها من قيام حالة الحصار أو الاحكام العرفية وما فرضته على الدول من تخزين المواد الغذائية ومحاربة ما يعمد اليه التجار من الاستغلال واحتكار السلعة وخلق السوق السوداء .

وقد كان للحرب العالمية الاولى اثرها في نشأة جرائم التمويل بصورة واضحة ذلك ان الاحداث التي تمخضت عنها تلك الحرب والتي استمرت الى ما بعد انتهائها ارغمت كثيرا من الدول على التدخل لاعادة بنائها الاقتصادي ، كما أحدثت هذه الحرب تطورا كبيرا في النظام السياسية كان له اثره على أنظمة الدول من الناحية الاقتصادية ومن ذلك ظهور النظام الذي ساد روسيا القيصرية ، كما ظهر النظام الفاشيستي في ايطاليا سنة ١٩٢٢ والنظام الاشتراكي الوطني في ألمانيا سنة ١٩٣٣ ثم ما لبثت ان اجتاحت العالم أزمة اقتصادية عنيفة سنة ١٩٣٩ ، كسنت الولايات المتحدة الامريكية اول من تعرض لها واضطرت الدول الى فرض جزاءات اقتصادية شديدة لمواجهة هذه الازمة ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فخلفت آثارا عميقة اذ تصدع اقتصاد الدول جميعها حتى الدول المحايدة التي لم تشترك في الحرب فأضافت الى التزامات الدول أعباء أخرى جديدة في وقت لم تكن قد تخلصت فيه بعد من ازمات الحرب العالمية

الأولى واضطرت الى تشديد القيود التي فرضتها ففى نطاق القوانين الاقتصادية أحكمت الرقابة على النقد ووضعت القيود لتنظيم التجارة الخارجية والداخلية وذلك انقاذا لاقتصادها ، وفى مجال قوانين التمويل فرضت الرقابة على الاسعار ، كما لجأت الدول لتواجه قصور مواردها التموينية الى العمل بنظام البطاقات للحد من استهلاك الفرد وهو نظام لايزال سائدا فى كثير من الدول ومن بينها مصر .

كما بدت ظاهرة أخرى جديدة بعد الحرب العالمية الثانية فى بعض الدول التى كان يشملها الحرب فأعادت بناء اقتصادها القومى وظهرت دول ديمقراطية شعبية جديدة اتبعت نظاما اقتصاديا خاصا بها واضطرت لتنفيذه الى اصـدار قوانين اقتصادية وتمويلية وتأمين بعض المرافق الاقتصادية .

ثانيا - اثر السياسة الاقتصادية فى تطور جرائم التمويل :

ظهر مبدا الحرية الاقتصادية فى القرن التاسع عشر ونادى به الاقتصاديون الاحرار ويوم هذه المبدأ على اطلاق حرية التجارة *Laissez faire laissez passer* فتخفف القيود على حرية التعامل ولا تتدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية الا قليلا وتبعا لذلك تقل القوانين الاقتصادية والتمويلية ولا يحول ذلك دون اصـدار القوانين التى تهدف الى تنظيم المنافسة الحرة وحماية المستهلكين .

وتأخذ ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بهذا المبدأ .

ويختلف الحال فى الدول التى تأخذ بنظام الاقتصاد الموجه أو المقيّد (١) . ففى هذه الدول يزداد تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية وهو تدخل يرجع الى ظروف استثنائية تحتم على الدولة هذا التدخل أو الى السياسة الاقتصادية التى تتبعها الدولة فى مرحلة معينة من مراحل النمو الاقتصادى ومن ثم تزداد القيود التى تفرضها الدولة فتبرز قوانين التمويل بصفة عامة .

ويلاحظ أن الاقتصاد فى الدول الحديثة يقوم على مبدأ الملكية الفردية لوسائل الانتاج الا انه فى سنة ١٩١٧ ظهرت الدولة السوفيتية والتى انفردت

(١) عرفت مصر فى العهد البطليموسى نظام الاقتصاد الموجه واتخذت إجراءات نقدية

بنظام اقتصادى يقوم على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وفى ظل هذا النظام تسيطر الدولة على انتاج وتوزيع الثروة الاقتصادية ..

وقد ترتب على هذا التباين بين النظم الاقتصادية فى المجتمع الاشتراكى السوفيتى والمجتمع البورجوازي اختلاف النظرة الى القوانين الاقتصادية والتمويلية فى كل منهما تقى الدول ذات النظام البورجوازي تعتبر قوانين التمويل استثناء من مبدأ الحرية الاقتصادية الذى تعتنقه هذه الدول على عكس النظام السوفيتى الذى لا يملك فيه الافراد وسائل الانتاج ولا يمارسون بالتبعية نشاطا اقتصاديا خاصا اذ يكثر تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية وتزداد القوانين الاقتصادية والتمويلية تبعا لذلك (١) .

ويتضح مما تقدم ان جرائم التمويل ارتبطت — فى نشأتها — بظهور الازمات الاقتصادية التى خلقت حالة من الاستغلال والاحتكار ورفع الاسعار وهو ما حدا بالدول الى فرض جزاءات شديدة لمواجهة هذه الازمات واختلفت هذه الجزاءات فى شدتها من دولة الى اخرى ..

المطلب الثانى

فى التشريعات الغربية

نبين موقف بعض التشريعات الغربية من الجرائم التمويلية ونلقى نظرة على موقف التشريع السويسرى والمانيا الاتحادية .

التشريع السويسرى :

ظهرت الجرائم التمويلية فى سويسرا ابان الحرب المالية الاولى وذلك لمواجهة المشاكل التى اقتضاها وجود سويسرا كدولة محايدة معزولة عن كل دول العالم وثارَت صعوبات كبرى لتموين البلاد من محاصيل

(١) ينبغى ان يلاحظ اختلاف الدور الذى يؤديه القانون فى كل من النظامين الرأسمالى والسوفيتى اذ يضع القانون فى الدول الرأسمالية نصب عينيه تحقيق المثل الأعلى فهو يستهدف تحقيق العدالة والأخلاق ويكفل بذلك تحقيق الأمن والرخاء بعكس الحال فى الاتحاد السوفيتى اذ لا يخرج القانون عن كونه أداة لخدمة الطبقة العاملة — البروليتاريا — لتحقيق الشيوعية وذلك عن طريق تكوين مجتمع اقتصادى اجتماعى يمنع استغلال الانسان ويكفل نمو ثروة الشعب للمصلحة العامة . « القانون السوفيتى جان هازار صفحة ١٧٦ ، ١٨٧ » .

الدول الأجنبية مما اقتضى الالتجاء الى سقن تحمل العلم السويسرى وقرض عقوبات جنائية لضمان توزيع عادل للمحاصيل الضرورية ولمنع المضاربة وارتفاع الاسعار ووضع نظام جماعى يلتزم الافراد باتباعه .

وبناء على السلطة المخولة للحكومة لحفظ الامن واستقلال وحيد سويسرا جرم المجلس الاتحادى اعمالا وتصرفات خاصة بتموين البلاد بالمواد الاولى وتوزيعها على الشعب غير ان هذه الجرائم ما لبثت ان اختفت فى سنة ١٩٢٢ بعد ان وضعت الحرب اوزارها .

وكان لقيام الازمة العالمية فى سنة ١٩٣١ اثرها فى ارغام الحكومة السويسرية على اتخاذ اجراءات اقتصادية فعمدت فى سنة ١٩٣٠ الى تخفيض سعر الفرنك وفى سنة ١٩٣٦ اعلنت الحكومة ان الفرنك سيبقى هو الفرنك ولكنها ستتخذ اجراءات لتحطيم ارتفاع الاسعار وترتب على ذلك انشاء رقابة على الاسعار للقضاء على الغلاء وفى سنة ١٩٣٨ صدر قانون للتموين استهدف الحيلولة دون حدوث ضائقة اقتصادية .

وبعد الاصلاح الدستورى سنة ١٩٤٧ صدرت قوانين لحماية البلاد من خطر المنافسة الأجنبية من بينها قانون سنة ١٩٥٢ الخاص بشئون تموين القمح ثم أصدرت الحكومة الاتحادية بعد ذلك قانون ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ الخاص باجراءات الدفاع الوطنى الاقتصادى التى تخول الحكومة اختصاصات تمكنها من اصدار تشريع الحرب الاقتصادية من بينها منع ارتفاع الاسعار (١) .

تشريع المانيا الاتحادية :

تتميز المانيا الاتحادية بفسوخ اقتصادها وهى تعتبر نموذجا للدول البورجوازية فى هذا الشأن وتضمن قانون ٩ يوليو سنة ١٩٥٤ النص على الجرائم الاقتصادية وما لبث ان طرأت تعديلات عليه وصدرت عدة قوانين انشأت عددا من الجرائم الاقتصادية من بينها القانون الخاص بتجارة السكر والالبان ومنتجاتها ووسائل النقل والملاحة الداخلية كما نص الباب الثانى من هذا القانون على الجرائم المتعلقة بالاسثمار وتحديدها ونشرها .

(١) فرنسوا كلم « الجرائم الاقتصادية فى القانون السويسرى » دروس لوكسمبرج

وتنقسم الجرائم الاقتصادية في ألمانيا الى طائفتين جرائم اقتصادية نص عليها قانون العقوبات وهي جرائم قضائية تتولى السلطة القضائية فيها اصدار العقوبات ، والطائفة الثانية من الجرائم تدخل في عداد المخالفات الادارية ونظم هذا القانون الاجراءات الخاصة بها .

ويتميز تشريع ألمانيا الاتحادية بأن القوانين الاقتصادية مؤقتة الاجل اذ مرر القانون ميعادا لسريان هذه القوانين فهي تمثل استثناء من نظام الاقتصاد الحر غير ان التشريع اخذ يتجه الى اصدار قوانين غير محددة الاجل وذلك استجابة للدواعي الاقتصادية بالابقاء على هذه الجرائم اجلا غير محدد (١) .

التشريع الاسباني :

نص المرسوم بالقانون الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ على جرائم ضد النظام القانوني للتموين وهناك طائفة من الجرائم نص عليها قانون ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٩ وهي تخزين المواد التموينية ورفع الاسعار وغلق المؤسسات التجارية والصناعية .

المطلب الثالث

في التشريعات الاشتراكية

تمهيد :

على الرغم من أهمية القانون الجنائي الاقتصادي في الدول الشرقية الا أن الجرائم الاقتصادية ليست كلها من نوع واحد في هذه الدول اذ توجد اوجه خلاف بين هذه الجرائم في الدول ذات النظام الاشتراكي آية ذلك أن ثمة جرائم اقتصادية معينة في بعض هذه الدول لا وجود لها في تشريعات الدول الاخرى بل ان هذا الخلاف يوجد في التشريع السوفيتي من ذلك القوانين الجنائية الروسية الخاصة بمقاطعة تاوجكستان والتي تتضمن النص على الجرائم الاقتصادية في ١٢ مادة بينما تنص عليها

(١) باير صفحة ٢٧ .

تشريعات اذربيجان وارمينيا في ١٤ مادة وتبلغ في القانون الاوكراني ٣٤ مادة وفي اوزبكستان ٤٧ مادة وفي منغوليا تسع مواد (١) .

وسنن في هذا المطلب التشريع السوفيتي والتشريع اليوغوسلافي .

اولا - التشريع السوفيتي

تعتبر الدولة السوفيتية اقدم الدول الاشتراكية واكثرها رسوخا والركيزة الاساسية في هذا النظام تقوم على اساس الملكية الجماعية التامة لجميع وسائل الانتاج وطبقا للنظام السوفيتي فان ادارة الاقتصاد الوطني يعهد بها الى الدولة ويهيمن على هذه الادارة جهاز اداري يخضع له مجلس الوزراء وينتهي بمدير المنشأة الذي يتولى التنفيذ المباشر لخطط الانتاج ومباشرة كافة الوظائف الادارية المرتبطة بهذا التنفيذ . ويعين المدير - اسوة بباقي موظفي الدولة - عن طريق هيئة عليا للادارة الاقتصادية فيالنسبة للمنشآت الصناعية تتولى ذلك هيئة يطلق عليها اسم SOVNORKHOZE اي مجلس الاقتصاد الوطني ويختص المدير باصدار كافة القرارات ويتحمل مسئولية تنفيذها .

ومن الناحية القانونية فان الفقه السوفيتي ينظر الى المدير الاقتصادي للمنشأة - كسائر موظفي الدولة - على ان نشاطه في المجال الاقتصادي يعتبر جزءا من القانون الاداري ومن اجل هذا يدرس الفقهاء السوفيت التنظيم القانوني للادارة الاقتصادية في الدولة في مؤلفات القانون الاداري والتي تتناول بالبحث - على سبيل المثال - الادارة في مجال الصناعة والنقل والادارة في مجال التعليم والصحة والدفاع (٢) .

وقد ترتب على هذه النظرة ان فكرة القانون الاقتصادي بالمعنى المفهوم في الدول الغربية ليس لها وجود في الفقه السوفيتي وهو يغاير

(١) جرت عدة محاولات في المؤتمرات الدولية لوضع حد للفرقة بين الجرائم الاقتصادية في النظام الماركسي والنظام غير الماركسي وعلى الرغم من وجود قسمات عامة مشتركة للجرائم الاقتصادية في الدول الاشتراكية الا انه يجب التنويه بان هذه الجرائم بينها خلاف كبير .

ماريان فيفودا الجرائم الاقتصادية في القانون الجنائي اليوغوسلافي مجموعة اعمال هنري كابيتان سنة ١٩٦٣ صفحة ٦٣٦ .
(٢) باير صفحة ١٢ وما بعدها .

الوضع فى النظام اليوغوسلافى الذى يعرف القانون الاقتصادى كفرع خاص من فروع القانون .

ونتيجة لذلك فان التشريع السوفيتى لا يشتمل على تقرير المسؤولية الجنائية للمنشآت الاقتصادية رغم ما تتمتع به من قدر من الاستقلال فى تنفيذ النشاط الاقتصادى - وذلك على عكس التشريع اليوغوسلافى الذى تضمن مساءلة الشخص المعنوى جنائيا - واكتفى التشريع السوفيتى بتقرير المسؤولية الجنائية الشخصية لمدير المنشأة فضلا عن المسؤولية الشخصية لباقى الموظفين العاملين به .

اقسام الجرائم الاقتصادية فى التشريع السوفيتى :

صدر قانون العقوبات الجديد فى روسيا فى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٦٠ وحل محل القانون الصادر فى سنة ١٩٢٦ ، وخصص الباب السادس من هذا القانون للجرائم الاقتصادية فى المواد من ١٥٢ - ١٩٦ .

ويلاحظ ان القانون السوفيتى اورد بعض الجرائم الاقتصادية المعروفة فى كثير من التشريعات فى عداد الجرائم الموجهة ضد الدولة ولم يدخلها فى نطاق الجرائم الاقتصادية كما تتبع ذلك قوانين اخرى اذ اعتبر هذه الجرائم بالغة الخطورة على مبادئ الدولة الاساسية وهذه الجرائم هى جرائم التهريب المنصوص عنها فى المادة ٧٨ من قانون العقوبات وجرائم تزيف العملة « م ٨٧ عقوبات » وجرائم النقد المنصوص عليها فى المادة ٨٨ وقد حدثت هذه النظرية بالمرح الى تشديد العقاب فى جرائم النقد غير مرة فصدر قانون فى يوليوس سنة ١٩٦١ جعل عقوبة هذه الجريمة الاعدام كما تخضع هذه الجرائم لاجراءات خاصة اشد من الاجراءات المتبعة فى الجرائم الاقتصادية .

ويبلغ عدد الجرائم الاقتصادية فى التشريع السوفيتى ثمانية عشر جريمة تسع منها مما ينفرد به القانون الاشتراكى اذ لها نظير فى غيرها من التشريعات الاجنبية الاخرى (١) . وتبقى بعد ذلك تسع جرائم هى التى تعد جرائم اقتصادية تنقسم الى ثلاثة انواع :

(١) فى رومانيا يوجد فصل خاص بجرائم معينة ضد النظام الاقتصادى للجمهورية الشعبية الرومانية ينقسم الى جرائم اقتصادية وجرائم مالية ، وفى القانون التشيكوسلوفاكى تنقسم الجرائم الاقتصادية الى اقسام اربعة : جرائم ضد النظام الاقتصادى وجرائم العملة والجرائم الضريبية ، وجرائم ضد النظام الاجتماعى .

أولا : الجرائم التى تمس انتظام سير الاقتصاد السوفيتى الاشتراكى وتندرج تحت هذه الجرائم طائفتين من الجرائم هى جرائم المادة ١٥٢ من قانون العقوبات وهى جريمة طرح منتجات رديئة النوع أو غير مطابقة للمواصفات أو غير تامة الصنع .

ثانيا : الجرائم التى تتكون من ممارسة نشاط اقتصادى محظور وتشتمل هذه الجرائم على الأنواع الآتية :

- ١ - نشاط مؤسسة خاصة ووساطة تجارية .
 - ٢ - المضاربة ونصت على ذلك المادة ١٥٤ من قانون العقوبات .
 - ٣ - ممارسة صناعة ممنوعة ويعتبر من قبيل النشاط الصناعى المحظور على الافراد صناعة المنتجات الكيماوية والكتان والاطباق والملابس والاحذية .
- ثالثا - جرائم اقتصادية أخرى نصت عليها المادة ١١٦٧ ، ١٦٨ وهى الإخلال بالقواعد الخاصة بتسليم الذهب الى الدولة واحداث الأضرار عمدا بالحقول المزروعة وبالحواجز المعدة لحماية الحقول والمزارع .

ثانيا - التشريع اليوغوسلافى

تتميز يوغوسلافيا بنظام اقتصادى يغير النظم الموجودة فى الدول الشرقية والغربية ذلك ان النظام الاقتصادى فيها قام منذ عدة سنوات على أساسين ، الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والأرض الزراعية وإدارة وسائل الانتاج وعهد بها لى الجمعيات التعاونية الأهلية التى تتولى الانتاج والتوزيع والتجارة والنقل (١) .

وظهرت فكرة الجرائم الاقتصادية فى يوغوسلافيا إبان حرب التحرير الوطنية إذ بدت الضرورة فى فرض رقابة لتموين الجيش والمقاومة الشعبية

(١) أمت يوغوسلافيا تاميا تاما التجارة والصناعة والبنوك وبقاى وسائل الانتاج الأخرى وهو ما أدى الى زوال الملكية الفردية تماما وعلى الرغم من ذلك فان التاميم لم يتناول وسائل النقل كلها ، كذلك فان تامين الأراضى الزراعية لم يشمل الأراضى الزراعية كلها إذ حددت الملكية الزراعية كحد أدنى عشرة هكتار للأراضى الزراعية لكل مالك ، وفى بعض الحالات الاستثنائية خمسة عشر هكتار ، كذلك أباح القانون اليوغوسلافى الملكية الفردية بالنسبة لمواد الاستهلاك والاستعمال الشخصى ويمكن للفرد أن يكتنى مسكنا عائليا صغيرا يشتمل على سكتين أو ثلاثة .

وكانت هناك قواعد - غير مكتوبة - ومحكمة لمنع المضاربة وارتفاع الاسعار ثم انشأت المحاكم الشعبية التي تولت محاكمة الافراد ومجموعات الاشخاص عن الجرائم المعروفة الان بالجرائم الاقتصادية وفي خلال السنوات الاولى التي اعقبت الحرب تطلب الاقتصاد الموجه اتخاذ اجراءات فردية لكفاية تمويل الشعب وللقضاء على الاشكال المختلفة للمضاربة والتجارة غير المشروعة والتصرفات الاخرى المضررة بالاقتصاد وتطلب هذا تدخلا من الدولة في ادارة الاقتصاد . وقد تناول التشريع اليوغوسلافي الصادر في سنة ١٩٥١ في المادة ٢٧٧ جرائم مخالفة الاسعار فعاقب بالغرامة أو الحبس لمدة ستة أشهر على الأكثر كل من طلب أو قبل سعر للسلعة أو لاشياء أخرى أعلى من السعر المحدد كما عاقبت المادة ٢٢٨ بالغرامة أو الحبس لمدة سنة على الأكثر كل عامل في محل تجارى أو في مؤسسة تجارية لم يطرح للبيع سلعة أو رفض بيعها في وقت نقص المعروض منها أو كان من المتوقع نقصه أو باع تلك السلعة لبعض المشترين بكميات كبيرة أو زود بعض المشترين بمعلومات عن نوع ارتفاع الاسعار أو انخفاضها معالة منه لهم وأدى ذلك الى انشاء المحاكم الشعبية لتحاكم الافراد عن الجرائم الاقتصادية .

انواع الجرائم الاقتصادية في يوغوسلافيا (١) :

قسم القانون الجنائي الاقتصادى في يوغوسلافيا الجرائم الاقتصادية الى الانواع الآتية :

١ - الجرائم الاقتصادية التى نص عليها قانون العقوبات وهى التى اطلق عليها اسم الجرائم ضد الاقتصاد الوطنى .

٢ - المخالفات الاقتصادية والمالية للمؤسسات الاقتصادية التى ترتكبها الاشخاص المعنوية ويمكن ان تفضى الى الحكم فضلا عن الغرامة بجزاءات خاصة وهى نشر الحكم بالادانة ومصادرة الفائدة أو المنفعة التى تعود من الجريمة والمنع من ممارسة نشاط اقتصادى معين .

(١) قسم الاستاذ Tahovic اليوغوسلافى الجرائم الاقتصادية فى مؤلفه القانون الجنائى الخاص ، الطبعة الثانية بلجراد سنة ١٩٥٥ صفحة ٢٧ الى قسمين اساسيين جرائم عامة وجرائم خاصة وقسم الجرائم الخاصة الى اقسام اربعة : جرائم ضد الانتاج والتجارة والزراعة والاقتصاد وقسم القانون التشيكوسلوفاكى الجرائم الاقتصادية الى اقسام اربعة : جرائم ضد النظام الاقتصادى ، وجرائم ضد العملة ، والجرائم الضريبية ، وجرائم ضد النظام الاجتماعى .

٣ - مخالفات البوليس الاقتصادية وهى التى تقل أهمية عن النوعين الاول والثانى وتتقضى اتخاذ اجراءات سريعة بسيطة (١) .

ثالثا - التشريع المجرى

عقد المشرع فى قانون العقوبات المجرى الذى صدر فى سنة ١٩٦١ بابا خاصا هو الباب الثالث عشر تناول فيه الجرائم الموجهة ضد النظام الاقتصادى فى مجال الرقابة على الاسعار أو الارتفاع غير المشروع فى الاسعار نصت المادة ٢٢٨ من هذا القانون على انه يعاقب بالحبس لمدة اقصاها ثلاث سنوات من طالب أو اشترط أو قبل بشأن سلعة من السلع سعرا أعلى من السعر المحدد من السلعة أو سعرا ينطوى على ربح أعلى من الربح العادى كما تشدد العقوبة من ستة أشهر الى خمس سنوات اذا كانت عملية رفع الاسعار غير مشروعة .

وفى نطاق جرائم التموين نص الشارع فى المادة ٢٤٠ على انه يعاقب بعقوبة سالبة للحرية مدة اقصاها ثلاث سنوات كل من حصل على كمية من المنتجات الصناعية أو الزراعية تزيد زيادة ملحوظة على احتياجاته جاعلا بذلك من الصعب على الآخرين الحصول على تلك المنتجات .

المطلب الرابع

الجرائم التموينية فى التشريع الجنائى العربى

نبين مراحل تطور جرائم التموين فى مصر ثم نردف ذلك بعرض موجز لموقف التشريع فى بعض الدول العربية .

اولا - فى مصر

اقترن ظهور جرائم التموين فى مصر بنشوب الحرب العالمية الاولى التى ترتب عليها اعلان الاحكام العرفية وصدر قوانين متعددة لاحكام الرقابة على شئون البلاد الاقتصادية واستمر العمل فترة بهذه القوانين حتى بعد أن وضعت الحرب أوزارها ثم عادت جرائم التموين الى الظهور مرة اخرى عند ما قامت الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ وتعددت قوانين التموين خلال فترة الحرب وظهرت جرائم التموين بصورة واضحة خلال هذه الفترة .

(٢) ماريان فيفودا المرجع السابق صفحة ٦٣٥ .

ونبين فيما يلى المراحل التى مر بها ظهور جرائم التموين من الناحية التاريخية .

قوانين التموين فى الحرب العالمية الاولى :

صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ فى ٢٦ يونية سنة ١٩٢٣ بنظام الاحكام العرفية ونصت الفقرة الثانية مشى من المادة الثالثة من هذا القانون على انه يجوز للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية ان تتخذ باعلان أو بأوامر كتابية أو شفوية تدابير من بينها الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعى أو أى عقار أو منقول أو أى شىء من المواد الغذائية وكذلك يكلف أى فرد بتأدية عمل من الاعمال . ثم صدر القانون رقم ٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ فنص على أنه يعاقب كل من خالف الاعلانات والاورام الصادرة من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بالعقوبات المنصوص عليها فى تلك الاعلانات والاورام ولا يجوز ان تزيد هذه العقوبات على الاشغال المشاقة المؤقتة ولا على غرامة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه مصرى ويجوز الحكم بالجلد بما لا يزيد عن خمسين جلدة فى حالة مخالفة الاوامر الخاصة بالتموين .

قوانين التموين فى الحرب العالمية الثانية :

صدر فى اول سبتمبر سنة ١٩٣٩ مرسوم باعلان الاحكام العرفية بعد ان قامت الحرب العالمية الثانية وتتابعتم القرارات التى صدرت تنفيذاً لذلك وكان من بينها المرسوم بقانون رقم ١٠١ الذى صدر فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بتحديد أقصى الاسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الاولى وتضمن هذا القرار عقاب كل من باع صنفاً من الاصناف الواردة اسعارها فى الجدول المرافق لهذا القرار أو عرضه للبيع بأزيد من السعر المحدد فيها أو امتنع عن بيعه بهذا السعر وقد اقتضى هذا المرسوم اصدار قرارات متعددة ومن بين هذه القرارات رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٣ الذى حدد وزن الرغيف كما صدر المرسوم بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بحظر الاسراف فى شراء أو حيازة بعض الاصناف وحظرت المادة الاولى من هذا المرسوم على كل تاجر أو صاحب مصنع بغير ترخيص سابق من وزير التجارة والصناعة ان يشتري أو أن يملك أو أن يحوز من الاصناف المبينة فى الجدول الملحق بمقادير تتجاوز الحاجات العادية لتجارته أو صناعته .

كما صدر الامر رقم ١٧٣ لسنة ١٩٤١ وعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل منتج أو موزع أو سمسار أو تاجر بالجملة أو القطاعى يعمل على احداث تأثير فى الاسعار أو فى تموين السوق أو يحاول احداث شىء من ذلك بمفرده أو بطريق الاجتماع وتواطؤ مع الغير بأن يحبس عن التداول منتجات أو بضائع أو اغذية أو سلعا ايا كان نوعها أو بأن يرفض بيعها بالشروط المألوفة فى التجارة أو الصناعة .

ويعتبر هذا القرار بداية العقاب على جرائم احتكار السلعة ، كما صدرت عدة أوامر عسكرية للرقابة على التموين والاسعار فمن ذلك الامر رقم ٢٢٥ فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ بتنظيم الاتجار فى الدقيق أو الخبز والامر رقم ٢٧٤ فى ١٠ يونيو سنة ١٩٤٢ بشأن تنظيم بيع الدقيق والخبز وعدل بالامر رقم ٣٥٥ كذلك صدر الامر ٢٩ فى مايو سنة ١٩٤٣ لتنظيم استخراج وصناعة الدقيق والخبز والاتجار فيهما وعدد آخر من الاوامر العسكرية المنظمة للتسعير والتموين .

ثم ما لبث المشرع ان أصدر فى ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٥ المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتسعير الذى حل محل المرسومين بقانونين ٥٣ لسنة ١٩٣١ و ١٠١ لسنة ١٩٣٩ كما صدر المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وصدر بعد ذلك المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير .

قوانين التموين بين حرب يونيو سنة ١٩٦٧ وحرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ :

لما قامت حرب يونيو سنة ١٩٦٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ باعلان حالة الطوارئ واعقب ذلك صدور امر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ باحالة بعض الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام الى محاكم أمن الدولة وتضمن هذا الامر احالة جرائم التموين المنصوص عنها فى المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجرائم التسعير المنصوص عنها فى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الى محاكم أمن الدولة .

واستنادا الى قيام حالة الطوارئ أصدر رئيس الجمهورية بعد قيام حرب اكتوبر الامر رقم ٧٥ لسنة ٧٣ بتعيين حاكم عسكري عام ونائب له وصدرت عدة اوامر عسكرية من نائب الحاكم العسكري من بينها الامر رقم ٥ لسنة ٧٣ فى ١٨ ابريل سنة ١٩٧٣ والذى أنشأ جرائم تموينية جديدة استهدفت

فرض الرقابة على القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وضمان توزيع السلع حماية للمستهلك ومحاربة السوق السوداء ونصت المادة الاولى من هذا الامر على معاقبة كل من اشترى لغير استعماله الشخصى ولاعادة بيع مواد التموين موزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها ، كما حظرت المادة الثانية من هذا الامر خلط المواد التموينية المسعرة جبريا أو المحدد ربحها بغيرها من المواد أيا كانت ولا يجوز بيع مثل هذه المواد المخلوطة كما جرم هذا التشريع أيضا تصرف من يعهد اليه بتوزيع المواد التموينية في مناطق معينة أو لأشخاص معينين وذلك الى أشخاص آخرين أو خارج المنطقة. وانشأ القانون أيضا جريمة جديدة في المادة الرابعة وهي تتعلق بامتناع العاملين في المحلات التابعة للحكومة أو القطاع العام عن بيع المواد التموينية للمستهلكين سواء باخفائها أو بالتلاعب في اجراءات توزيعها أو بعدم بيعها الا لبعض الأشخاص دون غيرها ، ومن الجرائم الاخرى التي استحدثها التشريع الجديد تقليد عبوات المواد التموينية المعدة بمعرفة أجهزة الحكومة أو القطاع العام وفروعها وتقليد الكوبونات اللازمة للحصول على المواد التموينية أو استعمال الكوبونات المقلدة أو تداولها أو حيازتها بقصد الاستعمال أو التداول كما جرمت المادة السابعة كل من توصل بدون وجه حق الى تقرير حصة له في توزيع مواد تموينية أو غيرها من المواد التي يتم توزيعها طبقا لنظام الحصص وذلك بناء على تقديم معلومات أو وثائق غير صحيحة . كذلك نصت المادة الثامنة على أنه يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من اتفق مع غيره على الامتناع عن بيع سلعة أو على فرض حد أدنى لسعر بيعها ، وكذلك كل من كان محرضا على مثل هذا الاتفاق سواء من منتجى السلعة أو الموزعين لها أو تجار الجملة أو التجزئة أو السماسرة .

وفي مجال انشاء الجرائم الجديدة التي اقتضتها الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد امتد التجريم أيضا الى مواد البناء لما اقترن به الحصول عليها من ارتفاع فاحش في الاسعار فعاقبت المادة السابعة من الامر رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ كل من اتفق مع غيره على الامتناع عن بيع احدى مواد البناء أو مستلزماته أو على فرض حد أدنى لسعر بيعها وكذلك كل من كان محرضا على مثل هذا الاتفاق سواء من منتجى السلعة أو الموزعين لها أو تجار الجملة أو التجزئة أو السماسرة ويعاقب بنفس العقوبة كل من نشر اخبارا أو اعلانات غير صحيحة أو أدلى ببيانات كاذبة أو نشر شائعات تتصل بوجود سلعة ما أو بتوزيعها أو بسعرها بقصد رفع هذا السعر .

والجديد في هذا التشريع انه استحدث عقوبة جديدة لم تكن موجودة من قبل وهى انه في حالة الحكم بالعقوبة لبيع مواد البناء بأكثر من السعر المقرر فانه يحكم - فى جميع الاحوال - على المخالف بالزامه بقيمة الفرق فى السعر الذى حصل عليه على وجه مخالف للقانون او بقيمة المواد التى حصل عليها بدون وجه حق او التى قرر للغير احقيته فيها بدون وجه حق وذلك على اساس القيمة الفعلية التى تم فيها التصرف فى تلك المسواد على الا تقل عن السعر المحدد لها رسميا .

هذا وقد اتجه المشرع اخيرا الى تعديل قوانين التموين بما يكفل فرض عقوبات رادعة لمكافحة الاتجار فى السوق السوداء وللحد من ارتفاع الاسعار .

ثانيا - التشريع العربى

يتجه التشريع فى بعض الدول العربية الى النص على جرائم التموين ونتناول موقف بعض التشريعات العربية فيما يلى .

(أ) موقف التشريع الليبى :

اصدر المشرع فى ليبيا القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن التسعير الجبرى وقد تضمنت نصوص هذا القانون حظر بيع المواد الغذائية وغيرها من المواد الواردة فى الجدول المرافق بأكثر من الاسعار التى تحدد لها وفق احكام هذا القانون . ونصت المادة ١٥ من هذا القانون على معاقبة كل من باع سلعة مستعرة او محددة الربح او عرضها للبيع بسعر او ربح يزيد على السعر او الربح المحدد لها او امتنع عن بيعها بهذا السعر او الربح المحدد وحددت اذلك عقابا الحبس من ستة اشهر الى سنتين وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه ويعاقب بالعقوبة نفسها مشتري السلعة موضوع المخالفة اذا كان شراؤها بقصد الاتجار فيها .

وقرر التشريع كذلك مسئولية صاحب المحل عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لاحكام هذا القانون ، كما نص القانون ايضا على اختصاص المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية دون غيرها بالفصل فيما يقع فى دائرتها من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون وجعل الاحكام الصادرة من هذه المحكمة نهائية غير قابلة للطعن فيها الا بطريق النقض متى توافرت حالاته ولقد احسن التشريع الليبى صنعا بتقرير الطعن بالنقض فى هذه الاحكام وذلك ضمانا لاستقرار المبادئ القانونية لهذه الجرائم .

(ب) التشريع الجزائري . أما في التشريع الجزائري فقد صدر الأمر ١٨٠/٦٦ في ٢١ يونيو سنة ١٩٦٦ وذلك بهدف قمع الجرائم التي تمس بالثروة الوطنية والخزينة العامة والاقتصاد الوطني والتي يرتكبها الموظفون والاعوان من جميع الدرجات التابعين للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والجماعات العمومية ولشركة وطنية أو شركة ذات الاقتصاد المختلط أو لكل مؤسسة خاضعة للقانون الخاص تقوم بتسيير مصلحة عمومية أو أموالا عامة . كما استحدث هذا التشريع انشاء مجالس قضائية خاصة لقمع الجرائم الاقتصادية وحدد أنواعا من الجرائم تختص بها هذه المجالس والعقوبات الواجب تطبيقها (١) .

وطبقا لنص المادة الاولى فان المشرع قد أرسى دعائم الجرائم الاقتصادية اذ وضع الاطار العام لهذه الجرائم والتي نص على أنها تمس الثروة الوطنية والحرية العامة والاقتصاد الوطني . كما حدد الاشخاص الذين تصح مساءلتهم عن ارتكاب هذه الجرائم وبذلك فان المشرع يستطيع انشاء جرائم لحماية الاقتصاد الوطني ومنع المساس بالثروة الوطنية .

وجدير بالذكر ان الجزائر تنهج منهجا اشتراكيا ولذلك فان مجال الجرائم الاقتصادية فيها يشمل الانتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك .

(ج) نظام التمويل في المملكة العربية السعودية :

تعرضت المملكة العربية السعودية قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية الى ارتفاع اسعار الحاجيات الضرورية نتيجة للتوتر الذي وجد بين بعض الدول الغربية وما اذيع عن احتمال نشوب حرب (٢) .

وبعد أن زال شبح الحرب عادت الاسعار الى اصلها لفتت هذه الظاهرة احد اعضاء مجلس الشورى في ١٥ من شعبان سنة ١٣٥٧ اذ ابدى

(١) حسن علام ، الحماية الجنائية الخاصة للقانون الاقتصادي ٣ دروس على الالة الناسخة لطلبة دبلوم العلوم الجنائية جامعة الجزائر سنة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ صفحة ٣١ وما بعدها .

(٢) مقالنا عن (قواعد تفسير النظام الجنائي الاقتصادي) منشورات معهد الادارة العامة بالمملكة العربية السعودية سنة ١٩٧٦ صفحة ١٦ وما بعدها .

اقتراحا بتأليف لجنة باسم لجنة مكافحة الغلاء تكون مهمتها استيراد المواد الغذائية وبيعها بالتجزئة بأرباح لا تتجاوز ٢٪ وحتى تتمكن من الهيمنة على الحركة التجارية بطريقة عملية وتحديد الاسعار بواسطة المنافسة المشروعة وذلك بالاتصال بالاسواق الاجنبية ومعرفة اسعار البورصة والتكاليف الحقيقية للبضائع وقد لقي هذا الاقتراح ترحيبا من مجلس الشورى الذى رفع تقريراً الى نائب الملك ذكر فيه ان بعضا من الحكومات ذات الثروة الواسعة تفكر دوماً فى اتخاذ انجع الطرق المؤدية الى تأمين المواد الغذائية فى بلادها عند كل مناسبة يشتم منها ما يؤدى الى تقلقل الاسعار فى الاسواق التجارية وبذلك تضرب على ايدى الهلوعين الذين يريدون استغلال هذه المواقف لمصالحهم الشخصية . كما دعم المجلس الاقتراح بانه قد مر على البلاد فى الماضى من كوارث الدهر وفواحش المحسن ما جعلها تهرع عند امثال هذه المناسبات الى الاسواق التجارية لخزن المواد الغذائية . ويستغل بعض التجار هذه المواقف لمصالحهم الذاتية دون موجب او مبرر لذلك وحيث ان الازمة الحالية أصبحت لا تساعد على تحمل زيادة الاسعار مهما كانت الزيادة فضلا عن الغلو فيها فان المجلس يؤيد الاقتراح من حيث ضرورة اتخاذ التدابير المؤدية الى ايجاد الكميات الكبيرة من المواد الضرورية وبالاخص المواد الغذائية وقد وافق المجلس الحالى على هذا الاقتراح والى لجنة بمكة وفى الملحقات تسمى لجنة الغلاء تكون مهمتها حصر الاقوات والحاجيات الضرورية لدى التجار والجلابين واحصاؤها كلها او بعضها حسب الدواعى المقتضية ومعرفة اسعارها الحقيقية وانذار التجار والجلابين بواسطة الحكومة بمصادرة اموال كل من يحتكر اقواتا او حاجيات ضرورية زائدة عن حاجته عند حلول الازمات او بيعها زيادة عن السعر الذى تقرره تلك اللجنة .

وبناء على ذلك صدر قرار المجلس المالى رقم ٢٨٢ فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٣٥٧ بتأييد هذا الاقتراح الذى وافق عليه مجلس الشورى بالقرار رقم ٤٦ فى ٢٣ فبراير سنة ١٣٥٨ والذى تضمن تأليف لجنة بمكة تسمى لجنة مكافحة الغلاء على ان تشكل من عضو من مقام النيابة ووزارة المالية وامانة العاصمة ومجلس الشورى والامن العام ، اما فى الملحقات فتؤلف اللجنة من عضو من الامارة وعضو من البلدية فى الجهة التى بها بلديات وعضو من المجلس الادارى وعضو من الشرطة وعضو من المالية . واشتمل القرار على قيام وزارة المالية وامانة العاصمة بالتعاون بينهما لدى حلول الازمات بالنظر فى سعر وكفاية ماتحتاجه البلاد من الاقوات والحاجيات الضرورية . ونصت المادة الخامسة من هذا القرار على حصر الاقوات والحاجيات الضرورية - وهو تحديد على سبيل الحصر - وهى الحنطة

والذرة والدخن والشعير والدقيق والارز والسمن والاغنام والسكر والشاي والفاز والتمر . وجدير بالذكر أن مجلس الشورى اشار في الفقرة الاخيرة من هذا القرار الى أنه يلفت النظر العالي الى أن المجلس كان قد وضع تعليمات خاصة لاسعار الحاجيات مقترنة بالتصديق العالي وهو ما يمد انجازا واضحا من المجلس الى وضع سياسة معينة للتسعير بالنسبة لبعض السلع الضرورية .

تسعير اسعار بعض السلع :

صدرت عدة قرارات من مجلس الوزراء تهدف الى القضاء على ظاهرة ارتفاع الاسعار التي شملت عددا من السلع الغذائية والعمل على تثبيت الاسعار وتضمن قرار مجلس الوزراء رقم ٢٦٣ في ١٣٨٧/٣/١ هـ رصد مبلغ خمسمائة الف ريال من بند الطوارئ للصرف منه على التنظيمات والمكافآت الخاصة بمراقبة الاسواق وعدم رفع الاسعار أو اخفاء الارزاق والضرب بيد من حديد على من يحاول انتهاز الفرص للتلاعب وكذلك تفويض وزير التجارة باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستيراد كمية من الدقيق . وأعقب ذلك صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٨٨ في ١٣٨٨/٢/١٨ هـ بتحديد اسعار المواد الغذائية الرئيسية وتشكيل لجان خاصة بذلك .

غير أن استمرار ارتفاع اسعار المواد الغذائية والتموينية حداً بمجلس الوزراء الى اصدار القرار رقم ١٠٦٧ في ١٤ - ١٣٩٣/٩/١٥ هـ بدراسة هذه التطورات وجاء في قرار المجلس ان هذا الارتفاع تم بصورة فاحشة لا مبرر لها وهو ما يقتضى سرعة تدخل الحكومة لمعالجة الامر واتخاذ الاجراءات الكفيلة لاعادة اوضاع بيع المواد الغذائية والتموينية الى وضعها الطبيعي في أسرع وقت .

وفي ١٣٩٣/١٢/٢٩ هـ صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٩٥ بشأن تحديد اسعار المواد التموينية وتضمن هذا القرار صرف اعانة نقدية لمستوردي المواد الغذائية وهي الارز والسكر والدقيق طالما ظلت اسعارها مرتفعة بشكل غير عادي . كما حرص المجلس على أن يضمن قراره النص على أن مقدار الاعانة حدد على أساس الاحتفاظ بأسعار هذه المواد التي كانت سائدة في نهاية شهر شعبان ١٣٩١ هـ الموافق آخر سبتمبر سنة ١٩٧٣ م . والجديد في هذا القرار انه يحرم من الاستيراد كل تاجر قدم معلومات غير صحيحة في سبيل الحصول على اعانة أكثر مما يستحق أو تلاعب في الاسعار المحددة للبيع في الداخل وهذا بالاضافة الى العقوبات التي نصت عليها قواعد السياسة التموينية أو أي أنظمة أخرى كما صدر

بعد ذلك قرار مجلس الوزراء رقم ٥٢٠ في ١٦/٤/١٣٩٤ هـ باعادة تسعير الخبز ضمانا للحد من ارتفاع السعر . كما صدر قرار بتسعير الأدوية وتحديد اجور العمليات الجراحية .

ويتضح من القرارات السابقة أن مجلس الوزراء راقب عن كثب المد الظاهر في ارتفاع الاسعار واستمرار هذه الموجة في الارتفاع وان الدولة تتدخل من حين الى آخر كلما بدت هذه الظاهرة تأخذا شكلا ايجابيا وذلك بالعمل على دفع اعانة للمستوردين تحقق ثباتا في السعر او اعادة تسعير بعض السلع لوقف موجة الغلاء المستمرة .

(د) التشريع الكويتي :

صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن الاشراف على الاتجار في بعض السلع وتحديد اسعارها والفي هذا القانون بالمرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٩ والذي حظر في المادة الثانية منه العمل على ارتفاع اسعار السلع ارتفاعا مصطنعا ويعتبر من وسائل ذلك اذاعة اخبار غير صحيحة بين الجمهور أو تخزين أو اخفاء كميات من السلع بقصد تحقيق ربح لا يكون نتيجة طبيعية لواقع العرض والطلب . ولا يأخذ هذا التشريع بمبدأ اخضاع السلع لنظام التسعير أو تحديد الأرباح . اذا جعل اخضاع بعض السلع لنظام التسعير جوازا وذلك بقرار يصدر من وزير التجارة والصناعة . كما استحدث المشرع في هذا التشريع تنظيما كاملا للسلع المدعمة ماليا من الدولة روعى فيه احكام الرقابة عليها بشكل فعال مقتص في المادة السابعة على أن لوزير التجارة والصناعة تقديم الدعم المحلي لاية سلعة يرى ضرورة لتخفيض سعر بيعها للمستهلك الى الحد المناسب ومتى تقرر مثل هذا الدعم فيحدد الوزير بقرار منه سعر بيع هذه السلعة كنتيجة حتمية لتدخل الدولة بدعمها ماليا ، كما يحدد القرار طريقة تداولها ضمانا للالتزام بالسعر المقرر لها وكذلك الجهات التي تتولى توزيعها او بيعها بما يكفل الرقابة على التعامل في هذه السلع وعدم تسريبها لاعادة بيعها باسعار تجاوز الاسعار المخفضة المحددة لها . كما بينت المادة الثامنة القيود التي ترد على السلع التي تتمتع بالدعم المالي وذلك في حالتين هما أولا بيع السلعة من قبل الجهات المرخص لها في ذلك بأعلى من السعر المحدد لها وثانيا اعادة بيعها بعد شرائها او عرضها للبيع او المقايضة عليها او تصديرها الى الخارج .

وفي مجال الاشراف على تجارة التجزئة نصت المادة ١١ على انه لا يجوز لاي محل تجاري سواء اكان مؤسسة عامة او خاصة او شركة او فردا :

- ١ - أن يخفى أى سلعة أو يفلق محله بقصد الامتناع عن البيع .
- ٢ - أن يرفض طلبات الشراء المعتادة لاية سلعة .
- ٣ - أن يفرض على المشتري لاحدى السلع شراء كميات معينة منها ^{١٥} او شراء سلع اخرى معها .
- ٤ - أن ينشر اعلانات عن مواصفات أو بيانات غير حقيقية للسلعة . او عن استعدادة لاداء خدماتها دون أن يقوم بذلك .
- ٥ - أن يمتنع عن تسليم فاتورة بيع السلع للمشتري اذا طلب منه ذلك .

٦ - أن يتقاضى من المشتري ثمنا أعلى من الثمن المعلن للسلعة .

ويلاحظ أن هذا النص يجرم الافعال التى نص عليها فى حالة وقوع الجريمة فى المحل التجارى وبذلك يخرج من مجال التجريم وقوع الجريمة من بائع جائل ذلك ان الحظر مقصور على جرائم المحل التجارى ايا كان .

كما اجازت المادة ١٢ لوزير التجارة والصناعة الزام المحلات والشركات والمؤسسة التجارية بوضع ملصقات او بطاقات ببيان اسعار بيع كل او بعض السلع للمستهلك وبذلك يفرض المشرع هذا السلوك ولكنه خول لوزير التجارة السلطة وهى مرونة فى التشريع تتوقف على الظروف المناسبة التى تسمح بذلك . كما جعل التشريع الالتزام بوضع السعر مقصورا على سعر البيع بالنسبة للمستهلك فلا تسرى على اسعار البيع بالجملة . اما فى مجال العقوبة فقد نص التشريع فى المادة ١٣ ان مخالفة البندين ١ ، ٢ من المادة الاولى من القانون - والبند الاول يخول لوزير التجارة والصناعة ان يلزم كل من يحوز أو يستورد أو يبيع أى سلعة بان يقدم للوزارة فى المدة التى تحددها البيانات المتعلقة بكمياتها ووصافها وتكلفتها واسعار بيعها ، والبند الثانى والذى يعطى لوزير التجارة والصناعة الحق فى ان يستولى عندالضرورة على اية سلعة مقابل تعويض عادل يراعى فى تقديره التكلفة ونسبة معقولة من الربح ويقدر هذا التعويض لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التجارة والصناعة - كما نصت المادة ١٣ المشار اليها على عقوبة الغرامة التى لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على مائتى دينار ، كما عاقبت المادة ١٣ على مخالفة البندين ٣ ، ٤ من المادة الاولى - وتحظر المادة الثالثة فرض شراء كميات

معينة من سلعة على المشتري أو شراء سلع أخرى منها والبند الرابع الخاص بنشر مواصفات أو بيانات غير حقيقية بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أو بأحدى هاتين العقوبتين مع مصادرة السلع المضبوطة والادوات ووسائل النقل التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة. ويجوز في جميع الأحوال الحكم بغلق المحل الذي وقعت فيه الجريمة مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بإلغاء الترخيص وغلق المحل نهائياً . ولوزير التجارة والصناعة أن يأمر بإغلاق المحل إلى أن تأذن النيابة العامة أو المحكمة بفتحه أو يتم الفصل في الدعوى . وتعلق على باب المحل لوحة بشكل ظاهر بمنطوق الحكم أو القرار الصادر بغلق المحل .

ويلاحظ أن النص على أن لوزير التجارة والصناعة أن يأمر بإغلاق المحل مؤقتاً أو إلغاء الترخيص وغلق المحل نهائياً هو من قبيل الجزاءات الإدارية التي تصدر عن الإدارة وهو اتجاه تأخذ به بعض التشريعات .

وقد ردد المشرع هذا الجزاء في المادة ١٤ والتي عاقبت على مخالفة المادة ٢ من هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بأحدى هاتين العقوبتين . ويجوز الحكم بغلق المحل الذي وقعت فيه الجريمة مؤقتاً مدة لا تقل عن ستة أشهر أو بإلغاء ترخيص وغلق المحل نهائياً وتعلق على باب المحل لوحة بشكل ظاهر بمنطوق الحكم الصادر بغلق المحل . ويجب في جميع الحالات الحكم بمصادرة السلع المضبوطة بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة .

أما المادة ١٥ من القانون فقد عاقبت على مخالفة المواد ٨٦٣ بند (١) و ١١ و ١٥ من هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائتين وخمسة وعشرين ديناراً أو بأحدى هاتين العقوبتين ، ويجوز الحكم بمصادرة السلع المضبوطة كما يجوز الحكم بإغلاق المحل الذي وقعت فيه الجريمة لمدة لا تزيد على ستة أشهر .

والجدير بالملاحظة على سياسة المشرع الجنائية في العقاب أنه جعل الحكم بعقوبة الغلق جوازياً للمحكمة كما أنه نص في الماتين ١٣ ، ١٤ على وجوب الحكم في جميع الحالات بمصادرة السلع المضبوطة بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة إلا أنه جعل الحكم بمصادرة السلع المضبوطة طبقاً لنص المادة ١٥ جوازياً للمحكمة .

الباب الثاني

ذاتية قوانين التموين

تتميز قوانين التموين بأن لها ذاتية خاصة ومرد ذلك الى الطبيعة التي تنسم بها ذلك انها تتصل اتصالا وثيقا بجانب من حياة الناس ومعاملاتهم الاجتماعية والمالية اذ تتضمن تجريما لعلاقات الافراد بعضهم مع بعض من الناحية الاقتصادية ومن ثم فهي ليست من جرائم القانون العام فقط بل انها تختلط ايضا بقواعد القانون الخاص ومن ثم تنفرد بخصائص مميزة لها .

وتشير هذه الذاتية طرق تفسير قوانين التموين وهل تخضع في ذلك لاحكام العامة التي تنتظم جرائم القانون العام أم تقتضى هذه الطبيعة التزام قواعد معينة في التفسير .

كما ترتب على ذلك استبعاد فكرة القانون الاصلح من نطاق هذه القوانين .

وتحدد بذلك عناصر البحث :

الخصائص المميزة لقوانين التموين .

تفسير قوانين التموين .

سريان قوانين التموين من حيث الزمان .

ونعتقد لكل عنصر من هذه العناصر فصلا على حدة .

الفصل الأول

الخصائص المميزة لقوانين التمويل

تتميز قوانين التمويل بأن لها خصائصها المميزة لها ، فهي قوانين صناعية اذ يجرم فيها المشرع ارادة المتعاقدين وهي قوانين تحكمية تتمثل فيها فكرة النظامية التي يتطلبها المشرع للمحافظة على الاوضاع الاقتصادية وهي قوانين متحركة تبدو فيها المرونة التي تقتضيها السرعة في اصدار التشريعات اللازمة للملاحقة الظروف الاقتصادية .

ونبين كل خصيصة من هذه الخصائص في بحث مستقل (١) .

المبحث الاول

الخصيصة الصناعية (٢)

تعتبر قوانين التمويل وليدة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية اذ يهدف المشرع من اصدارها الى فرض اوضاع اقتصادية معينة وتحقيق التوازن في الاسعار عن طريق الحد من حرية الافراد في البيع والشراء فتحدد الثمن ركن من اركان عقد البيع يتم بالتراضي بين البائع والمشتري والمشرع عندما يجرم ارادة البائع اذا جاوز في تحديد الثمن حدا يفرضه عليه انما يحجر على حرية المتعاقدين في البيع والشراء ويهدر القاعدة المقررة في القانون المدني وهي ان العقد شريعة المتعاقدين ولا يعترف ببدا سلطان الارادة ، وكذلك بالنسبة للمشتري اذا يؤثم الشارع سلوكه اذا اشترى سلعة بقصد الاستهلاك بسعر يزيد على السعر الذي تعينه لجنة التسعير .

ويبدو من ذلك ان جرائم التمويل تتضمن عسـيانا لاوامر المشرع وليست انتهاكا لقواعد الاخلاق والناموس الطبيعي للجماعة ، فالقتل امر

(١) يلاحظ ان الخصائص العامة والمشاركة في الجرائم الاقتصادية ترتبط بمدى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والذي يعتمد اولا على النظام الاقتصادي في الدولة والظروف الاقتصادية فيها ولذلك فان الخصائص العامة والمشاركة التي تجمع هذه الجرائم من ثم قليلة .

(٢) Artificielle

لا تقره الشرائع وتستنكره الأديان والربا وغير ذلك من الجرائم التي عبرت القانون عن طريق الأخلاق . أما البائع الذي يقتضى من المشتري ثمنا يجاوز التسعير فلا يصدق على فعله وصف السرقة وإن كان فيه إجحاف بالمشتري ويبدو هذا الأثر واضحا في شعور المجتمع بالنسبة للفعل الذي لا ينطبق عليه الوصف القانوني لجرائم التموين كجريمة عدم الإخطار عن وفورات التموين ، أو عدم الإعلان في مكان ظاهر عن وصول مواد التموين أو عدم الإعلان عن أسعار السلع أو عرض سلعة بسعر يزيد عن سعر المقرن إذ لا يحفل المجتمع بصاحبه ولا يجلب عليه ازدراء . أما إذا قصرت نصوص القانون الجنائي عن عقاب المتهم كأن لم تتوفر الطسرق الاحتمالية في جريمة النصب وأملت المتهم بذلك من العقاب أو عند عدم قيام دليل من الأدلة التي تطلبها المشرع للاثبات في جريمة الزنا فإن ذلك يكشف عن انحراف وقع من الجاني ولا يحول دون احتقار المجتمع له (١) .

آية ذلك ما يراه الشارع عملا مؤثما في بعض الدول — من الناحية التشريعية — يفرض العقوبات على ارتكابه أو الامتناع عنه يبدو عملا مباحا لا تجريم فيه ولا تثريب عليه في دولة أخرى . كما أن ما يعد في نظر الشارع من جرائم التموين في فترة معينة ينتضى بانتهاء الفترة الزمنية المحددة لسريان القانون ومن ثم يغلب في هذه الجرائم أن تكون جرائم وقتية .

ويبين من ذلك أن جرائم التموين تتضمن انتهاكا لأوامر السلطة العامة فهي من خلق المشرع ومن صنعه ، وتختلف بذلك عن جرائم القانون العام التي تعد خرقا لقاعدة أخلاقية ومن ثم وصفت بأنها جريمة طبيعية (٢) ذلك ما نعنيه بأن قوانين التموين قوانين صناعية (٣) .

(١) كابينوس الجرائم الاقتصادية ، مجلة القانون الجنائي وعلم الاجرام سنة ١٩٦٠ صفحة ٥٧٦ ، جان بورجوا « نحو اتجاه العقاب على الجرائم الاقتصادية » مجلة العلوم الجنائية والقانون الجنائي المقارن سنة ١٩٤٩ صفحة ٤٢٢ ، ليفاسير دروس الدكتوراد القاهرة صفحة ٢٨ .

(٢) فرنسوا كليرك « الجرائم الاقتصادية في القانون الجنائي السويسري » دروس بالكلية الدولية للقانون المقارن لوكسمبرج صفحة ٩ .

(٣) عرف جاروفالو الجريمة الطبيعية بأنها الجريمة التي تدمي الشعور الإنساني ولا يصدق هذا التعريف على الجرائم الاقتصادية التي تعس النظام الاقتصادي أو الصناعي . انظر مقال سولو وكيل النائب العام أمام محكمة المسين في مجلة العلوم الجنائية والقانون الجنائي سنة ١٩٥٦ العدد الحادي عشر صفحة ٢٩٩ .

المبحث الثاني

الخصيصة التحكيمية

استهدف المشرع من إنشاء قوانين التموين الامتثال لأوامره ونواهيه فلا يجوز للأفراد الخروج عنها أو الاتفاق على مخالفتها فهي قواعد أمره من النظام العام . وحكمة ذلك ان قوانين التموين تصدر استجابة لدواعي ملحة أو ظرف طارئة ينظم بها الشارع حياة الناس ومعاملاتهم على غسـير المألوف وتعين بذلك على الأفراد اطاعتها ومن ثم تبدو في هذه الجرائم فكرة النظامية اذ يتمثل فيها معنى خضوع الأفراد لإرادة المشرع (١) .

وترد فكرة النظامية اما الى نوع الجرائم التي يقرض بها الشارع على الأفراد سلوكا معيناً يجب اتباعه ، أو الى اجراءات ومواعيد يتعين مراعاتها وتحديد للسعر يلتزم به الكافة (٢) .

أما ما يرجع الى نوع الجرائم التي يتوخى فيها الشارع فرض نظام معين فيتضح ذلك في كثير من القرارات التي أصدرها الشارع لتنظيم شؤون التموين فمن ذلك الامر العسكري رقم ٢٣٢ الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٤٢ اذ ينص على عدم الترخيص بتقديم أو بيع المشروبات الروحية أو الخمرة المعدة لاستهلاكها في محل البيع الا بين الساعة ١٢ر٣٠ و ٢٣ر٣٠ بعد الظهر وفيما بين الساعة السادسة والساعة الثامنة مساء . ومن ذلك ما نص عليه الامر العسكري رقم ٢٧٤ في ١٠ يونيو سنة ١٩٤٢ بشأن

(١) شبه كليك قوانين التموين بانها كلقانون العسكري يهدف منها الشارع الى فرض النظام في الكيان الاقتصادي اسوة بالقانون العسكري الذي يحقق النظام في الجيش قبل حماية الاخلاق .

Le droit pénal économique de guerre tendait à imposer une discipline dans le secteur économique. En matière-militaire le bien juridique protégé en première ligne est la discipline de l'armée qui passe en quelque sorte avant le souci de la defense de la moralité.

(٢) اشارت محكمة النقض في سياق حكم لها الى هذا المعنى وابانت عن ذلك بقولها ان القانون اراد ان يخرج على الاصل في حرية التجارة لتدبير وسائل العيش الضرورية للناس فحدد اثمان بعض الحاجيات والزم تجار ان يبيعوها بهذا السعر ولا يمتنعوا عن البيع به (نقض ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٨ طعن رقم ٣٢٨ سنة ١٨ ق مجموعة احكام النقض في خمسة وعشرين عاما صفحة ٢٧٥) .

تنظيم بيع الدقيق والخبز اذ حظر في المادة الثانية منه بيع الدقيق بالجملة
بمير ترخيص خاص من وزير التموين واعتبر بيعا بالجملة كل بيع يتناول
مقدارا من الدقيق زنته خمسون أقة فاكتر والقرار الوزاري رقم ١٨١ لسنة
١٩٧١ بشأن تنظيم انشاء الفراكات والذي حظر انشاء فراكات
لضرب الارز او تكبير حجمها او اضافتها الى أى نشاط صناعي آخر ،
وقرار وزير التموين رقم ١٢٦ لسنة ١٩٧٦ بحظر منح رخص انشاء محال
جديدة لمصير القصب في محافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية ، وقرار
وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٨ والذي حظر على اصحاب المخازن
بأنواعها المختلفة استخدام السولار او الديزل في مخازنهم اعتبارا من اول
أكتوبر سنة ١٩٦٨ . ومن ذلك أيضا ما نص عليه قرار وزير التموين رقم ٨٢
لسنة ١٩٧٠ الذي حظر على الشركات المنتجة لورق التعبئة المستخدم في
صنع عبوات الشاي التصريف بالبيع في المخالفات والفضائل والاوراق
المعبئة ، كما حظر أيضا بغير ترخيص من وزارة التموين على اصحاب محال
الطباعة وغيرها من المحال العامة والمسؤولين عن ادارتها طباعة وتصنيع
وحيازة الاكياس المعدة لتعبئة الشاي .

ومن ذلك القرارات التي تحدد استهلاك اللحوم كالأمر العسكري
رقم ٢٣٦ الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٤٢ الذي حظر ذبح اللحوم في أيام
معينة من أيام الاسبوع كما نص على انه لا يجوز للمحلات التي يرتادها
الجمهور أن تقدم في الايام الاخرى من الاسبوع أكثر من صنف واحد من
اللحم الى نفس الشخص في الاكلة الواحدة (١) . وقد نظم قرار وزير
التموين رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ أيام حظر ذبح اللحوم وهي الاحد والاثنين
والثلاثاء والاربعاء وحظر على المحال العامة والفنادق تقديم وجبات اللحوم
خلال هذه الايام واستثنى القرار من ذلك المواسم والاعياد التي تضمنها
الكشف المرافق للقرار ، ومن ذلك أيضا قرار وزير التموين رقم ٢٢٢ لسنة

(١) نصت المادة الاولى من الامر رقم ٢٣٦ على ما يأتى :

لا يجوز بعد ظهر الاحد ول يومى الاثنين والثلاثاء ول صباح الاربعاء ان يذبح في
المساحات العمومية او في الأماكن التي تقوم بمقايها الحيوانات المدة لحومها للأكل .

ونصت المادة الثالثة من هذا الامر على ما يأتى :

يحظر تقديم أصناف من اللحوم بما فى ذلك لحوم الارانب والطيور - او بيع شطائرهم
سندويش في المحلات التي يرتادها الجمهور وبصفة خاصة فى الفنادق والمنازل والمطاعم
والقهاوى والمخانات والبوفيهات ومحلات البقالة . ولا يجوز للمحلات المشار اليها فى الفقرة
السابقة ان تقدم فى الايام الاخرى من الاسبوع أكثر من صنف واحد من اللحوم الى نفس
الشخص فى الاكلة الواحدة .

١٩٧٣ يحظر تصدير الحمام بكافة أنواعه حيا ومذبوحا بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية وقرار وزير التموين رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٥ يحظر ارسال طرود من السلع الغذائية كهدايا الى الخارج كما لا يجوز للمسافرين للخارج من الموظفين والاجانب اصطحاب أى كمية منها .

ومن ذلك قرار وزير التموين رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٠ الذى حظر ذبح الحيوانات المعدة لحومها للاكل او بيع وتقديم اللحوم او وجبات منها خلال الفترة من ٣ سبتمبر الى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٠ ، كما حظر القرار ايضا تقديم وجبات من اللحوم فى المحال العامة والفنادق وغيرها خلال تلك المدة .

وقرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٠ الذى حظر نقل الدجاج الحى أو المذبوح خارج حدود محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية ويستثنى من ذلك النقل بين المحافظات المذكورة .

ومن ذلك أيضا ما نصت عليه المادة ١٩ من القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والتي ألزمت كل تاجر أية سلعة أو مادة بإعلان عن سعرها اذ يعاقب الشارع على عدم الاعلان عن السعر ولو كانت السلعة غير خاضعة للتسعير الجبرى ما دامت معروضة للبيع .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن تعليق لافتة ووجود كتالوج بالاسعار لا يعتبر بديلا لما اشترطه المشرع من اوضاع خاصة للاعلان عن الاسعار (١) . ومن قبيل هذه الجرائم جريمة صنع الخبز بغير المواصفات التى يتطلبها المشرع وهى التى تنص عليها المادة ٢٢ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والمعدل بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن استخراجه

(١) نقص جنائى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة الكتب الفنى السنة ١٨ العدد الثالث صفحة ١٣٨٦ الطعن رقم ٢٠٦٦ سنة ٢٧ قى وجاء فى هذا الحكم ان اعتبار الحكم المطعون فيه بتعليق اللافتة ووجود كتالوج بالاسعار بديلا عما اشترطه المشرع من الاوضاع خاصة للاعلان عن الاسعار مما يقوم مقامه خطأ فى تطبيق القانون . وبهذا المعنى قضت محكمة امن الدولة الجزئية بالقاهرة بادانة تاجر فى جريمة عدم الاعلان عن الاسعار وقالت ان المشرع تطلب فى الاعلان عن الاسعار ان يكون بحالة ظاهرة وفى مدخل المحل طبقا لاحكام المواد ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ولا يكفى البطاقة الموضوعة داخل العلبة لتحقيق الغرض الذى من أجله صدر القرار المذكور . حكم محكمة امن الدولة الجزئية بالقاهرة الجنبه ٦٢ لسنة ١٩٦٢ روض الفرج فى ٥ مايو سنة ١٩٦٢ ، وحكم محكمة امن الدولة الجزئية ميت غمر الجنبه ١٦ لسنة ١٩٦٢ فى ٣١ مايو سنة ١٩٦٢ ، رئاسة القاضى محمد النادى .

الدقيق وصناعة الخبز اذ يهدف الشارع فى تنظيم صناعة الخبز بأن يأخذ شكل الخبز مواصفات معينة من حيث الاستدارة واستواء الخدع ولو كان الوزن سليما (١) .

كما تبدو فكرة النظامية فى الجرائم التى يلزم الشارع الافراد باحترام اجراءات واوضاع ينص عليها فمن ذلك جريمة عدم الاخطار عن الوفورات فى الميعاد اذ نصت المادة الرابعة من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على التزام تجار الجملة والجمعيات التعاونية باخطار مكتب التمسوين المختص فى الاسبوع الاول من كل شهر بمقادير الاصناف المتبقية لديهم من الشهر السابق . وما نصت عليه المادة الثالثة من القرار رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٧٠ بالزام المسئولين عن ادارة المصانع والشركات المنتجة للتركيبات بمسك سجلات منتظمة مرقمة الصفحات يقيد بها بيان الكميات الواردة اليهم من خيوط الغزل وأتمشة التركيبات وكذلك كميات منتجات التركيبات المنتجة والمباع منها واسم المشتري وعنوانه ، من ذلك ما نص عليه القرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن حظر نقل الاسماك الطازجة خارج حدود محافظة الاسماعيلية ، وما نص عليه القرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٤ بحظر نقل السلع المبينة بالجدول المرفق به الى المنطقة الواقعة غربى مدينة مطروح بغير ترخيص كتابى من محافظة مطروح .

ومن ذلك ايضا جريمة عدم امساك السجلات المنصوص عنها فى المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وجريمة عدم الاخطار فى الميعاد عن حركة بعض المواد والتى نص عليها القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن شرط اخلاء مسئولية المتهم من جريمة امتناعه عن اعادة كويونات الكيوسين المتبقية لديه بعد التوزيع المنصوص عليها فى قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل هو قيامه بأداء قيمة المعجز فى موعد اقصاه اليوم السابع من الشهر التالى للتوزيع (٢)

(١) نقض ٦ ابريل سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ٢١٧ سنة ١٨ قضائية وفيه قضت محكمة النقض بمسئولية اصحاب المخازن عن صنع أى خبز او بيعه او حيازته مهما كان الاسم الذى يطلق عليه ما لم يكن من دقيق القمح الفاخر المنصوص عنه فى القرار ٦٣٢ لسنة ١٩٤٥ .

(٢) حكم النقض فى ٣ نوفمبر ١٩٦٩ مجموعة احكام النقض السنة ٢٠ الطعن ١٣٩٦ سنة ٢٩ فى القضية ٢٢٩ ص ١٢٠ هـ .

كما قضت بأن مؤدى نص المادة ١٤ من قرار وزير التموين رقم ١.١.٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التموين ان البيانات المشار اليها فيه يجب اثباتها فى السجل الخاص بتوزيع المواد التموينية فور اقتضاء موجبها ومن ثم فانه لا محل لما يدعيه الطاعن من ان حقه ان لا يستوفى البيانات الا عند تقديم السجل لمكتب التموين فى الاسبوع الاول من الشهر القالى للتوزيع (١) .

ومن ذلك قضاؤها بأن الاخطار الذى يعتد به طبقا للمادة الاولى من قرار وزير التموين رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ هو الاخطار بخطاب موصى عليه خلال الخمسة عشر يوما الاول من الشهر ومن ثم لا يكتفى الاخطار التليفونى (٢) .

وكذلك الشأن أيضا بالنسبة لجرائم تحديد الاسعار اذ تبرز فكرة النظامية فى جرائم البيع بأكثر من التسعيرة ذلك ان تحديد السعر قد يكون أمرا تحكميا لا يستند الى بحث الاسباب الحقيقية لهذا التحديد لان- المشرع بعد ان يفرض سعرا معيناً يعود فيعدل عنه وان كان الهدف من التسعير هو تحقيق التوازن بين مصلحة البائع والمشتري ويتضح ذلك من كتاب وزير التموين فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨ بشأن المحاضر التى تحرر ضد القصابين لبيعهم لحوما بأكثر من التسعير الجبرى وتضمن الكتاب النص على ان لجنة التموين العليا قررت فى ١١ فبراير سنة ١٩٥٨ التجاوز عن التسعير الجبرى للحوم بما يعادل عشرة مليمات فى الرطل وهو اقرار من الشارع بأن تحديد السعر الجبرى كان أمرا تحكميا لا يتلاءم وحالة السوق .

ومن ذلك أيضا الجريمة المنصوص عنها فى المادة ١١ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والتى عاقبت المشتري الذى يبتاع سلعة بأكثر من السعر المقرر لأنه يريد أن يمثل المشتري لأوامر المشرع بالتزام الأسعار المحددة .

وكذلك قرار وزير التموين رقم ٢٣١ لسنة ١٩٨٠ والذى حظر تخزين الارز الشعير والابيض لغير الاستعمال الشخصى فى غير جهات التوريد وشركات المضارب وجهات القطاع العام المنتجة للارز الشعير .

(١) حكم النقض فى ١٠ مايو ١٩٧٠ مجموعة احكام النقض السنة ٢١ العدد الثانى صفحة ٦٧٧ قاعة ١٦٠ الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق .

(٢) حكم النقض فى ٢٤ مايو ١٩٧٠ مجموعة احكام النقض السنة ٢١ العدد الثانى صفحة

كما استحدث المشرع جريمة جديدة في مجال الامتناع عن البيع . اذ صدر الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٨٢ بشأن حظر امتناع الموزعين أو العاملين في المحلات عن بيع المواد التموينية للمستهلكين ، ونص على انه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع من الموزعين أو العاملين في المحلات عن بيع المواد التموينية للمستهلكين سواء باخفائها أو التلاعب في اجراءات توزيعها أو بعدم بيعها الا لبعض الأشخاص دون غيرهم .

غير أن بعض الأحكام قد اتجهت الى عكس هذا الرأي وذهبت الى أن قوانين التموين ليست قوانين أمرة ومن ثم يجوز الاتفاق على مخالفتها وقضت إحدى المحاكم ببراءة مدير جمعية من تهمة بيع كسب باكثر من التسعير وتبين أن السعر الذى باع به مدير الجمعية هو السعر الذى اجمع أعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية على تحديده بعد اضافة ما يتكلفه قنطار الكسب ، واستست المحكمة قضاء البراءة على انه لما كان البيع لا يتم الا لأعضاء الجمعية التعاونية المساهمين فيها كل حسب نصيبه في الأسهم فاذا حقق البيع بالسعر السالف الذكر ربحا فانه سيمود على الأعضاء كل بحسب مقدار أسهمه ومؤدى هذا أن كل عضو سيناله نصيب من الربح الذى تحققه واقعة البيع له يضاف الى هذا أن الثمن الذى يدفع من الأعضاء نظير ما يشترونه من الكسب يورد في حسابات الجمعية التعاونية أى أن المتهم لا يحقق لنفسه منه كسبا غير مشروع . وخلص الحكم من ذلك الى انتفاء القصد الجنائى لدى المتهم فى استغلال أعضاء الجمعية التعاونية وهى الحكمة التى شرع من أجلها تحديد أسعار بعض السلع (١).

. والذى يعنينا من هذا الحكم انه وان كان قد اقام قضاءه على أساس انتفاء القصد الجنائى لدى المتهم الا أن أسبابه تفصح عن أن الحكم اجاز الاتفاق على مخالفة قواعد التموين فيصح البيع بالسعر الذى اتفق عليه أعضاء مجلس ادارة الجمعية ومن ثم فهى ليست قواعد أمرة .
وغنى عن البيان أن القوانين المتعلقة بالتسعير الودى والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا لها قد سنت قواعد عامة تنظيمية للتسعير

(١) محكمة أمن الدولة الجزئية مركز طنطا الجنحة رقم ٤٩ سنة ١٩٥٨ لى ٤ نوفمبر

الجبرى وتحديد الاسعار وهذد القواعد لا يمكن الاعفاء منها الا بمقتضى اعفاء عام يصدر من جهة الاختصاص وهو مالا تختص به الجمعيات التعاونية فهى لا تملك قانونا الاعفاء من وجوب التزام التسعير الجبرى ولا تستطيع بقرار منها ان تعفى اعضاءها او القائم على ادارتها من التزام التسعير الجبرى بالنسبة للسلع المسعرة . وينبنى على ذلك ان حظر البيع بأكثر من التسعير من القواعد الامرة التى لا سبيل الى الاتفاق على مخالفتها ولا يغير من ذلك ان يصدر مجلس ادارة الجمعية التعاونية قرارا جاوز به التسعير ايا كان الاثر الذى يعود على الاعضاء من هذا القرار كفاءة او عائد .

ذلك ما نعينه بأن قوانين التموين ذات صفة تحكمية .

المبحث الثالث

خصيصة المرونة (١)

تتسم قوانين التموين بالحركة او المرونة ذلك انها تنشأ نتيجة لازمة اقتصادية طارئة تقتضى السرعة فى اصدار التشريعات اللازمة لمواجهةها ولا سيما فى الدول التى تأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية اذ لا تتدخل الدولة فى ظل هذا المذهب الا عندما تقتضى الضرورة ذلك .

غير أن هذه المرونة ليست مقصورة على الدول ذات الاقتصاد الحر ، بل تمتد الى الدول الاشتراكية التى تسيطر فيها الدولة على وسائل الانتاج .

وايا كان النظام السياسى او الاقتصادى الذى تتبعه الدولة فإن قوانين التموين سريعة يلحقها التطور دوما ويتناولها المشرع كثيراً بالتعديل والالغاء طبقاً لمقتضيات الظروف الاقتصادية فالمرونة خصيصة جوهرية لازمة لها .

ويترتب على الحركة التى يقترن بها اصدار التشريع فى جرائم التموين ان يشوبها الغموض او القصور وتفتقر الى الصياغة المحكمة ويبدو الخلاف واضحاً بينها وبين نصوص القانون المدنى والتجارى التى تتميز بالاستقرار والثبات — فالمشرع فى القانون المدنى اذ يتدخل ليقيد

(١) يطلق على هذه الخصيصة انها متحركة او مائعة Fluctuante

من اهلية المرأة المتزوجة أو يعدل النظام المالى للزوجين يستغرق — فى اجراء هذا التعديل — وقتا طويلا (١) .

بيد انه اذا كانت المرونة طابع قوانين التمويل الا انها لا تمتد الى كافة نصوص هذه القوانين ذلك ان هناك قدرا من الثبات للاحكام العامة وتبرز المرونة فى اجلى صورها عندما يعهد المشرع الى السلطة التنفيذية فى اصدار قرارات منظمة لاحكام هذه الجرائم وهو ما يعبر عنه بالتفويض التشريعى (٢) .

وغنى عن البيان ان هذه المرونة من شأنها ان تؤدي الى تفسيرات مختلفة وهو ما يهدد بالخطر مبدأ الشرعية .

كذلك اقتضت هذه المرونة ان تكون قوانين التمويل مؤقتة الاجل اذ انها تصدر لمواجهة ظروف اقتصادية معينة فى فترة زمنية محددة تزول بزوالها ومن ثم ليست لها صفة الدوام والاستقرار والعمومية التى تتحقق للقواعد القانونية الاخرى .

ذلك ما نعنيه بان قوانين التمويل قوانين متحركة

(١) كابينوس صفحة ٥٧٦ ، ليفاسير صفحة ٢٦ اذ وصف قوانين التمويل انها وليسدة الصدف .

(٢) Occassionnels وغير متصلة Malordonnés عمر ابو الطيب فكرة الجريمة الاقتصادية واحكامها فى قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية مجموع اعمال الحلف العربية الاولى للدفاع الاجتماعى سنة ١٩٦٦ صفحة ٨٥ ومقال سافاتية النظام العام الاقتصادى .
الدور Hebdomadaire سنة ١٩٦٥ ج.

الفصل الثانى

تفسير قوانين التموين (١)

لا يكفى تعرف النص القانونى الذى يجرم السلوك بل يجب أن يندرج الفعل تحت نطاق النص القانونى للجريمة . غير أن بيان مدى انطباق النص القانونى على الواقعة يثير مسألة تفسير النصوص وهو ما يقتضى بيان وسائل التفسير ثم موقف الفقه ، ونظرا لاهمية أحكام القضاء التى تناولت كثيرا من قوانين التموين بالتفسير فنعتقد لها مبحثا مستقلا .

وتتحدد بذلك عناصر البحث أولا : وسائل التفسير ثانيا : موقف الفقه . وثالثا : موقف القضاء .

المبحث الاول

وسائل التفسير

يسوع وسائل التفسير بين طرق ثلاث وهى التفسير الحرفى والتفسير المنطقى والتفسير بطريق القياس .

وسيلة التفسير الحرفى أو اللفظى : هى الطريقة التقليدية وتعرف أيضا بالنظرية المقيدة ويرتبط التفسير بنص القانون ويستبعد من النص ما ليس منه . ويعتمد هذا التفسير على اللغة وتبقى الاهمية معقودة على النص ولو كان ثمة تعارض بين ما أراده الشارع وعبرة النص اذ يبقى النص هو المعول عليه وعبر عن ذلك بيكاريا بقوله أن القضاة الجنائيين ليس لهم الحق فى تفسير القانون الجنائى تفسيراً واسعاً ذلك أنهم ليسوا مشرعين ، وكما قال مونتسكيو أن القاضى لا يجب أن يكون الا الفم الذى

(١) ميرل وفيتى صفحة ٢٣٤ وما بعدها ، بوذا صفحة ١١٥ ، دونديوى فابر صفحة ١٢ ، رمسيس بهنام صفحة ٢٣٦ ، محمود مصطفى الجرائم الاقتصادية صفحة ٨٢ ، محمود نجيب حسنى شرح قانون العقوبات سنة ١٩٧٣ صفحة ٩٤ ، فتحى سرور اصول قانون العقوبات طبعة سنة ١٩٧٢ صفحة ٦٩ ، آمال عثمان صفحة ٩٢ نبيل مدحت سالم صفحة ٤٠ ، أبو اليزيد على المتيقن تفسير القاعدة الجنائية مجلة ادارة قضايا الحكومة السنة الرابعة عشرة العدد الثانى أبريل سنة ١٩٧١ صفحة ٢٩٠ .

ينطق ما يقوله القانون وتطبيقا لذلك لا يجوز للقاضي أن يلتمس الحل عن طريق القياس اذا تعذر عليه ذلك من النص ذاته .

وتتفق نظرية التفسير الحرفي أو اللفظي مع العصر الذي ولدت فيه فهي تمثل ثورة ضد سيطرة النظم القديمة على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات وهي نتيجة مباشرة لهذا المبدأ غير أن نظرية التفسير الحرفي استهدفت للنقد ذلك أنها تفترض في القانون الكمال بحيث يشتمل على كل شيء وهو أمر غير متصور ذلك أن الكمال في القانون لا وجود له سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع إذ يشتمل على أخطاء أو نقص أو تعارض وفضلا عن ذلك فإن هذه الطريقة تحصر القانون في دائرة لا تجاوزها فهي تتجاهل وظيفة القاضي فالقاضي ليس آلة تنطق بالعقوبة .

• التفسير المنطقي (١) •

تعطى نظرية التفسير المنطقي أهمية كبرى للغاية من القانون وتجاوز المدلول الظاهري للالفاظ الى التنقيب عن ارادة المشرع إذ يجب الا يستبعد القاضي نصا واضحا المعنى يتفق وقصد الشارع أما في حالة الشك فيجب عليه أن يبحث عن ارادة المشرع الحقيقية ويستخلص كافة معاني النص ويعطيه قدرته الكاملة في نطاق الحدود التي تفيهاها المشرع ويتضح من ذلك أن التفسير يجب أن يكون كاشفا دون اضافة أو حذف . وطبقا لذلك فإن النص يجب أن يفسر للوصول الى الغاية التي استهدفتها المشرع أو تلك التي كان يهدف اليها على تقدير أن هذه الحالة كان سيواجهها المشرع ولا حرج على القاضي في ذلك ما دام مخلصا لقاعدة الشرعية ولكن يظل محظورا عليه أن يلجأ الى القياس في تفسير نصوص القانون إذ ليس له أن يكمل نقصا في الشريعة .

ويعتمد التفسير المنطقي على ارادة المشرع الصريحة أو المفترضة التي يجب استخراجها وكذلك على صلة القاعدة القانونية بقواعد الفروع الأخرى في القانون الوضعي إذ يفترض أن كل قاعدة جنائية تتسق مع القانون ومن ثم تستبعد التفسيرات التي تتعارض مع القواعد العامة للنظام الجنائي .

ويتفق التفسير المنطقي مع اعتبارات الواقع والتطور الاجتماعي ويعطى القضاة سلطة واسعة ولكنها ليست تحكمية فهي تعتمد على ضمير القضاة واحساسهم بمسئوليتهم .

التفسير بطريق القياس :

يستلزم مبدأ الشرعية وجود نص صريح في جميع الاحوال فلا يفنى عنه استخلاص قصد الشارع من نصوص اخرى فالقياس يعنى انشاء جريمة أو عقاب لم يرد به نص تشريعي وهو ما يتعارض ومبدأ الشرعية وإذا لم يتوفر هذا التعارض جاز الالتجاء الى القياس طبقا للقواعد العامة في تفسير القانون ولا يتحقق ذلك بالنسبة للقواعد التي تتعلق بأسباب الإباحة أو المسؤولية أو موانع العقاب أو رفع الدعوى الجنائية وكذلك الاعذار القانونية والظروف المخففة فكل هذه القواعد لا تتعلق بانشاء الجرائم أو توقيع العقوبات بل هي على العكس تقرر الخروج عليها (١) .

ويلاحظ ان التفسير بطريق القياس يختلف عن التفسير الواسع الذي يبحث في مضمون ونطاق نص جنائي معين على ضوء قصد الشارع اما القياس فانه يبحث حالة معينة لم يرد بها نص .

فمن قبيل القياس المحذور معاملة الشخص الذي يتناول الطعام في مطعم ولا يدفع مقابل طعامه معاملة السارق — وذلك قبل ان يتقرر بشأنها نص تشريعي — اذا يتحقق فيهما الاستيلاء على مال الغير وكذلك ايضا حالة من يركب سيارة اجرة ويمتنع في نهاية المطاف عن دفع الاجرة للسائق في هاتين الحالتين يتخلف ركن من اركان جريمة السرقة اذ يوجد تسليم اختياري من المجني عليه اما التفسير الواسع فيتمثل في توسيع القضاء في تفسير مدلول الطررق الاحتيالية .

موقف الفقه من تفسير قوانين التامين :

يثور البحث بالنسبة لقوانين التامين وينوّهل يجب ان تفسر هذه القوانين طبقا للقواعد العامة المقررة في القوانين الجنائية أم انها تستقل بأحكام خاصة تميزها عن غيرها .

(١) يقول الأستاذ لويس جيمينز الأستاذ بجامعة مدريد انه لا يجب المتحدث عن التفسير بطريق القياس ذلك ان التفسير يتضمن البحث عن مضمون النص اما القياس فليس تفسيراً للنص اذ انه يؤدي الى الحاق حالة لم يرد بها النص على حالة اخرى تتسببها — مقالته المنشور في مجلة العلوم الجنائية في القانون المقارن عن القياس في النظام الجنائي سنة ١٩٤٩ العدد الثاني صفحة ١٩٠ .

يرى بعض الفقهاء ان قوانين التموين مرنة ومطاطة — بطبيعتها — ومن ثم يشوبها عدم التحديد ولذلك يتعين توخى الدقة في تفسيرها أسوة بنفس الدقة التي يشترط توفرها في تفسير نصوص القانون الجنائي وذلك حتى لا تؤدي المرونة وعدم التحديد الى تفسيرات مختلفة تشكل خطرا على مبدأ الشرعية . وبدا ذلك واضحا في الخلاف الذي شجر بين المحاكم الفرنسية حول تفسير بعض النصوص المتعلقة بجرائم التموين اية ذلك ما نصت عليه المادة ٤١٩ من قانون العقوبات الفرنسي التي عاقبت كل من يعتمد بطريقة مصطنعة الى رفع الاسعار والخط منها اذ تضاربت المحاكم في تحديد المراد بوسائل رفع الاسعار .

وقد اتجهت بعض الآراء الى انه ينبغي في تحديد المراد بهذه الوسائل البحث عن قصد الفاعل منها وهو احداث القلاقل في السوق فلا يعد مذنباً التاجر الذي يواجه أزمة اقتصادية ويضطر في سبيل الخلاص من هذه الازمة الى بيع المخزون من السلع لديه فهو قد تصرف بقصد الدفاع عن نفسه وليس بقصد احداث اضطراب في السوق . وعلى العكس من ذلك التاجر الذي لا تحيط به ضائقة اقتصادية ويعرض بضاعته للبيع بخسارة وبسعر اقل من السعر الذي يبيع به التجار بقصد تدمير هؤلاء التجار والتأثير في السعر لمصلحته . كذلك يعد مرتكباً لهذه الجريمة بائع اللبن الذي يعرض على منتجي اللبن زيادة سنتيم في كل لتر من اللبن عما يعرضه باقى البائعين وذلك بقصد الاحتفاظ بزبائن هؤلاء التجار وترتب على ذلك ارتفاع السعر . كما يعد مرتكباً لهذه الجريمة التاجر الذي يعرض على بائعي البيض والزبدة ان يدفع لهم جنيهاً في الزبدة وفرنكا في كل اثنتي عشرة بيضة زيادة عما يدفعه غيره من التجار مما ادى الى زيادة في اسعارهما . (١)

كذلك شجر الخلاف في الفقه حول تحديد المراد بالمنتجات Produits والخدمات Services . وذهب رأى الى ان المنتجات هي كل المواد والاشياء والآلات والاصناف التي تصلح ان تكون محلاً للبيع أو العرض للبيع (٢) . وعرفها رأى آخر بأنها كل شيء مادي اسهم النشاط البشرى في انشائه . (٣)

(١) شارل بيناتو — التشريع الجنائي في المواد الاقتصادية والمالية باريس ١٩٥٩ صفحة

٤٠٠ .

(٢) بيناتل — ومشار الى هذا التعريف في مجموعة فيليب سولو الجرائم الاقتصادية —

صفحة ١١ .

(٣) ليفاسر مجلة الاسبوع القضائي ٤٣ = ١ = ٣٧٠ .

وفي تعريف الخدمات عرّفها رأى بأنها جالا يصدقّ عليه أنه من المنتجات ويتجه الأستاذ ليفاسير الى التوسع في تعريفها ويقول بأنها كل ما يعد تعبيراً عن النشاط البشرى وتكون في خدمة الفرد ويستعملها بنفسه مقابل ويعود عليه منفعة أو فائدة منها . (١)

ومرد ذلك الى أن قوانين التمويل تملئها الصدقة ويشوبها أحيانا عدم الانسجام ذلك أن التشريع في هذه الجرائم وليد الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة (٢) .

ويؤدي هذا الرأى الى التضيق في تفسير قوانين التمويل والتزام حدود النص بغير إرهاب له (٣) .

غير أن هذا الرأى استهدف للنقد ذلك أنه لا يمكن أن تفسر قوانين التمويل تفسيراً حرفياً أسوة بالقوانين الجنائية ويجب على القاضي أن يضع في اعتباره أن هذه القوانين اقترنت بالسرعة في إصدارها وإنشأت لضرورة عاجلة اقتضتها ومن ثم يشوبها الغموض أحيانا وهو ما يقتضى أن يعطى القاضي سلطة واسعة في التفسير ولا يتقيد بالتفسير الحرفي لها (٤)

(١) ليفاسير المرجع السابق .

كما وردت عبارات في التشريع اليوغوسلافي تناولت الجرائم الاقتصادية يعوزها التحديد وتفقر الى الوضوح .

المادة ٢/٢١٣ Dommage patrimonial considerable marchandise de mauvaise qualité

نص القانون الإسباني رفع الاسعار بطريقة تعسفية le prix de façon abusive
وفي القانون التشيكوسلوفاكي المادة ١٣٣ . Chose d'une valeur considerable
ou d'une importance economique Considerable

وفي المادة ١١٣ من القانون البلغاري dommage considerable والمادة ١٢٠
mauvaise qualité وتسمح هذه العبارات غير المحددة بإيجاد تفسيرات مختلفة

(٣) زلاتاريك دروس لوكسمبرج الجرائم الاقتصادية في تشريعات الدول الاشتراكية سنة ١٩٥٩ صفحة ١٠ .

(٣) مولدر المرجع السابق صفحة ٤٠٠ .

(٤) بزابيا ، الجرائم الاقتصادية في القانون الإيطالي ، مجموعة أعمال هنري كابيتان
صفحة ٦٧٢ .

المبحث الثالث

موقف القضاء

تعد أحكام القضاء — في مجال الجرائم التموينية — أخصب المصادر التي يمكن من استقراءها التعرف على الاتجاهات التي تكمن في هذه الأحكام ويلاحظ أن هذه الأحكام لا تكشف عن خطة واحدة في التفسير يلتزمها القضاة ويرجع ذلك — كما قدمنا — إلى الصعوبة التي تكتنف تفسير قوانين التموين ومن ثم التجأت هذه الأحكام إلى الاجتهاد في التفسير لذلك سنحاول أن نستنبط الاتجاهات المختلفة التي اعتنقها القضاة في تفسير قوانين التموين .

التفسير اللفظي :

التزمت بعض أحكام القضاء المصري مذهب التفسير الحرفي وهو ما أدى بها إلى استبعاد القياس فمن ذلك تفسيرها لنص المادة ١٩ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاصة بجريمة عدم الاعلان عن الاسعار بأن هذه المادة لا تنطبق بالنسبة لتجار الجملة وإنما تنطبق بالنسبة للبائع بالتجزئة وهو تفسير يلتزم حدود النص إذا وردت المادة ١٩ تحت باب أسعار البيع بالتجزئة (١) .

كذلك أيضا في تفسير المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ الخاص بشأن التحكم في الاسعار والتي قررت عقاب الأشخاص الذين يتسببون في ارتفاع أو انخفاض أسعار أية سلعة أو مادة أو غير ذلك من الحاجات الضرورية بنشرهم عمدا بين الناس أخبارا أو اعلانات مزورة أو كاذبة أو باعطائهم للبائع ثمنا أزيد مما تستحقه السلعة أو بتواطئهم مع كبار التجار الحائزين لصنف واحد من السلعة أو مادة على عدم بيعه أصلا أو على منع بيعه بثمن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو حبسها عن التداول بنية الحصول على ربح غير مشروع إذ أوردت هذه المادة الطرق

(١) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية اليوم الجمعة رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ أمن دولة بندر الفيوم في ٢٠ مايو سنة ١٩٦١ برئاسة القاضي محمد زكي محرز .
(م ٥ — الجرائم التموينية)

أو الوسائل التي تؤثر في رفع الأسعار فلا تشمل حالة تاجر الجملة الذي يبيع لتاجر التجزئة سلعة بأكثر من السعر المقرر (١) .

كذلك أيضا فإن نقل السلعة من مكان إلى آخر لا يندرج تحت الحالات المنصوص عنها في هذا الأمر لأن النقل ليس معناه حبس السلعة عن التداول . (٢)

وتطبيقا لذلك قضى بأن ما نص عليه القرار الوزاري ٣٧ لسنة ١٩٥٨ والذي حظر على محلات البقالة بيع الدقيق إلا إذا كان معبأ في عبوات خاصة فإن العقاب يرد على فعل البيع فحسب دون غيره وبذلك فإنه يخرج عن دائرة التائيم حالات العرض للبيع أو الحيازة بقصد البيع لعدم النص عليها بذاتها (٣) .

ومن قضاء محكمة النقض أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والتي نصت على أن تخصص وزارة التموين لكل تاجر تجزئة عددا من المستهلكين وأنه لا يجوز لتجار التجزئة أن يتصرفوا في مواد التموين لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك قصدت حظر التصرف في مواد التموين بأي نوع من أنواع التصرفات في غير ما خصصت له وبذلك فإن تصرف تاجر التجزئة في السكر المخصص للمستهلكين باقراضه إلى آخر يكون غير جائز قانونا (٤) .

(١) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة الجنحة ١٩٦٢ روض الفرج في ٥ مايو سنة ١٩٦٢ وأسندت النيابة إلى المتهم أنه بوصفه تاجر جملة تسبب في ارتفاع أسعار الطماطم ببيعها لتجار التجزئة بأكثر من السعر السائد في سوق الجملة وقالت المحكمة في أسباب البراءة أن المادة الأولى من الأمر رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ عددت الحالات وأوردتها مانعة من القياس عليها قاطمة في أنها لم توردتها على سبيل المثال . رئاسة القاضي أحمد كمال سالم .

(٢) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية الفيوم الجنحة رقم ٧٦ لسنة ١٩٦١ بنذر الفيوم في ١٧ يونيو سنة ١٩٦١ وكانت النيابة قد أسندت إلى المتهم أنه حبس سلعة عن التداول إذ ضبط ينقل ذرة صيفية خارج إقليم الفيوم .

(٣) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية شبين الكوم في ٥ مايو سنة ١٩٦٢ الجنحة ٢٦ أمن دولة سنة ١٩٦١ قويسنا ، الجنحة ٤ سنة ١٦٢ تلا في ٢٦ مايو سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضي مدحت عبد الفتاح .

(٤) نقض ١٢ مايو ١٩٥٢ طعن رقم ٤٠٩ سنة ٢٢ ق ، حكمها الصادر في ٨ أكتوبر ١٩٥١ طعن ٣٢٣ سنة ٢١ ق .

ومن التفسير اللفظي — الحرفي — ما قضت به محكمة النقض في تفسير قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ الذي حظر نقل قش الكتان وبذرتة بأن التائيم يقتصر على فعل النقل دون سواه فلا يمتد أثره الى مجرد البيع (١) .

ومن ذلك أيضا انه مادام القانون حين حدد أقصى السعر في سلعة لم يشر الى اضافة شيء من المصروفات ، كما فعل بالنسبة الى سلع أخرى يكون قد دل على أن اضافة المصروفات مقصورة على الاحوال التي تناولها النص (٢) .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن جريمة صنع خبز اقل من الوزن المقرر قانونا انها تقوم بصنع أرغفة ناقصة الوزن وانه لا تسامح في وزن الخبز الافرنجي بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف . (٣) وقد ادى اتباع المحكمة للتفسير الحرفي الى استبعاد التوسع في التفسير عند وضوح النص فقضت في جريمة عدم اخطار تاجر حبوب مراقبة التموين بالاصناف التي لديه بأن هذه الجريمة لا تتحقق بمقولة ان كلمة حبوب تشمل أنواع الحبوب يلزم أن تكون من اصناف الحبوب الواردة بالجدول الملحق بالقرار الذي يعاقب على الواقعة . (٤)

وقد تعرضت محكمة النقض في حكم حديث لها لتفسير القوانين الجنائية وكان ذلك بصدد جريمة من جرائم النقد — وهي التعامل في النقد الاجنبي — فقالت بأن الاصل انه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل وانه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فانه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً

(١) حكم النقض في ٢٢ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة المكتب الفني سنة ٢١ صفحة ٤١٣ ، وحكمها الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩٧٢ سنة ٢٢ صفحة ١٠٦ .

(٢) نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ طعن رقم ١٦٣٦ سنة ١٨ ق منشور بمجموعة النقض ٢٥ عاما صفحة ٣٧٥ .

(٣) حكم النقض في ٢١ مايو سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام النقض السنة ٢١ العدد الثاني صفحة ٧٨٤ ، وحكمها الصادر في ٨ يونيو سنة ١٩٧٠ السنة ٢١ العدد الثاني صفحة ٨٤٤ .

(٤) حكم النقض في ٩ يناير سنة ١٩٥٣ الطعن رقم ٨٧٨ سنة ٢٢ ق مجموعة احكام النقض في خمسة وعشرين عاما الجزء الاول صفحة ٤٥٥ .

عن ارادة الشارع ولايجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التداول ايا كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحا جلي المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه بدعوى الاستهداء بالحكمة التي املته لان البحث في حكمة التشريع ودواعيه انما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه اذ تدور الاحكام القانونية مع علتها لا مع حكمتها وانه لا محل للاجتهاد ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه وخلص الحكم من ذلك الى ان ما قرره الحكم المطعون فيه من ان خروج نظام الاستيراد بدون تحويل عملة الى حيز الوجود بمقتضى القرارات الصادرة في هذا وهو القرار الوزاري ١٠٠٩ لسنة ١٩٦٩ يترتب عليه بالضرورة وبطريق اللزوم العقلي التعارض مع حكم المادة الاولى من قانون النقد وان التعارض يرتكز على محل واحد هو التعامل في النقد الاجنبي للاحتياج اليه في التحويل وان السماح باستيراد السلع بدون ترخيص وفقا لنظام السوق الموازية قد افى تراخيص الاستيراد بصورة مطلقة شاملة يكون فضلا عن مخالفته لصحيح القانون اجتهادا غير جائز ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه وتوسعا في تفسير القوانين الجنائية واخذ بحكمتها لا بعلتها (١) .

والذي يبين من قضاء محكمة النقض انها لم ترى في صدور القرار الوزاري رقم ١٠٠٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن نظام الاستيراد دون تحويل عملة مؤديا لابطاح التعامل في النقد الاجنبي لان السماح بالاستيراد بدون تحويل عملة واستيراد السلع من الخارج بدون ترخيص وفقا لنظام السوق الموازية يخص فئات واشخاص معينة هي المخاطبة بهذه القرارات .

ويبدو لنا ان تفسير التعامل بالنقد الاجنبي في ضوء القرار الوزاري ١٠٠٩ لسنة ١٩٦٩ والذي اباح الاستيراد بدون تحويل عملة من السوق الموازية انما يخضع لقواعد التفسير التي تنتظم الجرائم الاقتصادية بصفة عامة وان التفسير الحرفي أو اللفظي لكلمة التعامل يجب ان يتغيا قصد الشارع تمثيا مع المرونة التي تقترب بها حركة التشريع في هذه الجرائم واثار ذلك على قيام الركن المعنوي .

التفسير بطريق القياس :

الا ان بعض احكام القضاء تنبئ باتباعها القياس في تفسير قوانين التمييز وبدا ذلك في بعض القضايا التي عرضت على محاكم أمن الدولة وثار

(١) حكم النقض في ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٥ مجموعة احكام النقض السنة ٢٦ يناير - يونيو سنة ١٩٥٧ ، اكتوبر وديسمبر سنة ١٩٥٧ صفحة ٥٢٨ .

البحث بصدد قرار وزير التموين رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ وتضمن أحكاما بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار وتشمل المواد التي تخضع لتحديد الأرباح ومنها الأسماك المحفوظة وجاء فيه بالنسبة للأسماك المحفوظة أنه يقصد بها التونة والسالمون والبليشار والسردين .

واستنادا الى هذا القرار اسندت النيابة الى بعض المتهمين تهمة عرض سلعة محددة الربح للبيع بأكثر من التسعير وكانت السلعة محل الجريمة هي نوع من الأسماك يسمى بالماكرييل .

واتجهت بعض الأحكام — في تفسيرها لهذا القرار — الى اعتبار الماكرييل من قبيل الأسماك المحفوظة الواردة في القرار ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ وذلك استنادا الى كتاب وزارة التموين المرسل لادارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة وجاء في هذا الكتاب أن الماكرييل نوع من السمك يعرف باسم الكراكي ويطلق عليه اسم الماكريل ويتميز عن أنواع السمك الأخرى بأنه رفيع يشبه تقريبا النوع المعروف باسم سمك البليشار ولكن لا يعد من قبيله (١) .

ونرى أن هذا قضاء بطريق القياس ذلك أن النص لم يرد به ما يسمى الماكرييل إذ أن النص حدد أنواعا من السمك — على سبيل الحصر — يخرج عنه بذلك ما عداها من الأسماك .

كما شجر الخلاف أيضا حول أعمال القرار السابق بالنسبة للرنجة المدخنة إذ ذهبت وزارة التموين في تفسيرها للأسماك المحفوظة الى أنها تشمل الرنجة المدخنة والمحفوفة في علب خشبية استنادا الى أن القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٨ الذي عدل القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ يسرى على كافة الأسماك المحفوظة إذ جاء النص عاما لا تخصيص فيه (٢) . ويجنح

-
- (١) مذكرة مكتب أحكام أمن الدولة في أكتوبر سنة ١٩٥٦ والتي ألفت عددا من الأحكام الصادرة بالإدانة في تهمة عرض ماكرييل للبيع بأكثر من التسعير .
- (٢) جاء في كتاب وزارة التموين الى المراقبة العامة للشئون القانونية بإدارة التشريع في ١١ أبريل سنة ١٩٦٠ أن الوزارة ترى أن الرنجة المدخنة المدخنة في علب خشبية تعتبر من الأسماك المحفوظة المنوه عنها بالفقرة ثانياً من القرار ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقرار ٤٥ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتحديد الأرباح في بعض السلع ومن ثم تسرى عليها أحكام القرار المذكور رجاء التفضل بالتنبيه باستدراك ما تصدره المحاكم من أحكام تستند الى اعتبار الرنجة المدخنة في صناديق خشبية غير خاضعة لأحكام القرار ٤٥ لسنة ١٩٥٨ .

هذا التفسير بدوره الى القياس ذلك أن القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٨ لم يشر الى الرنجة المدخنة وبذلك فهي لا تعتبر من السلع المحددة الربح ولا تخضع لاحكام هذا القرار (١) .

وتنبىء احكام محكمة النقض انها استبعدت القياس من وسائل تفسير قوانين التموين وكان ذلك بصدد بيع صيدلى حقنة مورفين مقسابل ٣٢ قرشا ودان الحكم المطعون فيه الصيدلى استنادا الى أن العلبة تحوى اثنى عشرة حقنة بسعر ٤٦ر٥ قرشا فيكون ثمن كل حقنة طبقا للتسعير الجبرى ٣/٤ مليم ٨ر٣ قرش وليس بل لازم أن يوضع على كل حقنة من العلبة ثمنها طالما أن ثمن العلبة محدد وقالت محكمة النقض — فى الرد على الحكم — أن الواقعة لا عقاب عليها اذ أن حقنة المورفين لا تخضع للتسعير الجبرى لأن الثمن الوارد فى نشرة التسعير السارية فى تاريخ الواقعة هو عن العلبة الكاملة التى تحوى ١٢ حقنة ولم ينص بالجدول على ثمن الحقنة الواحدة لأن الثمن الوارد فى نشرة التسعير السارية فى تاريخ الواقعة انما هو عن الوحدة وأنه لا يمكن القول بغير ذلك والوصول الى ثمن الوحدة بتقسيم الثمن على العدد لأنه لا يؤخذ فى تطبيق العقوبات بالاسـتنتاج والقياس (٢) .

وتطبيقا لذلك قضى بالبراءة تأسيسا على انه متى كان الثمن المحدد بجدول التسعير الذى يحاكم المتهم على مقتضاه خاصا بسبت حبات كامواكين ولم يرد به شىء عن ثمن الوحدة فذلك مفاده أن واضع الجدول لم يرد اخضاع الوحدة لثمن مسعر كما جرى عليه فى بعض الأحوال من وضع ثمن للعلبة وحدها دون الوحدة أوالعكس أووضع ثمن للعلبة والوحدة

(١) حكم محكمة امن الدولة الجزئية المنصورة الجفحة رقم ٨١ لسنة ١٩٥٩ قسم اول المنصورة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضى محمد عبد الخالق النادى وقضى فيها بالبراءة والجنحة رقم ١١ لسنة ١٩٥٩ امن الدولة المنشية بالاسكندرية و ١٢٨ لسنة ١٩٥٩ امن دولة المنشية فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٩ .

(٢) حكم محكمة النقض فى ٢٠ مارس سنة ١٩٥١ المجموعة الرسمية سنة ١٩٥٢ الطعن ١٢٨٨ سنة ٢٠ ق صفحة ٢٣٤ وايدت محكمة النقض قضاءها بأن لجان التسعير قد جرت على عدم ربط ثمن الوحدة بثمن العلبة الكاملة اذ تقوم بوضع ثمن للوحدة على حدة بجانب ثمن العلبة كاملة أو تسعير العلبة دون الوحدة والعكس .

كل على حدة ، ومن ثم لا يكون جدول التسعير المحلى قد حدد سعر حبة الكامواكين بمفردها (١) .

وفي قضية أسندت النيابة الى المتهم أنه عرض للبيع عدس اسناوى مجروش بسعر القدح ١١ قرشا فطلب منه المبلغ ان يبيعه أقة عدس فأخبره ان سعر الاقة ١١ قرشا فلما قرر له ان سعرها ٩٣ مليما أصر المتهم على تقاضى ١١ قرشا ، وقد عاقبته المحكمة على أساس ثبوت التهمة قبله .
والغى مكتب الأحكام العسكرية هذا الحكم تأسيسا على ان نشرة التسعير حددت السعر بالنسبة لوحدة القدح فاذا طلب الشاكى وحدة مغايرة للوحدة المسعرة بأن طلب أقة بدلا من قدح فانه لا يجوز اعتبار الأقة مسعرة والوصول الى ما عساه تساوى الأقة اذا احتسبت بالنسبة للقدح وهو الوحدة التى سعرت فى الجدول (٢) .

(١) حكم محكمة امن الدولة الجزئية المنصورة فى ٢٧ اكتوبر سنة ٦٠ القضية رقم ١١ لسنة ١٩٥٩ جنح امن دولة شربين رئاسة القاضى محمد النادى .
(٢) حكم محكمة امن الدولة دمياط الجنحة رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٠ دمياط فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وقد طرحت على مكتب الاحكام العسكرية قضية اسندت النيابة فيها الى المتهم انه عرض للبيع سلعة مسعرة كيروسين على أساس ان سعر اللتر ١١٥ مليم وكان ينبغي ان يكون سعره على اساس الصفيحة ١٠٧ مليم . قضت المحكمة بالبراءة تأسيسا على انه متى كان الثمن المحدد بجدول التسعير الذى يحاكم المتهم على مقتضاه خاصا بالصفيحة ولم يرد به شئ عن ثمن الوحدة فذلك مفاده ان واضع الجدول لم يرد اخضاع هذه الوحدة لثمن مسعر واستند الحكم فى قضاء البراءة الى حكم النقض الوارد فى المتن وقد ألفى مكتب الاحكام العسكرية قضاء البراءة تأسيسا على ان حكم الكل المنصوص عليه فى نشرات التسعير يسرى أصلا على الجزء المعتبر من وحداته — ما لم ينص على خلاف ذلك لاعتبار يقدره الشارع — ولو اطلق رأى الحكم لأصبحت كافة وحدات المواد المسعرة كأجزاء الرطل والاقة مثلا غير خاضعة للتسعير .
وحكم فى قضية بيع فول باكثر من التسعير بأنه لما كانت التسعيرة الجبرية قد نصت على تحديد اسعار الفول الذى تبلغ درجة نظافته ٢٢٥ قيراطا وان يزداد السعر اذا زاد معدل النظافة عن ٢٢٥ قيراطا بنسبة زيادة كل قيراط وينقص السعر اذا نقص معدل النظافة بنفس النسبة ولما كانت الطريقة المتبعة فى تحديد نسبة كل قيراط الى الثمن هى قسمة الثمن على ٢٢٥ وهى درجة النظافة التى حدد على اساسها السعر الجبرى وضرب الناتج فى درجة نظافة السلعة المراد تحديد ثمنها وهى طريقة تؤدى فعلا الى الوقوف على مبلغ الزيادة فى السعر الذى يقابل الزيادة فى درجة النظافة وهى الطريقة المستفادة بما جاء بجدول التسعير — ولما كانت تلك العملية الحسابية تؤدى الى القول بان ثمن الكيلو جرام من الفول الذى درجة نظافته ٢٤ قيراطا هى ثمانية قروش ولما كان المتهم قد اعترف بأنه باع الثلاثة كيلو جرامات بمبلغ ٣٢ قرش فانه يكون قد تقاضى اكثر من السعر المقرر ٨ قروش فان التهمة تكون ثابتة قبله ثبوتا كافيا حكم محكمة امن الدولة القاهرة فى ٣ مارس سنة ١٩٦٢ الجنحة ١٥٢ لسنة ١٩٦٠ باب المشعرية رئاسة القاضى احمد كمال سالم .

وتطبيقا لذلك قضى بالبراءة في تهمة 'عرض اذرة شامية للبيع بأكثر من التسعير اذ أعلن عن سعر بيع القدح بمبلغ ٤ قروش في حين أن السعر الجبرى هو ٣٧٥ مليم على أساس أن سعر الكيلة زنة ١٢ كيلو ٣٠ قرش وهى تحتوى على ٨ أقداح كما أثبت محرر المحضر انه وجد كمية اخرى من الأذرة الشامية البيضاء يعلن المتهم عن سعر بيع الأردب منها ٣٥٠ قرش وفقا للسعر الجبرى واذا سئل المتهم عن البطاقة الخاصة بسعر القدح قرر أنه لا يعرف شيئا عنها . وقضت المحكمة ببراءة المتهم تأسيسا على ان الثابت من جدول الأسعار أن القدح وهو أحد وحدات الكيلة لم يسعر بل الذى سعر هو الأردب زنة ١٤٠ كيلوجرام بمبلغ ٣٥٠ قرش والكيلة زنة ١٢ كيلوجرام بمبلغ ٣٠ قرش . وأنه وان كان المسلم به أن القدح هو أحد وحدات الكيلة إلا أن الكيلة زنة ١٢ كيلوجرام هى المسعرة فقط دون القدح وهو وحدة كيل غير تلك المسعرة جبريا وعلى ذلك فان المحكمة ترى انه يحق للمتهم أن يعرض للبيع القدح بالسعر الذى حددته ومن ثم تكون التهمة المسندة الى المتهم في غير محلها (١) .

ومن ذلك أيضا ما قضى به من براءة المتهم في تهمة بيع ذرة بأكثر من التسعير اذ قال الحكم في أسبابه ان الثابت ان كمية الذرة التى طلبها محرر المحضر هى قدح وهى وحدة غير تلك المسعرة جبريا اذ المسعر جبريا هى كيلة الذرة الشامية التى وزن ١٢ كيلوجراما وعلى ذلك فان المحكمة ترى أنه يحق للمتهم بيع القدح بالسعر الذى طلبه البالغ (٢) .

واتبعت بعض الأحكام التفسير المنطقى وادى بها ذلك الى التضييق من نطاق النص ومن ذلك ما ثار حول شرعية القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل للمادة ١٤ من القرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٤٧ والذى تضمن قيودا على انتاج الخبز تتعلق بمواصفات الدقيق ، وما يجب أن يكون عليه حال مذاقه ورائحته ونسبة الرطوبة فيه وذهب مكتب الأحكام العسكرية في تفسير هذا النص الى أن المادة الاولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥

(١) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية طنطا ، الجنحة ٥٨ لسنة ١٩٦٠ قسم ثان طنطا فى ١٧ أبريل سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضى محمد شكرى سليم .

(٢) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية طنطا ، الجنحة ١٢١ لسنة ١٩٦٠ قسم اول طنطا فى ١٤ فبراير سنة ١٩٦١ رئاسة القاضى عاطف زكى وحكم محكمة الاسكندرية العسكرية ، الجنحة ١٣٤ الرمل سنة ١٩٥٨ فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٨ رئاسة القاضى عبدالقادر سرحان .

خولت وزير التموين حق اصدار القرارات اللازمة لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من الحاجات الضرورية ولتحقيق العدالة في توزيعها وهذا الحق لا يرد عليه من قيد الا شرط موافقة لجنة التموين العليا ومن التدابير التي يجوز للوزير اتخاذها اعمالا لهذا الحق بصريح النص فرض قيود على انتاج المواد وبيان مواصفات السلع وتحديد نسبة المواصفات في الخبز تعد من قبيل هذه القيود وتحقيق هذه الغاية وهي ضمان العدالة في توزيع مواد التموين يقتضى تحديد هذه المواصفات بما يكفل تحقيق المساواة بين المستهلكين كافة (١) .

التفسير المنطقي :

واتباعا لمذهب التفسير المنطقي قضت بعض الاحكام فى جرائم بيع سلعة مسعرة - ماشية حية - بازيد من السعر المقرر ان مفهوم مواد المرسومين بقانونين رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ان اللحم باعتباره مادة غذائية تتخذ التدابير اللازمة لضمان تموين البلاد بها هي المقصودة اصلا وبذلك فان عجل التريبة المضافة بالقرار ١١١ لسنة ١٩٥٢ الى جدول المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ليست صالحة للذبح (٢) . غير ان هذا التفسير يضيق من الغاية التي يستهدفها المشرع ذلك ان ادراج عجل التريبة الحية فى نشرات التسعير اقتضته اعتبارات تتصل

(١) كانت بعض الاحكام قد ذهبت فى تفسير هذا النص الى ان حق الوزير مقصور على اصدار القرارات الخاصة برغف العجين فقط ولا يمتد الى مرحلة التسوية وما بعدها وذلك استنادا الى ان التفويض التشريعى المخول لوزير التموين ٠٠ مقصور على تحديد مواصفات الدقيق الواجب صناعة الخبز منه ولا يتعداه الى فرض القيود على صناعته من حيث مذاقه ورائحته ونسبة الرطوبة فيه وذلك عملا بمفهوم حكم المادة الاولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمواد من ٤ - ٨ الواردة فى الباب الثانى من ذلك المرسوم والخاصة باحكام استخراج الدقيق وصناعة الخبز وبذلك فان الوزير يكون قد جاوز موضوع التفويض الممنوح له ويترتب على ذلك ان القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٤ فيما تضمن من قيود على مذاق الخبز ورائحته ونسبة الرطوبة فيه قد صدر باطلا لا سبيل الى اعماله .

حكم محكمة امن الدولة الجزئية المنصورة الجنحة ٢٤٥ جنح عسكرية اول سسنة ١٩٥٤ والجنحة ٢٤٦ عسكرية اول المنصورة سنة ١٩٥٥ وحكم محكمة القاهرة الجنحة رقم ٩ لسسنة ١٩٥٦ امن الدولة مصر الجديدة .

(٢) محكمة امن الدولة الجزئية ابو قرقاص الجنحة ٥٦ عسكرية سنة ١٩٥٢ .

بتحديد سعر اللحوم ولا يمكن أن يكون غرض الشارع قد قصد إلى عدم تسعير هذه الحيوانات فيغالى في سعرها (١) .

وأخذاً بمذهب التفسير المنطقي قضت بعض الأحكام فى تهمة بيع سلعة تذاكر مباراة كرة القدم بأكثر من السعر المعلن عنه بالبراءة استناداً إلى أن تذاكر الملاهى ليست من السلع التى تخضع لأحكام المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ كما أنها لم ترد بالجدول الملحق به ولا تعتبر سلعة بالمعنى الذى قصده الشارع (٢) .

ولكى هذا التفسير للسلعة لا يتفق وتعريف السلعة فالسلعة هى كل مايسد حاجة ويقوم بمال سواء كانت هذه الحاجة مادية أو معنوية وقصد المشرع بإصدار المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ منع استغلال الجمهور فى جميع صور الاستغلال وتذاكر مباريات كرة القدم والسينما تعد من قبيل السلع فهى منفعة مقومة .

وعبرت المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ الكويتى فى شأن الاشراف على الاتجار فى بعض السلع والمواد وتحديد اسعارها على أن كل مادة تكون محلاً للتجارة هى فى ذات الوقت سلعة . وقالت المذكرة أن الأسهم والقسائم هى من الاصول المالية ولا يدخلان فى عداد السلع فالسهم لا يعدو كونه ورقة مالية ، أما القسيمة فلا تزيد عن كونها أصلاً عقارياً يمثل مال غير منقول .

ويقول الأستاذ ليفاسير فى تحديد معنى السلعة أن كل ما ليس منتجاً يعد سلعة .

ومن تطبيقات مذهب التفسير المنطقي تفسير المحاكم لسلطة وزير التموين فى المادتين ١٥ و ١٦ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد مواصفات الارز واثباته منها على عبواته وذلك استناداً إلى الحق المقرر له بالفقرة السادسة من المادة الرابعة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بتقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بالاسعار والارباح الخاصة بالسلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم وهل هذه المواصفات من قبيل الوسائل التى يستعان بها لمنع التلاعب فى اسعار معينة .

قضت بعض الأحكام بأن الوزير قد جاوز اختصاصه حين استئن المادتين ١٥ و ١٦ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتنظيم تداول الارز ذلك أن حق الوزير

(١) اخذ بهذا التفسير مكتب مراجعة الاحكام العسكرية وقرر الغاء الحكم الصادر فى هذه

الدمشق .

(٢) حكم محكمة امن الدولة الجزئية بالجيزة الجنحة ٧٣ عسكرية الجيزة سنة ١٩٥٣ .

مقتصور على مجرد اتخاذ الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بالأسعار ولا يعتبر بيان المواصفات أو البيانات الواجب اثباتها على العبوات من قبيل هذه الوسائل وابطلت المادتين ١٥ ، ١٦ (١) .

غير أن هذا الرأي — وان أخذ بمذهب التفسير المنطقي — إلا أنه يجنح الى التضيق في التفسير ولا يعتد بمواصفات السلعة وبياناتها كوسيلة لتحديد السعر — مع أنه لا يمكن اغفال مواصفات السلعة فهي من قبيل الوسائل التي يستعان بها لمنع التلاعب في أسعار سلعة معينة بذاتها وحق وزير التموين في اتخاذ هذه الوسائل مطلق من كل قيد ويشمل حقه في اتخاذ كل ما يراه محققا للغرض الذي استهدفه الشارع من منع التلاعب بأسعار السلع وبذلك فإن كل ما يصدر من الوزير من قرارات في هذا الشأن محققا لغرض الشارع يتعين اعتباره من قبيل الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بالأسعار مادام لا يخرج بطبيعته عنها وأن المادتين ١٥ ، ١٦ من القرار ١٨ لسنة ١٩٥٠ استهدفن تحقيق غرض الشارع من منع التلاعب في الاسعار (٢) .

ومن التفسير المنطقي السليم ما قضت به إحدى المحاكم في قضية اتهم فيها شخص بأنه كان يبيع اللبن للمبلغ بسعر معين ثم طالبه بسعر أعلى من السعر المتفق عليه مما ترتب عليه تعذر تسليم اللبن بهذا السعر الجديد المجاوز للاتفاق المبرم بينهما الى المتهم الثاني وأسندت النيابة الى المتهم الأول — البائع — أنه تسبب في ارتفاع أسعار اللبن المتفق عليها بأن طالب بأسعار أكثر من الاسعار المتفق عليها والمتهم الثاني اشترى اللبن بسعر أعلى من السعر المتفق عليه فتسبب في ارتفاع أسعاره . قضت المحكمة بالبراءة تأسيسا على أن واقعة امتناع المتهم الأول عن توريد اللبن الى المبلغ وطلبه سعرا أعلى من السعر المتفق عليه وبيعه للمتهم الثاني بعد ذلك ليس من قبيل حبس السلعة عن التداول والتحكم في الاسعار ذلك أن في مكنة المبلغ الحصول على اللبن من غيره وليس في مجرد طلب المتهم الأول سعرا أعلى ما يؤدي الى احتجاز السلعة والتأثير على الاسعار . واستندت المحكمة في قضائها بالبراءة الى المذكرة الايضاحية للأمر العسكري رقم ١٨ لسنة

(١) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية المنصورة في الجثة رقم ٤٢ عسكرية قسم ثان لسنة ١٩٥٤ .

(٢) مذكرة مكتب الاحكام العسكرية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥ والتي قررت الغاء الحكم واعادة المحاكمة امام هيئة أخرى وقد استندت المذكرة الى التفسير الغائي للنص وبجئت من قصد المشرع .

١٩٥٧ — الذى عائب الاشخاص الذين يتسببون فى ارتفاع اسعار السلع او غير ذلك من الحاجيات الضرورية بغية التحكم فى السعر — بأنها ارادت بالعقاب على هذه الجرائم محاربة التحكم فى الاسعار والفتش الذى يحصل فى المعاملات التجارية وذلك كله منوط بحبس السلعة عن التداول مما يؤدى — كما تقول المذكرة — الى الاحتكار ومن ثم الى التحكم فى اسعارها وضربت المذكرة مثلا على ذلك بحالة احتكار بعض المستوردين لسلك صيد السمك وتحكمهم فى اسعاره مما ادى الى ارتفاع اسعاره ، وبالتالي اسعار السمك كنتيجة لقله صيده (١) .

ومن قبيل ذلك ما اتجهت اليه بعض الأحكام فى تفسير المراد بالشرط المخالف للعرف التجارى ففى قضية اسندت النيابة فيها الى المتهم أنه فرض على المشتري سلعة أخرى مع الخبز الذى رغب فى شرائه اذ ذهب الشاكى الى المتهم يشتري منه خبزا فأبى أن يبيعه الخبز الا اذا اشترى معه بعض الادام الذى يتجر فيه وقضت المحكمة بالادانة تأسيسا على ثبوت الواقعة قبل المتهم ، غير أن مكتب الأحكام العسكرية الغى الحكم وحفظ الدعوى . وجاء فى أسباب الالغاء أن الثابت من الأوراق أن المتهم يمتن بيع بعض المأكولات الشعبية وله متجر يمارس فيه تجارته فهو لا يتجر فى الخبز بذاته وانما يستعين به على تصريف بعض أنواع المأكولات التى يعرضها ومن شأن التصرف فى الخبز وحده أن يعرض منتجاته الى البوار . ولما كان مناط العقاب فى جريمة تعليق البيع على شرط الا يكون هذا الشرط مخالفا للعرف التجارى وكان شرط المتهم لا يخالف هذا العرف فان الجريمة المسندة الى المتهم تكون على غير أساس (٢) .

(١) حكم محكمة دمياط أمن الدولة فى ١٦ مارس سنة ١٩٦٠ الجئحة ٧ لسنة ١٩٦٠ جنح أمن دولة دمياط وعكس هذا حكم محكمة أمن الدولة رقم ٣١ لسنة ١٩٦١ أمن الدولة فارسكور ٢١ مارس سنة ١٩٦٢ وكانت النيابة قد اقامت الدعوى قبل المتهم بصفة تاجر تجزئة حبس عن التداول اذرة شامية وقمع بغية الحصول على ربح غير مشروع وقالت المحكمة فى أسباب الحكم بالادانة أن رئيس مباحث التموين اثبت أن شكاوى وردت اليه بان المتهم يتجر فى الحبوب وبيعهها باسعار أزيد من المقرر وقام بالتحرى فثبت له صحة ما جاء بالشكاوى فكلف المخبر بالتوجه الى منزل المتهم لشراء اذرة فاخبرته والدته بأنه لا يوجد اذرة ولما فتش المنزل والمحل عثر على اذرة وألغى مكتب أمن الدولة الحكم .

(٢) حكم محكمة اشمون العسكرية فى الجئحة رقم ٤٠ عسكرية اشمون سنة ١٩٥٢ ومذكرة مكتب الاحكام العسكرية فى ١١ مارس سنة ١٩٥٣ بالغاء الحكم وحفظ الدعوى رئاسة الاستاذ محمد سلامة وعضوية القاضيين سعيد كامل ومحمد رزق .

وفي قضية أخرى أسندت النيابة الى المتهم أنه فرض على المشتري شراء سلعة لوز مع السلعة المطلوب شراءها جوز وقضت المحكمة ببراءة المتهم وجاء في أسباب الحكم أن شركة التجارة الداخلية وهي التي عهد إليها توزيع أصناف من الياميش لم تكن لتقبل بيع الجوز بمفرده ومن ثم لا يعد طلب المتهم من الشاكي شراء اللوز مع الجوز فرضا لشراء سلعة أخرى ذلك أن الجوز واللوز يعدان في الواقع سلعة واحدة هي الياميش (١)

وقضت بعض المحاكم بأنه يعد شرطاً مخالفاً للعرف التجاري رفض المتهم أن يبيع الطيور قبل ذبحها لأن شرط الذبح يخالف القانون (٢) . وكذلك أيضاً أن يرفض المتهم بيع أقة من الكوسة إلا إذا اشترى الشاكي أقة من البطاطس معها (٣) . ومن ذلك أيضاً امتناع المتهم عن بيع الدقيق الفاخر إلا إذا اشترى معه دقيقاً عادياً فيكون قد عرض على المشتري شراء الدقيق العادي مع الدقيق الفاخر (٤) .

ومن ذلك أيضاً تفسير مكتب الأحكام العسكرية لما ينص عليه القانون في المادة الخامسة من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بالزام تجار التجزئة والجمعيات باخطار مكتب التموين المختص دورياً في مواعيد محددة فيها بالمتوفر لديهم من مواد التموين . وأنه طبقاً لهذا النص فإنه لا يمتد بالأخطار إذا جاء مخالفاً للواقع ذلك أن المقصود من الأخطار أن يكون صورة من الواقع بحيث يدل على حركة مواد التموين في المتجر وما تلقاه التاجر منها وما تصرف فيه . (٥)

وقد اعتنقت محكمة النقض نظرية التفسير المنطقي وبحثت وراء قصد المشرع والغاية التي تغياها من النص ومن ذلك ما قضت به في مبررات

(١) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية القاهرة في ٢٧ مارس ١٩٦٢ الجئحة ٢٥ لسنة ١٩٦٢ الساحل يبدو لنا أن هذا الحكم يجنح الى التوسع في التفسير ذلك أن اعتبار الجوز واللوز سلعة واحدة أمر مشكوك فيه والياميش ينصرف الى غير الجوز واللوز .

(٢) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية القاهرة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ الجئحة ٨٦ لسنة ١٩٦١ الجمالية رئاسة القاضي محمود رمضان .

(٣) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية الجيزة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٦١ الجئحة ٢١ لسنة ١٩٦١ لاني أمن الدولة الجيزة رئاسة القاضي سيد عبد الباقي .

(٤) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية الجيزة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ قسم أول الجيزة رئاسة القاضي سيد عبد الباقي .

(٥) كانت بعض الأحكام قد أخذت بتفسير مخالف واتجهت الى الأخذ بالأخطار الذي يتضمن بيانات غير صحيحة وطبقت نص المادة ٥٥ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهي تهمة الادلاء ببيانات غير صحيحة ، ويلاحظ على هذا الرأي أن المادة ٥٥ المشار إليها إنما تنطبق في حالة قيام مفتش التموين بالتفتيش أو التحقيق تحقيقاً لغرض الشارع من تمكين رجال الضبطية القضائية في الكشف عن الجرائم وإقامة الدليل عليها ، مذكرة مكتب الأحكام العسكرية في هذا المجال .

الامتناع عن التجارة من أن الشارع لم يقصد القضاء على حرية التجارة وإنما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها . (١)

وفي حكم آخر قضت تفسيرا لنص المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أن هذه المادة وإن نصت على حظر البيع فإن مدلولها ينسحب على كل تصرف بعوض يقوم به التاجر في السلع التي يتجر فيها سواء كان بيعا أم مقايضة أم قرضا أم عارية يؤيد ذلك أن واضع القرار المشار إليه لم يستقر في صدد ذلك على تعبير واحد فهو في المادة الثانية يستعمل لفظ البيع وفي المادة الرابعة لفظ التصرف وفي المادتين ١١ ، ١٢ يستعمل اللفظين معا . (٢)

كما قضت بأن خلو قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم أصحاب محال بيع الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ بالاحتفاظ بالسجل في المحل يعد خطأ في تفسير القانون . (٣)

ومن ذلك ما قضت به من أن الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ لا يقوم في حق أصحاب المخابز كافة بل في حق الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ وكان الحكم المطعون فيه قد جعل الإلزام ساريا في حق أصحاب المخابز كافة . (٤)

ومن ذلك أن ما نصت على المادة ٢٩ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ على أنه يجب أن يوضع ميزان في كل مخبز وفي كل محل معد لبيع الخبز « فأنها تكون قد دلت بما جاء عليه من عبارة عامة مطلقة من أي قيد على أن الشارع قد قصد إلى تحقق الفعل المؤثم لجرد عدم وضع الميزان في الأماكن التي أشار إليها سواء وجد بها خبز معد للرفع أو البيع أو لـم يوجد . (٥)

وفي تحديد المقصود بالبيع بالجملة قضت محكمة النقض بأنه متى كانت المحكمة حين أدانت المتهم لبيعه دقيقا بالجملة بغير ترخيص من وزارة التموين

(١) نقض ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض السنة ١٦ العدد الثالث صفحة ٦٩٦ - طعن ١٦٠١ لسنة ٣٥ ق .

(٢) نقض ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢ مجموعة القواعد القانونية (٢٥ عاما) الجزء الأول صفحة ٤٤٩ .

(٣) نقض ١ فبراير سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض سنة ٢١ العدد الأول صفحة ١٩٧ الطعن ١٧٥٨ لسنة ٣٩ ق .

(٤) نقض ٢٢ فبراير سنة ٧٠ الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق مجموعة الكتب السنة ٢١ العدد الأول صفحة ٢٨١ .

(٥) نقض ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٨ رقم ٢٥٣ لسنة ٣٨ في سنة ١٩ صفحة ٤٩٠ ٢١ العدد الأول صفحة ٢٨١ .

عملا بالمواد ١ ، ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٢٦١ من القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ قد استخلصت من الادلة التي اوردتها أنه انما كان يبيع بالجملة فلا يجدى المتهم قوله بأن الدقيق المبيع لم يبلغ خمسين اقة على الاقل اذ ان ما جاء بالقانون بصدد وزن معين للدقيق لم يقصد به بداهة الا اعتبار بيع الدقيق بكمية بهذا الوزن بيعا بالجملة لا بالتجزئة وليس من المقصود ان البيع بالجملة لا يعتبر الا حيث يكون البيع بهذا القدر فقط ، (١) واتباعا لمذهب التفسير المنطقي قضت محكمة النقض بأن المقصود في تحديد وزن الرغيف انما تعنى الرغيف الذى ادخل النار واصبح معدا للبيع لا الرغيف وقت أن يكون عجينا . (٢)

ومن ذلك ما قضت به من أن مؤدى نص المادة ٥ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بالزام التجار باخطار مراقبة التموين في آخر شهر مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر من كل سنة ان الاخطار لا يلزم الا عند وجود الوفورات المتبقية ، فاذا لم توجد هذه الوفورات فلا يكون ثمة ما يجب الاخطار منه وكان المتهم قد دافع عن نفسه بعدم وجود وفورات لديه وواضح من هذا الحكم ان المحكمة ربطت بين النص والغاية منه . (٣)

ما نراه في تفسير قوانين التموين :

نرى أن قوانين التموين ينبغى أن تفسر في ضوء طبيعتها ذلك ان لهذه القوانين ذاتية مستقلة تتميز بها عن القوانين الاخرى ومن ثم تنتظمها احكام خاصة في التفسير تتسق وهذه الطبيعة وذلك دون حاجة الى اتباع التفسير الضيق لما يؤدى اليه من كبح جماح النص أو الالتجاء الى مذهب التفسير الموسع لما قد يقترن به من مط النص وهو ما حدا بالاستاذ زلاتاريك الى وصف هذه النصوص بأنها نصوص مطاطة ومن ثم ينبغى مراعاة الاعتبارين الاتيين في التفسير . (٤)

-
- (١) نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ١٨ في مجموعة الربع قرن جزء ١ صفحة ٤٦٠ ق ٦٩ .
- (٢) نقض ٦ مارس سنة ١٩٥١ الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢١ مجموعة الرابع قرن جزء ١ صفحة ٤٥٩ ق ٥٨ .
- (٣) نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢١ في مجموعة الربع قرن جزء ١ صفحة ٤٥١ ق ١٠ .
- (٤) عكس هذا الراى الدكتور محمود مصطفى فى كتاب الجرائم الاقتصادية الطبعة الثانية صفحة ٨٦ اذ يقول لا نجد ما يقنع بتمييز نصوص قانون العقوبات الاقتصادى باسلوب خاص فى التفسير ومن هذا الراى أيضا الدكتورة آمال عفان فى جرائم التموين صفحة ٩٦ .

أولاً : ان هذه القوانين لها غائية خاصة اذ ليست لها غاية اقتصادية فحسب فهي تهدف أيضا الى ادخال العنصر الاجتماعى فى الاقتصاد ومن ثم اطلق على قانون العقوبات الاقتصادى القانون الاقتصادى الاجتماعى اذ تغلب هذه القوانين مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد وقد ناقش مؤتمر روما المنعقد فى ٢٧ سبتمبر - ٤ اكتوبر سنة ١٩٥٢ هذا الموضوع وقد ادى ذلك بالمشرع الى الخروج عن الاحكام العامة فى قانون العقوبات كما اهدر ارادة المتماقدين وجزمها فى بعض الحالات .

ثانيا : ان هذه القوانين تتناول - من حيث موضوعها - امورا هى من صميم القانون الخاص اذ يتدخل المشرع لتنظيم التعارض بين فكرة تحديد السعر وحرية الافراد فى البيع والشراء ويترتب على ذلك ضرورة الالتجاء الى قواعد القانون المدنى فى امور هى بعينها من صميم القانون المدنى كلما اقتضى الأمر ذلك فكل ما يتعلق بعقد البيع من الناحية المدنية من حيث انعقاده واركان البيع ونوع البيع هل هو بات او بأجل كل هذه المسائل - اذا اعترضت القاضى الجنائى - فانه لا مناص فى تفسيرها من الاهتداء بقواعد القانون المدنى ذلك تحديد تاريخ الفعل المجرم فى جريمة البيع بأكثر من التسعير فانه يرجع فى تحديد هذه المسألة الى القانون المدنى . كذلك أيضا ما نص عليه القانون من تجريم تعليق بيع سلعة على شرط مخالف للعرف التجارى فانه ينبغى الرجوع فى تحديد مخالفة الشروط للعرف التجارى الى أعراف التجار وهى مسألة منوط الفصل فيها بأحكام القانون التجارى (١) . ونجد سنداً لهذا الراى فى بعض أحكام محكمة النقض الفرنسية (٢) .

ويبدو ان محكمة النقض المصرية قد اعتنقت هذا الراى فى بعض أحكامها اذ اهدت بقواعد القانون المدنى فى التفسير فى جريمة بيع بأكثر من التسعير اذ قالت المحكمة - فى تفسيرها لمداول البيع - ان قانون التسعير الجبرى يعاقب كل من باع سلعة بسعر او ربح يزيد على السعر او الربح المعين ولما كان التراضى على البيع والتمن كافيا لانعقاد البيع وتماهه بقطع النظر عن اداء الثمن فان حكم البراءة استنادا الى عدم دفع الثمن هو حكم خاطئ وقانونا . (٣) وواضح من هذا الحكم أن محكمة النقض استأنست بأحكام القانون المدنى فى عقد البيع باعتباره عقدا رضائيا ينعقد بالايجاب والقبول وأن الثمن ليس ركنا من أركان عقد البيع ورتبت على ذلك انعقاد البيع وقيام الجريمة .

(١) جان مازار ، المرجع السابق صفحة ١٩ .

(٢) محكمة النقض الفرنسية فى ٢٤ مايو سنة ١٩٤٥ الدائرة الجنائية وإشار الى هذا الحكم جان مازار فى مقاله السابق الإشارة اليه .

(٣) نقض ١٤ أبريل سنة ١٩٥٢ مجموعة الكتب الفتى السنة الثالثة رقم ٢١٥ صفحة ٨٢٩ .

وفي حكم آخر قضت وهي بصدد تفسير مدلول الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد المنصوص عنها في المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ان النشارع قصد بمعاقبة الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار ايا كانت الطائفة التي ينتمى اليها وفي بيان مدى انطباق النص على الوكيل بالعمولة قالت ان الوكيل بالعمولة يصدق عليه وصف التاجر في صحيح القانون .

وبهذا الحكم لجأت المحكمة الى قواعد القانون التجارى لتفسير المقصود بالتاجر ومن يأخذ حكمه . (١)

كما قضت بأن المواد ٢ ، ٧ ، ٩ ، ١٣ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٨ جاء عاماً في وجوب العقاب كلما كان السعر المبيع به يزيد على السعر المقرر بالقانون ولم تستثنى هذه المواد من حكمها حالة البيع بالمزاد العلنى أو بطريق الجراف (٢) .

ولا يندلج هذا الحكم على توسع في التفسير — كما قد بدا (٣) — ذلك ان محكمة النقض اهتمت بقواعد القانون المدنى في باب البيع في تحديد المراد بمقد البيع اذ ان عبارة البيع الواردة في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ تنصرف الى كافة البيوع التي يعرفها القانون المدنى يستوى في ذلك ان يكون البيع حالاً أو جزافاً أو بالمزاد العلنى . (٤)

غير انه يحسن بالمشرع ان يتدخل ليحد من الغموض والتعارض بين نصوص قوانين التموين وذلك عن طريق وضع تشريع ينتظم كافة احكام هذه الجرائم وبحيث تتسق نصوص هذا القانون وتتسم بالوضوح والابانة وبذلك يتسنى للفتة والقضاء تفسير هذه النصوص في ضوء ارادة المشرع الصريحة (٤)

(١) ١١ أكتوبر ١٩٦٥ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ العدد الثالث صفحة ٦٩٦ .

(٢) نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٥٠ مجموعة المكتب الفنى السنة ١ رقم ١٣ صفحة ٢٨٨ .

(٣) محمود مصطفى الجرائم الاقتصادية الجزء الاول صفحة ٨٥ .

(٤) يقترح الاستاذ بيزابيا تصنيف الجرائم الاقتصادية في تشريع يجمع شتاتها فتستقل قوانين العمل والزراعة والصناعة بقانون خاص بها وهى تكون الجانب الاكبر فى القانون الاقتصادى وبذلك يمكن التنسيق بينها .

الفصل الثالث

سريان قوانين التموين من حيث الزمان

عدم سريان القانون على الماضي :

من القواعد المقررة في القانون الجنائي أن القوانين تسرى على الأعمال اللاحقة لصدورها ولا تسرى على الوقائع السابقة عليها وهو المبدأ المعروف بعدم رجعية القوانين على الماضي ويعتبر هذا المبدأ نتيجة طبيعية لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات .

وأساس هذا المبدأ حماية الحرية الفردية إذ لا يمكن أن يسأل الفرد عن أفعال لم يكن يعاقب القانون عليها وقت ارتكابها وشملها قانون جديد بالعقاب؛ وأنه ليس من العدل مفاجأة شخص بجزاءات أشد لم تكن في حسبانها وقت الحادث . (١)

وقد قررت هذه القاعدة الفترة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات والتي نصت على أنه يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها .

ولم تعد هذه القاعدة مثارا للشك إذ تعتبر قاعدة أساسية من قواعد القانون الجنائي تنضمها الدساتير .

ذلك هو مبدأ عدم رجعية القانون الجنائي على الماضي .

(١) حكم محكمة جنح أمن الدولة بالسويس الجلسة ١٤١ سنة ١٩٦٢ السويس في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضي محمد وجدى عبد الصمد .
وجاء في أسباب الحكم أن استيراد شتاير النظارات كان مباحا قبل صدور القرار ٢٢٥ سنة ١٩٦١ فلم تكن من بين السلع المحددة الربح حتى صدور ذلك القرار وتبين للمحكمة من فوائده الشراء أن هذه الشتاير مشتراه قبل صدور القرار المذكور ومن ثم لا يسرى عليها .
ومن قضاء محكمة النقض أنه إذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي أنه بتاريخ قبل ٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ استخراجه دقيق ذرة يحتوى على حوالى ٢ ٪ من الردة فلا يجوز تطبيق القرار الوزاري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ الصادر بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ على هذه الواقعة .
نقض ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ القضية ٩٦٩ لسنة ١٧ قضائية مجموعة عمر الجزء السابع ورقم القاعدة ٤٧٠ صفحة ٤٣٧ .

عدم رجعية قوانين التموين :

يثور البحث حول مدى سريان قاعدة القانون الاصلح للمتهم بأثر مباشر على جرائم التموين التي وقعت قبل صدوره وهل يسرى عليها أم أن هذه الجرائم مستثناءة من قاعدة القانون الاصلح .
يعتبر هذا الموضوع من أدق البحوث في جرائم التموين إذ تعددت فيه الآراء واختلفت الشرائع وأحكام القضاء بشأنه ومن ثم نتناول دراسة هذا الموضوع في الشرائع الأجنبية وفي التشريع المصري .

المبحث الأول في التشريع المقارن

انقسمت الشرائع الأجنبية في هذا الشأن فمنها ما يأخذ بسريان القانون الاصلح على الماضي كالتشريع الاسباني وتشريع يوغوسلافيا ومنها ما لا يأخذ بالقانون الاصلح كالتقانون البلجيكي وتشريع لوكسمبرج والمانيا .
ونبين مسلك الشرائع التي لا تأخذ بالقانون الاصلح في مطلب أول ،
والشرائع التي تأخذ بالقانون الاصلح في مطلب ثان ، ونبين موقف نفسه والقضاء الفرنسي في مطلب ثالث .

المطلب الأول

التشريعات التي لا تأخذ بمبدأ القانون الاصلح التشريع البلجيكي :

استثنت أحكام محكمة النقض في بلجيكا الجرائم الاقتصادية من الخضوع لقاعدة القانون الاصلح وقضت بأن الغاء نص من نصوص القوانين الجنائية

● أهم المراجع :

بوذا وبيناتل الجزء الثاني صفحة ١٢٨٣ فقرة ١٦٨١ ، ليفاسير سريان القوانين من حيث الزمان دروس الدكتوراه جامعة القاهرة سنة ٦٩ ، أولينييه دي بيرو رجعية القرارات الادارية رسالة من تولوز سنة ١٩٥٢ ، ميرل وميتي صفحة ٣١٠ ، بيرو عدم رجعية القوانين الجديدة الاصلح للمتهم مجلة العلوم الجنائية سنة ١٩٤٩ صفحة ٧ ، فيين مبدأ عدم رجعية القوانين الجديدة الاصلح للمتهم هل هو مبدأ مطلق مجلة الاسبوع القضائي سنة ١٩٤٧ فقرة ٦١٨ ، حسن كيرة اصول القانون صفحة ٤٠٩ عبد الفتاح عبد الباقي نظرية القانون صفحة ٢٨٣ ، نبيل مذحت سالم الجرائم الاقتصادية صفحة ٤٦ .

الاقتصادية قوانين ذات جسيمة متفيرة ومؤقتة لا يحول دون عقاب الجرائم التي ارتكبت قبل الغاء النص وبذلك يظل القانون القديم ساريا ولا اثر للقانون الجديد الاصلاح على الوقائع السابقة على صدوره فاذا ارتكب شخص جريمة بالمخالفة لقرار تحديد الحد الاقصى لاسعار البيع فان الفعل يظل معاقبا عليه ولو صدر قرار يطلق حرية البيع او يجعل الحد الاقصى للبيع مساويا او اقل من سعر البيع (١) .

وقد استقرت احكام المحكمة العليا في بلجيكا على ان القوانين المنظمة لاحكام الجرائم الاقتصادية تظل لها قوتها الملزمة ولا يبطل مفعولها بالنسبة للحالات التي كانت هذه القوانين سارية عليها (٢) .

تشريع لوكسمبرج :

اتجهت احكام القضاء في لوكسمبرج الى عدم اخضاع جرائم التموين لمبدأ القانون الاصلاح واستست هذه الاحكام قضاءها على ان تطبيق قاعدة القانون الاصلاح للمتهم التي قررتها المادة الثانية من قانون عقوبات لوكسمبرج منوط بالحالات التي تتغير فيها نظرة الشارع الى تجريم فعل معين تبعا لتطور فلسفة العقاب ولا تصدق هذه النظرة على القرارات التي تعدل او تمحو التسعيرة فهذه الجرائم ذات خصيصة غير جنائية فهي نصوص غريبة عن مبدأ رجعية القانون الجنائي الاصلاح للمتهم (٣) .

وتطبيقا لذلك قضت المحاكم في لوكسمبرج بأن جريمة البيع بأكثر من التسعير يظل معاقبا عليها ولو صدر قبل الحكم في الدعوى قانون يمحو الفعل المعاقب عليه (٤) .

وتتفق وجهة نظر قضاء لوكسمبرج مع احكام القضاء البلجيكي .

(١) كونسنت المرجع السابق صفحة ٩٦١ .

(٢) نقض ٩ يونيو سنة ١٩٤١ بازيكرزي سنة ١٩٤١ جزء ١ صفحة ٢١٤ ، نقض ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ بازيكرزي سنة ١٩٤٥ جزء ١ صفحة ٢٧ ، نقض ٢ يوليو سنة ١٩٤٥ بازيكرزي سنة ١٩٤٥ جزء ١ صفحة ١٩٧ .

(٣) ليون ليش الجرائم الاقتصادية في قانون لوكسمبرج المرجع السابق صفحة ٧٨٨ .

(٤) نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بازيكرزي لوكسمبرج جزء ١٤ ص ٣٥٠ ، حكم ١٧ مارس سنة ١٩٥١ بازيكرزي لوكسمبرج جزء ١٥ صفحة ١٢٧ .

المطلب الثاني

التشريعات التي تأخذ بمبدأ القانون الاصلح

التشريع الأسباني : نص قانون ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٩ على تطبيق القانون الاصلح على الجرائم التي وردت فيه وبالنسبة للجرائم الأخرى التي تماثلها طبقت أحكام المحاكم القوانين الجديدة التي خفضت الأسعار بأثر رجعي لصالح المتهمين ولم تعاقب على الأفعال التي كانت مجرمة وقت ارتكابها وقد انكرت أحكام القضاء رجعية القوانين الجنائية إذا كانت في غير صالح المتهمين واستبعدت بذلك سريان القوانين الأشد على الماضي وطبقت القوانين الأخف ولكنها احترمت حجية الشيء المحكوم فيه (١) .

أما المحكمة العليا فإنها لم تقض صراحة في الموضوع ولكن يبدو من أحكامها أنها قررت أحكام المحاكم الدنيا في هذا الشأن (٢) .

وقد أيد الفقهاء في أسبانيا موقف القضاء في هذا الشأن فذهب رودريجو مونتز الى سريان القانون الاصلح دون تفرقة لانه الذي يتفق وروح التشريع الأسباني (٣) . كما ينص التشريع اليوغوسلافي صراحة على سريان القانون الجنائي الاصلح على الماضي في التشريعات الاقتصادية (٤) . (نص المادة ١٢) .

المطلب الثالث

موقف القضاء في فرنسا

لم تتفق أحكام القضاء الفرنسي على سريان القانون الاصلح على الجرائم الاقتصادية بصفة عامة — ومن بينها جرائم التموين — اذ اتجهت بعض الأحكام الى اخراج هذه الجرائم من مبدأ القانون الاصلح فاذا حوكم المتهم عن واقعة البيع بأكثر من التسعير وصدر قانون يرفع السعر وأصبح سعر البيع في حدود التسعير الجديد أو دونه فقد استقرت الأحكام على

(١) اشير الى هذه الأحكام في مقال رودريجو مونتز عن « خصائص الجرائم الاقتصادية في القانون الأسباني » مجموعة أعمال هنري كابينان صفحة ٧٤٤ .

(٢) حكم المحكمة العليا في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٢ مبادر اليه في المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق صفحة ٧٢٤ .

(٤) باير المرجع السابق صفحة ٨٤ .

عقاب المتهم في هذه الحالة لأن الاعتبار الذي يقوم عليه سريان القانون الأصلح - وهو أن القانون الجديد يفترض فيه أنه أحسن من القانون الملغى الذي حل محله - لا وجود له في الجرائم الاقتصادية . كما أن نية الشارع - وهي أساس الرجعية - لا تهدف إلى الأخذ بفكرة القانون الأصلح ذلك أن النصوص التشريعية والقرارات التي تتعلق بالتسعير إنما تصدر خلال فترة زمنية محددة . (١)

وتطبيقاً لذلك قضى بأنه لا مجال لتطبيق قاعدة سريان القانون الأصلح للمتهم على الماضي في الجرائم التموينية وأن إلغاء تسعير بعض المواد لا يحول دون العقاب على جرائم البيع بأكثر من التسعيرة التي ارتكبت خلال سريان التسعير . (٢)

وقد أيدت بعض أحكام القضاء الفرنسي هذا الرأي وفي قضية Epoux CARVERA بأنه باع في منطقة السين خضروات بأكثر من التسعيرة وقبل صدور الحكم صدر قرار يلغى التسعيرة ورفضت محكمة السين الأخذ بفكرة القانون الأصلح وقالت أنه من المقرر أن القانون الجنائي يسرى على الماضي إذا تضمن عقوبات أخف أو كان يحو الجريمة ، إلا أن القوانين التي تعدل أو تحو تحديد الأسعار لها خصيصة غير جنائية فهي لا تمس سياسة التجريم أو العقاب ولا تمت بصلة لمبدأ سريان القانون الجنائي الأصلح للمتهم (٣) .

وقضت محكمة انجر أبان الحرب العالمية الثانية بأن رجعية القانون الأصلح تتضمن اقراراً من المشرع بأن العقوبة التي نصت عليها القوانين السابقة ظالمة وغير منتجة وهو أمر يفترق إليه التشريع الاقتصادي . (٤) وقد اعتنقت هذا الرأي طائفة من أحكام القضاء (٥) .

(١) ليفاسير سريان القانون من حيث الزمان صفحة ٢٠٦ وما بعدها ، ميرل وفيتي الطبعة الرابعة ١٩٨١ صفحة ٣٢٣ .

(٢) محكمة استئناف مونتيلييه ٥ فبراير سنة ١٩٤٨ جازيت دي باليه سنة ١٩٤٨ عدد ١ ص ١٢٣ .

(٣) محكمة السين ، نوفمبر سنة ١٩٤٦ جازيت دي باليه سنة ١٩٤٦ عدد ٢ صفحة ٢٢٦ .
(٤) أثر إلى هذا الحكم في دروس الاستاذ ليفاسير سريان القانون من حيث الزمن صفحة ٢٠٦ .

(٥) محكمة أورليان ١٣ يونيو سنة ١٩٤٧ جازيت دي باليه سنة ١٩٤٧ - ٢ - ص ٥٢
محكمة أميين ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ جازيت دي باليه سنة ١٩٤٧ - ١ - صفحة ٤٢ محكمة
كولمار ٢٣ مايو سنة ١٩٤٦ جازيت دي باليه سنة ١٩٤٦ - ٢ - صفحة ٥٥ .

ويؤيد بعض الشراح هذا القضاء وإن اختلف الأساس القانوني لذلك ويرى فريق من الشراح أنه وإن كان لرجعية القانون الأصلح مجال بالنسبة لجرائم القانون العام فهو مبدأ لا صلة له بالقوانين غير الجنائية . (١) ويفرق رأى آخر بين نصوص الغاية ونصوص الوسيلة ، ونصوص الغاية هي التي تهدف إلى تحقيق غرض مغاير للقانون السابق أى تلك التي تجرى تعديلات في السياسية الاقتصادية التي تتبعها الدولة ويسرى عليها القانون الأصلح أما نصوص الوسيلة فإن موضوعها يهدف إلى تحقيق الغاية التي كان يرمى إليها المشرع من قبل — ولا تخضع هذه القوانين للقانون الأصلح — لأن الغاية ثابتة لم تتغير ولكن الوسيلة اختلفت . (٢) ويذهب رأى آخر إلى أن انعدام الأثر الرجعى هو القاعدة العامة ورجعية القانون الأصلح استثناء منها وهو استثناء منوط ألا يهدد بالخطر النظام العام ومبدأ الشرعية وهي الغاية التي يهدف إليها مبدأ سريان القانون الأصلح على الماضى . ويبدو واضحاً من ذلك أن تحقيق الرجعية في الأمور الاقتصادية من شأنه أن يؤدي إلى نتائج خطيرة ما لم تكن الرجعية مقترنة بأحداث تغير عميق في السياسة الاقتصادية . (٣)

ويتفق هذا الرأى مع الرأى السابق إذ يبحث بدوره عن غاية المشرع من التجريم .

موقف محكمة النقض

تردد قضاء محكمة النقض الفرنسية في هذا الشأن منذ الحرب العالمية الأولى جرى قضاء المحكمة على تطبيق القانون الأصلح في حالة الغاء التسعير قبل صدور الحكم بالعقوبة وفي حالة تعديل الأسعار . وتطبيقاً لذلك قضت بالبراءة في قضية بيع زبدة بأكثر من التسعير إذ صدرت بعد حكم محكمة الاستئناف وقبل نظر الطعن بالنقض القرارات التي

-
- (١) مقال سولو وفازونى المنشور في جازيت دى باليه سنة ٤٦ جزء ٢ صفحة ٧٤ .
(٢) مقال فيين مبدأ سريان القانون الجنائي الأصلح للمتهم وهل يجب اعتباره مبدأ مطلقاً مجلة الأسبوع القضائي سنة ١٩٤٧ عدد ١ صفحة ٦١٨ .
(٣) ليفاسير دروس الدكتوراه عن الجرائم الاقتصادية صفحة ١٨٢ ودروسه عن سريان القانون من حيث الزمان صفحة ٧٠٧ .
فرق فيتي بين المبادئ الجنائية البحتة notions purment penales ومبادئ يحميها القانون الجنائي كذلك المتعلقة بالزواج وتلك التي تحمي الاقتصاد السياسي رسالة نانسى القنازى الزماني للقوانين الجنائية فقرة ٨٠ - ٨٦ .

اطلقت حرية تجارة الزبدة والفت القيود المفروضة عليها . (١) كما طبقت نفس المبدأ في قضية بيع طباق . (٢)

غير ان قضاء محكمة النقض تطور ابان الحرب الصالية الثانية اذ استبعدت المحكمة تطبيق رجعية القانون الاصلح فيما يتعلق بمخالفة قرارات التسعيرة سواء عدلت الأسعار قبل الحكم أو الفت التسعير كلية وفي قضية اتهم فيها شخص بأنه باع خشبا بسعر يزيد عن السعر المحدد عوقب المتهم أمام محكمة أول درجة وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف صدر قرار الغى تسعير الأخشاب وقضت محكمة الاستئناف ببراءة المتهم لان بيع الأخشاب يعد خاضعا للقانون القديم ، نقضت محكمة النقض الحكم تأسيسا على ان القانون الجديد يسرى على الوقائع الجديدة ابتداء من تاريخ نفاذه ولايسرى على الماضى اذ تظل الوقائع السابقة خاضعة للقانون القديم ومعاقبا عليها ، ولم يتضمن القرار الجديد الغاء صريحا أو ضمنيا للقرار السابق . (٣) وايد مجلس الدولة في فرنسا قضاء محكمة النقض . (٤)

البحث الثانى

فى مصر

تمهيد :

تعد فكرة الأثر الرجعى للقانون الاصلح للمتهم من المشكلات الدقيقة فى جرائم التموين ولا سيما بالنسبة للقوانين المؤقتة الاجل اذ شجر الخلاف حول تحديد المراد بالقوانين المؤقتة الاجل وهل هى القوانين المؤقتة بطبيعتها أم القوانين ذات الفترة المحددة . ونعرض هنا لموقف محكمة النقض فى مصر وهو الذى تبلورت فيه اتجاهات القضاء المصرى . وتيسيرا للبحث نبين أولا الموقف بالنسبة لقوانين الطوارئ وثانيا بالنسبة للقوانين المحددة الفترة .

(١) نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٦ البيتلان هـ رقم ٩٠ ٩ ٩ ١٤ مارس سنة ١٩٢٤ صفحة ٨٥ .

(٢) نقض ٢١ نوفمبر ١٩١٩ . البيتلان رقم ٢٢٩ ونقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٧ البيتلان رقم ٢٧٣ .

(٣) نقض ١١ مايو سنة ١٩٤٨ سبرى ١٩٤٨ الجزء الاول صفحة ١٨٥ .

(٤) حكم مجلس الدولة فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٥١ .

جان مازار فى مقاله السابق صفحة ٣٠ وسولو الجرائم الاقتصادية المرجع السابق صفحة ١٩ فقرة ٨٢ والاحكام المشار اليها فيه ميرل وفيقي سنة ١٩٨١ صفحة ٢٢٥ .

المطلب الاول : قوانين الطوارئ

تعرضت محكمة النقض لتحديد قوانين الطوارئ أو القوانين الاستثنائية في أعقاب الحرب العالمية الثانية اذ ترتب على الغاء الأحكام العرفية بالمرسوم الصادر في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ صدور مراسيم بقوانين باستمرار بعض التدابير التشريعية التي أصدرتها السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية وأثارت هذه المراسيم بقوانين موضوع القانون الواجب التطبيق بالنسبة للجرائم التي ارتكبت قبل العمل بالقوانين الجديدة ورات بعض المحاكم تطبيق القانون الاصلح على الجرائم التي ارتكبت قبل العمل بالقوانين الجديدة طبقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ورأي البعض الآخر تطبيق الاستثناء الوارد في الفقرة الأخيرة من تلك المادة تأسيسا على أن هذه الجرائم وقعت مخالفة لقوانين موقوتة بالظروف التي امتدت اصدارها فهي تعالج مسائل وقتية قد تطرا أو تنتهي في أوقات وان لم تكن محدودة بتاريخ معين الا أنها بطبيعتها موقوتة بالمدة التي يقتضيها تطبيق هذه القوانين وليست لها صفة الدوام المعترف بها للقوانين العادية فاذا تغيرت الظروف التي أدت الى اصدار أمر معين وصدر أمر بالفائه فلا يسرى هذا الالفاء الا بالنسبة للمستقبل ولا يكون له اثر رجعي ويجب في هذه الحالة تطبيق الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من قانون العقوبات دون الفقرة الثانية من نفس المادة فانقضاء الظروف لا يمنع من اعتبار الفعل الذي ارتكب مخالفا لذلك الامر في اثناء قيامه جريمة مستوجبة العقاب (١) .

وقد حسمت محكمة النقض هذا الخلاف وعرفت القوانين المؤقتة بأنها التي تنهى عن ارتكاب فعل في فترة زمنية محددة فهي التي يبطل العمل بها بانقضاء هذه الفترة بغير حاجة الى صدور قانون بالفائها ، أما القوانين الاستثنائية فهي التي تصدر في حالات الطوارئ ولا يكون منصوصا

(١) دائرة المصالح التي بنيت عليها المذكرة رقم ١٦١/٦/٤٨ المؤرخة في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٢ الى وزير وزارة الداخلية بشأن استطلاع الرأي في حكم محكمة المظاهرة العسكرية التي تنهى عن ارتكاب جرائم منصوصة في قانون العقوبات رقم ١٥ / ١٠ / ١٩٤٢ وطلبته النيابة العامة المتهم بالمادتين ١ ، ٤ من الامر العسكري رقم ٥٠ وتبين للمحكمة من التحليل الكيميائي ان الامر رقم ١٤ اباح خلط الدقيق بنسبة ١٠٪ وان الامر رقم ١٥٤ اذن العمل بالذرة ٥٠ ، ١٤٥ وان الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات الخاصة بالقانون الاصلح هي الواجبة التطبيق واتمت بالبراعة .

فيها على مدة معينة لسرياتها ويقتضى ابطال العمل بها صدور قانون بالغائها (١) .

وتطبيقا لذلك فان الاوامر العسكرية التي تصدر بمناسبة الاحكام العرفية غير محدودة بمدة معينة فهي من قبيل قوانين الطوارئ لا القوانين المؤقتة وبذلك فان الغاء هذه الاوامر في اى حالة كانت عليها الدعوى يؤدى الى سريان القانون الاصلح عملا بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات (٢) .

واطرد قضاء محكمة النقض على ذلك فقضت بأن قرار وزير الصناعة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ الذي عدل العقوبة المنصوص عنها في المادة ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر من وزير التموين وجعلها الغرامة التي لا تزيد على خمسين جنيها يمد قانونا اصلح مادام قد صدر قبل الحكم النهائي . (٣) وقرار وزير الصناعة بمد أجل تسليم القمح ، وبذلك فان

(١) حكم النقض في ٢٨ يناير ١٩٤٦ الطعن ١٥٣ لسنة ١٦ قضائية مجموعة القواعد القانونية جزء ٧ رقم ٦٩ صفحة ٦٣ ، والطعن رقم ٦٦ لسنة ١٦ في ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ المحاماة سنة ١٧ ملحق ٢ جنائي رقم ٦٥ صفحة ١١٢ .

(٢) يذهب جانب كبير من الفقه الى توسيع دائرة قوانين العقوبات المؤقتة لتشمل القوانين المؤقتة بالطبيعة وذلك خلافا لمسلك محكمة النقض التي قصرت القوانين المؤقتة بالنص استنادا الى ان تعبير القانون الذي ينهى عن ارتكاب الفعل في فترة محددة يتسع لفئة للقوانين المؤقتة بطبيعتها اذ تصدر لمواجهة ظروف استثنائية لن تستمر غير فترة محددة وان كانت لحظة انتهائها غير معروفة مقدما ويضيف اصحاب هذا الرأي حجة اخرى في انتقاد مسلك محكمة النقض بانه يناقض قصد الشارع اذ يستهدف حكمة تتحقق بالنسبة للقوانين المؤقتة بطبيعتها كما تتحقق بالنسبة للقوانين المؤقتة بنص فيها فحشية اقدام الناس على مخالفة القانون فلما منهم ان انتهاء فترة العمل بها تنجو بهم من العقاب قائمة ايضا في حالة القوانين المؤقتة بطبيعتها خاصة وان في وسع الجاني ان يتوقع - وان كان توقعه على غير اساس - انتهاء الظروف الاستثنائية والغاء القانون فيحمله على مخالفته . نجيب حسنى شرح قانون العقوبات القسم العام طبعة سنة ١٩٧٧ صفحة ١٢٥ « حسن كيره المدخل الى القانون طبعة سنة ١٩٧٤ صفحة ٣٩٤ .

وانظر في التفرقة بين القوانين المؤقتة les lois temporaires والقوانين الظرفية lois de circonstances اي الطوارئ وهي التي تنتظم حالة وقتية في يوم غير محدد . ميرل وفيتي طبعة سنة ١٩٨١ صفحة ٣٢٤ .

(٣) نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية التي قررت محكمة النقض في خمسة وعشرين عاما جزء ٢ صفحة ٩٢١ بند ٣٣ ، ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بند ٣٨ ، ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ بند ٣٧ ، ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ بند ٣٩ .

المتهم الذى رفعت عليه الدعوى بأنه لم يورد نصيب الحكومة من محصول القمح عن سنة ١٩٤٧ فى الميعاد يستفيد من مد الاجل (١) . كما قضت بأن قرار وزير التموين رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ الصادر بعد وقوع الجريمة وقبل الحكم فيها نهائيا بالغاء القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨ الذى كان يحظر نقل العدس خارج المحافظات يعد قانونا أصلا واجب الاتباع دون غيره (٢) .

وبهذا الراى جرت احكام القضاء (٣) .

تطور قضاء محكمة النقض :

غير ان هذا القضاء الذى درجت عليه محكمة النقض فى صدد الأخذ بنظرية القانون الأصلح فى مجال الجرائم التموينية اقترن بتطور هام ان ، استبعدت القانون الاصلح بالنسبة لجرائم صنع الخبز وقد أكدت محكمة النقض هذا القضاء فى أحكام متعددة (٤) .

ووجهة نظر محكمة النقض ان قرار وزير التموين رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ بتخفيض وزن رغيف الخبز عن الوزن المقرر له وقت انتاجه على الافعال التى وقعت قبل صدوره ولم يتم الحكم جنائيا لم يقصد به رعاية

(١) نقض ٢٠ مايو سنة ١٩٤٨ المرجع السابق بند ٣٢ ، ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ مجموعة احكام النقض سنة ٢٢ رقم ٦١ صفحة ١٦٦ ، ٢٤ مايو سنة ١٩٥٤ ٥ ق القاعدة رقم ٢٣٤ صفحة ٧٠١ ، ١٨ مارس سنة ١٩٥٨ سنة ٩ قاعدة ٨٨ صفحة ٣١٨ .

(٢) نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٠ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢١ قاعدة رقم ٢٠٦ الطعن ١٥٠٥ لسنة ٤٠ قضائية صفحة ٢٧٣ .

(٣) حكم محكمة القاهرة العسكرية فى الجلسة ٢٦ لسنة ١٩٥٢ الوايلى رئاسة القاضى عيد المغفار حسنى وكان المتهم قد ضبط .. يتجول فى الميعاد المحظور التجول فيه من الساعة السادسة مساء حتى الساعة السادسة صباحا ثم صدر امر عسكرى ضيق فترة الحظر وجعلها من الساعة الثانية عشر مساء حتى الخامسة صباحا وبذلك اصبحت جرائم التجول فى غير الميعاد المقرر والمتى وقعت من السادسة مساء حتى الثانية عشر مساء ومن الخامسة صباحا حتى السادسة صباحا غير معاقب عليها فى ظله تطبيقا لنظرية القانون الاصلح للمتهم .

(٤) نقض ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٣ مجموعة المكتب الفنى السنة ٥ صفحة ٢٩ ، ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ السنة ٧ صفحة ٢٤٣ ، ٣١ مايو سنة ١٩٦٦ ١٧ صفحة ٧٣٢ .

جانب أصحاب المخازن ولا يترتب التيسير عليهم أو التخفيف من أعبائهم المادية وزيادة أرباحهم وإنما هدفت الوزارة بإصداره تحقيق اعتبارات اقتصادية بحتة تتصل بسياسة الحكومة فلا تتأثر بهذا التعديل بالزيادة أو النقصان وبذلك فإن القرار الجديد الذى قضى بتخفيض وزن الرغيف لا يتحقق به معنى القانون الأصلح ويكون القرار القديم هو الذى يسرى على وائمه الدعوى دون غيره تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الخامسة .

وقد عادت محكمة النقض إلى تأكيد وجهة نظرها وقالت ان المرجع فى فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرته فيه ، ووصفت القرارات التموينية التى تحدد أوزان الخبز بأنها تخضع لاعتبارات اقتصادية بحتة لا تتصل بمصلحة منتهى الخبز فى شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنفيذات التى تملئها تلك الظروف فى غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ومن ثم فإن تخاير أوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديد وزن الرغيف لا يتحقق به معنى القانون الأصلح مادامت جميعاً متفقة على تحديد وزن الرغيف وتأييم انقاصه عن الوزن المقرر (١) .

واستهدف قضاء محكمة النقض لنقد فقهاء القانون الجنائى فى مصر لما فى ذلك من مخالفة لحكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات وإذا كانت هناك مصلحة فى عدم تطبيق القانون الجديد على ما وقع قبله فإن المشرع يستطيع الوصول الى ذلك باحدى وسيلتين أما بالنص فى القانون الاقتصادى على مدة سريانه أو بالنص فى القانون الجديد على عدم سريانه على ما وقع قبله (٢) . كما قيل فى الرد على قضاء النقض ان القوانين كلها تستهدف تحقيق مصلحة للمجتمع وليس فى التشريع الحديث قوانين تستهدف حماية مصلحة لطائفة أو حماية سياسة الحكومة فى ذاتها دون رعاية لمصلحة

(١) نقض ١٧ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ رقم ٦٩ صفحة ٣٨٠ ، ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٧ السنة ١٨ رقم ٢٣٠ صفحة ١١٥ ، ٨ يناير ١٩٦٨ نقض السنة ١٩ رقم ٨ صفحة ٣٩ ، ٣ مارس سنة ١٩٦٩ السنة ٢٠ رقم ٦٧ صفحة ٣١٢ .

(٢) محمود مصطفى الجرائم الاقتصادية صفحة ٨٩ ، آمال عثمان المرجع السابق صفحة ١١١ ، نبيل مدهت بمالم المرجع السابق صفحة ٥٠ .

المجتمع . (١) كما جنحت بعض أحكام القضاء الى هذا الرأي . (٢) غير أن محكمة النقض اصرت في حكم حديث لها على تمسكها بهذا القضاء فقضت بأن تغيير مواصفات الردة لا يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم في جريمة استخراج ردة معدة لرغف العجين غير مطابقة للمواصفات ورددت ما قضت به من قبل من ان القرارات التموينية التي تحدد تلك المواصفات لا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التي تملئها تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة (٣) . كما قضت بأن قرار تخفيض وزن رغيف الخبز عن الوزن المقرر له وقت انتاجه لا يتحقق به معنى القانون الاصلح (٤) .

وعلى الرغم من هذه الانتقادات فالرأي عندي أن محكمة النقض قد أصابت في هذا القضاء ذلك انه بامعان النظر في اسباب محكمة النقض يتضح اعتناق المحكمة لفكرة استبعاد القانون الاصلح في الجرائم التموينية تأسيسا على أن هذه القوانين لا تمت لمصلحة المتهمين بصله وهو الذي عبرت عنه محكمة النقض بقولها ان هذه القرارات لا تتصل بمصلحة منتجي الخبز في شيء . ويتفق هذا القضاء مع أحكام القضاء الفرنسي التي وصفت هذه القوانين بأنها غير جنائية Extra Penal وما اتجهت اليه أحكام القضاء في بلجيكا ولوكسمبرج من اخراج هذه الجرائم من نطاق القانون الاصلح تأكيدا لذاتية القوانين التموينية (٥) .

(١) نجيب حسنى المرجع السابق صفحة ١٢٦ هامش ١ .

(٢) حكم محكمة الاسكندرية الجنح والمخالفات المستأنفة الجنحة ٢٩٩٢ لسنة ٦٨ مستأنف اسكندرية وقضت المحكمة بتأييد حكم محكمة اول درجة ببراءة المتهم في تهمة انتاج خبز اقل من الوزن المقرر تأسيسا على أن صدور قرار بتخفيض وزن الرغيف يعتبر قانونا اصلح للمتهم وأضاف حكم محكمة الاستئناف الى ذلك ما شهد به مدير ادارة الحبوب بالجلسة من أن تخفيض وزن الرغيف بسبب الزيادة في تكلفة الانتاج وان القصد من هذا الخفض هو صالح اصحاب المخازن والدولة وخاصيت المحكمة الى ان قرار تخفيض وزن الرغيف يثير الشك في أن يكون القصد منه تحقيق اعتبارات اقتصادية بحتة تتصل بسياسة الحكومة دون رعاية جانب اصحاب المخازن والتيسير عليهم .

ومن ذلك أيضا حكم محكمة الاسكندرية في الجنحة رقم ٢٥٩٧ لسنة ١٩٦٥ الرمل في ١٩ يناير سنة ١٩٦٦ برئاسة القاضي فوزى الشريف . وقضى الحكم بالبراءة تأسيسا على ان القرار الجديد حدد وزن الرغيف الشامى سعر خمسة مليمات بـ ٩٧ جراما بينما متوسط وزن الرغيف المضبوط ٩ و ١٢١ جرام ومن ثم فإن الوزن يزيد عما حددته القرار الجديد .

(٣) نقض ١٣ يناير سنة ١٩٦٩ مجموعة الكتب الفنى سنة ٢٠ رقم ٢٥ ص ١١٨ .

(٤) نقض ١٣ مارس سنة ١٩٦٩ مجموعة الكتب الفنى سنة ٢٠ صفحة ٣١٢ .

(٥) وتطبيقا لذلك باع المتهم سلعة مسعرة باكثر من السعر المقرر وأصدرت وزارة =

المطلب الثاني - القوانين المحددة الفترة

عرفت محكمة النقض القوانين المحددة الفترة بأنها القوانين التي تنهى عن ارتكاب فعل في فترة زمنية محددة والتي يبطل العمل بها بانقضاء هذه الفترة بغير حاجة الى صدور قانون بالغائها وبذلك تقتصر القوانين المحددة الفترة على القوانين المؤقتة بنص فيها أى القوانين التي لها بداية ونهاية معلومة مقدما .

وترتبيا على ذلك أخرجت محكمة النقض من نطاق القوانين المحددة الفترة التشريعات التي تسمى في الفقه القرارات المؤقتة بطبيعتها وتشتمل على تحديد ضمنى مستفاد من ظروف التشريع وملابساته وذلك لخلوها من التحديد الصريح لفترة سريانها . وضربت المحكمة مثلا على ذلك قوانين التسعير والقوانين والقرارات التمهينية ما لم تتضمن تحديدا صريحا لها (١) .

ومن قبل تناولت محكمة النقض في حكم لها طبيعة قرار المحافظة بتحديد الاسعار استيعويا وقالت أن هذا القرار لا يعد من قبيل القوانين المحددة الفترة تأسيسا على أن توقيت السعر لا يعنى توقيت القانون نفسه الذى حددت التسعيرة استنادا الى نصوصه وحجة محكمة النقض في ذلك أن المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى صدر خاليا من التوقيت والحق به جدول بالمواد والسلع التي يجرى عليها حكم التسعير الجبرى وخول وزير التجارة والصناعة حقا تعديل هذا الجدول بالحذف أو الاضافة ورتبت نتيجة على ذلك أن صدور قرار بحذف سلعة من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون مقتضاه تبرئة المتهم عملا بالمادة ٥ من قانون العقوبات (٢) .

= التمهين كتابا عدلت سعر العدس الى السعر الذى باع به المتهم فقصت المحكمة بالادانة وقالت ان التهمة ثابتة قبل المتهم من بيعه العدس وقت ضبط الواقعة باكثر من السعر المقرر وهو ٨٠ قرش للكيلو وانه لا يقبل من المتهم القول ان وزارة التمهين عدلت سعر العدس بعد ذلك بمبلغ ٨٥ قرش للكيلو . حكم محكمة أمن الدولة الجزئية العليا في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٢ الجنبه ٢٢ لسنة ١٩٦٢ ابو قرقاص .

(١) نقض ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ العدد الثاني صفحة ٧٤٤ .
(٢) نقض ٢٧ يناير سنة ١٩٥٣ مجموعة القواعد القانونية في خمسة وعشرين عاما الجزء الثاني صفحة ٩٠٣ ، ومن ذلك حكمها الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة احكام النقض السنة ١٨ العدد الثالث صفحة ١٢٢٣ وفي هذا الحكم اعتبرت المحكمة قرار نائب رئيس الوزراء اخراج الجبن الجاف « الرومى » من السلع المسعرة والمحددة الربح قانونا اصلاح للمتهم صدر قبل الفصل نهائيا في الدعوى .

رأينا في قضاء النقض : - والذي يتضح من هذا الحكم هو وحسب محكمة النقض نشرات التسعير - التي تتولى تحديد السعر اسبوعيا - بأنها تتضمن توقيتا للسعر وليس توقيتا للقرار لخلو المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ من التوقيت وهو قضاء نراه محل نظر ذلك ان نشرة التسعير لا تسرى طبقا لنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ - الا في مدى الاسبوع الذي وضعت له فهي موقوتة بميقاته اى باجل محدد هو اسبوع معروف بداية ونهاية (١) . ومؤدى ذلك انه اذا لم تصدر نشرة للتسعير بعد انقضاء ميعاد النشرة السابقة فان السلعة تكون مسعرة في الاسبوع الذي وضعت له وبذلك فان حذف السلعة من جدول التسعير الجبرى لا يترتب عليه اعمال الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ويظل الفعل معاقبا عليه تطبيقا للفقرة الرابعة من المادة الخامسة (٢) .

وجدير بالذكر ان الرأى الذى نقول به يجد اتصالا له من مذكرات مكتب الاحكام العسكرية فى سنوات خلت . وفى قضية اسند فيها الى المتهمين انهما باعا فى ٤٣/٢/٣ اقة من الفحم البلدى بسعر يزيد عن سعره المحدد بجدول التسعير . وقضت المحكمة ببراءة المتهمين استنادا الى ان الفحم البلدى قد حذف من جدول التسعير الجبرى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣ قبل الحكم فى الدعوى باعتبار ان هذا القرار اصلح للمتهم . واصدر مكتب الاحكام العسكرية قرارا بالغاء هذا الحكم تأسيسا على ان المادة الثالثة من المرسوم بقانون ١٠١ لسنة ١٩٣٩ - والتي تقابل الفقرة الرابعة من المادة الثانية من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ - نصت على ان يكون تحديد الاسعار ملزما لجميع الاشخاص الذين يبيعون عادة كل او بعض الاصناف والمواد التى يتناولها التحديد مدى الاسبوع الذى وضعت له وبذلك ليس للمتهمين الافادة من قرار وزير التجارة الصادر بعد

(١) نصت الفقرة الرابعة فى المادة الثانية من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على ما يأتى :

ويكون تعيين الاسعار ملزما لجميع الاشخاص الذين يبيعون كل اوبعض الاصناف والمواد التى يتناولها التسعير مدى الاسبوع الذى وضعت له وفى دائرة المحافظة او المديرية .

(٢) امال عثمان المرجع السابق صفحة ١١٢ ، ١١٤ وقد ايدت هذا الرأى استنادا الى فكرة اخرى وهى ان نشرات التسعير لها صفة التوقيت متى اقتضت ذلك ظروف اصدارها ووصفتها بانها قرارات مؤقتة بطبيعتها .

عدة شهور بحذف هذا الصنف من الجدول (١) .
كما نجد تردادا لهذا النظر في مذكرات مكتب الحاكم العسكري ابان
الحرب العالمية الاخرة (٢) .

وغنى عن البيان انه لا محل لاثارة هذا البحث بالنسبة لقوانين
التموين والتسعير غير الوقتية اذ ان الغاء هذه القوانين أو صدور قانون
آخر يخفف العقوبة هو من قبيل القانون الاصلاح للمتهم تطبيقا لنص المادة
٢/٥ عقوبات (٣) .

(١) محكمة بنى سويف العسكرية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٣ الجلسة ٢٢٥ عسكرية
بنى سويف سنة ١٩٤٣ . كما قضى بان صدور قرار بحذف المخضرات من جدول التسعير لا يعد
قانونا اصلاح يستفيد منه المتهم وان الفقرة الاخرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات هي
الواجبة التطبيق . حكم محكمة امن الدولة الجزئية بالقاهرة الجلسة ٧٤ سنة ١٩٦١ المسيدة في
١١ أبريل سنة ١٩٦١ .

(٢) جاء في مذكرة مكتب الاحكام العسكرية ما ياتى :
ان نشرات التسعير في المحافظات والمديريات من قبل القوانين المؤقتة الاجل التى نصت
عليها الفقرة الاخرة من المادة الخامسة لانها تسرى على ما تقضى به الفقرة الرابعة من
المادة الثانية من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الا فى هدى الاسبوع الذى وضعت له فهى
موقوتة بميقاته ولو صح ان غفلت جهة الاختصاص بعد انتهاء موعد النشرة عن اصدار نشرة
اخرى بدلا منها لبطل اثر التسعير السابق بالنسبة للسلع التى كانت تشملها ولغدت هذه السلع
حتما فى الاسبوع الملاحق وكانها غير مسعرة وتسرى هذه القاعدة سواء اخرجت السلعة من نشرة
التسعير الملاحق على الجرمية أو زيد سعرها فيها بما يجعل ثمن البيع فى حدوده . مذكرة مكتب
الاحكام العسكرية فى يناير سنة ١٩٥٣ هيئة المكتب المكونة من الاساتذة محمد سلامة وسعيد
كامل ومحمد رزق .

غير اننا نلاحظ ان مذكرة المكتب — مع تسليمها بان نشرات التسعير من قبيل القوانين
المحددة الموقوتة وهو ما يترتب عليه امتناع سريان القانون الاصلاح عليها — قد انتهت الى اخذ
بقضاء النقص السابق وادى بها ذلك الى القول بان اخراج السلعة من جدول التسعير العام بعد
وقوع الجريمة يحو من الفعل صفة الجريمة باعتباره قانونا اصلاح تطبيقا للفقرة الثانية من المادة
الخامسة وهو الاتجاه الذى اتفقدناه فى المتن .

(٣) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقص بانه بعد صدور القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ بالغاء
التدابير التموينية الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائلى الذى نشر بالعدد رقم ١٢٧ لسنة
١٩٥٢ الذى نص فيه على الغاء القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالحدوى المعروفة بالفندان
وعلى قصر احكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على السكر المفصص للاستهلاك العائلى بعد
صدور هذا القرار وبناء على المادة ٥ من نصوص العقوبات يصبح لوجه لعقاب التهم بموجب
القرار ٥٦٨ لسنة ٤٥ أو القرار ٥٠٤ لسنة ٤٥ . نقض ٦ يناير ١٩٥٣ طعن رقم ١٢٥٧
لسنة ٢٢ ق . مجموعة النقص ٢٥ علما صفحة ٢٦٤ .

الباب الثالث

التجريم

نتناول دراسة التجريم في فصلين :

الفصل الاول : الشرعية في جرائم التموين

الفصل الثانى الركن المادى .

الفصل الاول

الشرعية في جرائم التموين

يسود مبدأ الشرعية نطاق القانون الجنائى اذ لا جريمة ولا عقوبة
الا بنص ويعتبر هذا المبدأ أساسا جوهريا للقانون الجنائى .
هذا وقد نبذ القانون الجنائى للاتحاد السوفيتى الصادر فى سنة ١٩٢٦
مبدأ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص ونصت المادة ١٦ منه على انه اذا شكل
فعل خطرا اجتماعيا لم ينص عليه صراحة فى القانون فان أساس وحدود
المسئولية الخاصة بموضوعه تحدد طبقا لنصوص القانون الذى يتضمن
الجرائم التى تكون اكثر اقترابا من طبيعتها . ويمد هذا النص قياسا تشريعا
اخذ به القضاء السوفيتى بحذر غيرانه بصدور التشريع الجنائى الذى وافق
عليه مجلس السوفيت الاعلى فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ عاد القانون
السوفيتى الى حظيرة الشرعية ورفض كل قياس طبقا للمادة الثالثة من هذا
القانون .

ورفضت المانيا الاشتراكية الوطنية قاعدة لا جريمة ولا عقوبة بغير
نص واحلت محلها بمقتضى القانون ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٥ قاعدة اخرى هى
انه لا جريمة بغير عقوبة على انه اذا لم ينطبق نص قانونى للعقاب على
الفعل فانه يعاقب عليه طبقا للنصوص التى تتفق واحساس الشعب .

ويلاحظ ان القانون البولندى يأخذ بمبدأ الشرعية وانه لا جريمة ولا
عقوبة بغير نص ، اما القانون البلغارى فانه يعتبر جريمة كل فعل يشكل
خطرا يقترب - بطبيعته - من الامعال التى حظرها القانون الجنائى .
(م ٧ - الجرائم التموينية)

ويقتضى تطبيق مبدأ الشرعية ان الجريمة لا تقوم الا اذا وجد نص يعاقب على الفعل أو الامتناع عنه ، فالتشريع - سواء كان قانونا أو لائحة - هو وحده مصدر التجريم والعقاب (١) .

ويستلزم مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات وجود نص للتجريم ، يصدر من سلطة تملك إصداره وينشر طبقا للقانون .
ونبين كل ذلك في بحث على حدة .

المبحث الاول

نص التجريم

تخضع قوانين التموين - باعتبارها مرعا من فروع القانون الجنائي - لمبدأ الشرعية اذ يلزم وجود نص تشريعي يتضمن تجريم السلوك والعقاب عليه حتى يحاط الشخص علما بما يحظره المشرع أو ما يوجب عليه انقيام به ومن ثم فلا يسأل الشخص اذا خالف قواعد العرف أو التقاليد اذ لا يتمسنى له الوقوف على احكامها على خلاف القاعدة المقررة في القانون المدني اذ يرقى العرف الى مرتبة النص القانوني باعتباره مصدرا ملزما للأفراد (٢) .

على ان الشرعية في قوانين التموين - وان اتفقت مع الشرعية في القانون الجنائي بصفة عامة من حيث وجوب توفر النص القانوني - الا ان هناك خلافا حول نطاق الشرعية في كل منهما ذلك ان قوانين التموين يفلب فيها ان تصدرها السلطة التنفيذية في شكل قرارات وزارية .

وثمة اعتبار آخر هو ان نصوص التجريم في قوانين التموين لا تتسم بالدقة والوضوح التي تتميز بهما القوانين الجنائية بصفة عامة لان طابعها التغير وسنتها التطور . (٣)

(١) رينية دافيد وجون هازار القانون السوفيتي - الجزء الاول سنة ١٩٥٤ صفحة ٢٤٣ ، بعض الاتجاهات في القانون البولندي الجديد ، ستانيسلاو بلاوسكي الاستاذ بجامعة لودز مجلة العلوم الجنائية سنة ١٩٥٨ صفحة ٢٤١ .

(٢) كونستنت quelques aspects du droit pénal économique belge

مجموعة أعمال هنري كابينان صفحة ٦٥٦ وما بعدها .

(٣) يذهب الأستاذ مونترز الى القول بان الخطر الذي يهدد مبدأ الشرعية لا يتمثل في الاتجاه الى التفسير الواسع بل هو عدم التحديد الذي تتضمنه افعال التجريم مونترز المرجع السابق صفحة ٧٣٨ .

ومن ثم يجب ان يتضمن النص عناصر الجريمة والعقوبة المقررة لها حتى يكون واضحا لا يترك مجالا لتأويله ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٥٥ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التي عاقبت بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة خمسين جنيها أو باحدى العقوبتين كل من يمتنع عن تقديم الدفاتر والفواتير والمستندات التي اشارت اليها المادة ٤٩ من هذا المرسوم وكذلك كل من يدلى ببيانات غير صحيحة .

ومن ذلك نص المادة الثالثة من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التي حظرت على اصحاب المصانع والتجار ان يوقفوا العمل في مصانعهم او يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين ونصت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون على عقاب هذه الجريمة بالحبس والغرامة وجوبا كما نصت الفقرة الثانية على مضاعفة الحد الاقصى للعقوبة في حالة مخالفة احكام المادة الثالثة مكررا اذا حصل وقف العمل في المصنع او الامتناع عن ممارسة التجارة من ثلاثة فاكثر متفقين على ذلك .

ومن الجرائم التي حددها المشرع ونص على عقوبتها ما تضمنته المادة ١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ التي عاقبت كل من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح في تجارتها وكل من طالب عميلا بثمان اعلى من الثمن المعلن عن هذه السلعة والتي فرضت لهما جزاء الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيها ولا تزيد على خمسين جنيها أو احدى هاتين العقوبتين .

وقد قضت محكمة النقض بأن المادتين الاولى والثانية من قرار وزير التموين رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ قد اوجبتا على طائفة معينة من الاشخاص هم اصحاب البضائع والمقاولون والمستوردون وتجار الجملة الذين يتعاملون في كل أو بعض الاصناف المبينة في الجدول الملحق به — ومن بينها السمس — او الذين يحوزونها بأية صفة كانت ان يرسلوا الى وزارة التموين في مدى اسبوع بيانا الى وزارة التموين بالكميات الواردة اليهم وما تبقى لديهم فقد عين الشارع الاشخاص الذين اراد ان يخضعهم لاحكام هذا القرار وحرصهم في فئات معينة لا يمكن ان تنصرف الى المزارع السدى يحوز مقادير من حاصلات زراعته الخاصة . (١)

(١) حكم النقض في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الطعن رقم ١٢٩٨ سنة ٢٣ في قاعدة رقم ١٩ مجموعة الكتب الفنى لاحكام محكمة النقض السنة الخامسة العدد الاول صفحة ٥٣ ، وحكمها الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٢ بمجموعة الكتب الفنى لاحكام محكمة النقض السنة الثالثة العدد الثاني صفحة ٧١٩ .

وتطبيقا لذلك لا يسرى هذا القرار على عامل في محل المتهم بتجسار الشاى لان تطبيق النص مقصور على الحائزين الذين عينهم القانون على سبيل الحصر والقول بغير ذلك يؤدى الى خلق جريمة بغير نص . (١) كما حظرت المادة ١٢ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ على اصحاب المصانع والمحال العامة استخدام مقادير تجاوز نصيبهم المقرر من السكر فلا تسرى على المديرين او المسئولين عن ادارتها . (٢) وقد قضت محكمة النقض بان ائادة الثانية من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ نصت على الزام اصحاب المصانع والمحال العامة بان يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الاصناف التى ترد انبيهم ومن ثم فان مساءلة مدير المتى لا تجوز مع اقتصار النص على اصحاب المحال . (٣)

ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة الثالثة من القرار الوزارى رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ والتي الزمت المعبين للارز الابيض المتى او اى مسادة اخرى مسعرة يرغبون فى تعبئتها ان يتبعوا جميع الشروط والمواصفات والاسعار التى تحددها الوزارة فى هذا الشأن وتطبيقا لهذا النص يلزم صدور قرار من وزير التموين بتعيين مواصفات السلع وعمالبنص المادة الخامسة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ التى خولت وزير التموين تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب باسعار السلع وتعيين مواصفاتها . فانه لا محال لمساءلة المتهم بمقولة انه خالف مواصفات وزارة التموين عند تعبئة مادة مسعرة عدس اسناوى مجروش لان قرار لم يصدر من وزير التموين بتعيين مواصفات العدس ولا يكفى لتقرير العقاب ورود هذه المواصفات كملاحظات فى جداول التسعيرة ولا اثر لهذه الملاحظات من الناحية التشريعية لان تحديد المواصفات منوط بوزير التموين (٤) .

(١) الجئحة رقم ٥٢ عسكرية ابو حماد سنة ١٩٥٢ وكان الحكم قسد قضى بادانسة العامل فى هذه التهمة غير ان مكتب الاحكام العسكرية الغى الحكم ولمر يحفظ الدعوى هيئة مكتب الاحكام العسكرية المشكلة من الاستاذ محمد سلامة مدير المكتب وعضوية القضاة سعيد كامل ومحمد رزق ومصطفى كيره .

(٢) الجئحة رقم ٣٣ لسنة ٥٢ عسكرية السويس وقضى الحكم بمساءلة المدير عن هذه التهمة والغى مكتب الاحكام العسكرية هذا الحكم .

(٣) حكم النقض فى ١٥ ابريل سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ٨ سنة ٢٢ قضائية قاعدة رقم ٣١٨ مجموعة المكتب الفنى لاحكام النقض السنة الثالثة العدد الثالث صفحة ٨٤٨ .

(٤) حكم محكمة امن الدولة الجزئية بالجيزة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ الجئحة رقم ٢١٩ سنة ١٩٦١ الجيزة رئاسة القاضى جمال شومان والتي اسندت النيابة فيها الى المتهم انه خالف مواصفات وزارة التموين عند تعبئة مادة مسعرة عدس اسناوى مجروش وطلبت عقابة بالمواد

واستقر قضاء محكمة النقض على هذا الرأي فتضمنت بأن مفاد نص المادة ٢١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز - المعدل بالقرار ٧٩ لسنة ١٩٦١ ان التائيم في جريمة عدم الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ في المخبز رهن بأن يكون من اصحاب المخسبات والمسؤولين عن ادارتها الذين يستخدمون القمح الصافي استخراج ٨٢ ٪ في صناعتهم . (١)

وغنى عن البيان ان صدور كتاب دورى من وزارة التموين ومنشور من النائب العام يحفظ القضايا المحررة ضد اصحاب المخازن وتأجيل ما تقدم منها الى الجلسات لاجل غير مسمى او التجاوز عن فرق السعر الودى في بيع اللحوم فان ذلك لا يمكن ان يرقى الى مرتبة القانون ولا يترتب عليه الفناء القرار الوزارى الذى يؤتم الواقعة . (٢)

= ٢ ، ٣ / ٢ قرار ٦١ لسنة ١٩٥٨ الملغى والذى حل محله القرار ١٥٥ سنة ١٩٦٥ وجاء فى كتاب ادارة الفتوى والتشريع بمراقبة الشئون القانونية بوزارة التموين والمحرر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ والمرافق باوراق الدعوى ما يلى « لم يصدر قرار وزارى يحكم ويحدد مواصفات العدس ولكن هذه المواصفات جاءت كملاحظات فى جداول التسعيرة » .

(١) نقض ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٠ الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق مجموعة المكتب الفنى محكمة النقض السنة ٢١ العدد الاول صفحة ٢٨١ .

(٢) نقض ١١ مارس سنة ١٩٥٢ طعن رقم ١٦٠ سنة ٢١ ق ، وحكمها الصادر فى ٢ مارس سنة ١٩٤٩ طعن رقم ٢٣٧٤ سنة ١٨ ق مجموعة القسواعد القانونية محكمة النقض فى خمسة وعشرين عاما صفحة ٤٩٧ بند ١١٠ ، ١١١ .

المبحث الثانى

صدور التجريم من سلطة تملك اصداره

تمهيدا :

الأصل أن السلطة التشريعية هي التي تسن القوانين ولا يجوز للسلطة التنفيذية اصدارها . وهذه القاعدة يملها مبدأ الفصل بين السلطات اذ لايجوز للسلطة التنفيذية ان تتدخل في أعمال السلطة التشريعية وقد اكدت الدساتير - على اختلاف أنواعها - هذه القاعدة وذلك حتى لا تجور السلطة التنفيذية على اختصاص السلطة التشريعية .

الا ان هذه القاعدة يخرج عنها المشرع - فى بعض الاحوال - فينص الدستور على حق السلطة التنفيذية فى اصدار تشريعات لمواجهة ظروف استثنائية تمر بها البلاد كحالة قيام حرب أو أزمة مفاجئة وتقتضى مواجهة هذه الظروف الاسراع الى اصدار قوانين وابرز هذه الحالات المراسيم بقوانين التي نصت عليها المادة ٤٩ من دستور سنة ١٩٢٣ والتي خولت للحكومة فى غير احوال انعقاد البرلمان اصدار مراسيم بقوانين تكون لها قوة القانون . وهذا هو التفويض الدستورى الذى ينص عليه الدستور ويخول للسلطة التنفيذية مباشرة اختصاص السلطة التشريعية .

غير أن التفويض له صورة اخرى تتعلق بالتفويض الذى يصدر من السلطة التشريعية - ومصدرها البرلمان - الى السلطة التنفيذية فى سن التشريعات اللازمة وهذا هو التفويض التشريعى ومبناه نص فى التشريع .

وطبقا لنص المادة ١٤٤ من الدستور تصدر اللوائح التنفيذية من رئيس الجمهورية وله أن يفوض غيره فى اصدارها كما أن القانون نفسه قد يعين الجهة التي لها الحق فى اصدار اللوائح المتعلقة بتنفيذه .

ونظرا لاهمية التفويض التشريعى فى الجرائم التموينية فسنبين فى مطلب اول مبدأ التفويض ونبين فى مطلب ثان شروط التفويض .

المطلب الأول

التفويض التشريعي

التفويض في تشريعات التموين :

إذا كان التفويض التشريعي محدودا - في نطاق القانون الجنائي بصفة عامة - إلا أن الشارع قد عمد في قوانين التموين إلى التوسيع فيه لمواجهة التطور الذي تقتضيه السياسة التشريعية لهذه الجرائم إذ كثيرا ما يطرا عليها تعديل أو إلغاء ذلك أن النظام الاقتصادي في الدولة متحرك بطبيعته ومن خصائصه المرونة إذ تتطور الظروف الاقتصادية بسرعة وبغير انقطاع مما يقتضى مزيدا من تفويض السلطة التنفيذية ونظرا لشيوع هذا التفويض فقد أطلق عليه اسم التفويض المطلق على بياض CARTE BLANCHE إذ يتخلى المشرع عن التفويض إلى السلطة التنفيذية .

شرعية التفويض :

ثار البحث حول شرعية التفويض التشريعي في قوانين التموين وأيده جمهور الفقهاء باعتبار ضرورة يلتجئ إليها المشرع لمواجهة الأزمات التي تخلقها الظروف الاقتصادية ويقصر التشريع العام عن ملاحقتها ولا يتحقق ذلك إلا بتحويل السلطة التنفيذية سلطات كاملة تعطيها الحق في إصدار التشريعات اللازمة لمواجهة هذه الظروف ومن ذلك قانون ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ الذي صدر في بلجيكا وخول وزير الاقتصاد تحديد الحد الأقصى لأسعار البيع بالجملة وبالتجزئة لكافة المحاصيل والبضائع (١) كما نجد تأييدا لمبدأ التفويض التشريعي لدى جمهور الفقهاء في فرنسا (٢) .

(١) كومننت « اتجاهات القانون الجنائي الاقتصادي في بلجيكا » مجموعة أعمال جمعية هنري كاييتان سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ الجزء الثالث عشر طبعة سنة ٦٣ صفحة ٦٥٧ ووصف هذه النصوص بأنها vague, imprécise, inutilisée dans la langue juridique وقد توسعت محكمة النقض البلجيكية توسعا كبيرا في تفسير السلطات المخولة للملك بقانون ٧ سبتمبر المعدل بقانون ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .

(٢) فوان « الجزاءات في الجرائم الاقتصادية » المجلة الدولية للقانون الجنائي سنة ١٩٥٢ صفحة ٣٠٠ .

وفي مصر اقترن مبدأ التفويض التشريعي بنشأة جرائم التموين في الحرب العالمية الاولى اذ نصت الفقرة السادسة من المادة الرابعة من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ على انه يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يتخذ بقرارات يصدرها كل أو بعض التدابير لتقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بالأسعار والأرباح الخاصة بالسلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وبمقتضى هذا النص ترك المشرع لوزير التموين إصدار القرارات الخاصة بتحديد السلع التي تخضع للتسعير الجبري وذلك طبقاً لحاجة السوق .

واستناداً الى هذا التفويض صدر القرار ٣٧١ في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ الذي حظر بيع الأرض الأبيض أو عرضه للبيع أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع كما صدر القرار رقم ٥٦ في ٧ مارس سنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الاتجار في الأدوية .

ومن صور التفويض التشريعي ما تضمنته أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ اذ نصت المادة الاولى على انه يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير المتعلقة بفرض قيود على انتاج أية مادة أو سلع وتداولها أو استهلاكها ، كما عدت هذه المادة حالات أخرى خولت فيها الوزير إصدار قرارات تتعلق بتحديد الأسعار وفرض قيود على نقل أية مادة أو سلع (١)

ومن قبيل التفويض التشريعي ما نصت عليه المادة الثالثة من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من تخويل وزير التموين في تحديد السلع التي يمنع من الاتجار فيها أو استخدامها ومن ذلك نص المادة الثامنة من هذا المرسوم

(١) ذهبت بعض الأحكام الى أن قرار التموين رقم ٥٩ لسنة ٥٣ الخاص بصناعة خبز تزيد فيه نسبة الرطوبة صدر باطلا لا سبيل الى اعماله لانه لم يعرض على لجنة التموين العليا طبقاً لنص المادة الاولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ٤٥ والى مكتب أمن الدولة هذه الأحكام استناداً الى أن شرط موافقة لجنة التموين العليا يتعلق بالحالات المنصوص عنها في المادة الاولى من المرسوم بقانون وهي ضمان تموين البلاد أما القرار ٥٩ لسنة ٥٣ فإنه لا يتعلق بحالة من حالات المادة الاولى ومن ثم فحق الوزير في إصداره طليق من كل قيد وينفرد بإصداره وهو أعمال لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ٤٥ ورأى المكتب تطبيق سليم لما أوردناه في المتن . اللجنة رقم ٤٩ عسكرية أول المنصورة سنة ٥٥ ومذكرة مكتب أمن الدولة المرفقة بأوراق الدعوى وشكلت هيئة المكتب من رئاسة وعضوية الأستاذة محمد عطية اسماعيل ومحمد رزق ومصطفى كرم .

التي قررت حق وزير التموين في اصدار القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف كما قررت المادة التاسعة أيضا حق وزير التموين في اصدار القرارات اللازمة لتموين البلاد وذلك بموافقة لجنة التموين العليا .

ومن قبيل ذلك ما نص عليه القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ الذي يوجب على اصحاب المطاحن ان يميزوا اجولة الدقيق باختام واضحة بالبوية في مكان ظاهر وبحروف معينة على ان تجدد كلما حال لونها ويحظر عليهم استخدام اجولة ممزقة أو مستهلكة فهذا رخص به لوزير التموين طبقا لنص المادة الاولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذي خول الوزير اتخاذ قرارات بفرض قيود على انتاج المواد وتداولها واستهلاكها (١) .

وفي نطاق المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبري وتحديد الارياح نصت المادة الرابعة على انه يجوز لوزير التجارة والصناعة ان يعين بقرار منه الحد الاقصى للربح الذي يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة وغيرها وكذلك تحديد اسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات في الفنادق وتحديد اجور الغرف في الفنادق والبيوت المفروشة .

وفي مجال التجريم نصت المادة الخامسة على حق وزير التجارة والصناعة في تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب باسعار السلع والمواد الخاضعة للمرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها .
وطبقا لهذا النص ترك المشرع لوزير التموين ادراج السلع التي يمنع من الاتجار فيها وذلك طبقا لحاجة السوق .
وقد ثار البحث حول شرعية قرار وزير التجارة والتموين رقم ١١٩

(١) نقض ٢٠ ابريل سنة ١٩٥١ مجموعة المكتب الفني السنة الثانية العدد الثالث الطعن رقم ١٣٠ سنة ٢١ قضائية صفحة ٣٥١ ونقض ٢٧ يولية سنة ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني السنة السابعة عشرة العدد الثاني صفحة ٨٧٤ الطعن رقم ٨٥٠ سنة ٢٦ قضائية وقضت المحكمة بان القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع قد صدر من وزير التموين بمقتضى التفويض التشريعي المخول له بموجب المادة الاولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الأرباح لكافة السلع المستوردة ونص هذا القرار في المادة الأولى منه على أن يكون الحد الأقصى لنسب الربح في تجارة السلع المستوردة بكافة أنواعها واستخداماتها ولكافة الحلقات التجارية حتى المستهلك الأخير لها بنسبة اجمالية قدرها ٣٠٪ من اجمالي تكاليف الاستيراد على اساس السعر التشجيعى للعملة وذلك فيما عدا ما يكون منها قد صدر او يصدر بشأنها قرارات بتحديد نسبة الربح لها تختلف عن هذه النسبة وعلى المستورد الاحتفاظ بكافة المستندات المؤيدة لتكاليف الاستيراد .

وقد دارت مناقشة بمجلس الشعب حول شرعية هذا القرار اذ انه من المتعذر أن يشمل القرار كافة السلع بجميع مواصفاتها واختلاف مصادرها وأنواعها ، وقال وزير التجارة والتموين في الدفاع عن هذا القرار انه استهدف حماية المستهلك وتمتين حلقات التجارة وحصول الدولة على حقها من الجمارك والضرائب وان يضع التجار اسعار السلع على كل سلعة وذلك بهدف حماية المستهلك والحكومات في كل دول العالم تتدخل لحماية المستهلك . كما رد الوزير على ما قالته المعارضة بأن هذا القرار يمثل كارثة اقتصادية وطنية بأن متوسط الاستيراد كان في خلال سنة ١٩٧٧ شهريا ٢٠ مليون جنيه وبلغ بعد القرار في اكتوبر ٣٠ مليون جنيه وفي ديسمبر اكثر من ٣٠ مليون جنيه .

ولما طرح الامر على اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب قررت أن القرار ١١٩ بتحديد نسب ربح للتجار قرار دستوري شكلا وموضوعا وقد اوصت اللجنة بأن تكون المحاسبة للتاجر على اساس الارباح الفعلية على اساس المستندات وليس على اساس الحد الأقصى للربح .

وقد حكمت محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة بأن القرار رقم ١١٩ يستند الى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد نسبة الارباح وان القانون يرخص لوزير التجارة اتخاذ مثل هذه القرارات عند قيام الضرورة الى ذلك ، وانه يجوز لوزير التجارة أن يحدد بقرار الحد الأقصى للربح الذى يرخص به للمستوردين وتجاوز الجملة والتجزئة وذلك بالنسبة لاي سلعة اذا رأى انها تباع بارباح تفوق الحد المألوف ، كما اجاز له القانون اصدار قرارات بتحديد الوسائل اللازمة لمنع التلاعب فى اسعار السلع وذلك لتوفير وسائل العيش للمواطنين بالسعر المناسب . (١)

(١) حكم محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة في ٢ مايو سنة ١٩٧٨ الطعن رقم ١٢٢٨ سنة ٢١ قضائية و ٢٧٦ لسنة ٢٢ ق ، ٢٧٧ ، لسنة ٢٢ ق رئاسة المستشار يوسف الشناوى

وقضاء مجلس الدولة صحيح فيما قرره من شرعية القرار ١١٩ لانه يستند الى الحق المقرر لوزير التموين في تحديد الوسائل اللازمة لمنع التلاعب في الاسعار وهو المقرر له في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، وقد سبق لمحكمة النقض ان قضت من قبل بأن هدف القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ هو توفير ضروريات المعيشة للجمهور وتنظيم بعض نواحي الاتجار بالسلع المسعر منها وغير المسعر (١) .

ويتضح من ذلك ان التشريع العام في شئون التموين وهو المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تقصر نصوصهما عن استيعاب كافة التفصيلات التي قد تطرأ مستقبلا ومن ثم اكتفى التشريع بوضع الاحكام العامة في كل منهما كان ينص على حظر صناعة الخبز الآ بوزن معين تاركا تحديد الخبز لقران تصدده السلطة المفوضة وما نص عليه القانون العام للتسعير الذي حظر البيع بأكثر من التسعير وترك للسلطة المفوضة ايضاح هذه الجرائم واستيفاء اركانها بتحديد السعر .

وينبغي ان يلاحظ ان التفويض التشريعي منوط بأن لا يهدد بالخطر مبدأ الشرعية فلا يتضمن مخالفة للأوضاع الشكلية التي يتطلبها التفويض كما لا يؤدي الى خلق جرائم لا يسمح بها التفويض او فرض عقوبات تجاوز حدود التفويض .
ونصل بذلك الى شروط التفويض .

(١) نقض ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ السنة الاولى مجموعة المكتب الفني ص ٣٣ الطعن رقم ٨١٩ لسنة ١٨ ق .

المطلب الثاني

شروط التفويض

تحدد شروط التفويض فيما يلي :

- ١ — شكل التفويض .
- ٢ — موضوع التفويض .
- ٣ — العقوبة .

وتحدد بذلك عناصر البحث

أولا — شكل التفويض

يلزم أن يصدر القرار وفقا للأوضاع الشكلية التي ينص عليها قانون التفويض إذ قد يتطلب التشريع العام شروطا شكلية يتعين على السلطة التنفيذية المفوضة اتباعها بأن يفرغ القرار في قالب معين كان يستلزم الشارع لصدور القرار موافقة لجنة التموين العليا . ويترتب البطلان — كجزء — إذا أهدرت السلطة المفوضة اتباع هذه الإجراءات إذ يعتبر قرارها باطلا لمخالفة الأوضاع الشكلية للتفويض .

ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التي خولت وزير التموين إصدار القرارات اللازمة لضمان تموين البلاد بشرط وجوب عرضها على لجنة التموين العليا والحصول على موافقتها عليها متى كان الغرض منها اتخاذ كل أو بعض التدابير الآتية :-

١ — فرض قيود على إنتاج أية مادة أو سلعة وتداولها واستهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب بطاقات .

٢ — فرض قيود على نقل هذه المواد من جهة الى أخرى .

وتطبيقا لذلك يعتبر باطلا القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ الذي صدر استنادا لسلطة وزير التموين في المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذي أنشأ جريمة عدم استلام مواد التموين المخصصة للمستهلكين في الموعد المقرر إذ لم يفرض هذا القرار على لجنة التموين العليا ومن ثم

يفتقر القرار الى شرائط القانون التى ينبغى ان تتوفر فيه فلا سبيل الى اعماله . (١)

وقد اكدت محكمة النقض هذا المبدأ فى صدد شرعية القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ والقرار ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ فقالت انه سواء اكان مصدرا هذين القرارين وزير التموين او أى وزير آخر تضاف اليه اختصاصاته وكان وزير التموين قد اصدر هذين القرارين يفرض بهما على التجار استئلام الزيت وغيره من بعض مواد التموين من المعاصر والمصانع والشركات فى مواعيد محددة دون ان يعرضها على لجنة التموين العليا وتوافق عليها فان هذين القرارين يكونان قد صدرا باطلين لعيب فى اجراءات اصدهما وتخلف شرط من شروط صحتها (٢) .

كما ثار البحث ايضا حول شرعية القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ الذى صدر فى ٦ يوليو ١٩٦١ بتحديد وزن الرغيف فى الخبز الأفرنكى بنوعيه وتحديد اثمانه اذ اصدر وزير التموين هذا القرار دون ان يعرض على لجنة التموين العليا وذلك استنادا الى نص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التى خولت وزير التموين حق اصدار القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف فى كل محافظة ويحدد فى تلك القرارات النسبة التى يجوز التسامح فيها .

وقد ذهبت وزارة التموين الى شرعية هذا القرار بمقتولة ان لوزير التموين سلطة اصدار هذا القرار دون العرض على لجنة التموين العليا استنادا الى نص المادة الثامنة من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومفاد هذه النصوص ان لوزير التموين اصدار مثل هذه القرارات دون العرض على لجنة التموين العليا وبذلك يكون القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٠ قد صدر صحيحا مستوفيا للسند القانونى لاصداره وذلك لتنفيذ قواعد قانونية ملزمة فى صورة قرار تنظيى عام يصدر من وزير التموين . اما المسائل التى يجب

(١) اللجنة رقم ١١ لسنة ٥٢ بلفاس ومذكرة مكتب الاحكام العسكرية التى امرت بالفاء الحكم وحفظ الدعوى لافتقار القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ الى شرائط القانون التى ينبغى ان تتوفر فيه ومن لم فلا سبيل الى اعماله (مذكرة هيئة مكتب الاحكام العسكرية المشكلة برئاسة الاستاذ محمد سلامة وعضوية القضاة سعيد كامل ومحمد رزق ومصطفى كيرة ومن ذلك ايضا اللجنة ٤٦ عسكرية قوص لسنة ٥٣ .

(٢) نقض ١٣ ابريل سنة ١٩٥٤ الطعن رقم ١٣٠٢ سنة ٢٣ قضائية مجموعة المكتب الفنى السنة الخامسة العدد الثالث صفحة ٥١٤ .

عرضها على لجنة التموين العليا فهي الواردة على سبيل الحصر في المادة الاولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والتي تنص على تخويل وزير التموين سلطة اتخاذ كل او بعض التدابير الواردة في تلك المادة بموافقة لجنة التموين العليا وذلك لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع (١).

والصحيح في شأن هذا القرار انه صدر استنادا الى الحق المخول لوزير التموين في المادة الاولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والتي خولت لوزير التموين حق اصدار القرارات بالتدابير اللازمة لضمان تموين احتياجات البلاد وذلك بشرط الحصول على موافقة لجنة التموين العليا ولا وجه للتحدى بنص المادة الثامنة التي خولت وزير التموين اصدار القرارات المحددة لوزن الرغيف والتي يتعلق بها تحديد وزن الرغيف اما تجريم صناعة الخبز في ذاتها فامر يخضع لنص المادة الاولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

وقضى بأنه وان كانت المادة الثامنة قد نصت على أن يصدر وزير التموين قراراته ببيان وزن الرغيف فان قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فيما نصت عليه المادة ٢١ من أنه يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على اصحاب المخازن البلدية التي تعمل للتموين والمسئولين عن ادارتها ان يقوموا بالخبز لحساب الافراد فان هذا القرار — فيما نصت عليه المادة المذكورة — يكون قد صدر متجاوزا التفويض التشريعي لان حظر الخبز لحساب الافراد بالمخازن البلدية التي تعمل للتموين ليس من المسائل التي فوض وزير التموين حق اصدار تدابير بشأنها فهو لا يعتبر قيда على انتاج مادة او سلعة وتداولها او استهلاكها كما لا يعتبر من الحالات التي حصرتها المادة الاولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . (٢)

وقد استقرت احكام القضاء على هذا الراى . (٣)

-
- (١) نقض ١٢ ابريل سنة ١٩٥٤ مجموعة المكتب الفني لاحكام محكمة النقض السنة ٥ قاعدة رقم ١٧٤ صفحة ٥١٤ الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٣ قضائية .
- (٢) حكم محكمة محرم بك للجنح المستعجلة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٥ الجنبه رقم ٥١٥ سنة ١٩٦٥ رئاسة القاضى محمد سعيد العشماوى .
- (٣) حكم محكمة امن الدولة الجزئية بالقاهرة في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ الجنبه رقم ٢٩٠ امن الدولة قسم عابدين سنة ٦١ وحكم محكمة امن الدولة الجزئية بالقاهرة في ١٩٦٢/٢/٢٤ الجنبه رقم ٢١٢ لسنة ٦٢ امن دولة مصر القديمة وحكم محكمة امن الدولة الجزئية رقم ٥ سنة ١٩٦٢ امن دولة المنصورة في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٢ امن الدولة المنصورة رئاسة القاضى محمد النادى .

كما ثار البحث أيضا حول شرعية قرار محافظ اسوان رقم ٤ لسنة ١٩٦١ بئدب مدير الأمن لرئاسة لجنة التسعير بها ذلك ان المادة الاولى من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ نصت على انه يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى لجنة التسعير وتتولى هذه اللجنة طبقا للمادة الثامنة تعيين أقصى الأسعار للأصناف الغذائية والمواد المبينة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون ويعلمن المحافظ أو المدير جدول الاسعار التى تعينها اللجنة فى مساء يوم الجمعة من كل اسبوع ويكون الاعلان بالكيفية التى يصدر بها قرار من المحافظ أو المدير وتطبيقا لذلك صدر قرار وزير التموين رقم ٣ لسنة ١٩٥٤ بتشكيل لجان التسعير بالمحافظات والمديريات ونصت المادة الرابعة منه على ان يكون تشكيل اللجنة برئاسة المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامهما ثم صدر قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وقسم الجمهورية الى محافظات ومؤدى ذلك ان رئاسة لجنة التسعير تكون للمحافظ أو من يقوم مقامه عند غيابه وليس لمدير الأمن ان يتولى الرئاسة الا عند غياب المحافظ اذا كان محافظا بالنيابة . وبناء على ذلك فان جدول التسعير الذى صدر من مدير الأمن بصفته مديرا وليس بصفته محافظا بالنيابة لا يكون له اثر قانونى (١) .

ثانيا : موضوع التفويض

لايكفى ان يصدر القرار مطابقا للشكل بل يجب ان يجرى القرار فى نطاق الاطار الذى حدده له الشارع فلا يكون القرار بذلك سبيلا الى الخلق أو الانشاء فلا تعتمد السلطة المفوضة الى انشاء جريمة أو اجراء لا يسمح به النص .

وهذه القاعدة تتفق مع الحكمة التى شرع التفويض من أجلها ولا يصح القول بأن السلطة التى من حقها اصدار هذا المرسوم بقانون قد تنازلت عن سلطتها الى غيرها لبيان العناصر القانونية للجريمة الواردة به فى المادة السابعة فان كل ما تراه لجنة التسعير الجبرى هو تحديد الاسعار فى كل اسبوع وهذا بالبداية لا يمكن للسلطة التشريعية ان تباشره بنفسها مادامت الاسعار متقلبة بطبيعة الحال على الدوام تتغير بحسب الزمان والمكان وظروف الحال (٢) .

(١) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية اسوان الجئة رقم ٦٦ لسنة ٦١ فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ رئاسة القاضى مصطفى حمد .

(٢) حكم محكمة النقض فى ١٧ يونيو سنة ١٩٤٦ الطعن ١٤٨٤ / ١٦ فى مجموعة عمير الجزء السابع صفحة ١٨٠ .

وتطبيقا لذلك صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٥٧١ استنادا الى المادة السابعة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ فى شأن الزام الباعة المتجولين بالاعلان عن اسعارهم .

وثار البحث حول شرعية بعض القرارات التموينية ومجاورتها موضوع التفويض فمن ذلك قرار لجنة التسعير رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ بمحافظة القاهرة والذي أضافت بمقتضاه الخضروات بكافة أنواعها الى الجدول الملحق بالرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وتحديد أسعارها وهو قرار جاوزت به لجنة التسعير حدود التفويض الممنوح لها طبقا لنص المادتين الأولى والثانية من هذا المرسوم وهو تفويض يخولها تعيين أقصى الأسعار للأصناف والمواد المبينة بالجدول فلا يتعداه الى تحديد أسعار مواد لم تدرج بالرسوم بقانون وقيام لجنة التسعير بفرض سعر جبرى لها بعد من جانب اللجنة إدراجا لهذه السلعة فى جدول التسعيرة وهو ما لا تملكه ذلك ان إدراج السلعة حق مخول لوزير التموين دون سواء .

وتطبيقا لذلك قضت المحاكم ببطلان قرار لجنة التسعير بإدراج السلعة بجدول الأسعار وتحديد سعر جبرى لها لان السلعة - الخضروات - لم تكن مدرجة بالجدول بقرار من وزير التموين - صاحب الاختصاص الوحيد فى تاريخ ارتكاب الواقعة (١) .

كذلك يتعين الا يتجاوز القرار حدود الاجراءات فلا ينشئ القرار اجراء يخرج به عن الحدود التى فرضها التشريع العام وتطبيقا لذلك يعتبر باطلا القرار رقم ٢٥٩ لسنة ٤٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٤٩ فيما نص عليه من بطلان اجراءات التحليل لعدم اخطار صاحب الشأن بنتيجة التحليل خلال خمسة واربعين يوما من تاريخ اخذ عينة الردق من مخبره ومرد عدم الشرعية ان القرار وان صدر بموافقة لجنة التموين العليا واستوفى الاجراءات الشكلية فى اصداره الا انه خرج عن حدود التفويض وهو مقصور على تحديد الطريقة التى يجب على اصحاب المخازن او المسئولين عن ادارتها اتباعها فى رغف العجين فلا يتعداها الى انشاء اجراءات فيما يتعلق باثبات الجريمة - لم يتضمنها نص المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . (٢) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن المادة الثامنة من المرسوم

(١) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة الجفحة رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ رئاسة القاضى ابراهيم شبايك

(٢) نقض ١ مارس سنة ٤٨ الطعن رقم ٢٣٨ سنة ١٨ فى مجموعة عمر الجزء السابع صفحة ٥١٩ قاعدة ٥٥٧ ، ومن ذلك ايضا حكمها الصادر فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧ الطعن رقم ٨٤٠ ٥١٩ قاعدة ٥٥٧ ، ومن ذلك ايضا حكمها الصادر فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧ الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ١٧ قضائية الجزء السابع صفحة ٤٣٨ قاعدة ٤٧٢ ، وحكمها الصادر فى مجموعة عمر سنة ١٩٤٩ الطعن رقم ١٩ سنة ١٩ فى مجموعة احكام النقض السنة الاولى ص ٤٧ ،

بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد خولت وزير التموين ان يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف وتحديد النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف ولكنها لم تخوله الحق في خلق الدليل الذي يجب اتباعه في اثبات هذا المعجز فاذا كان قرار وزير التموين رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارين رقمي ٢١٥ لسنة ١٩٤٧ و ٤٧ سنة ١٩٤٩ قد نص على ضرورة وزن عدد معين من الارغفة فان ذلك ليس الا من قبيل الاوامر المقصود بها الارشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المفوط بهم المراقبة واثبات المخالفات . (١)

ومن ذلك ما قضت به محكمة النقض من أن المادة الاولى من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المقابلة للمادة ٢ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ٥٠ تنص على أن تحديد الاسعار لا يكون ملزما الا لمدة اسبوع وانه لايجوز تعديل الالتزام الا بقرار من الوزير المختص فاذا كانت التسعيرة قد صدرت لاسبوعين دون أن يصدر تعديل لمدة الالتزام بقرار من الوزير فان ادانة المتهم على أساس أن التسعيرة ملزمة في اسبوعين يكون خاطئا . (٢)

وفي قضية اسندت النيابة فيها الى المتهم انه لم يقيد حركة توزيع الكيوسين وطلبت عقابة بالقرار ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ . قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن المادة الاولى من القرار ١٤٦ لسنة ١٩٦٠ نصت على تشكيل لجنة معينة تختص بمراجعة محاضر المخالفات المحررة ضد الهيئات الحكومية وشبه الحكومية والبنوك والجمعيات التعاونية وترفع توصياتها الى وزير التموين مشفوعة برأيها باقتراح اما السير في الاجراءات القانونية او الحفظ وذلك قبل ارسالها للنياحة المختصة وقالت المحكمة انه متى كانت اوراق الدعوى لم تعرض على اللجنة المشكلة وفقا للقرار ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ ولم يأذن وزير التموين برفع الدعوى كانت الدعوى مقدمة الى جهة غير مقبولة وتعين الحكم بعدم قبول الدعوى . (٣)

(١) نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩ الطعن رقم ١٥٧ سنة ١٩ ق ، وحكمها الصادر في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ٦٢٤ سند ٢٢ ق مجموعة الكتب الثنى السنة الخامسة العدد الاول ص ٢٦ .

(٢) نقض ١١ فبراير ١٩٤٩ رقم ٢٢٩١ سنة ١٨ ق مجموعة ميسر الجسزء السابع قاعدة ٨٢٠ صفحة ٧٧٦ ، وحكم محكمة الجنع المستعجلة بالاسكندرية رقم ٢٤٦٢ سنة ١٩٦٧ باب شرقى في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٨ رئاسة القاضى أنور العمروسى وقالت المحكمة أن قرار التسعيرة الصادرة من لجنة التسعير بالمحافظات يسرى فقط لمدة اسبوع ومن ثم يكون قرار التسعيرة الصادر في يونيو سنة ١٩٦٧ غير سارى المفعول حتى سبتمبر سنة ١٩٦٧ صفحة ٤٥١ كتاب العمروسى .

(٣) حكم محكمة امين الدولة بالاسماعيلية الجفحة رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ الضسواهى في ٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ . (م ٨ — الجرائم التجويفية)

ثالثا : العقوبة

لا يكتفى ان يصدر القرار من السلطة المفوضة مطابقا للشكل والموضوع فانه ينبغي الايجاز العقوبات التى نص عليها التشريع العام لأن التفويض يخول السلطة المفوضة حق فرض العقوبات الواردة فيه كلها أو بعضها فلا تجاوزه الى انشاء عقوبة لم يرد بها وليس له ان يجاوز الحد الاقصى او ينص على وقف تنفيذ عقوبة يحظر التشريع العام وقفها .

وتعتبر هذه القاعدة تقريراً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ان ينبغي ان تقيد السلطة التنفيذية المفوضة بالعقوبات التى ينص عليها التشريع العام

وتفريعا على ذلك يملك الوزير ان يفرض على مخالفة القرارات التى يصدرها عقوبتى الحبس والغرامة معا أو احدهما فقط للمدة التى يعينها بشرط الايتجاوز الحد الاقصى المحدد فى النص دون أن يكون مقيدا بالحد الأدنى .

وايدت محكمة النقض هذا النظر فى حكم قديم لها فقضت بانه متى كان القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٩ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذا للمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٠ قد بين المخالفة محل المحاكمة وجاء القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ فى المادة الاولى بالعقوبة التى فرضها الوزير عليها فنص على أنه يعاقب على كل مخالفة لأحكام القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ بالحبس من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر وبغرامة قدرها ستة جنيهاً عن كل اردب من القمح موضوع الجريمة فان الحكم المطعون فيه يكون خاطئا فى النظر الذى ذهب اليه من أنه لايجوز التقيد بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة الاولى من القرار الوزارى رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ لتجاوز هذا القرار فيما نص به من عقوبات السلطة المخولة لوزير التموين سابقا والتى اصبحت من حق وزارة التجارة والصناعة بالمرسوم الصادر فى ٢٨ مارس سنة ٤٦ بالغاء وزارة التموين واضافة اختصاصاتها لوزارة التجارة والصناعة ويقضى التفويض المرفع له به بمقتضى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من فرض بعض أو كل العقوبات المنصوص عليها على سبيل الحصر (١) .

(١) نقض جنائى ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ القضية ٧٥٠ لسنة ١٧ قضائية مجموعة عمر
الجزء السابع قاعدة ٢٢٠ صفحة ٢٠٨ .

وترتيباً على ذلك لا يعتبر صحيحاً في القانون القرار الوزاري رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧ الذي صدر نفاذاً لأحكام المادة ٣٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ٤٥ التي خولت وزير التموين بقرار يصدره تنظيم وسائل الرقابة على مصانع الغزل والمنسوجات وغيرها فيما قرره من عقوبة اذ نص في المادة السادسة منه على عقاب كل من لم يخطر ادارة الغزل والمنسوجات والملابس بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد عن سنة او بالغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ذلك لان القرار جاوز العقوبة التي فرضتها المادة ٥٢ على مخالفة هذه القرارات وهي الغرامة التي لا تزيد على خمسين جنيهاً (١) .

وقد ثار البحث حول مدى حق المحاكم في وقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة ان ورد في التشريع العام نص يمنع وقف تنفيذ العقوبات الواردة فيه وهل يشمل الحظر كافة القرارات الصادرة تنفيذاً له .

ذهبت محكمة النقض في صدد مانعت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ٥٢ من انه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة فيها تأسيساً على ان القرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ الصادر من وزير التموين الذي انشا جريمة عدم استلام مقررات التموين تنفيذاً لأحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يرد عليها نفس القيد العام الوارد في المادة ٥٦ بشأن حظر وقف التنفيذ باعتبارها قاعدة عامة وردت في اصل التشريع الذي خول وزير التموين اصدار القرارات التنفيذية المشار اليها ، مما لازمه اتباعها وعدم الخروج عليها في حالة فرض كل او بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة على اعتبار ان وقف التنفيذ ليس بذاته عقوبة مما يصدق عليها التبعيض المصرح به في التفويض التشريعي بل هو قيد للعقوبات يجب دائماً ان توقع على أساسه تحقيقاً لمراد الشارع وما تغياها من ردع عام في نطاق الجرائم التموينية سواء كانت مؤثمة طبقاً للقانون ذاته أو القرارات التنفيذية له (٢) .

(١) محكمة أمن الدولة الجزئية باب شرقي الاسكندرية في ١٦ مارس سنة ١٩٦١ المجلة رقم ٣٤٥ سنة ١٩٦٠ قسم باب شرقي رئاسة القاضي عادل نور .
(٢) نقض ٥ مارس سنة ١٩٦٢ الطعن رقم ١٦٤٥ لسنة ٣١ في قاعدة رقم ٥٢ مجموعة المكتب الفني السنة ١٣ صفحة ١٩٨ وحكم محكمة أمن الدولة الجزئية ٢٤١ سنة ١٩٦٩ سيدى جابر ١٥ يناير سنة ١٩٧٠ وحكمها الصادر في ١٨ ابريل سنة ١٩٦٦ الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٦ قضائية مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ العدد الثاني صفحة ٤٣٥ وحكمها الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ الهيئة العامة للمواد الجزائية الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ قضائية مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ العدد الثالث صفحة ٨٨١ .

ونجد تأييدا لرأى محكمة النقض من بعض الفقه (١) .

ويبدو لنا ان قضاء محكمة النقض في هذا الشأن محل نظر ذلك ان وقف التنفيذ جائز أصلا ما لم يحظر على القاضى بنص خاص ولا يقدح فى ذلك ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التى حظرت وقف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة المنصوص عليهما فى الفقرة الأولى والثانية من تلك المادة لأن هذا الحظر انما يتعلق بالجرائم المنصوص عنها فى المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ولا يتعلق الا بها ، أما القرارات التنفيذية التى خول المرسوم بقانون لوزير التموين حق اصدارها فله ان يضمنها كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٥٦ وأن يفرض عقوبة الغرامة فقط وأن يهبط بها الى أقل من الحد الأدنى المنصوص عليه فى هذه المادة أو يفرض عقوبة الحبس فقط وبذلك فان سلطة وزير التموين فى وقف تنفيذ هذه القرارات تظل مطلقة غير مقيدة ونجد تأييدا لهذا الرأى فى بعض احكام محاكم امن الدولة (٢) .

المبحث الثالث

النشر

يقتضى مبدأ الشرعية أن يحاط الكافة بنصوص التجريم بما تحويه من عمل أو امتناع معاقب عليه . ولا صعوبة بالنسبة لقرارات التجريم التى تصدر من السلطة التشريعية اذ يتم النشر بالطريق الذى رسمه القانون

(١) امال عثمان صفحة ١٢٤ وعملت الحظر بان الجرائم التموينية تتطلب عدم التساهل مع مرتكبى تلك الافعال حتى يمكن مكافحتها ووقاية المجتمع من اضرارها ، محمود مصطفى صفحة ١٧١ وارجع الحكمة من حظر وقف التنفيذ الى انه حرمان للمحكوم عليه من ميزة يجوز ان يفيد المحكوم عليه فى جرائم القانون العام .

(٢) محكمة امن الدولة الجزئية بالقاهرة الجنبه ٢٠٨ امن دولة قسم عابدين سنة ١٩٥٩ فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٩ والجنبه ١٢٦ لسنة ١٩٦٢ امن دولة الجبالية فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضى احمد حسن مباشر ، والجنبه ٥١ لسنة ١٩٦٩ امن دولة مينا البصل فى اكتوبر سنة ١٩٦٩ والجنبه رقم ٣ لسنة ١٩٦٩ امن الدولة اللبان فى ٥ اكتوبر ١٩٦٩ والجنبه ٥٢ لسنة ١٩٦٢ امن دولة مركز ادفو فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٦٢ .

ليفاسير دروس الدكتوراه الجرائم الاقتصادية صفحة ١٦٠ دونديو دى فابر الطبعة الثالثة سنة ١٩٤٧ صفحة ٣٢٠ ، محمود مصطفى الجرائم الاقتصادية صفحة ٧٠ ، عبدالحقاح عبد الباقي نظرية القانون الطبعة الخامسة سنة ١٩٦٦ صفحة ١٥٧ ، حسن كيره المدخل الى القانون طبعة سنة ١٩٧٤ صفحة ٢٤٤ ، سمر تناغو النظرية العامة للقانون طبعة سنة ١٩٧٤ صفحة ٢١٨ .

وتتحقق العلانية بهذا النشر اذ لايعذر أحد بجهله القانون ، ويعتبر نشر القانون أمرا أساسيا ويقع على عاتق النيابة عبء اثبات نشره (١) .

وتطبيقا لذلك فان قرار وزير التموين رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ والذي صدر استنادا للسلطة المخولة لوزير التموين في المادة الاولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ونشر بالجريدة الرسمية فانه يكون نافذ المفعول في حق الكافة ولايسوغ للطاعن الدفع بالجهل به لعدم اعلانه للمشتغلين بشئون التموين (٢) .

غير ان الامر يدق بالنسبة للقرارات التي تصدر من السلطة المفوضة اذ يحدث ان لا يكون لهذه المناطق جريدة رسمية ينشر فيها القرار . وقد اتجهت التشريعات الحديثة في هذا الشأن الى عدم اخضاع الجرائم الاقتصادية لوسيلة النشر العامة في الجريدة الرسمية ومن ذلك تشريع لوكسمبرج الذي قرر ان الاعلانات التي تصدر من وزير الاقتصاد ومصلحة التسمير الجبرى تصل الى علم الناس بكافة الوسائل ولا سيما عن طريق النشر في الجريدة الرسمية او في جريدتين يوميتين او منشورات شخصية موصى عليها او عادية (٣) .

هذا وقد اوصى المؤتمر الدولى السادس للقانون الجنائى الذى انعقد فى روما سنة ١٩٥٣ بضرورة اعطاء القانون الجنائى الاقتصادى علانية خاصة واسعة (٤) .

موقف القضاء :

وبالنسبة للنشر فى مصر فان الجريدة الرسمية هى المصدرة لنشر القوانين والقرارات وتسرى هذه القاعدة على التشريع العام والتشريع الفرعى أو الثانوى الصادر من السلطة المفوضة . غير أن التشريع العام قد يتضمن حكما لا يوجب نشر القرارات الصادرة من السلطة المفوضة كالقرارات التى يصدرها المحافظ بتعيين الاسعاف وقد نص الشارع فى المادتين

(١) نقض فرنسى ٥ مايو سنة ١٩٢٣ سبرى سنة ١٩٢٣ — ١ — صفحة ٢٩٨ ، نقض ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ جازيت دى باليه ١٩٢٢ جزء ٢ صفحة ١٩٥٥ .

(٢) نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٦١ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٢ رقم ٣٦ صفحة ٢١٨ .

(٣) ليون ليش الجرائم الاقتصادية فى قانون لوكسمبرج ، مجموعة أعمال هنرى كابيتان صفحة ٧٨٤ .

(٤) مجلة العلوم الجنائية والقانون الجنائى المقارن سنة ١٩٥٤ صفحة ٢٠٦ .

الاولى والثانية من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح على تشكيل لجنة للتسعير فى كل محافظة برئاسة المحافظ أو من يقوم مقامه وتقوم اللجنة بتعيين أقصى الاسعار ويعلن المحافظ جدول الاسعار التى تعينها اللجنة مساء يوم الجمعة من كل أسبوع ويكون الاعلان بالكيفية التى يصدر بها قرار من المحافظ (١) .

وقد ذهبت محكمة النقض — فى تفسير هذا النص — الى انه متى اعلن جدول الاسعار بالطريقة التى يراها المحافظ فقد افترض علم الكافة به فى حدود الاقليم ، وان المادة الثانية من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لسم توجب نشر قرارات المحافظ فى الجريدة الرسمية كما هى الحال فى القوانين والقرارات المكملة أو المنفذة لها لان القرارات التى يصدرها المحافظ بشأن التسعير ذات صبغة موقوتة فوق كونها محلية مما خول المحافظ اصدار ما يراه كفيلا بتحقيق اذا عتها على ساكنى المديرية أو المحافظة مراعىا فى ذلك ظروف كل اقليم وحدد لها يوما معيناً من كل أسبوع لكى يترقبها كل ذى شأن (٢) .

وطبقا لقضاء محكمة النقض فان النشر فى الجريدة الرسمية غير لازم بالنسبة للقرارات الصادرة من المحافظ لتحديد الأرباح والتسعير الجبرى وقد استهدف هذا القضاء للنقد استنادا الى أن المادة الثانية من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تعد مخالفة لدستور سنة ١٩٢٣ الذى صدر المرسوم بقانون فى ظله اذ اشترطت المادة ٢٦ فقرة اولى من الدستور لالزام الناس بالقوانين نشرها فى الجريدة الرسمية وهو مبدأ لا يسرى فقط على القوانين وانما من باب اولى على القرارات التى تصدر من السلطة المفوضة بالتشريع .

ونرى — مع محكمة النقض — ان نشرة التسعير تتضمن تحديدا لسلعة مسعرة نص التشريع العام عليها وقد نشر هذا التشريع فى الجريدة الرسمية أما اعلان هذا السعر فانه يكون عن طريق تفويض السلطة الفرعية

(١) محمود مصطفى صفحة ٨١ .

En droit Luxembourgeois les avis, communiqués ou instructions pris par le ministre des affaires économiques au nom de l'office des prix, sont portés à la connaissance des intéressés par toutes voies suffisantes notamment et suivant les cas par la publication au journal officiel «memorial» ou dans deux quotidiens, ou par lettres circulaires, lettres individuelles recommandées ou simples.

(٢) نقض ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ مجموعة المكتب الفنى السنة ٦ صفحة ٦٩٤ . نقض ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ القضية ٦٠١ سنة ١٩ القضاية مجموعة القواعد القانونية جزء ٧ رقم ٩٠٧ .
صفحة ٨٨٣ .

بإصدار قرار يتضمن الاعلان عنه بالكيفية او بالشروط التى نص القانون عليها وقد رسم المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فى مادتيه الاولى والثانية طريقة تعيين اقصى الاسعار للأصناف الغذائية والمواد المبينة بالجدول الملحق به فى كل محافظة وفى عاصمة كل مديرية وفوض المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه اعلان نشرة الاسعار التى تعينها لجنة التسعير فى مساء الجمعة من كل اسبوع على أن تسرى هذه النشرة مدى الاسبوع الذى وضعت له وابعح لوزير التجارة بقرار يصدره تعديل مواعيد اعلان الاسعار ومدة الالتزام بالتسعير .

وترتباً على ذلك اذا ثبت ان نشرة التسعير الخاصة بأسبوع الواقعة قد اعلنت فى موعد لاحق ولم تعلن فى الموعد المحدد لسرياتها انتفت قرينة العلم ذلك ان افتراض العلم مرهون بعدم قيام اسباب تحول دون قيام هذا الافتراض (١) أو كان يستحيل العلم بالتسعير . كما لو ثبت ان نشرة التسعير لم تصل الى قسم الشرطة ولم تعلق على القسم أو أى دار حكومية وذلك بالكيفية التى صدر بها قرار من المحافظ أو المدير .

وفى قضية اسندت النيابة الى المتهم أنه فى يوم ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٢ باع سلعة مسعرة سردين بأكثر من التسعيرة وعاقبته المحكمة بالحبس وتبين من كتاب مراقبة تموين الاسكندرية المرفق باوراق الدعوى ان نشرة التسعير الخاصة بأسبوع الواقعة قد اعلنت فى صباح يوم ١٢ اكتوبر سنة ١٩٥٢ وقرر مكتب مراجعة الأحكام العسكرية الغاء الحكم وحفظ الدعوى استناداً الى ان المتهم تمسك بانتفاء علمه بصدر نشرة التسعير وتبين ان النشرة لم تعلن فى اليوم المحدد وانما اعلنت فى موعد لاحق ولما كان الاعلان كالنشر بالنسبة للقوانين العادية بمثابة قرينة على العلم لا تقبل اثبات العكس امتنع القول بقيام قرينة العلم فى حق المتهم (٢) .

وتطبيقاً لما تقدم اذا ثبت ان جدول التسعير لم يعلن فانه لا يمكن مساءلة المتهم فى قضية اسندت النيابة الى المتهم أنه فى يوم ١١ أغسطس سنة ١٩٥٩ عرض للبيع سلعة مسعرة — مسلى — بسعر يزيد على السعر المعين دفع المتهم فى هذه الدعوى بأن نشرة التسعير لم يعلن عنها اطلاقاً وقت ارتكاب

(١) جنح عسكرية الرمل رقم لسنة ١٩٥٢ ومذكرة مكتب الاحكام العسكرية المرفقة باوراق الدعوى .

(٢) حكم محكمة الاسكندرية العسكرية فى الجنحة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ عسكرية الرمل ومذكرة مكتب الاحكام العسكرية المرفقة باوراق الدعوى وكانت هيئة المكتب مشكلة من الاساندة محمد سلامة ومحمد كامل ومحمد رزق .

الواقعة وانما تم الاعلان في ١٣ اغسطس سنة ١٩٥٩ بعد الواقعة بيومين وقد اخذت المحكمة بدفاع المتهم استنادا الى ان مدير الدقهلية اصدر قرارا في ٧ يناير سنة ١٩٥٩ بان يكون الاعلان عن جدول التسعير بان يعلق على دور المصالح الحكومية واقسام المدينة ونقط البوليس وفي الميادين العامة والأسواق وعلى مداخل المحلات التجارية للبيع بالجملة والمقطاعى بدائرة المدينة وثبت ان النشرة لم تعلق على قسم أو أى دار حكومية (١) .

ومن قضاء المحاكم — في تهمة بيع لحوم باكثر من التسعير — انه تبين للمحكمة ان جدول التسعير الذى يسرى على الواقعة لم يعلن حتى يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وذلك استنادا الى الشهادة التى تقدم بها المحامى وعدم انكار منتشئ التموين ولما كانت الواقعة قد حدثت في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ فانه لا يجوز معاقبة المتهم لان اسعار اللحوم تكون فى هذه الحالة غير محددة عملا بالفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ (٢) .

(١) حكم محكمة امن الدولة الجزئية المنصورة الجنحة رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ جنح ثان امن الدولة في ١١ اكتوبر سنة ١٩٦٢ برئاسة القاضى عز الدين سعودي ومذكرة المحامى ابراهيم الشهاوى المرفقة باوراق الدعوى ، وحكم محكمة امن الدولة الجزئية المنصورة الجنحة ٣٥ لسنة ١٩٥٩ امن دولة قسم ثان المنصورة .

(٢) حكم محكمة امن الدولة بندر اسوان في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٣ الجنحة رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٢ امن دولة الجزئية اسوان برئاسة القاضى مصطفى حمد . وانظر حكما على خلاف ذلك صدر في الجنحة ٢٥٨٣ سنة ١٩٦٤ جنح مستعجلة باب شرقى وقضى بالحكم بالبراءة استنادا الى ان قرار التسعيرة قد صدر باطلا لعدم اعلانه ولم يدعم الحكم قضاءه باى سبب سوى القول بانه لم يصدر قرار من محافظة الاسكندرية وفقا لما تستلزمه المبادئ القانونية وهو حكم يعيبه القصور . الحكم منشور بمجموعة احكام العمروسى ص ٢٨٦ .

الفصل الثاني

الركن المادى

الركن المادى للجريمة هو الفعل الخارجى الذى تتجسد فيه وتبدو أهمية هذا الركن فى أن القانون الجنائى لا يكتفى بالعنصر الداخلى — وهو الركن المعنوى — وإنما يتطلب عنصرا خارجيا فهو لا يعاقب على مجرد التفكير الإجرامى وإنما يعاقب على التصرف الخارجى المقترن بنية إجرامية .

وتتناول دراسة الركن المادى فى الجرائم التموينية أقسام هذه الجرائم ثم موقف القضاء من وقوع الركن المادى ، ثم المساهمة الجنائية فى الجريمة .

المبحث الاول

اقسام الجرائم التموينية

الجرائم المادية والجرائم الشكلية

الخصيصة المميزة للجريمة المادية هى النتيجة المادية فالقتل مثلا يستلزم ازهاق روح انسان واغلب جرائم القانون الجنائى جرائم مادية ويتحقق ذلك فى جرائم التموين فى جريمة صنع الخبز بتقطيع الخبز ، أما الجريمة الشكلية فهى التى يعاقب فيها القانون على اجراء معين دون ان يحفل بالنتيجة مثال ذلك جريمة التسميم التى نصت عليها المادة ٣٠١ من القانون الجنائى الفرنسى والتى تعاقب على استعمال مواد من شأنها أن تحدث الموت ولو لم تقع الوفاة (١) . ومن ذلك مائص عليه الشارع فى قوانين التموين كجريمة عدم الاعلان عن الأسعار فى مكان ظاهر ، وعدم الاعلان عن وصول مواد التموين فى الموعد المحدد ، وجرائم عدم امساك السجل وجريمة عدم الاخطار عن الوفورات .

أما النتيجة الضارة وهى الاثر الناتج عن السلوك الإجرامى كارتفاع الأسعار أو العجز فى مواد التموين فان المشرع لا يحفل بها فى جرائم التموين

(١) بولدا وبيناتل الجزء الاول ص ١٢

— مع ان ذلك يبدو واضحا في جرائم القانون العام — اذ يفرض طائفة من الشكليات يهدف منها الى الحد من ارتكاب الجرائم (١) . فمن ذلك الالتزام بالاعلان عن اسعار السلع اذ يهدف منه المشرع الى ان تكون جريمة البيع بأكثر من التسعير قليلة الوقوع ويجعل الرقابة على الأسعار أكثر واقعية ذلك بأن المشرع تطلب في الاعلان عن الاسعار ان تكون بحالة ظاهرة وفي مدخل المحل طبقا لاحكام المواد ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ولا تكفى البطاقة الموضوعية داخل العلبة لتحقيق الغرض الذي من أجله صدر القرار المذكور (٢) . ومن ذلك جريمة الالتزام بتقديم فاتورة الشراء للمشتري اذ يترتب عليها احتساب الربح القانوني المشروع للبائع ، والالتزام بالاحذار عن حركة تخزين المواد بصفة دورية منتظمة فهي جريمة من شأنها ان تحول دون تجارة السوق السوداء ، وجريمة الاعلان عن وصول مواد التموين في المواعيد من شأنها ان تحول دون تصرف التاجر في مواد التموين لغرض المستهلكين ، وكذلك جريمة الابلاغ عن النقص في البطاقات التموينية تفاديا لحصول الشخص على كمية أكثر من المواد المقررة .

وقد ترتب على نظرة الشارع الى هذه الجرائم خلق طائفة من الجرائم الشكلية لتقييد الأفراد وحملهم على تنفيذ سياسة المشرع الاقتصادية من ذلك جريمة عدم الاحذار عن حركة المواد التموينية في العشرة الايام الاولى من كل شهر ، ويتفرع عن هذه الجريمة جريمة الغش في البيانات ، وجرم المشرع بالتبعية لجرائم التسعير جرائم الاحتكار وهي الالتجاء الى وسائل مصطنعة لرفع الأسعار أو تخفيضها .

الجرائم الايجابية والجرائم السلبية :

تنقسم الجرائم التموينية — اسوة بجرائم القانون العام — الى جرائم ايجابية وجرائم سلبية ويغلب على الجرائم التموينية ان تكون جرائم سلبية اذ يفرض الشارع في مجال التموين على الأفراد والتجار سلوكا يجب اتباعه وتقع الجريمة نتيجة لقعود التاجر أو الفرد عن القيام بهذا السلوك .

ومن صور الجرائم السلبية في مجال التموين جريمة الامتناع عن ممارسة التجارة ، وعدم الاعلان عن وصول مقررات التموين ، وعدم التبليغ عن

(١) ليفاسير صفحة ١٩١ .

(٢) محكمة ميت غمر الجنحة ١٦ لسنة ١٩٦٢ أمن دولة ميت غمر في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢

رئاسة القاضي محمد القادى .

وفورات التمويل ، وعدم اخطار مراقبة التمويل عن مخزون السلع ، وعدم امساك سجل تمويل ، وعدم الاخطار عن حركة الرصيد في الدقيق وفي مجال التسعير جريمة الامتناع عن البيع .

اما الجرائم الايجابية فان نطاقها يضيق في مجال الجرائم التموينية اذ قلما ينهى الشارع الافراد عن اتيان سلوك معين وفي هذه الحالة تتحقق الجرائم الايجابية باتيان الفعل المنهى عنه ومن ذلك في جرائم التمويل جريمة صنع الخبز باقل من الوزن المقرر قانونا وجريمة التصرف في مواد التمويل لغير المستهلكين ، وفي جرائم التسعير جريمة البيع باكثر من التسعير .

الجرائم الوقتية والجرائم المستمرة :

تنقسم الجرائم التموينية الى جرائم وقتية وجرائم مستمرة ، ومن صور الجرائم الوقتية جريمة البيع باكثر من التسعير ، وجريمة صنع الخبز باقل من الوزن المقرر قانونا .

وتعد جريمة التصرف في مواد التمويل لغير المستهلكين جريمة وقتية وتطبقا لذلك اذا حوكم متهم عن تهمة تصرف في مواد التمويل في الفترة ما بين شهر نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٨ ويناير سنة ١٩٥٩ وارتكب جريمة اخرى هي الجنحة ٣٩ لسنة ١٩٥٩ في الفترة بعد ٢٧ مايو سنة ١٩٥٩ فانه يسأل عن التهمة الجديدة ولا تعد حالة جنائية مستمرة اذ لا استمرار في هذه الجريمة ويقضى على المتهم بمقوبة عن كل جريمة (١) .

ومن صور الجرائم الوقتية جريمة الامتناع عن البيع فهي تتم وتنتهي بمجرد الامتناع وتتحقق في اللحظة التي يمتنع فيها البائع عن اجابة المشتري الى طلبه واخذت بهذا الراى محكمة النقض الفرنسية وهو اتجاه يناهضه بعض الشراح ويرى هؤلاء ان جريمة الامتناع عن البيع هي من الجرائم المستمرة اذ لا يستلزم المشرع اجراء محدد لوقوع الامتناع (٢) .

ومن صور الجرائم المستمرة جريمة عدم الاعلان عن وصول مواد التمويل بحروف ظاهرة ، وجريمة عدم احتفاظ التاجر بفواتير الشراء وتعد حالة

(١) محكمة أمن الدولة اليوم ، جنحة ١٠ لسنة ١٩٦٠ سنورس في ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٠

(٢) نقض فرنسي ٢ يوليو سنة ١٩٤٧ المبلتان جنائي فقرة ١٧٣ وتعليق سولو في الجرائم

الاقتصادية المرجع السابق فقرة ١٨٧ .

الاستمرار قائمة في هذه الجريمة كلما عرض صاحب المحل سلعا محددة الربح في تجارتها للبيع دون الاحتفاظ بفواتير شرائها .

المبحث الثاني

موقف القضاء من وقوع الركن المادى

تناولت احكام القضاء صوراً كثيرة من وقوع الركن المادى ونظراً لاهمية هذه التطبيقات نبين موقف القضاء من الجرائم الشكلية في مطلب اول ونردف ذلك بالجرائم المادية في مطلب ثان .

المطلب الاول

الجرائم الشكلية

يتحقق الركن المادى في الجرائم الشكلية بمخالفة الشكل الذى يفرضه القانون كأن يتطلب ان يفرغ الاجراء فى قالب معين او ان يضرب اجلاً محدداً للسلوك الذى يجب اتباعه ففى جريمة عدم امساك الدفاتر التى نصت عليها المادة ٤٢ من قرار وزير التموين رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ والتى توجب ان يكون الدفتر الذى يمسكه اصحاب المصابين وفقاً لنموذج خاص ارفق بهذا القرار فان الجريمة تتحقق بعدم امساك الدفتر الذى نص عليه القانون واذن فان امساك اى دفتر آخر مخالف لا يغنى (١) .

وتتحقق جريمة عدم امساك السجل المنصوص عنه فى المواد ٦/٤ ، ٦/٧ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ وبالمادتين ٤٨ ، ٦٦ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار ١١٦ لسنة ١٩٤٨ لان المتهم بصفته صاحب محل ترزى لم يمسك سجلاً يدون فيه البيانات المطلوبة قانوناً وكان الدفتر الذى قدمه غير شامل لجميع البيانات التى يتطلبها القانون (٢) .

(١) حكم النقض فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ٦٩٠ سنة ١٨ ق مجموعة احكام محكمة النقض فى خمسة وعشرين عاماً الجزء الاول صفحة ٤٥٣ .
(٢) نقض ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ١٨٦٥ سنة ١٩ ق مجموعة القواعد القانونية محكمة النقض فى ٢٥ عاماً الجزء الاول صفحة ٤٥٤ .

ومن ذلك ما نص عليه القرار رقم ٥٠٤ الصادر من وزارة التموين والمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في صدد عدم ارسال بيان بما يباع من الكيوسين والكوبونات المؤيدة لذلك الى لجنة مراجعة كوبونات الكيوسين بالمركز الذى يوجد فى دائرة التوكيل فان ما نص عليه هذا القرار — فى ايجاب ارسال الكوبونات وايصالات التسليم المجتمعة الخاصة ببيع الكيوسين الى لجنة المراجعة بحيث تصل اليها قبل انتهاء اليوم الاول من الشهر التالى — فان ارسال هذه الكوبونات بطريق البريد فى نفس اليوم الذى يجب وصولها فيه الى اللجنة هو مخالف لما نص عليه فى ذلك المرسوم والقرار المشار اليه (١) .

وواضح من هذا الحكم ان المشرع حدد اجلا معيناً لارسال كوبونات الكيوسين الى لجنة المراجعة وهو قبل انتهاء اليوم الاول من الشهر التالى لبيع هذه الكوبونات بحيث تقع الجريمة اذا تقاعس المتهم عن تنفيذ هذا الاجراء ابان الموعد المقرر ولا يغنى عن ذلك ارسال هذه الكوبونات بطريق البريد فى نفس اليوم الذى كان يجب وصولها فيه الى اللجنة .

وترتباً على ذلك اذا نص القانون على وجوب اتباع اجراء معين حتى تسرى الجريمة فى حق المتهم فان الجريمة لا تقع الا بسلوك هذا الاجراء ومن ذلك ما نص عليه القرار الوزارى رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ — الصادر تنفيذاً للمادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — فى المادة الثانية منه بأنه يجب على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية استلام مواد التموين من تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية فى خلال ثلاثة ايام من تاريخ اخطارهم من مكتب التموين المختص باستلام مقرراتهم من هذه الواد مما مقتضاه عدم قيام الجريمة الا اذا ثبت اخطار التاجر ومضى ثلاثة ايام دون تسلمه مادة التموين (٢) .

ومن ذلك ايضا ما نصت عليه المادة ١٩ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والتي اوجبت اخطار تجار التموين بالتجزئة بسحب كميات السكر المقررة له من مخازن شركة السكر فى الميعاد المحدد لذلك فانه يلزم ان

(١) نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٧ الطعن رقم ٦٩٤ سنة ١٧ ق مجموعة عمر الجزء السابع
صفحة ٢٩٩ .

(٢) نقض ١٩ مارس سنة ١٩٥١ الطعن رقم ١١١ سنة ٢١ مجموعة المكتب الفنى السنة
الثانية العدد الثانى صفحة ٧٩١ .

بخطر التاجر بالموعد الذى ينبغى ان يتسلم فيه مقرراته من السكر وذلك حتى يسرى فى حقه التقصير اذا ما تخلف عن التسلم (١) .

وبالنسبة لجرائم عدم الاخطار فانه ينبغى التزام الاجراء الذى اوجبه التشريع وطبقا للمادة الثالثة من القرار الوزارى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ فى خصوص عدم اخطار مكتب التمويل ببيان المتبقى والمنصرف من المواد التموينية عن شهر نوفمبر سنة ١٩٤٩ فان الاخطار الذى يعتد به هو الاخطار بخطاب مسجل فى الاسبوع الاول من الشهر ، وتبين ان المتهم دفع بانه قام بهذا الاخطار بخطاب ارسله بالبريد العادى وانه لم يرسله بطريق البريد الموصى عليه (٢) .

ومن ذلك ايضا ان الاخطار الذى يعتد به طبقا للمادة الاولى من قرار وزير التمويل رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل هو الاخطار بخطاب موصى عليه خلال الخمسة عشر يوما الاولى من الشهر اما الاخطار التليفونى فهو غير كاف (٣) .

المطلب الثانى

الجرائم المادية

اولا : فى جرائم التمويل :

(١) جريمة صنع الخبز اقل من الوزن المقرر قانونا :

نصت المادة ٢٤ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ على تحديد وزن الرغيف البلدى وتضمنت المادة ٢٦ من هذا القرار على انه فى جميع الاحوال يكون التسامح فى الوزن بسبب الجفاف الطبيعى للخبز هو على الاكثر ٥% للخبز البارد ولا يتسامح فى اية نسبة فى الخبز الساخن .

-
- (١) نقض ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ١٠٩٧ سنة ٢١ ق مجموعة القواعد القانونية محكمة النقض فى خمسة وعشرين عاما الجزء الاول صفحة ٤٥٤ .
- (٢) نقض ١٠ يونيو سنة ١٩٧٢ الطعن رقم ٤٣٣ سنة ٢٢ ق مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض فى خمسة وعشرين عاما الجزء الاول صفحة ٤٥٥ .
- (٣) نقض ٢٤ مايو سنة ١٩٧٠ الطعن رقم ٥١٥ سنة ١٠ ق مجموعة الكتب الفنية السنة ٢١ قاعدة ١٦٩ صفحة ٧١٨ .

وصدر القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ نفاداً لاحكام المادة الاولى من المرسوم
قانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من انه يجوز لوزير التموين فرض قيود على
انتاج اية مادة أو سلعة أو تداولها أو استهلاكها .

ويتحقق الركن المادى بتقطيع الخبز ناقصا وقضت محكمة النقض —
في بيان هذا الركن — بان جريمة صنع خبز يقل عن الوزن المحدد يتحقق
قيامها بصنع الارغفة ناقصة الوزن ووضعها في المخابز أو احرازها باية
صفة كانت (١) .

ومن هذا التعريف يتوفر الركن المادى بتقطيع الخبز ناقصا عن الوزن
المقرر قانونا — ويلزم أن تتحقق المحكمة من نوع الخبز وانه من النوع
البلدى الطرى (٢) . وطبقا لما قضت به محكمة النقض فان العبرة في تحديد
وزن الرغيف تكون بعد دخوله النار وصرورته معدا للبيع لا وقت كونه
عجينا (٣) واذا تبين أن الخبز معد للاستهلاك الشخصى فانه لا يكون
خاضعا لاحكام القانون وفي قضية اسندت النيابة الى المتهمة انها انتجت
خبزا اقل من الوزن المقرر فقضت المحكمة بالبراءة تأسيسا على ما تبين
لها من انه لم يثبت من التحقيقات ان المتهمة كانت تقوم بصنع الخبز بغرض
البيع وانما قررت انها تصنعه لاولادها البالغ عددهم خمسة عشر شخصا
وهو عدد يتناسب مع عدد الارغفة التى ضبطت وعددها ٢٧ رغيفا (٤) .

واذا ثبت للمحكمة ان الخبز انتج بناء على ترخيص خاص بذلك من
وزارة التموين قام المتهم بتوريده للمستشفى فان الخبز لا يخضع للعقاب
النصوص عنه في المادة ٣٨ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ وانما يخضع لشروط
المناقصة الواردة به والتي تملكها الجهة الادارية (٥) . وان يثبت للمحكمة

(١) نقض ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٥١ ، الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢١ ق مجموعة المكتب الفنى
السنة الثالثة العدد الاول صفحة ٩٤ .

(٢) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية بنى سويف ، الجنحة ٢٠ سنة ١٩٦١ جنح أمن الدولة
بندر بنى سويف فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٦١ رئاسة القاضى محمد سامى احمد .

(٣) نقض ٢٩ مارس سنة ١٩٧١ مجموعة احكام المكتب الفنى السنة ٢٢ العدد الاول الطعن
رقم ١٩٦٨ سنة ٤٠ قضائية صفحة ٣٣٠ .

(٤) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية بنى سويف فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٠ الجنحة ١ مركز بنى
سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضى فؤاد شوقى .

(٥) محكمة امن الدولة القاهرة الجنحة ٥٦ لسنة ١٩٦١ حلوان فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٢
رئاسة القاضى محمود رمضان . وحكم محرم بك للجنح المستعجلة فى الجنحة رقم ٥١٩
لسنة ١٩٦٥ رئاسة القاضى محمد سعيد العشماوى وثبت ان الخبز المضبوط انتج لحساب
الامراء « خبز بيتى » .

ان الخبز لم يكن معروضا للبيع فعلا اذ ان الكمية المضبوطة انتجت حديثا ولم يكن الخبز قد تم فرزها ولا يخلو الامر اثناء عمل الخبز ان تخرج بعض الارغفة غير مطابقة للمواصفات بسبب خارج عن ارادة الخباز والعبارة في مساءلة المتهمين هو بعرض هذه الارغفة للبيع ولم يثبت انها كانت معروضة فعلا للبيع (١) .

ويلاحظ ان المرجع في تحرى وصف الخبز هو الحواس الطبيعية لمن قام بالضبط كالنظر واللمس فلا يوجب القانون عليه طريقة خاصة لاثبات المخالفة (٢) .

وترتبيا على ذلك اذا تبين ان النقص في وزن الخبز يرجع الى تهوية الخبز عدة ساعات ، او الى درجة الحرارة في الفرن فانه يتعذر القول بتوفر الركن المادى لهذه الجريمة .

وطرحت على القضاء قضية تبين فيها ان رجال التموين فتشوا مخبز المتهم الساعة الثالثة صباحا فوجدوا به خبزا معروضا للبيع وبوزن ١٠٢ رغيفا منه على عدة دفع كل منها ستة ارغفة فوجدوا بها عجزا قدره ٨٦٪ عن الوزن المقرر وبعد خصم الجفاف ٣٦٪ ودفع المتهم التهمة بان الخبز صنع الساعة الرابعة صباحا وان التفتيش حصل الساعة الثالثة مساء اى بعد تسع ساعات وان العجز الذى حصل لم يكن بفعله وانما نتج عن تعريض الخبز للهواء هذه المدة في هذا الجو الساخن . وقالت المحكمة انه تبين من اقوال مفتش التموين ان الخبز وقت التفتيش كان قد مضى على صنعه حوالى ٩ ساعات . وانتهت المحكمة الى الحكم بالبراءة (٣) .

وفي قضية اخرى قالت المحكمة انه مضى ثمانية ساعات ونصف على انتاج الخبز ومن ثم فان العجز في الوزن لا يفيد حقيقة عن وزن الخبز نظرا لمضى وقت طويل على انتاج الخبز (٤) .

ومن ذلك ما قضى به من انه من المقرر طبقا لنص المادة ٢٦ من القرار

(١) حكم محكمة امن الدولة بوسعيد الجنحة ١٠ لسنة ١٩٦٠ جنح امن الدولة الميناء في ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضى صلاح خليف .

(٢) نقض ٥ ابريل سنة ١٩٧٠ مجموعة الكتب الفنى السنة ٢١ سنة ٤٠ ق صفحة ٣١٧ .

(٣) حكم محكمة تبين الكوم العسكرية في ٢ مايو سنة ١٩٤٥ ، جنحة ٢٢٩ سنة ١٩٤٥

الشهداء رئاسة القاضى عبد الخالق علام .

(٤) حكم محكمة السويس العسكرية في الجنحة رقم ٢٢ سنة ١٩٥٢ جنح الاربعين رئاسة

القاضى حلمى محمد عبد الله .

٩. لسنة ١٩٥٧. ان يكون التسامح في وزن الخبز البلدى بسبب الجفاف الطبيعى على الاكثر ٥٪ للخبز البارد ولا يتسامح في اى نسبة في الخبز الساخن وان المقصود بالخبز البارد هو المهورى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات بعد عملية الخبز وان المحكمة ترى من مفهوم النص السابق انه وان كان المشرع قد نص على ان الوزن المتسامح فيه لايزيد عن ٥٪ للخبز المهورى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات بعد عملية الخبز الا ان ذلك لا ينفى ان وزن الخبز يقل تدريجيا بسبب الجفاف كلما مر وقت على عملية خبزه ولو كانت هذه الفترة تقل عن ثلاث ساعات ، في هذه الحالة يتعين ارجاء عملية الوزن حتى تنقضى مدة الثلاث ساعات وبالتالي يتعين خصم النسبة المتسامح فيها قانونا من الوزن وخلص الحكم من ذلك الى ان الثابت ان مفتش التموين قام بنقل الخبز المضبوط وهو ساخن الى مصلحة الدمغة حيث قام بوزن ١٥٠ رغيفا على احدى عشر دفعة فأتضح ان وزن الرغيف به عجز (١١ درهما دون ان يدخل في حسابه تقدير الجفاف الذى اصاب الخبز لبعض الفترة ما بين الضبط في المخبز الساعة الواحدة وبين عملية الوزن بمصلحة الدمغة والموازين وكان يتحتم عليه حتى يكون دقيقا في عملية الوزن ان ينتظر حتى يحتسب النسبة المتسامح فيها في هذا الوزن ومقدرها ٥٪ واستخلص الحكم بعد ذلك ان المحكمة لا تعول على النتيجة التى اسفرت عنها عملية الوزن (١)

كما تبنت هذا الراى معظم الاحكام واكدت هذه الاحكام ان الخبز المهورى لاكثر من ثلاث ساعات لا يخضع لاحكام القرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٧ والخاص بالوزن ويؤيد هذا النظر ما ثبت من التجارب التى اجرتها بعض المحاكم من ان الخبز يتناقص وزنه كلما ترك للتهوية مدة اطول ومن ثم يجوز ان يتعدى العجز الطبيعى بسبب الجفاف نسبة الخمسة في المائة التى نص عليها القانون بالنسبة للخبز المهورى لمدة ثلاث ساعات (٢) وجدير بالذكر ان محكمة النقض قد قضت بأنه لا يجوز خصم نسبة

(١) حكم محكمة المنصورة العسكرية الجنحه ٢٩٧ لسنة ١٩٥٧ عسكرية اول المنصورة رئاسة القاضى محمد مدحت عزت .

(٢) حكم محكمة دسوق العسكرية الجنحه ٦٤ لسنة ١٩٥٨ جنح عسكرية دسوق في ٨ فبراير سنة ١٩٦٠ واثار الحكم الى حكم محكمة شبين الكوم العسكرية في الجنحه ٢٢٩ سنة ١٩٤٥ الشهداء السابق الاشارة اليه والى الجنحه رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ عسكرية المنصورة ، وحكم محكمة دمياط العسكرية الجنحه ٢١٤ لسنة ١٩٥٨ جنح عسكرية بندر دمياط فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضى ثروت اللداح .

(م ٩ - الجرائم التموينية)

الجفاف للخبز البلدى مرتين (١) ومن ذلك ما قضى به من ان الثابت من محضر ضبط الواقعة أن الخبز الذى تم وزنه خبز فى منتصف الليل ثم وزن فى الساعة السابعة وخمسة واربعين دقيقة صباحا ساعة تحرير المحضر أى أنه مضى على انتاج الخبز حتى ساعة وزنه اكثر من سبع ساعات ولما كان قد مضى على انتاج الخبز المضبوط اكثر من ثلاث ساعات من تاريخ خبزه فانه يكون من غير المقطوع به ان المتهمين انتجا الخبز المضبوط بوزن اقل يؤيد ذلك ان المتهمين ذكرا ان محرر المحضر وجد ساعة دخوله المخبز خبزا طريا ساخنا وكان وزنه مطابقا الاوزان القانونية وهو ما يرجح دفاع المتهمين وقضت المحكمة بالبراءة (٢) .

كما قضى بأن الخبز موضوع التحقيق قد مضى عليه أكثر من المدة المقررة للتهوية واثبت ضابط الواقعة فى محضره ان الجفاف قد بلغ حدا يتعذر معه اعتباره خبزا طريا يخضع فى اوزانه لما جاء بالقرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ويؤيد ذلك ما قرره ضابط الواقعة ان حالة الخبز لم تكن تصلح للحكم على انتاج الخبز اذ أنه ورد الى المستشفى فى الساعة الثامنة صباحا ولم تجرى عليه عملية الوزن الا فى الساعة الثانية عشر ظهرا وانه حتما قد انتج قبل ذلك بفترة طويلة (٣) .

وفى قضية تبين ان النقص فى وزن الخبز يرجع الى درجة حرارة الفرن ودرجة رطوبة الدقيق وقالت المحكمة ان المتهم قرر انه قام برغف العجين على اساس ٥٨ درهم للرغيف وان هذا الوزن يمكن ان ينتج خبزا كاملا الوزن اذا كانت درجة الحرارة بالفرن ٥٠٠ وكانت درجة الرطوبة فى الدقيق ١٤٪ فاذا قلت درجة الحرارة جف الخبز وقل وزنه عن المقرر واذا زادت درجة الرطوبة فى الدقيق نقص وزن الخبز وقرر مفتش المطاحن بأن هذين العاملين وهما درجة حرارة الفرن ودرجة رطوبة الدقيق من الصعب التحكم فيهما أو قياسهما على وجه الدقة لان الخراط لا يستطيع ان يضبط درجة حرارة الفرن وان النقص فى وزن الخبز المضبوط يمكن ان ينشأ

(١) حكم النقض فى ٢ مارس سنة ١٩٦٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٠ العدد الاول صفحة ٣١٢ قاعدة ٦٨ .

(٢) حكم محكمة امن الدولة الجزئية طنطا ، الجنحة ٥٥ سنة ١٩٦٠ ثان طنطا رئاسة القاضى عاطف زكى ، حكم محكمة امن الدولة الجزئية اسيوط فى ١٠ يناير سنة ١٩٦١ الجنحة ٣٠ سنة ١٩٦٠ القوصية رئاسة القاضى عبد الحميد الهلالى .

(٣) حكم محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة ، الجنحة ٦٧ لسنة ١٩٦١ امن دولة الخليفة فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ رئاسة القاضى احمد كمال سالم .

عن هذين العاملين وانه لم يتم بوزن شيء من المعجين المرغوف للتحقق من صحة دفاع المتهم عن رغيغ المعجين على اساس ٥٨ درهم وهو الوزن الذى ينتج خبزا كامل الوزن وقضت المحكمة بالبراءة (١) .

ومن ذلك أيضا ما قضى به من أنه اذا كانت درجة حرارة الفرن تقل عن المعدل فان الخبز لا ينضج حتى يجف أكثر من المعتاد ومن ثم يقل وزنه (٢) .

وان يثبت للمحكمة ان نقص الوزن يرجع الى قيام شركة المياه بقطع المياه عن الشارع الذى يوجد به المخبز وهو أمر خارج عن ارادة المتهم وقيامه بتشغيل الفرن بطلبة ماء بدلا من المياه التى تسير بماسورة داخل المخبز لاحداث الاحتراق (٣) .

(ب) جريمة التصرف فى مواد التموين لغير المستهلكين :

يتحقق الركن المادى فى هذه الجريمة بتسليم مواد التموين لغير من خصصت له وفى غير الاوجه التى رسمها القانون . وفى بيان تحقق هذا الركن قضت محكمة النقض بان مدلول المادة الثانية من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ينسحب على كل تصرف بعوض يقوم به التاجر فى السلع التى يتجر فيها سواء اكان بيعا ام مقايضة ام قرضا ام عارية (٤) . كما قضت أيضا بان المادة ١/٤ من القرار الوزارى المذكور افادت حظر التصرف

(١) حكم محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة الجنحة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الدرب الاحمر فى ١٦ يوليو سنة ١٩٥٨ .

(٢) حكم محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥ الجنحة ٤٤ لسنة ١٩٥٥ الدرب الاحمر رئاسة القاضى طه عبد المجيد زاهر .

وكان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأنه أوقد الفرن عند وصول مفتش المطافى ولم تكن درجة حرارته قد وصلت بعد الى المعدل وترتب على انخفاض درجة حرارة الفرن جفاف الخبز وبالتالي نقص وزنه وبهذا المعنى حكم محكمة جناح المنصورة المستعجلة الجنحة ٢٥٥ لسنة ١٩٦٧ قسم ثان المنصورة فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٧ مشار اليه فى كتاب مصطفى هرجه صفحة ٢٠٣

(٣) حكم محكمة امن الدولة بالاسكندرية ٩ نوفمبر ١٩٦١ الجنحة ٤٥ سنة ١٩٦١ اللبان رئاسة القاضى محمد الناضورى .

(٤) نقض ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢ القضية رقم ١٦٢٣ سنة ٢١ قضائية مجموعة المكتب الفنى السنة الثالثة العدد الثالث قاعدة ١٩٥ صفحة ٥١٦ .

في مواد التمويل بأي نوع من أنواع التصرفات غير مخصصة له هذه
المواد (١) .

وتطبيقا لذلك اذا ثبت وجود عجز في عهدة التاجر يكشف عن تصرفه
في هذه الكمية لغير المستهلكين فان تهمة التصرف تكون ثابتة قبله . ومن
قضاء المحاكم انه تبين ان المطلوب من المتهم تسليمه الى البدال الذي حل
محله هو ٣١٢ قيمة وفورات السكر حتى اول يناير سنة ١٩٦٠ ، يضاف الى
ذلك مائتي اقة زيت قيمة الوفورات حتى اول يناير سنة ١٩٦٠ (٢) .

وبهذا المعنى ايضا قضى بان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتها كافيا مما
انسفرت عنه نتيجة محاسبة المتهم عن عجز في المواد التموينية يكشف عن
تصرفه فيها لغير المستهلكين المخصصين لها وبالمقادير المحددة لكل مستهلك
كما انه اعترف بعدم امساكه سجلا منتظما حين قرر ان بعض المستهلكين
قد تسلموا مقرراتهم من المواد التموينية دون ان يوقعوا على دفاتره بما
يفيد الاستلام كما انه جاء بكشف محاسبة المتهم بمعرفة رئيس مكتب التمويل
انه لم يخطر عن المتبقى لديه من وفورات كوبونات الكيوسين (٣) .

وتطبيقا لذلك قضى بأنه لم يثبت لدى المحكمة ان المتهم تصرف فعسلا
لاحد من غير المستهلكين في المواد التموينية وما ذهب اليه مفتش التمويل
كان من باب الاستنتاج الذي يرد عليه بأنه من الجائز ان يكون بعض
المستهلكين قد استلموا مقرراتهم ولم يوقعوا على السجل الامر الذي
استكملته المتهم فيما بعد ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهم (٤) .

ومن ذلك ما قضى به من ان محرر المحضر شهد بالجلسة انه اعاد
فحص محل المتهم فوجده منتظما ومن ثم يكون دفاع المتهم مقبولا بدليل عودة

(١) نقض ٢١ مايو سنة ١٩٥٢ الطعن ٤٠٩ سنة ٢٢ ق مجموعة المكتب الفني السنة الثالثة
العدد الثالث صفحة ٩٢٣ .

(٢) محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة في ١٧ ابريل سنة ١٩٦٠ الجنية رقم ٥١ لسنة
١٩٦٠ جنح امن دولة غابدين رئاسة القاضي صلاح عبد العظيم .

(٣) محكمة امن الدولة الجزئية قنا في (٢ نوفمبر ١٩٦٠ الجنية رقم ١٩ لسنة ١٩٦٠ جنح
امن الدولة الجزئية مركز ارمونت رئاسة القاضي محمد حلفي عثمان .

(٤) حكم محكمة امن الدولة الجزئية اسيوط ، الجنية رقم ٥٢ سنة ١٩٥٩ امن دولة
اسيوط في ١٨ يوليو سنة ١٩٦١ رئاسة القاضي جمال عبد اللطيف .

المستهلكين وقبولهم للتوقيع على السجلات بما يفيد الاستلام كما لم توجد شكاوى من مستهلكين معينين ضد المتهم (١) .

ومن ذلك ما حكم به من انه حتى تتوفر جريمة التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين لابد ان يكون هناك مستهلكون لم يتسلموا مواد التموين حتى يكون هناك فائض يتصرف فيه هؤلاء المتهمون ، أما والمتهمان قد قدما سجل توزيع مواد التموين وثابت انه منظم وتمت مراجعته بمعرفة مكتب التموين عن شهر من يونيو الى سبتمبر سنة ١٩٥٩ وانه يشتمل على ٣١١٨ بطاقة وجميع المستهلكين موقعين بما يفيد تسلمهم مواد التموين ولما كان لم يتقدم احد منهم بالشكاوى بعدم تسلمه مواد تموين في أى شهر من الشهور فان التهمة تكون على غير أساس (٢) .

وغنى عن البيان انه لا يعتبر تصرفا في مواد التموين مجرد امتناع التاجر عن تسليم مواد التموين للمستهلك وان كون ذلك جريمة اخرى فشرط وقوع هذه الجريمة ثبوت التصرف فيها لغير المستهلك (٣) .

وقد ذهبت بعض أحكام القضاء بانه لا تثريب على التاجر اذا وجد لديه عجز في كميات السكر واستندت هذه الاحكام الى اطلاق القيود على تداول السكر واباحة بيعه في السوق الحر . فمن ذلك ما قضى به من ان المحقق توجه الى محل المتهم لتحقيق شكوى ضد المتهم بتلاعبه في كميات الزيت والسكر كما قضى بان في وجود العجز في الزيت المسلم الى المتهم لتسليمه للمستهلكين ما يدل على تصرفه فيه لغير المستحقين (٤) .

غير ان الامر يدق في بعض الصور اذ طرحت على القضاء دعاوى اثير فيها عدم ثبوت الركن المادى اذ يحدث ان يستلم بعض المستهلكين مقرراتهم دون التوقيع على السجل ويعمد التاجر بعد ذلك الى استكمالها واتجهت

(١) حكم محكمة امن الدولة الجزئية كفر الشيخ ، الجنة رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ مركز كفر الشيخ في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

(٢) حكم محكمة امن الدولة الجزئية القيوم ، الجنة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ امن دولة بنذر القيوم في ٣ مايو سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضى محمد زكى محرز .

(٣) حكم محكمة امن الدولة الجزئية شبين القناطر ، الجنة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ شبين القناطر في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

(٤) محكمة امن الدولة الجزئية دمنهور ، الجنة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الدلنجات في ١١ ابريل سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضى عبد الرحمن البرقوقي .

أحكام القضاء الى البراءة في هذه الحالة فمن ذلك ما قضى به من ان المتهم قرر أنه بخصوص مقررات السكر والزيت التي اسفر الجرد عن وجود عجز لديه فيها فان اصحاب البطاقات قد تسلموها بواسطة ابنائهم دون ان يوقعوا بما يفيد ذلك سبب انشغال آبائهم في الري واستعداده لتقديم ما يثبت صحة دفاعه ، وقد قدم بمحضر الدعوى اقرارا من اصحاب البطاقات تؤيد دفاعه واما بخصوص العجز في مقررات الكيوسين فقد تقدم المتهم للمحقق عند سؤاله بالكوبونات الخاصة بهذه المقررات كاملة موضحا بأنها كانت وقت اجراء الجرد لدى الجمعية التعاونية لاستبدالها باخرى من فئة اللتر ومن ثم تكون التهمة المسندة الى المتهم على غير أساس ويعزز هذا النظر ان احدا لم يتقدم بشكوى ضد التهم بسبب عدم صرف مواد التموين له (١) .

كما قضى بانه لما كان الثابت ان جميع المستهلكين المقيدین على محل المتهم قد سلمهم هذا الاخير كافة مقرراتهم من مواد التموين ولا يوجد اى دليل يثبت ان المتهم تصرف في مواد التموين لغير اصحاب البطاقات وحكمت المحكمة بالبراءة (٢) .

وتأكيدا لذلك قضى بالبراءة في تهمة تصرف في مواد التموين تأسيسا على ان مفتش التموين أجرى محاسبة المتهم واسفر ذلك عن وجود زيادة لديه في كميات التموين ورات المحكمة ان ما ذهب اليه المفتش يعوزه الدليل بمعنى ان وجود زيادة في كميات المواد التموينية لدى المتهم لا يصح اعتباره دليلا على ان المتهم تصرف في مواد التموين لغير المستهلكين (٣) .

وبالنسبة لتهمة التصرف في مواد التموين — المعدة لأصحاب البطاقات جرد مفتش التموين كميات السكر بالمحل وكانت ١٥٨٠ أقة وبإضافة الباقي من الشهر السابق يكون ما عنده ٢٥٦٦ أقة وبمراجعة سجله استبان له ان كمية السكر التي صرفت لأصحاب البطاقات بما في ذلك ٢٪ عجز هي ٥٠٦ أقة أى ان عنده عجز ٤٨٠ أقة . وقالت المحكمة ان المتهم قرر أنه يبيع بمحله علاوة على سكر البطاقات سكر حر ولما لم يكن هناك فرق بين نوعي السكر فان في استطاعته شراء ايه كمية من السوق لسد العجز

- (١) محكمة امن الدولة الجزئية شيبين الكوم ، الجنحة رقم ٣٢ جنح امن دولة الباجور سنة ١٩٦٠ في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضى مدحت عبد الفتاح .
- (٢) محكمة امن الدولة العسكرية طما ، الجنحة ١ سنة ١٩٥١ عسكرية طما في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٩ رئاسة القاضى محمود شبكة .
- (٣) محكمة امن الدولة الجزئية قنا ، الجنحة ٢٠ سنة ١٩٦٠ امن دولة مركز ابو طشت في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضى محمد حفطى عثمان .

وقدم فاتورة صادرة في يوم الحادث تفيد شراءه ٦٤٠ أقة سكر لسد العجز وقد استخلصت المحكمة من ذلك انه ازاء اطلاق القيود على السكر وإباحة بيعه في السوق الحر فانه يكون في مكنة المتهم وغيره شراء أية كمية لتوزيعها على أصحاب البطاقات ولما لم يتقدم من يشكو من ان المتهم رفض تسليمه مقرره من السكر ، ولما لم يكن للسكر الذى يوزع بالبطاقات مميزات تميزه عن غيره فاذا ما تصرف فى السكر لاي شخص يتقدم للشراء منه فلا تثريب عليه يؤيد هذا ان المتهم تقدم بفاتورة مؤرخة يوم الحادث تفيد شراءه ٦٤٠ أقة سكر من السوق الحر وهو مقدار يفوق كمية العجز ومتى كان ذلك تكون التهمة المسندة الى المتهم مفتقرة الى الدليل (١) .

وبهذا الرأى اخذت بعض احكام القضاء فمن ذلك ما قضى به من ان كافة مواد التموين من سكر وزيت يمكن الحصول عليها من السوق ولا يمكن القطع بها اذا كان التاجر قد تصرف فى مواد التموين وهى تلك التى لم يتسلمها اصحابها وطالما انه لم يتقدم احد من المستهلكين بما يفيد امتناع التجار عن تسليمها له فأنه لا يمكن القول بأن التاجر تصرف فى مقررات التموين لغير المستهلكين طالما انه فى استطاعته الحصول على كميات مماثلة من السوق الحرة وصرفها لهم وهذا امر ممكن ومشروع (٢) .

ونرى ان قضاء هذه الاحكام محل نظر ذلك ان جريمة التصرف فى مواد التموين لغير المستهلكين تقع بمجرد ثبوت التصرف فى هذه المواد باى نوع من انواع التصرفات كالبيع او العارية او غير ذلك من التصرفات لان فى هذا تفويتا لحق المستهلكين ولا يدرا المسؤولية عن التاجر ان يكون فى مكنته سد العجز فى هذه المواد او اختلاطها بغيرها فحق المستهلكين يتعلق بهذه المواد (٣) .

ويمكننا ان نجد تأييدا لهذا الاتجاه فى حكم لمحكمة النقض فى قضية اتهم فيها الطاعن بأنه لم يسلم الى الحكومة المقدار المستحق لها من

(١) حكم محكمة القاهرة العسكرية ، الجنبه ٢٨ لسنة ١٩٥٦ الساحل فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٦ رئاسة القاضى نعيم هندى ، وحكم محكمة الجنبه المستأنفة فى الاستئناف رقم ٢٨٦٧ لسنة ١٩٥٦ فى ١ اكتوبر سنة ١٩٥٦ . وحكم محكمة القاهرة العسكرية الجنبه ١٦ لسنة ١٩٥٥ السيدة فى ٣ سبتمبر ١٩٥٥ ، وحكم محكمة امن الدولة كفر الشيخ فى الجنبه ٢٢ لسنة ١٩٦٠ سيدى سالم فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

(٢) حكم محكمة امن دولة القنطرة ، الجنبه ٢٤ لسنة ١٩٦٠ جنبه امن دولة القنطرة فى ٢٧ مارس سنة ١٩٦١ رئاسة القاضى صلاح خليف .

(٣) مذكرة مكتب امن الدولة فى الجنبه رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٩ جنبه امن الدولة الجمالية ، هيئة المكتب برئاسة الاستاذ مصطفى الهلباوى .

محصول القمح الناتج في سنة ١٩٥٠ حتى ٣٠ أبريل سنة ١٩٥١ وهو —
نهاية الميعاد المحدد لتوريده ودفع الطاعن بأنه ورد قيمة ثمن القمح الى
الصراف ولكن محكمة النقض رفضت هذا الدفاع وقالت — في الرد عليه —
انه لايجدى الطاعن ان يكون قد ورد الى الصراف قيمة ثمن القمح المطلوب
منه اذ القمح الواجب توريده مطلوب بذاته للحكومة وفقا للقانون رقم ٤٥
لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ (١) .

وتاكيدا لذلك قضت محكمة النقض بأنه اذا كان القمح الواجب على
الطاعن توريده للحكومة هو عن احدى السنوات المشار اليها في المرسوم
بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ الذي اعفى من التوريد كل حائز يقوم بدفع
جنيهين لوزارة التموين عن كل أردب كان ملزما بتوريده في خلال شهرين من
تاريخ العمل بهذا القانون فإنه لا تبدأ المسؤولية الجنائية عن عدم توريد هذا
القمح الا بعد انقضاء الشهرين في حالة عدم الوفاء بالالتزام عينا وعدم
دفع البديل النقدي (٢) .

ثانيا : جرائم التسعير :

(١) البيع بازيد من التسعير :

يتوفر الركن المادي في جريمة البيع بوقوع فعل البيع ذاته بازيد من
السعر المعين بغض النظر عن صلة البائع بالسلعة أو صفته في بيعها (٣) .
وجاءت النصوص الواردة في المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في
شأن التسعير عامة في وجوب العقاب كلما كان السعر المبيع به يزيد على
السعر المقرر بالقانون ولم تستثنى هذه المواد من حكمها حالة البيع بالمراد
العلني أو بطريق الجراف (٤) .
ويجب ان يكون الثمن الذي بيعت به السلعة المسعرة أكثر من السعر

(١) نقض ٢٧ مايو سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ٤٨٠ سنة ٢٢ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة
الثالثة العدد الثالث صفحة ١٠٠٩ .

(٢) نقض ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ مجموعة القواعد القانونية محكمة النقض في ٢٥ عاما
الجزء الاول صفحة ٤٦٢ .

(٣) نقض ٢١ يناير سنة ١٩٧٣ الطعن رقم ١٣٢١ سنة ٤٢ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة
٢٤ العدد الاول صفحة ٧٨ ، وحكمها الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني
السنة ١٨ قاعدة ٢٣٣ ص ١١١٦ ، وحكمها الصادر في ١٠ يناير ١٩٦٩ مجموعة النقض السنة
٢٠ صفحة ٢٤٣ .

(٤) نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٥٠ مجموعة النقض في ٢٥ عاما صفحة ٣٧٦ .

الرسمي (١) فإذا كان الحكم قد ادين المتهم في جريمة بيع اقمشة صوفية بأكثر من السعر ولم يبين الثمن الذي بيعت به الاقمشة ولا مقدار السعر الجبري المحدد لها فإنه يكون قاصر البيان (٢) .
ولكن بحسب الحكم ان يثبت ان السعر الذي باع به المتهم المسادة المسعرة وقرر أنه أكثر من السعر الرسمي مادام الطاعن لا يدعى ان السعر الذي باع به في حدود السعر الرسمي (٣) .

واذا تبين ان السلعة بيعت بالسعر المقرر واضاف البائع ثمن الكيس واحتسب له سعرا خاصا فلا محل للقول بان السلعة بيعت بأكثر من التسعير لان السلعة — في ذاتها — بيعت بالسعر المحدد (٤) .
واذا تبين للمحكمة ان محرر المحضر لم يثبت نوع الفول وعما اذا كان جديدا من عدمه حتى يمكن معرفة ما اذا كان خاضعا للتسعير الجبري أم لا فلا تثريب على الحكم اذا قضي بالبراءة (٥) .

(ب) العرض للبيع :

يتحقق الركن المادي في جريمة العرض للبيع بازيد من التسعير بفعل مادي ايجابي ذو مظهر خارجي يدل على الرغبة في العثور على مشتر .

(١) نقض ١٧ مايو سنة ١٩٤٨ طعن رقم ٤٢٠ لسنة ١٨ ق مجموعة احكام النقض في ٢٥ عاما صفحة ٣٧٧ قاعدة ٣١ .

(٢) نقض ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ طعن رقم ٧٢٩ لسنة ١٨ ق المرجع السابق صفحة ٣٧٧ قاعدة ٣٢ .

(٣) نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ طعن رقم ١٢ لسنة ٢٢ ق المرجع السابق صفحة ٣٧٧ قاعدة ٣٣ .

(٤) حكم محكمة الجنح المستعجلة بالاسكندرية الجنحة ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٣ العطارين في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٨ رئاسة القاضي انور العمروسي ، وحكم محكمة امن الدولة الجزئية بالاسكندرية الجنحة رقم ٤١٤ لسنة ١٩٧٢ امن دولة المنتزه في ٢٤ يناير سنة ١٩٧٣ رئاسة القاضي انور طلبية ، وانظر حكم محكمة النقض في ٤ فبراير سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ٤ لسنة ٢٢ ق مجموعة احكام النقض السنة الثالثة العدد الثاني صفحة ٦٧٨ وقد اثار الدفاع في هذه الدعوى ان المتهم باع اقة الارز والكيس الذي احتواها بأربعين مليما وان ثمن الكيس وحده ٢٥ مليم وثمان اقة الارز ٣٨٥ مليم وطلب الى المحكمة ان تاذن في تقديم الفواتير الدالة على ثمن الكيس تاييدا لدفاعه ولكن المحكمة اطرحت دفاعا ونقضت هذا الحكم اذ كان واجبا على المحكمة ان تحقق هذا الدفاع او ان تجيب المتهم الى ما طلب من تاجيل ليقدّم الفواتير التي استند اليها .

(٥) محكمة امن الدولة طنطا الجنحة ١٤ لسنة ١٩٦٢ يسيون في ٧ أغسطس سنة ١٩٦٢ .

وتطبيقا لذلك تتوفر تهمة العرض للبيع من وضع بطاقة على السلعة بسعر يزيد على السعر الجبرى كما اذا ثبت ان مفتش التموين دخل محل المتهم فوجده يعلن عن سعر العجوة ببلغ ٨ قروش وتبين ان سعرها الجبرى ٥ قروش (١) .

ويعد عرضا للبيع وجود السلعة فى محل التجارة ولو لم تكن فى محل ظاهر للعيان (٢) ولكن لا يعد عرضا للبيع وجود بعض السلع داخل دولاى اذا كانت هذه السلع من قبيل النماذج التى تستخدم فى الانتاج (٣) .

(ج) الامتناع عن البيع :

يتوفر الركن المادى فى جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة او محددة الربح من مخالفة التاجر لما فرضه عليه القانون من بيع السلعة متى توافرت حيازته لها . وقد ابانت محكمة النقض عن تحديد الركن المادى لجريمة الامتناع بقولها ان القانون قد فرض على التجار بيع السلع المسعرة متى توافرات لهم حيازتها بحيث اذا امتنعوا عن ذلك اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها (٤) .

وبذلك يشترط فى الركن المادى ، توفر حيازة مادية بقصد البيع ، وان يقع فعل الامتناع من المتهم .

١ - حيازة مادية بقصد البيع :

يلزم ان تكون السلعة فى حيازة المتهم يستوى فى ذلك ان تكون فى محله المعد للبيع أو فى مخزنه . وترتبيا على ذلك تقع جريمة الامتناع عن بيع

(١) محكمة امن الدولة الجزئية بالاسكندرية فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ الجنحة رقم ١٦٩ سنة ١٩٦٠ باب شرقى ، وحكمها الصادر فى الجنحة ٦٧ لسنة ١٩٦١ باب شرقى فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٦١ رئاسة القاضى عادل نور .

(٢) نقض ١١ ديسمبر ١٩٦٧ الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٧ ق مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ العدد الثالث ص ١٢٢٣ ، ونقض ١٩٧٠/٥/٣ الطعن ٤١١ لسنة ٤٠ ق السنة ٢١ ص ٥٤٠ ، نقض ١٩ يناير سنة ١٩٤٨ مجموعة احكام النقض فى خمسة وعشرين عاما الجزء الاول ص ٣٧٥ .

(٣) محكمة امن الدولة الجزئية عابدين فى ١٧ يناير ١٩٦١ الجنحة ٢٣٢ سنة ١٩٦٠ امن دولة عابدين رئاسة القاضى ابراهيم شبايك .

(٤) نقض ٢١ مارس سنة ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ العدد الاول ص ٣٦٦ .

سلعة مسعرة ، قماش صوف رجالي مستورد — كان معروضا للبيع
بالمحل فعلا اذا امتنع العامل عن البيع لمن تقدم اليه بطلب شرائه (١) .

ويعد امتناعا انكار المتهم وجود دقيق في محله طلب منه بعض اشخاص
شراءه منه ولما فتش حانوته اتضح انه يحوز منه كميات تفوق بكثير ما كان
بطلب هؤلاء شراءه منه (٢) .

كما تثبت تهمة الامتناع اذا اسفرت عملية تفتيش محل المتهم عن
وجود مواسير من النوع الذي طلبه مفتش التموين من المتهم وقيل له بعدم
وجوده (٣) .

واذا تبين ان المتهم يقوم اساسا ببيع الدقيق فانه يستفاد من ذلك ان
كل ما يحمله من الدقيق معروض للبيع ومن ثم فان ما يقول به من انه اجاب
الشرطى ثم ضابط الواقعة انه يستعمل ما لديه من الدقيق الفاخر في صناعته
فان تهمة الامتناع تكون ثابتة قبله (٤) .

وتطبيقا لذلك تقع جريمة الامتناع اذا تبين من شهادة مفتش التموين
انه طلب من المتهم دقيقا فاهرا ولكنه نفى وجوده ثم ضبط بالمحل كمية
كبيرة منه (٥) .

اما اذا كانت حيازة السلعة بقصد الاستهلاك فان الركن المادي
للحيازة ينتفى كأن يمتنع المتهم عن بيع ارز ويتضح ان الكمية المضبوطة من
الارز مخصصة لاستهلاك منزله (٦) .

(١) نقض ٢٤ مارس سنة ١٩٥٢ مجموعة المكتب الفني السنة الثالثة المجلد الثاني صفحة
٦٢٧ .

(٢) نقض ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية التي تقرها محكمة النقض
في خمسة وعشرين عاما الجزء الاول صفحة ٢٧٥ .

(٣) محكمة امن الدولة الجزئية الاسكندرية في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٠ ، الجنحة ٣ سنة ٦٠
قسم المنشية رئاسة القاضي محمد الشيخ .

(٤) حكم محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة ، الجنحة ٥٥ سنة ١٩٦٢ شبرا رئاسة
القاضي احمد كمال سالم .

(٥) حكم محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٢ الجنحة ٥ سنة

(٦) حكم محكمة امن الدولة الجزئية دمياط في ٢١ مارس ١٩٦٢ الجنحة ٢٧ سنة ٦١ جنح
امن دولة مركز دمياط .

وإذا ثبت ان الشاى الموجود بالمحل خاص لاستعمال صاحب المحل الشخصى وكان فى سبيل نقله الى منزله لا يكون ذلك امتناعاً عن البيع (١) .

٢ — فعل الامتناع :

يتحقق الامتناع من مجرد انكار التاجر وجود السلعة لديه ولو كان هذا الامتناع جزئياً ، كما يلزم فى الامتناع الا يكون مشروعاً

(١) امتناع عن البيع :

الامتناع هو عمل سلبى يصدر عن المتهم ويتضمن انكار وجود السلعة لديه . وتقع جريمة الامتناع عن البيع ولو كان الامتناع جزئياً ، وفى قضية طلب فيها مفتش التموين من المتهم ان يبيعه غرارة ارز زنة عشرة كيلو جرام او خمسين كيلو جرام فنفى المتهم ان لديه ارزاً معبأ فى غرارات فاتجه اليه مفتش التموين وكرر طلبه اكثر من مرة فرد عليه كل مرة بذات الاجابة وأضاف ان ما لديه لا يعدو الكيلو جرام من الارز السائب ولما فتش المتجر لم يجد به سوى اثنين كيلو من الارز السائب ولكنه وجد بالمخزن المواجه للمتجر الذى اعترف المتهم بانه له تسع غرارات من الارز زنة الخمسين كيلو جرام . قرر المتهم انه تاجر تجزئة يبيع الارز بكميات صغيرة حتى يفي بحاجات العملاء .

دفع المتهم امام المحكمة بان الامتناع كان جزئياً وليس امتناعاً بالمعنى المقصود فى القانون ورد الحكم على ذلك بان دفاع المتهم بأن الكميات التى ضبطت لديه كثيرة لا تبرر بحال هذا الامتناع حتى ولو كان جزئياً اذ ليس

(١) حكم محكمة القاهرة العسكرية فى الجثة ٢٢٥ جنح عسكرية السيدة زينب سنة ١٩٥٨ ، وحكم محكمة أمن الدولة الجزئية المنصورة الجثة ٥٠ سنة ١٩٦١ قسم ثان المنصورة فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٦١ رئاسة القاضى محمد النادى .

وقد اتجه رأى الى انه مالم يحدد المشرع الكمية التى يحق للمستهلك شراءها من سلعة معينة طبقاً للمادة ٢/٥ من التزام البائع بان يبيع له الكمية المطلوبة ما دامت تلك الكمية فى حيازته وكل امتناع عن بيع تلك الكمية يكفى لى يكون الركن المادى فى جريمة الامتناع عن البيع ان كانت السلعة مسعرة او محددة الربح او كانت غير مسعرة ويستوى فى ذلك ان يقصد البائع من وراء امتناعه عن البيع الاحتفاظ بسلعة لاستعماله الشخصى ام الاحتفاظ بها لآخرين .

ويلاحظ ان من حق محكمة الموضوع تقرير اسباب الامتناع اذا كان هذا الامتناع له ما يبرره من واقع الدعوى كما لو ثبت ضالة الكمية المطلوبة كان يستعمل التاجر باكو شاى لاستعماله الخاص ويثبت لدى المحكمة ان التاجر كان يستعمل الشاى فعلاً وغير ذلك من الحالات .

له أن يفرض رغبته وتحكمه في السوق وأن يمتنع عن البيع إذا كان المشتري قد طلب قدرا معيناً من الارز (١) .

وقد أيدت محكمة النقض هذا القضاء تأسيساً على أن المادة التاسعة من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ تعاقب من يمتنع عن بيع سلعة بالسعر المقرر فرضت بذلك على التجار عرض هذه السلع للبيع متى توافرت لهم حيازتها بحيث إذا امتنعوا عن البيع منكرين أمر وجود السلعة أو مخفين لها حاسبين عن التداول اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبراً مادام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند اخفاء السلعة أو انكار وجودها البتة والا كانت النتيجة أن يعنفوا من العقاب كلما انكروا وجود السلعة أو امتنعوا عن بيعها لمن يقصد في طلبها من المشتريين إلا الذين يأتسون منهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر وهو مالا يمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه ، وقالت محكمة النقض في تأكيد العقاب على مطلق الامتناع أنه متى كان الحكم المطعون فيه اثبت أن ما طلب إلى الطاعن بيعه من الارز قليل بالقياس إلى ما ثبت له حيازته في مخزنه الذي أخفى فيه السلعة على مشتريها فإنه يكون قد اثبت على الطاعن جريمة امتناعه عن بيع سلعة مسعرة بآركانها القانونية كفاية (٢) .

ويلاحظ أن المشرع في جريمة امتناع الموزعين أو العاملين في المحلات عن بيع المواد التموينية للمستهلكين والتي نص عليها بأمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري رقم ١ لسنة ١٩٨٢ لم يجعل سلوك الامتناع عملاً سلبياً بل يمكن تصوره باتخاذ إجراءات ايجابية بالتلاعب في اجراءات التوزيع أو بعدم البيع إلا لبعض الأشخاص دون غيرهم .

(ب) أن لا يكون الامتناع مشروعاً :

يتحقق الامتناع من مجرد انكار المتهم وجود السلعة لديه وقد اراد الشارع من هذه الجريمة أن يخرج على الاصل في حرية التجارة لتدبير وسائل العيش الضرورية للناس فحدد اثنان بعض الحاجيات والزم التجار

(١) أمال عثمان صفحة ٣٤٨ وتستدل على ذلك بقضاء النقض الصادر في ٢٠ مارس سنة

١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض سنة ٩ عدد ١ صفحة ٢٧٥ .

(٢) نقض ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٦ الطعن رقم ٧٢٥ سنة ٣٦ قضائية مجموعة المكتب الفني

سنة ١٧ العدد الثاني صفحة ٤٨٧ . ونقض ٢٤ مارس سنة ١٩٥٢ مجموعة القواعد القانونية في

٢٥ عاماً الجزء الأول صفحة ٢٧٦ .

ان يبيعوها بهذا السعر ولا يمتنعوا عن البيع به ومتى كانت السلعة محددة السعر وعرض المشتري الثمن المحدد على البائع وجب على هذا الاخير ان يبيعه اياها . ولا يحتمل نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ — في صدد الامتناع عن البيع — ان يباح للبائع ان يتعلل في الامتناع عن البيع بأية علة ثم يقول ان هذه العلة هي سبب امتناعه واذن فما دام اللحم الخالي من العظم المشفى قد جعل له ثمن جبرى خاص به فالامتناع عن بيعه بهذا السعر يستوجب العقاب (١) .

وترتبيا على ذلك لايقبل من المتهم ان يمتنع عن البيع بمقولة انه كان يقصد من وراء الامتناع تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس فمثل هذا الاتجاه هو من شأن الشارع وحده (٢) .

على انه لاثيريب على المتهم اذا كان الامتناع راجعا الى العرف التجارى كما لو علق التاجر بيع ردة ناعمة على شرط بيع الدقيق معها استنادا الى العرف التجارى عملا بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ المعدل بقرار وزير التجارة رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ الذى اوجب على اصحاب المطاحن ان يسلموا المخابز العربية الردة الناعمة اللازمة لرغف العجين وان هذه الردة الناعمة خصصت بالفعل وبأمر الشارع لرغف العجين وانه لو باع الردة استقلالا لادى ذلك الى حرمان من يطلبون الدقيق من الردة الناعمة التى تلزمهم لرغف العجين بها (٣) .

غير انه اذا كان الامتناع راجعا الى تعليق البيع على شرط مخالف للعرف التجارى فانه تقع جريمة الامتناع . ومن قضاء المحاكم فى هذا الشأن ان المتهم رفض بيع كيلو من التفاح الاحمر من نوع الاستراكان الا اذا اخذ المشتري نصفه من النوع الابيض وبذلك يكون المتهم قد علق بيع

(١) نقض ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ٢٢٨ سنة ١٨ ق مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى خمسة وعشرين عاما الجزء الاول صفحة ٣٧٥ .

(٢) نقض ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفنى محكمة النقض السنة ١٧ العدد الثانى صفحة ٤٨٨ .

(٣) نقض ١٨ مارس سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ٦٧ سنة ٢٢ فى مجموعة المكتب الفنى السنة الثالثة العدد الثانى صفحة ٦١٢ وقد اخذ الحكم المطعون فيه بوجهة نظر مخالفة وجاء فى اسبابه انه نظرا للتلازم الردة الناعمة مع الدقيق فى صناعة الخبز كان طبيعيا ان يقوم هذا التلازم وان كان الشراء الردة الناعمة يكون بداهة لصناعة الخبز الا انه ليس ثمة ما يمنع المستهلك من شرائها لمقاصد اخرى .

التفاح الاحمر على شرط مخالف للعرف التجارى هو شراء تفاح ابيض (١) .
ويعد من قبيل الامتناع غير المشروع أن يصر المتهم على أن لا يبيع
للمشتري دهنا الا اذا اشترى معه لحما (٢) .

ولا تقوم جريمة الامتناع اذا تبين أن الشاكي حضر الى المتهم وهو أمين
شونة دقيق وطلب منه أن يصرف له اذنا بدقيق فاخر فامتنع المتهم لأن اذن
الصرف خلا من توضيح بيان الشونة التي يصرف منها المتهم وتبين أن
الشاكي يقيم بمدينة دمياط ومحل تجارته في مدينة كفر سعد ومن مقتضى
ذلك أن يكون صرف الدقيق له من شونة كفر سعد وليس من دمياط كما أراد
المبلغ (٣) .

ولا تثريب على البائع في حالة البيع الجراف اذا كان الامتناع راجعا
الى اسباب معقولة فاذا طلب احد المخبرين من البائع أن يبيعه كمية من
السكر بما قيمته قرشين فامتنع البائع وطلب من المشتري شراء ربع أو ثمن
أقّة لانه لا يستطيع أن يبيع جزافا (٤) .

كما يعد امتناعا مشروعاً أن يرفض تاجر تجزئة بيع جوال دقيق كامل
لأن هذا البيع يخالف طبيعة عمله كتاجر تجزئة يقوم ربحه على اساس البيع
بالتجزئة ولا يتحقق له الربح عن طريق البيع بالجملة وهو ما لا يجوز اجباره
عليه بل يتعين عليه أن يبيعه بالقطاعى (٥) .

ومن ذلك أيضا أن يمتنع البائع في الجمعية التعاونية عن البيع لغير
عضو في الجمعية لأن من حق الجمعية ألا تباع بضائعها الا لأعضائها وليس
مفتش التموين من بينهم (٦) .

-
- (١) محكمة أمن الدولة الجزئية القاهرة جنحة ١٩٦ لسنة ١٩٦١ الموسكى في ٣٠ يناير
سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضى محمود رمضان .
- (٢) محكمة أمن الدولة الجزئية شبين القناطر جنحة ٥١ لسنة ١٩٦٠ أمن دولة شبين القناطر
في ٢٥ مارس سنة ١٩٦١ رئاسة القاضى جلال حسين .
- (٣) محكمة أمن الدولة الجزئية دمياط جنحة ١٨ لسنة ١٩٥٩ جنح كفر سعد في ١٦ أبريل
سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضى ثروت القداح .
- (٤) محكمة الواسطى العسكرية الجنحة ٧ جنح عسكرية الواسطى سنة ١٩٥٢ وكان الحكم
قد قضى بالادانة غير أن مكتب الاحكام العسكرية المفى الحكم تاسيسا على أن البيع الجراف
لا تؤمن بغيبته لاحتمال الجور فيه للتاجر أو عليه ولا جناح على المتهم اذا امتنع عن البيع
لهذا السبب . مذكرة مكتب الاحكام العسكرية في ١١ يناير سنة ١٩٥٥ .
- (٥) محكمة أمن الدولة الجزئية أسوان جنحة رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ أمن دولة بندر اسوان
في ٢٨ مارس سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضى مصطفى حمد .
- (٦) محكمة أمن الدولة الجزئية الاسكندرية ، جنحة ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ قسم مينا البصل في ١٧
نوفمبر سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضى عادل نور .

ولا تثريب على الحكم بالبراءة إذا تبين أن البائع رفض البيع للمشتري إلا إذا دفع ثمن اللحم المبيع وكان المشتري يطلب تأجيل الثمن فالامتناع هنا مشروع (١) .

وغنى عن البيان أن جريمة الامتناع لا تقع إلا إذا جاء الامتناع من البائع فإذا تبين أن المشتري هو الذى امتنع عن الشراء إذ أصر على فرض طلباته على البائع وهى طلبات يابهاها العرف فلا تقوم جريمة الامتناع من البائع .

ومن تطبيقات القضاء فى ذلك أن مفتش التموين طلب من البائع أن يبيعه اقة من العنب البناتى فعرض صاحب المحل أن يبيعه اقة من النوعين المفروط والعناقيد فرفض المشتري وأصر على شراء العنب من العناقيد دون غيرها فاسندت النيابة الى المتهم أنه امتنع عن بيع سلعة مسعرة عنب بناتى بالسعر المقرر قانونا وقضت المحكمة بالبراءة تاسيسا على أن البائع عرض البيع من نوعى العنب ولكن المشتري أصر على شراء العنب من العناقيد فقط وقال الحكم أن امتناعا لم يحدث من البائع وإذا كان ثمة امتناع فانه من جانب مفتش التموين إذ المفروض أن يشتري اقة العنب خليطا من المفروط والعناقيد والا لو رفض كل مشتري العنب المفروط لادى ذلك الى خسارة التاجر خسارة فادحة كما أن التسعيرة لم تنص على العنب والعناقيد وانما على تسعير العنب البناتى على الاطلاق (٢) .

تقدير اسباب الامتناع (٣) :

(١) حكم محكمة امن الدولة الجزئية المنيا ، جلسة ١٨ سنة ١٩٥٩ مركز المنيا فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ برئاسة القاضى سليم عبد الله .

(٢) حكم محكمة امن الدولة الجزئية الاسكندرية ، الجلسة رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٠ الرمل فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٠ برئاسة القاضى يوسف حسنين .

(٣) كتاب وزارة التموين هامش ص ١٤٥ .

وزارة التموين

مراقبة الشؤون القانونية

السيد مراقب

تنص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على عقاب كل من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة او محددة الربح او يفرض على المشتري شراء سلعة اخرى معها او علق البيع على اى شرط اخر يكون مخالفا للعرف التجارى .

كما تنص المادة ١٣ من المرسوم المذكور على عقاب كل من يمتنع عن بيع سلعة غير مسعرة او غير محددة الربح فى تجارتها ، وكل من يطالب عميلا بثمن اعلا من الثمن المعلن عن هذه السلعة . ونظرا لان بعض الاصناف كالادوية وصلصة الطماطم وقبر الدين والبان الاطفال وغيرها يختلف استهلاكها من بيئة الى اخرى ، فقد يسرف بعض المستهلكين فى طلب مادة لاخترانها خشية

يلاحظ على احكام محكمة النقض انها جعلت الاصل في الامتناع عن البيع هو الحظر على البائع ان يتعلل في الامتناع عن البيع بأية علة وبذلك فرضت على البائع التزاما بالبيع بحيث تقع الجريمة في حالة الامتناع وهذه الاحكام التي استقر عليها قضاء النقض تهدف الى تأكيد الالتزام المفروض على عاتق التجار في البيع ومن اجل ذلك عاقبت على الامتناع ولو كان جزئيا . وينبغي ان لا يحول تطبيق هذه القاعدة دون الاخذ باسباب الامتناع المشروعة وهي التي ترجع الى القانون أو العرف التجاري فهي استثناءات من اصل الحظر العام .

ومؤدى ذلك ان الامتناع عن البيع يعد مشروعا اذا اتفق مع الاوضاع التجارية المتعارف عليها . ويقع على عاتق المحاكم ان تقدر في كل حالة مدى مطابقة الامتناع للمبادئ التجارية (١)

نفاذا فبقيل المعروض منها بينما يقل الطلب عليها في منطقة يعتدل المستهلكون في الاقبال عليها مما يؤثر تأثيرا مباشرا في امكان سد حاجات جميع الطبقات . ولا يستطيع التاجر ان يمتنع عن البيع لمن يسرفون في طلب مادة ما حتى لا يتعرضون للمقالب .

وحيث ان مثل هذه الحالة تتطلب علاجا عاجلا حتى لا يبدو ان هناك نقصا في عرض اية مادة او سلعة نتيجة للاخلال بتوازن العرض والطلب ، وهو الامر الذي تعمل الوزارة على تلافيه بما توفره من مواد وسلع تستورد على فترات منتظمة بحيث تفرغ الاسواق وتكفي للاستهلاك العادى لجميع طبقات الشعب .

لذلك ، نامل ان تقوموا من جانبكم ببحث حالة كل مادة او سلعة على ضوء الاعتبارات السابقة واصدار التعليمات التي ترونها كفيلة بحسن تنظيم تداولها في دائرة اختصاصهم بحيث تتضمن قواعد ثابتة للسير بمقتضاها كان تحدد لتاجر الجملة الكمية المصرح له ان يبيعها لتاجر التجزئة وتحدد للاخير الكمية التي لا يجوز له ان يبيع زيادة عنها للمستهلكين ولا يعتبر هؤلاء التجار مخالفين لاحكام المادتين ٩ و ١٣ سالفتي الذكر اذا نفذوا هذه التعليمات استنادا الى الفقرة الثانية من المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ التي تخول الوزارة الحق في تعين المقادير التي يجوز شراؤها او تملكها او حيازتها من اية سلعة او مادة . وانما يعتبرون مخالفين لاحكام هاتين المادتين اذا اخلوا بما تصدرونه من تعليمات .

وبذلك تسود السوق عدالة التوزيع فلا يظفى تاجر على اخر ، ويكون الحصول على هذه السلع والمواد ميسورا لجميع المستهلكين على حد سواء .

وزير التموين

٢ - ١ - ١٩٥٧

(١) جاك بينتو ، المرجع السابق صفحة ٤٠٨

Le refus sera donc licite s'il est opposé dans des conditions conformes aux usages commerciaux. Il appartiendra aux tribunaux d'apprécier dans chaque cas cette conformité aux usages du commerce.

(م . ١٠ - الجرائم التموينية)

وتأكيدا لذلك أصدرت وزارة التموين الكتاب الدورى رقم ١ لسنة ١٩٥٨ الى مراقبى وزارة التموين بينت فيه ان هناك ظروفنا قانونية تجيز للبائع حق الامتناع ومن ذلك الجمعيات التعاونية التى لها الحق فى عدم عرض السلعة للمستهلكين من غير اعضائها ، أو كون التاجر ملتزما بعقود سابقة مع عملائه المنتظمين ، أو اذا كان البيع يتعارض مع العرف التجارى كأن يطلب المستهلك العادى ، وتاجر التجزئة الشراء من المصنع رأسا ، أو اذا كان المشتري من الانتهازيين الذين يطالبون بمقادير تزيد عن حاجتهم العادية .

واستخلص كتاب وزارة التموين أسباب الامتناع المشروعة للبائع وحددها بما يأتى :

١ — اذا ثبت بصفة قاطعة ان المقدار الذى يطلبه المشتري يزيد عن حاجته العادية .

٢ — اذا كان البيع يتعارض مع العرف المتبع فى المحل التجارى .

٣ — اذا كان البيع يتعارض مع النظام الذى وضعه التاجر لتوزيع السلعة على عملائه المنتظمين باعتماد من مراقب التموين المختص .

ونجد تطبيقات لذلك فى احكام القضاء ومن ذلك ان يكون الامتناع راجعا الى تنظيم توزيع السلع فى قضية اتهم فيها تاجر بالامتناع عن بيع حديد قدم المتهم الى المحكمة خطابا موجه الى من الهيئة العامة للحديد والصلب يتضمن ان الهيئة قد اشترطت على شركات التوزيع وتجار التجزئة الا تقوم بالبيع للمستهلكين أو تسليم العملاء كميات الحديد المطلوبة الا بعد الاطلاع على رخصة البناء وقضت المحكمة بالبراءة تاسيسا على أن الامتناع عن البيع له ما يبرره وهو تنفيذ تعليمات الهيئة العامة للحديد والصلب التى تأيدت بالمنشور الدورى رقم ٨ لسنة ١٩٦٢ الصادر من وزارة التموين (١) .

ومن أسباب الامتناع المشروعة ان يكون ما يطلبه المشتري يزيد عن حاجته العادية وقد طبق القضاء ذلك فى قضية طلب فيها المخبر من البائع شراء صندوقين قرامبيا وصندوق مشمش هندى وطرد قمر الدين ولما طالبه البائع بأن يقدم الدليل على أنه تاجر تجزئة تعذر عليه ذلك وقضت المحكمة بالبراءة — وأبانت فى أسبابها ان السلعة المطلوبة شراؤها كانت فى هذا الوقت شبه نادرة فى السوق وأن ثمة سوق سوداء كانت قائمة بشأنها وإن امتناع البائع كان له ما يبرره اذ لم يثبت ان المشتري تاجر يحتاج الى شراء هذه الكميات (٢) .

(١) محكمة أمن الدولة الجزئية بالاسكندرية ، الجئحة ١٩٣ سنة ١٩٦١ العطارين فى ١٠ مايو سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضى محمد الناضورى .

(٢) محكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة ، الجئحة ١٠ سنة ١٩٦٠ باب الشعرية رئاسة القاضى ابراهيم شبايك .

وطبق القضاء أيضا مشروعية الامتناع عن البيع اذا تعارض البيع مع العرف التجارى وفي قضية تخلص الواقعة فيها ان شركة امتنعت عن بيع السجائر للعملاء فانتقل المحقق لمؤسسة الشركة وطلب شراء سجائر بلمونت فقال المتهم انه لا يوجد لدى الشركة أى نوع من السجائر لانه لم يرد من القاهرة للشركة أى نوع ، ولما قام المحقق بتفتيش مخزن الشركة وجد به ٤٢ ربطة سجائر صوصه وماتينيه وبلايزر وكابيتول . اسندت النيابة الى المتهمين الامتناع عن البيع ، قضت المحكمة بالبراءة تأسيسا على ان عمل المتهمين ينحصر فى الاتجار بالجملة وقالت المحكمة ان المحقق ليس من بين هؤلاء التجار وان امتناع المتهمين على فرض حصوله يكون صحيحا فاذا اضيف الى ذلك ان المحقق لم يطلب الا البلمونت والذى يتبين عدم وجود أى نوع منه بالمحل ، كما تبين ان عمل المتهمين البيع بالجملة لحساب الشركة الشرقية للدخان وطبقا للعقد المبرم بينهما وذلك مقابل عمولة ومن ثم فان مطالبتهم البيع بالتجزئة فيه قضاء على تجار التجزئة وهو ما يتعارض مع اصول التجارة المعمول بها (١) .

وفي قضية اسندت النيابة فيها الى المتهم انه امتنع عن بيع سلعة محددة الربح بالسعر المقرر وكان الشاكي قد ابلغ بانه اراد ان يبتاع من المتهم مترين الا ربع من الصوف من فضلة ثوب طولها اربعة امتار وربع واعتذر البائع بانه لا يمكنه ان يبيع الفضلة الا قطعة واحدة لتعذر بيع باقيها فى حالة تجزئتها وقدمته النيابة الى المحاكمة وعاقبته المحكمة بغرامة عشرين جنيها والمصادرة وطرحت دفاع المتهم الذى ايده بشهادة ممثل الغرفة التجارية من ان عرف التجارة لا يسمح بتجزئة الفضل .

والفى مكتب الاحكام العسكرية الحكم وامر بحفظ الدعوى تأسيسا على ان شروط العقاب فى جريمة الامتناع الا يكون الامتناع مخالفا للعرف التجارى وثبت من شهادة وكيل الغرفة التجارية التى لا محل لا طراحها ان امتناع المتهم سائغ على ما يقضى به العرف التجارى (٢) .

(١) محكمة امن الدولة الجزئية الفيوم ، الجنه ٨٢ لسنة ١٩٦١ امن دولة بندر الفيوم فى ٢٠ مايو سنة ١٩٦١ رئاسة القاضى محمد زكى محرز .

(٢) محكمة جنح قنا العسكرية ، الجنحة رقم ١٤ عسكرية بنندر قنا سنة ١٩٥٢ ومذكرة مكتب الاحكام العسكرية بالغاء حكم الادانة رئاسة الاساتذة محمد سلامة وسعيد كامل ومحمد رزق .

ومن ذلك ايضا ان يمتنع صاحب محل لبيع الماكولات الشعبية ممن يبيع خبز بلدى تأسيسا على أن المحل ليس مخصصا لبيع الخبز وانما هو يقوم ببيع الماكولات الشعبية وبيع الخبز تبعا لها ومن ثم فان تعليق بيع الخبز على شراء نوع من هذه الماكولات هو تعليق على شراء سلعة جزى العرف على شرائها معه (١) .

المبحث الثالث

المساهمة الجنائية

تمهيد :

ينصرف تعبير المساهمة الجنائية الى البحث في مدى توافر المسؤولية الجنائية عندما يتعدد الفاعلون في الجريمة ويتحدد — تبعا لذلك — مركز كل منهم طبقا لما يصدر عنه من سلوك في سبيل ارتكاب الجريمة . ويمكن ان تنقسم المساهمة الى نوعين ، المساهمة الاصلية وهى الدور الاصلى في الجريمة اى الفاعل الاصلى ، والمساهمة التبعية وهى الدور الثانوى في ارتكاب الجريمة . وتتعدد بذلك عناصر البحث فنبين المساهمة الاصلية فى مطلب اول والمساهمة التبعية فى مطلب ثان .

المطلب الاول

المساهمة الاصلية

اولا — الفاعل فى الجريمة :

نبين فى هذا المطلب الفاعل الاصلى فى جرائم التموين والتسليم والفاعل كما حددته المادة ٣٩ من قانون العقوبات هو الذى يقوم بعمل تنفيذى من الاعمال المكونة للجريمة . ونعرض لتحديد الفاعل فى أبرز هذه الجرائم .

(١) محكمة الجنج المستعجلة المنصورة فى ١٩ ابريل ١٩٦٧ فى الجلسة رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ مستعجل المنصورة ومشار اليه فى كتاب مصطفى هرجه صفحة ١٠٨ ، محكمة جنج عسكرية سنورس ١١ لسنة ٥٢ ومذكرة مكتب الاحكام العسكرية بالغاء الادانة وحفظ الدعوى على الاساس السابق الاشارة اليه .

١ — الفاعل في جريمة صنع الخبز .

الفاعل في جريمة صنع الخبز بأقل من الوزن المقرر قانونا هو الذى يقوم بالعمل التنفيذى المكون للجريمة — أى الخراط — اذ يتولى تقريص المعجين وتقطيعه ناقصا .

وتطبيقا لذلك اذا تبين ان المتهم مجرد عامل لا صلة له بالجريمة ولم يثبت أنه هو الذى قام بتقطيع الخبز المضبوط فانه لا محل لمساءلته عن جريمة صنع الخبز بأقل من الوزن المقرر قانونا . (١)

غير أنه اذا ثبت ان المعجان هو الذى قام بخراط المعجين ناقصا أى أنه قام بالفعل المادى المكون للجريمة فانه يعد فاعلا اصليا في جريمة صنع الخبز ولا يكون صحيحا في القانون الحكم الذى يقضى ببرأته تأسيسا على أنه مجرد معجان قام بخراط المعجين حسب اوامر صاحب الخبز (٢)

٢ — الفاعل في جريمة البيع بأكثر من التسعير .

الفاعل في جريمة البيع بأكثر من التسعير هو البائع الذى يقوم بالعمل التنفيذى فيها ، ومن ثم يعد فاعلا العامل الذى يقوم بوزن اللحم ناقصا او قبض السعر المجاوز للتسعير (٣) .

وفي قضية اسندت النيابة فيها الى المتهمين الاول بصفته صاحب الخبز والثانى بصفته عاملا فيه باعا سلعة مسعرة بأكثر من سعرها المقرر كما ثبت لديها ان سعر الرطل المبيع هو ستة قروش وعاقبته المحكمة . ولكن مكتب الاحكام العسكرية الغى قضاء الادانة بالنسبة للمتهم الثانى — العامل — تأسيسا على أنه لم يشترك في تحديد السعر وان دوره اقتصر على قطع اللحم للبيع واعداده وهو ما يدرا عنه المسئولية اذ لم يقارف الجريمة او يشترك في ارتكابها — وهو قضاء منتقد ذلك ان العامل قام

(١) محكمة امن الدولة الجزئية بالاسكندرية الجنحة ٢٦ سنة ١٩٦٠ جنح الجمرك فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضى يوسف حسنين ، وحكم محكمة امن الدولة الجزئية الاسماعيلية الجنحة رقم ٥٨ لسنة ١٩٦١ قسم اول امن دولة الاسماعيلية برئاسة القاضى عبد السلام القرش ، وحكم محكمة امن الدولة الجزئية الاسكندرية الجنحة ٢٥٢ سنة ١٩٦٠ باب شرقى فى ٢٨ يناير سنة ١٩٦١ .

(٢) محكمة امن الدولة الجزئية الاسكندرية الجنحة ٤٨ سنة ١٩٦٠ رمل الاسكندرية فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٠ وقد الغى مكتب امن الدولة حكمها بالبراءة واعاد المحاكمة مرة اخرى وحكمها الصادر فى الجنحة ٧٨ لسنة ١٩٦٠ مينا البصل فى ٢٢ اكتوبر ١٩٦٠

(٣) محكمة امن الدولة الجزئية الاسكندرية الجنحة ١٤٨ سنة ١٩٦٠ باب شرق الاسكندرية فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٦٠ .

بالعمل التنفيذي المكون للجريمة وهو يعمل لحساب البائع ولذلك لا يمكن ان تنتفى مسؤوليته على أساس أنه لم يتم بالعمل التنفيذي (١) .
وفي جريمة الامتناع عن البيع تصح ادانة المتهم ولو كان مجرد عامل بمخزن ادوية (٢) .

وتأييدا لذلك فإنه لا اعتداد بدفاع المتهم من أنه لا شأن له بالبيع والشراء وأنه قام بالوزن فقط وطلب السعر محددًا اياه بمبلغ معين فهو في مركز البائع قانونا (٣) .

واذا تبين ان المتهم — العامل في المخبز — قام ببيع سبعة ارغفة من الخبز الشامي بمبلغ خمسة قروش في حين أن سعرها الجبرى ٢٨ مليما فإنه يعاقب عن تهمة البيع بأكثر من التسعير (٤) .

ولكن لا يعد فاعلا في الجريمة مجرد قيام المتهم بتبليغ الطلبات الى الادارة وتحصيل الثمن المبين في الفاتورة وتوريده للادارة دون زيادة أو نقص (٥) .

ولا يعتبر صحيحا في القانون الحكم الذى يقضى ببراءة البائع من جريمة البيع بأكثر من التسعير تأسيسا على أنه لا صلة له بالبطيخ الذى قام بالبيع منه وأنه تفضل بالبيع ظلما منه أنه يؤدي منفعة لصاحب الفرش دون تكليف بذلك وأنه ليس وكيلًا ولا مكلفا بالادارة ذلك لان البائع — وان كان فصوليا — الا أنه قام بالعمل التنفيذي المكون للجريمة اذ تولى بيع السلعة وقبض الثمن وهو كاف لان يعد فاعلا في الجريمة (٦) .

٣ — الفاعل في جريمة عدم الاعلان عن الاسعار .

نصت المادة ١٩ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة

- (١) محكمة القاهرة العسكرية الجنحة ٢٥١ لسنة ٥٢ عسكرية باب الشعرية ومذكرة مكتب الاحكام العسكرية في مارس ١٩٥٣ والمنشورة في مجموعة العمروسى صفحة ١٣٢ .
- (٢) نقض ٩ مايو سنة ١٩٤٩ طعن رقم ١٢٧ سنة ١٩ ق مجموعة القواعد القانونية في خمسة وعشرين عاما صفحة ٣٧٥ بند ١٦ .
- (٣) محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة الجنحة ١٠٢ سنة ١٩٦٠ مصر القديمة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦١ .
- (٤) محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة الجنحة ٢٤ سنة ١٩٦٢ قصر النيل في ٢٠ مارس سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضى محمود رمضان .
- (٥) محكمة امن الدولة الجزئية الاسكندرية الجنحة ٧٥ سنة ١٩٦٠ الرمل في ١٣ اكتوبر سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضى عادل نور .
- (٦) محكمة امن الدولة الجزئية الاسكندرية الجنحة ٨٢ سنة ١٩٦٠ امن الدولة الجمرك في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

١٩٥٠ المعدل بالقرار ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ على كيفية وطريقة الاعلان فالزمت كل تاجر يبيع أية سلعة ان يعلن عن سعرها بالاوضاع التى بينتها .
وطبقا لهذا النص فان الالتزام بالاعلان عن الاسعار يقع على عاتق صاحب المحل التجارى أى جميع تجار التجزئة فلا يسرى على مدير المحل او العامل . وينبنى على ذلك انه لا يعتبر صحيحا فى القانون الحكم الذى يقضى بادانة عامل فى تهمة عدم الاعلان عن الاسعار لان الالتزام بالاعلان عن الاسعار يقع على صاحب المحل دون العامل لديه (١) .

٤ — الفاعل فى جريمة الفواتير .

يختلف الفاعل فى جريمة الفواتير تبعا لما اذا كان بائعا يلزمه القانون بتقديم فاتورة للمشتري ، او اذا كان مشتريا يتعين عليه ان يحتفظ بفواتير شراء السلعة .

(أ) جريمة البائع .

طبقا لنص المادة ٢٦ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقرار ١٠ لسنة ١٩٥٦ يجب على صاحب المصنع او المستورد او تاجر الجملة او نصف الجملة ان يقدم الى المشتري فاتورة معتمدة منه وان تكون هذه الفاتورة مستوفاة للبيانات التى حددها القانون .

وترتبيا على ذلك اسندت النيابة الى المتهم انه بصفته تاجر جملة لم يقدم للمشتري فاتورة مستوفاة البيانات اللازمة ، وتبين من الاطلاع على الفاتورة الصادرة من المتهم انها لم تتضمن البيان الخاص بتكاليف استيراد الوحدة والبيان الخاص باقصى سعر للوحدة للبيع به للمستهلك والمنصوص عنها فى الفقرة (د) من المادة ٢٦ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ وقضت المحكمة بادانته على هذا الاساس . (٢)

(١) حكم محكمة امن الدولة الجيزة الجنية ٦ لسنة ١٩٧٣ امن دولة مركز الجيزة وكان الحكم قد صدر بادانة العامل ولكن مكتب رئيس الجمهورية الفى الحكم بعد اقراره من مكتب مراجعة احكام امن الدولة . (مذكرة القاضى على محمد عبد الفتاح برئاسة الجمهورية فى ٧ مايو سنة ١٩٧٥) وبهذا المعنى حكم محكمة هو نفلير والذى قضت فيه بان الالتزام بالاعلان عن الاسعار يقع على عاتق صاحب العمل . حكم هو نفلير فى ٥ يناير ١٩٤٢ .

(٢) محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة ، الجنية ٢٧ لسنة ١٩٦١ فى ٢٩ يناير سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضى محمود رمضان .

ويقع الالتزام بتقديم فاتورة مستوفاة للبيانات في الحالة التي يكون فيها المشتري تاجرا وليس في حالة البيع للمستهلك العادي (١) .
أما إذا كان المشتري ليس تاجرا فإن البائع لا يلزم بتقديم فاتورة مستوفاة للبيانات المحددة . ولا عقاب على البائع — من باب أولى — إذا حرر في هذه الحالة فاتورة ناقصة البيانات (٢) .

وتطبيقا لذلك قضى بأن المادة ٢٦ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ لا تنطبق إذا لم يقدم البائع للمشتري منه فاتورة لأن مفهوم هذه المادة أن يكون المشتري تاجرا والثابت أن الجهة المشتري ليست تاجرة وإن البيع تم للمستهلك (٣) .

على أنه يجب على تجار التجزئة وفقا لنص الفقرة هـ من المادة ٢٦ من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ أن يسلموا للمشتريين مثل تلك الفاتورة إذا طلبت منهم والمقصود بالمشتريين المستهلك غير التاجر ويفهم من هذه الفقرة أن البائع غير ملزم بتحرير فاتورة إلى المستهلك غير التاجر إلا إذا طلب المستهلك هذه الفاتورة .

فإذا أقر المشتري في التحقيقات وأمام المحكمة أنه لم يطلب الفاتورة من البائع فإن التهمة تكون غير ثابتة قبل البائع له (٤) .

ويكون صحيحا في القانون الحكم الذي يقضى ببراءة المدير المسئول لشركة آلات زراعية من تهمة تقديم فاتورة إلى المشتري ناقصة البيانات القانونية إذ تبين أنها صادرة إلى مستهلك وليست صادرة إلى تاجر تجزئة وإذا أعطى مثل هذا المشتري فاتورة ناقصة بعض البيانات فلا جريمة (٥) .

(١) نقض ١٥ إبريل سنة ١٩٥٣ مجموعة المكتب الفني السنة الثالثة قاعد ٢٢١ صفحة ٨٥٦ .

(٢) نقض ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ الطعن رقم ٣٠٩ سنة ٢ قضائية مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما الجزء الأول صفحة ٤٠٦ .

(٣) محكمة أمن الدولة الجزئية بالإسكندرية الجلسة ٧٦ لسنة ١٩٦٠ ومذكرة المحامي الدكتور أحمد زكي الشيتي المرفقة بأوراق الدعوى .

(٤) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية أبو طشت ، الجلسة ٢ سنة ١٩٥٩ أبو طشت في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩ رئاسة القاضي أسكندر عزت ، وحكم محكمة الجناح المستأنفة المنصورة الجلسة رقم ٥٦٨٤ لسنة ١٩٦٦ في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٩ .

(٥) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية القاهرة الجلسة ١١٢ لسنة ١٩٦٠ أمن الدولة الأزبكية في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ .

وإذا تبين أثناء تفتيش محل يقال أنه قدم فاتورة صادرة من البائع له واتضح أنها تتضمن جميع البيانات الجوهرية واثبت البائع هذه البيانات وامكن معرفة مشروعية السعر فيها فلا جناح على البائع في هذه الحالة (١).

(ب) جريمة المشتري

أوجبت المادة ٣٠ من القرار ١٨٠ سنة ١٩٥٠ على صاحب المصنع والمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة — بالنسبة لفواتير الشراء — الاحتفاظ بالفواتير والسجلات والدفاتر المنصوص عليها في هذا القرار لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها .

وطبقا لهذا النص فإن تاجر التجزئة يلتزم في جميع الأحوال بالاحتفاظ بفواتير الشراء الخاصة بالسلع والمحددة الربح ولا يخليه من هذا الالتزام أن يكون البائع له تاجر تجزئة حتى ولو امتنع البائع له عن تقديمها إليه إذا لا يحول ذلك دون ضرورة طلبها والحصول عليها (٢) .

وترتباً على ذلك لا يكون صحيحاً في القانون الحكم الذي يقضى ببراءة تاجر تجزئة من تهمة عدم الاحتفاظ بفاتورة الشراء بمقتوله أن تاجر التجزئة لا يلزم بالاحتفاظ بالفاتورة إلا إذا حصل عليها وأن المادة ٢٦ من القرار ١٨٠ سنة ١٩٥٠ قصرت الالتزام بتقديم الفاتورة إلى المشتري على أصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة دون تجار التجزئة وما دام المشتري تاجر تجزئة قد اشترى من تاجر تجزئة آخر فإن البائع لا يلزم بتقديم فاتورة إلى المشتري وبالتالي لا يسأل المشتري في حالة عدم الاحتفاظ بها (٣) .

(١) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية الاسكندرية الجثة ١٠٠ سنة ١٩٦٠ قسم الجمره في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضي يوسف حسانين .

(٢) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية الزقازيق في الجثة ٢٦ سنة ١٩٦٠ ديرب نجم في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وحكمها الصادر في الجثة ٣٢٨ سنة ١٩٦٠ أمن دولة الجزئية بالزقازيق ديرب نجم في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ وقالت المحكمة ان عدم اعطاء البائع فاتورة للمشتري لا يبرر عدم الحصول عليها .

(٣) حكم محكمة كفر الشيخ العسكرية في الجثة رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٧ بنذر كفر الشيخ ومذكرة مكتب الحاكم العسكري المحررة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ وألغت حكم البراءة الصادر في الدعوى وكانت الواقعة المعروضة على المحكمة هي ان المتهم اقر بأنه لم يكن يحتفظ بالفاتورة الخاصة بالصوف المضبوط وقت ضبط الواقعة ولم يكن حصل عليها من التاجر الذي باعه هذا الصوف .

وفى قضية بفسح المتهم بأنه اشترى البضاعة من تاجر سريع وأطرح الحكم هذا الدفاع اذ لا يخلية ذلك من واجب الحصول على الفاتورة (١) .
ويلاحظ في تفسير نص المادة ٣٠ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ان القانون وان الزم التجار الاحتفاظ بفواتير شراء السلع المحددة الربح الا أنه لم يلزم الاحتفاظ بها في مكان معين ، فلا تشريب على الحكم الذى يقضى ببراءة المتهم من تهمة عدم الاحتفاظ بفاتورة الشراء اذا تبين ان المتهم قدم الفاتورة المطلوبة وقرر أنها كانت لدى المحاسب (٢) .

وان يتبين للمحكمة ان المتهم كان يحتفظ بالفواتير وأنه ابدى هذا الدفاع لحرر المحضر فور سؤاله الا أنه لم ينتظره حتى يحضرها (٣) .
ولن يتضح من اقوال المتهم لمفتش التموين انه قرر ان لديه فواتير خاصة بالبطاريات المبعة وأنه سيبحث عنها وقدم هذه الفواتير للمحكمة فقضت ببراءته (٤) .

ويثور البحث في حالة عدم اصدار فاتورة بالنسبة للسلع المسعرة ذلك ان نص المادة ٢٥ من القرار الوزارى رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠ اوجبت تطبيق المواد من ٢٦ الى ٣٠ منه بالنسبة للسلع المسعرة والمحددة الربح سواء بسواء وليس على السلع الاخيرة وحدها ولكن وزارة التموين ذهبت في الكتاب الدورى رقم ٣٦ سنة ١٩٥٩ الى عدم تحرير محاضر للمتهمين في هذه الحالات تأسيسا على ان الحكمة من الاحتفاظ بفواتير شراء السلع المسعرة غير متوفرة اذ يكفى في شأن مراقبة اسعارها مطابقة سعرها المعروضة به للبيع او المباعه به على السعر المقرر قانونا .

ولا يتفق هذا الراى وصحيح القانون ذلك ان القانون اوجب سريان احكام المواد من ٢٦ الى المادة ٣٠ على السلع المسعرة والمحددة الربح سنويا

(٣) حكم محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة الجنبه ١٢٩ سنة ١٩٦٢ الازبكية في ٣ مايو سنة ١٩٦٢ .

(٢) حكم محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة فى الجنبه ٢٠٤ سنة ١٩٦٢ الازبكية فى ١١ يوليو سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضى محمود رمضان . وقد اصدرت محكمة النقض حكما قضت فيه بان خلو قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص بالاحتفاظ بالسجل المنصوص عليه فى المادة ٢٠ منه فى مكان معين واوجب الحكم المطعون فيه الاحتفاظ بالسجل فى المحل بعد خطأ فى تفسير القانون .

(٣) حكم محكمة امن الدولة الجزئية قنا الجنبه ٧٠ لسنة ١٩٦٠ امن دولة مركز نجع حمادى رئاسة القاضى محمد حطفى عثمان .

(٤) حكم محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة الجنبه ٧٤ سنة ١٩٦٢ عابدين فى ٢٧ مارس سنة ١٩٦٢ .

ولا مجال للاجتهاد في هذا الشأن ولا محل للاخذ بما جاء في الكتاب الدوري لوزارة التموين الى موظفيها سواء كانت كتباً دورية أو منشورات اذ لا تقيد هذه الكتب احكام القضاء .

وقد استقرت احكام القضاء على ادانة المتهمين في تهمة عدم الاحتفاظ بفواتير شراء السلع المسعرة (١) .

ثانيا : الشروع في جرائم التموين :

يذهب الفقه عندنا الى ان قانون العقوبات الاقتصادي يسوى في التجريم والعقاب بين الجريمة التامة والشروع وانه لا مبرر لاستبعاد تصور امكانية الشروع في جرائم التموين — باعتبارها من جرائم الخطر وليست من جرائم الضرر — ذلك ان الخطر اذا كان يعد نتيجة معاقبا عليها في حد ذاتها فان الشروع في احداث تلك النتيجة لا يختلف — من الوجهة القانونية — عن الشروع في ارتكاب فعل يترتب عليه نتيجة ضارة ولا يعتبر الشروع في جرائم الخطر تهديدا لتهديد وانما يتضمن الشروع فيها حينئذ البدء في تنفيذ فعل يؤدي حالا ومباشرة الى تحقيق النتيجة المعاقب عليها وهي مصلحة معينة بالضرر ذلك ان الشروع في جرائم الخطر هو الخطر بذاته الذي عناه المشرع (٢) .

ويبدو ان محكمة النقض في مصر قد انحازت الى هذا الرأي وترى امكانية الشروع في جرائم النقد وكشفت عن هذا الاتجاه في حكم تعرضت فيه للركن المادي في جريمة تعامل في النقد الاجنبي ودلت المحكمة على توافر اركان الشروع وخلصت الى وصف الواقعة بانها شروع في تعامل وان المتهمين شرعا في القيام بعملية من عمليات النقد باجراء التعامل في اوراق النقد المضبوطة (١٦٧ جنيها استرلينيا) بان اتفقا على بيعها عن طريق المصارف المعتمدة الامر المعاقب عليه بالمادتين ١ ، ١٤ من قانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ (٣)

والذي اراه ان ما افصحته عنه المحكمة من وصف هذه الجريمة بأنها شروع انما يعنى قيام الجريمة التامة ذلك ان الاتفاق الذي انعقد بين المتهمين

(١) حكم محكمة امن الدولة ابو طشت في الجفحة ٢ سنة ١٩٥٩ المشار اليه من قبل

(٢) محمود مصطفى صفحة ٩٤ ، امال عثمان صفحة ٤٣ .

(٣) نقض ١٨ ديسمبر ١٩٧٧ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٨ ص ١٠٤٨ .

وتتلاقى الإرادتين بين البائع والمشتري إنما هو تعبير عن قيام الجريمة التامة وبذلك فإن الواقعة تكون تعاملًا تامًا أي جريمة كاملة وليست شروعًا .
ونرى أن جرائم التموين لا تقبل طبيعتها الشروع فيها ذلك أن هذه الجرائم تتردد بين أنواع ثلاثة فهي إما أن تكون من جرائم السلوك السلبي البحت أو من جرائم الفعل الوحيد أو من جرائم العقد .

إما أنها من جرائم السلوك السلبي البحت فإن هذه الجرائم تقتضي بصفة عامة امتناع الجاني عن القيام بعمل ما كجريمة الامتناع عن البيع أو عدم الإعلان عن الأسعار أو عدم الإخطار عن الوفورات فإن البدء في تنفيذها غير متصور إذ تستلزم هذه الجرائم القيام بعمل خلال فترة معينة أو ظرف أو مناسبة محددة فإذا انقضت هذه الفترة أو المناسبة دون أن يقوم الجاني بالعمل الذي يلزمه به المشرع فإن الجريمة تقع تامة ، وبعبارة أخرى هي جرائم تتكون من محض الامتناع عن سلوك معين أما أن تقع كاملة بحلول الموعد الذي يلزم فيه إتيان السلوك أولاً تقع أصلاً (١) .

وأما أن تكون من جرائم الفعل الوحيد ومن ذلك جريمة صنع الخبز أقل من الوزن المقرر أو جريمة التصرف في مواد التموين بأي صورة كانت فإن هذه الجرائم تتم بمجرد وقوع الفعل ولا يتصور الشروع في جريمة صنع الخبز فهي إما أن تتم أولاً تتم إذ يستنفذ فيها الفاعل سلوكه .
ويترتب على ذلك أن ضبط الخبز مقطوعاً داخل المخبز تقع به جريمة صنع الخبز أقل من الوزن المقرر ولا يتصور أن تكون شروعاً .

وأما أن تكون هذه الجرائم من جرائم العقد التي لا يتحقق الركن المادي فيها بتوافر سلوك منفرد واحد من طرفيها وتتطلب توافر إيجاب من البائع وقبول من المشتري وبدون هذا التراضي لا تتحقق الواقعة المعاقبة عليها إذ بغير التقاء إرادة البائع والمشتري لا تقوم جريمة البيع بأكثر من التسعير فأرادة البائع وحدها لا تكفي كما أن إرادة المشتري بدورها لا تغني . وقد المعت محكمة النقض إلى هذا المعنى في قضائها إذ قالت بأنه لما كان التراضي على المبيع والثمن كافيًا لانعقاد البيع وتمامه بقطع النظر عن أداء الثمن فإن الحكم بالبراءة استناداً إلى عدم دفع الثمن

(١) سميح الشناوي الشروع في الجريمة رسالة من القاهرة صفحة ٤٦٧ ، السعيد مصطفى السعيد الأحكام العامة الطبعة الرابعة سنة ١٩٦٢ صفحة ٥٦ ، رمسيس بهنام النظرية العامة جزء (٢) صفحة ٦٠ .

هو حكم خاطيء قانونا (١) . ويبدو من هذا الحكم ان محكمة النقض ترى ان الجريمة تقع بمجرد تلاقى الارادتين على البيع باكثر من التسعير ولا يؤثر في قيامها عدم دفع الثمن .

ويترتب على ذلك انه لا يتصور الشروع في جريمة البيع باكثر من التسعير اذا تم ضبط الجريمة قبل دفع الثمن فان هذه الجريمة تعد جريمة تامة وليست شروعا وكذلك الشأن في جريمة العرض للبيع فانها تعتبر جريمة تامة بمجرد وقوع العرض (٢) .

ويتضح من ذلك ان كل ما يعتبر بدءا في التنفيذ يرقى الى مرتبة الجريمة التامة وهو ما يتفق وسياسة العقاب التي ينتهجها المشرع في الجرائم الاقتصادية وهي تأثيم كافة المراحل المؤدية الى ارتكاب الجريمة ومن ثم يعاقب عليها باعتبارها جريمة تامة وليست شروعا (٣) .

وقد توسع التشريع الفرنسي في مجال التجريم فنصت المادة ٣٦ من قانون ١٤٨٣ على ان المراحل التحضيرية — التمهيدية — كالاقتراحات والمفاوضات تكون جريمة تامة حتى ولو لم تقترن بأفعال (٤) .

وفي مجال جرائم النقد قضت محكمة السين بأن المفاوضات التي تدور حول شراء قطع من النقود الذهبية مخفاة في حقيقة جريمة معاقب عليها (٥) .

(١) نقض ١٤ ابريل سنة ١٩٥٢ مجموعة احكام النقض سنة ٣ رقم ٢١٥ صفحة ٦٩٨ .

(٢) محكمة طنطا العسكرية الجثة رقم ١ عسكرية طنطا سنة ١٩٥٢ وضبط المتهم في هذه القضية يعرض للبيع برتقالا من النوع المعروف بابي هره واعلن عن ثمنه ببطاقة سطر عليها عبارة برتقال بصرة ٦ ثمرات ٥٠ مليما بزيادة عن التسعير .

(٣) يلاحظ ان المادة ١٥٢ من مشروع قانون العقوبات قررت العقاب على الشروع في بنح الاقتصادية في جميع الاحوال بغير نص خاص .
(٤) جان مازار المرجع السابق صفحة ٣٢ .

L'article 36 de l'ordonnance 1483 énonce comme pratique de prix illicite les offres, les propositions de vente, les offres d'achat, même non suivies d'effet.

وفي مجال جرائم النقد قضت محكمة السين بأن المفاوضات التي تدور حول شراء قطع النقود الذهبية مخفاة في حقيقة جريمة معاقب عليها .

(٥) حكم محكمة السين في ٢٢ اكتوبر ١٩٤٦ مجموعة J.C.P. — ٢٧ — العدد الثاني
فقرة ٣٥٧ .

المطلب الثانى

المساهمة التبعية

اولا : الاشتراك فى الجريمة :

تثير مشكلة الاشتراك فى الجريمة التمييزية أهمية بالنسبة لمن يساهم فى ارتكابها واوصى مؤتمر روما بالتوسع فى فكرة الفاعل واشكال المساهمة الجنائية ونعرض للصور المختلفة لها .

ويثور ذلك فى جريمة البيع باكثر من التسعير فان البائع يعتبر هو الفاعل الاصلى للجريمة اذ يقوم بالعمل وهو البيع وبالنسبة للمشتري فهل يعد فاعلا أم شريكا . من الواضح ان هذه الجريمة لا تتم الا بمساهمة المشتري وهى تتحقق بالايجاب والقبول ونرى ان المشتري فاعل اصلى فى جريمة لا تتم الا بمساهمة المشتري وتتحقق بتلاقى الارادتين بين البائع والمشتري كما قدمنا ولكن المشرع رعاية منه لجانب المشتري وتقديرا للمصلحة العامة افرد له جريمة خاصة فى المادتين ١١ ، ١٢ من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ واعتبره فاعلا فى جريمة مستقلة وخفف العقاب بالنسبة له بحسب ما اذا كان قد اشترى السلعة بقصد الاتجار او بقصد الاستهلاك ويعنى فى هذه الحالة الاخيرة من العقوبة اذا ابلغ السلطات المختصة بالجريمة او اعترف بها (١) .

ومن صور الاشتراك فى الجرائم التمييزية ما قضى به من ان المتهمه كانت بالمنزل وانها اوعزت الى المتهم الاول — الخراط — بصنع الخبز باقل من الاوزان القانونية (٢) .

الاشخاص الذين يعملون لحساب الغير :

قضت محكمة النقض الفرنسية بان السمسار الذى يعرض بضاعة للبيع باكثر من التسعير لحساب الغير يعد شريكا فى الجريمة ، مع انه

(١) محمود مصطفى صفحة ١١٠ ويقول بان البائع هو الفاعل الاصلى اما من يشتري السلعة المذكورة عن علم وادراك فهو شريك فى الجريمة وتكون عليه عقوبتها طبقا للقانون العام (٢) حكم محكمة دمياط العسكرية الجنحة ١٩ سنة ١٩٥٩ جنح عسكرية مركز دمياط فى ٤ ابريل سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضى ثروت القذاح .

لا يتصرف لحساب نفسه (١) .

وقد توسعت بعض أحكام القضاء الفرنسي في مدلول الاشتراك — في جرائم النقد — واعتبرت شريكا في الجريمة قائد سيارة شاهد في حائطة نقود مالك السيارة أوراق النقد المهربة (٢) .

وكذلك الحكم الذي اعتبر شريكا في الجريمة مجرد جلوس شخص في سيارة اخفيت فيها النقود المهربة (٣) .
غير أنه من الأحكام السليمة ما قضت به محكمة النقض الفرنسية من أنه يعد شريكا السائق الذي قاد سيارة مخدمه واحيط علما بوجود قطع نقود ذهبية مخفاة في السيارة وأنه في حالة نجاح الرحلة سيتمح جزءا من هذه النقود مكافأة له (٤) .

وقد اتجه التشريع المصري الى التوسع في صور الاشتراك فنصت المادة الثامنة من الامر العسكري رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٤٤ بتنظيم استخراج وصناعة الدقيق على أنه يعتبر شريكا لأصحاب المخابز والمطاحن أو المسؤولين عن ادارتها وتجار الدقيق كل من يشترك معهم في مخالفة احكام هذا الامر باية وسيلة كانت .

ثانيا : التحريض على ارتكاب جرائم التموين :

يثير التحريض الذي يقع من رجال السلطة العامة (٥) . في مجال الجرائم الاقتصادية ومن بينها جرائم التموين مشكلة دقيقة ذلك أنه يحدث كثيرا ان يتقدم رجال المباحث ويتظاهرون بقبولهم شراء سلعة باكثر من السعر مما يحتمل ان يؤدي ذلك الى قيام البائع بالبيع باكثر من التسعير

- (١) حكم محكمة بوردو ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤١ J.C.P. سنة ٤٢ جزء ٢ — صفحة ١٧٨٧ ، وجازيت دي باليه جزء ٢ صفحة ٤٩٥ وحكم النقض الفرنسي ٢٨ يناير سنة ١٩٤٣ وأشار اليه الأستاذ ليفاسير في مقاله السابق الاشارة اليه عن النظام الجديد للعقاب على الاسعار سنة ١٩٤٣ عدد اكتوبر ١٩٤٣ فقرة ٣٧٠ بند ٧٦ هامش ٢١٥ .
- (٢) نقض فرنسي في ١٨ اكتوبر سنة ١٩٤٦ مشار اليه مؤلف رينيه لاكلافيير الرقابة على النقد في فرنسا طبعة سنة ١٩٦٠ صفحة ٦٥ .
- (٣) حكم محكمة نانسي في ١٣ يوليو سنة ١٩٤٩ ومشار اليه في المرجع السابق الفقرة ذاتها .

- (٤) نقض فرنسي في ١٩ سنة ١٩٥٩ البليتان الجنائية رقم ١١٨ صفحة ٢٣٤ .

- (٥) La provocation policiere

والقبض عليه متلبسا ، أو ان يتنكر أحد رجال المباحث ويسعى الى احد الاشخاص الذين يتعاملون في النقد ويتفق معه على صفقة تهريب نقد للخارج ويتمكن بذلك من الايقاع به . فهل يمكن التسليم بشرعية التدخل الذي يقوم به رجال الادارة للتحريض على ارتكاب الجريمة (١) .

يذهب الفقه الى انه ليس من حق رجال الشرطة طبقا لقواعد الاجراءات الجنائية التدخل في هذه الحالة وان دورهم مقصور على البحث عن جريمة معروفة والتوصل الى القبض على مرتكبها ، ولم يخول القانون لهؤلاء الاشخاص القيام بدور المحرضين ، كما يتناقض هذا التحريض مع طبيعة عمل رجال الادارة اذ ان مهمتهم العمل على منع الجرائم وليست على ارتكابها .

ويتجه رأى الى التفرقة بين الاجراءات التى تتبع للكشف عن الجرائم التى تقع عادة وتقوم امارات قوية على وقوع جريمة لم يسفر البحث فيها عن معرفة الفاعل وصورة ذلك ان شخصا مجهولا اخفى في احد المطاعم كمية تبلغ حوالى ١٠٠٠ كيلو من القمح دون الحصول على اذن من وزارة التموين كما يقضى بذلك القانون وتبين ان الشخص الذى استلم هذه الكمية يجهل محتوياتها وابلغ البوليس بالواقعة ، لم يجد رجال البوليس مناصا من ارسال احد المخبرين الذى تمكن عن طريق التحريات من معرفة هذا الشخص والقبض عليه وامكن التوصل بذلك الى اماكن يخفى فيها بضاعته اما في غير هذه الحالة فانه يجب على الدولة ان تبتعد عن الظنون وعن كل شبهة في التحريض على الجرائم فهى بهذا تخلق جريمة وقد يؤدي تصرفها الى ادانة شخص برىء (٢) .

وقد توسطت احكام القضاء الفرنسى في هذا الشأن واتجهت الى ان التحريض لا يسلب الجانى ارادته في ارتكاب الجريمة حتى لو صدر عن رجال شرطة متنكرين — وان كان يصح اعتباره ظرفا مخففا للمسئولية — طالما لم يقترن التحريض باكراه او طرق احتيالية من شأنها ان تعدم ارادة

(١) تعليق مانيول على حكم محكمة تولوز ١٣ مارس سنة ١٩٤٢ مجموعة J.C.P. ٤٢ — العدد الثانى — فقرة ١٨٣٦ وكذلك حكم محكمة اكس ٢ يونيو سنة ١٩٤٢ — المجموعة السابقة نفس العدد فقرة ١٩٢٨ .

(٢) تقرير كومننت المجلة الدولية للقانون الجنائى سنة ١٩٥٣ صفحة ٣١٦ وقوان المرجع السابق صفحة ٤٣٢ .

الجاني الحرة ، الا ان المسؤولية تنتفى اذا أحيط التحريض بطرق احتيالية ومظاهر خارجية تكون ضغطا على ارادة الجاني في ارتكاب الجريمة وبغير ذلك ما كان له ان يرتكبها أو يفكر في ارتكابها (١) .

كما قضى بانه وان كان التحريض لا يمحو الجريمة الا ان الافعال التي ارتكبها المتهمان وقبلها المساهمة في ارتكاب الجريمة كانت من تدبير رجل الشرطة أى من نسجه Pure machination بحيث لو استبعدت هذه الافعال ينتفى الركن المادى (٢) .

غير ان بعض احكام القضاء ذهبت الى ابعد من ذلك وقضت بانه لايمكن ان تكون للجاني ارادة حرة في ارتكاب الجريمة اذا كانت الاعمال التي قام بها موظفى مراقبة الاسعار هى وحدها التي دفعت الجاني الى البيع باكثر من التسعير (٣) .

ولكن محكمة النقض الفرنسية نبذت هذا الراى وقضت فى احكام متعددة بان التحريض لا يمكن ان يعد سببا من اسباب الاباحة التي نص عليها القانون أو عذرا معنيا من العقاب (٤) .
واخذ بهذا الاتجاه مجلس الدولة فى فرنسا (٥) .

موقف القضاء المصرى :

أكدت محكمة النقض فى احكامها أن مهمة رجال الشرطة فى الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها وكل اجراء يقومون به فى هذا السبيل يعد صحيحا طالما انهم لم يتدخلوا فى خلق الجريمة بطريق الغش أو الخداع أو التحريض على مقارفتها ، وانه من حق رجال الشرطة اجراء تحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ولا تثريب عليهم فيما يتخذوه فى سبيل ذلك من تخفى واستعمال صفات حتى يانس اليهم الجاني ويعلمن اليهم

(١) انظر فى تفصيل موقف القضاء مؤلف رينيه لاكلافيير المشار اليه من قبل صفحة ١٦ .
(٢) محكمة سان جوليان فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ومشار اليه فى المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) محكمة تولوز ٢٣ ابريل سنة ١٩٤٢ مجموعة ٤٢ — العدد الثانى فقرة ١٨٨٦ ، محكمة افرى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٢ جازيت دى باليه ١٩٤٣ عدد ١ صفحة ٧٨ .
وحكم محكمة جرينوبل ٢٨ يناير سنة ١٩٤٣ مجموعة سنة ٤٣ عدد ٢ صفحة ٢٢٧٧ .

(٤) محكمة النقض الفرنسية ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٢ وحكمها فى ١ يوليو سنة ١٩٤٣ ، وحكمها الصادر فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، ٣ مارس سنة ١٩٤٤ ، ١٤ يونيو سنة ١٩٤٥ ومشار الى هذه الاحكام فى مؤلف فيليب سولو الجرائم الاقتصادية صفحة ٤٤ .

(٥) حكم مجلس الدولة فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٤٦ سبرى ١٩٤٩ جزء ٣ صفحة ١ .
(م ١١ — الجرائم التموينية)

طالما ان ارادته تبقى حرة دون ان يقع له من رجال الضبط اكراه او تحريض على ارتكاب الجريمة (١) .

وفي حكم آخر قضت بانه اذا تظاهر مأمور الضبطية القضائية لتاجر بانه يريد شراء سلعة منه فباعه هذا اياها بازيد من السعر المقرر رسميا فذلك ليس فيه ما يفيد ان رجل الضبطية القضائية هو الذى حرّض على الجريمة او خلقها خلقا ولهذا فلا حرج على المحكمة فى ان تستند الى ذلك فى حكمها بادانة التاجر (٢) .

كما قضت بان مفتش التموين الذى باشر الضبط لم يجد خبزا عند دخوله فانتظر حتى تم الخبز وضبط الخبز فى حين ان التفتيش يكون على الخبز الموجود فعلا وانه لوصح ان الخبز الذى ضبطه المفتش قد خبز اثناء وجوده فذلك لا يمكن اعتباره خلقا للجريمة اذ المفتش لم يتدخل فى الخبز بل ان حضوره وعملته مما يؤكد صحة اجراءاته (٣) .

وقد عادت محكمة النقض الى تأكيد هذا الاتجاه فى احكامها الاخيرة فنقضت بان من حق ضابط مباحث التموين دخول المحال التجارية والمصانع والمخازن وغيرها من الاماكن المخصصة لصنع او بيع او تخزين المواد التموينية لمراقبة تنفيذ احكام المرسومين بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ سنة ١٩٥٠ وما يظهر له اثناء التفتيش عن مواد تموينية من وجود اشياء محرمة حيازتها او تنفيذ فى كشف جريمة اخرى فله ان يضبطها ما دامت ظهرت عرضا ودون سعى منه يستهدف البحث عنها (٤) .

وقد تعرضت احدى المحاكم الجزئية لفكرة تحريض مفتش التموين اذ طالب البائع ان يبيعه السلعة بالقدر مع ان قرار التسعير الجبرى الخاص بهذه السلعة حدد السعر بالكيلو وليس بالقدر وقالت المحكمة انه من الصعب على المتهم ان يحول القدر المبيع من الكيل بالقدر الى الوزن بالكيلو

(١) نقض اول ديسمبر سنة ١٩٥٩ مجموعة المكتب الفنى لاحكام محكمة النقض السنة العاشرة العدد الثانى صفحة ٩٧٠ .

(٢) نقض ١٨ اكتوبر سنة ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية جزء ٧ ق ٦٥٨ صفحة ٦٢٩ .

(٣) نقض ١٩٤٩/١١/٨ طعن رقم ٩٠٧ لسنة ١٩ ق مجموعة احكام النقض فى ٢٥ سنة جزء ١ ص ٤٥٩ بند ٦٢ .

(٤) نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧١ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٢ ق صفحة ٨٣٨

الطعن ١٢٤٩ لسنة ٤١ .

ثم يقوم بحساب الثمن ومن ثم فان المفتش يكون بذلك قد ساعد في وقوع الجريمة وقضت ببراءة المتهم (١) .

وينفهم من هذه الاحكام ان محكمة النقض اعتنقت الرأى القائل بان تداخل رجل الشرطة الذى يهدف الى خلق جريمة او افتعالها بطريق الفس أو الخداع يدفع الشخص بذلك دفعا الى ارتكاب جريمة زينها له فالجريمة فى هذه الحالة تكون من صنع رجل الشرطة ، اما قيام رجال الشرطة بالبحث والتحرى ومراقبة سلوك الاشخاص فانه لا يعد مساهمة فى ارتكاب جريمة مادام هذا التصرف لا يتضمن اكراها او تحريضا للتجار على ارتكاب الجريمة .

(١) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية بالاسكندرية فى ٦ يناير سنة ١٩٦٢ الجئحة ٢٧٠ سنة ١٩٦١ محرم بك . وتوحى عبارة ان المفتش ساعد على وقوع الجريمة بان فكرة الجريمة التحريضية تكمن وراء هذه الاسباب وربما يكون هذا الحكم وغيره من الاحكام المماثلة فى هذا النوع من القضايا اقرب الى ان يدخل تحت نطاق الخطأ فى الوقائع وهو ما سنعرض له فى حيله

الباب الرابع

الركن المعنوى

تمهيد

الركن المعنوى فى جرائم القانون العام :

تتطلب الجريمة الجنائية قيام الركن المعنوى اذ لا يمكن أن يسند الفعل الى الجانى الا اذا كان ناشئاً عن ارادة حرة فلا يسأل الشخص اذا كان قاصراً أو مكرهاً أو تحت تأثير قوة قاهرة أو دفاع شرعى أو كان تنفيذاً لامر القانون . وينطبق هذا المبدأ على كافة الجرائم عمدية أو غير عمدية . غير أن الركن المعنوى يختلف اذا كان ناشئاً عن جريمة عمدية أو غير عمدية فبالنسبة للجرائم العمدية لا يكفى مجرد الارادة لتكوين الركن المعنوى اذ يلزم ان تتوفر النية الاجرامية أو بعبارة اخرى القصد الجنائى وعرف جارسون القصد بأنه علم الجانى بأنه يأتى عملاً غير مشروع أو بعبارة اخرى هو ارادة ارتكاب الخطأ .

أما الجرائم غير العمدية فهى تلك التى يعاقب عليها القانون مجردة عن النية وهى جرائم الاهمال والمخالفات فبالنسبة لجرائم الاهمال يتجسد الخطأ فى صورة عدم الاكتراث ، مخالفة اللوائح ، عدم التبصر . فهذه الجرائم غير عمدية بطبيعتها وتفترض اثبات عنصر الخطأ أو الاهمال وتنتفى اذا تحقق الحادث الجبرى أو القوة القاهرة .

أما المخالفات فان ركن الخطأ فيها يتحقق من مجرد مخالفة القانون يستوى ان تكون قد ارتكبت عمداً أو باهمال ولا يعاقب عليها فى حالة القوة القاهرة أو الحادث الجبرى .

الركن المعنوى فى جرائم التمييز :

يدق تحديد الركن المعنوى فى جرائم التمييز ومرد ذلك الى الخلاف الذى شجر حول طبيعة هذه الجرائم وهل يتميز الخطأ فيها بطبيعة خاصة أم انها تأخذ حكم جرائم القانون العام .

تقسيم :

نتناول — فى هذا الباب — عرض الآراء المختلفة فى بيان الركن المعنوى ثم بيان اثر الباعث وحسن النية على الركن المعنوى .

الفصل الأول

الآراء المختلفة في تحديد الركن المعنوى

ترددت هذه الآراء بين الأخذ بفكرة القصد العام ، والخطأ بإهمال ، وفكرة الجريمة المادية البحتة ونعقد لكل من هذه الآراء مبحثاً على حدة .

المبحث الأول

جرائم التموين ذات قصد عام

القصد العام :

يذهب فريق كبير من الشراح الى أن الركن المعنوى فى جرائم التموين لا يختلف عنه فى جرائم القانون العام فقد تكون الجريمة عمدية وتقع بسبب خطأ الجانى غير العمدى ويكتفى فيها الشارع بالقصد العام الذى يتطلب بدوره عنصرى العلم والارادة ولا يتطلب قصداً خاصاً (١) .

ويستند هذا الراى الى ماقتضت به محكمة النقض المصرية فى بعض احكامها من أن القانون لا يوجب توفر قصد جنائى خاص فى جريمة استخدام مواد التموين فى غير الغرض الذى صرفت من اجله أو استخدامها فى مصنع آخر غير المصنع الوارد بيانه فى البطاقة بل تتحقق الجريمة بمجرد وقوع الفعل المعاقب عليه والمتهم عالم به (٢) . وفى جريمة عدم اعلان تاجر التجزئة المقيدة عليه بطاقات تموين عن وصول مواد التموين اليه بمكان ظاهر فى محله بأن هذه الجريمة لا تتطلب توفر قصد جنائى خاص (٣) . وفى جريمة صنع خبز يقل عن الوزن المحدد قالت أن هذه الجريمة لا يشترط لقيامها توفر قصد جنائى خاص (٤) . وبالنسبة لجريمة البيع بأكثر من التسعير حددت القصد فيها بأن جريمة بيع سلعة بأزيد من السعر الجبرى تتحقق باقتراف الفعل المادى دون أن يتطلب القانون فيها قصداً جنائياً خاصاً

(١) امال عثمان صفحة ١١٥ ، فتوى سرور صفحة ٥٠٥ ، محيى الدين عوض قانون العقوبات الاقتصادى سنة ١٩٦٩ ص ٧٣ .

(٢) نقض ٧ مايو سنة ١٩٥١ مجموعة المكتب الفنى السنة الثانية قاعدة ١٠٤ ص ٣٨٣ .

(٣) نقض ٤ فبراير سنة ١٩٥٢ مجموعة المكتب الفنى السنة ٣ قاعدة ٢٥٢ . صفحة ٦٨١ .

(٤) نقض ٩ اكتوبر سنة ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفنى العدد الثالث السنة ١٨ ص ٩٣٧ .

بل يكتفى بالقصد العام الذي يتوافر بمجرد تعمد الفعل المكون للجريمة
بنتيجته التي يعاقب عليها القانون . وفي جريمة البيع بأكثر من التسعير قضى
بانها من الجرائم العمدية التي تتطلب القصد الجنائي الخاص لتوفرها وهو
تعمد البيع بأكثر من السعر الرسمي (١) .

كما يستخلص انصار هذا الرأي من أحكام محكمة النقض المشار اليها
انها تفترض توافر القصد العام من مجرد وقوع المخالفة وعلى الفاعل ان
يثبت عدم توافر هذا القصد او قيام سبب يحول دون مسؤوليته عن الفعل
ويترتب على افتراض الخطأ حتى يثبت المتهم عدم وقوعه منه ان الركن
المعنوي في الجرائم الاقتصادية يكون من الضالة بما يميزه عن الركسن
المعنوي في جرائم القانون العام (٢) .

واضافت بعض الاحكام ضرورة توفر القصد لتوقيع العقاب وان هذه
القاعدة لا تقبل استثناء الا اذا نص القانون على ذلك (٣) .

واخذت بعض احكام القضاء الفرنسي بفكرة القصد العام ففي قضية
اتهم فيها مدير شركة بانه باع سكر بزيادة عن التسعير وقضت محكمة اول
درجة ببراءة المتهم استنادا الى حسن نيته اذ لم يستهدف الحصول على
فائدة غير مشروعة غير ان محكمة استئناف باريس الفت حكم البراءة
وقالت في حكمها ان جريمة البيع بأكثر من التسعير تستلزم فضلا عن الفعل
المادى قصدا جنائيا وهي نية يمكن استخلاصها من وقائع الدعوى (٤) .

وقضت محكمة السين في اربع احكام اصدرتها بان الجرائم التي
انشأها قانون اول يوليو سنة ١٩٣٧ وهي مجاوزة التسعير عن الاسعار
السارية في ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٧ ما لم يصدر استثناء من هذه الاسعار من
لجنة التسعير هذا القانون لم ينشئ جريمة مادية بحتة ولكنها جرائم تخضع
للاحكام العامة في القانون الجنائي وهو ما يستلزم توفر الركسن المادى

(١) امن الدول الجزئية اللجنة ١٥٢ لسنة ١٩٦١ بندر سوماج في ١٩٦٢/١/٢٤
رئاسة القاضى يحيى ابو العز .

(٢) محمود مصطفى الجرائم الاقتصادية الجزء الاول صفحة ١١٣ .
(٣) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية المنصورة اللجنة ٣٥ سنة ١٩٦١ أمن دولة قسم
ثان المنصورة جلسة ١١ يناير ١٩٦٢ رئاسة القاضى محمد النادى .

(٤) محكمة استئناف باريس في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٧ جازيت دي بالية سنة ١٩٣٧
المضمم الثانى صفحة ٩٧ .

بمجاوزة الاسعار وعنصر العمد وهو سوء النية الذى يتحقق من الحصول على فائدة غير مشروعة (١) .

كما يتضح من احكام المحكمة العليا فى الاتحاد السوفيتى انها تأخذ بفكرة القصد العام فى جريمة المضاربة Speculation وهى جريمة تقابل عندنا التسبب فى ارتفاع الاسعار أو انخفاضها والتى نص عليها الامر العسكرى رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التحكم فى الاسعار — وقالت المحكمة ان نية التأثير على الاسعار يمكن استخلاصها من الظروف المحيطة بالواقعة وهى حيازة المتهم لكمية من البضائع تزيد عن حاجته وحاجة أسرته (٢) .

وفى قضية ضبط شخص فى جمهورية جورجيا بالاتحاد السوفيتى يحوز ١٠٩٠ زوجا من جوارب السيدات وشهد الشهود بانه كان يبحث عن مشتر لهذه الجوارب الا ان البوليس فاجاه بالقبض عليه وعاقبته محكمة اول درجة بالحبس خمس سنوات مع حرمانه من الحقوق المدنية ولكن محكمة الاستئناف الغت الحكم وقضت بالبراءة ، غير ان المحكمة العليا للاتحاد السوفيتى قضت — بعد ان طعنتم النيابة فى هذا الحكم — بأنه ليس ثمة مبرر لتبرئة المتهم والغت الحكم واعيدت المحاكمة من جديد (٣) .

كما قضى بادانة شخص بتهمة المضاربة غير المشروعة لانه اشترى كمية كبيرة من السلع الاستهلاكية ٤٠٠ علبة من الطباق ، ١٥ زجاجة من الخمر وغير ذلك وقد ضبط بعد نزوله من القطار الذى استقله من البلدة التى اشترى منها هذه المضبوطات وهو يبحث عن مشتر يبيعه هذه الاشياء بربح يعود عليه . دفع المتهم التهمة بانه اشترى هذه الاشياء كهدايا وقد براته محكمة اول درجة تاسيسا على ان الفعل لا يكون جريمة تأثير فى رفع الاسعار ولكنه يفتوى على مخالفة لوائح الاتجار الا ان المحكمة العليا للاتحاد السوفيتى الغت الحكم واعادت المحاكمة (٤) .

أما اذا تبين من ظروف الواقعة ان المتهم مواطن مخلص فانه من اليسير دحض القرينة التى تقوم فى حقه من حيازته لكميات تفوق حاجته وانه

(١) حكم محكمة السين فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٧ — دالوز سنة ١٩٣٧ تعليق تشيرونوف

(٢) حكم المحكمة العليا فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٠ .

(٣) قضية اليجلا شفيلى سنة ١٩٤٠ .

(٤) قضية منتسبرج سنة ١٩٤٢ .

اشتراها بقصد الربح . وبناء على ذلك ألغت المحكمة العليا للاتحاد السوفيتى فى سنة ١٩٤٩ حكما عاقب شخصا عن جريمة المضاربة غير المشروعة وكان هذا الشخص قد ضبط اثر عودته الى طشقند فى رحلة عمل الى موسكو وهو يحمل ٢٢ زوجا من الأحذية الكاوتش خاصة بالأطفال وشهد الشهود بأن أصدقاءه فى طشقند طلبوا منه أن يحضر لهم هذه الأحذية والتي لم تكن متوفرة فى المدينة (١) .

وفى جريمة صنع الخبز اقل من الوزن المقرر قضت بعض الاحكام بانها من الجرائم العمدية التى يشترط لقيامها توفر قصد مرتكبها واتجاهه الى انقاص وزن الرغيف وقضت المحكمة بالبراءة استنادا الى أن متوسط العجز فى وزن الرغيف دون الدرهم وهو نقص طفيف لا تستشف منه المحكمة توافر قصد جنائى لدى المتهمين فى ارتكاب الجريمة (٢) .

كما قضى بأنه لما كانت الجريمة المسندة الى المتهمين — جريمة صنع خبز اقل من الوزن المقرر قانونا — من الجرائم العمدية التى لا تنهض الا اذا ثبت عن يقين ان المتهمين قصدا الى ارتكابها وكانت صناعة الخبز يدوية تحتل الخطأ اليسير ولم يتم من الاوراق ثمة دليل قاطع على توافر ذلك القصد فان التهمة المسندة الى المتهمين تكون غير متكاملة الأركان (٣) .

ومن ذلك أيضا ما قضى به من أن مقدار النقص فى الرغيف الواحد بعد تهويته يقل عن الدرهم الواحد يؤخذ منه ان المتهم وهو الخراط الذى قام برغف العجين لم يكن قاصدا تجاوز النسبة وينعدم بذلك القصد الجنائى (٤) .

وفى جريمة عرض سلعة مسعرة للبيع — دجاج — بأكثر من السعر

(١) قضية كارتسوف سنة ١٩٥٠ وجميع هذه الاحكام وغيرها واردة فى مؤلف رينية دافيد ، وجون هازار — القانون السوفيتى الجزء الثانى صفحة ٢٠ وما بعدها .

(٢) محكمة امن الدولة الجزئية الاسماعيلية فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٦١ الجلسة ٦٢٢ سنة ٦١ الاسماعيلية رئاسة القاضى عبد السلام القرش وحكم محكمة امن الدولة الجزئية السويسر الجلسة ١٠٠ لسنة ١٩٥٨ رئاسة القاضى عبد القادر مصطفى .

(٣) حكم محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة الجلسة ١٤ سنة ١٩٥٩ الزيتون فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٩ رئاسة القاضى محمود طه زكى .

(٤) حكم محكمة امن الدولة الجزئية منوف الجلسة ١١٤ سنة ١٩٦٠ منوف فى ٢١ يناير سنة ١٩٦١ .

المقرر شاهد مفتش التموين المتهم يعرض دجاجا للبيع بحالة غير طبيعية فقام بضبطه وعرضه على الطبيب البيطرى الذى قرر أن المتهم حقن الدجاج بالماء لزيادة وزنه قضت المحكمة بادانة المتهم وقالت بأنه تعمد حقن الدجاج بالماء ليتقاضى زيادة عن الثمن بدون وجه حق (١) .

وقضت محكمة النقض بأن جريمة البيع بازيد من السعر المقرر تتحقق بأقتراف الفعل المادى دون ان يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا بل يكتفى بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون (٢) .

وبين من أراء مكتب أمن الدولة أنه يأخذ بتوفر القصد العام فى قضية اتهم فيها صاحب مخبز بحيازته دقيقا مخالفا للمواصفات وقد عاقبت المحكمة المتهم بالحبس ستة أشهر والغرامة مائة جنيه تاسيسا على ان العينة أخذت من جوال مفتوح بمخبز المتهم ووجدت غير مطابقة للمواصفات ووجود متخلف ١٪ على منخل ٩٠ وقالت المحكمة ان المتهم يكون بحكم عمله عالما بحقيقة الذى بمخبره والذى مكتب الاحكام العسكرية هذا الحكم استنادا الى انه لم يقم دليل على قيام العلم لدى المتهم وان ضالة نسبة التخلف على المنخل ٩٠ لا تسمح بافتراض علمه لان مثل هذا العلم لا يتأتى بالعين المجردة (٣) .

ومن ذلك ما ذهب اليه مكتب أمن الدولة فى قضية عرض عدس مجروش للبيع باكثر من السعر المقرر ورأى المكتب الغاء الحكم الصادر فيها تاسيسا على أنه لا يكفى لتوفر العلم — ما ذهب اليه الحكم من ان المتهم كان يعلم ان المتهم الاول ليس لديه ترخيص بتعبئة العدس وعرض هذه العبوات للبيع بالاسعار الثابتة على العبوات لانها تزيد عن السعر الرسمى للعدس للكمية المعبأة — وقال المكتب ان جريمة العرض جريمة عمدية يلزم فيها ان يثبت انتواء البيع باكثر من التسعير (٤) .

(١) حكم محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة الجنحة رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٥٧ عسكرية الساحل فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٧ رئاسة القاضى ابراهيم السعيد ذكرى ، وحكمها الصادر فى الجنحة ٣٦ سنة ١٩٦١ الموسكى رئاسة القاضى ابراهيم شبايك .

(٢) نقض ٢١ يناير سنة ١٩٧٣ الطعن رقم ١٣٢١ سنة ٤٢ قضائية مجموعة محكمة النقض المكتب الفنى السنة ٢٤ صفحة ٧٨ .

(٣) حكم محكمة القاهرة العسكرية فى الجنحة رقم ١٩٢ سنة ١٩٥٢ عابدين ومذكرة مكتب الاحكام العسكرية بالغاء الحكم وحفظ الدعوى .

(٤) حكم محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة فى الجنحة ٩٤ سنة ١٩٦١ امن دولة شبرا فى اول يناير سنة ١٩٦٢ ومذكرة مكتب امن الدولة .

كما قرر مكتب الاحكام العسكرية الغاء حكم بالادانة في قضية بيع باكثر من التسعين والى ضبطت فيها المتهمه تعرض للبيع برتقالا ابو صرة ٦ ثمرات بسعر ٥٠ مليما فوزن مفتش التموين اقة تبين أن عددها سبع ثمرات ثم وزن الكمية كلها فوجدها $\frac{7}{8}$ اقة وعدد الثمرات فيها ١٤٦ برتقاله اى انها تزيد عما يجب ان تكون عليه في حدود السعر المعلن بخمسة عشر برتقاله ، واقامت النيابة الدعوى قبل المتهمه بوصف انها عرضت للبيع سلعة مسعرة باكثر من السعر المقرر وقضت المحكمة بادانتها وأطرححت دفاعها الذى قالت فيه انها وفق اعلانها تباع الاقة ست ثمرات فحسب .

والغى مكتب الاحكام العسكرية هذا الحكم استنادا الى ان المتهمه قررت انها تباع الاقة اذا بلغت ثمراتها ستة بخمسة قروش ولم يثبت انها باعت اكثر من هذا العدد بهذا السعر ، او انها كانت تهدف الى ذلك .

ويفهم من هذا الراى ان المكتب الغى الحكم على اساس عدم افتراض القصد وانه يجب التثبت من قيام ركن العمد (١) .

وقد ظهرت هذا القضاء بعض الاحكام التى صدرت من المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة اذ تتطلب توافر القصد العام في جرائم التموين فمن ذلك ما قضى به في جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة — اذرة شامية — من انها جريمة عمدية لابد أن يثبت في حق المتهم انه قصد الامتناع عن بيع السلعة المسعرة بالثمن المطلوب مع علمه بوجود السلعة لديه وان له حق التصرف فيها ولا يمكن افتراض توفر هذا القصد وقضت المحكمة بالبراءة استنادا الى ما ثبت لديها من ان المتهم لم يقصد الامتناع عن البيع (٢) .

المبحث الثانى

جرائم التموين جرائم غير عمدية

يذهب راي آخر الى ان هذه الجرائم يغلب فيها انها جرائم غير عمدية ذلك لان العقاب في جرائم القانون العام انما يركز من ناحية على درجة توافر القصد الجنائى لدى الفاعل وعلى نتيجة التصرف من ناحية اخرى ، اما في الجرائم الاقتصادية بصفة عامة فان المشرع يكتفى فيها بوقوع

(١) حكم محكمة طنطا العسكرية في القضية رقم ١ جنح عسكرية طنطا سنة ١٩٥٣ ومذكرة مكتب الاحكام العسكرية في ١٢ ابريل سنة ١٩٥٣ .

(٢) محكمة امن الدولة الجزئية المنصورة في ١١ يناير سنة ١٩٦٢ ، اللجنة ٢٥ امن دولة سنة ١٩٦١ قسم ثانى المنصورة .

النتيجة الاجرامية أو بسلوك الجانى هذا السلوك الذى يتنافر مع أوامر
المشرع دون حاجة لأن يقترن بذلك قصد جنائى (١) .

ويجد هذا الراى سندا له من حكم محكمة النقض المصرية اذ قضت
فى جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر بأنها لا تنتفى بجهل المتهم هذا السعر
مادام فى وسعه الوقوف عليه ويعنى ذلك ان هذه الجريمة لا تتطلب قصدا
جنائيا ولكن تقوم بالخطا غير العمدى (٢) .

ونلاحظ على هذا الراى اننا لم نجد تطبيقات له فى احكام القضاء ومن
ثم يمكن القول بانه راى لا يلقى تاييدا فى القضاء .

المبحث الثالث

جرائم التموين جرائم مادية بحتة

يذهب هذا الراى الى اعتبار هذه الجرائم من قبيل الجرائم المادية
البحتة وهو راى تبنته المحاكم الفرنسية وعلى رأسها محكمة النقض ولقى
تأييدا كبيرا من الشراح ولا سيما المستشار ليجرو (٣) .

وفكرة الجريمة المادية البحتة تتعلق بالركن المعنوى فى المخالفات
والجنح المشبهة بها والتي أطلق عليها اسم المخالفات المجنحة وذلك نظرا لما
للمخالفات من طبيعة خاصة تهدف الى صيانة أوضاع يراها المشرع ضرورية
لتنظيم المجتمع ومن ثم حرص على تجريم كل مساس بهذه الاوضاع ولو لم
يقترن بها نية اجرامية وقد أدى هذا بالقضاء الفرنسى الى ان يصف المخالفات
بأنها جرائم مادية بحتة فهى تقوم بمجرد صدور السلوك دون حاجة لقيام
الركن المعنوى ويعاقب عليها على الرغم من حسن نية الجانى ولا يجدى فى
دفع المسؤولية الناشئة عنه اثبات انه لم يصدر قصد أو خطأ أو انه كان
مستحيلا على الجانى ان يتوقع انه يخالف بفعله القانون أو اللائحة التى تجرم

(١) جان مازار ٢٧ ، كابينوس صفحة ٧٦ ، نجيب حسنى اذ يقول بان هذه الجريمة
لا تقوم بغير ركن معنوى يتخذ الخطا غير العمدى على الاقل صفحة ٦٦٤ .
(٢) نقض ١٠ مايو سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية جزء ٧ صفحة ٤٩٧ ، ٨٨٢ .
(٣) ليجرو - الركن المعنوى فى الجريمة صفحة ١٧٠ ، ميرل وفيتى صفحة ٤٤٠ ،
عبد الرموف مهدى صفحة ١٨٥ ، عمر السعيد رمضان الركن المعنوى فى المخالفات صفحة ١٦١ .
ميرل وفيتى صفحة ٤٤٢ وضرب مثلا على ذلك بجرائم الصيد فى المياه والغابات ،
الهيروكية ، وجرائم السرور ، وجرائم التسميم .

هذا الفعل (١) . وتطبيقا لذلك فانه يكفي لمساءلة المتهم ارتكاب الفعل المادى بغير حاجة لان تقيم النيابة الدليل على توافر الخطأ العمدى او غير العمدى فى حق المتهم فوقوف سيارة فى المنوع يؤدى تلقائيا لقيام المسئولية الجنائية .

وجهة نظر محكمة النقض الفرنسية :

يتضح من بعض احكام محكمة النقض الفرنسية انها تصر على عدم تطلب القصد الجنائى فى جرائم التسعير وكانت بعض احكام المحاكم الفرنسية قد تطلبت توافر هذا القصد فى قضية اتهم فيها تاجر خالف قانون التسعير اذ باع سلعة بأكثر من السعر المقرر وقضت محكمة باريس بضرورة توفر القصد (٢) .

غير ان محكمة النقض الفرنسية قضت بأن هذه الجريمة جريمة مادية بحته أى انها تتحقق دون البحث عن النية (٣) .

وفى قضية تخلص وقائعها فى ان شخصا كان يملك عشرين هيكتارا من الأرض وصدر قانون فى ٤ يوليو سنة ١٩٣١ تطبيقا لفكرة الاقتصاد الموجه حدد التوسع فى زراعة العنب ومنع هذا القانون كل شركة او شخص يملك او يشتغل بطريق مباشر او غير مباشر ان يزرع فى خلال عشر سنوات اكثر من عشرة هيكتارات ولما كان هذا الشخص يملك عشرين هيكتارا فقد اراد التحايل على احكام القانون بتقسيم أرضه بين اثنين من المستأجرين وأمرهم بزراعة الارض كلها عنباً على ان يؤول اليه المحصول بعد ذلك . قدم المتهم الى المحاكمة لمخالفة قانون ٤ يوليو المشار اليه ودانته المحكمة فطعن بطريق النقض استنادا الى ان محكمة الموضوع لم تحقق القصد الجنائى فى هذه الجريمة غير ان محكمة النقض رفضت الطعن وقالت ان الجريمة المنصوص عنها فى المادة الثالثة من قانون ٤ يوليو هى جريمة مادية بحته تتحقق اركانها بمجرد ان يكون للشخص ارادة ارتكاب الفعل الذى يحظره القانون وأنه ينبغى التفرقة بين ارادة ارتكاب الفعل المخطور قانونا والذى

(١) نجيب حسنى قانون العقوبات القسم العام ٧٠٢ الطبعة الرابعة ، ميرل وفيتى صفحة ٦٧٧ والاحكام المشار اليها فى الهامش .

(٢) حكم محكمة باريس فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٧ جازيت دى باليه سنة ٣٧ عدد ٢ صفحة ٥٤٨ والذى ايدت فيه حكم محكمة السين الصادر فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٧ دالوز العملى سنة ١٩٣٧ عدد ٢ صفحة ٩٧ تعليق تشيرنوف .

(٣) حكم محكمة النقض الفرنسية وتعليق الاستاذ دنديو دى فابر ، مجلة العلوم الجنائية سنة ١٩٣١ صفحة ٤٢ .

ينصب على الفعل المادى وبين النية التى تستلزم — على العكس من ذلك — العلم بما يحظره القانون (١) .

والذى يلاحظ على حكم محكمة النقض أنها استهدفت قصد المشرع من القانون ورأت أن هذا القصد لا يتحقق الا بتطبيق القانون تطبيقا دقيقا

ونشير فى هذا الى ان محكمة النقض فى فرنسا اصدرت حكما فى جرائم النقد وصفت فيه هذه الجرائم بأنها جرائم مادية بحتة تقع بمجرد ارتكاب الفعل المحظور بغض النظر عن توفر القصد ، ولا يشكل الخطأ فى القانون أو الواقع عذرا معفيا من العقاب . وكانت القضية تتعلق بشخص دخل الاراضى الفرنسية ويحمل معه نقودا بلجيكية وفرنسية لم يقر بها ولم يودعها احد البنوك (٢) .

الرأى الذى نراه :

والرأى الذى نراه ان تحديد الركن المعنوى — فى هذه الجرائم — مستمد من الغاية التى يستهدفها الشارع فى الجرائم الاقتصادية بصفة عامة وجرائم التموين بصفة خاصة وهى تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة

(١) حكم محكمة النقض الفرنسية وتعليق الاستاذ دى فاير مجلة العلوم الجنائية سنة ١٩٣٨ صفحة ٨٢ وجاء فى حكم النقض ما يأتى :

La mauvaise foi n'est pas un élément constitutif de ce délit qui résulte du seul fait de l'inobservation volontaire, d'une prescription légale, toujours présumée connue.

(٢) نقض جنائى ١٨ اكتوبر ١٩٤٦ وجاء فى حكم المحكمة ما يأتى :

Les infractions au décret du 9 Septembre 1939 sont des infractions matérielles existant, indépendamment de l'intention et par l'accomplissement seul de l'acte prohibé, sans que l'erreur de droit ou de fait puisse constituer pour leur auteur une excuse valable.

وحكمها الصادر فى ٢ ابريل سنة ١٩٥٧ قضية خطيب قدور البيلتان صفحة ٥٥٨ وأشار الى هذين الحكمين رينيه لاكلفير فى مؤلفه الرقابة على النقد سنة ١٩٦٠ صفحة ١٢ فقرة ٥٦ .

وقسم بعض الشراح الركن المعنوى فى جرائم النقد الى دول تأخذ بانها جرائم عمدية ، واخرى تعتبرها جرائم مادية بحتة وعدد الدول التى تأخذ بالتقسيم الاخير وهى المانيا ، بلغاريا ، مصر ، فرنسا ، اليونان . مؤلف الرقابة على النقد تأليف انثريه برتران ورينيه روبلر باريس سنة ١٩٥٥ صفحة ٨٨ .

وتحقيق التوازن في الاسعار فلا يحفل الشارع فيها بالخطأ الشخصي ، وهي في ذلك تختلف عن جرائم القانون العام التي يعتد فيها الشارع بالنية وتقوم السياسة الجنائية فيها على اساس توفر الركن المعنوي .

ومن اجل ذلك وصفت هذه الجرائم بانها صناعية لانها من خلق الشارع وصنعة والتي هجر فيها الفكرة التقليدية في العقاب ومن ثم لا حاجة — في هذه الجرائم — للخوض في الاساس المعنوي للخطأ ، وعلى سبيل المثال فهناك قرينة مفترضة لا تقبل اثبات العكس في العلاقة بين رب العمل وتابعه وقد ادى الخروج عن القواعد العامة في الجرائم الاقتصادية الى عدم رجعية القانون الجنائي الاصلح للمتهم على الماضي في هذه الجرائم ، كما افضى ذلك الى عدم اتباع الاجراءات العادية في المحاكمة ورفع الدعوى وامكان توقيع الادارة الجزاءات فيها وهو اخلال بمبدأ الفصل بين السلطات الادارية والسلطة القضائية مما يقطع بان نظرة المشرع الاقتصادي في التجريم نظرة خاصة فالمشرع الاقتصادي يحرص على سرعة توقيع الجزاءات مما ادى الى انشاء المحاكم الاستثنائية بهدف الدفاع عن مصالح المجتمع وترتب على ذلك تقلص الظروف المخففة فيها ووقف التنفيذ بصفة عامة .

كل هذا يؤكد الخصيصة الاستثنائية للجرائم الاقتصادية والتي تنشأ لمواجهة ظروف اقتصادية ويجرى العقاب فيها على اساس لا تتلاءم مع الظروف العادية التي تتميز فيها جرائم القانون العام بالثبات والاستقرار . ومن هنا فان الركن المعنوي — في جرائم التموين — يتوفر من مجرد مخالفة القانون ذلك ان فعل ارتكاب المخالفة ينطوي في حد ذاته على الخطأ فكلما ثبت وقوع الفعل المكون للجريمة ثبت الخطأ أيضا ومؤدى ذلك اندماج الركن المعنوي في الركن المادي .

ويتربى على ذلك ان الركن المعنوي لا ينتفى الا بانتفاء الركن المادي . ففي جريمة صنع الخبز تقع الجريمة من مجرد صنع الخبز ناقصا دون حاجة للبحث في انتواء صنع الخبز ناقصا ، وفي جريمة عرض سلعة للبيع بأكثر من السعر المقرر من مجرد وضع سعر يجاوز السعر ، وفي جريمة عدم الاعلان عن الاسعار من مجرد عدم وضع بطاقة محددة للسعر ، وفي جريمة التموين لغير المستهلكين من ثبوت التصرف في هذه المواد ، وفي جريمة الامتناع عن البيع من مجرد الامتناع وضبط كمية من البضائع ، وفي جريمة البيع بأكثر من التسعير من مجرد اثبات واقعة البيع بأكثر من السعر .

وتؤكد بعض احكام القضاء اعتناقها لفكرة الجريمة المادية البحتة فمن ذلك ما قضى به من أن التهمة ثابتة قبل المتهم لانه عرض للبيع لحم محفوظ بسعر ٨٢ مليم للعلبة مع أن السعر الواجب البيع به طبقا للتسعير هو ٨٠ مليم ، وفي حكم آخر قضت المحكمة بأن تهمة العرض للبيع بأكثر

من التسعير متوافرة الأركان والاثبات من وضع بطاقة بسعر يزيد على السعر الجبرى (١) .

وفي جريمة تصرف في مواد التموين للمستهلكين قالت المحكمة ان التهمة ثابتة قبل المتهم من أن المطلوب من الكمية التي طلب من المتهم تسليمها هي ٤٦٢ أقة سكر حتى أول يناير سنة ١٩٦٠ و ٢١٦ أقة زيت قيمة الوفورات حتى أول يناير سنة ١٩٦٠ (٢) .

وتقضى أيضا بأن هذه التهمة ثابتة من تصرف المتهم في ٤٢٧ أقة زيت من الكمية المقررة للمستهلكين (٣) .

وتعرضت إحدى المحاكم لبيان الركن المعنوي في جريمة التصرف في مواد التموين وقالت ان الشارع في سبيل ضبط تداول المواد التموينية ومنع التجار من التلاعب بها وتحقيقا للصالح العام قد ألزم التجار بامساك دفاتر وسجلات خاصة فاذا ثبت وجود عجز أو زيادة في هذه المواد مخالفا للثابت بالدفاتر والسجلات فهذا دليل على تصرفه في المواد التموينية لغير أهلها وبمقادير غير المقررة لهم طبقا لما تقضى به القوانين التموينية . واستخلص الحكم من ذلك انه متى تبين وقوع التصرف فقد وقعت الجريمة أما قيام التاجر بعد ذلك بتسوية تصرفاته المعيبة فهو نوع من انواع التوبة الايجابية التي لا تؤثر في وقوع الجريمة والقول بغير ذلك فيه اهدار للنظم التموينية وفتح مجال التلاعب ومخالفة لصراحة النص المانع . ورتبت المحكمة على ذلك ان التهمة ثابتة على النحو المبين بمحضر ضبط الواقعة ووجود زيادة بالسكر وعجز بزيت التموين بمحل المتهم (٤) .

وفي جريمة عدم اثبات بيانات السجل قضت المحكمة بأن المتهم لم يثبت في سجله يوما بيوم مقادير المواد البترولية التي ترد اليه والمقادير

(١) حكم امن الدولة الجزئية الخليفة الجنحة ١٠ لسنة ١٩٦١ - ٣ مارس ١٩٦٢ رئاسة القاضي احمد كمال سالم .

(٢) حكم محكمة امن الدولة الجزئية الجنحة ١٦٩ لسنة ١٩٥٩ في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضي عادل نور .

(٣) حكم محكمة امن الدولة الجزئية عابدين الجنحة ٥١ لسنة ١٩٦٠ في ١٧ ابريل سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضي صلاح عبد العظيم ومحكمة القاهرة العسكرية في ١٨ ابريل سنة ١٩٥١ الجنحة ٢٣٨ سنة ١٩٥٥ شبرا رئاسة القاضي نعيم هدى .

(٤) حكم محكمة امن الدولة الجزئية كفر الشيخ الجنحة ٤٣ لسنة ١٩٦٠ جنح عسكرية بندر كفر الشيخ رئاسة القاضي سيد سالم .

الضرورية والمتبقى منها وقالت المحكمة ان التهمة المسندة الى المتهم لا يشترط لقيامها توافر قصد معين ولذا فانه يتعين الحكم بادانته (١) .

وفي جريمة البيع باكثر من التسعير من مجرد مجاوزة التسعير وقالت ان المتهم باع قدحا من العدس بمبلغ ١٣ قرش في حين ان سعره ١١ قرش (٢) . ومن ان المتهم باع ست سمكات بمبلغ ١٨ قرش في حين ان ثمنها الاساسى ١٧ قرش (٣) .

وفي تهمة عرض للبيع سلعة مسعرة عجوة باكثر من السعر المقرر قالت المحكمة ان مفتش التموين دخل محل المتهم الاول حيث وجد المتهم الثانى — المدير قائما بالبيع فيه ومعلنا عن سعر العجوة بمبلغ ٨ قروش في حين ان سعرها الجبرى ٥ قروش (٤) .

ومن ذلك ايضا قول المحكمة ان المتهم ضبط يعلن عن سعر شيكارة الاسمنت بمبلغ ٣٤ قرش مع ان سعرها حسب التسعيرة ٣٣ قرش (٥) .

وفي قضية اسندت النيابة الى المتهم انه اشترى بقصد الاتجار سلعة بسعر يزيد عن السعر المقرر قانونا وقالت المحكمة ان التهمة ثابتة قبل المتهم الثانى من اقوال المتهم الاول الذى قرر انه اشترى من المتهم الثانى — البائع — نصف اردب من الاذرة الصفراء بمبلغ ١٢٥ قرش مع ان السعر المحدد لهذه الكمية هو تسعون قرشا (٦) .

(١) حكم محكمة امن الدولة الجزئية بسوهاج الجنحة ١٧ لسنة ١٩٦١ فى ٣١ يناير سنة ١٩٦٢ .

(٢) حكم محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة الجنحة ١٩٠٤ لسنة ١٩٦١ شبرا فى ٢٠ مارس سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضى محمود رمضان .

(٣) حكم محكمة امن الدولة الجزئية بالقاهرة الجنحة ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ الساحل رئاسة القاضى محمد عبد الرحيم مبروك .

(٤) حكم محكمة امن الدولة الجزئية بالاسكندرية الجنحة ٦٧ لسنة ١٩٦١ باب شرقى فى ٢ ابريل سنة ١٩٦١ رئاسة القاضى عادل نور .

(٥) حكم محكمة امن الدولة الجزئية السويس فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٦١ الجنحة ٦٥ امن دولة الاربعين سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضى حلمى محمد عبد الله ، محكمة بورسعيد الجنحة ١٤ لسنة ١٩٦٢ جنح امن الدولة الشرق بورسعيد فى ١٨ مارس سنة ١٩٦٣ .

(٦) حكم محكمة امن الدولة الجزئية الاسماعيلية الجنحة ١٩٦٢/٢ قسم اول فى ٢٧ مارس سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضى مصطفى هيبه .

وفي صنع الخبز أقل من الوزن بأن العجز من الفداحة بحيث يدل بذاته على وقوع الجريمة (١) .

كما قضى تأييدا لذلك بأن تهمة صنع الخبز أقل من الوزن ثابتة من وجود العجز بمتوسط الرغيف المنتج بما يزيد عن الثلاثة دراهم (٢) .

بل أنه يتضح من تتبع بعض الاحكام أنها اتخذت من نفي الركن المادى دليلا على عدم توفر الركن المعنوى وفى تهمة عرض سلعة محددة الربح شأى بأزيد من السعر المقرر قانونا لوجود نقص فى الوزن الصافى للعبوات على الوزن المبين عليها - قالت المحكمة أن الثابت من الاوراق ان المتهم تاجر بقالة قام بشراء الباكوات المعبأة من مصنع المتهم الاول وحاز هذه العبوات المضبوطة وهى باكوات صغيرة مغلقة عليها بيانات شأى والسعر مكتوب عليها الوزن مما ينتفى معه علمه بنقص أوزان عبوات الشأى المضبوطة (٣) . وفى تهمة بيع بأكثر من التسعير كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهم وأمر مكتب الاحكام العسكرية بالغاء الحكم تأسيسا على ان المتهم تقاضى زيادة عن القدر المبيع - يوسفى - قرشا أكثر من حقه وهو جنوح من مكتب الاحكام العسكرية الى فكرة الجريمة المادية (٤) .

وان يثبت فى تهمة الامتناع عن البيع ان المتهم لم يكن يعلم بوصول السلعة الى المحل فى صباح يوم الضبط واستلام العامل لها قبل وصوله وانتفى علمه بوجودها لديه فإن سوء النية لا يتوافر فى حقه (٥) .

وفى تهمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قضت المحكمة بالبراءة استنادا الى ضالة العجز فى وزن الرغيف مما يدل على انتفاء القصد الجنائى لدى المتهم (٦) وفى قضية أخرى من قضايا صنع الخبز أقل من الوزن المقرر ثبت

- (١) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية المرقازيق العسكرية الجنحة ٥ لسنة ١٩٥٣ فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ومذكرة مكتب الاحكام العسكرية رئاسة المستشار محمد عطية اسماعيل .
- (٢) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية الاسماعيلية الجنحة ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ اول الاسماعيلية رئاسة عبد السلام القرش .
- (٣) حكم محكمة الدولة الجزئية حلوان الجنحة ٣٥ لسنة ١٩٦١ حلوان فى ١١ ابريل سنة ١٩٦٢ .

- (٤) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية شوهاج الجنحة رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ عسكرية ومذكرة مكتب الاحكام العسكرية المرفقة باوراق الدعوى .
- (٥) حكم محكمة الجنح المستعجلة فى ٤ مايو سنة ١٩٦٦ مشار اليها فى كتاب انور العمروسى صفحة ٣٦٧ ولا يتضمن الكتاب اشارة لرقم الجنحة .
- (٦) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية القاهرة الجنحة رقم ٨١ لسنة ٥٨ جنح عسكرية الازبكية القاضى محمد صدقى البشبيشى ، وحكم محكمة القاهرة العسكرية فى الجنحة ١٥ لسنة ٥٧ عسكرية المطرية فى ١٩٥٧/٣/٤ رئاسة القاضى نعيم همدى .
- (م ١٢ - الجرائم التموينية)

من اقوال ضابط الواقعة ان الخبز بعد أن وزن بالمخبز جميعه ووضع في جوال ثم نقل الى المراقبة حيث أجرى تهويته مفردا ثم أعيد جمعه ونقل الى محل بقاله حيث أعيد وزنه . قالت المحكمة ان الرغبة نقل من مكان الى آخر عدة مرات وتداولته الايدي مرارا مما يتحتم معه ان يفقد بعض رده المرغوف عليها والتي لا تكون لاصقة به التصاقا يمنع من تساقطها عند اللمس والاحتكاك واستخلص الحكم من ذلك ان النقص في وزن الرغبة قد يقابل وزن ما فقده كل رغيف من رده في تداوله بين الايدي ونقله من مكان لآخر واحتكاكه بباقي أرغفة المخبز ومن ثم فلا دليل قاطع على ان الخبز الذي انتجه المتهمون استخرج بوزن يقل عن الوزن المقرر قانونا وقضت المحكمة بالبراءة (١) .

ويوضح هذا الحكم ان المحكمة قضت بالبراءة استنادا الى الشك في توفر الركن المادي . ومن ذلك ما قضى به في جريمة صنع خبز اقل من الوزن المقرر قانونا انه تبين وجود خطأ في جمع وزنات الخبز موضوع الجريمة وان المجموع الصحيح للوزنات هو ١٩٧٢٦ وليس كما ثبت في المحضر وهو ١٩٣٩٦ وقضت المحكمة بالبراءة للشك في اجراءات الوزن .

كما يبدو هذا الاتجاه في بعض احكام محكمة النقض المصرية ففي جريمة التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين قالت محكمة النقض ان الحكم لا يلتزم بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجريمة (٢) . وفي قضايا صنع الخبز قضت محكمة النقض ان جريمة صنع خبز يقل عن الوزن المحدد يتحقق قيامها بصنع الارغفة ناقصة الوزن ووضعها في المخبز او احرازها باي صفة كانت فمتى اثبت الحكم ان الطاعن قد صنع في مخبزه خبزا يقل عن الوزن المحدد قانونا فهذا يكفي لسلامته . ويتضح من هذا الحكم ان المحكمة لم تتطلب للاستدلال على توافر اركان الجريمة غير قيام الركن المادي (٣) .

كما كشف عن اعتناق محكمة النقض لفكرة الجريمة المادية ما ورد في

(١) حكم محكمة القاهرة العسكرية الجئة ٤٢٩ سنة ١٩٥٢ شبرا في ٤ مايو سنة ١٩٥٤ رئاسة القاضي على كامل ، وحكم محكمة بنها العسكرية الجئة ٦٤ عسكرية بندر شبرا سنة ١٩٥٧ في ١٥ يونيو سنة ١٩٥٧ رئاسة القاضي صلاح الشريف .

(٢) حكم محكمة امن الدولة طنطا في الجئة ١٥٩ لسنة ١٩٧٣ امن دولة ثاني طنطا واقر الحكم في ١٩ اغسطس سنة ١٩٧٦ مشار اليه في كتاب معوض عبد التواب الموسوعة الشاملة في التموين والتسعي الجبرى طبعة ١٩٧٨ صفحة ٥١٥ .

(٣) حكم النقض في ١٦ يناير ١٩٥١ طعن رقم ١٣٦١ السنة ٢ عدد ٢ ق ١٩٥ صفحة ٥٢٠ وقرار غرفة المشورة من محكمة النقض في ٢١ اكتوبر سنة ١٩٨٢ الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٥٢ ق ، وحكم النقض في ٣١ اكتوبر سنة ١٩٨٢ الطعن رقم ٤١٩٧ لسنة ٥٢ قضائية ولم ينشر

حكم لها بان جريمة انتاج الخبز ناقص الوزن تتوافر قانونا بمجرد انتاجه مهما ضؤل مقدار النقص فيه (١) . وان مجرد صنع الأرغفة ناقصة الوزن في المخابز يكفي لتكوين جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر للبيع (٢) . وفي قضايا التسعير قضت بان العقاب يتحقق بمخالفة المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ بمجرد وقوع المخالفة ومقتضى ذلك انه يجب على التاجر الا يبيع الا في حدود الاسعار المقررة .

وقضت محكمة النقض ايضا بان العقاب على مخالفة القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالزام اصحاب المخابز برغيف العجين على ردة ناعمة ونظيفة وخالية من المواد الغريبة ولا يتخلف منها شيء على المنخل فان العقاب يكون واجبا لمجرد المخالفة وهو ما ينبىء عن فكرة الجريمة المادية اذ يكفي مجرد المخالفة لقيام الجريمة (٣) .

كما قضت بان شرط اخلاء مسئولية المتهم من جريمة امتناعه عن اعادة كوبونات الكيوسين المتبقية لديه بعد التوزيع المنصوص عليه في قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ المعدل هو قيامه باداء قيمة العجز في موعد اقصاه اليوم السابع من الشهر التالي للتوزيع (٤) .

وتأييدا لما ابديناه من رأى بان هذه الجريمة جريمة مادية بحته عثرنا على رأى للفقهاء الفرنسيين فيقول فيه ان بعض التشريعات تتجه الى اعتبار الجرائم النقدية - وهى وجرائم التموين من واد واحد - جرائم مادية بحته وان الفعل المادى يفترض في ارتكابه انه يعبر عن القصد ويؤدى ذلك الى تجنب اثبات العنصر المعنوى . واورد الفقيه فيتى بيانا بهذه التشريعات وهى المانيا وبلغاريا وفرنسا واليونان ومصر (٥) .

(١) نقض في ١ يونيو سنة ١٩٧٠ طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق مجموعة المكتب الفني السنة ٢١ العدد الثاني صفحة ٨٠٢ .

(٢) نقض في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ طعن رقم ١٩٦٠ لسنة ١٨ ق مجموعة عمر جزء ٧ ق ٧٣٨ من ٦٩٧ .

(٣) نقض في ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ طعن رقم ٦٠١ لسنة ١٩ ق مجموعة احكام النقض في ٢٥ عاما جنائي الجزء الاول قاعدة ١٧ صفحة ٣٧٥ .

(٤) نقض في ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٩ الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٩ ق مجموعة احكام سنة ٢٠ قضائية قاعدة صفحة ٢٣٩ صفحة ١٢٠١ .

(٥) فيتى الرقابة على النقد صفحة ٨٨ .

وتعبير واد واحد الذى اوردناه في المتن هو تعبير رددته محكمة النقض في حكم محكمة النقض بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣ المحاماة سنة ١٣ رقم ٥٤١ وكان ذلك بصدد التقارب بين الاتفاق المنصوص عنه في المادة ٤٧ مكررة والاتفاق المنصوص عليه في المادة ٤٠ المختصة بالاشتراك نظرا للتقارب الكبير بينهما مما يدل على ان المشرع كان يعتبر الاتفاق الجنائي والاتفاق في الاشتراك من واد واحد .

الفصل الثاني

اثر الباعث والجهل بالقانون على الركن المعنوي

استقرت احكام القضاء في مصر على استبعاد الباعث والاعتذار بالجهل بالقانون سواء في مجال جرائم القانون العام او الجرائم الاقتصادية . غير ان الطبيعة الخاصة التي تتميز بها الجرائم التموينية — وهي انها جرائم متحركة تتشعب فيها حركة التشريع — ادت الى امكان الاعتداد بالباعث واستبعاد تطبيق مبدأ امتناع الاعتذار بالجهل بالقانون (١) .
وتمهد لذلك ببيان فكرة الباعث بصفة عامة ثم نتناول اثر الباعث على قيام الركن المعنوي في مبحث اول وتطبيق مبدأ امتناع الاعتذار بالجهل بالقانون في مبحث ثان .

تمهيد

فكرة الباعث بصفة عامة

لفتت فكرة الباعث منذ فترة انظار الباحثين في القانون الجنائي ففي سنة ١٩٢٨ اشار بنتام الى اهمية البواعث في السلوك الجنائي وتأثيرها على الركن المعنوي ودرجة خطورة الجاني الاجتماعية فهي تختلف في ذات الجريمة حسب طبيعة الباعث فيها . وفي رأى بعض الشراح ان التعريف الدقيق لفكرة الباعث يعتمد على حل المشكلات الأساسية للقانون الطبيعي والاجتماعي والسياسة الجنائية (٢) . وتركز المدرسة الايطالية الوضعية على اهمية البواعث ويرى فرى انها تشكل احد الاركان الأساسية للمسئولية الجنائية فهي تعد ضابطا لتقييم السلوك من الناحية المعنوية ومدى جسامته كما فرق بين البواعث غير الاجتماعية التي لا غنى عنها في الجريمة الطبيعية والبواعث الاجتماعية التي تنشأ عن المعتقدات والافكار السياسية وانه

(١) جان مازار المرجع السابق صفحة ٢٧ ، نقض مصري في الطعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٨٠ وقضت المحكمة بان القصد الجنائي في جريمة المادة ١٢٦ ع يتحقق كلما عمد الجاني الى تعذيب المتهم بقصد حملة على الاعتراف ايا كان الباعث له على ذلك .

(٢) اليس مارانجوبوليس المحامية باثينا رسالة عن بواعث الجريمة في علم الاجرام وقانون العقوبات السويسري باريس سنة ١٩٧٤ .

يجب لتكوين المسؤولية الجنائية اجتماع عناصر ثلاثة وهي الإرادة (النية أو القصد المباشر) والضرر والغاية النهائية غير الاجتماعية أو غير المشروعة ولا يعاقب على الفعل إلا إذا أريد به تحقيق باعث ضد النظام الاجتماعي فهناك رابطة وثيقة بين الباعث والغاية البعيدة التي يهدف إليها الجاني فإذا أطلق شخص النار بارادته على آخر بنية قتله فإن نية القتل هي الغاية المباشرة أما الغاية النهائية فهي السرقة أو الاغتصاب .

كما يرى الفقيه الألماني ليست أن الباعث يعد عنصرا لا ينفصل عن السلوك فلا يوجد سلوك دون باعث . أما في فرنسا فإن المشرع لا يحفل بدور الباعث سواء في مجال السياسة الجنائية أو العقاب ومن المشكوك فيه أن الباعث يمحو الجريمة بل أنه من المتصور أن يشكل في بعض حالات استثنائية عنصرا مكونا للجريمة كجرائم أمن الدولة أو بعض الجرائم التي تتضمنها قوانين خاصة ، ويرى سيتفاني وليفاسير ضرورة أن ينص القانون على عقوبات متوازية يطبقها القاضي وذلك حسب كون الباعث شريفا أو غير شريف (١) .

واستقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على أنه إذا تحقق القصد الجنائي فإن الباعث مهما كان شريفا لا يمكن أن يمحو الخطأ المنسوب إلى الجاني فالقصد الجنائي ليس إلا عملية عقلية ذهنية يكمن الباعث النفسي وراءها ويمثل القصد الجنائي إرادة مخالفة القانون ويفسر الباعث هذا التجاوز من قبل الإرادة ولكنه لا يمحوها (٢) .

وقد بدا أن الشارع الفرنسي أخذ بالباعث في حالات معينة ومن ذلك القرار الذي أصدرته الحكومة المؤقتة في ٦ يوليو سنة ١٩٤٣ الذي أباح الجرائم التي يقوم بها رجال المقاومة بهدف تحرير فرنسا مع أن الباعث ليس هو سبب الإباحة الذي يمحو الجريمة وإنما مرد ذلك هو تبرير الشارع لهذا الفعل من الناحية القانونية .

(١) اليس مرانجو بولس المرجع السابق صفحة ٧١ ، ٧٩ ، ٩٧ وتضمن المؤلف دراسة مستفيضة عن الباعث في التشريعات المقارنة .

(٢) نقض فرنسي في ٥ يونيو سنة ١٩٤٠ بالوز كرونيك سنة ١٩٤١ وتعليق دونديو دي فابر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بيلتان صفحة ٤١٤ ، وذلك بمناسبة دائن انتزع أموال مدينة سدادا لدينه ، ميرل وفيتي صفحة ٦٧٠ .

المبحث الاول

اثر الباعث على قيام الركن المعنوى

اخذت بعض الاحكام بفكرة الباعث ورتبت على ذلك انتفاء الركن المعنوى فى الجريمة تاسيسا على انعدام الفائدة التى تعود على الجانى وظهر هذا الاتجاه فى قضية البيع باكثر من التسعير او الامتناع عن البيع . وفى قضية اتهم فيها مدير جمعية تعاونية ببيع كسب باكثر من التسعير قضت المحكمة بالبراءة استنادا الى ان المتهم كان ينفذ قرار مجلس ادارة الجمعية وان فرق التسعير جاء نتيجة لقرار اصدرته الجمعية باضافة ملزم لتغطية مصاريف الشحن وما قد يحدث من العجز فى البضاعة نتيجة نقلها وشحنها (١) .

وفى قضية اخرى مماثلة اتهم رئيس الجمعية التعاونية وامين الصندوق ببيع كسب باكثر من التسعير وقضت المحكمة بالبراءة واعتنقت الاسباب التى اشار اليها الحكم السابق وازافت اليها ان المتهمين لم يهدفوا من البيع باكثر من التسعير الى تحقيق ربح شخصى او استغلال المستهلكين كافة بـلا تفرقة لان الربح يعود على اعضاء الجمعية نتيجة شرائهم بالسعر المحدد (٢) .

وقد تعرضت محكمة النقض فى حكم لها لفكرة الباعث فى جرائم التسعير وفى قضية اسندت النيابة الى مدير شركة قطاع عام جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وتبين من تقرير الرقابة الادارية فى ١٥ ابريل سنة ١٩٦٨ ان الشركة كانت تحابى المدعى المدنى — الطاعن — بدليل ان حجم معاملاتها معه بلغ خلال السنوات الاربعة الاخرى حوالى مليون جنيه فضلا عن تميزه واستلامه الانواع الممتازة من الاخشاب حتى يمكنه الهيمنة على السوق والسيطرة عليها والتعامل بالاسعار التى يفرضها حتى على شركات القطاع العام التى اشترت منه اكثر من مرة بأسعار تزيد عن السعر المحدد . وقضت فيه بالبراءة استنادا الى ان امتناع المتهم — مدير شركة — عن البيع واتمام الصفقة الاخيرة كان مدفوعا فيه بدواعى

(١) محكمة امن الدولة الجزئية دمنهور فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠ الجliche ٢٥ سنة ١٩٦٠ ايتاى البارود رئاسة القاضى احمد رضا .

(٢) حكم محكمة امن الدولة الجزئية طنطا فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨ الجliche ٤٩ زفتى سنة ١٩٥٨ .

المصلحة العامة وبذلك فان امتناعه يكون مباحا لا اثم فيه لانتفاء القصد الجنائي . وتبنت محكمة النقض وجهة النظر هذه وجاء في اسباب الحكم أن المتهم لم يقصد بامتناعه عن تسليم الطاعن حصته من الأخشاب عن شهر مايو سنة ١٩٦٨ الى ذات الامتناع قصدا وانما لقيام المبرر المشروع لديه تحقيقا للمصلحة الاقتصادية للدولة وعملا من الشركة على تحقيق عدالة التوزيع التي هي من اهداف القطاع العام وانه لم يقصد الى مخالفة احكام قانون التسمير الجبرى رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ بما تغياه المشرع منه حسبما يبين من استقراء نصوصه ومن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٨ سنة ١٩٥٧ المعدل له — من الضرب على ايدى المتلاعبين باسعار السلع الذين يتخذون من بيعها بازيد من السعر المحدد أو من الامتناع عن بيعها بهذا السعر وسيلة لتحقيق ارباح غير مشروعة فان ما اورده الحكم المطعون فيه يكفى لحمله ويسوغ به قضاء البراءة (١) .

ويلاحظ على هذا الحكم انه أخذ بفكرة الباعث وهو يخالف ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في جريمة الامتناع عن البيع مع توفر حيازة السلعة اذ تتحقق الجريمة من مجرد الامتناع ولا يسار الى البحث في أمر الاباحة المستحقة من التنظيم القانونى لتداول السلعة أو الى انتفاء القصد الجنائي لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة فى التزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب الا اذا انتفى من جانبه حبس السلعة عن التداول أصلا ولم يمتنع عن البيع لذات الامتناع قصدا (٢) كما قضت محكمة النقض أيضا بأن جريمة استخدام مواد التموين فى غير الفرض الذى صرفت من أجله تتحقق بمجرد وقوع الفعل المعاقب عليه والمتهم يحاكم به دون حاجة الى البحث عن البواعث التى دفعت المخالف لارتكاب الفعل المنهى عنه (٣) . ونجد تأييدا لقضاء النقض فى مذكرة لمكتب الاحكام العسكرية فى قضية امتناع عن البيع قضى فيها بالبراءة على أساس ان المتهم لم يطلب سعرا أزيد الثمن المقرر له فلا وجه لنسبة الامتناع عن البيع اليه ولكن المكتب رفض التصديق على هذا الحكم وأعاد المحاكمة استنادا الى ان الامتناع عن البيع

(١) حكم النقض فى ٢١ يناير سنة ١٩٧٣ الطعن رقم ١١٧٦ سنة ٤٢ ق والحكم لم ينشر .

(٢) حكم النقض فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٦ الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق السنة ١٧ العدد الثانى صفحة ٤٨٧ .

(٣) نقض ٧ مايو سنة ١٩٥١ الطعن رقم ٣٤٨ سنة ٢١ ق مجموعة حكام النقض فى خمسة وعشرين عاما صفحة ٤٥٣ .

محمول بحكم الاصل على الطمع بقصد الحصول على ثمن للسلعة أكثر من سعرها المحدد للربح والربح لا يتأتى الا بتصريف السلع لا امساكها ومنع السلعة عن المشتري خروج على الاصل من مقتضى التجارة وهو لا يكون الا بقصد الربح المجاوز للقانون . ويعد هذا الرأي لجوءا الى فكرة الباعث وربطاً للقصد في الامتناع عن البيع بزيادة السعر وليس من مجرد الامتناع ذاته (١) .

وقضت محكمة النقض الفرنسية بان سوء نية المتهم ليس مطلوبا للعقاب على الجريمة وان امتناع الفائدة أو الربح لا يحول دون وقوع الجريمة مادام قد تم التجاوز عن السعر (٢) .

المبحث الثاني

الجهل بالقانون في جرائم التعمين

مجال تطبيق قرينة العلم بالقانون

اتجهت بعض الآراء الفقهية الى تحديد نطاق قرينة العلم بالقانون وذهب رأى الى التمييز بين أنواع مختلفة للخطأ فى القانون أما الرأى الثانى فانه يأخذ بتفرقة أخرى أساسها شخصية المتهمين .

ويفرق الرأى الاول - وهو المذهب الموضوعى - بين الخطأ فى القانون الجنائى بمعناه الدقيق ولا يجوز فيه التمسك بالاعفاء ، والخطأ غير الجنائى كالقانون المدنى والتجارى والادارى Extra penale ويعفى مرتكبه من المسؤولية الجنائية وتأخذ بهذه التفرقة بعض القوانين الاجنبية كالقانون الايطالى فى المادة ٥ ، ٤٧ / ٢ وأيدتها بعض احكام القضاء الفرنسى فمن ذلك مكتشف الكنز الذى يجهل حكم المادة ٧١٦ من القانون المدنى التى تقسم الكنز مناصفة بينه وبين مالك الارض ، والزوج الذى يرتكب جريمة الزنا أو جريمة تعدد الزوجات اذا اعتقد جازما بانفصام عرى الزوجية مع ان الطلاق لم يكن بعد نهائيا ، وكحالة لجنة ادارية وقع أعضاؤها فى خطأ قانونى يتعلق

المراجع

(١) حكم محكمة أمن الدولة الجزئية الاسماعيلية الجنحة رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٨ عسكرية اول الاسماعيلية ومذكرة مكتب الاحكام العسكرية فى ١٣ اغسطس سنة ١٩٥٩ بالغاء الحكم واعادة المحاكمة .

(٢) نقض فرنسى ٢٧ مايو سنة ١٩٤١ جازيت دى باليه سنة ١٩٤١ - ٢ - ٧٨ قضية كاموس ، ودالوز - ٢ - سنة ١٩٤١ - ٢ - ١٧٧ .

بشروط القيد في الجدول الناخبين ، وحالة خطأ العمدة في قانون الاستيلاء (١) .
وقد استهدف هذا القضاء لنقد عدد كبير من الفقهاء ذلك انه لا مبرر
لترخيص في السماح للمتهم بالجهل بأحكام النصوص غير الجنائية وهي
نصوص اندمجت في القوانين الجنائية التي لا يعذر أحد بجهلها ومع ذلك فان
هؤلاء الفقهاء يرون ان الغلط في القوانين غير الجنائية لا يشكل خطأ في
القانون ومكتشف الكنز الذي عثر عليه في أرض مملوكة للغير وقع في غلط في
الواقعة اذا اعتقد أنه مالك الكنز ولكنه لم يقع في غلط في القانون اذ ليست لديه
نية الاختلاس (٢) .

اما المعيار الشخصي فهو يأخذ بعين الاعتبار شخصية المتهم ويلحظ في
ذلك القدرة الشخصية للمتهم على تعرف أحكام القانون الجنائي وهو ما يؤدي
الى استبعاد قرينة العلم بالقانون بالنسبة للأجانب المقيمين في الاقليم وهو
ما أخذ به القانون الروماني . والواقع من الامر ان كل محاولات تحديد نطاق
سريان قاعدة امتناع الاعتذار بالجهل بالقانون وتقيد قرينة العلم بالقانون
من شأنها ان تؤدي الى نتيجة مرنة وانعدام التجريم بطريقة تبدو تحكمية .

الغلط في القانون الذي لا يمكن تجنبه :

تفتح قاعدة امتناع الاعتذار بالجهل بالقانون المجال أمام القوة القاهرة
أو الاكراه للاحتجاج بالغلط في القانون ذلك انه لا يمكن ادانة شخص وجد في
حالة استحالة مطلقة في التعرف على نصوص القوانين التي نسب اليه

(١) ميرل وفيتي صفحة ٦٦٥ ، وجدي عبد الصمد صفحة ٩١٧ .

(٢) حسن كيره المدخل للقانون صفحة ٣٢٢ ويرى ان ارتفاع المسؤولية الجنائية نتيجة
الجهل بحكم قانون غير جنائي تكون العقوبة مؤسسة عليه ليس في حقيقته الا نتيجة انقضاء
القصد الجنائي وهو ركن اساسي من اركان الجريمة ويقول انه يستبعد أي استثناء حقيقي من
مبدأ امتناع الاعتذار بالجهل بالقانون الا استثناء وحيد هو قيام قوة القاهرة تحول دون وصول
الجريدة الرسمية الى بعض المناطق في الدولة .

ونشير في هذا المجال الى احكام اخذت بالاعتذار بالجهل بالقانون في مجال القانون الدولي
الخاص وفي قضية Lizardi وهو تاجر مجوهرات في شارع السلام بباريس تعاقد مع
مكسيكي يبلغ من العمر ٢٢ سنة حرر له سنداً بالثمن وكان التاجر الفرنسي يجهل ان سن الرشد
المكسيكي يزيد عن سن الرشد في فرنسا وقضت محكمة النقض الفرنسية بان هذا يعد غلطا
في القانون الاجنبي لا يمكن تجنبه لانه اذا امكن مطالبة المواطن بمعرفة قانونه الوطني فانه
من الصعوبة بمكان الزامه بمعرفة نصوص القوانين الاجنبية ، حكم النقض الفرنسي ومشار
اليه في المناقشة التي دارت حول الدراسات التي قدمت عن الجرائم الاقتصادية في مجموعة
اعمال هنري كابينان صفحة ٧٩٤ .

مخالفتها كحالة الغزو وانقطاع المواصلات ان من شأن هذه الظروف الاستثنائية ان تمنع وصول القوانين والمطبوعات ، وشبيه بذلك الغلط الذى لا يمكن تجنبه (١) ويتحقق الغلط اذا كان الشخص لا يمكنه تجنب الوقوع فيه سواء بنفسه أو عن طريق الاستعانة بالغير أو اذا كان قد بذل ما فى وسعه واتخذ الحيطة اللازمة ولجأ الى السلطات المختصة للتحرى والاستقصاء ولم يعصمه ذلك من التورط فى الغلط (٢) ، فى هذه الحالة تتحقق شروط القوة القاهرة بالمعنى الدقيق ان لا توجد استحالة مطلقة ولكن هناك صعوبة بالغة تواجه الفرد فى التعرف على القانون ان لم يقصر فى التزامه المفروض عليه بذلك .

وقد طبقت محكمة النقض الفرنسية هذه القاعدة بالنسبة لصاحب العمل الذى لم يسجل عقد العمل المبرم مع عماله لان المصالح المختصة رفضت اتخاذ الاجراءات بمقولة انه لا علاقة لها بذلك ، وكذلك أيضا بالنسبة لطبيب اتهم باستعمال دواء استعمالا غير مشروع مع انه استشار نقابة الاطباء قبل استعمال الدواء ، وصاحب الصيدلية الذى اتهم بمخالفة قوانين الغش والذى استشار قبل تصرفه مصلحة الغش ومعيلا رسميا للابحاث (٣) .

موقف القضاء :

اتجهت بعض احكام القضاء فى بلجيكا الى استبعاد قاعدة امتناع الاعتذار بالجهل بالقانون فى مجال الجرائم التموينية وذلك نظرا للطبيعة الخاصة التى تتميز بها وهى انها جرائم متحركة تتشعب فيها حركة التشريع وتتنوع فضلا عن وفرة التعديلات التى تصاحب القرارات التموينية بحيث تدق على المشتغلين بالقانون ومن ثم فانه يمكن الاعتداد فى هذه الجرائم بالجهل بالقانون كسبب من اسباب الاباحة لان الخطأ فيها لا يمكن تجنبه (٤) واتجه القضاء فى اسبانيا الى التفرقة بين الخطأ فى العناصر الجنائية

(١) L'erreur invincible ويعبر عنه بالخطأ الحتمى - وجدى عبد الصمد صفحة ٩٩٢

(٢) Il y a erreur invincible lorsque le délinquant n'aurait pas «été en mesure de l'éviter soit en se renseignant par lui-même, soit en s'informant auprès des tiers.

(٣) ميرل وفيتى صفحة ٦٦٧ .

(٤) نقض بلجيكي ١٠ يوليو سنة ١٩٤٦ بازيكري سنة ١٩٤٦ - ١ - ٢٩٣ ، حكمها الصادر فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٤٨ بازيكري سنة ١٩٤٨ - ١ - ٢٧٧ ، نقض ٢٨ يناير سنة ١٩٥٠ بازيكري سنة ١٩٥٠ - ١ - ٣٤٨ ، نقض ٧ يناير سنة ١٩٥٢ مجلة القانون الجنائي سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ صفحة ٦٧٠ ، نقض ٦ اكتوبر سنة ١٩٥٢ بازيكري ١٩٥٣ - ١ - ٣٩ وقد توسعت محكمة النقض فى بلجيكا وجعلت من الغلط فى القانون سببا من اسباب الاباحة ليس فقط فى مجال قانون العقوبات الاقتصادى وانما فى سائر الفروع الاخرى مادام الغلط لا يمكن تجنبه . مقال كونسنت السابق الاشارة اليه فى مجموعة أعمال هنرى كابيتان صفحة ٦٦٢ .

والخطأ في العناصر غير الجنائية اذ يعتد بالخطأ في هذه العناصر الأخيرة وخاصة اذا كانت هذه العناصر مدنية . غير انه بالنسبة للجرائم التموينية فان القانون لا يستبعد المسؤولية كاملة وإنما يعتبر الجهل بالقانون عنصراً مخففاً ، كما انه يقلص مسؤولية بعض المساهمين في الجريمة كالمستخدمين والتابعين في المؤسسات والاشخاص المعنوية (١) .

وقضت المحكمة العليا في لوكسمبرج بأن الخطأ في القانون يشكل سبباً من أسباب الإباحة في المسائل الجنائية اذا كان راجعاً لظروف خاصة يبدو منها ان الخطأ لا يمكن تجنبه وهو ما يمكن ان يحدث نتيجة للتغيرات التي تنشأ في تنفيذ نصوص القوانين خصوصاً بالنسبة لقوانين التسعير التي يتهم الجاني بمخالفتها وتطبيقها أحياناً هيئات استثنائية وأحياناً أخرى يكون قد أوقف العمل بها .

وتكشف أحكام القضاء عن ان حسن النية في الجرائم التموينية وبصفة عامة في قانون العقوبات الاقتصادي ليس هو على وجه التحديد ذات حسن النية في جرائم القانون العام (٢) .

وقد أخذت بعض أحكام القضاء المصري بهذا الاتجاه ففي قضية اتهم فيها — كنفاني — بأنه باع أربعة أجولة دقيق فاخر مخالفاً الغرض الذي صرح له من أجله وقدم المتهم الى المحكمة جريدة الاخبار والتي جاء فيها تحت عنوان اطلاق حرية تداول دقيق العيد ان السيد الدكتور وزير التموين اصدر تعليماته باطلاق حرية تداول الدقيق الفاخر الذي يستخدم في صنع كعك العيد وتلقت مراقبات تموين القاهرة اشارات بصرف الدقيق الفاخر لدى تاجر او بقال وبأية كمية ويسرى هذا القرار حتى انتهاء عيد الفطر . وقضت المحكمة بالبراءة تاسيساً على ان المتهم سمع بالتصريح المنسوب صدوره الى وزير التموين والمنشور في الاخبار عن اطلاق التعامل بغير قيد والمتهم ليس على جانب وفير من سعة الاطلاع والمعلومات القانونية كغيره من التجار (٣) .

(١) رودريجو مونتز مقاله المشار اليه في مجموعة اعمال هنرى كاييتان عن خصائص الجرائم الاقتصادية في القانون الاسباني صفحة ٧٤٨ .

(٢) لريون ليش مقاله السابق الإشارة اليه عن الجرائم الاقتصادية في قانون لوكسمبرج مجموعة اعمال هنرى كاييتان صفحة ٧٨٧ وأشار الى حكم صادر من المحكمة العليا في لوكسمبرج في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ ومنشور في بازيكرزى لوكسمبرج العدد ١٥ صفحة ٢٣٨ وجاء في هذا الحكم

L'erreur de droit Constitue une cause de justification en matière répressive, lorsqu'en raison de circonstances spéciales à l'espèce elle apparait invincible.

(٣) محكمة أمن الدولة الجزئية المنصورة في الجثة ٤ لسنة ١٩٢ المطرية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضي محمد النادي .

ويبدو من هذا الحكم ان المحكمة نفت القصد الجنائي عن المتهم تأسيسا على أنه وقع تحت تأثير الاعتقاد بأن القانون يبيح له التصرف وذلك عن طريق الصخف أو الاذاعة فضلا عن أنه بحكم عمله وحرفته لا يستطيع الالمسام بالتفصيلات القانونية الدقيقة فهو يفتقر الى المعلومات القانونية وهو ما يعد من قبيل الخطأ الذي لا يمكن تجنبه .

كما اتجهت بعض الاحكام الى التماس حسن نية المتهم اذا تبين أنه ليس ممن يحترفون التجارة أو اذا كانت الواقعة تحتاج الى فطنة لا تتوفر لديه بحكم طبيعته وثقافته وهو ما يؤدي الى الخطأ في الوقائع وينتفى بذلك القصد الجنائي ففي قضية اتهمت فيها بائعة ببيع أرانب بأزيد من السعر المقرر وقضت المحكمة بالبراءة لان المتهممة تمسكت منذ الوهلة الاولى بانها اخطأت في الحساب وباعت الارانب بسعر الرطل ٥ر٦ قرش ولكنها اخطأت في التضريب وان الخطأ في الحساب والجهل بالتضريب ينفي القصد الجنائي لان أى انسان عرضة للخطأ في المحاسبة أو تضريب السعر (١) .

وقضى بالبراءة في قضية اتهم فيها جزار ببيع لحم بتلو مشفى بأكثر من التسعيرة تأسيسا على أنه كان يتعين على محرر المحضر وقد أجرى محاولة الشراء بلاقة وهي الوحدة المسعرة حتى يمكن للمتهم أن يراقبه ولكنه أعاد الوزن بالجرامات (٢) .

وفي قضية أخرى مماثلة قضى ببراءة متهم في قضية بيع بأكثر من التسعير لانه كان يتعين على مفتش التموين ان يجرى محاولة الشراء بالـوزن — بالكيلو — أى في حدود مرسومه القرار ، أما وقد اجراها بالكيل بالقدح فانه من الصعب على المتهم وهو أمى ان يحول القدر من الكيل الى الوزن ثم يجرى حساب الثمن (٣) .

ويكشف هذا الحكم عن اتجاه آخر وهو النظر الى المتهم وحرفته ومقدار ثقافته وهو ما يجعل وقوعه في الخطأ امرا لا يمكن تجنبه .

-
- (١) محكمة امن الدولة الجزئية المنصورة الجنحة ١١١ لسنة ١٩٦١ قسم اول المنصورة
فى ١٥ فبراير سنة ١٩٦٢ بالهيئة السابقة .
- (٢) محكمة امن الدولة الجزئية الاسكندرية الجنحة ٢٢٠ لسنة ١٩٦١ عطارين فى ١٧
فبراير سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضى يوسف حسانين .
- (٣) محكمة امن الدولة الجزئية الاسكندرية فى ٦ يناير سنة ١٩٦٢ الجنحة ٢٧ سنة
١٩٦١ محرم بك .

وفي تطبيق آخر لهذا المبدأ قضت المحكمة ببراءة المتهم لأن الثابت أنه يعمل فلاحاً وأن الشاكى لم يرغب في شراء الارز بالاقة حسب جدول التسعير ولكنه أراد الشراء بالكيل (١) .

وفي قضية اتهم فيها بقال بأنه باع حبهان بمبلغ عشرة قروش وتبين أن الكمية المباعة تزن ١٥ جرام وبذلك يكون سعر الحبهان المباع ٨٦ قرش أى أن المتهم تقاضى ١٤ مليماً أكثر من التسعيرة وقضت المحكمة بالبراءة وأسست حكمها على أن شاهد الواقعة لم يطلب من المتهم أن يبيع له كمية محددة على أساس وحدة الوزن كربع كيلو أو $\frac{1}{8}$ كيلو بل طلب شراء كمية تعادل ما قيمته عشرة قروش وأن احتساب الوزن المطلوب أمر يحتاج إلى عملية حسابية قد تدق على التاجر الفطن أراء ما تبين أن الحبهان مرتفع السعر بشكل ملحوظ (٢) .

ومن ذلك أن يتمسك المتهم في تهمة امتناع عن البيع بأنه كان معذوراً حين اعتقد أن سعر الكيلو لكل من البصل والثوم ٣٥ مليماً لم يتغير ولم يصل إلى علمه أن الاسعار قد انخفضت مع أن السعر الجبرى لكل منهما ٢٥ مليماً واستند المتهم في دفاعه إلى أن قرار التسعير المطبق على الواقعة صدر يوم الأربعاء وليس يوم جمعة كما نص القانون واستجاب الحكم لدفاعه تأسيساً على أن المتهم اعتقد بحسن نية أن الاسعار لم تتغير (٣) .

وتوضح هذه الاحكام تطور القضاء المصرى في مجال تطبيق الاعتذار بالجهل بالقانون وهو يساير الاتجاهات القضائية الحديثة التى سبقتنا الإشارة إليها .

أما محكمة النقض في مصر فقد جرت في احكامها على أن اعتذار المتهم بالجهل بالسعر المقرر لايقبل منه وان الجهل بالقانون العقابى والقوانين المكمله له ليس بعذر ولا يسقط المسئولية (٤) . كما قضت بأنه لا يقبل من

(١) حكم محكمة امن الدولة الجزئية المنصورة الجنحة رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ السنبلاوين ومشار اليه فى كتاب مصطفى هرجه طبعة سنة ١٩٨٢ صفحة ١٠٨ .

(٢) حكم محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ الجنحة ٤٢٩ سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضى عبد الرؤوف جعيصه .

(٣) حكم محكمة اسكندرية للجنح المستعجلة الجنحة ١٢٠٣ سنة ١٩٦٦ فى ٢٣ مارس سنة ١٩٦٨ رئاسة القاضى انور العمروسى .

(٤) نقض ٢١ يناير سنة ١٩٧٣ الطعن ١٣٢١ سنة ٤٢ في مجموعة المكتب الفني السنة ٢٤ العدد الاول صفحة ٧٨ .

المتهم الاعتذار بأنه لم يبيع إلا لأنه كان يجهل السعر المقرر ما دام في وسعه الوقوف على السعر من المصادر المبينة بقرار المحافظ أو المدير عن الكيفية التي يعلن بها جدول التسعير (١) .

وتطبيقاً لذلك لا يعتبر صحيحاً في القانون الحكم الذى يقضى ببراءة صاحب محل باع بطيخة باكثر من السعر المقرر تأسيساً على ان المتهم يجهل التسعير اذ من الجائز ان يكون جاهلاً بثئون التسعير الجبرى خاصة وانه حديث السن اذ ينطوى هذا الحكم على توسع فى التفسير اذ لا يمكن التسليم بأن الجهل بالسعر — على اطلاق ودون تقديم مبرر — يؤدى الى خطأ لا يمكن تجنبه (٢) .

ومع ذلك فانه يبدو من حكم اصدرته محكمة النقض ان فكرة السفلط فى الوقائع تكمن وراء قضائها بالغاء الحكم ويتضح ذلك من حكم النقض والذى ورد فيه انه اذا كان الحكم حين ادان المتهم فى جريمة بيعه اقمشة بسعر اكثر من السعر المقرر لم يعن بالرد على ما تمسك به من انه انما اخطأ فى تسليم ذات القماش المبيعة لاختلاط الامر عليه بسبب تشابه انواع الاقمشة الموجودة لديه فانه يكون معيباً بالقصور اذ هذا دفاع جوهري لو صح فانه يؤثر فى كيان الجريمة (٣) .

وغنى عن البيان ان مؤدى هذا الحكم انه لو صح دفاع المتهم فانه يكون قد وقع فى خطأ فى الواقعة نتيجة اختلاط الاقمشة ببعضها مما ينفى عنه القصد الجنائى .

(١) نقض ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ طعن رقم ٦٠١ سنة ١٩٠ ق مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض فى خمسة وعشرين عاماً صفحة ٣٧٥ بند ١٧ .

(٢) حكم محكمة امن الدولة الجزئية بالاسكندرية الجنحة ١٤٤ سنة ١٩٦١ الرمل فى ١٧ مارس سنة ١٩٦٢ .

(٣) نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ طعن ١٧٨٩ سنة ١٦ ق منشور بمجموعة القواعد القانونية فى خمسة وعشرين عاماً قاعدة ٢٧ صفحة ٣٧٧ .

الباب الخامس

المسئولية الجنائية

إذا توفر الركن المادى والمعنوى تحمل الجانى الآثار القانونية التى تترتب على فعله وهو ما يطلق عليه المسئولية الجنائية . والاصل ان المسئولية الجنائية شخصية أى ان الجانى لا يسأل عن الفعل الاجرامى الا اذا ثبت ارتكابه لهذا الفعل . وقد خرج المشرع عن هذه القاعدة فى الاحوال استثنائية فقرر مسئولية بعض الافراد عن جرائم لم يسهموا فيها وهو ما يطلق عليه المسئولية عن فعل الغير . وقد تميزت جرائم التموين والتسعين بهذا النوع من المسئولية .

وغنى عن البيان انه تمتنع مسئولية المتهم فى جرائم التموين اذا كان ارتكاب الفعل ناتجا عن اكراه مادى او معنوى او قوة قاهرة ، كما يستفيد المتهم من اسباب الاباحة التى ترد على الركن المادى فلا تقع الجريمة فى حالة الدفاع الشرعى واداء الواجب واستعمال الحق .

ونبين فى فصل اول المسئولية عن فعل الغير وابرزها مسئولية صاحب المحل ، ثم نجعل الفصل الثانى لبيان مسئولية الشخص المعنوى عن الجرائم التى تقع من المؤسسة او المنشأة .

الفصل الاول

المسئولية عن فعل الغير

تمهيد

مبدأ انعدام المسئولية الجنائية عن فعل الغير (١) .

تعد الجريمة من فعل الغير بالنسبة للشخص الذى لم يسهم فيها سواء بوصفه فاعلا او شريكا ويصبح من الناحية المدنية غريبا عن الفعل الاجرامى اذ تنتفى رابطة المساهمة المادية فى هذه الحالة . ويأخذ القانون الجنائى بمبدأ انعدام المسئولية الجنائية عن فعل الغير وذلك على عكس القانون

(١) انتقدت بعض الآراء فكرة المسئولية الجنائية عن فعل الغير ذلك انه لا عقوبة بغير

خطا

Pas de responsabilité par autrui sans faute.

المدنى فلا يسأل الاب عن جريمة ارتكبها نجله القاصر وذلك على عكس ما كان متبعاً في الشرائع القديمة اذ كانت الجريمة لا تصيب الجانى فحسب بل تمتد الى افراد أسرته وقبيلته . وقد استقرت هذه القاعدة في قضاء المحاكم وقضت محكمة النقض الفرنسية بان المسؤولية الجنائية لا يمكن ان تنشأ الا عن فعل شخصي (١)

غير ان القرينة المستفادة من استبعاد المسؤولية الجنائية في حالة تخلف المساهمة المادية قد لا تتفق دائماً مع الواقع ذلك أنه اذا تجرد الفعل من مظهره المادى وقامت علاقة معنوية بين الشخص الذى لم يسهم مادياً في ارتكاب الجريمة مباشرة والنتيجة فانه يمكن مساءلته عن هذا التصرف ومؤدى ذلك ان الشخص يسأل شخصياً عن جريمة لم يقع منه عمل من الاعمال التنفيذية المكونة لها ، ومن هنا نشأت فكرة المسؤولية عن فعل الغير أو المسؤولية المفترضة .

المبحث الاول

تطور المسؤولية الجنائية عن فعل الغير

نشأت نظرية المسؤولية الجنائية عن فعل الغير وترعرعت في كنف المؤسسات والتي كان انتشارها من اسباب التفكير في ظهور هذه المسؤولية واستقر القضاء وبعض النصوص التشريعية على تقرير هذه المسؤولية في مجالات مختلفة ومن اجل هذا يسأل مدير المؤسسة شخصياً عن الجرائم التي تقع بالمخالفة لقانون العمل ، وجرائم ارتفاع الاسعار التي تقع من التابعين ، والصيدلة يسألون جنائياً عن الجرائم التي تقع من المحضرين والتابعين لهم ، ونظار المحطات يسألون عن الاخطاء التي يرتكبها عمال تحويل الخطوط الحديدية في محطة السكة الحديد .

ويسأل المشرفون عن الطلبة عن الجرائم التي تقع منهم اثناء الدراسة ، ورؤساء التحرير عن الجرائم التي تقع من المديرين ، ومدير السينما عن تصرف تابعه الذي يسمح بدخول قاصر الى السينما في حين أن العرض ممنوع لاقل من ١٦ سنة ، وملاك العقارات عن المخالفات التي يرتكبها السكان بالنسبة لمخالفات الكنس والرش ، وملاك السيارات عن اخطاء تعبئة وتحميل سيارات النقل وما ينشأ عن ذلك من جرائم (٢) .

(١) نقض فرنسي ١٦ ديسمبر ١٩٤٨ بيلتان صفحة ٢٩١ ومشار اليه في ميرل وفيتي

صفحة ٥٩٩ .

(٢) ميرل وفيتي صفحة ٦٠١ والاحكام وارده في هامش الصفحة .

كمسا مد الفقه هذه النظرية ايضا بالنسبة للجرائم غير العمدية ومن ذلك مسئولية رب الاسرة عن جريمة القتل الخطأ اذا أدى باهماله الى وقوع سلاح في يد احد اطفاله الصغار فارتكب الابن جريمة قتل بهذا السلاح ، وقضت المحاكم ايضا بمسئولية صاحب محل بيع مشروبات قام العامل فيه بتقديم مشروبات يحظر القانون على القصر تناولها

المبحث الثاني

الاساس القانون للمسئولية عن فعل الغير

توجد نظريتان أساسيتان لتحديد المسئولية الجنائية عن فعل الغير وهما نظرية المخاطر ومبدأ الخطأ :

١ - نظرية المخاطر :

تقوم هذه النظرية على اساس ان الحماية التى يكفلها القانون الجنائى للمجتمع تكون غير كافية وتتخلف اذا كانت نسبة الجرائم مقصورة على من ارتكبها ماديا فقط ولذلك ابتدع القضاء فى القرن التاسع عشر تبريرات مختلفة لمسئولية صاحب المحل تارة على اساس فكرة التمثيل القانونى وذلك بافتراض النيابة القانونية للمتبوع عن التابع وهى ان العامل يمثل صاحب العمل وينوب عنه وبذلك يسأل عن تصرفاته لان الفعل الذى ينسب الى التابع يفترض انه فعل المتبوع ، وتارة على اساس فكرة العقد او الخضوع الارادى لرئيس المؤسسة للالتزامات القانونية للمهنة (١) .

وقد تبنت بعض احكام القضاء فى مصر هذا التكييف للمسئولية المفترضة فقد قضى بادانة شريك لصاحب المخبز تأسيسا على انه شريك بحصته فى ارباح المخبز وما دام له نصيب من الفهم فعليه ايضا نصيب من الفهم (٢) .

٢ - فكرة الخطأ :

يمكن الاساسى القانونى لفكرة المسئولية عن فعل الغير فى تحديد طبيعة الخطأ فى الجرائم التمييزية ذلك ان له خصيصة متميزة تختلف عن الخطأ فى

(١) ميرل وفيتى صفحة ٥٩٧ .

(٢) حكم محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٦٢ الجند ٢٩ لسنة ١٩٦٢ الدرب الاحمر رئاسة القاضى عبد الفتاح الدخاوى .

(م ١٣ - الجرائم التمييزية)

جرائم القانون العام يقوم على أساس استبعاد الفكرة التقليدية للخطأ الجنائي ذلك أن التشريع الاقتصادي يهدف الى كفالة النظام الاجتماعي دون التغلغل في العنصر المعنوي للخطأ ومن اجل هذا افترض المشرع مسؤولية صاحب العمل عن الجريمة التي يرتكبها احد اتباعه واقام بذلك قرينة لا تقبل اثبات العكس بين صاحب العمل وتابعه ويتمثل الخطأ في سوء اختياره لمن يعملون معه في تنفيذ القوانين ، او الاهمال في الاشراف على اولئك الموظفين او التابعين في تنفيذهم لاحكام القانون مما يؤدي الى وقوع الجرائم ذلك ان الجريمة تقوم على أساس اتصال الفعل الذي وقع بمن يتحمل مسؤوليته اتصالا يرجع الى ان هذا المسئول هو المستفيد من الفعل وفي وسعه ان يمنع وقوعه ، او ان من يباشر الفعل ماديا يخضع لرقابة المسئول وهي رقابة يفترض الشارع فيها انها لو احسنت لا وقع الفعل المعاقب عليه (١) .

ويرى الاستاذ ليجرو (٢) ان المسؤولية تقوم على أساس واجب فردي اي ان الاشخاص المكلفين بتوجيه او ادارة المؤسسة او المنشأة او الجمعية او الشركة عليهم واجب فردي وهو الالتزام بالرقابة والاشراف ويفترض ذلك عليهم اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية في نطاق سلطتهم وتنفيذ الالتزامات والشروط القانونية ما دام له التوجيه والرقابة وهي ظروف من شأنها ان تمنع وقوع الجريمة ولا يخلية من المسؤولية ان يدفع بالجهل بوقوع الجريمة اذا كان هذا الجهل غير حقيقي ، الا في حالة القوة القاهرة او الاستحالة المادية والتي من شأنها ان تحول دون اصدار اوامره او ممارسة نشاطه (٣) . وتطبيقا لذلك قضت المحاكم في فرنسا بأن النصوص الخاصة بمسائلة المدير لا تنطبق على المديرين الذين يعينون بحكم من القضاء او الحراس الذين لم يكن للشركة دخل في اختيارهم ولا تملك سلطة فصلهم (٤) . وواضح ان الاشراف الذي يرتب المسؤولية الجنائية يرتبط بالقدرة على المتابعة والتوجيه من قبل صاحب العمل مع الفصل في حالة الاخلال بهذا الواجب ان اقتضى الامر وبذلك اذا انتهى التوجيه كما في حالة التعيين او فرض الحراسة امتنعت مسائلة صاحب العمل .

(١) جان بورجوا المرجع السابق صفحة ٤٥٤ .

(٢) ليجرو Imputabilité penale et entreprise economique

مجلة القانون الجنائي وعلم الاجرام مارس سنة ١٩٦٩ صفحة ٣٧٢ .

(٣) ليفاسير القانون الجديد لتنظيم الاسعار مجموعة J.C.P. ٣ اكتوبر سنة

١٩٣٤ عدد رقم ٤٤ فقرة ٣٧٠

Il suffit que le prevenu ait eu la direction ou l'adminifstration de l'affaire dans des conditions telles qu'il eût du empêcher l'infraction

(٤) ليفاسير المرجع السابق و اشار في الهامش رقم ٢٢١ الى حكم صادر من محكمة

باريس في ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٢ .

الفصل الثاني

مسئولية صاحب المحل

النصوص القانونية :

تنص الفقرة الاولى من المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التموين على أن يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع بالمحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ؟ فاذا اثبت انه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ الى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون .

وهذا النص يقابله نص المادة الثالثة من الامر رقم ٤٩٩ الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٩٤٤ بتشديد العقوبات المقررة لبعض الجرائم الخاصة بالتموين التي قررت نفس المبدأ .

وفي نطاق جرائم التسمير نصت المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على نص مماثل للمادة ٥٨ . وهناك نص تشريعي آخر هو نص المادة ٩ من الامر رقم ٥١٣ في ١٨ يوليو سنة ١٩٤٤ الخاص بتقرير قيود على استيراد الماس وتصديره والاتجار فيه والتي قررت مسؤولية صاحب المحل الا اذا اثبت انه بسبب الغياب أو صعوبة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة .

ويلاحظ ان المشرع استعمل في هذا النص تعبير صعوبة المراقبة وعدل عنه بعد ذلك الى تعبير استحالة المراقبة ونظرا لان مسؤولية صاحب المحل تثير مشكلات في العمل فيما يتعلق بمجال الظرف المخفف وهو الغياب أو استحالة المراقبة فسنبين في مبحث أول شروط مسؤولية صاحب المحل وهي المسؤولية الكاملة وفي مبحث ثان نطاق الظرف المخفف أي الغياب واستحالة المراقبة وهي المسؤولية المخففة .

المبحث الاول

المسئولية الكاملة

تقوم مسؤولية صاحب المحل طبقا لنص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عما يقع في المحل من جرائم التموين حاضرا كان أو غائبا . ويمكن أن تثبت ملكيته للمحل يستوي في ذلك أن تكون الملكية

كاملة أو مشتركة وهي مسئولية فرضية على تقوم افتراض اشرافه على
المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه (١) .

ويسرى نص المادة ٥٨ على الجرائم التى انشاها المرسوم بقانون
سالف الذكر ومن ثم تلحق المسئولية المفترضة التى اتى بها النص بجرائم
هذا المرسوم فقط والجرائم التى تصدر بالتطبيق لاحكامه .

وينبنى على ذلك ان جرائم الذبح خارج السلخانة هى من الجرائم التى
نصت عليها لائحة السلخانات وليست من جرائم المرسوم بقانون وبذلك فان
المسئولية المفترضة لا تطبق على هذه الجريمة وان كان الشارع قد
استثنى هذه الجريمة فى المادة ٢٠ من العقوبة المقررة فى لائحة السلخانات
وخصها بعقوبة اشد .

واستقرت هذه القاعدة فى احكام القضاء وقضت محكمة النقض بأن
قيام مسئولية صاحب المحل فى جرائم التموين رهن بثبوت ملكيته لهـذا
المحل (٢) .

واكدت احكام القضاء هذه القاعدة اخذا بقواعد المسئولية المفترضة
التى تقوم على اساس اتصال الفعل بمن يحمله القانون بمسئولية عمله
اتصالا يرجع الى ان هذا المسئول هو المستفيد منه والى ان من ييسر
الفعل ماديا يخضع لرقابة المسئول رقابة لو احسنت لما وقع الفعل (٣) .
ويتضح من ذلك انه يلزم لمساءلة صاحب المحل عما يقع من مخالفات
توافر الشرطين الآتيين :

١ - ان يكون مالكا للمحل ملكية كاملة أو مشتركة .

يجب التحقق من ملكية صاحب المحل ويقصد بصاحب المحل من يتصل
نشاطه بمباشرة المشروع التجارى أو الصناعى والمساهمة فى الاعمال

(١) نقض ٤ مارس سنة ١٩٧٣ الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق مجموعة المكتب الفنى السنة
٢٤ ق ٦٠ ص ٢٧٢ .

(٢) نقض نوفمبر سنة ١٩٧٠ الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق مجموعة المكتب الفنى السنة
٢١ صفحة ١١١٠ .

(٣) حكم محكمة امن الدولة القاهرة فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٦٢ الجنبه ٢٩ لسنة ١٩٦٢
الدرب الاحمر ويلاحظ على هذا الحكم انه جمع بين اساس المسئولية عن فعل الغير فقول الحكم
فى فقرة منه فى تبرير المسئولية المفترضة ان المسئول هو المستفيد بعد اخذا بفكرة الخطر .
والفقرة الثانية من الحكم التى جاء فيها ان من ييسر الفعل يخضع لرقابة المسئول رقابة
لو احسنت لما وقع الفعل هو اخذ بفكر الخطأ . انظر صفحة ١٩٤ من هذا الكتاب .

اللازمة لتنفيذ الغرض الذى أقيم من أجله ، وتطبيقا لذلك قضى بأن المتهم هو مستغل المخبز وأنه يحضر فى الصباح اليه وثبت أنه هو المستغل للمخبز فعلا ومن ثم يعتبر المستغل رب العمل أى صاحب المخبز .
أما من يقتصر وضعه على المساهمة فى جزء من رأس مال المشروع ومراجعة الحسابات لمعرفة ما يخصه وباقى الشركاء من الأرباح أو الخسائر فلا يعتبر صاحب محل بالمعنى الذى يقصده المشرع .

وتطبيقا لذلك اتهم ثلاثة أشخاص بوصفهم مالكي المحل يصنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا وقضت المحكمة بأن الثابت من عقد الشركة بالنسبة للمتهمين الأول والثالث أن الأوراق خلعت من أى دليل على مباشرتهما أى وجه من أوجه نشاط الشركة ومن ثم تكون مساءلتهم غير سائغة (١) .

وينبنى على ذلك أنه لا يعد صاحب محل تجارى من يمارس التجارة بانتراش جزء من افريز الطريق لأن المسؤولية المفترضة لا تطبق الا اذا وجد محل لممارسة التجارة بالمعنى المفهوم (٢) .

ومن احكام القضاء انه اذا كان الثابت من عقد الشركة ان المتهم الاول شريك موصى فانه لا محل لمساءلته كمالك للمخبز عن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر (٣) .

٢ — ان لا يقوم به عذر من الاعذار المخففة وهو الغياب أو استحالة المراقبة .

مؤدى ذلك ان صاحب المحل يعتبر مسئولاً أصلاً عن كل ما يقع فى محله من جرائم ويعاتب بعقوبتها الا اذا اثبت هو قيام العذر المخفف المنصوص عنه فى المادة ٥٨ وهو الغياب أو استحالة المراقبة (٤) .

(١) حكم محكمة امن الدولة بنها فى ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ الجنبه رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ بنذر شبرا رئاسة القاضى حسن سناء الدين .

(٢) محكمة من الدولة فى الجنبه ٨٣ سنة ١٩٦٠ ومنشور بمجموعه العمروسى صفحه ١٩٧ .

(٣) حكم محكمة امن الدولة الجيزه الجنبه ٢٢٦ قسم اول الجيزه سنة ١٩٥٧ فى ٢١ يونيو سنة ١٩٥٨ .

(٤) نقض ٢٠ يناير سنة ١٩٦٩ الطعن رقم ٢٠٣١ سنة ٣٨ ق مجموعه احكام محكمة النقض المكتب الفنى السنة ٢٠ صفحه ١٥٦ .

وينبئ على ذلك ان تعيين مدير للمحل لا يخلى صاحب المحل من المسؤولية
اذ يسأل مع المدير مسؤولية كاملة ذلك ان مؤدى نص المادة ٥٨ من المرسوم
بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهو ان صاحب المحل يكون مسئولا مسؤولية مديره
مستحقا لعقوبتي الحبس والغرامة معا متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم
المنصوص عليها في القانون (١) .

وتطبيقا لذلك يسأل صاحب المحل مسؤولية كاملة عن الفاتورة التي
صدرت عن عهد اليه بإدارة محله (٢) .

ويعتبر خطأ في القانون ما قضى به من تبرئة صاحب المخبز استنادا الى
انه ثبت من الاتفاق المبرم بينه وبين المدير ان الاخير هو وحده المسئول عن
ادارة المخبز ولما كان العقد شريعة المتعاقدين فان المحكمة لا تملك التعرض له
ولا لآثاره ومن ثم فلا مندوحة من اعتبار المتهم الثانى هو المسئول عن ادارة
المخبز (٣) .

ويلاحظ على هذا الحكم انه فضلا عن تجاهله أحكام مسؤولية صاحب
المحل المفترضة والتي لا ترتفع بتعيين مدير وقع في خطأ آخر اذ أجاز الاتفاق
على الاعفاء من المسؤولية الجنائية وهو أمر غير جائز (٤) .

كما لا يعد صحيحا الحكم الذى يقضى ببراءة صاحب مخبز استنادا الى
وجود مدير يتولى ادارة المحل في غياب صاحبه وقدم صاحب المخبز توكيلا
منه الى المدير بالادارة في حالة غيابه وبمسئوليته عن المخبز (٥) .
مسئولية المدير :

تحديد المدير : المدير هو الشخص المكلف بتوجيه او ادارة المؤسسة او
الجمعية او الشركة . ولم ينص القانون على تحديد المدير او تعريفه وهو أمر

-
- (١) نقض ٧ مارس سنة ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفنى لمحكمة النقض الاول السنة ١٧ قاعدة
رقم ٥٤ صفحة ٣٧٣ ، نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٠ الطعن ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق مجموعة المكتب
الفنى السنة ٢١ صفحة ١١١٠ .
(٢) نقض ٤ يناير سنة ١٩٧٠ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢١ العدد الاول صفحة ٧
الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٩ ق
(٣) حكم محكمة امن الدولة المنصورة فى ١٩ يونيو سنة ١٩٦١ الجنبه ٢٢ سنة ١٩٦٠
المنصورة .

(٤) نصت المادة ٦٧ من قوانين ٧ اغسطس سنة ١٩٤٤ و ٨ يونيو سنة ١٩٤٣ فى فرنسا
على تحديد المديرين بانهم الاشخاص الذين يعهد اليهم بأى مسفة كانت بتوجيه او ادارة كل
مشروع او مؤسسة او شركة او جمعية .

(٥) حكم محكمة القاهرة الجنبه ١٠ لسنة ١٩٦١ الساحل فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٦١
والذى مكتب امن الدولة الحكم استنادا الى القاعدة العامة وهى ان صاحب المخبز مسئول عن
الجرائم التى تقع فى محله حاضرا كان او غائبا .

يترك استخلاصه من ظروف الدعوى كان يثبت انه تداخل فعلا فى ادارة حركة المخبز وبذلك يعتبر قائما على ادارته .

وتطبيقا لذلك قضى بادانة المتهم بصفته مديرا اذ ضبط قائما بادارة المخبز عند مفاجاته حينما حاول الهرب على اثر تقدم رجال التموين (١) أو كسان يثت من عقد تأسيس الشركة اختصاصه بأعمال هى من صميم ذلك النشاط كأن يثبت من الأوراق و اقرار المتهم انه مدير الجمعية (٢) . ومن ذلك ما قضى به من انه ثبت لدى المحكمة ان المتهم هو المدير المسئول عن البرج ومن ثم فانه يعتبر المسئول الوحيد عما يقع فى معلم البرج من مخالفات ، أما المتهمين الاول والثانى فهما مجرد ممثلين لشركة شاهر لا يمكن مساءلتهما عما يقع فى البرج (٣) كأن يثبت ان المحل مملوك لشركة وان المتهم المدخل هو المدير المسئول عن هذه الشركة وبذلك فان المسئولية عن الشركة تنحصر فى هذا المتهم (٤) .

أما اذا ثبت انتفاء ادارة الشخص للمحل أو الاشراف عليه فان ذلك يؤدى الى انحسار المسئولية عنه لان مناط مسئولية متولى ادارة المحل هو ثبوت ادارته وقت وقوع المخالفة ومجرد اعتبار الطاعن وكيلا للمخبز لا يفيد بذاته قيامه بالادارة الفعلية (٥) . فاذا تبين ان المتهم يعمل محصلا وليس هناك دليل على ادارته المخبز فانه لا يعد مديرا (٦) . ومن ذلك ما قضى به من ان المتهم لا دخل له بالادارة وان شريكه الاول هو القائم بالادارة (٧) . وتطبيقا لذلك تنتفى صفة المدير اذا تبين للمحكمة ان المتهمه وقفت فى المحل للحراسة وانها ليست مكلفة بالادارة أو البيع ولا يحق لها التصرف بالبيع فانه تمتنع مساءلتها على هذا الاساس (٨) .

(١) حكم محكمة امن الدولة الجزئية بالقاهرة فى ١٣ ابريل سنة ١٩٦٠ رئاسة القاضى كمال الدين عباس .

(٢) حكم محكمة امن الدولة بالاسكندرية الجنحة ١٩٨ لسنة ١٩٦١ جنح امن الدولة قسم مينا البصل فى ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضى يوسف حسنين .

(٣) حكم محكمة امن الدولة بالقاهرة الجنحة ١٤٠ لسنة ١٩٦١ قصر النيل امن الدولة فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٦٢ .

(٤) حكم محكمة امن الدولة بالقاهرة الجنحة ١٦٤ لسنة ١٩٦١ باب الشعريه فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٦٢ .

(٥) نقض ٢ يوليو سنة ١٩٦٩ الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٣٩ ق مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٠ ص ٨٤٢ .

(٦) حكم محكمة امن الدولة الجيزة الجنحة ٣٧ سنة ١٩٦٢ امن دولة الجيزة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ رئاسة القاضى جمال شومان .

(٧) حكم محكمة امن الدولة القاهرة فى القضية رقم ١٧٢ سنة ١٩٥٣ عسكرية القاهرة رئاسة القاضى على كامل .

(٨) حكم محكمة امن الدولة طنطا القضية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ جنح امن دولة المنطقة مشار اليه فى كتاب معروض عبد التواب عيطة ٢٠١ .

تكييف مسؤولية المدير : مسؤولية المدير هي مسؤولية مفترضة تقوم على أساس أنه كلف بالقيام بواجب خاص لا يجب عليه التهاون فيه ، ويفرض عليه الالتزام بالرقابة اتخاذ الإجراءات الضرورية في نطاق سلطاته لكفالة تطبيق القانون وكفى لمساءلة المدير أن يكون له التوجيه والادارة وفي مكنته أن يمنع وقوع الجريمة .

وقضت محكمة النقض الفرنسية بأن مدير المحل يسأل جنائيا عن الجرائم التي تقع في المحل ولو لم يسهم في ارتكابها إذ لا ترتبط هذه المسؤولية بالمساهمة المباشرة في الجريمة أو بوسيلة من وسائل الاشتراك التي نص عليها قانون العقوبات ذلك أنه يلتزم باستغلال المحل وادارته وملاحظته واتباع القوانين واللوائح تحقيقا للمصلحة العامة .

وطبقت محكمة النقض هذا المبدأ في قضية اتهم فيها مدير مطعم DEY بجريمة بيع بأكثر من التسعير وكان قد ترك المطعم لابنته تديره وطعن على الحكم القاضي بآدائته بأنه لم يتحقق من مساهمته الشخصية في الجريمة ورفضت محكمة النقض هذا الطعن للأسباب السابقة (١) .

وبذلك يسأل مدير المحل عما يقع فيه من مخالفات حاضرا كان أو غائبا متى كان غيابه باختياره ورضاه لأن إشرافه على الخبز يعتبر مستمرا تبعا لما يعطيه من أوامر (٢) .

وقد أنصحت محكمة النقض عن تكييف طبيعة مسؤولية المدير ووصفتها بأنها مفترضة أسوة بمسؤولية صاحب المحل وأن المشرع لا يزوج بين مسؤولية صاحب المحل وبين مسؤولية المدير بل تجرى نصوص التشريع على استقلال كليهما في المسؤولية فلا ترفع عن صاحب المحل إذا عين له مديرا لأن مسؤولية كليهما تقوم على افتراض قانوني بعنايه الإشراف على المحل (٣) .

وقضت محكمة النقض بأن مدير الخبز هو المسئول عما يقع فيه من نقص في وزن الخبز حاضرا كان أو غائبا متى كان غيابه باختياره ورضاه وأن

(١) نقض فرنسي ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٤ . دالوز العملى - صفحة ٨٣ وحكم النقض في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٠ جازيت دي باليه سنة ١٩٤٠ وتعليق دي فابر صفحة ٣٧٨ .
(٢) حكم النقض في ٦ مارس سنة ١٩٥١ الطعن رقم ٩٠١ مجموعة المكتب الفني السنة صفحة ٤٥٩ .

(٣) نقض ٢١ مايو سنة ١٩٦٦ نقض سنة ١٧ العدد الثاني صفحة ٧٣٦ ، نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما من ٤٦٦ فقرة ١٠٩ .

وينبنى على ذلك انه لا يقبل من المدير التمسك بحكم الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهى الخاصة بالعدر المخفف فى حالة الغياب أو استحالة المراقبة لانها مقصورة على صاحب المحل فقط دون المدير المسئول (١) .

وتطبيقا لذلك يسأل مدير المخبز عن جريمة صنع الخبز أقل من الوزن المقرر قانونا مادامت صفته كمدير ثابتة ولا عبءة بدفاعه بانه كان غائبا يوم الضبط وان كاتب المخبز وآخر كانا يقومان بإدارة المخبز بالنيابة عنه فقد نفى هذان ذلك (٢) .

ولا يسأل الشخص اذا انتفى قيسامه بإدارة المحل والاشراف عليه فى الوقت المعين الذى وقعت فيه المخالفة وثبت انه انقطع بالكلية عن الاشراف على المحل قبل الواقعة بأربعة أشهر ولم تعد له صلة بإدارته (٣) .

الاسباب المانعة للمسئولية :

يحق لمدير المحل ان يدفع مسئوليته بالاسباب العامة المانعة للمسئولية وله ان يتمسك بسبب يرجع الى القوة القاهرة وهى الاستحالة المادية التى تمنعه من اعطاء الاوامر أو مباشرة رقابته ومن ذلك ان يكون المدير مجندا (٤)

المبحث الثانى

المسئولية المخففة

الغياب أو استحالة المراقبة

بيننا ان الاصل فى مسئولية صاحب المحل انها مسئولية مفترضة مع مديره عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات وفى هذه الحالة تكون العقوبة

(١) حكم محكمة امن الدولة السويس فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ الجئحة ٩ سنة ١٩٦٢ السويس رئاسة القاضى محمد وجدى عبد الصمد .

(٢) حكم محكمة امن الدولة القاهرة فى ١١ فبراير سنة ١٩٦٢ الجئحة ١١ لسنة ١٩٦١ روض الفرج رئاسة القاضى احمد كمال سالم .

(٣) حكم النقض ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام النقض السنة ٢١ العدد الاول صفحة ١٨٧ .

(٤) حكم محكمة السين فى ٢٤ يناير سنة ١٩٤١ جازيت دى باليه سنة ١٩٤١ جزء ١ صفحة ٢٢١ ، وجاء فى هذا الحكم L'administrateur était mobilisé

طبقا لنص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الحبس والغرامة جوبا وطبقا للمادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ العقوبات المقررة لمخالفات هذا المرسوم فاذا اثبت انه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة . ومناطق تخفيف العقوبة ان المسؤولية الجنائية عن فعل الغير ترتكز على اساس واجب فردى لا يجب الاخلال به والالتزام بالاشراف والمراقبة يفرض عليه اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لتنفيذ القانون فاذا اثبت قيام العذر الملجئ فقد رأى المشرع الاكتفاء بعقوبة الغرامة .

واستقر قضاء محكمة النقض على ان مسؤولية صاحب المحل عما يقع من جرائم المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مسؤولية فرضية ويستحق بذلك عقوبتي الحبس والغرامة معا الا اذا اثبت صاحب المحل غيابيه أو استحالة مراقبة المحل فانه يجوز في هذه الحالة اسقاط عقوبة الحبس دون الغرامة (١) .

وينبنى على ذلك ان الغيبة التي يؤخذ بها كظرف مخفف للمسؤولية هو الغياب الاضطرارى لان من شأنه ان يؤدي الى استحالة المراقبة ، اما الغيبة العارضة فانها لا تصلح اساسا لتخفيف المسؤولية وبذلك فان مطلق الغياب لا يترتب عليه تخفيف المسؤولية وقصر العقوبة على الغرامة . وبذلك يسأل صاحب المحل مع مديره القائم على ادارته عن نسبة الجريمة اليه عملا بنص المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على الرغم من غيابيه وقت الحادث . وقضت محكمة النقض بأن مجرد غياب صاحب المصنع لا يكون بذاته سببا لاعفائه من عقوبة الحبس (٢) .

وغنى عن البيان ان العذر المخفف لا يكون الا في حالة الغياب

(١) نقض ٢٠ يناير سنة ١٩٦٩ طعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٢٨ ق مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ العدد الاول صفحة ١٥٦ ق ٣٣ .

(٢) نقض ١ مايو سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٠ قضائية السنة الاولى ص ٥٥١ . ٨ فبراير سنة ١٩٥٤ مجموعة المكتب الفني السنة الخامسة العدد الثاني صفحة ٣١٩ ق ١٠٣ الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢٣ ق وكان دفاع الطاعن انه بعيدا عن متجره يوم الحادث وملزما بيته لمضيه فلم يكن ميسورا له ان يراقب حركة البيع .

حكم محكمة امن الدولة الجزئية بئر الغيوم في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ الجنبه ٢١٨ لسنة ١٩٦١ رئاسة القاضى محمد ممدوح سالم .

أو استحالة المراقبة فلا يجاوزه الى غير ذلك (١) .

اسباب الغياب :

عرفت محكمة النقض الغياب الذي يسقط عقوبة الحبس بأنه ذلك الذي يقطع بالكلية عن الاشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بمسما هو قرين استحالة المراقبة (٢) . وبذلك فان الغيبة العارضة لا تعد عذرا مقبولا كان يذهب صاحب المخبر لشراء دقيق (٣) .

ويمكن ارجاع حالات الغيبة الاضطرارية الى سببين رئيسين وهما المرض والسفر اذا كان من شأنهما ان يؤديا الى استحالة المراقبة .

١ - المرض :

يعتبر عذرا مقبولا مخففا للمسئولية ان يثبت الحكم ان المتهم صاحب المخبر لم يتوجه اليه مدة ٢١ يوما سابقة على الحادث لمرضه وتوجه اليه المحقق وسأله في منزله (٤) .

ومن ذلك ايضا تقديم المتهم شهادة صادرة من مستشفى الاسكندرية الجامعي بأنه كان موجودا بها يوم الحادث لمرضه (٥) . وكذلك ان يثبت المتهم انه وهو صاحب المخبر داهمته حالة مرضية لا يمكن معها ان يراقب مخبره وأنه كان في بلدته من ١١/٨ حتى ١١/١٢ وذلك للعلاج من هذا المرض المزمع الذي ثبت بيقين من الشهادات الطبية التي

(١) حكم محكمة امن الدولة الزقازيق في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٩ الجنحة ٣٠ سنة ١٩٥٩ امن دولة بلبس وقالت المحكمة انها تطبق المادة ٥٨ بالنسبة لصاحب المحل اذ لم يكن في استطاعته منع وقوع الجريمة لعدم اشتراكه في تقطيع الخبز والغى مكتب امن الدولة هذا الحكم لان العقوبة لا تطبق الا اذا اثبت - هو - صاحب العمل انه لم يستطع منع وقوع المخالفة لاستحالة المراقبة عليه بسبب غيابه او لاي سبب اخر معتبر . مذكرة المكتب في ١٩٥٩/٦/٢٤ .

(٢) نقض ٧ مارس سنة ١٩٦٦ الطعن ١٠١ لسنة ٣٦ ق مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ق ٥٤ صفحة ٢٧٣ .

نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٧ الطعن ٥٢٣ لسنة ٣٧ ق ، وحكمها الصادر في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٣ مجموعة المكتب الفني السنة الخامسة العدد الاول صفحة ٣٦ .

(٣) محكمة امن الدولة بنى سويف في ٨ يوليو سنة ١٩٦٢ الجنحة ٧٢ سنة ١٩٦٢ امن دولة بندر بنى سويف رئاسة القاضى صفوت مؤمن .

(٤) محكمة القاهرة العسكرية في الجنحة رقم ٢٠٢ سنة ١٩٥٣ الدرب الاحمر رئاسة القاضى نعيم هدى .

(٥) حكم محكمة امن الدولة القاهرة في ١١ يوليو سنة ١٩٦٢ الجنحة رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ الزيتون .

قدمها (١) .

ومن ذلك قول الحكم ان دفاع المتهم بأنه كان مريضا وقت الحادث ثبت من الشهادة الطبية التى قدمها وبالتالى يكون بمثابة حائل دون استمرار مراقبته للعمل فى المخبز وتراه المحكمة عذرا يسوغ توقيع العقوبة المخففة المنصوص عنها فى المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ١٥ لسنة ١٩٤٥ (٢) .

وتد استقرت احكام القضاء على ان المرض الذى يقوم الدليل عليه يعد عذرا مخففا (٣) . ومن ذلك معاقبة صاحب المخبز بالفراطة لمرضه الذى قام الدليل عليه من وجوده بالمستشفى وعدم وجوده بالمخبز وقت الضبط (٤) .

اما مجرد الاستناد الى المرض أو عدم قيام الدليل عليه فليس من شأنه أن يحول بين صاحب المحل ومراقبة ما يدور فى محله فلا يفقد بذلك الاشراف والرقابة عليه .

وتطبيقا لذلك رفضت المحكمة الاخذ بدفاع صاحب المحل بأنه كان متغيبا عن المخبز — فى مدينة السويس — وقت التفتيش وقدم شهادة مرضية تفيد مرفسه بالروماتيزم وانه تردد على الطبيب يوم الضبط — وهو يوم ١٨ يناير سنة ١٩٦٢ — لانه ليس فى الشهادة المقدمة ما يدل على الغياب أو استحالة المراقبة التى تحول دون وقوع المخالفة اذ ان واقعة الضبط تمت فى السادسة مساء وليس ثمة ما يحول بين وصول المتهم للقاهرة وعرض نفسه على

(١) حكم محكمة امن الدولة القاهرة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦١ الجلسة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١ الجمالية .

(٢) حكم محكمة امن الدولة الفشن فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ الجلسة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦١ الفشن رئاسة القاضى جمال ابو شقة والجنحة ١٥٧ لسنة ١٩٦١ فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ جنح بندر الفشن الهيئة السابقة .

(٣) محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ الجلسة ٥٣ سنة ١٩٦٠ بولاق رئاسة القاضى صلاح الدين عبد العظيم ، والجنحة ٢ سنة ١٩٥٩ مركز دمنهور فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦١ رئاسة القاضى جلال احمد ابراهيم وحكم محكمة امن الدولة الفيوم فى الجلسة ١٠٢ لسنة ١٩٦١ امن دولة بندر الفيوم ٣ مارس سنة ١٩٦٢ .

(٤) محكمة الجيزة العسكرية فى ٢٠ مايو سنة ١٩٥٠ الجلسة رقم ٢٧٦ جنح عسكرية قسم اول الجيزة سنة ١٩٥٧ رئاسة القاضى محمد ابو علم .

الطبيب والعودة في ذات اليوم (١) .

ولا يعتبر صحيحا في القانون الحكم الذى يقضى بتبرئه المتهم صاحب المخبز الغائب بمقولة ان المحكمة ترى من عدم وجوده بالمخبز يوم الحادث ومن الشهادة المرضية التى تثبت انه كان مريضا ذلك ان هذا الحكم اعتبر الرخص من قبيل الاستحالة المطلقة (٢) .

٢ - السفر :

يعد السفر من الاعذار المخففة اذا ثبت ان هذه الغيبة تقطع صلة صاحب المحل بالاشراف عليه . ومن ذلك ان يثبت ان المتهم كان غائبا عن المخبز بسبب سفره الى الحجاز وتقتصر العقوبة على الغرامة طبقا للمادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لان غيابه لا يحول دون مسئوليته التى تقوم على اساس انه اختار القائمين بالعمل فى محله (٣) .

وان يتبين ان المتهم كان مسافرا ببلدته نظرا لمرض زوجته الامر الذى يتعذر معه منع وقوع الجريمة (٤) .

وبعد من الاعذار المخففة كذلك ان يدلى المتهم بصوته الانتخابى فى بلدة اخرى اذ قرر المتهم انه كان مسافرا بالصعيد لحضور انتخابات العمدية وانه ترك المخبز فى ادارة المتهم الثانى لجين حضوره (٥) .

واذا تبين ان المتهم سافر الى بلدته لتشجيع جنازة اخيه المتوفى وتعد

(١) محكمة امن الدولة السويس فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ الجلسة ٩ لسنة ١٩٦٢ السويس رئاسة القاضى محمد وجدى عبد الصمد .

(٢) محكمة امن الدولة الجيزة فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩٥٤ الجلسة ١٢٢ لسنة ١٩٥٤ امبابة ، وحكم محكمة امن الدولة الفيوم الجلسة ٢٠٣ لسنة ١٩٦١ .

(٣) محكمة امن الدولة القاهرة فى ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٢ الجلسة ٩ لسنة ١٩٦١ امن دولة بولاق رئاسة القاضى احمد كمال سالم .

(٤) محكمة امن الدولة الجيزة فى ١٥ نوفمبر ١٩٦٢ الجلسة ٢٧ لسنة ١٩٦٢ امن دولة الجيزة رئاسة القاضى جمال شومان .

(٥) محكمة امن الدولة الاسكندرية فى ٢ يناير سنة ١٩٦٢ الجلسة ٢٦٢ لسنة ١٩٦٠ قسم باب شرقى رئاسة القاضى محمد الناضورى .

هذه غيبة معتبرة موجبة لتوقيع عقوبة الغرامة فحسب (١) .
وان يثبت الحكم اقتناعه بصحة دفاع المتهم من انه دائم التغيب في بلده
بالصعيد فضلا عن عدم وجوده بالمخبز وقت الضبط وما قرره الخراط وكاتب
المخبز من غياب التهم في بلده ومن البرقية التي قدمها الاخير ويترتب على
ذلك الغياب ان تقتنع المحكمة بتعذر مراقبته للمخبز وبالتالي تخفيف
المسئولية (٢) .

وان يثبت ان المتهم الاول - صاحب المخبز - كان متغيبا بعيدا عن
مخبزه بالسويس وقت الحادث في زيارة اضطرارية يعود بها شقيقه المريض
ولم يكن في حسبان ان المسئولين في مخبزه سيخالفون القانون او ان تفتيشا
سيجرى في غيبته ومن المستحيل عليه والحالة هذه ان يباشر اشرافه على
المخبز وبذلك ترتفع العقوبة الاصلية وترى المحكمة معاقبته بالعقوبة التي
نص عليها الشرع عندما يكون المتهم غائبا بعيدا عن مخبزه ولا اشراف
له عليه (٣) .

ويعد خطأ في القانون الحكم الذي يقضى ببراءة صاحب محل تاسيسا
على انه لم يكن موجودا به وقت وقوع الجريمة بل كان في مغاغة لتسويق
طيور لمحله وانه ليس من المتصور اجباره على البقاء بمحله لمباشرة نشاطه
به لان ذلك مؤداه منعه من مغادرة محله ومنعه من تسويق بضائع يقسوم
ببيعها مما يؤدي الى وقف نشاطه وتعذر استمراره فيه ولما كان عدم وجوده
بالمحل مرجعه حالة ضرورة حالت بينه وبين مباشرة الاشراف والرقابة على
المحل مما يعتبر مانعا من مساءلته جنائيا مما يتعين معه الحكم ببراءته (٤) .
ولا شبهة في مخالفة هذا الحكم للتطبيق القانوني السليم ذلك انه جعل
من مطلق الغيبة مانعا من موانع المسئولية ترقى الى حالة الضرورة مع ان
السفر - بوصفه صورة من صور الغياب - ليس من قبيل القوة القاهرة بل
يعد عذرا مخففا اذا قامت الأدلة على ذلك .

كذلك لا يعد تطبيقا صحيحا للقانون ما ذهب اليه مكتب امن الدولة من
ان الثابت بمحضر ضبط الواقعة والشهادة الادارية المقدمة من المتهم الاول
صاحب المخبز انه كان وقت الضبط غائبا ببلده كوم بيرها مركز منفلوط وان

(١) محكمة امن الدولة الزقازيق الجنحة ١٨ لسنة ١٩٦٠ امن دولة لاقوس .

(٢) محكمة امن الدولة الاسكندرية في ٢٨ سنة ١٩٦٠ الجنحة ١٣٧ لسنة ١٩٦٠ كرموز

رئاسة القاضي عادل نور .

(٣) حكم محكمة امن الدولة بالسويس في ١٨ سنة ١٩٦٢ الجنحة رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١

حكم امن دولة قسم السويس رئاسة القاضي وجدي عبد الصمد .

(٤) محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ الجنحة ٤٤ لسنة ١٩٦٠

مصر الجديدة رئاسة القاضي ابراهيم شبايك .

مثل هذه الغيبة تمنع مساءلة المتهم طبقا للمادة ٥٦ من المرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وتقتصر العقوبة على الغرامة المنصوص عنها في المادة ٢/٥٨ من المرسوم (١) .

ونرى ان هذا التفسير ينطوى على توسع في الاخذ بالغياب كمعذر مخفف ذلك ان مطلق الغياب لا يكفي اذا يجب ان يقوم الدليل على موجبات الغياب (٢) . وتطبيقا لذلك قضت محكمة مرسيليا بان ادعاء مالك المحل بالمرض لم يمنعه من ادارة اعماله (٣) .

٣ — استحالة المراقبة :

تاخذ استحالة المراقبة حكم الغياب اذا تؤدي الى ان صاحب المحل لا يتمكن من منع وقوع المخالفة وبذلك تقتصر العقوبة على الغرامة . ويلاحظ ان المشرع استعمل في المادة التاسعة من الامر رقم ٥١٣ الصادر في ٨ يوليو سنة ١٩٤٤ تعبير صغوبة المراقبة ثم لجأ في المرسوم بقانون ١٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فنص على ان يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره او القائم على ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا الامر ويعاقب بالمقوبات المقررة لها فاذا ثبت انه بسبب الغياب او صغوبة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المادة السابقة الم تعبر استحالة المراقبة وهو اكثر تضييقا في هذا المجال .

واستحالة المراقبة معناها ان صاحب المحل مع وجوده يكون غير قادر على مباشرة الرقابة بنفسه كان تكون سيدة لا تعرف التجارة او اشتغال صاحب المحل باعمال اخرى كان يشغل وظيفة عامة لا تسمح له بالمراقبة اي ان يكون له من ظروفه الشخصية ما يجعل هذه المراقبة مستحيلة عملا .

ومن تطبيقات القضاء في هذا الشأن ما قضى به من ان المتهمة الاولى صاحبة المحل بحكم جنسها وتبعيتها لزوجها المتهم الثاني الذي يتولى ادارة

(١) محكمة امن الدولة الجزئية القاهرة في ١٠ اغسطس سنة ١٩٥٩ الجلسة ٧٨ لسنة ١٩٥٩ الساحل .

(٢) درج مكتب امن الدولة على ان السفر ايا كان سببه من حالات الغياب التي يستحيل معها المراقبة وحذف الحبس وقصر العقوبة على الغرامة . الجلسة ٢٠٣ سنة ١٩٥٩ باب شرقي ومذكرة مكتب امن الدولة المرفقة بأوراق الدعوى . وهو اتجاه محل نظر لما اورده في المتن .

(٣) محكمة مرسيليا في ٩ يونيو سنة ١٩٤١ مجموعة J.C.P. سنة ٤١ جزء ٢ فقرة ١٦٨٥ وجاء في الحكم La maladie prétendue du propriétaire ne l'avait pas empêché de diriger ses affaires.

المحل لاتكون قادرة على مراقبته المراقبة التى تكفل لها منعه من ارتكاب المخالفة وطبقت المحكمة العقوبة المخففة المنصوص عنها فى المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (١) .

ومن ذلك ايضا ان يثبت من الاوراق ان المتهم يعمل فى شركة مصر لنسج الحرير وانه كان موجودا بعمله فى الشركة يوم ضبط الواقعة وهو ما انبأ به الاطلاع على دفاتر حضور العمال وغيابهم وان هذه الغيبة من شأنها ان تجعل مراقبة المتهم لما يدور فى عمله امرا متعذرا خصوصا اذا لوحظ ان الجريمة وقعت فى منطقة الحوامدية بالجيزة بينما يعمل المتهم الاول فى حلوان وبذلك تقتصر مسؤوليته على الغرامة (٢) .

الاسباب المانعة للمسئولية :

يحق لصاحب المحل ان يدفع مسؤوليته بالاسباب العامة المانعة للمسئولية وله ان يتمسك بسبب يرجع الى القوة القاهرة وهى الاستحالة المادية التى تمنعه من الاشراف على المحل واضدار اوامره .

وينبنى على ذلك انه اذا كان صاحب المحل محبوسا ففى هذه الحالة تكون الرقابة مستحيلة نتيجة حبس صاحب المحل وحيلولة اسوار السجن بينه وبين الاتصال بشئونهِ ووجود صاحب المحل بالسجن وفى قبضة السلطات العامة لايجرى عليه الحكم المتعلق بالغياب واستحالة المراقبة لان المقصود بالغياب هو الغياب الاختيارى ، اما حيث تكون الاستحالة مصدرها القوة القاهرة فامر تنتفى به المسئولية وبذلك لا يسأل من يصاب بالشلل الكامل وينقل الى المستشفى فهو لايسمى غائبا ولا يوصف بان المراقبة استحالت عليه وانما يعد فى حالة قوة القاهرة جعلت الارادة لديه معطلة وتمتنع بذلك مساءلته .

وتطبيقا لذلك اذا كان الثابت من اوراق الدعوى ان المتهم كان نزيل السجن وقت ضبط الواقعة ومن ثم فهو فى حالة قوة القاهرة تسقط عنه

(١) محكمة امن الدولة الجزئية بالاسكندرية فى ١ يونيو سنة ١٩٦٠ الجنية ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ امن دولة باب شرقى رئاسة القاضى عادل نور . ونلاحظ ان الحكم اخذ بفكرة استحالة المراقبة ولكنه عبر عن ذلك بعدم القدرة على المراقبة .

(٢) محكمة امن الدولة بالجيزة فى الجنية ٣٨ لسنة ١٩٦٠ البدرشين ومذكرة مكتب امن الدولة فى ٢٥ يناير سنة ١٩٦٢ المرفقة باوراق الدعوى .

المسئولية . ومن ذلك ما قضى به من أن الحبس يقطع صلة صاحب المحل بعمله ولا يمكن أن يفترض في حقه أنه مسئول عن اختيار القائمين بالعمل فيه ولأن مسئوليته في اختيارهم لا تكون قائمة إلا أن يكون بوسعه تفحيتهم عن عملهم وهو ما لا يكون بوسعه وهو محبوس ومن ثم فإن المحكمة ترى في حبس المتهم الاول - صاحب المحل - مانعا من مسئوليته عما يقع في محله من مخالفات (١) .

وحكم ببراءة صاحب مخبز لأن مناط مساءلة صاحب المخبز هو تمكنه من الرقابة على عمله تمكنا يجعل وقوع الجريمة منه دليلا على تقصيره في الرقابة فإذا كانت الرقابة مستحيلة نتيجة حبس صاحب المخبز وحيلولة أسوار السجن بينه وبين الاتصال بشئونونه فإنه لا يمكن اعتبار المتهم مسئولا لان غيابه أو تقصيره في الرقابة ليس اختياريا بل اضطراريا ويشكل السجن بالنسبة له قوة قاهرة تعمد ارادته (٢) .

كما قضى بأن المتهم - صاحب المخبز - كان سجيناً وقت الحادث وهو بهذه الحالة لا يمكن مساءلته وهو مقيد الحرية ويتمتع بالحكم ببراءته (٣) .

ومن ذلك الحكم ببراءة - صاحب مخبز - لأنه كان يعمل مصاريف يوم الحادث بنقطة العياط وهذا الأمر يجعله غير قادر على مراقبة عمال المخبز في ذلك اليوم إذ أنه كان مقيد الحرية (٤) .

(١) محكمة أمن الدولة الجزئية القاهرة في ٨ ابريل ١٩٦٢ الجلسة ٢٠ لسنة ١٩٦٢ مصر الجديدة .

(٢) محكمة أمن الدولة الجزئية المنصورة في ٥ يناير سنة ١٩٦١ الجلسة ١٤ سنة ١٩٦٠ شربين رئاسة القاضى محمد النادى .

(٣) محكمة أمن الدولة الجزئية اسيوط في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ الجلسة ٢٧ سنة ١٩٥٩ القوصية رئاسة القاضى عبد الحميد الهلالى وحكم محكمة أمن الدولة الجزئية دمنهور في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ الجلسة ٥٦ سنة ١٩٦٠ كفر الدوار والجلسة ١٧٨ لسنة ١٩٦١ كرموز في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ رئاسة القاضى يوسف حسائين .

(٤) محكمة أمن الدولة الجزئية بنها في ١٣ مايو سنة ١٩٦١ الجلسة ١٥ لسنة ١٩٦١ أمن دولة قليبوب رئاسة القاضى صالح سيف الدين .

حكم محكمة أمن الدولة الجزئية الجيزة في ٢٧ ابريل سنة ١٩٦١ الجلسة ٣٤ لسنة ١٩٦٠ البدرشين رئاسة القاضى نبيه ديبوس . وانظر مع ذلك رأيا مخالفا لمكتب الاحكام العسكرية إذ انزل عقوبة الغرامة على صاحب العمل مع أنه تبين أن صاحب المحل كان رهين مركز البوليس حتى للساعة الواحدة مساء تنفيذاً لحكم غرامة سبق صدوره عليه . حكم حكم محكمة شبين الكوم لسنة ١٩٥٩ الجلسة ٢٢٧ جنح عسكرية شبين الكوم ومذكرة مكتب الاحكام العسكرية المرفقة بالدعوى .

وتتفق احكام القضاء المصرى مع ما قررتة احكام المحاكم الفرنسية
فى هذا الشأن (١) .

موقف محكمة النقض :

تعرضت محكمة النقض فى حكم لها الى حق صاحب المحل فى التمسك
بالاسباب المانعة للمسئولية وقضت ان مسئولية صاحب المحل طبقا للمادة
١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تقوم على افتراض علمه بكل ما
يحصل فى محله الذى يشرف عليه فمسئوليته مفترضة نتيجة افتراض هذا
العلم وان الجريمة انما ترتكب باسمه ولحسابه فاذا اندفع اساس هذا
الافتراض سقط موجب المساءلة . ولئن كان لايجوز لصاحب المحل ان يدفع
مسئوليته بسبب يرجع الى عدم قيامه بواجبات الاشراف التى فرضها عليه
القانون الا ان له بطبيعة الحال ان يدفعها بالاسباب المانعة للمسئولية ،
لما كان ذلك وكان مؤدى دفاع الطاعن الذى اثبت الحكم تمسكه به من شأنه
ان يعدم نسبة الخطأ الى الطاعن لتدخل سبب اجنبى لم يكن للطاعن يد فيه
هو الفعل الذى قارفه المتهم الاول بفتح المحل بغير علمه ورضاه وممارسة
البيع فى غيابه . وكان هذا الدفاع يعد فى خصوصية الدعوى المطروحة
دفاعا هاما وجوهريا لانه يترتب عليه اذا صح ان تندفع به المسئولية
الجنائية للطاعن بصفته صاحب المحل مما كان يتعين معه على المحكمة ان
تعرض له استقلالا وان تبين هذا الدفاع (٢) .

وتعليقا على هذا الحكم نقول ان الثابت فى الدعوى ومن اسباب حكم
النقض — ان المتهم الاول — والد الطاعن كان موجودا بالمحل يوم الواقعة
وهو الذى باع الدقيق للمرشد — الذى اوفده مفتش التموين — بازيد من
التسكير وان المتهم الثانى الطاعن قرر عند سئواله فى محضر ضبط الواقعة
بأنه كان قد سافر يوم الحادث الى بلدة قلين وترك مفاتيح محلة بمسكنه
الا ان والده الذى يقيم معه قام بفتح المحل فى غيبته لاحضار حاجيات لازمة
للمنزل ثم حصلت الواقعة اثناء وجوده بالمحل ، ونرى ان دفاع الطاعن من
انه ترك مفاتيح المحل بمسكنه ثم سافر الى بلده وقيام والده فى غيبته
باستعمال هذه المفاتيح وممارسة البيع لا يرقى الى مرتبة القوة القاهرة التى
تعدم المسئولية وانه يسأل وفقا لاحكام الغياب — اذا كانت هذه الغيبة
اضطرارية — اذ لم يتمكن من منع وقوع المخالفة .

(١) حكم محكمة السين فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ جازيت دى بالية سنة ١٩٤٠ جزء ٢
صفحة ٤٨ والحكم خاص بتجنيد صاحب المحل Le commerçant était mobilisé
(٢) حكم النقض فى ١١ مايو سنة ١٩٧٠ الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ قضائية مجموعة
المكتب الفنى ١ لسنة ٢١ الثالث صفحة ٧٠٠ .

الفصل الثالث

مسئولية الشخص المعنوى

تمهيد :

يتطلب الاسناد المادى نسبة الجريمة الى مرتكب الفعل فهو الذى يخلق الحالة الجنائية لان الفعل يحدد الشخص فمن يضع النار هو المحرق ومن ينزع المال هو السارق ومن يزهدق الروح هو القاتل ومن يحدث تغييرا فى المحرر هو المزور . اما الاسناد القانونى فقد ثارت صعوبة بالنسبة لنشاط رؤساء المؤسسات ومديرى الشركات المسئولين عن الشخص المعنوى ذلك لان الفعل لا يحدد المسئول والذى يتولى تحديد المسئولية هو القانون وهو ما ادى الى الجدل حول مسئولية الشخص المعنوى من الناحية الجنائية .

المبحث الاول

الشروط التى تحدد مسئولية الشخص المعنوى

حجج الراى القائل بعدم مسئولية الشخص المعنوى :

يستند هذا الراى الى حجج تشريعية واخرى منطقية واما الحجة التشريعية فأساسها ان نصوص القانون الجنائى تخطب الاشخاص الطبيعيين الذين يتمتعون بالشعور والاحساس ولهم القدرة الذاتية على التعبير ومواجهة الغير ويمرون بمرحلة الطفولة والضعف ثم يدركهم الشيخوخة والهرم ، ويضيفون الى ذلك حجة اخرى وهى انه ما لم يوجد نص صريح يقضى بتقرير مسئولية الشخص المعنوى فانه لا يمكن ان يقع تحت طائلة القانون الجنائى .

واذا كان القانون الجنائى لا يجهل فكرة الاشخاص المعنوية اذ قررت بعض النصوص فى الشرائع القديمة والحديثة امكان مساءلة الشخص المعنوى جنائيا الا ان هذه النصوص القليلة لا تكشف عن اتجاه عام لدى المشرع ، فضلا عن انه من الناحية المنطقية فان عدم مساءلة الشخص المعنوى جنائيا امر يتفق وطبيعة الاشياء اذ لا يمكن اسناد الجريمة ماديا اليه فهو لا ارادة له وغير

قادر على ارتكاب الخطأ ، كما انه لا يمكن ان تطبق عليه عقوبة الاعدام والحبس التى وضعت للشخص الطبيعى ويضاف الى ما تقدم ان العقوبة التى تنزل بالشخص المعنوى تتجاوزها الى كافة أعضائه الذين يتكون منهم وهم لم يسهموا فى ارتكاب الجريمة بما يتعارض ومبدأ شخصية العقوبة (١) .

حجج الراى القائل بمسئولية الشخص المعنوى :

تقوم حجج اصحاب هذا الراى على ان الشخص المعنوى أصبح حقيقة قانونية اذ تتمتع كل المؤسسات بالقدرة على التعبير وبذلك يمكن ان تقع تحت طائلة القانون الجنائى وقرر مؤتمر الجمعية الدولية للقانون الجنائى المنعقد فى بوخارست سنة ١٩٢٨ أن الاشخاص المعنوية تشكل قوة اجتماعية فى الحياة الحديثة تبدو خطورتها واضحة احيانا فى ارتكاب الجرائم ففى نطاق القانون التجارى تقع جرائم من الشركات كجريمة الغش فى العلامات التجارية والمنافسة غير المشروعة، وفى مجال قانون العمل والقانون الاقتصادى تخرج بعض الشركات عن القانون اسوة بالافراد كالامتناع عن دفع الضريبة أو ارتكاب جرائم نصب . ويضيف أنصار هذا الراى حجة أخرى وهى أن الشخص المعنوى له ارادة كاملة هى التقاء الارادات الفردية لأعضائه وبذلك فسلان الارادة الجماعية التى يملكها ليست وهما فهى تصاحبه فى كل مرحلة من حياته ويبدو ذلك فى الاجتماع والمداولة وتصويت الجمعية العمومية هذه الارادة الجماعية قادرة على ارتكاب الاخطاء كإرادة الفرد تماما وهو ما اقره القانون المدنى وليس هناك ما يمنع من أن يأخذ القانون الجنائى بذلك (٢) .

صحيح ان الشخص المعنوى غير قادر بذاته على ارتكاب فعل مآدى يؤثم جنائيا ولكن ليس ما يمنع من مساءلته كفاعل معنوى أو شريك طبقا للاحكام العامة وذلك دون اهدار لمبدأ شخصية العقوبة ، كما انه يمكن ان تنزل بالشخص المعنوى عقوبات واجراءات امن تصيبه فى كيانه المعنوى كالحل والغلق أو فى نشاطه كالمنع عن ممارسة نشاطه المهنى أو فى ذمته المالية كالغرامة ومصادرة الاموال .

(١) ميرل وفيتى المرجع السابق صفحة ٧٣٠ وما بعدها .

(٢) ميرل وفيتى صفحة ٧٣١ وما بعدها .

المبحث الثانى

موقف التشريع والقضاء

١ - التشريعات الغربية :

قررت بعض التشريعات مسئولية الاشخاص المعنوية جنائيا ومن ذلك انجلترا بمقتضى القانون التفسيرى الصادر سنة ١٨٨٩ وفى كندا منذ صدور قانون العقوبات فى المادة ١٣ من القسم الثانى وكذلك فى الولايات المتحدة . وفى فرنسا توجد نصوص قررت المسئولية الجنائية للاشخاص المعنوية ومن ذلك نص المادة ٤٢٨ من قانون العقوبات التى نصت على تطبيق عقوبة الغرامة ضد كل جمعية فنية عرضت على مسرحها روايات تخالف نصوص قانون حماية الملكية الفنية للمؤلفين والمادة الاولى من الامر رقم ٥ مايو لسنة ١٩٤٥ الخاص بالاجراءات التى تمس أمن الدولة الخارجى من قبل المؤسسات الصحفية والتى نصت على معاقبة كل جمعية او شركة او نقابة من مؤسسات النشر يثبت تعاونها مع الغزاة الالمان خلال الحرب العالمية الثانية اذا وقعت الجريمة من اعضاء مجلس ادارة الشخص المعنوى الذين يعملون باسمه ولحسابه واما عن الاسناد المعنوى فان الشخص قد وقع فى خطأ عمدى وهو توافر نية هذه المؤسسات لمحاباة العدو . وفى مجال الجرائم الاقتصادية نص قرار ٣٠ مايو سنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم التعامل بالنقد على انه يقضى على الشخص المعنوى بعقوبات مالية اذا وقعت الجرائم من مديرى ومؤسسى الشخص المعنوى او من يعمل لحسابه (١) .

وقد قررت التشريعات الغربية المسئولية الجنائية للاشخاص المعنوية وقد ظل التشريع البلجيكى مخلصا للقاعدة التقليدية وهى عدم جواز مساءلة الشركات جنائيا (٢) الا انه خرج عنها بنص صريح فى المادة الاولى من قرار بقانون ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٦ التى عاقبت بالعقوبات المنصوص عنها فى المادة ٤ من هذا القرار - وهى الحبس والغرامة والمصادرة وغلق المؤسسة - كل

(١) ميرل وفيتى صفحة ٧٣٢ .

(٢) Societas delinquere nen potest وقرار مؤتمر قانون العقوبات فى روما سنة ١٩٥٣ ، والمؤتمر الخامس للقانون المقام فى بلجيكا سنة ١٩٣٨ مجلة العلوم الجنائية سنة ٥١ صفحة ٩٢٥ . وكابينوسى المرجع السابق صفحة ١١٥٣ .

شخص طبيعى أو معنوى يتدخل فى توزيع المنتجات المواد والمحصولات والبضائع وذلك بأن يبيع مباشرة الى المستهلك (١) ويبدو ان هذا النص لم يطبق من الناحية العملية على الاشخاص المعنوية (٢) .

وعلى الرغم من أن القانون البلجيكي غير حريص على تقرير المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية إلا أنه مع ذلك قرر مساءلة الأشخاص المعنوية مدنيا عن الغرامات الجنائية التى تنزل بأعضائه . وغنى عن البيان أن هناك جزاءات يمكن أن تصيب الشخص المعنوى بطريق غير مباشر من ذلك غلق المؤسسة والذى نصت عليه المادة ٩ من قرار ٢٢ يناير سنة ١٩٤٥ ويمكن للقضاء الحكم به إذا كانت المؤسسة يملكها شخص معنوى ووقعت الجريمة من ممثل الشخص المعنوى بأن كان فاعلا أو شريكا فيها إذا كان ممثل الشخص المعنوى فاعلا أو شريكا فى الجريمة (٣) .

وفى لوكسمبرج فإنه مع التزام المشرع بمبدأ تفريد العقاب اتجهت السياسة الجنائية الى الخروج عن مبدأ شخصية العقاب وتقرير المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية وكذلك المسؤولية الجنائية عن فعل الغير وطبقا لنص المادة ٦ من قرار ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤ فإن وزير الاقتصاد عليه أن يطبق عقوبة الغرامة على مرتكب الجريمة وتابعه ووكيله كما يطبقها أيضا على المؤسسة التى وقعت فيها الجريمة (٤) .

وقد اتجه التشريع الجنائى الاسبانى الى تأكيد المسؤولية الفردية واستبعاد المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية وفى مجال الجرائم التموينية فإن المسؤولية الجنائية ينفرد بها الأشخاص الذين يقومون بالتصرف لحساب الشخص المعنوى كمديرين أو ممثلين له . وطبقا للمادة الرابعة من قانون ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٦ فقد أقام المشرع قرينة قانونية على خطأ الأشخاص الذين

«Est punie des peines prévues à l'article 4 (emprisonnement, (١) amende, confiscation, fermeture de l'établissement, etc..) toute personne physique ou morale qui intervient dans la distribution des produits, matières, denrées, marchandises...»

(٢) كونسنتت بعض الاتجاهات فى القانون الجنائى الاقتصادى ، مجموعة أعمال هنرى كابيتان صفحة ٦٦٣ .

(٣) نقض بلجيكي ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ ومرافعة المحامى العام الاول هايو بازيكبرى ١٩١٧ - ١ - ١٩٨ .

(٤) ليون ليش ، الجرائم الاقتصادية فى تشريع لوكسمبرج صفحة ٧٨٩ .

يمثلون الشخص المعنوى ووسع قانون ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ من دائرة الاشخاص الذين يمكن مساءلتهم جنائيا وذلك بالنسبة للجرائم التى تقع لمصلحة الشخص المعنوى اذ شمل العقاب أعضاء مجلس الادارة والمديرين ورؤساء مجالس الادارة وكذلك المستخدمين اذا كان هؤلاء على بينة من عدم شرعية التصرف الصادر منهم .

ومن بين الدول التى انكرت مسئولية الشخص المعنوى شيلي وبلغاريا واليونان والنمسا (١) .

٢ - التشريعات الاشتراكية :

اتجهت تشريعات الدول الاشتراكية الى عدم تقرير مسئولية الشخص المعنوى ويرى الفقه السوفيتى ان الشخص المعنوى لا يسأل عن ارتكاب جريمة اذ يظل للجريمة عناصرها الشخصية وهم الاشخاص الطبيعيون الذين يسهمون فى ارتكابها. وحذا القانون التشيكوسلوفاكى حذو التشريع السوفيتى اذ يركز على قاعدة المسئولية الفردية ولا يعرف المسئولية عن فعل الغير واذا وقعت جريمة فى محيط الشخص المعنوى أو مكتب أو مؤسسة فانه لا يتحمل المسئولية الجنائية غير الشخص الذى ارتكب الجريمة أو ساهم فيها (٢) .

غير ان الوضع يختلف فى القانون اليوغوسلافى الذى هجر مبدأ تدخل الادارة فى الشئون الاقتصادية وأخذ بمبدأ استقلال المؤسسات الاقتصادية فى نطاق الملكية الاجتماعية على نطاق واسع ولم يتردد المشرع اليوغوسلافى فى التدخل لتقرير المسئولية الجنائية للمؤسسات الاقتصادية لعدد كبير من الجرائم الاقتصادية ووضع لها قواعد خاصة .

ونص فى المادة ١/٥ على مسئولية الشخص المعنوى عن الجرائم الاقتصادية كما قررت المادة ١/٦ بان مسئولية الشخص المعنوى يترتب عليها مساءلة الشخص الطبيعى وبذلك تنشأ مسئولية مزدوجة عن الجريمة الاقتصادية وبالنسبة لتوفير الخطأ من جانب الشخص المعنوى فقد نصت المادة السابعة على مساءلة الشخص المعنوى اذا ارتكبت

(١) اندريه فيتى مقال فى مؤلف الرقابة على النقد دراسة مقارنة اندريه برتراند ورينيه روبلو صفحة ٨٩ .

(٢) باير المرجع السابق صفحة ١٠٦ ، ماريان فيفودا صفحة ٦٤٣ ، زلاتاريك دروس لوكسمبرج صفحة ٢٩ ، ابراهيم صالح صفحة ٩٠ ، محمود مصطفى ١٣٨ ، آمال عثمان صفحة ١٤٠ .

الجريمة بفعل أو امتناع عن القيام بواجب الاشراف والرقابة من أعضاء المؤسسة أو الشخص الطبيعي المسئول أو بعمل من جانب شخص آخر له حق التصرف باسم الشخص المعنوي .

٣ - موقف القضاء

استقرت أحكام القضاء في القرن التاسع عشر على عدم مساءلة الشخص المعنوي جنائيا بل وعدم الحكم عليه بعقوبة مالية وكانت الاعتبارات العملية وراء هذا القضاء ذلك انه اذا أدى نشاط الشخص المعنوي الى وقوع جريمة فان المدير أو الممثل للشخص المعنوي هو الذي يسأل بصفته الشخصية . غير انه منذ نهاية القرن الماضي وجدت محكمة النقض الفرنسية في فكرة الجريمة المادية البحتة - والتي يكفي للعقاب عليها مجرد وقوع الفعل المادي - مبررا لمساءلة الاشخاص المعنوية عن هذه الجرائم والتي صدرت من ممثلية اذ طالما انه لا يلزم فيها توفر الإرادة وكان الشخص المعنوي لا ارادة له فانه يمكن ان يعاقب بدوره على ارتكابها (١) .

كما لجأت محكمة النقض الى بعض النصوص التشريعية لتعزيز قضائها وذلك اذا عينت هذه النصوص الشخص المسئول جنائيا بصفته القانونية كصفة المالك ومدير المؤسسة والمستخدم وغيرها وقضت بسريان هذه النصوص على الاشخاص المعنوية اذا توافرت فيها الصفة القانونية ذلك ان المناط في العقاب هو بتحقيق هذه الصفة سواء في الاشخاص الطبيعية أو الاشخاص المعنوية . وتطبيقا لذلك استندت المحكمة الى المادة ١٧٨٠ من قانون الضرائب والتي نصت على انه يسأل مالك البضاعة عن افعال موزعيه وعماله أو خدمه وذلك فيما يتعلق بالحقوق والضرائب والفرامات والمصاريف وقضت بسريان هذا النص على الاشخاص المعنوية (٢) . وكذلك أيضا أنزلت الجزاءات الجنائية على بعض الجمعيات لمخالفتها مرسوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ الذي يعاقب مالك الارض الذي ينتهك الالتزامات الناشئة عن حقوق الارتفاق الظاهرة (٣) .

وتكشف هذه الاحكام عن اتجاهات القضاء لتعميم مساءلة الشخص المعنوي جنائيا .

(١) نقض فرنسي ٦ مارس سنة ١٩٥٨ دالوز ١٩٥٨ صفحة ٢٩٥ .
(٢) نقض فرنسي ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ بيلتان صفحة ٢٦٧ ، نقض ٢٨ يناير سنة ١٩٥٤ بيلتان صفحة ٤٣ ، نقض ١٣ ابريل سنة ١٩٥٦ بيلتان صفحة ٢٩٤ .
(٣) نقض فرنسي ٦ مارس سنة ١٩٥٨ دالوز ١٩٥٨ صفحة ٤٦٥ .

٤ - فى مصر

نص المشرع فى الفقرة الاخيرة من المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على مسئولية الشخص المعنوى وقررت هذه الفقرة « وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف » .

واستحدث الشارع حكما فى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فنص فى المادة ٢٣ على انه يعاقب بعقوبة جريمة النصب المنصوص عليها فى قانون العقوبات المالك الذى يتقاضى بأية صورة من الصور بذاته أو بالوساطة أكثر من مقدم عن ذات الوحدة ، ونصت هذه المادة على ان يكون ممثل الشخص الاعتبارى مسئولا عما يقع منه من مخالفات لاحكام هذه المادة .

والجزاءات التى يتعرض لها الشخص المعنوى هى التى تتفق وطبيعته كالحل والغرامة والغلق ومن ذلك أيضا المنع من ممارسة المهنة (١) .

(١) سولو الجرائم الاقتصادية J.C.P. المرجع السابق صفحة ٤٥ بند ٢٨٤ . رسالة عمر السعيد رمضان المرجع السابق صفحة ١٦٤ والتى تعرض فيها لبيان امكانية الحكم بالغلق والغرامة على الشخص المعنوى .

الباب السادس

الجزاءات

نقسم الجزاءات في الجرائم التموينية الى :
أولا السياسة الجنائية في العقاب .

ثانيا : انواع الجزاءات

الفصل الأول

السياسة الجنائية في العقاب

اختلفت السياسة الجنائية في عقاب الجرائم التموينية اذ تجنح بعض الدول الى توقيع العقوبات بينما تأخذ دول أخرى بنظام الجزاءات الادارية وقد تجمع بين العقوبة والجزاء . ويلاحظ ان تعبير جزاء او عقوبة ينصرف الى الجهة التي يصدر عنها فهي ان كانت سلطة ادارية أصبح جزاء وان كانت سلطة قضائية تسمى عقوبة .

الجزاءات الادارية :

اتجهت بعض التشريعات الى تخويل الهيئات الادارية حق توقيع الجزاءات ولعل من أهم الاسباب التي تدعو الى ذلك هو طابع السرعة التي يفترن بها توقيع الجزاء الاداري خصوصا في وقت الازمات الاقتصادية وذلك ضمانا للزجر وحتى تتحقق الحكمة من العقاب بعكس الجزاءات التي تصدر عن الهيئات القضائية اذ تتسم بالآناة وطول الوقت .

ويلاحظ ان التمييز بين الجزاءات القضائية والادارية لا يرجع الى نوع الجزاء بل الى الهيئة التي يصدر عنها الجزاء فيعتبر الجزاء قضائيا اذا صدر عن سلطة قضائية واداريا اذا وقعته هيئة ادارية ومن ثم فان المصادرة تشكل جزاء قضائيا اذا اتخذت شكل الاحكام الصادرة من القضاء ، وتعد المصادرة جزاء اداريا اذ تولته هيئة ادارية كالمحافظ أو المدير .

وقد انشأ التشريع الفرنسي الصادر في ٢١ اكتوبر سنة ١٩٤٠ جزاءات متوازية بعضها ادارية والاخرى قضائية وتتميز عن بعضها في معظم الحالات بحسب طبيعتها وفي جميع الحالات بالهيئة التي يصدر عنها فكل الجزاءات الجنائية تصدر من محاكم المصالحات ، وكل الجزاءات الادارية تصدر من

الوزير أو المدير ويلاحظ ان كل جزاء ادارى كغلق المتجر ونشر الجزاء لها طابع التوقيت .

ويجمع القانون الاسبابى بين الجزاءات الجنائية والجزاءات الادارية والجزاءات الجنائية هي العقوبات المقيدة للحرية والمنع من ممارسة التجارة والغلق المؤقت أو الدائم للمؤسسات التجارية أو الصناعية والغرامة المحددة أو النسبية بالنسبة لقيمة البضاعة محل الجريمة ويمكن أن تضاعف قيمة الغرامة في هذه الحالة .

والجزاءات الادارية فهي ذات خصيصة مالية وتأديبية وتجتمع مع الجزاءات الجنائية . والقانون الاساسى هو قانون ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠ ولائحته الصادرة في ١١ أكتوبر سنة ١٩٤١ وانشأ هذا القانون مؤسسة لمراقبة وتوقيع الجزاءات الادارية عن الجرائم التموينية . وبالنسبة لجرائم التخزين هي مصادرة البضائع والغرامة من ١٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠ بيزيتا ، والمنع من ممارسة التجارة أو غلق المتجر أو المصنع لمدة ثلاثة أشهر أو سنة وغرامة تكميلية تصل الى ٥٠٠٠٠ بيزيتا .

واستحدث التشريع المصرى بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ حكما جديدا اذ اضاف الى نص المادة ٥٦ مكرر من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وطبقا لهذا النص يجوز لوزير التموين والتجارة الداخلية ان يصدر قرارا باغلاق المحل ادريا لمدة لا تجاوز ستة أشهر أو بحرمان التاجر من حصته في السلعة موضوع الجريمة ، كما أخذ المشرع بنفس الحكم في المادة ١١ مكرر المضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . وقد استهدفت فكرة تغليب الجزاءات الادارية في الجرائم التموينية الى النقد من جانب بعض فقهاء القانون ذلك انه لا يجب بتاتا الهبوط بالقانون الجنائى من عليائه وتحويله الى قانون للجزاءات الادارية وعلى حد تعبير الفقيه الايطالى بيزابيا انه اذا دخلت السياسة من الباب هرب القانون من النافذة (١) .

خصائص العقوبة :

تتجه التشريعات الى تشديد العقاب في الجرائم الاقتصادية بصفة عامة والجرائم التموينية بصفة خاصة لخطورة هذه الجرائم وتهديدها أمن الدولة الاقتصادية ومن شأن الجزاء الرادع ان يوقظ القاعدة الاقتصادية التى تنتهجها الدولة وذلك نظرا للخصيصة الصناعية لهذه الجرائم فهي من خلق المشرع

(١) Lorsque la politique entre par la porte, le droit se sauve par la fenêtre.

وصنعه وليس لها صدى في ضمير الجماعة لانها لا تتضمن - كما سبق ان بينا - انتهاكا لقاعدة اخلاقية تدمي الضمير الانساني ، ويلجأ المشرع في ذلك الى زيادة الحد الاقصى للعقوبة اذ تبلغ أحيانا حد السجن وتشديد العقوبة في حالة العود ، كما تقرر بعض التشريعات حق المحكمة في وضع أموال المحكوم عليه تحت الحراسة العامة والمصادرة العامة ، كما يجب ان تكون العقوبة سريعة ورادعة وان تجبر الفائدة التي تنجم عن الجريمة فضلا عن جزاءات ادارية تكمل الجزاءات الجنائية ومنها الغلق الاداري بغير حاجة الى صدور حكم وتبلغ فترة الغلق أحيانا مدة سنتين ، وسحب التراخيص والمنع من ممارسة التجارة وقد يكون المنع مؤقتا أو دائما اذ يحظر على التاجر ان يعود الى ممارسة التجارة تحت أى صفة ونشر الجزاءات بكافة وسائل الاعلام المختلفة وكذلك الحرمان من عضوية الغرف التجارية ، كما تنشأ محاكم مستعجلة تنعقد فور ضبط المتهم وتشكل من ثلاثة قضاة على ان تكون أحكامها نهائية ويطعن فيها بطريق النقض (١) .

وفي فرنسا عاقب التشريع الصادر في سنة ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ بالاعدام كل من ذبح بقرة حاملا كما عاقب الامر رقم ٤٥ - ١٤٨٤ بالحبس من سنتين الى خمس سنوات والغرامة من ٢٤٠٠٠ الى ١٢٠٠٠٠٠ فرنك أو احدى هاتين العقوبتين في جرائم مجاوزة التسعير مع مضاعفة العقوبة في حالة العود .

وهذا وقد نصت المادة الثالثة من قرار مجلس الاتحاد السويسري الصادر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ على انه اذا حققت الجريمة التي وقعت بمناسبة استغلال عمل تجاري فائدة مالية غير مشروعة فانه يمكن للادارة أو القاضي ان يحكم بجزاء مالي يتناسب مع هذه الفائدة ، وفي المانيا كان التشريع يعاقب التاجر الذي يهمل في المحافظة على الزبدة حتى يدركها الفساد وذلك بعقوبة اشد من السارق الذي يسرق هذه الزبدة .

أما في مصر فقد ترددت السياسة التشريعية في العقاب بين التشديد والتخفيف وذلك تبعا للالزامات التموينية وموجة ارتفاع الاسعار التي تعرضت لها البلاد باستمرار (٢) .

(١) جان مازار ، المرجع السابق صفحة ٢٠ حيث عرض لخصائص العقوبة وهي :

La repression sera intimidante, La sanction sera réparatrice,
La sanction sera diffuse.

(٢) اشار الجبرتي في كتابه عجائب الآثار الى العقاب على الجرائم التموينية في عهد المماليك اذ كان المحتسب يقبض على من اغلق حانوته أو وجدها خالية أو عثر عليه يبيع بالزيادة وينكل بهم ويسحبهم مكشوفى الرؤوس مشنوقين وموثقين بالحبال ويضربهم ضربا مؤلما ويصلبهم في مفاصل الطرق مخزومي الانوف ويعلق فيها النوع المغالى في ثمنه . الجبرتي عجائب الآثار الجزء الرابع صفحة ٢٦٩ ، محمد عزت عجوه جرائم التموين والتسعير الجبري سنة ١٩٧١ صفحة ١٤ .

وقد اتجه التشريع حيناً من الوقت الى توقيع عقوبة الجلد ففى سنة ١٨٣٠ جمع محافظ القاهرة التجار وحدد لهم اسعار بعض السلع وفقاً لفصول السنة وفرض عقوبات محددة تتراوح بين الجلد بالسياط والحبس والاشغال الشاقة والحرمان من العمل وتختلف هذه العقوبات باختلاف درجة الزيادة فى السعر وعدد مرات المخالفة . وفى غضون الحرب العالمية الثانية نصت المادة السابعة من الامر العسكرى ٣٢٧ الصادر فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٢ الخاص بصنع الخبز ناقص الوزن على انه يجوز للقاضى أن يأمر بجلد المتهم ولا يزيد الحد الاقصى على خمسين جلدة .

كما نص الامر العسكرى رقم ٣٥٥ الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢ على استبدال العقوبات المنصوص عليها فى المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ والمادة الخامسة من المرسوم بقانون ١٠١ لسنة ١٩٣٩ على أنه فى حالة العود فى نفس السنة تكون العقوبة الحبس مع الشغل من ستة أشهر الى خمس سنوات والغرامة من ٢٠٠ جنيه الى ١٠٠٠ جنيه ويحكم بالغلق مدة لا تقل عن ١٥ يوماً ولا تزيد على ثلاثين يوماً ويجوز ان يأمر القاضى علاوة على العقوبات السابقة بجلد المتهم خمسين جلدة على الاكثر ويحرم من حق انتخاب الغرف التجارية من حكم عليه بالحبس فى جريمة من الجرائم المشار اليها فى هذه الحالة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .

ويوضح هذا التشريع شدة العقوبات التى فرضها الشارع اذ انشأ عقوبة الجلد — وهى عقوبة لم تتناولها التشريعات الحديثة — كما نص على حرمان المحكوم عليه من حق الانتخاب للغرف التجارية والغلق مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً وهذا الاتجاه جدير بأن تأخذ به التعديلات المقترحة ادخالها على نصوص العقاب فى الجرائم التموينية .

كما لجأ الشارع الى توقيع عقوبة للسجن فى بعض الجرائم ومن ذلك ما نصت عليه المادة التاسعة من الامر رقم ٣٩٩ الصادر فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٣ والخاص بتنظيم استخراج وصناعة الدقيق والخبز والاتجار فيها فنص على أنه يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على ثمانى سنوات كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ هذا الامر ممن أشير اليهم فى المادة السادسة وهم موظفى التموين اذا وقعت المخالفة لتلك الاحكام نتيجة لاتفاقه بأى شكل كان مع المخالف .

ولما صدر المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ نصت المادة ٥٦ على عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ثم صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل الحد الأدنى المنصوص عنه فى هذه المادة

الى الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه . كما عدل القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ المادة ١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

وصارت العقوبة بعد التعديل الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ثم صدر القانون ١٢٨ لسنة ١٩٧٢ فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٢ وجعل العقوبة تختيارية بين الحبس والغرامة .

وقد اصدر الحاكم العسكرى العام الامر العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٨٢ استنادا الى قيام حالة الطوارئ ونص فى المادة الاولى من هذا الامر على انه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع من الموزعين أو العاملين فى المحلات عن بيع المواد التموينية للمستهلكين سواء باخفائها أو التلاعب فى اجراءات توزيعها أو بعدم بيعها الا لبعض الاشخاص دون غيرهم .

ويلاحظ على هذا الامر أنه وسع فى مجال التجريم فعاقب فى جريمة الامتناع الموزعين اسوة بالعاملين فى المحلات كما انه ادخل فى أسباب الامتناع فضلا عن الاخفاء ما اسماء التلاعب فى اجراءات التوزيع وعد ذلك من قبيل الامتناع عن البيع ومن صور الامتناع ايثار أحد الاشخاص بالبيع مما يترتب عليه عدم البيع لبعض الاشخاص .

كما يلاحظ أيضا ان هذا الامر جعل العقوبة فى جريمة الامتناع عن البيع الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه وبذلك فان الامر العسكرى المذكور يكون قد هبط بعقوبة الغرامة فى جريمة الامتناع فجعلها لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه وهى فى المادة ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الغرامة التى لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه .

الفصل الثانى

انواع الجزاءات

يتعرض من يرتكب جريمة تموينية الى ثلاثة أنواع من الجزاءات تنشأ من مصادر مختلفة يمكن أن يقضى بها عليه وهذه الجزاءات هى الجزاءات المالية وهى الغرامة والمصادرة ، والجزاءات المهنية وهى التى تتعلق بالنشاط الاقتصادى ، والجزاءات المقيدة للحرية والتى تصيب الشخص فى حريته وهى الحبس والاعتقال الادارى .

وهناك جزاءات أخرى ثانوية وهى سحب التراخيص والحرمان من الحصص التجارية وهو جزاء اخذ به المشرع المصرى اذ نص فى المادة ٥٦ مكرر من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ على أنه يجوز لوزير التموين والتجارة الداخلية حرمان التاجر المخالف من حصته فى السلعة موضوع الجريمة او غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام

البطاقات او الحصص لحين صدور الحكم فى التهمة المنسوبة الى المخالف واورد المشرع حكما مماثلا فى المادة ١١ مكرر من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . وبطلان العقود والاتفاقيات وهذه هى الجزاءات المدنية .

الجزاءات المدنية :

العنصر الاساسى فى معظم الجرائم الاقتصادية هو العمل القانونى البيع او الايجار وفى البيع يتحقق ذلك بزيادة عن السعر المحدد ويرتب المشرع بطلان التصرف جزاء على ذلك والبطلان قد يكون جزئيا أى ان اثاره تتحدد باستبعاد الشرط الباطل أو تعديله كتخفيض سعر البيع واذا كان التصرف الذى يكون جريمة اقتصادية الحق ضررا بشخص فانه يمكن لهذا الشخص ان يطالب بالتعويض

ونصت المادة ٥٦ مكرر من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ على أنه على الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بناء على طلب وزير التموين والتجارة الداخلية ان تفسخ أى عقد من العقود المبرمة مع التاجر اذا حكم عليه بعقوبة متيدة للحرية فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له . واخذ الشارع بحكم مماثل فى المادة ١١ مكرر من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المضافة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ .

وبذلك تتحدد الجزاءات فى جرائم التموين الى :

١ — الجزاءات المالية .

٢ — الجزاءات المهنية .

٣ — الجزاءات المقيدة للحرية .

المبحث الاول

الجزاءات المالية

تشتمل الجزاءات المالية على نوعين هما الغرامة والمصادرة ويمكن أن تصدرهما السلطة القضائية أو السلطة الادارية .

المطلب الاول

الغرامة

وجدت الغرامة لتكون بديلا عن نظام الانتقام الفردي الذي كان سائدا في العصور القديمة اذ تصيب الغرامة المحكوم عليه في ثروته وفي كثير من الدول تؤول حصيلة الغرامة الى الخزانة العامة .
انواع الغرامات المختلفة : (١)

تتنوع الغرامة الى غرامة جنائية ، وغرامة مدنية ، وغرامة مالية .
الغرامة الجنائية : والغرامة كعقوبة جنائية لها خصائص العقوبة وتخضع في ذلك لقواعد القانون الجنائي من حيث سريان مبدأ الشرعية وقابليتها لوقف التنفيذ والتقادم .
والغرامة المدنية : هي تلك التي ينص عليها القانون المدني والمرافعات والقوانين الخاصة نتيجة للامتناع عن تنفيذ اجراءات معينة وهذه الغرامات المدنية لا تعد عقوبة ولا تطبق عليها قواعد قانون العقوبات أو الاجراءات الجنائية .

والغرامة التأديبية : هي التي تقرّب كجزاء على اخطاء معينة يرتكبها الشخص اثناء تأدية وظيفته ولا تخضع هذه الغرامات لقواعد القانون الجنائي والاجراءات الجنائية وتطبقها الجهات التأديبية .

(١) ميرل وفيتي صفحة ٨٦٥ ويلاحظ ان عقوبة الغرامة قد استهدفت للنقد اذ يثور الشك حول فاعليتها ذلك انها وان كانت لا تصيب الجاني في حريته كعقوبة الحبس ولا تؤدي الى مخالطته لنزلاء في السجن الا انها لا تنال من المحكوم عليهم القادرين ، كذلك فان الغرامة تخل بمبدأ المساواة في العقوبة فهي تعد خفيفة بالنسبة للاغنياء باهظة وثقيلة بالنسبة للفقراء ، كما انها تتضمن خروجاً على مبدأ شخصية العقوبة فهي اذ تصيب المحكوم عليه في ذمته المالية تمتد بذلك الى افراد أسرته فتشملها بالعقاب . وعلى الرغم من ذلك فان الغرامة تعد مفتاح العقوبة في قانون العقوبات الالماني الفيدرالي الجديد . وتقاديا لذلك فان المادة ٤١ من قانون العقوبات السكندنافي الصادر في ١١ يوليو سنة ١٩٧٥ نصت على ان مبلغ الغرامة يحدد بالنظر الى ظروف الجريمة وموارد واعباء المحكوم عليه . ومن جهة اخرى فانه في حالة قيام بواعث قوية كالمرض أو اعباء عائلية أو اجتماعية أو مهنية فانه يمكن للقاضي ان يأمر بتجزئة الغرامة .

والغرامة المالية : وهى جزاء على ارتكاب جرائم مالية من ذلك جرائم الصيد ، وهذا النوع يعد مزيجاً من العقوبة والتعويض فهى كعقوبة يقضى بها من المحاكم الجنائية ، وكتعويض مدنى فانها لا تخضع لنظام وقف التنفيذ أو الظروف المخففة أو عدم تعدد العقوبات .

الغرامة فى جرائم التموين :

الغرامة عقوبة أصلية فى جرائم التموين ملحوظ فيها ان تتناسب مع الأهمية المالية للجرائم ففى جرائم البيع بأكثر من التسعير فان الحد الأدنى للغرامة هو ثلاثمائة جنيه والحد الأقصى ألف جنيه ، وفى جريمة عدم الاعلان عن الاسعار تختلف الغرامة حسب ما اذا كان البائع صاحب محل فتكون العقوبة الغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه أما اذا كان البائع جاثلاً فان عقوبة الغرامة لا تتجاوز مائة جنيه ، وبالنسبة لعدم الاعلان عن الخدمات والجعل المحدد لها فتكون عقوبة الغرامة طبقاً لنص المادة ١٣ مكرر المضافة بالمرسوم بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائه جنيه . وفى حالة ارتكاب جريمة ترتبط بسلعة من السلع التى تدعمها الدولة فان الغرامة فيها طبقاً لنص المادة التاسعة المعدلة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه .

أما فى جرائم بيع السلع غير المسعرة أو غير المحددة الربح والتى نهت عليها المادة ٣/١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ فان الغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه وفى جرائم تأجير غرف الفنادق فان عقوبة الغرامة فيها والتى تنص عليها المادة ١٠ من المرسوم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

أما جريمة المشتري بقصد الاستهلاك سلعة مسعرة يزيد على الحد المقرر فان عقوبة الغرامة فيها طبقاً للمادة ١٢ لا تتجاوز خمسين جنيهاً .

وفى جرائم المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فان عقوبة الغرامة طبقاً للمادة ٥٦ المعدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه وتضاعف فى حالة العود وقسود نص المشرع أن عقوبة الغرامة بالنسبة لمخالفة نص المادة ٢١ لا تتجاوز ألف جنيه ، ولا تزيد الغرامة على خمسين جنيهاً فى حالة مخالفة المادة ٣٦ وهى الخاصة بتنظيم وسائل الرقابة على مصانع الغزل والمنسوجات ونص المشرع فى المادة ٥٣ على عقوبة الغرامة من خمسة جنيهات الى خمسين جنيهاً فى حالة مخالفة المادة ٣٧ والتى اوجبت على أصحاب المحالج والتشوين فى ادائها حلج مقادير القطن فى المواعيد التى يحددها وزير (م - ١٥) الجرائم التموينية)

التموين وفرضت المادة ٥٢ غرامة نسبية قدرها جنيه واحد عن كل قنطار من القطن الزهر لم يتم حله في الموعد . (١)

المطلب الثاني

المصادرة

تأخذ مصادرة أموال المحكوم عليه أحد أمرين إما أن تكون المصادرة عامة أو أن تكون مصادرة خاصة .

المصادرة العامة :

تتكون المصادرة العامة من وضع يد الدولة على ذمة المحكوم عليه المالية وتشمل أمواله الحاضرة والتي تؤول اليه في المستقبل وتنص بعض القوانين الخاصة على المصادرة العامة ومن ذلك قانون ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ الذي صدر في فرنسا وعاقب على الجنايات والجناح التي تقع ضد أمن الدولة الخارجي ونص في مادته الثالثة على المصادرة العامة في حالة الخيانة . وفي أعقاب الحرب العالمية الأخيرة أصبح القضاء بالمصادرة ممكنا بالنسبة لجرائم التعامل مع الأعداء ، كذلك في مجال الجرائم الاقتصادية إذ يقضى بالمصادرة العامة من الدائرة الجنائية من محاكم المصالحات أو من محكمة الجنايات وذلك طبقا لقانون ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٥ . (١)

والمصادرة العامة عقوبة جنائية تكميلية يقضى بها وجوبا وهي تصيب المحكوم عليه في أمواله الحاضرة والمقبلة أيا كانت طبيعتها عتارات أو منقولات غير أنه في حالة المصادرة العامة بالنسبة للجرائم الاقتصادية فإن من حق المحكمة تحديد آثار المصادرة العامة على أموال المحكوم عليه .

المصادرة الخاصة : تتكون المصادرة الخاصة من إضافة أموال معينة ذات علاقة بالجريمة الى ملكية الدولة وتشكل المصادرة الخاصة عقوبة جنائية كما تعد اجراء من اجراءات الامن ، وفي حالات أخرى فإن لها صفة التعويض وهو ما يؤدي الى بيان خصائص المصادرة .

(١) محمود مصطفى الجرائم الاقتصادية صفحة ١٥٩ .

(١) نقض فرنسي ٢٩ يناير سنة ١٩٤٢ دالوز كرونك سنة ١٩٤٢ ومشار اليه في مقال فيليب سولو الجرائم الاقتصادية فقرة ٥٤ وحكم النقض في ١٥ ابريل سنة ١٩٤٢ جازيت دي باليه سنة ١٩٤٢ جزء ٢ صفحة ٢٦٤ ، رسالة على فاضل حسن نظرية المصادرة في القانون الجنائي ، ومؤلف La saisie et la confiscation dans la législation des Prix تأليف ليون ليديكو . سنة ١٩٤٥ .

خصائص المصادرة :

١ — المصادرة كعقوبة جنائية .

تأخذ المصادرة شكل العقوبة الجنائية وبذلك فإنها تخضع لمبدأ شخصية العقوبة وشرعيتها . ويترتب على ذلك أنه لا يمكن الحكم بها الا فى الحالات التى ينص عليها القانون وقد نصت على ذلك المادة ١١ من قانون العقوبات الفرنسى والمادة ٣٠ من قانون العقوبات المصرى . وقد طبق القضاء أحكام المصادرة على هذا النحو فى مجال الجرائم الاقتصادية سواء كانت تنصب على جسم الجريمة اذا كان المال مملوكا للمحكوم عليه أو كانت الاشياء قد استخدمت أو خصصت لارتكاب الجريمة وبذلك فإنه يقضى بها على المحكوم عليه فقط وليس ضد ورثته أو ضد الاشخاص المسئولين مدنيا . (١)

وعلى الرغم من وصفها بأنها عقوبة الا انها لا تخضع لقاعدة عدم تعدد العقوبات . كما تعد المصادرة عقوبة تكميلية وهى فى أغلب الاحوال يقضى بها وجوبا وأحيانا فإنها تكون تخيرية يترك للقاضى الحكم بها كما فى حالة جرائم الصيد النهرية فى فرنسا . ويأخذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٩ الكويتى فى جرائم تحديد أسعار بعض السلع بان المصادرة تخيرية وليست الزامية واجب الحكم بها . (٢)

٢ — المصادرة اجراء من اجراءات الامن .

تعد المصادرة احيانا اجراء وقائيا وهى ذات خصيصة عينية وفى هذا تختلف عن المصادرة كعقوبة والتى لها طابع شخصى . ويترتب على الخصيصة العينية أنه يقضى بها ضد الشئ وليس ضد الشخص . والهدف منها منع تداول اشياء خطيرة ولذلك فإنها بهذا الوصف يمكن القضاء بها رغما عن براءة المحكوم عليه أو فى حالة العفو وضد الورثة أو الاشخاص الذين يسألون مدنيا ولا يحول دون ذلك كون مرتكب الجريمة أو مالك الشئ مجهولا .

٣ — المصادرة كتعويض .

تأخذ المصادرة شكل التعويض وذلك فى حالة عدم توافر الشروط التى يقضى فيها بالمصادرة كعقوبة اذ يلجأ المشرع فى هذه الحالات الى أن تأخذ

(١) موسوعة دالوز صفحة ٢٠ تعليق بوذا

(٢) نصت المادة ١٥ على أنه يجوز الحكم بمصادرة السلع المضبوطة كما يجوز الحكم بإغلاق المحل الذى وقعت فيه الجريمة لمدة لا تزيد على ستة اشهر .

المصادرة شكل التعويض . وقد نص التشريع الفرنسى على ذلك فى قانون ٧ أغسطس سنة ١٩٤٢ فى حالة عدم توفر شروط المصادرة المنصوص عنها فى المادة ١١ من قانون العقوبات وذلك كما فى حالة التهريب الجمركى والمالى وقد وصفت محكمة النقض الفرنسية المصادرة فى هذه الحالات بأنها ذات صفة مزدوجة اذ يتوفر فيها معنى العقوبة ويتمثل فيها أيضا التعويض عن الضرر الذى أصاب المجتمع بالاعتداء على الاقتصاد العام للبلاد . (١)

٤ — المصادرة كإجراء إدارى :

الى جانب خصائص المصادرة التى اشرنا اليها توجد المصادرة الادارية فى المصادرة فهى كالعقوبة الادارية ولها مكانها الملحوظ فى الجرائم التموينية . وطبقا لنص المادة ٦ من قانون ١٥ مارس سنة ١٩٤٢ الفرنسى فان رئيس هيئة الرقابة على الاسعار يمكنه أن يأمر بالعقوبة ومصادرة البضائع المضبوطة كلها أو بعضها . وللمخالف الطعن على هذا القرار امام وزير المالية للاقتصاد والشئون المالية الذى يختص بإلغاء المصادرة أو تحديدها .

الاموال محل المصادرة :

تنصب المصادرة الخاصة على جسم الجريمة كمالغ الرشوة ، أو الاموال الاجنبية الموجودة فى الخارج غير المسموح بها ، وكذلك الاشياء الناشئة عن الجريمة الأدوات والآلات المستعملة فيها كالشبكات التى تستخدم فى جريمة الصيد . ومن ذلك مصادرة البطاطين المضبوطة اذا كانت هى السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع (٢) .

واذا كانت الجريمة المسندة الى المتهم هى جريمة تنظيمية تتعلق بضبط البيانات فى الفواتير التى تسلم للمشتري والسجلات التى اوجب القانون

(١) نقض فرنسى فى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٠ قضية جيانز مشار اليها فى مقال سولو عن الجرائم الاقتصادية وجاء فى هذا الحكم

La confiscation prévue par l'aliné 1^{er} de cet article présente le double caractère d'une peine et d'une mesure de réparation du dommage Causé la collectivité par l'atteinte portée à l'économie générale du pays.

(٢) نقض ٢١ مارس سنة ١٩٦٦ الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٦ فى مجموعة احكام النقض .

امساكها توصلًا لاحكام الرقابة على مراعاة قوانين التسعير الجبرى فانه لايمد صحيحا فى القانون ان يقضى الحكم بمصادرة سلعة محددة الربح موضوع الغاتورة فلا تجوز مصادرة الاقمشة التى لم تستكمل البيانات الخاصة بها اذ لايمكن القول بأن هذه الاقمشة هى موضوع الجريمة (١)

واذا كانت الجريمة المسندة الى المتهم هى الامتناع عن بيع اسمنت حديدى فانه لايجوز الحكم بمصادرة اسمنت بورتلندى وهى غير السلعة محل جريمة الامتناع عن البيع (٢) .

(١) نقض ١٠ يونيو سنة ١٩٥٢ طعن رقم ٣٧٣ سنة ٢٢ ق مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض فى ٢٥ عاما صفحة ٣٧٧ .
(٢) نقض ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧ مجموعة المآلثب القلى السنة ١٨ العدد الثانى صفحة ٧٣٧ .

المبحث الثاني

الجزاءات المهنية

يوجد نوعان رئيسان من الجزاءات التي تصيب المحكوم عليه في نشاطه المهني وهما غلق المؤسسة التجارية والمنع من ممارسة المهنة كما يدخل فيهما أيضا نشر الحكم الذي يقضى باحدى هاتين العقوبتين .

المطلب الاول

الغلق

النظور التشريعي :

نصت الفقرة الثانية من المادة التاسعة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على جواز الحكم بغلق المحل مدة لا تجاوز اسبوعا وذلك في جرائم التسعير وفي حالة العود يكون الحكم بغلق المحل مدة اسبوع وجوبيا ثم عدل المشرع المادة التاسعة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ تنص الفقرة الرابعة على أنه في جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجب الحكم بغلق المحل مدة لا تجاوز ستة اشهر تستنزل منها المدة التي تكون قد تقرر فيها اغلاق المحل اداريا .

وطبقا لذلك فان عقوبة الغلق بعد ان كانت جوازية للمحكمة و حددت فترة الغلق باسبوع أصبحت عقوبة وجوبية — وليست تخيرية للقاضي — كما ان الحد الاقصى لمدة الغلق بات ستة اشهر بدلا من اسبوع .

ويلاحظ ان الغلق في هذه الحالة يعد عقوبة لانه يصدر من سلطة قضائية وهو بذلك يختلف عن الغلق الذي استحدثه المشرع في المادة ٥٦ مكرر المضافة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والتي تنص على أنه يجوز لوزير التموين أن يصدر قرارا مسببا بغلق المحل اداريا لمدة لا تجاوز ستة اشهر او بحرمان التاجر المخالف من حصته في السلعة كما نص المشرع على حكم مماثل في المادة التاسعة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ وقرر الحق لوزير التموين ان يصدر قرارا مسببا بغلق المحل اداريا لمدة لا تجاوز ستة اشهر او حرمان التاجر المخالف لاحكام المادة ٩ ، ١٠ ، ١١ من هذا القانون من حصته في السلع موضوع المخالفة .

... ويكشف هذا التعديل عن اعتناق التشريع للجزاءات الادارية واعمالها في مجال الغلق اذ يصدر هذا الجزاء عن وزير التموين ، كما وسع المشرع في مجال تطبيق هذا الجزاء فلم يجعله مقصورا على جرائم المادة التاسعة وهي جرائم التسمير وانما مد هذا الجزاء الى جرائم المادة ١٠ وهي الجرائم الخاصة بتقديم وجبات وماكولات ومشروبات او عرضها بأكثر من السعر او الامتناع عن تقديمها او الحصول على مقابل للدخول أكثر من السعر ، وومن أجر غرفة او عرضها للتأجير بايجار يزيد على الحد المقرر ، وكذلك ايضا الجرائم المنصوص عنها في المادة ١١ التي نصت على معاقبة من يشتري بقصد الاتجار سلعة بسعر يزيد على السعر الذي تعينه لجنة التسميرة ، ومن يشتري بقصد الاتجار سلعة بثمن يزيد فيه الربح على المقرر .

ونلاحظ انه بالنسبة للغلق الادارى في الحالة التي نصت عليها المادة ١١ مكرر المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فان هذه المادة تنظم حكما خاصا بالجرائم التي تقع من المشتري في حالتين بينهما المادة ١١ وبذلك فان جزاء الغلق ينصب على متجر البائع مع ان الجريمة وقعت من المشتري . ولعل المشرع يهدف من ذلك الى توقيع جزاء ادارى على البائع الذي لا تقام عليه الدعوى الجنائية .

وفي فرنسا فقد تطور التشريع في هذا المجال فبعد ان كان غلق المتجر مقصورا — طبقا لقانون ٢١ اكتوبر سنة ١٩٤٠ — على السلطة الادارية من المدير او الوزير ولم يكن من حق المحاكم القضائية القضاء بالغلق فقد أصبح الغلق من حق السلطة القضائية او الادارية وطبقا للمادة ٥٥ من قانون ٨ يونية ١٩٤٣ فانه يجوز للسلطة الادارية اطالة امد الغلق بقرار جديد ولا تجاوز مدة الغلق سنتين اذا صدرت من الوزير وستة شهور اذا صدرت من المدير .

نظام الغلق :

ينصب الغلق على المتاجر والمصانع الخاصة بالمحكوم عليه واذا تعددت المؤسسات او المشروعات التجارية فان الغلق يجب ان يتحدد بالمؤسسة التي وقعت فيها الجريمة . واذا كان المشروع يشتمل على اقسام متعددة فانه يمكن قصر الغلق على جزء من المشروع التجارى اذا تعدد النشاط المهني بحيث لا يغلق المشروع بأكمله .

ونص التشريع الفرنسى لحماية لحقوق بعض الاشخاص على انه في

خلال فترة الغلق يجب على المحكوم عليه ان يستمر في دفع رواتب المستخدمين والمكافآت والتعويضات لكل من يستحق ذلك .

واذا وقعت الجريمة من مستغل المحل التجارى كالمستأجر مثلا فسانه يكون من حق مالك المتجر — غير المحكوم عليه — ان يحصل على امر من رئيس المحكمة باسترداد منقولاته الموجودة بالمتجر وذلك على الرغم من كل الاتفاقات المقصودة في هذا الشأن وايا كانت مدة غلق المؤسسة .

وتفاديا لما قد تؤدي اليه عقوبة الغلق من اضرار تصيب المحكوم عليه فقد نصت المادة ٤٩ من الامر ٤٥ — ١٤٨٣ في يونيو سنة ١٩٤٥ على انه اذا جاوزت مدة الغلق سنتين فانه يجب الامر ببيع البضاعة بالمزاد العلنى ويمكن لمالك البضاعة الذى يحميه القانون في حالة الغلق الادارى اللجوء الى الاجراءات القضائية واستصدار امر من رئيس المحكمة بالتصريح له باستلام بضائعه واستغلالها .

وقد استحدث التشريع المصرى في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ حكما جديدا استهدف منه الحرص على الا يترتب على عقوبة الغلق اضرار بصالح التموين فنص على انه اذا ترتب على اغلاق المنشأة لسبب من الاسباب المبينة في هذا القانون تأثير على صالح التموين جاز لوزير التموين والتجارة الداخلية ان يعين مندوبا لادارة المنشأة مدة الاغلاق وتجرى في شأن هذه الادارة الاحكام النصوص عليها في الباب الحادى عشر من هذا القانون . ويقابل هذا النص المادة ١١ مكرر المضافة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الى القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

الطبيعة القانونية لعقوبة الغلق :

ثار الجدل حول الطبيعة القانونية لعقوبة الغلق وقد اصبحت محكمة النقض حكما قضت فيه بان القانون اذ نص على اغلاق المحل الذى وقعت فيه المخالفة لم يشترط ان يكون مملوكا لمن تجب معاقبته على الفعل الذى ارتكب فيه . ولا يعترض على ذلك بان العقاب شخصى لان الاغلاق ليس عقوبة مما يجب توقيعها على من ارتكب الجريمة دون غيره وانما هو في حقيقته من التدابير الوقائية التى لا يحول دون توقيعها ان تكون اثارها متعدية الى الغير ، ولا يجب اختصاص المالك في الدعوى عند الحكم

بالاغلاق متى كان الحكم قد صدر على أساس ان مرتكب الجريمة في المحل المحكوم باغلاقه انما كان يباشير اعماله فيه بتكليف من صاحبه (١) وقد تعرض هذا الحكم للنقد في بعض اسبابه تأسيسا على ان الغلق حتى في القانون العام يجمع بين معنى العقوبة ومعنى التدبير الوقائي وفيما يتعلق بشخصية الجزاء لا يختلف التدبير الوقائي عن العقوبة ، فالبدء ان التدبير الوقائي لا يوقع الا بالنسبة لمن ساهم في الجريمة (٢) .
والذي اراه ان حكم محكمة النقض لاعوار فيه للاسباب الآتية :

١ - ان الغلق يشكل خروجا عن مبدأ شخصية العقوبة فهو اجراء غير شخصي يتعدى اثره الى كل من استغل امواله في المؤسسة وقد عبرت عن ذلك محكمة النقض بقولها ان اثاره تتعدى الى الغير ولا يجب بذلك اختصاص المالك في الدعوى عند الحكم بالاغلاق .

٢ - ان الغلق يعد بذلك عقوبة عينية اشبه بالمصادرة العامة يلقي ضوءا على فكرة العقوبات العينية وهي بذلك تمس اشخاصا ابرياء ومن ذلك اقارب المحكوم عليه ويبدو ذلك مما ورد في اسباب حكم النقض من أن القانون اذ نص على اغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة لم يشترط أن يكون مملوكا لمن تجب معاقبته على الفعل الذي ارتكبه وارذفت محكمة النقض بعد ذلك فوصفت الاغلاق بانه ليس عقوبة مما يجب توقيعها على من ارتكب الجريمة دون غيره .

وهذا الاتجاه ظاهرته محكمة النقض الفرنسية في احكامها فوصفت الغلق بان له خصيصة عينية وانه يصيب المؤسسة التجارية ذاتها ويلحق نتائج ضارة بمالك المتجر الذي لم يقض بادانته (٣) .

(١) نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية جزء ٧ رقم ٤٦٩ صفحة ٤٣٦ .

(٢) محمود مصطفى الجرائم الاقتصادية صفحة ١٦٨ .

(٣) نقض ١٧ ديسمبر ١٩٤١ ، نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ ييلتان جنائي سنة ٧٢ ومشار الى هذين الحكمين في مؤلف فيليب سولو عن الجرائم الاقتصادية صفحة ٦١ سند ٥٦٠ وجاء فيه ما يأتي :

La fermeture, dont le caractère réel a été affirmé par la jurisprudence, atteint le fonds de commerce lui-même, elle entraîne donc des conséquences dommageables pour le propriétaire de ce fonds lorsqu'il n'est pas condamné et pour le personnel de l'entreprise.

٢ - أن وصف محكمة النقض الغلق بأنه في حقيقته من التدابير الوقائية أمر كان محلًا للمناقشة في حلقة الدراسات عن الجرائم الاقتصادية بلوكسمبرج فقد وصف الاستاذ ليوتيه الغلق بأنه الصورة المثلى للإجراء غير الشخصي كالمصادرة العامة التي تعطى صورة أخرى عن العقوبة العينية وقد أيدت محكمة النقض الفرنسية فكرة استبعاد بعض خصائص العقوبة من الغلق ، وأنه إجراء من إجراءات التعويض تستهدف المصلحة العامة ولذلك ينصب الغلق على المتاجر والمصانع الخاصة بالمحكوم عليه (١) .

المطلب الثاني

المنع من ممارسة المهنة

درجت بعض التشريعات الأجنبية على منع المحكوم عليه من ممارسة المهنة وقد يكون المنع بصفة مؤقتة من السلطة الإدارية وذلك بنفس الشروط التي تملك فيها غلق المتجر وقليلًا ما تمارس جهة الإدارة هذا الحق ، أو يصدر بذلك حكم من القضاء .

وفي فرنسا صدر قانون ٨ يوليو سنة ١٩٤٣ الذي خول هذا الجزاء للسلطة الإدارية التي تتمتع في سبيل ذلك بسلطة تقديرية وطبقا لهذا القانون فإن السلطات التي تملك منع المحكوم عليه من ممارسة المهنة هي ذات السلطات التي تملك غلق المتجر وهي بالخير بين أن تأمر بهذين الجزاءين معا أو أحدهما .

وعلى خلاف الغلق فإن المنع من ممارسة المهنة قد يكون مؤقتا أو دائما تملك جهة الإدارة إذا أصدرت قرارا مؤقتا بالمنع إطالة هذه المدة ومن حقها أن تجعل هذا المنع نهائيا .

وطبقا لذلك فإن منع المحكوم عليه من ممارسة المهنة يؤدي إلى حرمانه من العمل تحت أي صفة كانت في المؤسسة التي وقعت فيها الجريمة إذ تنقطع صلته بها حتى ولو باعها أو أجرها للغير فإنه يحظر عليه العمل فيها ويترتب على ذلك أنه لايجوز الزامه بالاستمرار في دفع رواتب الموظفين الذين يعملون فيها .

(١) نقض فرنسي ١٤ مارس سنة ١٩٦١ دالوز ١٩٦١ تحت رقم ٢٠٣ ، ميرل وفيتي صفحة ٨٧٢ (طبعة ١٩٨١) وتقول محكمة النقض في حكمها الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٦٥ والمنشور بمجموعة J.C.P. سنة ١٩٦٦ الجزء الثاني فقرة ١٤٦.٩ أنه لا جدوى من وراء البحث حول تكيف هذا الجزاء .

ويعاقب التشريع الفرنسى على الجرائم التى تقع بالمخالفة للقرارات الادارية أو أحكام القضاء بالمنع من ممارسة المهنة بذات العقوبات التى وضعها المشرع للجرائم التى تقع بالاخلاق بتنفيذ عقوبة الغلق بالحبس من شهرين الى سنتين وغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ ر. فرنك .

ونشير فى هذا المقام الى أنه امكنا الوقوف على نص فى القانون المصرى يمنع التاجر من ممارسة المهنة وهو نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - قبل وقف العمل بها - والتى قررت ويجوز لوزير التموين ان يأمر - الى حين صدور الحكم - بوقف التاجر المخالف عن مزاولة تجارة السلعة أو السلع موضوع الجريمة ومنع الصانع المخالف من استخدامها فى صناعته .

وواضح ان هذا النص وان استعمل تعبير وقف التاجر المخالف عن مزاولة تجارة السلعة فهو بغير جدال انشأ جزءا اداريا حظر به على التاجر ممارسة المهنة وجعل هذا الحكم من اطلاقات وزير التموين وان قيده بفترة زمنية معينة وهى صدور الحكم فى الدعوى (١) .

المطلب الثالث

نشر الجزاءات

ينص المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى المادة ٥٧ على شهر ملخصات جميع الاحكام التى تصدر بالادانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها نصت المادة ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير على حكم مائل ولكنها اضافت جمل عقوبة الشهر لمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة .

ونص قانون ٢١ اكتوبر سنة ١٩٤٠ الصادر فى فرنسا على تخويل الحق فى نشر الجزاءات الى السلطة الادارية - أى المدير أو الوزير - وكذلك الى محكمة المصالحات كما طرأت تعديلات تشريعية وسعت من السلطات المخولة للمدير فى اجراءات النشر دون تغيير وسائل التنفيذ ولم

(١) محيط الشرائع للدكتور انطون صفيير المجلد الاول طبعة ١٩٥٢ تحت كلمة تموين صفحة ١٠٥٧ .

يحدد التشريع مدة الشهر أو المصاريف وقد نقضت محكمة النقض الفرنسية حكما قضى بالنشر دون تحديد المدة (١)

أما في مصر فنقضت محكمة النقض بأن المستفاد من عبارة المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أن الزام المتهم بشهر ملخص الحكم على واجهة محله لا يكون الا في حالة القضاء بالحبس (٢) .

ويلاحظ ان الرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في المادة ١٦ جعل عقوبة الشهر لمدة شهر في حالة الحكم بالغرامة .

(١) نقض فرنسي في ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٢ مجموعة J.C.P. سنة ١٩٤٢ جزء ٢ - فقرة ١٩٦٢ ، ونقض ١٤ ابريل سنة ١٩٤٣ مشار اليه في مقال ليفاسير مجموعة J.C.P. بند ١٥٤ .
(٢) نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٨ طعن رقم ٧٤ سنة ١٨ في مجموعة ٢٥ عاما صفحة ٣٧٤ ، وحكمها الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٦٩ مجموعة احكام النقض الطعن ١٣٨٢ سنة ٣٨ في مجموعة الكتب الفني السنة ٢٠ صفحة ٦٧ قاعدة ١٣ .

المبحث الثالث

الجزاءات المقيدة للحريا

يمكن تحديد هذه الجزاءات في الحبس والاعتقال الادارى .

المطلب الاول

الحبس

نص المشرع على عقوبة الحبس في جرائم التموين والتسليم غير ان هناك جرائم تكون عقوبة الحبس فيها تخريرية للقاضى وجرائم اخرى جعل المشرع فيها عقوبة الحبس وجوبية . ونبين سياسة التشريع الجنائية في جرائم المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ثم في جرائم المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ .

(١) جرائم المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

نص الباب الثانى عشر من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على ان عقوبة الحبس تخريرية في الجرائم الآتية .

١ - المادة ٥٠ - نصت على انه يعاقب كل من يمتنع عن تنفيذ القرارات المشار اليها في المادة ٢١ بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تتجاوز الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين ويقضى الحكم بالازالة وجرائم المادة ٢١ هي التى تقع بالمخالفة للقرارات التى يصدرها وزير التموين بتخصيص وتوزيع الاجزاء التى يرى لزومها من مخازن التبريد والثلاجات في جميع بلاد القطر لخرن تقاوى البطاطس وكذلك القرارات اللازمة لتنظيم هذا الاجراء بما في ذلك تحديد اقصى الاسعار التى تؤجر بها الاجزاء المخصصة لخرن التقاوى المذكورة .

ونصت المادة ٥١ على انه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من اهمل اخطار وزارة التموين عن التوقف او النقص المشار اليه في المادة ٢٨ وحظرت المادة ٢٨ بيع الغزل الذى يصرف بموجب البطاقات او التراخيص او التنازل عنه او التصرف فيه او باى نوع آخر من انواع التصرفات .

والمادة ٥٢ - نصت على انه يعاقب كل من يخالف احكام القرارات التى يصدرها وزير التموين لتنفيذ المادتين ٣٠ و ٣٦ بغرامة لا تزيد على

خمسین جنيها . أما المادة ٣٠ فقد الغيت بالقانون ٢٤ لسنة ١٩٥٤ ، والمادة ٣٦ وهي الخاصة بحق وزير التموين اصدار القرارات اللازمة لتنظيم وسائل الرقابة على مصانع الغزل والمنسوجات .

والمادة ٥٣ - نصت على انه يعاقب على مخالفة احكام السادة ٣٧ الخاصة بحلج مقادير الحكم بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة من خمسة جنيها الى خمسین جنيها أو بأحدى هاتین العقوبتين .
والمادة ٥٤ - الخاصة بمخالفة احكام المواد ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ .

أما وجوب الحكم بعقوبتي الحبس والغرامة فهي عدا ذلك من جرائم المرسوم بقانون وكما نصت على ذلك المادة ٥٦ المعدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ فإنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنية ولا تجاوز الف جنية ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسلعة من السلع التي تدعمها الدولة ويحددها وزير التموين والتجارة الداخلية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ، ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنية ولا تجاوز الف جنية .

ونصت الفقرة الرابعة على انه يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على مخالفة احكام قرارات التموين والتجارة الداخلية الصادرة تنفيذا لهذا القانون ويجوز ان ينص في تلك القرارات على عقوبات اقل وفي جميع الاحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

وقد أبانت محكمة النقض عن حق وزير التموين في ان يفرض على مخالفة القرارات التي يصدرها عقوبتي الحبس والغرامة أو احداهما فقط للمدة التي يعينها بشرط الا يتجاوز الحد الاقصى المحدد في النص دون ان يكون مقيدا بالحد الأدنى وقالت في موضع آخر ان مقتضى التفويض المرخص للوزير بمقتضى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من فرض بعض أو كل العقوبات عليها على سبيل الحصر (١) .

(ب) جرائم المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
الاصل في جرائم المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن تحديد الاسعار ان عقوبة الحبس تخيرية وان كانت تتفاوت من جريمة الى اخرى .
المادة ٩ - نصت على انه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنية ولا تزيد على الف جنية أو إحدى هاتین العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها

(١) نقض جنائي قاعدة ٧٥٠ سنة ١٧ في ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ ومشار اليه في محيط الشرائع للدكتور انطون صفيير طبعة ١٩٥٢ صفحة ١٠٦٩ .

للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح أو امتنع عن بيعها أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى أو علق البيع على شرط آخر مخالفا للعرف التجارى .

المادة ١٣ - نصت على انه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف القرارات التى تصدر بإعلان الاسعار والاجور ومقابل الدخول ، ومن خالف القرارات التى تصدر استنادا الى المادة ٧ ، ومن امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح في تجارتها وكل من طالب عميلا بثمن اعلى من الثمن العلنى عن هذه السلعة .
المادة ١٣ مكرر - وهى مضافة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الخاصة باصحاب المحل من ارباب الحرف ومن في حكمهم ان يعلنوا بمكان ظاهر بمحالهم عن الاعمال التى يؤدونها والعقوبة هى الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو احدى هاتين العقوبتين .

العود : شدد الشرع العقوبة في حالة العود بالنسبة للجرائم التموين والتسعير فنصت المادة ٥٦/٢ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على مضاعفة العقوبة في حديها الأدنى والاقصى فاذا كان قد سبق الحكم على العائد مرتين بالحبس والغرامة ثم ثبت ارتكابه جريمة معاقبا عليها بالحبس والغرامة معا فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنية ولا تجاوز الفى جنية ، ونصت المادة ٩/٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ على مضاعفة العقوبة في حالة العود في حديها الأدنى والاقصى وذلك على غرار المادة السابقة الخاصة بجرائم المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

كما نص المشرع على التماثل بين جريمة التموين المنصوص عنها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجريمة التسعير المنصوص عنها في المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والعكس صحيح .

وقد شدد التشريع الفرنسى الصادر في ١٥ مارس لسنة ١٩٤٢ المعدل في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ قرفع عقوبة الحبس الى عشرة سنوات وتتضاعف في حالة العود بحيث يصل الحبس الى عشر سنوات في جرائم مجاوزة التسعير ونص على انه لا يجوز وقف تنفيذ عقوبة الحبس ويمكن ان يقضى بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة وعقوبة الاعدام في حالة عرض القضية امام محكمة خاصة (٣) .

(١) ليفاسر المرجع السابق من جرائم الاسعار بند ١٦١ .

المطلب الثاني

الجزاءات الادارية المقيدة للحرية

أورد التشريع الفرنسي جزاء اداليا قصيرا للحرية نص عليه قانون ٢٨ يونيو سنة ١٩٤١ وهو الاعتقال وتطبيق هذا الجزاء على كل من يأتي افعالا تلحق ضررا بسياسة الاسعار وخصوصا من يرتكب جرائم خطيرة تتعلق بمجاوزة التسعير بحيث لا يرقى الشك الى خطورتها وكان يجرى تنفيذ الاعتقال في غابة بارا .

ونص قانون ١٦ يناير سنة ١٩٤٣ على ان كل شخص وضع تحت الاعتقال الاداري ايا كان سبب القرار والجهة التي اصدرته يمكن ان يطلب من رئيس الحكومة اطلاق سراحه .

الجزء الثانى

القوانين والقرارات التموينية

خطة التبويب :

استهدفت الخطة التى وضعتها فى تبويب القوانين والقرارات جمع متفرقات القرارات التموينية التى تبعثت على مر السنين وردها الى موضوعات محددة تجمع شتاتها بحيث ينتظم كل مجموعة من هذه القرارات موضوع يربطها ، ولذلك فان القسم الاول يشتمل على المرسوم بقانون ١٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتموين والقرارات العامة التى صدرت تنفيذا له وتضمنت تعديلات فى السياسة التشريعية ، ثم تاتى بعد ذلك القرارات التنفيذية التى تناولت موضوعات خاصة .

اما القسم الثانى فانه بدوره يتضمن نصوص المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير وباطرا بعد ذلك من قرارات عامة ثم تفصيلات القرارات الخاصة .

وبذلك تنقسم هذه القوانين والقرارات الى قسمين :

القسم الاول . المرسوم بقانون ١٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين

القسم الثانى : المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير

المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

الخاص بشئون التموين

الباب الأول

احكام عامة

مادة ١ — يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الاولى وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل أو بعض التدابير الآتية :

(أ) فرض قيود على انتاج هذه المواد وتداولها أو استهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض .

(ب) فرض قيود على نقل هذه المواد من جهة الى أخرى .

(ج) تقييد منح الرخص الخاصة بإنشاء أو تشغيل المحال التي تستخدم هذه المواد في تجارتها أو صناعتها .

(د) تحديد أقصى صفقة يمكن التعامل بها بالنسبة للمواد المذكورة .

(هـ) الاستيلاء على واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أي معمل أو مصنع أو محل صناعي أو عقار أو أي منقول أو أي شيء من المواد الغذائية أو المستحضرات الصيدلانية والكيمياوية وادوات الجراحة والمعامل وكذلك تكليف أي فرد بتأدية أي عمل من الاعمال .

(و) تحديد الاسعار فيما يتعلق بالاصناف التي تستولى عليها وزارة التموين وتشرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة .

مادة ٢ — تلغى بحكم القانون العقود التي تكون قد أبرمت بشأن المواد المشار اليها في المادة الاولى ولم تنفذ قبل اتخاذ التدابير الواردة في تلك المادة ولا يجوز المطالبة بأي تعويض نتيجة لهذا الالغاء .

مادة ٣ « معدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ » .

على كل من تصرف اليه حصص من المواد والسلع المشار اليها في المادة (أ) أن يتبع في توزيعها القواعد الذي يضعها وزير التموين والتجارة الداخلية في هذا الشأن .

مادة ٣ مكرر - (اضيفت بالقانون ١٣٩ لسنة ١٩٥١ ثم عدلت
بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢) .

يحظر على اصحاب المصانع والتجار الذين يتجرون فى السلع
التموينية التى يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين ان يوقفوا العمل فى
مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص
من وزير التموين .

ويعطى هذا الترخيص لكل شخص يثبت انه لا يستطيع الاستمرار فى
العمل اما لعجز شخصى او لخسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله او لاي
عذر جدى يقبله وزير التموين .
وفصل الوزير فى طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ويكون
قراره فى حالة الرفض مسببا .

واذا لم يصدر الوزير قرارا مسببا بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر
ذلك ترخيصا .

مادة ٣ مكرر (١) (اوقف العمل بهذه المادة بالقرار رقم ٨٨ لسنة
١٩٥٧) .

مادة ٣ مكرر (ب) مضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .
يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وبغرامة من مائة جنيه الى
خمسائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من :
١ — اشترى لغير استعماله الشخصى ولاعادة البيع مواد التموين
الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية والاستهلاكية
وفروعها .

٢ — خلط المواد التموينية المسعرة جبريا أو المحدد ربحها بغيرها من
المواد أيا كانت أو غير مواصفاتها أو باع هذه المواد بعد خلطها أو تغيير
مواصفاتها .

٣ — من عهد اليه بتوزيع المواد التموينية فى مناطق معينة أو على
اشخاص معينين وخالف ذلك بالتصرف فيها خارج هذه المنطقة أو الى غير
هؤلاء الاشخاص .

٤ — من قلد عبوات المواد التموينية المعدة بمعرفة أجهزة الحكومة
أو القطاع العام وفروع أى منهما أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أو بناء
على المواصفات التى تحددها احدى تلك الجهات أو بناء على امر منها أو
استعمل أو تداول تلك العبوات أو حازها بقصد استعمالها أو تداولها وكان
حالها بتقليدها .

٥ — من توصل بدون وجه حق الى تقرير حصصة له فى توزيع مواد تموينية أو غيرها من المواد التى يتم توزيعها طبقا لنظام الحصص وذلك بناء على تقديم معلومات أو وثائق غير صحيحة أو توصل الى الحصول على هذه الحصص نفسها دون وجه حق أو بعد زوال السبب الذى قام عليه تقرير حقه فيها . ومن استعمل الحصصة أو تصرف فيها على غير الوجه المقرر لذلك أو اخلافا للغرض من تقرير التوزيع بالحصص .

ومن كان مختصا بتقرير هذه الحصص أو بصرفها متى قرر الحق فى الحصصة أو أقر صرفها وكان عالما بعدم أحقية المقررة له أو المنصرفة له .

٦ — من نشر أخبارا أو اعلانات غير صحيحة أو أدلى ببيانات كاذبة أو نشر شائعات تتصل بوجود سلعة تموينية أو بتوزيعها أو بسعرها بقصد رفع السعر .

ويحكم فى جميع الاحوال بمصادرة المواد أو العبوات المضبوطة .

الباب الثانى

احكام خاصة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز

مادة ٤ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المطاحن والمخابز والمحال العامة أو المسئولين عن ادارتها وعلى تجار الدقيق ان يستخرجوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير الدقيق المطابق للمواصفات والشروط التى يحددها وزير التموين بقرار يصدره بموافقه لجنة التموين العليا . ويبين ذلك القرار الطريقة التى يجرى بها تصريف كميات الدقيق الغير مطابقة للمواصفات الجديدة من تاريخ صدور ذلك القرار . ويجب على أصحاب المطاحن أو المسئولين عن ادارتها تنقيته الحبوب التى يستخرج منها الدقيق قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة باتخاذ جميع الوسائل الممكنة وعلى الأخص النسف والغريلة .

مادة ٥ — يحظر على أصحاب المخابز والمحال العمومية أو المسئولين عن ادارتها بغير ترخيص من وزارة التموين .

أولا : ان يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت غير الخبز المصنوع من الدقيق المشار اليه فى المادة السابقة .

ثانيا : ادخال دقيق أية مادة أخرى على الدقيق سالف الذكر اثناء عملية الخبز ويحدد وزير التموين بقرار منه الطريقة التى يجب على أصحاب المخابز أو المسئولين عن ادارتها اتباعها فى زحف العجين وتقريبه

- مادة ٦ - أوقف العمل بهذه المادة بالقرار ٨٨ لسنة ١٩٥٧ .
- مادة ٧ - أوقف العمل بهذه المادة بالقرار ٨٨ لسنة ١٩٥٧ .
- مادة ٨ - يصدر وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف .

الباب الثالث

أحكام خاصة بتداول القمح والشعير (البغيتة)

والشعير والارز والذرة

(أوقف العمل بأحكام هذا الباب بالقرار ٨٨ لسنة ١٩٥٧)

الباب الرابع

أحكام خاصة باستهلاك اللحوم

- (أوقف العمل بالمواد من ١٤ - ١٩ بالقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٤٧ .
- وصدر القرار رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن مواعيد ذبح اللحوم البلدية والمستوردة وبعده القرار ٢٦٥ لسنة ١٩٧٢ ثم القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقرار رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٥) .
- مادة ١٩ - يحظر فتح محال الجزارة في محافظتي القسامة والاسكندرية من الساعة العاشرة من مساء يوم الأحد الى الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء من كل أسبوع ويجوز لوزير التموين أن يصدر قرارات بتطبيق أحكام الفقرة السابقة في مدن أو جهات أخرى .
- مادة ٢٠ - استثناء من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلخانات ومحال الجزارة يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيها هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة أو الأماكن التي تقسم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين - واستثناء من أحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بمنع ذبح عجول البقر وائاثها يعاقب بالعقوبات المبينة بالفقرة السابقة كل من ذبح عجول البقر من الذكور قبل بلوغها سن السنتين وائاث الحيوانات المولودة في القطر المستعملة لحومها في الأكل قبل قتل أسنانها إلا إذا أصيبت بحادث يقتضي ذبحها .
- وفضلا عن ذلك يحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة .

الباب الخامس

تدابير خاصة بزيادة محصول البطاطس

مادة ٢١ — لووزير التموين أن يصدر عند الاقتضاء قرارات بتخصيص وتوزيع الاجزاء التى يرى لزومها من مخازن التبريد والثلاجات الموجودة فى جميع بلاد القطر لخزن تقاوى البطاطس .
— وله أن يصدر غير ذلك من القرارات اللازمة لتنظيم هذا الاجراء بما فى ذلك تحديد أقصى الاسعار التى تؤجر بها الاجزاء المخصصة لخزن التقاوى المذكورة .

مادة ٢٢ — يراعى فى توفير الحيز المفروض على كل مخزن عدم المساس على قدر الامكان بالعقود المبرمة عند صدور القرار الخاص بذلك فاذا كان الجزء الذى لم تبرم بشأنه عقود تأجير لا يكفى لهذا الغرض او كانت جميع اجزاء المخزن قد ابرمت بشأنها عقود تأجير الغى بحكم القانون من هذه العقود ما يفى بايجاد الحين المطلوب .

— ولا تجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الالفاء وفى حالة دفع عربون او مقدم ايجار فانه يجب رده وتجرى المحاسبة عن المدة التى يكون قد نفذ فيها عقد التأجير .

— ويصدر القرار الصادر فى هذا الشأن المهلة التى تعطى لتدبير الاجزاء المفروضة .

الباب السادس

احكام خاصة بتداول السكر

المادة ٢٣ — يجوز لووزير التموين أن يأمر بالفناء أى عقد من العقود الحالية المبرمة بين شركة السكر وتاجر الجملة الذى يكون قد حكم عليه قبل صدور هذا المرسوم او بعد صدوره لمخالفة أى حكم من الاحكام المتعلقة بشئون التموين او التسعير الجبرى .

— وكذلك كل تاجر جملة يكون قد اشهر افلاسه الا اذا رد اليه اعتباره او كان قد حكم عليه فى جناية او فى جنحة سرقة او اخفاء اشياء مبروكة او نصب او خيانة امانة او رشوة او تفالس او تزوير او استعمال اوراق مزورة او عس او تقليد او شهادة زور او اتجار فى المخدرات او شروغ فى الجرائم المذكورة .

المادة ٢٤ — لووزير التموين مع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية ان يوقف تاجر السكر بالجملة الذى ثبت تلاعبه او اخلاله بأوامر وزارة

التموين فيما يتعلق بتوزيع كمية السكر ويختار في هذه الحالة من بين تجار الجملة المتعاقد معهم تاجر تحول اليه كمية السكر المخصصة للتاجر الموقوف الى ان يفصل في امره .

الباب السابع

احكام خاصة بالغزل والمنسوجات القطنية

المادة ٢٥ — تشكل بوزارة التموين لجنة للغزل والمنسوجات القطنية وتمثل فيها وزارات التموين والمالية والتجارة والصناعة ومصانع الغزل والنسيج وتجار الأقمشة ويصدر بتعيين أعضائها قرار من وزير التموين .
— ويؤخذ رأى اللجنة في تحديد الاسعار والمواصفات المشار اليها في المادتين ٢٦ ٣٣ كما تبدى رأيا في الموضوعات التي يطلب وزير التموين اليها ابداء الراى فيها . وللجنة ان تقدم اقتراحاتها وتوصياتها فيما يكفل تموين البلاد بالغزل والمنسوجات القطنية .

مادة ٢٦ — يستولى من انتاج مصانع الغزل المحلية ومن الغزل المستورد على كميات غزل القطن التي يصدر بتحديدھا قرار من وزير التموين ويحدد القرار الكميات التي يستولى عليها من نوع ونمره .
كما يحدد ما يخصص منها للتوزيع على مصانع نسيج الأقمشة العادية ومناعة صيد الاسماك والاسعار التي تباع بها وما يخصص منها لغير ذلك من الاغراض والاسعار التي تباع بها .

ويكون التوزيع بالاوضاع والكيفية التي تقرها وزارة التموين .
مادة ٢٧ — يوزع الغزل المسئول عليه على أصحاب المصانع بموجب بطاقات او تراخيص تصدرها وزارة التموين ويكون التوزيع بالاوضاع والكيفية التي تقرها وزارة التموين .

مادة ٢٨ — لايجوز بيع الغزل الذي يصرف بموجب البطاقات او التراخيص او التنازل عنه او التصرف فيه بأى نوع آخر من انواع التصرفات كما لا يجوز استخدامه الا في الاغراض المنصرف من أجلها وعلى الانوال أو ماكينات أو أجهزة أخرى مماثلة لها تكون تحت يد حامل البطاقة أو الترخيص وموجوده بنفس المكان الذى سبق تبليغ الوزارة عنه .
ويجوز استخدام كل الغزل المنصرف على جزء من الانوال أو الماكينات أو الاجهزة ما دام ذلك ممكنا فنيا .

وعلى أصحاب البطاقات والتراخيص ان يخطرأ وزارة التموين في خلال اسبوع ب خطاب موسى عليه يعلم الوصول عن كل توقف أو نقص في

عدد الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة يكون من شأنه عدم إمكان استخدام كل الغزل المنصرف بموجب البطاقات أو التراخيص .

مادة ٢٩ - يجب على كل من حصل بترخيص خاص على الغزل للوفاء بتعهدات معينة أن يرد إلى الجهة التي استلم منها كميات الغزل التي لم تستخدم أو لا يتوقع استخدامها في الأغراض التي صرف من أجلها وذلك في خلال أسبوع من تاريخ تنفيذ التعهد أو من تاريخ إخطاره من الجهة المتعهد لها بإلغاء التعهد أو بعضه .

مادة ٣٠ - (الفيت بالقانون ٢١٤ لسنة ١٩٥٤) .

مادة ٣١ - يستولى من انتاج مصانع نسيج الأقمشة العادية المحلية وأصحاب الأنوال اليدوية ومن المنسوجات المستوردة على كمية المنسوجات القطنية العادية التي يصدر بتحديد قران من وزير التموين ويحدد القرار الكميات التي يستولى عليها من كل نوع والأسعار التي تباع بها .

مادة ٣٢ - توزع المنسوجات المستولى عليها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين ويجب على الهيئات والأشخاص الذين تصرف اليهم المنسوجات توزيعها أو تشغيلها بالشروط والأوضاع التي يقرها وزير التموين لهذا الغرض .

مادة ٣٣ - يحدد وزير التموين بقرار يصدره المواصفات الخاصة بالغزل والمنسوجات المستولى عليها .

مادة ٣٤ - البطاقات والتراخيص الخاصة بصرف الغزل والمنسوجات شخصية ولا يجوز التنازل عنها وفي حالة نقل المصنع أو المتجر من جهة إلى أخرى أو انتقال ملكية المصنع أو المتجر أو انتهاء وضع اليد عليهما أو الوفاء تصبح البطاقات أو التراخيص لاغية ويحظر استخدامها ويجب ردها إلى وزارة التموين ويجوز إعادة إصدار البطاقات أو التراخيص إلى أصحابها أو المشتريين أو واضعي اليد الجدد أو الورثة حسب الأحوال .

والبطاقات أو التراخيص المعاد إصدارها أو التي تصدر بدل فاقد أو تالف يحصل عنها رسم قدره جنيه مصرى واحد .

- ولوزير التموين إلغاء البطاقات أو التراخيص في أى وقت أو تعديل الكميات المقررة بموجبها أو إيقاف الصرف بها للمدة التي يحددها .

مادة ٣٥ - لا تترتب أى مسئولية مدنية على الحكومة بسبب عدم منح بطاقات أو ترخيصات الغزل والمنسوجات أو إلغاءها أو تعديلها أو عدم صرف الكميات المبينة بها تنفيذا لأحكام هذا المرسوم بقانون أو للأحكام التي كان معمولاً بها قبل صدوره .

مادة ٢٦ - يجوز لوزير التموين بقرار يصدره تنظيم وسائل الرقابة على مصانع الغزل والمنسوجات وغيرها لتعرف مقادير انتاجها وكيفية التصرف فيها .

الباب الثامن احكام خاصة بحلج القطن

مادة ٢٧ - استثناء من احكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ يجب على اصحاب المحالج والمستولين عن ادارتها وعلى مديري البنوك أن يتقوا حلج مقادير القطن الزهر التي تكون مودعة في شئون المحالج أو البنوك في المواعيد التي يحددها وزير التموين بقرار يصدره في كل موسم بالاتفاق مع وزير الزراعة وتخصص عند اللزوم من ثمن البذرة المستولى عليها الاجرة المستحقة لصاحب المحالج أو البنك أو الشؤنة مقابل حلج الاقطان الناتجة منها هذه البذرة .

الباب التاسع احكام خاصة بتداول ورق الجرائد

مادة ٢٨ - يقوم مستوردو ورق الجرائد باستيراد الكميات التي تخصص لكل منهم لحساب اتحاد الصحف وعليهم أن يقوموا بتوزيع ما يرد اليهم من الورق على اصحاب الصحف وفقاً للقرارات التي تصدرها وزارة التموين .

مادة ٣٩ ومادة ٤٠ - (اوقف العمل بهما بالقرار الوزاري رقم ٢١٢ لسنة ١٩٤٧) .

مادة ٤١ - لوزير التموين بقرار يصدره أن يفرض على اصحاب المطابع ومنتجدي بيع الصحف والمشتغلين بتجارة الصحف المرتجعة مسك السجلات وتقديم البيانات اللازمة لمراقبة تنفيذ احكام المواد من ٢٨ الى ٤٠ من هذا المرسوم بقانون .

الباب العاشر

بشأن حظر الاستيلاء على ما يوزع من المواد والمنتجات اعانة للفقراء والمصابين

مادة ٤٢ - يحظر الاستيلاء على المواد والمنتجات وغير ذلك من السلع التي توزعها الهيئات الحكومية أو الجمعيات الخيرية أو الافراد لاغثة الفقراء والمصابين من اهالي المديريات والجهات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين سواء اكان الاستيلاء عن طريق الشراء أم المقايضة بباية وسيلة اخرى .

الباب الحادى عشر

أحكام خاصة بأوامر الاستيلاء والتكاليف

مادة ٤٣ - يجب على كل من يسلم مصاد أو أدوات تم الحصول عليها بطريقة الاستيلاء المشار إليه فى المادة الاولى بند ٥ من هذا المرسوم بقانون أن يستعملها فى الأغراض التى اتخذ تدبير الاستيلاء من أجلها ويبين وزير التموين بقرار منه الاجراءات التى يجب اتباعها لرد هذه المواد أو الأدوات فى حالة عدم استعمالها كلها أو بعضها فى تلك الأغراض .

مادة ٤٤ - ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه فى المادة الاولى بند ٥ من هذا المرسوم بقانون بالاتفاق الودى فان تعذر الاتفاق طلب ادأؤه بطريق الجبر . ولن وقع عليهم طلب الاداء جبرا الحق فى تعويض أو جزاء يحدد على الوجه الآتى :

أما المنتجات والمواد ووسائل الجر والنقل فيكون الثمن المستحق هو ثمن المثل فى تاريخ الاداء بصرف النظر عن الربح الذى كان يمكن الحصول عليه لو تركت حرية التصرف فى الأشياء المطلوبة وحدث ارتفاع فى الأسعار بسبب المضاربة أو احتكار الصنف أو بسبب أى ظرف آخر يتصل بالحالة . وأما العقارات والمحال الصناعية والتجارية التى تشغلها الحكومة فلا يجوز أن يزيد التعويض على فائدة رأس المال المستثمر وفقا للسعر العادى الجارى بالسوق مضافا اليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادى للمباني والمنشآت أو مضافا اليه فى حالة الاستعمال الاستثنائى مبلغ يوازى استهلاك الآلات أو استبدالها ولا يجوز بأى حال أن يزيد التعويض على صافى ارباح العام السابق وفقا لآخر ميزانية بعد مراجعتها أو وفقا للتصريح المقدم فى شأن عريضة الربح .

أما القروض الشخصية فيكون متوسط الجزاء جزاء المثل عن عمل شبيه به فى تاريخ الاداء فاذا فرض العمل على عمال أو مستخدمى المحال الصناعية أو التجارية أو العمليات الخاصة بموضوع الالتزام بمرفق عام كان الجزاء هو عين ما يحصل عليه العامل أو المستخدم وقت الطلب .

مادة ٤٥ - تقوم وزارة التموين قبل الاستيلاء على المؤن والاماكن والمواد المطلوبة بجرد تلك الأشياء جردا وصفيا فى حضور صاحب الشأن أو بعد دعوته للحضور بخطاب مسجل وفى نهاية الاستيلاء يتبع عند الاقتضاء بنفس الاجراء لمعاينة الاستهلاك الاستثنائى أو تقوض المباني أو هلاك المواد .

مادة ٤٦ - يجوز بعد اتمام الاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة ابقاء الأشياء موضوع الاستيلاء فى المكان المحفوظة فيه بحراسة

المائزين لها وتحت مسئوليتهم حتى يتم استئلام هذه الأشياء أو توزيعها بالطريقة التي تقرها وزارة التموين .

مادة ٤٧ - تحدد الاثمان والتعويضات والجزاءات المشار اليها في المادة ٤٤ بواسطة لجان تقدير يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التموين .

وفيما يتعلق بالقروض التي يجوز أن تكون لها تعريفة أسعار يحدد وزير التموين تلك التعريفة بناء على عرض لجان التقدير .

مادة ٤٨ - تقدم المعارضة من قرارات لجان التقدير الى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ اخطارهم بكتاب مسجل بتلك القرارات ويجب على قلم كتاب هذه المحكمة أن يقدم العريضة في خلال أربع وعشرين ساعة من استلامها الى رئيس الدائرة المختصة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويخطر قلم الكتاب الخصوم بالموعد بكتاب مسجل يعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل وتحكم المحكمة في المعارضة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن في حكمها بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية .

الباب الثاني عشر

العقوبات

مادة ٤٩ - يتولى اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون مأمور الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

ويكون لهم في جميع الاحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار اليها في هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له كما يكون لهم الحق في طلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والاوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الاحكام ويجوز لهم تفتيش أى مكان يشتبه في التخزين فيه على انه اذا كان المكان مسكونا وجب الحصول على اذن النيابة العمومية كتابة قبل دخوله . وكذلك يكون لهؤلاء الموظفين معاينة المصانع التي تنتج المواد المشار اليها في هذا المرسوم بقانون وتقديم انتاجها ومعاينة وسائل النقل .

مادة ٥٠ - يعاقب كل من يمتنع عن تنفيذ القرارات المشار اليها في المادة (٢١) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تتجاوز الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين ويقضى بالحكم بالازالة .

مادة ٥١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من أهمل اخطار وزارة التموين عن التوقف او النقص المشار اليه في المادة (٢٨) .

مادة ٥٢ - يعاقب كل من يخالف احكام القرارات التي يصدرها وزير التموين لتنفيذ المادتين (٣٠) ، (٣٦) بغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها .

مادة ٥٣ - كل مخالفة لاحكام المادة (٣٧) يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة من خمسة جنيهات الى خمسين جنيتها او باحدى هاتين العقوبتين وتقضى المحكمة دائما بغرامة قدرها جنيه واحد عن كل قنطار من القطن الزهر لم يتم حله في الموعد المحدد .

مادة ٥٤ - كل مخالفة لاحكام المواد ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة من خمسين جنيتها الى خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجوز الحكم بحرمان الصحيفة من حصتها من الورق في المسودة التي تحددها المحكمة . ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها او باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام القرارات الصادرة بالاستناد الى المادة ٤١ من هذا المرسوم بقانون .

مادة ٥٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة خمسين جنيتها او باحدى هاتين العقوبتين كل من يمتنع عن تقديم الدفاتر والفواتير والمستندات المشار اليها في المادة ٤٩ وكذلك كل من يدلى ببيانات غير صحيحة .

مادة ٥٦ - (معدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) .
يعاقب على كل مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تتجاوز الف جنيه . ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسلعة من السلع التي تدعمها الدولة ويحددها وزير التموين والتجارة الداخلية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز الف جنيه .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والاقصى فإذا كان قد سبق الحكم على العائد مرتين بالحبس والغرامة ثم ثبت ارتكابه جريمة معاقبا عليها بالحبس والغرامة معا . فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه وتعتبر جرائم متماثلة في العود الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وفي جميع الأحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجب الحكم باغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر تستنزل منها المدة التي يكون قد تقرر فيها اغلاق المحل اداريا . ويجوز الحكم بالغاء رخصة المحل في حالة مخالفة احكام المادة ٣ مكرر من هذا القانون .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على مخالفة احكام قرارات التموين والتجارة الداخلية الصادرة تنفيذا لهذا القانون ويجوز ان ينص في تلك القرارات على عقوبات اقل وفي جميع الأحوال لايجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

مادة ٥٦ — مكرر (مضافة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) .

يجوز لوزير التموين والتجارة الداخلية ان يصدر قرارا مسببا باغلاق المحل اذا ما المدة لا تجاوز ستة أشهر او بحرمان التاجر المخالف لاحكام هذا القانون من حصته في السلعة موضوع الجريمة وغيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات او الحصص لحين صدور الحكم في التهمة المنسوبة الى المخالف وعلى الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بناء على طلب وزير التموين والتجارة الداخلية ان تفسخ اى عقد من العقود المبرمة مع التاجر اذا حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون او القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٥٦ — مكرر (١) (مضافة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) اذا ترتب على اغلاق المنشأة لسبب من الاسباب المبينة في هذا القانون تأثير على صالح التموين جاز لوزير التموين والتجارة الداخلية ان يعين مندوبا لادارة المنشأة مدة الاغلاق وتجرى في شأن هذه الادارة الاحكام المنصوص عليها في الباب الحادى عشر من هذا القانون .

مادة ٥٧ — تشهر ملخصات جميع الاحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة او المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ويعاقب على نزع هذه الملخصات او اخفائها بأية طريقة او اتلافها بالحبس مدة لا تزيد على

سنة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيتها . وان كان الفاعل لذلك هو أحد المسؤولين عن إدارة المحل أو أحد عماله فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ٥٨ — يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف .

مادة ٥٩ — كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم في المادة ٤٩ ملزم بمراعاة سر المهنة طبقاً لما تقتضيه المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا كان مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها في تلك المادة .

مادة ٦٠ — مع عدم الإخلال بما قرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم في المادة (٤٩) إذا وقعت المخالفة لتلك الأحكام نتيجة لاتفاقه بأي شكل كان مع المخالف وكذلك إذا تعمد إهمال المراقبة أو اغفال التبليغ عن أي مخالفة لهذا المرسوم بقانون .

مادة ٦١ — (معدلة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) .
يفصل على وجه الاستعجال في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له وتخطر النيابة العامة المدعى العام الاشتراكي بالأحكام النهائية الصادرة بالحبس والغرامة أو بالسجن والغرامة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لأجراء شئونه وفقاً للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

مادة ٦٢ — تصرف بالطرق الإدارية مكافأة مالية لكل شخص سواء كان من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط أو مصادرة الأصناف موضوع الجرائم المشار إليها في هذا المرسوم بقانون وتكون هذه المكافأة بنسبة ٥٠٪ من قيمة الأشياء المحكوم بمصادرتها . كما يجوز لوزير التموين أن يمنح كل موظف أو غير موظف يكون قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الأحوال التي لا تجب فيها المصادرة جزءاً من الغرامة المحكوم بها لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها .

وفي حالة تعدد الاشخاص والموظفين المشار اليهم توزع المكافاة بينهم
كل بنسبة مجهوده .

مادة ٦٣ — يبطل العمل بالمراسيم بقوانين ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٨
لسنة ١٩٣٩ .

مادة ٦٤ — على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولووزير التموين ان يصدر بموافقة مجلس الوزراء قرارات بايقاف
العمل بأحكامه بالنسبة لاية مادة تتوافر بالكميات اللازمة للوفاء بحاجة
كامل استهلاك البلاد منها .

(صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ هـ الموافق ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٥) .

القرارات الوزارية الخاصة بشئون التموين

قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

الخاص بالمواد التموينية

وزير التموين .

بعد الاطلاع على المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

الفصل الاول — احكام عامة

مادة ١ — لايجوز لاصحاب المصانع والمستوردين ان يبيعوا الاصناف الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار لغير الاشخاص الذين تعينهم الحكومة وبالمقادير المقررة لكل منهم .

مادة ٢ (١) — (عدلت الفقرة الثانية بالقرار ٥ لسنة ١٩٦٠) يحظر على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية ان يبيعوا المقادير المقررة لكل منهم من هذه الاصناف لغير من تعينهم وزارة التموين من تجار التجزئة او الجمعيات التعاونية او اصحاب المصانع التي تستخدم هذه المواد في صناعتها او المحال العامة او ممثلى الهيئات وبالمقادير المقررة لكل منهم وعلى تجار الجملة والمتعهدين والجمعيات التعاونية والهيئات والبنوك والشركات التي تتجر بالجملة واصحاب المصانع والمحال العامة التي تزيد مقرراتها على مائة اقة شهريا ان يمسكوا سجلا خاصا طبقا للنموذج المرافق يثبتون فيه مقادير الاصناف التي ترد اليهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه او يستخدمونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار

(١) ان المادة اللاتية من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وان نصت على حظر البيع فان مدلولها ينصرف الى كل تصرف يقوم به التاجر فى السلع التي يتجر بها سواء اكان بيعا او مقايضة ام قرضا (طعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٢١ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٦) .

(م — ١٧ — الجرائم التموينية)

البيع وتاريخ البيع وكذلك الكميات التي يتسلمونها وتاريخ التسليم والكميات التي يستخدمونها منها والرصيد المتبقى (١) .

مادة ٣ (٢) — مفدلة بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٥ أضيفت الفقرة الثانية بالقرار (٣١ لسنة ١٩٥٨) على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية أن يخطرُوا مكتب التمويل المختص في الأسبوع الأول من كل شهر بمقادير الأصناف المتبقية لديهم من الشهر السابق بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو باخطار يسلم للمكتب بموجب إيصال مبين به تاريخ ورقم وروده ويوقع عليه من الموظف المختص ويعتمد من رئيس المكتب . وبالنسبة لتجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية في بلاد النوبة ومناطق الصحراء الجنوبية والصحراء الغربية والبحر الأحمر والشط وأبو زنيمة وسيناء ويجب أن يتم الاخطار المذكور في ميعاد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من كل شهر .

(مضافة بالقرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦١) .

وعلى تجار الجملة والجمعيات التعاونية التي تتجر بالجملة أن يلتزموا الأوامر الصادرة اليهم من مراقبات التمويل ومكاتبها الفرعية تنفيذاً لتعليمات الوزارة .

مادة ٤ — ألغيت بالقرار ١١٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالبطاقات التموينية .

مادة ٥ — ألغيت بالقرار ١١٢ لسنة ١٩٦٦ .

مادة ٦ — ألغيت بالقرار ١١٢ لسنة ١٩٦٦ .

البطاقات

مادة ٧ — ألغيت بالقرار ١١٢ لسنة ١٩٦٦ .

مادة ٨ — ألغيت بالقرار ١١٢ لسنة ١٩٦٦ .

٩ — ألغيت بالقرار ١١٢ لسنة ١٩٦٦ .

(١) من البديهي أن المقهى يدخل في عداد المحال العامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والتي توجب على أصحابها مسك دفتر يثبتون فيه مقادير المواد التموينية التي ترد اليهم مع بيان كيفية استخدامها — فإذا لم يمسك المتهم وهو صاحب مقهى هذا الدفتر فإنه يكون قد خالف القانون ولا يقبل منه القول بأنه ليس من المتيسر أو المستساغ مسك هذا الدفتر (نقض ١٩٥٢/٥/١٥) .

(٢) الحكم الصادر بإدانة متهم في جريمة عدم التبليغ عن الوفورات المتبقية لديه من مواد التموين دون تحقيق دفاعه بأنه ليس لديه وفورات يعيبه الخطأ في تطبيق القانون (طعن ١١٥٣ لسنة ٢١ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٧) .

مادة ١٠ — (الغيت الفقرة الأولى بالقرار ١١١٢ لسنة ١٩٦٦ .

يجب على أصحاب المصانع وآلات الري والزراعة والمحال العامة أن يخطرُوا المكتب عن كل تغيير في أحوال المحل أو العمل الذي صرفت من أجله البطاقات إذا كان ذلك التغيير من شأنه تخفيض الاستهلاك ويكون الإخطار خلال ثلاثين يوما من حصول التغيير .

مادة ١١ — الغيت بالقرار ١١٢ لسنة ١٩٦٦ .

مادة ١٢ — على أصحاب المصانع والمحال العامة أن يستخدموا الأصناف المقررة لهم للغرض الذي صرفت من أجله ويحظر عليهم أن يستخدموا مقادير تتجاوز نصيبهم من هذه الأصناف كما يحظر عليهم بغير ترخيص سابق من مكتب التموين المختص أن يبيعوا أية كمية منها أو يتنازلوا عنها أو يتبادلوا عليها أو يتصرفوا فيها بأي نوع من أنواع التصرفات .

مادة ١٣ — يحظر على أصحاب المصانع بغير ترخيص سابق من مكتب التموين المختص أن يستخدموا الأصناف المقررة لهم في غير المصنع الوارد بيانه في البطاقة .

مادة ١٤ (١) — الغيت بالقرار ١٨٢ لسنة ١٩٥٢ .

مادة ١٥ — يحظر على أصحاب المصانع والمحال العامة وغيرها من الهيئات كما يحظر على أرباب الأسر أن يحصلوا على أكثر من بطاقة تموين للصرف بموجبها سواء من تاجر الجملة أو تاجر التجزئة .

الفصل الثاني

احكام عامة بتنظيم تداول اسكر

مادة ١٦ — يجرى الاستيلاء على المقادير المخزونة من السكر الخاص والمكرر الموجودة في تاريخ صدور هذا القرار والمملوكة للشركة العامة

لمصانع السكر ومعمل التكرير في مصر وكذلك على جميع ما تنتجه الشركة المذكورة من السكر ويكون تصريف مقادير السكر المستولى عليها وتوزيعها وفقا للأحكام الواردة في هذا القرار .

مادة ١٦ (٢) — مكرر — أضيفت بالقرار ٢٢١ لسنة ١٩٦٢ .

تسرى أحكام المادة السابقة على إنتاج مصنع السكر بادفو التابع لشركة النصر لصناعة السكر بالوجه القبلى .

مادة ١٧ — ألغيت بالقرار ٢١ لسنة ١٩٥٥ . نشر بالوقائع ٢٨ في ١٩٥٥/٤/٧ .

مادة ١٨ — ألغيت بالقرار ٢١ لسنة ١٩٥٥ .
مادة ١٩ — ألغيت بالقرار ٥٠ لسنة ١٩٥٣ . نشر بالوقائع ٢٨ في ١٩٥٣/٣/٢٦ .

مادة ٢٠ — ألغيت بالقرار ١٨٠ لسنة ١٩٤٨ . نشر بالوقائع ٢٩ في ١٩٤٨/٣/٢٢ .

الفصل الثالث

أحكام خاصة بتنظيم تداول الشاي

ألغيت المواد من ٢١ الى ٣١ بالقرار ٣١١ لسنة ١٩٤٧ (نشر بالوقائع العدد ٦٥ في ١٩٤٧/٧/١٤) .

الفصل الرابع

أحكام خاصة بتنظيم تداول الزيوت النباتية

ألغيت مواد هذا الفصل من ٣٢ الى ٤١ بالقرار من ٣١٣ لسنة ١٩٤٧ ، ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ (نشر بالوقائع العدد ٦٧ مكرر في ١٩٦٠/٨/٣١) .

الجدول الملحق بالقرار الوزاري

رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

بشأن المواد والبطاقات التموينية

- ١ — السكر .
- ٢ — الزيوت النباتية .
- ٣ — الشاي (سبق أن حذف بالقرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٤٧ ثم اضيف بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٧) .
- ٤ — الكيوسين (اضيف بالقرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٦ ثم الغي بالقرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ وأعيد بالقرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٧) .
- ٥ — بذرة القطن (اضيفت بالقرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٧) .

القرار الوزاري رقم ٨ لسنة ١٩٤٨

بشأن المحافظة على المواد التموينية

- وزير التجارة والصناعة .
- بعد الاطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٤٦ بالفناء وزارة التموين واطافة اختصاصها لوزارة التجارة والصناعة وعلى المادتين ٣ ، ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
- وعلى القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ و ١٢١ و ٣١١ و ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ .
- وعلى القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات ٥٦٣ لسنة ١٩٤٦ و ١٩٢ و ٣٧٢ لسنة ١٩٤٧ .
- وعلى القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ .
- وبعد مراجعة لجنة التموين العليا بتاريخ ١٩٤٨/١/٣ .

-
- (١) القرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٤٧ نشر بالوقائع العدد ٥٨ في ١٩٤٧/٧/٣ .
 - (٢) القرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٧ نشر بالوقائع العدد ١٣١ في ١٩٦٧/١/١ .
 - (٣) القرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٦ نشر بالوقائع العدد ٨٨ مكرر في ١٩٥٦/١١/٤ .
 - (٤) القرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٧ نشر بالوقائع العدد ٧٥ مكرر في ١٩٥٧/١١/٣ .
 - (٥) القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ نشر بالوقائع العدد ١٦ مكرر في ١٩٦٧/٣/١ .
 - (٦) القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٧ نشر بالوقائع العدد ٢٢٨ في ١٩٦٧/١١/١٢ .

قـرـر :

مادة ١ — مع عدم الاخلال بأحكام القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ يعاقب كل تاجر جملة أو تجزئة يتسبب باهماله أو عدم احتياطة في ضياع أية كمية من مواد التموين التي تخضع لأحكام القرارين المذكورين بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢ — تضاف العقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار الى الجدول رقم (٤) المرافق للقرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات ٥٦٣ لسنة ١٩٤٦ و ١٩٢ ، ٣٧٢ لسنة ١٩٤٧ .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ١٢

يناير ١٩٤٧ .

وزير التجارة والصناعة

القرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠

بشأن السجل المنصوص عليه في المادة

من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المادتين ٢ ، ٥ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ .

قـرـر :

مادة ١ — يقوم مقام الدفتر الخاص الواجب على أصحاب المصانع والمحال العامة امساكه بمقتضى المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ما قد يكون لديهم من دفاتر تجارية أو سجلات أخرى منتظمة اذا كانت تلك الدفاتر والسجلات يمكن أن تؤدي الى اعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة المذكورة .

مادة ٢ — يوقف بالنسبة لأصحاب المصانع والمحال العامة حكم المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

١٩٥٠/٢/٢٠ .

القرار الوزاري رقم ١١ (١) لسنة ١٩٥٣

بشأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات

ومستندات النقل الخاصة بمواد التموين

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المادتين ١ ، ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانون ١٣٨ لسنة ١٩٥١ والرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

مادة ١ — يجب على الهيئات والأشخاص المكلفين بمسك دفاتر أو سجلات طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه والقرارات المنفذة له أن يحتفظوا بها في مقر العمل الذي اقتضى مسكها .

مادة ٢ — يجب على الشخص المباشر فعلا لعملية نقل مواد التموين .
الخاضعة لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر أن يحتفظ بالمستندات الخاصة بهذه المواد كالفواتير والاذون وغيرها وان يقدمها عند الطلب لرجال الضبط القضائي والموظفين المختصين بمراقبة تنفيذ احكام هذا المرسوم بقانون .

مادة ٢ مكرر — (أضيفت بالقران رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧) على الهيئات والأشخاص المذكورين في المادتين السابقتين أن يحتفظوا بالدفاتر والسجلات المشار اليها في المادة (١) مدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد بها .
كما يجب عليهم أن يحتفظوا بالمستندات المنصوص عليها في المادة (٢) مدة سنتين من تاريخ آخر مراجعة بها .

مادة ٣ — يعاقب كل من يخالف حكم المادة الأولى بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

(معدلة بالقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧) ويعاقب كل من يخالف احكام المادتين ٢ ، ٢ مكرر بغرامة من مائة جنية الى مائة وخمسين جنيها .
مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
١٩٥٣/١/٢٤ .

قرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ (١)

بيان مواعيد تسلم التموين والاعلان عن تاريخ وصولها وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والتوانين المعدلة له .
وعلى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر .
وعلى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ ببيان مواعيد تسلم مواد التموين والاعلان عن تاريخ وصولها والقرارات المعدلة له .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — على المتعهدين وتجار الجملة والجمعيات التعاونية والشركات والبنوك التي تتجر في المواد التموينية بالجملة الوفاء بكامل قيمة الكميات المقررة لهم من السكر شهريا في ميعاد لا يجاوز العاشر من الشهر السابق على الشهر الذي تستحق فيه هذه القرارات ويمتد هذا الميعاد الى اليوم العشرين من الشهر السابق بالنسبة الى المتعهدين بالمناطق النائية .

مادة ٢ — على المذكورين في المادة السابقة أن يتسلموا السكر المقرر لهم شهريا في المواعيد والجهات التي تحددها لهم شركة السكر والتقطير المصرية وعليهم أيضا أن يتسلموا الزيت المقرر شهريا في المواعيد والجهات التي تحددها لهم معاصر الزيوت حسب الاحوال وان يرسلوا الى مكتب التموين المختص بيانا عن مقدار ما تسلموه من المواد التموينية المقرره لهم وتاريخ ورود كل دفعة منها وذلك خلال يومين من تاريخ وصولها الى مخازنهم أو محالهم .

(فقرة أخيره مضافة بالقران رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٢) وفي حالة نقل الزيت بوسيلة غير السكك الحديدية يكون الاخطار المشار اليه في الفقرة الاولى خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تسلم الزيت من المعصرة (٢) .

(١) نشر بالقرار رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٦١ بالوقائع العدد ٩٣ في ١١/٢٣/١٩٦١ .

(٢) نشر القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٢ بالوقائع العدد ٧٥ في ٩/٢٤/١٩٦٢ .

عدم اعلان تاجر التجزئة المقيدة عليه بطاقات تموين عن وصول مواد التموين اليه بمكان ظاهر في محله جريمة لا تتطلب توفر قصد خاص .

الطعن ٥ لسنة ٢٢ في ٤/٢/١٩٥٢) .

مادة ٣ - (عدلت بالقران رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢) على وكلاء مخازن شركة السكر والتقطير المصرية أداء قيمة ما باعوه من السكر الى تلك الشركة في ميعاد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من الشهر الذى تم فيه البيع .

مادة ٤ - (معدلة بالقرار رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٦٣ مع عدم الاخلال بالمادة السادسة من القرار رقم ١٤٤ لسنة ٤٩ المشار اليه على شركة السكر والتقطير المصرية أن ترسل بيانا الى مديريات التموين المختصة بأسماء الاشخاص والهيئات المشار اليهم فى المادة (١) الذين لم يقوموا بأداء قيمة السكر المقررة لهم بالكامل وكذلك وكلاء مخازن الشركة الذين لم يؤدوا قيمة المبيع منه فى المواعيد المحددة فى المادة (٣) وعلى الشركة المذكورة ارسال صورة من البيان المرسل الى مديريات التموين ادارة السكر بالوزارة فى نفس المواعيد سالفه الذكر .

مادة ٥ - معدلة بقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٤ على تجار التجزئة والمجمعات الاستهلاكية والجمعيات التعاونية التى تباع بالتجزئة تسلم مقرراتهم من المواد التموينية من فروع شركات الجملة التابعة للمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية خلال الفترة من اليوم الخامس عشر من الشهر السابق المقرر لصرف هذه المواد للمستهلكين خلاله حتى اليوم العاشر من الشهر التالى للشهر المقرر للصرف خلاله على الا يقل ما يستلمونه منها حتى نهاية الشهر السابق عن خمسين فى المائة من مقرراتهم بكافة انواعها .

مادة ٦ - فى حالة تأخر وصول المواد التموينية الى المتعهدين المذكورين فى المادة (١) عن اليوم الاخير من الشهر السابق فعلى تجار التجزئة والجمعيات التعاونية التى تباع بالتجزئة مع ثمن مقرراتهم واستلامها فى موعد لا يجاوز اليوم العاشر من تاريخ وصول هذه المواد اليهم .

مادة ٧ - يكون استلام السكر الخاص بمدينتى القاهرة والاسكندرية من مخازن شركة السكر والتقطير المصرية فى المواعيد التى تحددها هذه المخازن بحيث لا يجاوز اليوم الاخير من الشهر « السابق على الصرف » (استدراك بعدد الوقائع المصرية رقم ٣ فى ٨/١٩٦٢) .

مادة ٨ - على المذكورين فى المادة أخطار مكتب التموين المختص فى موعد لا يجاوز يومين من تاريخ انتهاء الموعد المحدد للصرف بأسماء تجار

التجزئة عن الاستلام وعليهم أيضا وعلى المذكورين في المادة (٥) أن يعلنوا في مكان ظاهر من محالهم أو مخازنهم عن تاريخ وصول مقرراتهم من السكر والزيت والشهر الذي يستحق الصرف فيه على أن يكون الاعلان في اليوم ذاته التي تصل فيه هذه المواد وأن يظل الى نهاية المدة المقررة لصرفها .

مادة ٩ - يسقط حق صاحب البطاقة في مقرراته من المواد التموينية التي تصرف بموجبها اذا لم يتسلمها خلال الشهر المحدد لصرفها .

مادة ١٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسون جنيها .

مادة ١١ - يلغى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

قرار وزير التموين رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢

بتحديد بعض السلع التي يحظر الامتناع عن انتاجها او وقف صنعها او ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد .

مادة ١ - يسرى الحظر المنصوص عليه في المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه على السلع الآتية :
الارز - السكر - الزيت - الدقيق - المكرونة - الفواكة المحلية والمستوردة - الخضروات بجميع أنواعها - اللحوم والأسماك بجميع أنواعها - الطيور والدواجن - الأدوية والمستحضرات الطبية - الالبان ومنتجاتها المحفوظة وغير المحفوظة - الاغذية المحفوظة المستوردة المثلجة - الاقمشة القطنية المنتجة محليا والمستوردة - الاقمشة الصوفية المستوردة المنسوجة على الانوال للرجال والسيدات - الأحذية - المواد البترولية ومشتقاتها بما في ذلك البوتاجاز - الكحول - الأسمنت - الطوب - الحديد والاششاب - البلاط - الجبس - الأدوات الصحية (مضافة بالقرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٢ - الخبز (مضافة بالقرار رقم ١٩٤٧ لسنة ١٩٥٣) - الزجاج المسطح المسعر بكافة أنواعه ومقاساته (اضيف بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩) - الصابون والمسلى الصناعي (اضيف بالقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠) .

مادة ٢ - يلغى القرارين رقمي ٨٧ ، ١٦١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليها .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره .

تحريرا في ١١/٣/١٩٥٢ .

وقد نشر بالوقائع العدد ١٤٧ مكرر في ١١/٣/١٩٥٢ .

قرار وزير التموين

رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الارباح .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قـرـر

مادة ١ — يحظر على التجار الحائزين للسلع الواردة بالجدول المرافق
لهذا القرار حبسها عن التداول عن طريق اخفائها أو عدم طرحها فى الاسواق
أو الاتفاق على سحبها من المناطق المخصصة لتداولها أو تعليق بعضها على
شروط مخالفة للعرف التجارى أو التلاعب بالتدابير الخاصة بنظام التعامل
فى اسواق الجملة للحبوب والخضر والفاكهة .

مادة ٢ — كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه
ولا تجاوز خمسمائة جنيه واذا ارتكبت الجريمة فى تعامل بالجملة للسلع
المذكورة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين
وبغرامة خمسمائة جنيه .

وفى جميع الاحوال المشار اليها فى هذه المادة تضبط الكميات موضوع
المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

(نشر فى ١٩٧٦/٦/٢٣)

جدول مرافق للقرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥

الخضروات — الفاكهه — الجبن بكافة انواعها واصنافها — الحلوى
الطحينة — الزيوت النباتية — السكر — الصابون — العسل الاسود — السمسم
الملوبيا الجافة — الفاصوليا الجافة — البسلة الجافة — الأرز — العدس
الفول البلدى — المكرونة .

قرار وزير التموين

رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٥

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .
وعلى القرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن استلام المواد التموينية
والاعلان عن وصولها .
وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ بشأن بطاقات التموين وعلى
موافقة لجنة التموين العليا .

قرر

مادة ١ - على البدالين التموينيين والجمعيات الاستهلاكية والجمعيات
التعاونية الاستهلاكية وضع اعلان في مكان ظاهر بمحال توزيع المواد التموينية
بالبطاقات للمستهلكين متضمنا المواد الموزعة خلال الشهر والمقادير المقررة
للفرد والسعر المحدد لكل كمية على حدة واجمالي السعر المحدد للمقررات .
مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تتجاوز شهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .
تحريرا في ١٥/١٠/١٩٧٥ .

قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - على التجار التموينيين والبدالين والقصابين التعاونيين
واصحاب المطاحن والمخابز التموينية البلدية والأفرنكية ومستودعات الدقيق
ومصانع السلع الغذائية المنصرف لها حصص من المواد التموينية أو الخامات
والمستولين عن ادارتها والمستولين عن ادارة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية
والجمعيات الاستهلاكية وشئون الحبوب المخصصة للصرف أعداد سجل
للتفتيش مطابق للنموذج المرافق لهذا القرار يعتمد بخاتم ادارة التموين
المختصة .

مادة ٢ - على المذكورين بالمادة السابقة الاحتفاظ بالسجل المشار اليه في مقر المحل أو المنشأة وتقديمه لمأموري الضبط القضائي المختصين للتأشير فيه بمعرفتهم عند التفتيش .

وعليهم تسليمه الى ادارة التموين المختصة عقب انتهاء صفحاته واعتماد سجل جديد وعلى الادارة الاحتفاظ بالسجلات المسلمة اليها لمدة ثلاث سنوات تالية .

مادة ٣ - على مديريات التموين اعداد خطة للتفتيش على المحال والمنشآت المذكورة بالمادة الأولى من هذا القرار في دائرة المديرية بحيث لا يقل معدل التفتيش بمعرفة المديرية عن مرة شهريا بالنسبة الى التجار التموينيين والبدالين والتصابين التعاونيين والجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمجمعات الاستهلاكية وعن مرتين شهريا بالنسبة لغيرها من المنشآت وذلك في مواعيد غير منتظمة .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام المادتين (١ ، ٢) من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اول سبتمبر سنة ١٩٧٦ .

تحريرا اول رجب سنة ١٢٩٦ (٢٩ يونيه سنة ١٩٧٦)

نمودج

مرافق للقرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦

ملاحظات	توقيع المفتش	نتيجة التفتيش	الجهة التابع لها	اسم المفتش	تاريخ التفتيش	مسجل

قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى : تضاف الى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المواد الآتى نصها :

مادة (٣) مكرر (ب) : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من :
١ - اشترى لغير استعماله الشخصى ولاعادة البيع مسواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها .

٢ - خلط المواد التموينية المسعرة جبريا أو المحدد ربحها بغيرها من المواد ايا كانت أو غير مواصفاتها أرباح هذه المواد بعد خلطها أو تغيير مواصفاتها .

٣ - من عهد اليه بتوزيع المواد التموينية فى مناطق معينة أو على أشخاص معينين وخالف ذلك بالتصرف فيها خارج هذه المنطقة أو الى غير هؤلاء الأشخاص .

٤ - من قلّد عبوات المواد التموينية المعدة بمعرفة أجهزة الحكومة أو القطاع العام وفروع أى منهما أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أو بناء على المواصفات التى تحددها إحدى تلك الجهات أو بناء على أمر منها أو استعمل أو تداول تلك العبوات أو جازها بقصد استعمالها أو تداولها وكان عالما بتقليدها .

٥ - من توصل بدون وجه حق الى تقرير حصة له فى توزيع مسواد تموينية أو غيرها من المواد التى يتم توزيعها طبقا لنظام الحصص ، وذلك بناء على تقديم معلومات أو وثائق غير صحيحة أو توصل الى الحصول على هذه الحصص نفسها دون وجه حق أو بعد زوال السبب الذى قام عليه تقرير حقه فيها .

ومن استعمل الحصة أو تصروف فيها على غير الوجه المقرر لذلك أو اخلاا بالغرض من تقرير التوزيع بالحصص .

ومن كان مختصا بتقرير هذه الحصص أو بصرفها متى قرر الحق في الحصة أو أقر صرفها وكان عالما بعدم أحقيته المقررة له أو المنصرفة له .
٦ — من نشر أخبارا أو اعلانات غير صحيحة أو أدلى ببيانات كاذبة أو نشر شائعات تتصل بوجود سلعة تموينية أو بتوزيعها أو بسعرها بقصد رفع السعر .

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العبوات المضبوطة .

مادة ٥٦ مكرر : يجوز لوزير التموين والتجارة الداخلية أن يصدر قرار مسببا باغلاق المحل اداريا لمدة لا تجاوز ستة أشهر أو غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص لحين صدور الحكم في التهمة المنسوبة الى المخالف وعلى الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بناء على طلب وزير التموين والتجارة الداخلية أن تفسخ أى عقد من العقود المبرمة مع التاجر اذا حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٥٦ مكررا (١) : اذا ترتب على اغلاق المنشأة لسبب من الأسباب المبينة في هذا القانون تأثير على صالح التموين جاز لوزير التموين والتجارة الداخلية أن يعين مندوبا لادارة المنشأة مدة الاغلاق وتجرى في شأن هذه الادارة الاحكام المنصوص عليها في الباب الحادى عشر من هذا القانون .

المادة الثانية : يستبدل بنص كل من المواد ٣ ، ٥٦ ، ٦١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه النصوص الآتية .

مادة ٣ — على كل من تصرف اليه حصص من المواد والسلع المشار اليها في المادة (١) أن يتبع في توزيعها القواعد التى يضعها وزير التموين والتجارة الداخلية في هذا الشأن .

مادة ٥٦ — يعاقب على كل مخالفة اخرى لأحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه ، ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسلعة من السلع التى تدعمها الدولة ويحددها وزير التموين والتجارة الداخلية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

وفى حالة العود تضاف العقوبة فى حديها الأدنى والأقصى فاذا كان قد سبق الحكم على العائد مرتين بالحبس والغرامة ثم ثبت ارتكابه جريمة معاقبا عليها بالحبس والغرامة فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات

وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه وتعتبر جرائم متماثلة في العود للجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجب الحكم باغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر تستنزل منها المدة التي يكون قد تقرر فيها اغلاق المحل اداريا .

ويجوز الحكم بالغاء رخصة المحل فى حالة مخالفة أحكام المادة ٢ مكرر من هذا القانون ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة على مخالفة أحكام قرارات وزير التموين والتجارة الداخلية الصادرة تنفيذا لهذا القانون ويجوز أن ينص فى تلك القرارات على عقوبات أقل .
وفى جمع الأحوال لايجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

مادة ٦١ - يفصل على وجه الاستعجال فى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا به تخطر النيابة العامة المدعى العام الاشتراكى بالأحكام النهائية الصادرة بالحبس والغرامة أو بالسجن والغرامة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لأجراء شئونه وفقا للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .
المادة الثالثة : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ رجب سنة ١٤٠٠ (٢٦ مايو سنة ١٩٨٠)

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠
بتحديد بعض السلع التي تدعمها الدولة فى تطبيق أحكام

المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . وعلى القانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا :

مادة ١٥ - تعتبر السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار من السلع التي تدعمها الدولة في حكم المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٢ ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا في ١٨ رجب سنة ١٤٠٠ (٢ يونيه سنة ١٩٨٠) .

الوقائع المصرية - العدد ١٣٦ في ١٠ يونيو سنة ١٩٨٠ .

جدول مرافق للقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ .

١ - السلع المستوردة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية اللبن المكثف - اللحوم المجمدة - الاسماك المجمدة والمعلبة - الدواجن المجمدة .
٢ - السلع الموزعة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية وشركات قطاع التموين والتوزيع الداخلى .

المسلى الطبيعى (بتراول) - الزبد الطبيعى المستوردة - اللحوم البلدية الطازجة والمعلبة - الدواجن المعلبة انتاج الشركة العامة للدواجن - اسماك بحيرة ناصر - الجبن الجاف المحلى والمستورد - السمسم - القمح - الفول الصحيح والمجروش العدس الصحيح والمجروش - الدقيق البلدى الفاخر - الخبز بكافة أنواعه - الذرة المستوردة - الارز الابيض والمخصوص والممتاز - الشاي الذى يوزع بالبطاقات - السكر التموينى والحر - البن - زيت الطعام - المسلى الصناعى - صابون الغسيل والتواليت - المنظفات الصناعية من انتاج شركات قطاع الصناعة .

المطاحن

قرار وزير التموين رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧

تنظيم الرقابة على المطاحن

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وعلى القوانين المعدلة له .
وعلى القرار رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الرقابة على المطاحن المخصصة للتموين المعدل بالقرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٦ .
وعلى القرار رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن الاخطار يوميا عن حركة الحبوب والدقيق المعدلة بالقرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ .
وعلى القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الرصيد الاحتياطى للدقيق والقرارات المعدلة له .

(م - ١٨ - الجرائم التموينية)

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتاه مجلس الدولة .

قرار

مادة / ١ (معدلة بالقرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠) .
على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها أن يمسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار يقيدون فيه يوميا الرصيد الموجود لديهم من حبوب القمح والوارد منها والمصروف والباقي وكذلك الرصيد الموجود لديهم من الدقيق والمنتج والمصروف والباقي وكذلك الرصيد الموجود لديهم من كل من الردة الناعمة وخليط الزوائد الردين الناعمة والخشنة والسن الاحمر والمنتج والمصروف والباقي .

كما يجب عليهم ان يمسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم (ب) المرافق بهذا القرار يقيدون به يوميا اسماء متسلمي كميات الدقيق المصروفة من المطحن وتاريخ التسليم والكمية المصروفة لكل منهم وتوقيعه .

ويتعين أن تكون صفحات هذه السجلات مختومة بختم مراقبة التموين المختصة قبل اثبات البيانات فيها ولا يجوز الكشط أو المحو فيها وفي حالة الضرورة يكون التعديل بطريق الشطب أو الاضافة مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن وتبقى هذه السجلات في المطحن ولا تنتقل منه على الرغم من تغيير واضع اليد .

يحظر على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها التصرف في كميات القمح المسلمة لهم من شون البنوك والصوامع الا بعد طحنه في مطاحنهم طبقا لمعدلات الانتاج المقررة كما يحظر عليهم التصرف في كميات الدقيق والزوائد الناتجة على وجه يخالف التعليمات أو الاذن الصادرة (فقرة معدلة بالقرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٧٥) .

مادة — ٢ على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها اخطار مراقبة التموين المختصة تليفونيا ببيان عن كميات حبوب القمح الواردة اليهم ومطاحن منها ومقدار الناتج من الدقيق والزوائد يوميا .

ويجب أن يؤيد هذا الاخطار ببيان مكتوب يسلم في اليوم التالي على الاكثر الى المراقبة المختصة .

مادة ٣ — على أصحاب مستودعات الدقيق بالجملة والمسؤولين عن ادارتها اخطار مراقبة التموين المختصة تليفونيا ببيان عن كميات الدقيق الواردة اليهم يوميا ويجب ان يؤيد هذا الاخطار ببيان مكتوب يسلم في اليوم التالي على الاكثر الى المراقبة المختصة .

مادة ٤ — (عدلت النسبة بالقرار ١٤٨ لسنة ١٩٧٥) على أصحاب المطاحن التي تستخرج الدقيق استخراج ٨٧,٥٪ وأصحاب مشروعات بيع هذا الدقيق بالجملة والمسؤولين عن ادارتها أن يقوموا بتدبير رصيد احتياطي من هذا الدقيق يحتفظون به دائما مع مراعاة استبداله بصفة دورية .

ويكون هذا الدقيق معادلا لكمية من الدقيق تحسب على أساس المتوسط اليومي للتوزيع وفقا لاحكام المادتين ٦ ، ٥ من هذا القرار .

مادة ٥ — (معدلة بالقرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧) المتوسط المذكور في المادة السابقة على اساس كمية الدقيق التي صرفت وكذا التي ارسلت لمستودعات البيع في الثلاثة اشهر السابقة على يوم التفتيش او اليوم الذي حدد لمراجعة الدقيق في المطاحن والمستودعات اما بالنسبة للمطاحن والمستودعات المستجدة فيكتفى بحساب المتوسط في الفترة من تاريخ بدء العمل فيها الى تاريخ التفتيش وتدخل في هذه المدة ايام العطلات الرسمية والراحة الاسبوعية ويستبعد منها ايام التوقف عن العمل .

مادة ٦ — (معدلة بالقرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٠) يجب ان تكون كمية الرصيد الاحتياطي من الدقيق على الوجه الآتي :

اولا : مرة واحدة من المتوسط المشار اليه في المادة السابقة بالنسبة الى المطاحن في جميع أنحاء الاقليم المصري .

ثانيا : سبع مرات من هذا المتوسط بالنسبة الى المستودعات التي تقع بدائرة مدينة بور سعيد ومراقبات تموين كفر الشيخ وقنا واسوان .

ثالثا : عشر مرات من هذا المتوسط بالنسبة الى المستودعات التي تقع بدائرة مراقبات تموين بور سعيد والاسماعيلية وسيناء والصحراء الغربية .

رابعا : اثني عشر مرة من هذا المتوسط بالنسبة الى المستودعات التي تقع بدائرة مراقبات تموين السويس ودمياط والغردقة .

خامسا : مرتان من هذا المتوسط بالنسبة الى المستودعات الاخرى ولا يحسب عند جرد هذا الرصيد سوى كميات الدقيق التي تمت تعبئتها في جوانات مقللة مثبتة عليها البطاقات دون غيرها .

مادة ٧ — على الأشخاص المذكورين في المادة الرابعة اخطار مراقبة التموين المختصة تليفونيا بوقف العمل بمطاحنهم فور حصوله واسباب ذلك ويجب أن يؤيد هذا الاخطار بكتاب موصى عليه يرسل في نفس اليوم ولايجوز لهم الصرف من هذا الرصيد الاحتياطي الا بعد الحصول على موافقة مكتوبة من المراقبة المذكورة وعليهم عند استئناف العمل مراعاة عدم صرف أية كمية من الدقيق الا بعد تدبير الرصيد المشار اليه .

ويجوز لمراقبي المناطق التموينية عند الاقتضاء اعفاءهم من الرصيد الاحتياطي لفترة معينة على أن يعاد تدبير هذا الرصيد بعد زوال الاسباب وانتهاء المدة سالفة الذكر .

مادة ٨ — (معدلة بالقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٩) كل مخالفة لاحكام المادة الثانية من هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه وكل مخالفة أخرى لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سبعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين وتصادر كميات القمح المضبوط المخالفة لاحكام الفقرة الأخيرة من المادة (١) والمادة (٢) .

مادة ٩٩ — تلغى القرارات رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ ، ٦٦٦ لسنة ١٩٤٨ ، ٥٨ لسنة ١٩٥٤ المشار اليها بالقرارات المعدلة لها .

مادة ١٠ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أول يوليو ١٩٥٧ .

ثانيا : الدقيق وصناعة الخبز ..

قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧

بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز

والمعدل بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام

استخراج الدقيق

ملحوظة :

بعد ان نص قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام استخراج الدقيق في مادته الاولى على أن يلغى انتاج دقيق القمح استخراج ٣/٩٣ نص في مادته الثانية على أن يستبدل

نص عنوان الفصل الأول من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه بالنص الآتي :

الفصل الأول

دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ بالنسبة

لجميع أنواع القمح

مادة ١ - (معدلة بالقرار ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .
على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها المرخص لهم في إنتاج دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ أن ينتجوا هذا الدقيق وفقا للمواصفات الآتية :

- (أ) أن يكون خاليا من السن الأحمر والردتين الناعمة والخشنة
- (ب) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ (أربعة عشر في المائة) .
- (ج) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ١٪ واحد وواحد من عشرة في المائة) بالنسبة لإنتاج مطاحن الحجارة وعلى ٢٪ (واحد فالمائة) بالنسبة لإنتاج مطاحن السلندرات .
- (د) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجافة على ٤٪ أربعة من عشرة في المائة) .
- (هـ) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٪ (واحد من عشرة في المائة) محسوبة على المادة الجافة .

- (و) ألا يتبقى شيء على المنخل رقم (٥٠) .
 - (ز) أن يكون الدقيق الناتج نظيفا وخاليا من الحشرات بجميع أطوارها وكذلك من المواد القريبة وأن يكون طبيعي اللون والرائحة .
- ويجب على المطاحن الاحتفاظ بالمنخل (٥٠) واختيار كميات الدقيق المعدة للتعبئة والتوزيع ثلاث مرات على الأقل في كل وردية ويعد سجل خاص بكل مطحن يثبت فيه إجراءات هذا الاختبار ونتائجه أولا بأول .
- كما يحظر على هذه المطاحن أن يقوموا بالطحن لحساب الأهالي إلا بترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية طبقا للشروط التي تضعها الوزارة في هذا الشأن ووفقا للمواعيد التي تحددها .

مادة ٢ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والطين والزلط والرمل أما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة

كالتصيلة والرجوع والحبوب الأخرى فيجب ألا تزيد نسبتها في حبوب القمح المقرر طحنها على ٢٪ (اثنين في المائة) ويحظر إضافة الزوائد (السردة بنوعيتها) إلى حبوب القمح الجارى طحنها بالقواديس .

مادة ٣ — (معدلة بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .
يجب أن تكون الردة الناعمة المعدة لرغيف المجين نظيفة وخالية من المراد الغريبة ومطابقة للمواصفات الآتية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة من ١٤٪ (أربعة عشر في المائة) .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على الوزن الجاف على ٨٦٪ (ثمانية وستة من عشرة في المائة) .
- (ج) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على الوزن الجاف على ٨٦٪ (ثمانية وستة من عشرة في المائة) .
- (د) ألا تزيد نسبة الرمل محسوبة على الوزن الجاف على ٥٪ (خمسة من عشرة في المائة) .
- (هـ) ألا يتبقى شئىء على المنخل رقم (٢٥) .
- (و) أن تكون خالية تماما من مادة السميد .

ويجب على المطحن الاحتفاظ بالمنخل رقم (٢٥) واختبار دميات الردة المعدة للرغف ثلاث مرات على الأقل في كل وردية وإثبات ذلك في السجل الخاص المشار إليها في المادة (١) وعلى أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها وشئون الإنتاج فيها تسليم المخازن البلدية ومحال بيع الدقيق والردة الناعمة اللازمة للرغف بمعدل ٥٠ كيلو جرام (اثنين ونصف كيلو جرام) لكل جوال زنة ١٠٠ ك . ق وعليهم عدم صرف أية كمية من الردة الخشنة للمخابز أو لمحال بيع الدقيق وعلى المخازن إبلاغ مديريات التموين المختصة ومباحث التموين بأية مخالفة .

ويجب على محال بيع الدقيق تسليم المستهلكين الردة اللازمة للرغيف إذا طلبوا ذلك ويجوز تعليق تسليم هذه الردة على شراء الدقيق .

مادة ٣ مكرر — (معدلة بالقرار ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .
يجب أن يكون مواصفات خليط الزوائد السن الاحمر والردتين الناعمة والخشنة الناتجة من القمح بعد استخراج الدقيق ٨٢٪ مطابقة للمواصفات الآتية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ (أربعة عشر في المائة) .

(ب) ألا تزيد نسبة الرماد على ٦٪ (ستة في المائة) محسوبة على المادة الجافة .

(ج) ألا تزيد نسبة الإلياف على ١١٪ (أحد عشر ونصف في المائة) محسوبة على المادة الجافة .

(د) ألا تزيد نسبة الرمل على ٥٠ (خمسة من عشرة في المائة) محسوبة على المادة الجافة .

مادة ٤ — (معدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥) .

يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن العربية ومحال بيع الدقيق والمسؤولين عن ادارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأي صفة كانت دقيقا غير دقيق القمح الصافي استخراج ٨٧٪ بالمواصفات الموضحة في المادة الاولى من هذا القرار .

مادة ٥ — على أصحاب المخازن العربية والمسؤولين عن ادارتها رفع العجين (تقريصه) على الردة المسنة مواصفاتها في المادة الثالثة .

مادة ٦ — على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها تعبئة الدقيق الصافي استخراج ٨٧٪ والردة المعدة للرفع في أجولة . وتكون أجولة الدقيق الصافي استخراج ٨٧٪ زنة مائة كيلو قائم (٨٠ كغم قائم) ولا يجوز استخدام عبوات أخرى إلا بترخيص من وزارة التموين وعلى أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها وشئون الانتاج فيها التفتيش على صحة أوزان أجولة الدقيق بحيث يكون مجموع أوزان كل عشرة جوالا مطبقا للوزن المقرر على أساس أن تغطي الزيادة في بعض تلك الاجولة العجز في الاجولة الاخرى على الا تتجاوز نسبة العجز المسموح بها في وزن أى جوال منها على حده مائة جرام (أضيفت هذه الفقرة بالقرار ١٥٢ لسنة ١٩٦٨) .

مادة ٧ — (معدلة بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٧) .

يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين نقل الدقيق من المناطق المبينة فيما بعد وهي :

(أ) مديريات قنا وأسوان وكفر الشيخ ودمياط .

(ب) محافظات القنال والسويس والبحر الاحمر والصحراء الغربية والجنوبية وسيناء .

مادة ٨ — لا يجوز بيع الدقيق أو الردة المعدة لرغف العجين أو عرضها للبيع أو حيازتها للبيع ما لم يبين على العبوة وزنها القائم بالاقفة أو بالكيلو جرام وتاريخ التعبئة واسم المطحن وعنوانه وعبارة (دقيق صافي استخراج ٨٧٪) أو (ردة للرفع) حسب الاحوال .

مادة ٩ - (معدلة بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .
على اصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها أن يميزوا اجولة الدقيق
بأختام واضحة بالبوية في مكان ظاهر وبحروف لا يقل ارتفاعها عن خمسة
سنتيمترات على أن تجدد كلما قدم لونها ويحظر عليهم استخدام أجولة ممزقة
أو مستهلكة أو بها رقع من أى نوع كانت .
ويتجاوز عن الجوال الذى به رقتين بشرط الا يزيد وزن الجوال مع
الرقعتين على ١٢٥٠ جرام .

مادة ١٠ - (معدلة بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .
على المذكورين في المادة السابقة قبول الجوالات الفارغة المصروفة
من مطاحنهم والتي ردها أصحاب المخبز وتجار الدقيق بشرط أن تكون سليمة
خالية من الرقع أو بها رقتين بالشروط الموضحة في المادة السابقة وذلك
بالنسبة للجوال الكبير فقط على أن يدفعوا ثمنها ٥٠ مليما عن الجوال
الكبير ، ٣٢٥ مليما عن الجوال الصغير .

وعلى اصحاب المخبز وتجار الدقيق رد هذه الجوالات الفارغة بالشروط
السابقة عند طلبها بمعرفة أصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها .

مادة ١١ - على اصحاب مستودعات بيع الدقيق بالجملة والمسئولين
عن ادارتها أن يكون لديهم سجلان مطابقان للنموذجين ١ ، ب المرفقين لهذا
القرار يثبتون فيه يوميا البيانات الموضحة بها . وعليهم تقديم هذه السجلات
الى مراقبة التموين الواقع في دائرتها المحل لختم صفحاتها وترقيمها قبل
اثبات البيانات فيها . ولا يجوز الكشط أو المحو فيها وعند الضرورة يكون
التعديل بالمداد الاحمر مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن
واعتماد التعديل من مراقبة التموين المذكورة .

الفصل الثانى

« دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ »
(وهذا العنوان معدل بقرار وزير التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠)

مادة ١٢ - (معدلة بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .
يحظر على اصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها انتاج دقيق
القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ لاي غرض من الاغراض الا بترخيص
من وزارة التموين .

مادة ١٣ - (معدلة بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .

على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها المرخص لهم في استخراج دقيق القمح ٧٢ ٪ المذكور في المادة السابقة أن ينتجوا هذا الدقيق مطابقا للمواصفات الآتية :

- (أ) لا تزيد الرطوبة عن ١٤ ٪ .
- (ب) لا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة عن ٧.٠ ٪ .
- (ج) لا تزيد نسبة الالياف محسوبة على المادة الجافة عن ٣.٠ ٪ .
- (د) لا تزيد نسبة الرمل محسوبة على المادة الجافة عن ١.٠ ٪ .
- (هـ) أن يكون الدقيق الناتج نظيفا وخاليا من المواد الغريبة وطبيعي اللون والرائحة .

كما يجب عليهم استخراج الدقيق نمرة (٢) المتخلف عن الدقيق الفاخر نمرة (١) بنسبة لا تتجاوز ٨ ٪ على أن يكون مطابقا للمواصفات الآتية :

- (أ) أن يكون خاليا من السن الابيض والاحمر والردتين الناعمة والخشنة .

- (ب) لا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ .
- (ج) لا تزيد نسبة الرماد محسوبا على الوزن الجاف على ٩.١ ٪ .
- (د) لا تزيد نسبة الرمل عن ٢.٠ ٪ محسوبة على الوزن الجاف .
- مادة ١٤ — (معدلة بالقرار رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٢) .

يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على اصحاب المخابز صناعة الخبز الافرنجي بمختلف أنواعه ومواصفاته كما يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على اصحاب المخابز المرخص لها في صناعة الخبز الافرنجي وكذلك على أصحاب المصانع التي تستخدم الدقيق في صناعتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يحوزوا بأي صفة كانت دقيقا غير دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ المنتج محليا أو المستورد أو دقيق القمح الفاخر استخراج ٨٢ ٪ المنتج محليا وفقا للترخيص الصادر لهم .

- مادة ١٥ — (معدلة بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .
- يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المصانع التي تستخدم الدقيق في صناعتها كالمكرونه والفطائر والحلوى والكنافة ومحال بيع الدقيق بالتجزئة المرخص لها في بيع الدقيق الفاخر والمخابز الافرنجية والشامية وكذلك المسؤولين عن ادارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا دقيقا غير دقيق القمح الفاخر ٧٢ ٪ المنصرف لها .
- ويقصد بالفطائر والحلوى جميع المنتجات التي يستخدم في صناعتها العجين وحده أو مع مواد أخرى كالسكر أو السمس أو الزيت أو غيرها

وتلتزم جميع المصانع والمحال التي تتعامل في الدقيق الفاخر ٧٢ ٪ باستلام حصتها من هذا الدقيق في جميع الاحوال طبقا لمعدلات الاستلام خلال عام ١٩٧٩ .

مادة ١٥ مكرر — (معدلة بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .
يحظر على أصحاب المخابز التي تقوم بصناعة انواع الخبز الافرنجى المختلفة وكذلك المسئولين عن ادارتها أن يستخدموا مع العجين اللازم لصناعة هذا الخبز مواد أخرى كالسمسم أو الزبدة أو غيرها من شأنها التأثير على مواصفاته أو أوزانه أو على الاسعار المحددة جبريا لبيعه .
مادة ١٦ — الفيت بالقرار الوزاري رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٣ .
مادة ١٧ — تكون مواصفات دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ المستورد كالاتى :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ (اربعة عشر في المائة) .
(ب) ألا تزيد نسبة الالياف محسوبة على المادة الجافة على ٠.٦ ٪ (ستة من عشرة في المائة) .
(ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ١ ر ٪ (واحد من عشرة في المائة) .
مادة ١٨ — (معدلة بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠) .
تقوم شون البنوك فيما بعد الساعة الثامنة صباحا والخامسة مساء بتسليم دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ المستورد .
مادة ١٩ — (الفيت بالقرار ٩٢ لسنة ١٩٦٠) .
مادة ٢٠ — (معدلة بقرار وزير التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .
على اصحاب المخابز والمصانع التي تستخدم الدقيق في صناعاتها كالمكرونة والحلوى ومحال بيع الدقيق المرخص لها في استخدام دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ والمسئولين عن ادارتها ان يكون لديهم سجل مطابق للنموذج (ج) المرافق لهذا القرار يثبتون فيه يوميا البيانات الموضحة بهذا النموذج .

الفصل الثالث

صناعة الخبز

(أ) صناعة الخبز البلدى

مادة ٢١ — (معدلة بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٥) .
يحظر على اصحاب المخابز والمسئولين عن ادارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٧ر٥ ٪ في صناعتهم أن يستخدموا أو يحوزوا إلا الردة الناعمة المعدة للرفع والطابقة للمواصفات الموضحة

بالمادة (٣) وعليهم نخل الردة قبل الرغف عليها بالمنخل (٢٠) وأن يحتفظوا به فى المخبز وعليهم تنظيم أدوات العجين والرغف والخبز مما يتخلف عليها من عجين سابق أو يتعلق بها من أتربة ومواد غريبة .

ويحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن البلدية التى تعمل للتموين والمسؤولين عن ادارتها أن يقوموا بالخبز لحساب الافراد .
مادة ٢٢ — (معدلة بقرار وزير التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .

على الاشخاص المذكورين فى المادة السابقة عند قيامهم بصناعة الخبز البلدى ان يجعلوا الرغيف مستوى الخدع مكتمل الاختمار بغير نقص أو زيادة عند نضجه محتفظا بمظهره الطبيعى دون التصاق شطرية أو احتراقهما ومستديرا لا يقل قطره عن ١٩ سم .

مادة ٢٣ — (معدلة بقرار وزير التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .
يجب أن يكون الخبز طبيعى المذاق والرائحة ومصنوعا من الدقيق المطابق للمواصفات المحددة فى المادة الاولى .

ولا يجوز أن تزيد نسبة رطوبة الخبز الساخن عن ٣٩ ٪ ، ٣٨ ٪ للخبز البارد فيما عدا محافظات الاسكندرية ، البحيرة ، بور سعيد ، بنى سويف المنصورة ، طلخا ، رأس البر ، مصيف حمصة فلا تزيد نسبة الرطوبة فيها عن ٣٧ ٪ للخبز الساخن ، ٣٦ ٪ للخبز البارد .
ويقصد بالخبز البارد المهوى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .

مادة ٢٤ — (معدلة بقرار وزير التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .
يحدد انتاج الرغيف الساخن من الخبز البلدى بوزن ١٦٩ جم (مائة وتسعة وستين جراما) فيما عدا محافظات الاسكندرية والبحيرة ، وبورسعيد وبندري المنصورة وطلخا ورأس البر ومصيف حمصة فيحدد وزن الرغيف فيها بوزن ١٦٤ جم .

وعلى أصحاب المخازن البلدية والمسؤولين عن ادارتها فى جميع المحافظات بيع الرغيف من الخبز البلدى وفقا للوزن المقرر له والسعر الاتى :
(١) ٩٥ مليا (تسعة مليمات ونصف المليم) سعر البيع للمحال التجارية العامة والبقالة ومعهدي الخبز والمدارس والجامعات والمستشفيات والجهات المماثلة .

(ب) ١٠ مليمات (عشرة مليمات) للمستهلك .

مادة ٢٥ — (معدلة بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣) .
ويجوز لمعهدي المدارس والمستشفيات والملاجىء والقوات المربطة وغيرهم أن يضعوا بترخيص خاص مقادير الخبز التى يحتاجونها للوفاء بالتزاماتهم بغير الاوزان أو المواصفات المقررة بكل جهة .

ويعطى الترخيص من مدير التموين بناء على طلب يقدم من المدرسة أو المستشفى أو الملجأ أو مركز القوة المراقبة أو صاحب الشأن في الأحوال الأخرى على أن يرفق بالطلب صورة من التعهد وأن يشتمل على البيانات الآتية :

(أ) أسم وعنوان المتعهد أو صاحب الشأن .

(ب) تاريخ ومدة التعاقد أو الالتزام .

(ج) مقدار الخبز اللازم يوميا .

(د) وزن الخبز ومواصفاته كما هو وارد في شروط التعهد أو الالتزام

مادة ٢٦ — في جميع الأحوال يكون التسامح في الوزن بسبب الجفاف الطبيعي للخبز هو على الأكثر ٥ ٪ للخبز البارد ولا يتسامح في أية نسبة في الخبز الساخن .

(فقرة معدلة بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠) والمقصود بالخبز البارد هو المهوى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .

مادة ٢٧ — (معدلة بقرار وزير التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .
عند التفتيش على المخازن لمراقبة تنفيذ الاوزان سائلة الذكر يراجع وزن عدد من الارغفة الموجودة لدى المخبز لا يقل عن مائة رغيف ويكون الخبز مخالفا لتلك الاوزان اذا ثبت أن متوسط العجز في مجموع الارغفة التي روجع وزنها يزيد على نسبة الخمسة في المائة المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعي من الخبز البلدي طبقا للمادة السابقة وان متوسط وزن الرغيف اذا كان ساخنا يقل عن الوزن المقرر .

مادة ٢٨ — يجب على البائع أن يسلم الخبز بالوزن اذا طلب المشتري ذلك باعتبار السعر المقرر للرغيف وان يكمل وزن الرغيف أن وجد ناقصا وذلك مع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية .

مادة ٢٩ — يجب أن يوضع ميزان في كل مخبز وفي كل محل معد لبيع الخبز .

(ب) الخبز الشامي

مادة ٣٠ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن والمسؤولين عن ادارتها صناعة الخبز الشامي .

مادة ٣١ — معدلة بقرار وزير التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ .
يحظر على أصحاب المخازن أو المسؤولين عن ادارتها المرخص لهم في

صناعة الخبز الشامى أن ينتجوا هذا الخبز الا من دقيق القمح الفاخر
استخراج ٧٢ ٪ .

كما يحظر عليهم انتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع فى جميع الجهات
الا بالموصفات وبالاسعار والاوزان الموضحة بالجدول الآتى :

النوع	الحد الأدنى		سعر البيع بالمليم		العدد اللازم مراعاته عند التفتيش على الوزن
	الوزن بالجرام	القطر بالسم	الجملة	المستهلك	
(١) رغيف شامى كبير	١٢٢	١٦	٩ ٥	١٠	لا يقل عن ١٠٠ رغيف
(٢) رغيف شامى صغير	٥٠	٧	٢ ٧٥	٤	لا يقل عن ٢٠٠ رغيف

ويجب الا تزيد نسبة الرطوبة فى جميع الاحوال على ٣٠ ٪ ولا يتسامح
فى الوزن بسبب الجفاف .

ويجب أن يكون الرغيف مستديرا غير ملتصق الشطرين مستوى
الخدع مكتمل الاختمار بغير نقص أو زيادة محتفظا عند نضجه بمظهره
الطبيعى وغير محترق ويجب أن يتم رغف العجين على الدقيق القمح
الفاخر ٧٢ ٪ .

(د) الخبز البتاو بمحافظة اسوان

مادة ٢٢ —
مادة ٣٣ —
الفا بقرار وزير التموين التجاره الداخلية رقم
١٦٩ لسنة ١٩٨٠ .

(د) الخبز الشمسى

مادة ٣٤ — يكون الخبز الشمسى حر الصناعة والتداول فى جميع
أنحاء الجمهورية .

(هـ) الخبز الافرنكى

مادة ٣٤ — مكرر (١) (معدلة بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .

يحظر على أصحاب المخازن الافرنجية أو المسؤولين عن ادارتها أن ينتجوا الخبز الافرنجى الا من دقيق القمح الفاخر ٧٢٪ .
كما يحظر عليهم انتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع فى جميع الجهات الا بالمواصفات والاسعار والاوزان الموضحة بالجدول الاتى :
ويجب الا تزيد نسبة الرطوبة فى جميع أنواع الخبز الافرنجى على ٣١٪ ما عدا الخبز الافرنجى المكرونة فيجب الا تزيد على ٢٦٪ ولا يتسامح فى وزن الخبز الافرنجى بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف .

النوع	الوزن بالجرام	المواصفات	سعر البيع باللميم الجملة للمستهلك	العدد عند التفيتش
الرغيف الافرنجى العادى الكبير .	١٢٥	لا يقل الطول عن ٢٢ سم	٩ر٥ ١٠	٢٠ رغيفا
الرغيف الافرنجى الصغير	٦٢	لا يقل الطول عن ١٢ سم	٤ر٧٥ ٥	٦٠ رغيفا
الرغيف الافرنجى القسورة	٣٧٥	لا تقل الابعاد عن ١٥ × ٥ × ٥ سم	٢٨ر٥ ٢٠	١٥ رغيفا
الرغيف الافرنجى المكرونة	١١٨	لا تقل عن ٢٧ سم	٩ر٥ ١٠	٢٠ رغيفا

مادة ٣٤ مكرر «ب» — (معدلة بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠)
يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين انتاج أو بيع أو عرض الخبز الافرنجى للبيع بغير الاوزان والمواصفات والاسعار الواردة فى المادة السابقة ويجب الا يقل معدل انتاج الخبز الافرنجى عن ٨٠٪ من كمية الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ التى يستخدمها المخبز يوميا فى صناعته والمحددة طبقا لمتوسط ما كان يتسلمه المخبز من حصص الدقيق خلال عام ١٩٧٩ على أن تستخدم الكمية الباقية ومقدارها ٢٠٪ فى صناعة الحلوى والخبز الافرنجى السندوتش الصغير والسميط وهى الاصناف المصنعة باضافة السكر والزيت مضافا اليه ما قد يتطلبه الصنف وذلك بنسب يظهرها التحليل الكيماوى .
مادة ٣٤ مكرر «ج» — (معدلة بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠)
تلتزم المخازن الافرنجية بالانتاج وفقا لرخصتها بحيث لايجوز للمخابز المرخصة كمخبز افرنجى انتاج الحلوى أو الفواشف أو الاصناف المثيلة .
ويحظر اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القرار الترخيص بانشاء مخازن افرنجية

تجميع انتاج الحلوى مع انتاج الخبز الافرنجى او اضافة نشاط انتاج الحلوى الى المخازن الافرنجية القائمة .

ويجب على اصحاب المخازن الافرنجية والمسؤولين عن ادارتها انتاج الخبز الافرنجى وعرضه للبيع فى مكان ظاهر للجمهور (فاترينة) بما لا يقل عن مائتى رغيف خلال الفترة من الساعة الرابعة صباحا حتى الساعة الحادية عشرة مساء يوميا على الاقل ويمكن التجاوز عن العدد المحدد اثناء قيام المخبز بتسوية العجين ويتعين ان يكون الخبز المعروض طازجا .

(و) الخبز البلدى

(مضافة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥)

مادة ٢٤ مكرر (د) - الغيت بقرار وزير التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠

(ز) الخبز السندويتش والخبز السميط

(مضافة بالقرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٦)

مادة ٣٤ مكرر (هـ) - (معدلة بقرار التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠)

يقتصر انتاج الخبز السندوتش والسميط على المخازن الافرنجية المصرح لها بانتاج الحلوى .

وعلى اصحابها والمسؤولين عن ادارتها ان ينتجوها نسبة ٢٠٪ من دقيق القمح الفاخر المشار اليه فى المادة ٣٤ مكرر « ب » .

كما يحظر انتاجه او عرضه للبيع فى جميع الجهات الا بالواصفات والاوزان والاسعار الموضحة فيما يلى :

العدد اللازم للتشيش	السعر بالملليم	المواصفات	الحد الأدنى للوزن بالجرام	النوع
١٥٠ رغيف	٣ قطع ب عشرة مليمات	لا تزيد نسبة الرطوبة على ٣١٪	٣٥	السندويتش
٥٠ رغيف ١٠٠ رغيف	١٠ مليمات ٥ مليمات	لا تزيد نسبة الرطوبة على ٢٦٪	الكبير ١٠٠ الصغير ٥٠	السميط بدون شمسم
١٠٠ رغيف ١٥٠ رغيف	١٠ مليمات ٥ مليمات	لا تزيد نسبة الرطوبة على ٢٦٪	كبير ٧٣ صغير ٣٦	السميط بشمسم

ويجب ان يضاف الزيت والسكر اللازمين لصناعة هذين الصنفين بمعدل ٦ كيلو زيت ، ٤ كيلو سكر لكل ١٠٠ كجم دقيق بحيث لا تقل النسبة المئوية فى السندوتش والسميط عن ٤٥٪ للزيت ، ٣٪ للسكر محسوبة على الوزن الجاف .

على ان يقتصر انتاج السميط على الشكل المستدير فقط .

« الفصل الاخير »

مادة ٣٥ — (معدلة بالقرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ ثم القرار ٩٢ لسنة ١٩٥٩) .

ترسل عينات الدقيق والخبز وغيرها التي تؤخذ من المطاحن والمخابز ومحال بيع الدقيق والخبز والمحال العامة الى (ادارة منتجات الحبوب) بوزارة التموين لتعطى رقما سريا ثم يرسل الى قسم الكيمياء بوزارة الزراعة او الى مصلحة المعامل بوزارة الصحة لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات المقررة لكل صنف على ان ترسل العينات الخاصة بنسبة رطوبة الخبز لمدينة الاسكندرية الى معامل صحة بلدية الاسكندرية من المنطقة التموينية او المراقبة مباشرة .

وترسل عينات الحبوب المعدة في القواديس والسلندرات الى ادارة التجارة والابحاث الفنية بوزارة التجارة للتحقق من مطابقتها للشروط المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا القرار وتعتبر العينة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة اذا كانت مخالفة بنسبة واحدة من النسب المقررة لتلك المواصفات وفي جميع الاحوال يجب ان يتم تحليل العينة واطار صاحب الشأن بنتيجة التحليل خلال ٦٠ يوما من تاريخ اخذ العينة .

مادة ٣٦ — يقوم بأخذ العينة الموضحة بالمادة السابقة لجنة مكونة من اثنين من الموظفين ممن لهم حق مأموري الضبط القضائي .

مادة ٣٧ — يقصد بالترخيص الصادر من وزارة التموين في احكام هذا القرار الترخيص الذي يصدر من تلك الوزارة او مراقبتها المختصة .

مادة ٣٨ — (معدلة بالقرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٩ ثم بالقرار ٣٩ لسنة ١٩٧٥) .

يعاقب على مخالفة احكام المواد ٣ ، ٣ مكرر ، ٢١ فقرة (١) بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

ويعاقب على احكام المواد ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٩ بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

وكل مخالفة اخرى لاحكام هذا انقرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٣٩ — تلغى القرارات رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ و ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ و ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ ، ١٢ لسنة ١٩٥٠ و ٤٦ لسنة ١٩٥٣ ، ٩٦ لسنة ١٩٥٤ و ٣٣ لسنة ١٩٥٥ و ٤٤ لسنة ١٩٥٦ و ٤٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها والقرارات المعدلة لها .

مادة ٤٠ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية اول يوليو سنة ١٩٥٧ .

قرار وزاري رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض احكام القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧

وزير التموين والتجارة الداخلية

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .
وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة
الخبز والقرارات المعدلة لها .
وعلى القرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .
وعلى القرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨٠ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

- المادة الاولى — يستبدل نص الفقرة الاخيرة من المادة ٣٤ مكرر (ب) من
القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه بالنص الاتي :
ويجب على اصحاب المخازن الافرنجية والمسئولين عن ادارتها انتاج الخبز
الافرنجي بمفرده وعرضه للبيع في مكان ظاهر للجمهور (فاترينة بها عدد لا يقل
عن ٢٠٠ رغيف طازج) خلال الفترة من الساعة الخامسة صباحا حتى
الساعة الثانية عشرة مساء يوميا ويتعين ان يكون الخبز المعروض للبيع
طازجا على ان تنتج الاصناف الاخرى غير المسعرة ان وجدت بالنسبة المقررة
الباقية من الدقيق في ساعات اليوم الباقية تتخللها فترات الراحة .
المادة الثانية — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .
تحريرا في ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٠٢ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٨٢) .

قرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٠

بتكليف اصحاب المخازن والمسئولين عن ادارتها بتصنيع كامل حصة
الدقيق المقررة لهم خبزا

وزير التموين والتجارة الداخلية

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له .
(م ١٩ — الجرائم التموينية)

وعلى القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام استخراج الدقيق :

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا :

قرر :

مادة ١ — على أصحاب المخازن البلدية والشامية والامرنكية والمسئولين عن ادارتها تصنيع حصة الدقيق اليومية المخصصة لانتاج الخبز والمقررة لمخازنهم بالكامل .

وعليهم الالتزام بالتعليمات التي تصدرها وزارة التمويل والتجارة الداخلية في هذا الشأن .

مادة ٢ — كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا في ١٧ شعبان سنة ١٤٠٠ (٣٠ يونية سنة ١٩٨٠)

قرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٠

الخاص بتكليف عمال المخازن

وزير التمويل والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل والقوانين المعدلة .

وعلى القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٠ بتكليف عمال المخازن .

وعلى القرار رقم ٢١٩ لسنة ١٩٨٠ المعدل له .

وعلى عقد العمل المشترك لعمال المخازن المبرم بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٦ .

وعلى ما يقتضيه الصالح العام من استقرار العمالة بالمخازن والعمل

على تثبيتها .

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

قرر ::

مادة ١ — يستبدل نص المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ١٥٨ لسنة

١٩٨٠ بالنص الآتي : —

يحدد مقابل تشغيل العمال المكلفين بموجب المادة (١) من القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٠ عن تصنيع جوال الدقيق زنة ١٠٠ كيلو جرام قائم على النحو الآتي :

الخبز الشامي		الخبز البلدى		لاستكدرية - البحيرة بور سعيد - بنى التصيرة وظلفا راس البر ومصيف جمصية		المران ومساعده معا الغراط او رئيس المعين عدد ٢ عجان او ٢ زميل طولجى او مرحلاتى جملة الاجسور	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
—	٩٢٠	—	٨٦٠	—	٨٦٠	—	٨٦٠
—	٥٢٠	—	٤٦٠	—	٤١٥	—	٤١٥
—	٦٢٠	—	٥٢٠	—	٥٢٠	—	٥٢٠
—	٣١٠	—	٢٢٠	—	٢٦٥	—	٢٦٥
٢	٣٨٠	٢	٧٠	٢	٧٠	٢	٧٠

لا سكندرية — البحرة
بور سعيد — بنى
النصرة وطلخا
راس البر
ومصيف جهمسة

التران ومساعدته معا
الخراط او رئيس المعجن
عدد
٢ عجان او ٢ زميل
طولجى او مرحلاتى
جملة الاجسور

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية
صدر في ٢٥ لى القعدة سنة ١٤٠٢ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٨٢)

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨١

في شأن تنظيم استخدام الدقيق الفاخر ٧٢ ٪ بالفنادق

والمحال العامة السياحية

مادة ١ — يحظر على الفنادق والمحال العامة السياحية والمطاعم والكافتيريات والملاهي والكازينوهات السياحية استخدام أو حيازة دقيق خلاف الدقيق ٧٢ ٪ .

مادة ٢ — تلتزم الجهات المشار اليها بالمادة السابقة باستلام حصص الدقيق المقررة لها من شركات المطاحن المخزنة أو الشركة العامة للصوامع أو فروعها بالمحافظات بالأسعار التي تحددها الوزارة مع الاحتفاظ بفواتير الشراء .

مادة ٣ — كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

قرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٠

في شأن تنظيم التصرف وتحديد أسعار تداول القمح والدقيق والسميد والردة والمكرونة

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتحديد أسعار تداول المكرونة .
وعلى القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام استخراج
الدقيق .
وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

قـرـر :

مادة ١ — على الشركة العامة للصوامع وشركات المطاحن والبنوك
المخزنة للقمح والدقيق الفاخر المستورد استخراج ٧٢٪ تسليم القمح
للمطاحن والدقيق الفاخر المستورد للمحال والمصانع والمخابز التي تتعامل
فيه وفقا للتعليمات التي تصدرها وزارة التمويل والتجارة الداخلية في
هذا الشأن .

مادة ٢ — تحدد أسعار تداول القمح بكافة أنواعه درجة ٢٤ قيراطا
تسليم الصوامع والشون وفقا لما يلي :

سعر البيع القيراط بالمليم	سعر الأردب ٢٤ قيراط	المحافظة
٢٥٦ر٨٣	٦١٦٤	القاهرة / الجيزة / الاسكندرية / بورسعيد
٢٥٨ر٠٨	٦١٩٤	باقي المحافظات

مادة ٣ — على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها تسليم دقيق
القمح الصافي استخراج ٨٢٪ والسמיד والردة وفقا للتعليمات التي تصدرها
وزارة التمويل والتجارة الداخلية في هذا الشأن .

مادة ٤ — تحدد أسعار تداول الدقيق استخراج ٨٢٪ وفقا لما يلي :

سعر بيع الجوال زنة ١٠٠ كجم قائم للمخابز البلدية تسليم
المطاحن أو مستودعات الجملة شاملا حصة صاحب المخبز في

التأمينات الاجتماعية وقدرها ٢٩٥ مليما .

سعر بيع الجوال زنة ١٠٠ كجم قائم للمستودعات ومحال بيع
الدقيق بالتجزئة والهيئات والجهات الحكومية تسليم المطاحن
أو مستودعات الجملة شاملا ١ جنيه و ٩٠ مليما تحصل وتسدد
لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية .

مليم جنيه

٦٥ ر. سعر بيع الكيلو جرام للمستهلك بجميع الجهات
مادة ٥ - تحدد أسعار تداول الدقيق المستورد الفاخر استخراج ٧٢٪
تسليم الشون والمخازن وفقا لما يلى :

مليم جنيه

٩٥ ٦ سعر بيع الجوال زنة ١٠٠ كجم قائم للمخابز الشامية شاملا
٢٩٥ مليما حصة صاحب المخبز فى التأمينات الاجتماعية .
٧٠ ٧ سعر بيع الجوال زنة ١٠٠ كجم قائم للمخابز الافرنكية التى
يقتصر انتاجها على الخبز الافرنكى - ولنسبة ٨٠٪ من الحصة
المقررة للمخابز المصرح لها انتاج حلوى ونواشف شاملا ٢٩٥
مليما حصة التأمينات الاجتماعية الخاصة بعمال الخبز الافرنكى
نقط .

مليم جنيه

٢١٠ ٨ سعر بيع الجوال زنة ١٠٠ كجم قائم لمستودعات ومحال بيع
الدقيق بالتجزئة والهيئات والجمعيات والجهات الحكومية
والكنائس ومصانع تعبئة الدقيق الفاخر ومصانع المكرونة .
٨٠ ١٢ سعر بيع الجوال زنة ١٠٠ كجم قائم لنسبة قدرها ٢٠٪ من الحصة
المقررة للمخابز التى تنتج حلوى ونواشف - وكذا مصانع
الحلوى والبسكويت والحلوانية والفطاطرية والكنفانية والمطاعم
والكافتریات والمحال السياحية من الدرجة الثانية فما دونها .
— ٢٢٠ سعر بيع الطن قائم للاماكن والمحال السياحية من الفئتين
المتسازة والاولى .

مادة ٦ - تحدد أسعار تداول السميد المنتج بمطاحن سلندرات
القطاع العام المرخص لها بذلك بمعدل لايزيد عن ٢ كجم عن كل اردب
من التمطح وفقا لما يلى :

مليم جنيه

١٨٥ — سعر بيع كجم بالجملة سائب تسليم المطاحن .
٢٠٠ — سعر بيع كجم سائب للمستهلك بجميع الجهات .
على أن يحصل ٨٥ مليم عن كل كيلو جرام من السميد يتم انتاجه وذلك
لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية .
مادة ٧ - تحدد أسعار تداول الردة وفقا لما يلى :

مليم

٣٠ — سعر بيع الكيلو جرام للمخابز (ردة ناعمة للرغف) ومصانع العلف
والجمعيات التعاونية المتخصصة فى تربية وتسمين الماشية
والدواجن .

- مليم
- ٤٠ سعر بيع الكيلو جرام لمستودعات بيع الدقيق بالتجزئة (رده ناعمة للرغف) والجمعيات التعاونية ومحال العلافه .
- ٥٠ سعر بيع الكيلو جرام للمستهلك بجميع الجهات .
- ٦٠ سعر بيع الكيلو جرام لشركات الاستثمار المربى والاجنبى التى تحددها الوزارة .

مادة ٨ — تحدد أسعار تداول الدقيق الفاخر المعبأ استخراج ٧٢ ٪ وفقا لما يلى :

- مليم
- ٩٠ سعر بيع العبوة زنة ٣/٤ كجم بدون خميرة .
- ١٠٠ سعر بيع العبوة زنة ٣/٤ كجم مخلوط بالخميرة .
- ٥١٠ سعر بيع العبوة زنة ٥ كجم بدون خميرة .

مادة ٩ — على اصحاب مصانع المكرونة والمسئولين عن ادارتها تسليم كامل انتاج مصانعهم من المكرونة بكافة اصنافها وفقا للتعليمات التى تصدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية فى هذا الشأن .

مادة ١٠ — تحدد أسعار تداول المكرونة المشار اليها بالمادة السابقة وفقا لما يلى :

المكرونة المقصوصة المكرونة الطوايل والشعرية

مليم	مليم
١٢٥ سعر بيع كجم تسليم المصنع .	١٠٥
١٣٠ سعر بيع كجم تسليم محال التجار .	١١٠
١٤٠ سعر بيع كجم للمستهلك بالمحافظات التى بها مصانع مكرونة .	١٢٠
وتزاد الاسعار المشار اليها بواقع ٢٠ مليما عن كل كجم معبأ و ١٠ مليم عن كل نصف كيلو جرام معبأ .	

وعلى لجان التسعيرة المحلية بالمحافظات غير الموجود بها مصانع مكرونة الاسترشاد بالأسعار المشار اليها فى تحديد أسعار البيع بعد اضافة مصاريف النقل المناسبة .

مادة ١١ — كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة (٥٦) من المرسوم بقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ١٢ — يلغى القرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

مادة ١٣ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٠/٧/٧ .

تحريرا في ١٧ شعبان سنة ١٤٠٠ (٣٠ يونية سنة ١٩٨٠) .

استدراك

سقط سعر بيع الدقيق المستورد الفاخر استخراج ٧٢٪ للمستهلك من المادة ٥ من القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٠ ويحدد السعر للمستهلك كالاتي:

مليسم
٩٠ سعر بيع كجم سائب للمستهلك بجميع الجهات .
لذا لزم التنويه .

قرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢

في شأن تحديد اسعار تداول المكرونة

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بتحديد اسعار تداول المكرونة .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ — على اصحاب مصانع المكرونة والمسؤولين عن ادارتها تسليم كامل انتاج مصانعهم من المكرونة بكافة اصنافها وفقا للتعليمات التي تصدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية في هذا الشأن .

مادة ٢ — تحدد أسعار تداول المكرونة المشار إليها بالمادة السابقة وفقاً لما يلي :

المكرونة المقصوصة	المكرونة الطويلة والشعرية
١١٣ مليم	١٣٣ مليم سعر بيع الكيلو جرام قائم تسليم المصنع .
١١٨ مليم	١٣٨ مليم سعر بيع الكيلو جرام قائم تسليم محل التاجر
١٣٠ مليم	١٥٠ مليم سعر بيع الكيلو جرام للمستهلك .

وتزداد الأسعار المشار إليها بواقع ٢٠ مليماً عن كل كيلو جرام معباً و ١٠ مليماً عن كل نصف كيلو جرام معباً .
وعلى لجان التسعيرة المحلية بالمحافظات غير الموجود بها مصانع مكرونة الاسترشاد بالأسعار المشار إليها بعد اضافة مصاريف النقل المناسبة .

مادة ٣ — كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة (٥٦) من المرسوم بقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٤ — تلغى المواد ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٠ من القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٠
مادة ٥ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .
تحريراً في ١٧ رجب سنة ١٤٠٢ (١١ مايو سنة ١٩٨٢) .

قرار وزارى رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٢

بشان تحديد أسعار تداول المكرونة الفاخرة المنتجة بمعرفة شركتى مطاحن جنوب الاسكندرية ومطاحن شرق الدلتا

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر فى شأن تنظيم التصرف وتحديد أسعار تداول القمح والدقيق والسميد والردة والمكرونة .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٠ الصادر فى شأن تحديد اسعار تداول المكرونة آمون المنتجة بمعرفة شركة مطاحن جنوب الاسكندرية .

قرار :

مادة ١ — استثناء من احكام القرار الوزارى رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه يصرح لشركتى مطاحن جنوب الاسكندرية بانتاج وتعبئة مكرونة فاخرة (آمون الاسكندرية) وشركة مطاحن شرق الدلتا بانتاج وتعبئة مكرونة فاخرة (آمون القاهرة) .

مادة ٢ — على الشركتين المنتجتين توزيع انتاجهما من المكرونة المشار اليها بالمادة السابقة وفقا لتعليمات وزارة التموين والتجارة الداخلية على أن تكون الاولوية لاحتياجات شركتى التوزيع بالجملة وشركات المجمعات الاستهلاكية .

مادة ٣ — تحديد اسعار تداول المكرونة (آمون الاسكندرية) (آمون القاهرة) المنتجتين بمعرفة شركتى مطاحن جنوب الاسكندرية وشرق الدلتا على النحو التالى :

	عبوة زنة كيلو		عبوة زنة ١/٢ كيلو صافى	
	صافى		صافى	
		مليم جنيه		مليم جنيه
سعر البيع من المصنع .	—	٠ر٢٢٠	—	١١٥
سعر البيع تسليم محال التجار والجمعيات الاستهلاكية .	—	٠ر٢٣٠	—	١٢٠
سعر البيع للمستهلك بالقاهرة والجيزة ومحافظات الوجه البحرى	—	٠ر٢٥٠	—	١٣٠

ويجوز لمحافظات الوجه القبلى والمحافظات النائية اضافة مصاريف النقل من القاهرة الى تلك المحافظات وذلك بالنسبة لسعر البيع للمستهلك .
مادة ٤ — يلغى القرار الوزارى رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه بهالىسه .

مادة ٥ — كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .
صدر فى ١٣ رمضان سنة ١٤٠٢ (٣ يولية سنة ١٩٨٢) .

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٢

في شأن تحديد أسعار تداول الدقيق والسميد والردة

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥، الخاص بشئون
التموين .

وعلى القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧، بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز ،
والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد أسعار النخالة بنوعيتها
وعلى القرار ١٧٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم التصرف وتحديد أسعار

تداول القمح والدقيق والسميد والردة والمكرونة ، والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار ١١٦ لسنة ١٩٨٢ في شأن تحديد أسعار تداول المكرونة .

وعلى القرار ١٤٣ لسنة ١٩٨٢، بتعديل أسعار تداول الردة .

وعلى القرار ٢٢٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧

وعلى توجيهات السيد / الاستاذ وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١

لسنة ١٩٨٢ .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا

« قرار »

مادة (١) على اصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها تسليم دقيق القمح

الصافي استخراج ٨٢٪ والسميد والردة وفقا للتعليمات التي تصدرها

وزارة التموين والتجارة الداخلية في هذا الشأن .

مادة (٢) تحديد أسعار تداول الدقيق استخراج ٨٢٪ وفقا لما يلي :

مليم جنيه

٢٨٠ر { سعر بيع الجوال زنة ١٠٠ كيلو جرام قائم للمخابز البلدية تسليم

المطاحن او مستودعات الجملة .

٧٩٥ر { سعر بيع الجوال زنة ١٠٠ كيلو جرام قائم للمستودعات ومحال

بيع الدقيق بالتجزئة والهيئات والجهات الحكومية تسليم المطاحن او

مستودعات الجملة شاملة ١٥١٥ر تحصل وتسدد لحساب الهيئة العامة

للسلع التموينية .

٦٥ر٠ { سعر بيع الكيلو جرام للمستهلك بجميع الجهات .

مادة (٣) على الشركة العامة للصوامع وشركات المطاحن والبنوك

المخزونة للدقيق الفاخر المستورد استخراج ٧٢٪ تسليم الدقيق الفاخر

المستورد للمحال والمصانع والمخابز التي تتعامل فيه وفقا للتعليمات التي

تصدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية في هذا الشأن

مادة (٤) تحدد أسعار تداول الدقيق المستورد الفاخر استخراج ٧٢٪ تسليم الشون والمخازن وفقا لما يلي :

مليم جنيه

- ٨٠٠ ٥ سعر بيع الجوال ١٠٠ كيلو جرام قائم للمخابز الشامية .
- ٦٢٠ ٥ سعر بيع الجوال ١٠٠ كيلو جرام قائم للمخابز الافرنجية التي يقتصر انتاجها على الخبز الافرنجى ونسبة ٨٠٪ من الحصص المقررة للمخابز المصرح لها بانتاج حلوى ونواشف .
- ٨٢١٠ ٥ سعر بيع الجوال زنة ١٠٠ كيلو جرام قائم لمستودعات ومحال بيع الدقيق بالتجزئة والهيئات والجمعيات والجهات الحكومية والكنايس ومصانع تعبئة الدقيق الفاخر ومصانع المكروننة .
- ١٢٠٨٠ ٥ سعر بيع الجوال زنة ١٠٠ كيلو جرام قائم لنسبة قدرها ٢٠٪ من الحصص المقررة للمخابز التي تنتج حلوى ونواشف - وكذا مصانع الحلوى والبسكويت والحلوانية والفطاطرية والكفانية والمطاعم والكافيتريات .
- ٢٥٠٠ ٥ سعر بيع الطن قائم للفنادق والاماكن والمحال العامة السياحية بكافة درجاتها .

٩٠ ر . سعر بيع الكيلو جرام للمستهلك بجميع الجهات .

مادة (٥) تحدد أسعار السميد المنتج بمطاحن السلندرات القطاع العام المرخص لها بذلك بمعدل لا يزيد عن ٢ كيلو جرام عن كل اردب من القمح وفقا لما يلي :

مليم

- ١٧٠ ٥ سعر بيع الكيلو جرام بالجملة سائب تسلم المطاحن .
- ١٨٥ ٥ سعر بيع الكيلو جرام سائب للمستهلك بجميع الجهات .
- على ان يحصل ٧٥ مليم عن كل كيلو جرام من السميد يتم انتاجه وذلك لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية .
- مادة (٦) تحدد أسعار تداول الكيلو جرام من الردة وفقا لما يلي :

مليم

٣٠ للمخابز (ردة ناعمة للرغف) ومصانع العلف المعتمدة من وزارة الزراعة .

- ٤ . مستودعات بيع الدقيق بالتجزئة (ردة ناعمة للرغف) وجميع الجمعيات التعاونية ومحال العلف .
- ٥ . للمستهلك بجميع الجهات .

٦ . لشركات الاستثمار العربى والاجنبى التي تحددها الوزارة ، وما يباع من فائض الانتاج للاستخدامات المختلفة زيادة عن الحصص المحددة لها .

تؤول الفروق المالية الناتجة عن بيع الردة من المطاحن بأكثر من الثلاثين مليما للكيلو لكافة الاغراض الى وزارة التموين وعلى شركات المطاحن التي تصرف القمح لمطاحن القطاعين الخاص والعام تخصيص مبلغ عشرة جنيهاً من هذه المطاحن عن كل طن ردة فائض عن ردة الرغف وتجذب في حساب خاص لديها يتم الصرف منه بمعرفة الامانة الفنية بعمد اعتماده من السيد / وزير التموين والتجارة الداخلية .
مادة ٧ :

تتولى لجان توزيع السلع بالمحافظات وضع أسس توزيع فائض النخالة بعد استيفاء الحصص المحددة للاغراض المختلفة واصدار الاذون للشركات المنتجة للكميات المتاحة .
مادة ٨ :

تحدد أسعار تداول الدقيق الفاخر المعبأ استخراجه ٧٢ ٪ للمستهلك وفقاً لما يلي :

- مليم
- ٩٠ سعر بيع العبوة زنة ٣/٤ كيلو جرام بدون خميرة
 - ١٠٠ سعر بيع ٣/٤ كيلو جرام مخلوط بالخميرة .
 - ٢٢٠ سعر بيع العبوة زنة ٢ كيلو جرام بدون خميرة
 - ٥١٠ سعر بيع العبوة زنة ٥ كيلو جرام بدون خميرة
- مادة ٩ :

يستبدل مسمى المادة ٣٤ مكرر (ب) الواردة بالقرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه بالمادة ٣٤ مكرر (ج) .
مادة ١٠ : كما مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .
مادة ١١ :

تلغى القرارات ارقام ١٢١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، ١٤٣ لسنة ١٩٨٢ المشار اليها .
مادة ١٢ :

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٢/٩/١٦ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٩

بتعديل بعض احكام القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦

بشأن البطاقات التموينية

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين :

وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن البطاقات التموينية :
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرار

(المادة الأولى)

يلغى الباب الثانى من القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ وتلغى بطاقات
الاجانب التموينية الصادرة بناء على احكامه فيما عدا السـودانيين
والفلسطينيين .

(المادة الثانية)

يستبدل نص المادة ٢٦ من القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار
اليه بالنص الآتى :

يعاقب على كل مخالفة لاحكام المواد ٢ فقرة اولى و ٣ و ١ و ١٦
و ١٧ و ١٨ من هذا القرار بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة
مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وكل مخالفة لاحكام المادتين ١٤
و ١٥ من هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦
من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ،
تحرر في ١٦ صفر سنة ١٣٩٩ (١٠ يناير سنة ١٩٧٩)

قرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٠

بشأن البطاقات التموينية

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة .
وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الفروق المالية الناتجة
عن بيع المواد المستولى عليها .

وعلى القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الاحوال المدنية .
وعلى القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الجمعيات والمؤسسات
الخاصة .

وعلى قرار وزير التموين ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الخاص ببطاقات التموين
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر

الباب الاول

ضوابط استخراج البطاقات التموينية

- مادة ١ — تستخرج بطاقات تموين جديدة للمواطنين طبقا لاحكام هذا
القرار ويستثنى من ذلك الفئات الآتية :
- (أ) المهاجرون الى الخارج واسرهم .
 - (ب) المعارون والمتعاقدون والعاملون بالخارج واسرهم اذا زادت مدة
العمل عن ستة أشهر .
 - (ج) العاملون بالمنظمات والهيئات الدولية واسرهم .
 - (د) العاملون بفروع الشركات الاجنبية وشركات الاستثمار الاجنبى
والعربى واسرهم داخل الجمهورية فيما عدا العاملين بمجموعة وظائف
الخدمات المعاونة واسرهم .
 - (هـ) الحائزون على عشرة افدنة فأكثر واسرهم .
 - (و) الخاضعون لضريبة الايراد العام واسرهم عدا العاملين بالحكومة
والقطاع العام .

ويتم استخراج البطاقات التموينية وفقا للتعليمات التى تصدرها
الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ٢ — تستخرج بطاقات تموينية جماعية للجمعيات ذات النفع العام
المنصوص عليها بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وفقا للتعليمات التى
تصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ٣ — تستخرج بطاقات تموينية للسودانيين والفلسطينيين
المقيمين اقامة مستمرة بمصر وفقا للتعليمات التى تصدرها الوزارة فى هذا
الشأن .

مادة ٤ — يحظر استخراج بطاقات تموين او صرف مقررات تموينية
لغير الفئات المنصوص عليها بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من هذا القرار كما يحظر
على الفرد الحصول على أكثر من بطاقة تموينية واحدة ، كما يحظر أيضا

على كل صاحب بطاقة تموينية بيع المواد التموينية التي تصرف له أو الاتجار فيها أو التنازل عنها للتجار أو المبادلة عليها .

مادة ٥ — لا يجوز التنازل عن البطاقة التموينية أو تحويلها للغير أو ادخال أى تعديل بالبيانات المدونة بها إلا بمعرفة الجهات المختصة ووفقا للقواعد والتعليمات التي تصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ٦ — على كل شخص مقيد ببطاقة تموينية يعتزم مغادرة الجمهورية لمدة تتجاوز ستة أشهر أن يتقدم قبل المغادرة لإدارة التموين المختصة لوقف صرف مقرراته التموينية أثناء تواجده بالخارج مقابل حصوله على مستند يفيد اتمام الوقف لإعادة ربط مقرراته التموينية .

مادة ٧ — على أصحاب بطاقات التموين الذين تزول عنهم شروط استحقاقها التقدم لإدارة التموين المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ زوال هذه الشروط لإلغاء البطاقة ووقف صرف مقرراتهم .
وعلى إدارة التموين اتخاذ إجراءات الإلغاء وتعديل ربط جهة الصرف والتأشير بالسجلات بما يفيد هذا التعديل .

مادة ٨ — تسرى البطاقة التموينية الصادرة طبقا لأحكام هذا القرار لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ إصدارها ويتعين على أصحاب البطاقات التموينية التقدم الى إدارات التموين المختصة قبل انتهاء مدة سريانها بثلاث شهور لاتخاذ إجراءات تجديدها .

وتلغى بطاقات التموين الحالية اعتبارا من تاريخ بدء سريان العمل بالبطاقة الجديدة والصادرة تنفيذا لهذا القرار ووفقا للتعليمات والضوابط التي تصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ٩ — (معدلة بقرار وزير التموين رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠)
على صاحب البطاقة التموينية فى حالة وفاة أحد المقيدين بها أن يتقدم الى مكتب التموين المختص خلال تسعين يوما من تاريخ الوفاة بشهادة الوفاة والبطاقة التموينية لاستئصال المتوفى منها ولتعديل المقررات التموينية وفى حالة وفاة رب الأسرة نفسه فعلى من يصبح من أفرادها ربا للأسرة أن يتقدم خلال المدة المشار اليها الى مكتب التموين المختص بشهادة الوفاة والبطاقة التموينية لاستئصال المتوفى ولتعديل المقررات التموينية وتعديل البطاقة التموينية باسمه مؤقتا لحين استخراج بطاقة عائلية تضم أفراد الأسرة وعلى مكتب التموين المختص اخطار جهة الصرف بالتعديلات التي تمت بالبطاقة التموينية .

مادة ١٠ — تتم إجراءات فصل الأفراد من البطاقة التموينية بسبب الزواج أو الطلاق وكذا إضافة المواليد ونقل البطاقة التموينية من منطقة

لاخرى ؟ واستخراج بدل الفاقد التالف من البطاقات وفقا للتعليمات التى تصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ١١ — يحدد المحافظ المختص جهات صرف المواد التموينية لحاملى البطاقات التموينية ولا يجوز لهذه الجهات ان تتصرف فى تلك المواد لغيرهم والمقادير المقررة لكل بطاقة ويجب على جهات الصرف المشار اليها امساك السجلات التى يتم تحديدها واسلوب القيد بها وفقا للتعليمات التى تصدرها الوزارة .

مادة ١٢ — يتم تحديد قواعدها وتواريخ صرف المقررات التموينية للمستهلك وكذا قواعدها وقف والغاء واعادة ربط وصرف هذه المقررات واخطار ادارات التموين المختصة بحركة هذه المقررات طبقا للتعليمات التى تصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ١٣ — يستمر العمل باحكام القرار الوزارى رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليها فيما لا يتعارض مع احكام هذا القرار .

مادة ١٤ — (معدلة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠) كل مخالفة لاحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة ١٠٠ جنيه ، مائة جنيه ، او باحدى هاتين العقوبتين مع التزام المخالف فى كلتا الحالتين برد فروق اسعار المقررات التموينية التى صرفت بدون وجه حق على اساس الاسعار الحرة المتداولة لتلك السلع . وكل مخالفة لاحكام المادتين ١١ ، ١٢ من هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ١٥ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٠/٢/١ .

تحريرا فى ١٩ يناير سنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية العدد ٢٥ فى ٢٩ يناير سنة ١٩٨٢) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠

بتعديل بعض مواد القرار ٢٢ لسنة ١٩٨٠

بشأن البطاقات التموينية

مادة ١ — تبدأ اضافة المواليد للبطاقات التموينية اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ بصفة دورية على ان يتم الصرف فى الشهر التالى وفقا للتعليمات التى تصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

(م ٢٠ — الجرائم التموينية)

- مادة ٢ — يعدل نص المادة ٩ من القرار ٢٢ لسنة ١٩٨٠ للآتي :
(سبق ايراد النص المعدل في القرار ٢٢ لسنة ١٩٨٠) .
- مادة ٣ — يوقف العمل بالبطاقات التموينية الصادرة تنفيذا للقرار
١١٢ لسنة ١٩٦٦ اعتبارا من ١/٧/١٩٨٠ .
- مادة ٤ — تعديل نص المادة ١٤ من القرار ٢٢ لسنة ١٩٨٠ للآتي
(سبق ذكر النص المعدل في القرار ٢٢ لسنة ١٩٨٠) .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من
نساريخه .

تحريرا في ٤ رجب سنة ١٤٠٠ (١٩ مايو سنة ١٩٨٠) .
الوقائع المصرية العدد ١٢٥ الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٨٠ .

قرارات تنظيمية

تنظيم التداول - حظر التصرف في بعض

السلع والاتجار فيها

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠

بشأن تنظيم تجارة الادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية

رئيس الجمهورية :

قرر القانون الآتى :

- مادة ١ — تتولى الهيئة العليا للادوية دون غيرها استيراد الادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .
- مادة ٢ — يكون توزيع الادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية سواء المستورد منها أو المنتج محليا بواسطة المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية ويجوز للهيئة العليا للادوية أن تعهد الى اى شركة تساهم الدولة فى رأسمالها بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ بتوزيع بعض هذه المواد .
- ويقصد بالتوزيع طبقا لاحكام هذه المادة كل ما يدخل فى مدلول عبارة تجارة الجملة أو نصف الجملة .
- مادة ٣ — يكون تسليم المواد الى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية أو الى الشركات التى تكلف بالتوزيع طبقا للمادة السابقة ونفقا للسياسة التى تضعها الهيئة العليا للادوية .
- ويسرى ذلك على المواد المستوردة أو التى تنتج محليا .
- مادة ٤ — يستولى وزير التموين فورا على
- (١) الادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية الموجودة لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات الاجنبية ومخازن الادوية وفى المستودعات والفروع الخاصة بهؤلاء .
- (ب) ما يوجد من المواد المذكورة فى البند السابق فى الدائرة الجمركية ومخازن الايداع وما يرد منها مستقبلا تنفيذا لطلبات أو عقود صادرة من المستوردين والوكلاء المشار اليهم .
- (ج) كافة الموجودات واللوازم المتعلقة بمباشرة المستوردين والوكلاء ومخازن الادوية نشاطهم .
- مادة ٥ — تتسلم وزارة التموين فورا الاماكن التى يشغلها أو يستعملها المستوردون والوكلاء واصحاب مخازن الادوية فى مباشرة نشاطهم مقابل ايجار المثل .
- مادة ٦ — يشتمل الاستيلاء بصفة مؤقتة ، كافة الدفاتر والاوراق والمستندات المتعلقة بمن ذكر فى المادة ٤ وعلى كل من يوجد لديه شئ من

هذه الدفاتر أو الاوراق أو المستندات أو غير ذلك من البيانات المختلفة بمباشرة العمل أن يقوم بتسليمه فورا الى الموظف المكلف بالاستيلاء .

مادة ٧ — يعين وزير التموين مندوبين لتنفيذ الاستيلاء طبقا لاحكام المواد السابقة من بين موظفي الحكومة أو غيرهم ، وعلى جميع موظفي الوزارات والمصالح والهيئات أن يعانوا في التنفيذ متى طلب منهم ذلك ويتم الاستيلاء بمحاضر جرد سواء كان ذلك جردا وصفيا أو دفتريا .

مادة ٨ — يسلم ما يتم الاستيلاء عليه من الادوية والكيموساويات والمستلزمات الطبية الى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية .

ويسلم ما عدا ذلك من الموجودات المستولى عليها الى الهيئة العليا للادوية أو الى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية بحسب احتياجات كل منها لضمان سير العمل ، ويكون التسليم في جميع الاحوال بقرار من وزير التموين .

مادة ٩ — يمنح الافراد والهيئات المشار اليها في المادة ٤ تعويضا عما يتم الاستيلاء عليه يحدد على اساس التكاليف الحقيقية وبمراعاة مدى الصلاحية وامكانيات التوزيع وعلى ألا يتجاوز التعويض مقدار التكاليف ، شاملة نسبة من الربح حددها الاقصى ٦٪ وتلتزم الهيئة العليا للادوية أو المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية على حسب الاحوال بأداء التعويض المستحق .

مادة ١٠ — تتولى تقدير قيمة التعويض المنصوص عليه في المادة السابقة لجسان تشكل على الوجه الآتي :

- ١ — مستشار من مجلس الدولة رئيسا .
 - ٢ — ممثل لوزارة التموين .
 - ٣ — ممثل عن صاحب الشأن عضوين .
- ويجوز للجنة ان تستعين في أداء مهمتها بمن ترى لزما للاستعانة به من الموظفين أو غيرهم .

وتصدر قرارات اللجنة بالاغلبية وتكون هذه القرارات نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن .

مادة ١١ — يجب على القائمين بالعمل لدى الافراد أو الهيئات التي يتم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام هذا القانون الاستمرار في أعمالهم وعدم الامتناع بأية حجة كانت عن العمل ما لم يصدر قرار مسبق من وزير التموين أو من ينييه في ذلك بإحفائه من العمل .

وعليهم أن يحافظوا على ما تحت يدهم من أشياء لحين تنفيذ الاستيلاء وتكون مسئوليتهم عن ذلك مسئولية المودع لديه .

مادة ١٢ — يجب على كل شخص موجود في الجمهورية العربية المتحدة وعلى كل شخص متمتع بجنسيتها ولو كان في الخارج توجد لديه أسـوال بأية صفة كانت للأفراد أو الهيئات التي يتم الاستيلاء على ما لديها أو يكون مدينا لاي منها أن يقدم بياناً بذلك الى وزارة التموين مع المستندات والدفاتر والاوراق المؤيدة له وذلك خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يحتفظ على ما تحت يده من أموال أو أشياء الى أن يصدر بشأنها قرار من وزير التموين .

مادة ١٣ — يقع باطلا كل عقد أو تصرف أو عملية أو اجراء يتم بالنسبة الى الأشياء المستولى عليها طبقا لاحكام هذا القانون .

مادة ١٤ — ينقل العمال الذين يعملون لدى الافراد والجهات التي تسم الاستيلاء عليها في النشاط المتعلق بتجارة الادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية الى المؤسسة العامة للتجارة والتوزيع بحالتهم عدم العمل بهذا القانون ، ويجوز الحاق بعض هؤلاء العمال بالهيئة العامة للادوية بنسأ على طلبها وبموافقة وزير التموين .

واستثناء من احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، يعين في المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية الموظفون القائمون بالعمل في النشاط المذكور الذين يتم اختيارهم وتحديد مرتباتهم بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير التموين وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٥ — استثناء من احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه تباشر الهيئة العليا للادوية والمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية نشاطها في تجارة وتوزيع الادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية طبقا للاصول التجارية ودون تقيد بنظم الحكومة ولوائحها .

مادة ١٦ — للهيئة العليا للادوية والمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أن تعين الموظفين والعمال اللازمين لها دون تقيد بالاحكام الخاصة بموظفي الحكومة وعمالها وبأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

مادة ١٧ — يجوز لوزير التموين أن يرخص لبعض مـخـازن الادوية المستولى عليها والتي تقوم بالبيع للجمهور بالاستمرار في تجارة بعض الادوية البسيطة التي تحددها الهيئة العليا للادوية ويصدر بها قرار من وزير التموين .

مادة ١٨ — لا يجوز بغير ترخيص من وزارة التموين فتح مكاتب للدعاية الخاصة بالادوية والكيمياويات والمستلزمات الطبية ، ويجب على المكاتب التى تبشر هذا النشاط عند العمل بهذا القانون الحصول على ترخيص بالاستمرار فى العمل وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ويغلق المكتب بالطريق الإدارى فى حالة الحصول على الترخيص .

مادة ١٩ — مع عدم الاخلال بما تنص عليه قوانين أخرى من عقوبات أشد يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٠ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى الاقليم المصرى من تاريخ نشره ، ولوزير التموين اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويلغى كل حكم يخالف أحكامه .
١٤ يوليو ١٩٦٠

القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٦٠

فى شأن تنظيم تداول البانيوهات

وزير التموين باقليم مصر :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر على مستوردي البانيوهات والتجار والمقاسولين التصرف فيها لديهم من البانيوهات وما يرد اليهم منها مستقبلا بغير ترخيص كتابى من ادارة الاستيلاء والتخزين بوزارة التموين يوضح فيه اسم الشخص المصرح فى الصرف اليه .

كما يحظر على كل من رخص له بشراء أى عدد من البانيوهات التصرف فيها أو بعضها الا فى الغرض المنصرف له من أجله .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه على المذكورين في الفقرة الاولى من المادة ١ من هذا القرار ان يرسلوا الى ادارة لاستيلاء والتخزين بوزارة التموين بكتاب موصى عليه في الاسبوع الاول من كل شهر بيانا بالكميات التي وردت لهم في الشهر السابق والكميات المنصرفة والرصيد المتبقى في نهاية الشهر السابق .

مادة ٣ - على المذكورين في الفقرة الاولى من المادة السابقة ان يمسكوا سجلات يثبتون فيه البيانات الآتية :

١ - عدد البانيوهات الموجودة لديهم في تاريخ العمل بهذا القرار وأنواعها ومقاساتها كل على حدة وما يرد اليهم منها مستقبلا .

٢ - عدد البانيوهات المباعة من كل نوع وأرقام وتواريخ التراخيص الصادرة بيعها واسماء أصحابها وما يتبقى بعد ذلك .

وعليهم أيضا ان يرسلوا الى الادارة المذكورة بكتاب موصى عليه في الاسبوع الاول من كل شهر بيانا بالكميات التي وردت لهم في الشهر السابق وأنواعها ومقاساتها والكميات المنصرفة والرصيد الباقي في نهاية الشهر المذكور .

مادة ٤ - كل مخالفة لاحكام المادة ١ من هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ، وكل مخالفة لاحكام المادتين ٢ ، ٣ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره . ١٢/١٢/١٩٦٠ .

قرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٥

في شأن تنظيم تداول المواسير

نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار وزير التموين رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول مواسير الحديد المجلفنة السوداء ولوازمها .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

تسـرر :

مادة ١ — يحظر على منتجي ومستوردي مواسير الحديد المجلفنة ومواسير البخار والفلاية التصرف فيما ينتج أو يرد اليهم منها قبيل الحصول على ترخيص من المكتب الدائم لتوفير مواد البناء بوزارة الاسكان والمرافق .

مادة ٢ — على الاشخاص المذكورين فى المادة السابقة أن يرسلوا الى المكتب الدائم لتوفير مواد البناء بوزارة الاسكان والمرافق بكتاب موصى عليه فى الاسبوع لاول من كل شهر بيانا عن كميات مواسير الحديد المجلفنة ومواسير البخار والفلاية المنتجة أو التى وردت اليهم فى الشهر السابق ومقاسات أقطارها ومكان وجودها والمقادير المباعة منها والرصيد الباقى فى نهاية الشهر المذكور .

مادة ٣ — كل مخالفة لاحكام المادة ١ يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة ٥٦ من المرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه . وكل مخالفة لاحكام المادة ٢ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهها .

مادة ٤ — يلغى القرار رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٩ شوال سنة ١٣٨٤ (٢٠ فبراير سنة ١٩٦٥)

الزيوت النباتية والمسلط الصناعى والصابون

قرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠

فى شأن تنظيم تداول بذرة القطن والزيوت النباتية والاستقيارين

وزير التموين باقليم مصر :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له . وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بمراقبة بذرة القطن والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح والقوانين المعدلة له .

- وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٥٥ بشأن
صناعة الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجارتها .
- وعلى القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .
- وعلى القرار الوزاري رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٤٨ بالتحكيم في الخلافات
الخاصة بتحديد قيمة بذرة القطن التي يستولى عليها .
- وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .
- وعلى القرار الوزاري رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٠ بحظر اجراء العمرة
السوية في معاصر الزيوت .
- وعلى القرار الوزاري رقم ٦٠ لسنة ١٩٥١ بالاستيلاء على مسادة
الاستياريين .
- وعلى القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٥١ بفرض احكام خاصة
بالاستياريين .
- وعلى القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٥١ .
- وعلى القرار رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٢ بحظر فتح معاصر جديدة تستخدم
بذرة القطن في صناعتها والقرارات المعدلة له .
- وعلى القرار رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٢ بتكليف المعاصر بتكرير ما يسلمه
اليها من الزيت رقم ٣ .
- وعلى القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم الرقابة على انتاج الزيوت
النباتية والقرارات المعدلة له .
- وعلى القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ بحظر نقل الزيت من مديرية الى
مديرية بالوجه القبلى .
- وعلى القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٤ بتسليم مقادير من البذرة الاشمونى
المرفوضة كتقاوى الى وزارة الزراعة .
- وعلى القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ بحظر فتح مصانع جديدة لتجهيد
الزيوت والمسالى والزبدة النباتية .
- وعلى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٧ بحظر فتح مصانع جديدة للصابون .
- وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ بالزام التجار والجمعيات التعاونية
بمواصم المحافظات والمديريات الذين تعينهم مراقبات التموين تسلم كمية
الزيت المعبأ المحدد على الاذن الصادر لكل منهم .
- وعلى القرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ بتكليف شركة التغليف الاقتصادي
بمسك سجل خاص بحركة تغلفه او تعبئة الزيت المسلم اليها من المعاصر
لحساب التجار .
- وعلى القرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٨ بالزام مخارج القطن في الاقاليم
المصرية بالاعطاف عن حركة تداول بذرة القطن .

وعلى القرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨ بفرض قيود على تداول زيت بذرة القطن .

وعلى القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الجزاءات التى توقع على المعاصر التى تنتج زيتا مخالفا للمواصفات المقررة .

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٠ بتكليف أصحاب المعاصر والمسئولين عن ادارتها بصرف كميات الزيت الخاصة بالاستهلاك الصناعى .
وعلى موافقة لجنة التمويل العليا

قـرـر

الفصل الاول

بذرة القطن

مادة ١ — يستمر الاستيلاء على جميع ما يوجد فى اقليم مصر من بذور القطن وكذلك على جميع ما ينتج او يستورد منها مستقبلا .
ويكون تقسيم وتوزيع بذرة القطن المخصصة للعصير بمعرفة قسم مراقبة القطن ومنع الخلط بوزارة الاقتصاد وطبقا للقواعد التى تضعها وزارة الصناعة .

ويكون تقسيم وتوزيع البذرة المعدة للتقاوى بمعرفة وزارة الزراعة او الهيئات التى تحددها طبقا للشروط والاوضاع التى يصدر بها قرار من وزارة الزراعة ويحظر على غير تلك الهيئات الاتجار فى بذرة تقاوى القطن .
وتحسب نسب العجز فى الوزن بالنسبة للبذرة المخصصة للعصير طبقا لما تقرره لجنة من وزارات الصناعة والزراعة والتمويل ولهذه اللجنة فحص الشكاوى المتعلقة بالبذرة المعدة للعصير
ويحدد ايجار الزكائب التى تنقل فيها البذرة بقرار يصدر من وزارة التمويل باتفاق مع وزارة الصناعة .

مادة ٢ — على المسئولى لديهم على بذرة القطن التجارية أن يسلموا وزارة الزراعة الكميات التى تحددها من بذرة القطن الاشمونى اتى سبق رفضها فى الفحص تطبيقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ المشار اليه .

مادة ٣ — على أصحاب المحالج والمسئولين عن ادارتها مسك سجلات خاصة بحركة تداول بذرة القطن فى محالجهم يثبتون فيها أولا بأول مقادير البذرة الناتجة من محالجهم وكمية البذرة التجارى وكمية البذرة المعدة للتقاوى التى تم توزيعها والكميات المتبقية بعد التوزيع

الفصل الثانى

الزيوت النباتية

مادة ٤ — يستمر الاستيلاء على ما يوجد بمعاصر الزيوت من الزيوت النباتية الناتجة من بذرة القطن المستولى عليها .

ويكون توزيع الزيوت النباتية المستولى عليها بمعرفة وزارة التموين ووفقا للقواعد التى تقررها .

مادة ٥ — ينشأ بوزارة التموين مكتب يطلق عليه مكتب توزيع الزيوت النباتية ، يلحق بإدارة الزيت والبذرة بمراقبة أبحاث المواد الغذائية . ويختص هذا المكتب بتوزيع كميات الزيت لأغراض الاستهلاك المباشر كغذاء ووفقا للقواعد والتعليمات التى تقررها الوزارة فى هذا الشأن وللأغراض الصناعية طبقا للحصص التى تحددها مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة ووفقا لبرنامج شهرى يضعه بعد أخذ رأى لجنة تشكل من مراقب عام الصناعات الغذائية ومراقب الزيوت النباتية بمصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة ورئيس ونائب رئيس غرفة صناعة الزيوت باتحاد الصناعات .

ويجب فى جميع الأحوال اعتماد وزارة التموين للبرنامج المذكور .

مادة ٦ — على أصحاب المعاصر والمسؤولين عن إدارتها أن يتبعوا فى إنتاج زيت بذرة القطن برتبه المختلفة النظام والقواعد التى تصدر فى شأنها قرارات من وزارة الصناعة .

ويكون تسليم الزيت للأشخاص والهيئات بموجب الأذن التى تصدرها وزارة التموين ويبين بهذه الأذن اسم صاحب الأذن والمصرة المسحوب عليها ونوع الزيت ومقداره وعلى المعاصر والمسؤولين عن إدارتها مراعاة صرف كميات الزيوت حسب الرتب المبينة بالأذن وفى مواعيد الصرف المبينة بها .

ويحظر على أصحاب الأذن استلام كميات من الزيت تخالف رتبها الرتب المبينة بالأذن .

مادة ٧ — على أصحاب المعاصر والمسؤولين عن إدارتها مراعاة الأحكام الآتية :

(١) عدم صرف أى إذن لم ترسل صورته إلى المصرة عن طريق مراقبة التموين الواقع فى دائرتها المصرة ، وفى هذه الحالة يجب ضبط الأذن وإخطار مكتب توزيع الزيوت ومراقبة التموين عنه فورا

(ب) (معدلة بالقرار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٢) اخطار مراقبة التموين التي يقع في دائرتها اصحاب الاذن خلال عشرة ايام من تاريخ استلام صور الاذن ببيان عن ارقام الاذن المسحوبة على المعصرة وكمياتها واسماء اصحابها والميعاد المحدد لكل متعهد لدفع ثمن الزيت واستلامه وكذلك اخطارها بكميات اذن الزيت المصروفة خلال الشهر السابق وارقامها واسماء اصحابها وتاريخ الصرف في موعد اقضاء اليوم الخامس عشر من الشهر التالي للشهر الذي صرفت فيه الاذن .

(ج) استلام الاذن من اصحابها او مندوبيهم موقعة منهم بما يفيد استلام الزيت بعد التحقق من شخصياتهم واثبات الكمية المصروفة وتوقيع المستلم وتاريخ الصرف في دفتر يعد لهذا الغرض بالمعصرة ووفقا للانموذج الذي يصدر به قرار من وزير الصناعة وفي حالة شحن الزيوت بمعرفة المعصرة يكتفى باثبات ذلك بالدفتر المذكور .

مادة ٨ — يحظر على اصحاب المصانع والمحال العامة والمسؤولين عن ادارتها وتجار الجملة والتجزئة حيازة كميات من زيت بذرة القطن السائب او المعبا المخصصة للاستهلاك العائلي غير الكميات المرخص لهم في استخدامها في صناعتهم او الاتجار فيها .

مادة ٩ — (عدلت بالقرار ٢٣٤ لسنة ١٩٦٢ ثم ألغيت بالقرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣) .

مادة ١٠ — على تجار الجملة والجمعيات التعاونية والمركزية والفرعية في عواصم المحافظات الذين تعينهم مراقبات التموين تسلم كميات الزيت المعبا المحددة على الاذن الصادر لكل منهم تبعا لمقتضيات الحاجة .

مادة ١١ — يحظر نقل زيت بذرة القطن من محافظة الى اخرى بالوجه القبلي الا بترخيص من مراقبة التموين التي توجد بدائرتها الكميات المطلوب نقلها .

مادة ١٢ — تقوم وزارة الصناعة بمراجعة السجلات والرقابة الدفترية والمعملية على الانتاج وتوزيع الزيت .
وتقوم وزارة التموين باخطار وزارة الصناعة بما قد يكون لديها من ملاحظات على الاخطارات التي ترسل اليها من المعاصر وكذلك على الاذن لكي تقوم الوزارة الاخيرة بتحقيقها من واقع السجلات الموجودة بالمعاصر واتخاذ الاجراءات التي يصدر في شأنها قرار من وزير الصناعة .

الفصل الثالث الاستياريين

مادة ١٣ — يستمر الاستيلاء على مادة الاستياريين الناتجة من البذور الزيتية المستولى عليها والموجودة بمعايير الزيوت وما ينتج منها مستقبلاً .
مادة ١٤ — على أصحاب المعاصر والمسؤولين عن ادارتها صرف كميات الاستياريين بموجب التراخيص والاذون التي تصدر اليهم من مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة .

الفصل الرابع احكام عامة

مادة ١٥ — على شركة التغليف الاقتصادي وفروعها امساك سجلات ثبت فيها أولا بأول كميات الزيت المسلمة اليها لتغليفها في عبوات لحساب المعاصر وتجار الجملة وتاريخ استلامها مع بيان أسماء التجار وعناوينهم والكميات المطلوبة تغلفتها وارقام الاذون الصادرة اليهم واسم المعصرة المسحوبة عليها الاذون وتاريخ الكميات التي تسلم الى التجار بعد تغلفتها او تعبئتها ولو كانت على دفعات على ان يخصص لكل معصرة او تاجر جملة حصة خاصة بها من هذه السجلات وعليها ان تسلم كميات الزيت بعد تغلفتها او تعبئتها للتجار في مدة اقصاها اربعة ايام من تاريخ تسليمها هذه الكميات من المعاصر .

وعلى تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية استلام كميات الزيت المقررة لهم التي قامت شركة التغليف الاقتصادي بتعبئتها او تغلفتها في مدة الاربعة الايام المحددة للشركة للتسليم خلالها .

مادة ١٦ — على شركة التغليف الاقتصادي وفروعها ان تقدم بهذه السجلات الى مراقبة التموين التابعة لها لختم صفحاتها وتوقيعها وترقيمها قبل اثبات البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة فيها .
ولا يجوز الكشط أو المحو فيها ويجوز عند الضرورة التعديل بالمداد الأحمر مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن واعتماده من المراقبة المذكورة .

مادة ١٧ — على الشركة المصرية للتغليف الاقتصادي مد المعاصر التي تقوم بتعبئة الزيت في مقرها بالعبوات الفارغة خلال المدة المحددة للمعاصر لصرف المقررات الشهرية للتجار والجمعيات التعاونية على ان يتم تسليم آخر دفعة من العبوات قبل انتهاء الموعد المحدد للمعاصر بأربعة ايام .

الفصل الخامس العقوبات

مادة ١٨ — كل مخالفة لاحكام المادة ٣ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على تسعة اشهر وبغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تزيد على ١٥٠ جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين وكل مخالفة لاحكام المادة ١١ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد عن تسعة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ١٥٠ جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .
ويضبط الزيت موضوع الجريمة ويحكم بمصادرته .

وكل مخالفة اخرى لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ١٩ — تلغى المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤١ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة ١٢ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ و ٤٤٦ لسنة ١٩٤٨ و ٢٦٦ لسنة ١٩٥٠ و ٦٠ ، ٦٣ ، ٧٥ لسنة ١٩٥١ و ١٨٣ ، ٢١١ لسنة ١٩٥٢ و ٣٥ ، ٦٩ لسنة ١٩٥٣ والمادة ١ من القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٤ والقرارات رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ و ٤٦ ، ٥٤ ، ٩٨ لسنة ١٩٥٧ و ٣٨ ، ٩٧ لسنة ٥٨ و ٥٦ ، ٩٠ لسنة ١٩٦٠ باضافة مادتين جديدتين الى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ١٣٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها .

مادة ٢٠ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به في اقليم مصر اعتبارا من اول سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

تحريرا في ٩ ربيع الاول سنة ١٣٨٠ (٣١ اغسطس سنة ١٩٦٠)

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٠

بشأن تنظيم وتوزيع الاقمشة القطنية والشعبية

وزارة التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرار :

مادة ١ — على شركات المؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية استلام كافة انتاج الاقمشة القطنية الشعبية وبالكميات المتفق عليها مع المؤسسة المصرية العامة للفزل والنسيج من الاصناف الآتية :
الدمور — الدبلان — المبرك السادة — البوبلين ١ في ١ سادة — الكريتون الكنز تيل المدارس .

مادة ٢ — على شركات تجارة الجملة التابعة للمؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية استلام حصص المحافظات المخصصة لتجار الجملة وايداعها في مخانها أو مراكز التوزيع التابعة لها بالمحافظات وعليها عدم التصرف فيها الا وفقا للقواعد المنظمة للتوزيع الواردة في هذا القرار أو ما تصدره الوزارة من قرارات لاحقة .

مادة ٣ — تشكل بكل محافظة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من السيد المحافظ وتضم :

- ١ — مندوب مديرية التموين والتجارة الداخلية .
- ٢ — مندوب عن الاتحاد الاشتراكي بالمحافظة .
- ٣ — مندوب عن الغرفة التجارية للمحافظة .
- ٤ — مندوب عن مجلس المحافظة .
- ٥ — مندوب عن كل شركة جملة تعمل في المحافظة
- ٦ — عضوين يختارهما السيد المحافظ .

مادة ٤ — تتولى اللجان المشكلة بموجب المادة السابقة توزيع حصص المحافظات من الاقمشة المذكورة في المادة الاولى على متاجر التجزئة والجمعيات التعاونية الاستهلاكية التي تزاوّل هذا النشاط بدائرة المحافظة وفقا لكشوف تعتمد من السيد المحافظ على الا تزيد نسبة الكمية المخصصة للجمعيات التعاونية الاستهلاكية عن خمسة وعشرين في المائة (٢٥٪) من الحصة المخصصة للمحافظة وعلى مدير التموين المختص ابلاغ مندوب شركة الجملة المختصة بالمحافظة بالكشوف المشار اليها .

مادة ٥ — على شركة الجملة المختصة اعداد سجل يثبت فيه يوميًا بيوم الكميات الواردة من الاقمشة الشعبية والكميات المنصرفة منها وأسماء المتاجر المنصرفة اليهم وعلى مديرية التموين المختصة مراجعة السجلات المذكورة وابلاغ الوزارة بأرصدة المحافظة من كل صنف من الاقمشة المذكورة في نهاية كل شهر .

(م ٢١ — الجرائم التموينية)

مادة ٦ — كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائتى وخمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية

قرار وزارى رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٧٠

بشأن استلام شركات المؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية
انتاج البطاطين الصوفية والمخلوطة

وزير التموين والتجارة الداخلية :
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ — اعتبارا من ١٠/١/١٩٧٠ تتولى شركات المؤسسة العامة
للسلع الاستهلاكية استلام كافة انتاج شركات المؤسسة المصرية العامة للفلز
والنسج من البطاطين الصوفية والمخلوطة .
مادة ٢ — تتولى شركات المؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية
توزيع هذا الانتاج فى السوق المحلى على كافة القطاعات طبقا للخطة
التي تعتمدها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٣ — يحظر على الشركات والوحدات المنتجة للبطاطين الصوفية
والمخلوطة التصرف فى أى جزء من انتاجها أو التعاقد عليه مع الغير
الا بترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٤ — كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبة المنصوص
عليها بالمادة ٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

١٩٧٠/٩/١٦ .

القرار رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٧٠

في شأن منتجات التريكو شغل السنارة

« الملابس الداخلية والخارجية والجوارب »

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الحبرى وتحديد الارباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ .

وعلى القرار رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن تنظيم الرقابة على حركة تداول منتجات التريكو للملابس الداخلية والخارجية والجوارب « شغل السنارة » والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مقرر

مادة ١ — على المسؤولين عن ادارة المصانع والشركات المنتجة للتريكو شغل السنارة « للملابس الداخلية والخارجية والجوارب » ومصانع وشركات تصنيعها الموجودة حاليا والتي تنشأ مستقبلا أن يرسلوا الى وزارة التموين والتجارة الداخلية (ادارة الغزل والمنسوجات) في خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا القرار أو من تاريخ الانشاء ، بكتاب موصى عليه ببيان يشمل على الآتى :

- (أ) اسم وعنوان المصنع أو الشركة .
- (ب) اسم المدير المسئول ومن ينوب عنه اثناء غيابه .
- (ج) عدد المكينات المنتجة للتريكو الموجودة بالمصنع مستديرة ومستطولة شغالة ومعطلة كل على حدة .

قرار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٠

في شأن الجزاءات التي توقع على المعاصر التي لا تقوم

باستلام حصتها المقررة من بذرة القطن في ميعادها

وزير التموين باقليم مصر :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له .
وعلى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول بذرة
القطن والزيوت النباتية والاستياريين .
وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٦٠
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر

مادة ١ — كل معصرة لا تقوم باستلام حصتها المقررة من بذرة القطن طبقا
لنظام الدور الذي تضعه مراقبة القطن ومنع الخلط بوزارة الاقتصاد وبسبب عدم
قيامها بتقديم الاجولة الفارغة اللازمة لتعبئة البذرة او بسبب عدم سداد
الاتاوة الحكومية في ميعاد دورها يسقط حقها في كمية البذور وعلى ان يتم
دفع ثمن البذرة لحائزها واستلامها بمجرد التعبئة في الاجولة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في اقليم
مصر من تاريخ نشره .

١٢ ربيع الآخر ١٣٨٠

٣ أكتوبر ١٩٦٠ .

قرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٦

بشأن تنظيم الزيوت النباتية والمسلّى الصناعى والصابون

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مقرر

مادة ١ — على أصحاب المصانع والهيئات والشركات والمسؤولين عن ادارتها المنتمين للزيوت النباتية والمسلى الصناعى والصابون أن يخطرُوا مندوب وزارة التموين أو من يعين من قبل الوزارة أو المؤسسة التعاونية الاستهلاكية بالبيانات الآتية يوميا :

- ١ — الكميات المنتجة وأماكن وجودها .
 - ٢ — الكميات المنصرفة منها واسم المستلم وعنوانه ، ورقم قيده بالسجل التجارى .
 - ٣ — الرصيد الموجود بكل مخزن من كل صنف وذلك مع عدم الإخلال بالاحكام المنصوص عليها بالقرارات الأخرى .
- مادة ٢ — كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن مائة وخمسين جنيها .
- مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ، ١٠/١٢/١٩٦٦ .

قرار رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧١

بشأن تنظيم التصرف فى الشحوم الحيوانية المخصصة لصناعة الصابون

وزير التموين والتجارة الداخلية :
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .
وعلى القرار رقم ٢١٨ لسنة ٦٦ بشأن تنظيم انتاج بعض المواد
والسلع .
وعلى القرار رقم ٧٠ لسنة ٦٧ بشأن تنظيم استخدام المواد والسلع
التي توزعها المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مقرر

مادة ١ — على الشركات وأصحاب المصانع المنتجة للصابون استلام كميات الشحوم الحيوانية (غير الغذائية) المنصرفة لهم من الهيئة العامة للسلع التموينية من الموانى أو من مخازن الشركات المستوردة وفقا لما يتم اخطارها به .

مادة ٢ — يحظر على الاشخاص المشار اليهم في المادة السابقة استخدام الكميات المسلمة اليهم من الشحوم المشار اليها في انتاجها بغير تصريح سابق من الهيئة العامة للسلع التموينية متضمنا الكميات المصرح باستخدامها وكميات الصابون المستخدم في انتاجها وانواعها .

مادة ٣ — على الاشخاص المشار اليهم في المادة الاولى من هذا القرار المنتجة لانواع الصابون الوارد بالنموذج المرافق لهذا القرار اخطار ادارة توزيع السلع التموينية بالهيئة العامة للسلع التموينية خلال شهر ديسمبر من كل عام بالكميات المنتظر انتاجها منه خلال العام اللاحق .

مادة ٤ — مع عدم الاخلال بما تنص عليه القرارات الاخرى من احكام على اصحاب المصانع والشركات المنتجة للصابون اخطار ادارة توزيع السلع بالهيئة العامة للسلع التموينية ببيان وفقا للنموذج رقم (١) شحوم المرافق لهذا القرار .

يرسل بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول خلال الاسبوع الاول من كل شهر متضمنا حركة الشحوم والصابون خلال الشهر السابق .

مادة ٥ — مع عدم الاخلال بما تتضمنه القرارات الاخرى من عقوبات أشد يعاقب على كل مخالفة لاحكام هذا القرار بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .
تحريرا في ١٨/٧/١٩٧١ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

بشأن تنظيم تداول الصابون

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر

مادة ١ — على أصحاب مصانع الصابون والمسئولين عن ادارتها تسليم كافة انتاجها من الصابون بجميع أصنافه الى الشركة المصرية لتجارة السلع الغذائية بالجملة والشركة العامة لتجارة السلع الغذائية بالجملة التابعتين للمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية .

مادة ٢ — على الاشخاص المشار اليهم في المادة السابقة اخطار ادارة الزيت والبذرة ومنتجاتها بوزارة التموين والتجارة الداخلية وادارة توزيع الزيوت والشحوم بالهيئة العامة للسلع التموينية في موعد غايته اليوم الخامس عشر من كل شهر ببيان موضحا حركة الانتاج خلال الشهر السابق وفق ما يلي :

— الوارد من الخامات والكميات المصنعة منها .

— الكمية المنتجة من كل صنف على حدة وما تم توزيعه منها والجهة المستلمة وتاريخ الاستلام .

— الارصدة المتبقية من الخامات والمنتجات في نهاية الشهر .

مادة ٣ — على الاشخاص المشار اليهم في المادة الاولى اعداد سجلات منتظمة موضحا بها حركة الانتاج وفقا لما هو وارد بالمادة السابقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ هذا القرار يتم اعتمادها قبل العمل بها من ادارة الزيت والبذرة ومنتجاتها بوزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٤ — كل مخالفة لاحكام المادة الاولى من هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

وكل مخالفة أخرى لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه أن باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اول مارس ١٩٧٤ .

قرار رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٧١

بشأن تنظيم تداول الصودا الكاوية والبوتاسا الكاوية

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم استخدام المواد والسلع
التي توزعها المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مقرر

مادة ١ — على الشركات وأصحاب المصانع المنصرفة لهم كميات من
مادتي الصودا الكاوية الخام والبوتاسا الكاوية الخام بكافة أنواعها
وأصنافها استخدام الكميات المسلمة اليهم من هذه المواد في انتاجهم
الصناعي المخصصة من أجله ويحظر عليهم الاتجار فيها .

مادة ٢ — يحظر على غير الشركات وأصحاب المصانع المشار اليهم في
المادة السابقة الاتجار في مادتي الصودا الكاوية الخام والبوتاسا الكاوية
الخام بكافة أنواعها وأصنافها أو حيازتها بقصد الاتجار وعليهم اخطار
مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة في خلال خمسة عشر يوما من
تاريخ نفاذ هذا القرار ببيان يرسل بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول
موضحا به الكميات الموجودة لديهم وأنواعها وأصنافها وعليهم الاحتفاظ بها
وعدم التصرف فيها لغير الجهات التي تحددها المصلحة المذكورة .

مادة ٣ — مع عدم الاخلال بما تتضمنه القرارات الاخرى من عقوبات
أشد يعاقب على كل مخالفة لاحكام هذا القرار بالحبس مدة لا تزيد على
ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٩١ هـ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧١) .

قرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٣

في شأن تنظيم تداول زيت رجب الكون

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .
وعلى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول زيت بذرة
القطن والزيوت النباتية والاستياريين .
وعلى القرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم الزيوت النباتية
والمسلى الصناعى والصابون .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر

مادة ١ - يحظر على أصحاب المصانع والهيئات والشركات والمسؤولين
عن ادارتها المنتجين لزيت رجب الكون التصرف في الكميات المنتجة بغير
أذن تصدر من مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة .

مادة ٢ - على المسؤولين في المادة السابقة تسليم الكميات الواردة
بالاذون المشار اليها خلال الشهر الصادرة فيه وعلى الجهات المنتجة للصابون
الصادر لصالحها الاذن استلامها خلال هذه الفترة والاستقط حقها في
الكميات المقررة وعليها تبيض الزيت المسلم اليها قبل استعماله وتقسم
مصلحة الرقابة الصناعية بالتفتيش الدورى للتأكد من اتمام عملية التبيض .

مادة ٣ - على المذكورين في المادة الاولى اخطار مصلحة الرقابة
الصناعية خلال الخمسة ايام الاولى من كل شهر بالبيانات الآتية :
(١) الرصيد في أول الشهر السابق ومقادير الانتاج خلاله .
(٢) الكميات المنصرفة طبقا للاذن الصادرة واسم المستلم وعنوانه .
(٣) الرصيد في آخر الشهر السابق .
(٤) الاذن التى لم يتم صرفها وأسباب عدم الصرف .

مادة ٤ - على الجهات المنتجة للصابون استخدام كميات زيت رجب
الكون المسلمة اليها بعد تبيضها فى انتاج الصابون بنسبة ١٠٪ من خلطة
الزيوت والشحوم الداخلة فى التصنيع .

مادة ٥ — كل مخالفة لاحكام المادة الاولى والثانية والرابعة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على ١٥٠ جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الاحوال يضبط الزيت موضوع الجريمة ويحكم بمصادرته .
وكل مخالفة لاحكام المادة الثالثة يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن مائة وخمسين جنيها .
مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا في ٥ ربيع الآخر سنة ١٣٩٣ (٨ مايو سنة ١٩٧٣) .

وزارة التجارة والتموين

قرار رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧

بشان تنظيم تداول مادة الاستيارين (★)

وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التـمـوـين :

وعلى قرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول زيت بذرة القطن والزيوت النباتية والاستيارين :
وعلى القرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم الزيوت النباتية في المسلى الصناعى والصابون :

وعلى القرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن تنظيم تداول زيت رجميع الكـوـن :
وعلى موافقة لجنة التموين العليا :

قرر :

مادة ١ — على أصحاب المعاصر والمسؤولين عن ادارتها انتاج مادة الاستيارين بنسبة لا تقل عن ٨٪ من كمية الزيوت نمرة ٣ الداخلة فى التكوين

وعليهم تسليم كميات الاستيارين المشار اليها الى مصانع المسلى الصناعى بموجب التراخيص والأذون الصادرة فى هذا الشأن .

مادة ٢ — على الجهات المنتجة للصابون استخدام شحوم غير غذائية فى انماج صابون الفسيل بنسبة ٩٠٪ من الزيوت والشحوم الداخلة فى التصنيع .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفات ويحكم بمصادرتها مادة ٤ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

وزارة التموين

قرار رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٥

بشأن تنظيم تداول الأغنام المستوردة واللحوم المجمدة (●)

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

المادة الأولى : يحظر بيع الأغنام الحية المستوردة ولحومها واللحوم المجمدة المستوردة الموزعة بمعرفة قطاع التموين أو عرضها للبيع أو حفظها لدى غير الجهات والأشخاص الموزعة عليهم وفى غير الأماكن المحددة لتداولها .

المادة الثانية : يحظر على الجهات والأشخاص المشار اليهم فى المادة السابقة التصرف فى الكميات الموزعة عليهم من السلع المذكورة فى غير الغرض المنصرفة من أجله أو لغير المستهلكين ، كما يحظر على المستهلكين إعادة بيع ما يحصلون عليه منها .

المادة الثالثة : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الاحوال تضبط الاتيىء موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

المادة الرابعة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠
فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية
وعلى ماراتاه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — لايجوز اعطاء تراخيص بفتح مصانع لتعبئة الشاى سواء كانت آلية او يدوية ، الا للشركات التابعة للمؤسسة الاقتصادية التى يمدخل فى نشاطها تعبئة الشاى وتجارته ، او للجمعيات التعاونية التى يختارها وزير التموين ويكون من اغراضها مباشرة النشاط المذكور .
وتلغى بحكم القانون جميع التراخيص الصادرة على خلاف احكام الفقرة السابقة .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى الاقليم المحرى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ محرم سنة ١٣٨٠ (١٤ يولية سنة ١٩٦٠) .

قرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٠

بحظر فتح محال جديد لتحميص وطحن البن أو زيادة القدرة الانتاجية للمحال القائمة أو اضافة احدى هاتين الصناعتين الى أعمال المرخص لها في صناعة أخرى

وزير التموين بأقليم مصر •

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له .
وعلى القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم تداول الشاي والبن والقرارات المعدلة له .
وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة •

قرر :

مادة ١ — (معدلة بالقرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٦٨) يحظر بغير ترخيص من المحافظ المختص (١) .
(١) فتح محال جديدة للتحميص أو طحن البن من أى نوع كانت .
(ب) اضافة احدى هاتين الصناعتين الى المحال المرخص لها في صناعة أخرى .

(ج) اجراء أى تعديل فى رخص المحال المرخص لها فى أية صناعة يكون من شأنه زيادة القدرة الانتاجية لتحميص أو طحن البن بالمحال المذكورة .
وذلك فى حدود الحصص المقررة للمحافظة .

مادة ٢ — يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

١٥ رجب ١٣٧٩ الموافق ١٤ يناير ١٩٦٠

(١) نشر القرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٦٨ بالوقائع العدد ٢٥٢ فى

١٩٦٨/١١/٣ .

قرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢

في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن

وزير التموين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش .
وعلى القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار ٦٦ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول الشاي والبن والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول الشاي والبن والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم توزيع الشاي على مناطق الأقليم المصرى .

وعلى القرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠ بحظر خلط الشاي أو البن بنوعيه (اخضر ومطحون) بأية مادة اخرى .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — على الشركات التى يعهد اليها باستيراد الشاي والبن أن ترسل الى الادارة العامة لاستيراد المواد التموينية وادارة الشاي والبن بالوزارة ومراقبات التموين فى الموانى بكتاب موصى عليه خلال اسبوع من تاريخ التعاقد بياناً بكميات الشاي والبن التى يتعاقدون على استيرادها محسوبة بالطن ومواعيد شحنها ووصولها الى الموانى مع ذكر موطن الاستيراد ونوع الشاي أو البن وسعر الشراء .

مادة ٢ - على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية تسلم كميات الشاي والبن التى تحددها الوزارة فى المواعيد التى تعينها لذلك .

مادة ٣ - على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية وفروعها وتجار الجملة للبن أن يمسكوا سجلا خاصا يثبتون فيه مقادير الشاي أو البن التى ترد اليهم أو يشترونها وتاريخ ورودها أو شرائها ونوعها واسمائها الموردين أو البائعين لهم ومقدار ما يبيعونه منها وتاريخ البيع وسعره واسم المشتري وعنوان محله وكذا أوزان العبوات بالنسبة للشاي ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى منتظمة تتضمن البيانات السابقة .

مادة ٤ - على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية أن تقوم بتوزيع كميات الشاي بعد تعبئتها فى أنحاء الجمهورية طبقا لتعليمات الوزارة فى هذا الشأن مع اخطار المراقبات المحلية بالكميات التى يتم شحنها الى دائرة كل مراقبة أولا بأول .

وعليها اخطار ادارة الشاي والبن بالوزارة ببيان نصف شهرى يتضمن كميات الشاي التى يتم شحنها الى المحافظات من كل نوع على حدة .

مادة ٥ - لا يجوز بيع الشاي الأسود أو حيازته بقصد البيع الا اذا كان معبأ فى عبوات ويجب أن يبين على كل عبوة باللغة العربية وبشكل واضح اسم المستورد والمعبىء ونوع الشاي والجهة المستورد منها وسعر البيع للمستهلك والوزن الصافى .

مادة ٦ - يحظر بقصد الاتجار خلط الشاي الاسود بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع فى ذلك .

ويحظر بقصد الاتجار خلط البن أخضرا كان أو مطحونا بأية مادة أخرى أو الشروع فى ذلك .

كما يحظر بقصد الاتجار حيازة الشاي والبن مخلوطا على النحو سالف الذكر أو بيعه أو عرضه للبيع .

مادة ٦ مكرر (أضيفت بالقرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ وقائع ٢٨ فى ١٩٦٤/٤/٦) لا يباع البن الأخضر الا معبأ فى عبوات البلوتيلين زنة كيلو ونصف كيلو وربع كيلو ويجب أن يوضع على كل عبوة نوع البن والوزن الصافى واسم المعبىء وسعر البيع للمستهلك ويستثنى من ذلك الكميات المخصصة لمطاحن البن فتسلم اليها سائبة .

كما يجب أن يباع البن المطحون داخل عبوات موضح عليها نوع البن ونسبة الخلط فيه والوزن الصافى واسم المعبىء وسعر البيع للمستهلك

ولا يجوز بيع البن المطحون مخلوطا الا طبقا لما تحدده وزارة التموين من شروط ومواصفات ونسبة وأسعار .

مادة ٧ - (معدلة بالقرار رقم ٣ لسنة ١٩٦٥) وقائع ٤ في ١٤/١/١٩٦٥ على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية أن تقوم بتعبئة الشاي الأسود على الوجه الآتى :: -

(١) باكوات صغيرة زنة ٨ر٥ جرام فئة عشر مليمات ١٧ جراما فئة عشرين مليما بنسبة ٥٠٪ على الأقل من الكميات المراد تعبئتها .

(ب) باكوات لا تزيد على ٣٤ جراما بنسبة ٥٠٪ من الكمية الباقية .

(ج) باكوات أكثر من ٣٤ جراما لبقاى الكمية .

ولا يسرى القيد الخاص بحجم الباكوات على الشاي الوارد من الخارج فى أغلفة أو عبوات خاصة .

مادة ٨ - عند التفتيش على أوزان عبوات الشاي المختلفة يوزن عدد معين من العبوات ذات الوزن الواحد ثم يستخرج متوسط وزن العبوة الواحدة وذلك وفقا للقواعد التالية :

(١) عبوة زنة ٩ر٢٥ جرام التى تباع للمستهلك بعشرة مليمات يكون الوزن بالنسبة اليها على عدد من العبوات لا يقل عن خمسين عبوة فاذا لم يوجد هذا العدد يكون الوزن على جميع ما يوجد منها .

(ب) العبوة التى يزيد وزنها على ٩ر٢٥ جراما ولا يجاوز ٣٧ جراما يكون الوزن بالنسبة اليها على عدد من العبوات لا يقل عن عشر عبوات أو كل ما يوجد منها .

(ج) العبوة التى يزيد وزنها على ٣٧ جراما يكون الوزن بالنسبة اليها على العبوة الواحدة .

مادة ٩ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ١٠ - تلغى القرارات ارقام ٦٦ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ و ٦٤ لسنة ١٩٥٩ و ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

قرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٠

بشان تنظيم تصنيع الاكياس المخصصة لتعبئة الشاي

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية
وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

وعلى القرار رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة
الشاي والبن .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مقرر :

مادة ١ - يحظر على الشركات المنتجة لورق التعبئة المستخدم في
سنع عبوات الشاي التصرف بالبيع في المخلفات والفضلات والاوراق
المعيبة .

مادة ٢ - يخطر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية
على اصحاب محال الطباعة وغيرها من المحال العامة والمسؤولين عن
ادارتها طباعة وتصنيع وحيازة الاكياس المعدة لتعبئة الشاي .

مادة ٣ - يحظر على اصحاب محال الطباعة وغيرها من المحال العامة
والمسؤولين عن ادارتها والمرخص لهم بطباعة وتصنيع الاكياس المعدة
لتعبئة الشاي التصرف في المخلفات والاكياس المعيبة وعليها تسليمها
للمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية .

مادة ٤ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

١٩٧٠/٣/٢١

قرار وزارى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٠
بشأن تولى الشركة المصرية لتجارة السلع الغذائية

بالجملة توزيع رسائل البن الاخضر المستورد

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تعبئة
وتجارة الشاى والبن .

وعلى القرار الوزارى رقم ٥ لسنة ١٩٦٠ بحظر فتح محال جديدة
لتحميص أو طحن البن أو زيادة القدرة الانتاجية للمحال القائمة أو اضافة
احدى هاتين الصناعتين الى المحال المرخص لها فى صناعة أخرى والقرارات
المصدرة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - اعتبارا من اول يوليو ١٩٧٠ تتولى الشركة المصرية لتجارة
السلع الغذائية بالجملة استلام جميع رسائل البن الاخضر المستورد بمعرفة
الهيئة العامة للسلع التموينية أو شركات التجارة الخارجية بعد انتهاء
اجراءات الافراج الجمركى والصحى ، وتقوم الشركة بعمليات النقل
والتوزيع لاصحاب محال تحميص وطحن البن فى عواصم محافظات
الجمهورية ومدنها وفقا للكشوف المعتمدة من السيد المحافظ المختص فى
حدود الحصص المقررة للمحافظة وطبقا للمواعيد والتعليمات التى تحددها
وتصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ٢ - على تجار الجملة ونصف الجملة التخلص من الكميات
المتبقية لديهم من البن الاخضر فى فترة لا تتجاوز آخر سبتمبر ١٩٧٠ ،
ويحظر عليهم بعد هذا التاريخ حيازة أية كميات من البن الاخضر أو التعامل
فيه بهذه الصيغة .

مادة ٣ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبة
النصوص عليها بالمادة ٥٦ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ نشره .

١٩٧٠/٦/٢٢

قرار وزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الاتجار في الشاي

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبري وتحديد الارباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يقمع التدليس والغش .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

وعلى القرار رقم ٢٥٢ لسنة ٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة
الشاي والبن .

وعلى القرار ٥٢ لسنة ٧٠ بشأن استثناء الشاي المستورد المعبأ
من الخارج لحساب وزارة التموين والتجارة الداخلية من بعض احكام القرار
رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - يحظر على غير مؤسسات القطاع العام وشركاتها الاتجار
بالجملة في الشاي الاسود .

مادة ٢ - (معدلة بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٦) يحظر بيع الشاي
الاسود او حيازته بقصد البيع الا اذا كان معبأ في عبوات طبقاً للاوزان
والاسعار التي تحددها وزارة التموين ويستثنى من ذلك عبوات الشاي
المستورد معبأ من الخارج .

ويجب أن يبين كل عبوة باللغة العربية وبشكل واضح اسم المستورد
والمعبأ ونوع الشاي والجهة المستوردة منها وسعر البيع للمستهلك والوزن
الصافي .

وتستثنى من ذلك عبوات الشاي المستورد معبأ من الخارج لحساب
وزارة التموين والتجارة الداخلية والهيئة العامة للسلع التموينية والمؤسسات
المسماة ووحدهاتها .

مادة ٣ - يحظر خلط الشاي الاسود بأنواعه المختلفة بشاي اخضر
او باية مادة اخرى او الشروع في ذلك كما يحظر بيع الشاي مخلوطا على
النحو السالف او حيازته بقصد الاتجار .

مادة ٤ - يحظر على غير الجمعيات التعاونية والتجار المسند اليهم
توزيع المواد التموينية الاتجار في الشاي المخصص للاستهلاك العائلي
بالبطاقات التموينية او حيازته بقصد الاتجار .

كما يحظر على التجار التموينيين والجمعيات التعاونية المشار اليهم حيازة كميات من الشاي المخصص للبطاقات التموينية غير الكميات المسلمة اليهم لتوزيعها .

مادة ٥ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .
وفي جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٦ - يلغى القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

١٩٧١/٢/٢١

قرار وزير التموين رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم

التصرف في رسائل البن المستورد وتحديد أسعار تداوله

مادة ١ - تتولى الهيئة العامة للسلع التموينية تسليم كافة الرسائل المستوردة من البن بكافة انواعه بموانى الوصول بعد اتمام الافراج الجمركى عنها الى كل من الشركة المصرية لتعبئة السلع الغذائية وشركتى التوزيع بالجملة التابعة للمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية وفقا للاسس التى تضعها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٢ - (أ) على شركتى التوزيع بالجملة توزيع كافة الكميات المسلمة اليها الى مطاحن البن بجميع الجهات وفقا للحصص المقررة بمعرفة وزارة التموين والتجارة الداخلية .

(ب) على الشركة المصرية لتعبئة السلع الغذائية توزيع كافة الكميات المسلم اليها الى شركات المجمعات الاستهلاكية والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتجار التجزئة بجميع الجهات بعد تعبئتها فى اكياس من البلوثولسين .

مادة ٣ - (معدلة بالقرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٧) .

تحدد أسعار تداول البن المستورد بكافة انواعه على النحو التالى :

مليم جنيه

٢٦٨٣ سعر تسليم الطن من البن الاخضر السائب من الهيئة العامة للسلع التموينية الى الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع السلع الغذائية وشركتى التوزيع بالجملة وبالموانى بعد اتمام الافراج الجمركى .

٢٧٤٢ سعر بيع الطن من البن الاخضر السائب من شركتى التوزيع بالجملة الى مطاحن البن بمحافظات القاهرة والجيزة والوجه البحرى .

جنيته

٢٧٤٦ سعر بيع الطن من البن الاخضر المعبأ فى عبوات زنة ٥ كيلو جرام للعبوة من شركتى التوزيع بالجملة الى مطاحن البن بباقي محافظات الوجه القبلى .

جنيته

٢٧٧٠ سعر بيع الطن من البن الاخضر المعبأ فى عبوات من البولى اثلين زنة ٢٥٠ جرام للعبوة من الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع السلع الغذائية الى شركات الجمعيات الاستهلاكية وتجار التجزئة لجميع الجهات .

٧٣٥ سعر بيع العبوة زنة ٢٥٠ جراما من البن الاخضر للمستهلك بجميع الجهات .

٣٦٠٠ سعر بيع الكيلو جرام من البن المطحون للمستهلك بجميع الجهات .
مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ او بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الاحوال .
مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

مادة ٦ - (مضافة بالمادة الاولى من قرار التموين رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٧) .

(ا) على الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع السلع الغذائية تعبئة الحصة المقررة من البن الاخضر بمطاحن البن بالوجه القبلى عدا محافظة الجيزة فى عبوات زنة العبوة منها ٥ كيلو جرام على أن يستوضح على كل عبوة الوزن وقصر بيعها على مطاحن البن بمحافظات الوجه البحرى عدا محافظة الجيزة ولايجوز تداولها بغير هذا الغرض .

(ب) يقصر تعبئة البن الاخضر المخصص للبيع بالمجمعات الاستهلاكية وتجار التجزئة على العبوات زنة ٢٥٠ جرام وتلغى كافة العبوات الاخرى .

قرار وزارى رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠

فى شأن تنظيم تداول وتحديد ارباح الشاى الاسود
المستورد سائبا والمعبأ محليا

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعيرة الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٩ الخاص بتنظيم وتحديد اختصاصات وزارة التموين والتجارة الداخلية .

وعلى القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن .
وعلى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم تصنيع الاكياس المخصصة لتعبئة الشاي .
وعلى القرار الوزارى رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم الاتجار فى الشاي والقرارات المعدلة له .
وعلى القرار الوزارى رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ الخاص بتحديد الارباح فى تجارة السلع المستوردة والقرارات المعدلة والمنفذة له .
وعلى القرار الوزارى رقم ١٦٤٦ لسنة ١٩٧٧ الخاص بتحديد عناصر تكاليف الاستيراد للسلع المستوردة التى تنسب اليها نسب الربح المقررة .
وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

قـرـر :

مادة ١ - يحظر على المرخص لهم فى الاستيراد والاتجار فى الشاي الاسود ، تعبئته فى غير المصانع التابعة لوحدات القطاع العام ومقتضىات لتعاقدما معهم .

مادة ٢ - يتم طرح عبوات الشاي الاسود غير التموينى سائبا والمعبأ محليا طبقا لاسعار التداول المحددة تطبيقا لتكلفة الاستيراد وفقا لأحكام القرار رقم ١٦٤٦ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، مضافا اليها مصاريف التعبئة الفعلية من واقع العقود المبرمة من المستوردين والمصانع التابعة لوحدات القطاع العام المشار اليها فى المادة السابقة وقيمة العبوات الورقية المؤيدة بالمستندات .

مادة ٣ - تحدد أقصى الارباح فى تجارة الشاي المشار اليه بالمادة الاولى من هذا القرار بـ ٢٠٪ من اجمالى التكاليف الموضحة بالمادة السابقة ، توزع كالاتى :

- ٦٪ للمستورد .
- ٤٪ لتاجر الجملة .
- ١٠٪ لتاجر التجزئة .

مادة ٤ - على مستوردي الشاي المشار اليه بالمواد السابقة التقدم الى وزارة التموين والتجارة الداخلية بالمستندات المؤيدة للتكاليف الموضحة بالمادة « ٢ » من هذا القرار باخطار يسلم للإدارة العامة للخبراء والتسعيرة قبل البدء فى تعبئة الكميات الواردة لحسابهم موضحا به الكمية وتاريخ ورودها وصورة من التعاقد مع مصنع القطاع العام المعبأ وبيان أوزان العبوات التى تعبأ فيها لتحديد التكلفة وأسعار التداول حتى سعر المستهلك

الآخر ، ويتعين الحصول على بيان معتمد بالتكلفة وأسعار تداول العبوات قبل بدء التعبئة .

مادة ٥ - على المشار اليهم في المادة السابقة اثبات البيانات التالية باللغة العربية وبشكل واضح على العبوات ، بعد اعتمادها من وزارة التموين والتجارة الداخلية وفقا لاحكام هذا القرار :

- اسم المستورد .
 - بيان الشركة المعبئة .
 - نوع الشاي المعبأ .
 - الجهة المستورد منها .
 - الوزن الصافي للعبوة .
 - سعر بيع العبوة للمستهلك .
- وعلى شركات القطاع العام المسند اليها تعبئة كافة الكميات الواردة من الشاي الاسود السائب لحساب المرخص لهم بالاستيراد مراعاة تطبيق احكام هذا القرار على الكميات التي تقوم بتعبئتها .
- مادة ٦ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة « ٥٦ » من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .
- مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- تحريرا في ٢٢ صفر سنة ١٤٠٠ (١٠ يناير سنة ١٩٨٠) .

قرار وزاري رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم توزيع السكر المحلي وتحديد أسعاره

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق المالية الناتجة عن بيع المواد المستولى عليها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن انشاء وتنظيم الهيئة العامة للسلع التموينية .

وعلى موافقة مجلس الوزراء في ٢٨/٣/١٩٦٧ على تجميع فسروق
الأسعار الناتجة عن قيام وزارة التموين بتسعير بعض السلع في حساب
واحد تحت إشراف وزارة التموين والتجارة الداخلية .
وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وعلى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩
بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر .
وعلى القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ قرار إلغاء التدابير التموينية
الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائلي .
وعلى القرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن سكر الماكينة
المعبأ في باكوات .
وعلى القرار رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم توزيع السكر
والشاي .
وعلى قرار وزير الصناعة رقم ١١١٦ لسنة ١٩٧٣ ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

- مادة ١ - تقوم شركة السكر والتقطير المصرية بتسليم انتاجها من
السكر المخصص للاستهلاك المحلى الى الشركة المصرية لتجارة السلع
الغذائية بالجملة والشركة العامة لتجارة السلع الغذائية بالجملة التابعتين
للمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية .
- مادة ٢ - على شركتى الجملة المشار اليهما بالمادة السابقة توزيع
الكميات المسلمة اليهما بموجب احكام هذا القرار على تجار التجزئة
والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وشركات الجمعيات الاستهلاكية والمصانع
والهيئات والجهات المستهلكة المرخص لها .
- مادة ٣ - تحدد اسعار تداول السكر وفقا للاسعار الواردة بالجدول
المرفق لهذا القرار .
- مادة ٤ - على شركتى الجملة المشار اليهما في المادة الاولى سداد
فروق الاسعار المستحقة للهيئة العامة للسلع التموينية في ميعاد اقصاه اليوم
الخامس والعش من الشهر التالى للاستلام من شركة السكر
والتقطير المصرية .
- مادة ٥ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمعسوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .
- مادة ٦ - ينشر هذا القرار بقانون بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من
يوم ١٢/١٢/١٩٧٣ .
- تحريرا في ١٧ ذى القعدة سنة ١٣٩٣ (١١ ديسمبر سنة ١٩٧٣) .

الجدول المرفق بالقرار الوزاري رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣

النوع	سعر البيع من شركتي الجملة لتجار التجزئة والمجمعات الاستهلاكية بالطن		سعر البيع من تجار التجزئة والمجمعات للمستهلك بالكيلو
	جنيته	مليم	
السكر الناعم للبطاقات	٦٨	٤٣٠	٧٠
السكر الناعم بنسبة ٥٠٪ للبطاقات	١٤٧	١٣٧	١٥٠
السكر الناعم الاضافي	٢٤٥	—	٢٥٠
الكاستور الفاخر المعبأ	٢٥٤	٨٠٠	٢٦٠
المبلور الفاخر المعبأ	٢٥٤	٨٠٠	٢٦٠
البودرة جلاس وكاسوناد	٢٦٤	٦٠٠	٢٧٠
السكر النبات الابيض	٢٤٥	—	٢٥٠
السكر النبات الملون	٢٦٤	٦٠٠	٢٧٠
سكر الماكينة الممتاز	٢٦٤	٦٠٠	٢٧٠
السكر الذعم المخصص لباقي المصانع والمستشفيات والمحال العامة وغيرها	٢٢٧	٧٠٠	٢٣٠
السكر الماكينة الممتاز المغلف	—	—	٢٨٠

قرار وزارى رقم ٢ لسنة ١٩٧٥

بشأن تحديد أسعار تداول عبوات من السكر المستورد

وزير التموين ..

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين .

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦١ بشأن الفروق المالية الناتجة
عن بيع المواد المستولى عليها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن انشاء
تنظيم الهيئة العامة للسلع التموينية .

وعلى قرار وزارة الصناعة رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٠ .
وعلى قرار وزارة الصناعة رقم ١١١٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد
أسعار تداول السكر .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد
أسعار السكر المستورد .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن تحديد مقررات
السكر الموزع بالبطاقات التموينية على المواطنين وتسعير السكر .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام تداول السكر
المستورد .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قـرـر :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام القرارين رقمى ١٥٠ ، ١٨٨ لسنة ١٧٤ المشار اليهما تحدد أسعار تداول عبوات السكر المستورد الآتى بياتها على النحو التالى :

العبوة	سعر البيع من شركة السكر لشركتى الجملة		سعر البيع من شركتى الجملة لتجار التجزئة والمجمعات		سعر البيع للمستهلك
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
جم	—	—	٢٧٠	١١	٢٥٠
كيلو	٤٦	حر	١٥١	١٢	٢٥٠
٥٩٥	٤٦	«	٢٧٥	١٢	٢٥٠
١٠٠	٥٠	«	٧٠٠	١٤	٢٥٠
—	٦٠	«	٨١١	١٦	٢٥٠
٦١٥	٦٨	«	٨٦١	٥	١٠٠
—	٦٠	بطاقات	٨٣٤	٤	

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٩٤ (٤ يناير سنة ١٩٧٥)

**قرار وزارى رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٠
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن
تنظيم توزيع السكر المحلى وتحديد أسعاره**

وزير التمرين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القانون ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق المالية الناتجة عن بيع
المواد المستولى عليها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة
العامة للسلع التموينية .

وعلى موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٨ على تجميع فروق
الأسعار الناتجة عن قيام وزارة التموين بتسعير بعض السلع فى حساب
واحد تحت اشراف وزارة التموين والتجارة الداخلية .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بشأن البطاقات التموينية .

وعلى القرار رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تنظيم توزيع السكر
والشاي .

وعلى القرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تنظيم توزيع السكر المحلى
وتحديد أسعاره .

وعلى القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تحديد مقررات السكر
الموزع بالبطاقات التموينية على المواطنين وتسعير السكر .

وعلى القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تحديد أسعار تداول عبوات
من السكر المستورد .

وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم استخدام السلع
الغذائية والتموينية المدعمة فى الفنادق والمحال السياحية .

وعلى القرار ١٩٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن تحديد أسعار السكر .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - يستبدل الجدول المرافق للقرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ المشار
اليه بالجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به

اعتبارا من ١/٦/١٩٨٠ .

تحريرا فى ١٦ رجب سنة ١٤٠٠ (٣١ مايو سنة ١٩٨٠) .

الجدول المرافق للقرار ١١٨ لسنة ١٩٨٠

سعر البيع للمستهلك	سعر البيع من شركات الجملة للمصانع أو الفنادق والمحال السياحية		سعر البيع من شركات الجملة لتجار التجزئة والمجمعات بالطن		الصف
جنيه	جنيه	مليم	جنيه	مليم	
—	—	—	٩٦	١٥٥	١ - السكر الناعم للبطاقات التموينية
—	—	—	٢٩٠	٢٨٥	٢ - السكر النبات الابيض والناعم الحر
—	—	—	—	—	٣ - السكر الكاستور الفاخر المعبأ والبلور الفاخر المعبأ والنباتات الملون والبودرة جلاس والكاسوناد المعبأ
—	—	—	٣٠٩	٦١٥	٤ - السكر القمع
—	—	—	٣٢٨	٨٤٥	٥ - السكر الماكينة الممتاز .
—	٣٠٤	٨٠٠	٣٣٨	٤٦٠	٦ - السكر الكاسوناد الصناعي والماكينة الصناعي والكاستور الصناعي
—	٣٠٠	—	—	—	٧ - السكر الناعم الحر لمصانع المياه الغازية والمسكر انتاجها جبريا
—	٤٠٠	—	—	—	٨ - السكر الناعم الحر للمصانع الغير مسمر انتاجها جبريا
—	٥٠٠	—	—	—	٩ - السكر الناعم الحر للفنادق والمحلات العامة السياحية
—	٦٠٠	—	—	—	١٠ - السكر الماكينة الممتاز للغلف للفنادق والمحلات العامة السياحية

قرار وزارى رقم ٣١٢ لسنة ١٩٨٠

بتمديد بعض احكام القرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم توزيع السكر المحلى وتحديد اسعاره

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق المالية الناتجة عن بيع المواد المستولى عليها ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية ، وعلى موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٨ على تجميع فروق الاسعار الناتجة عن قيام وزارة التموين بتسعير بعض السلع فى حساب واحد تحت اشراف وزارة التموين والتجارة الداخلية .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بشأن البطاقات التموينية .
وعلى القرار رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٧٣ فى تنظيم توزيع السكر والشاي .
وعلى القرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تنظيم توزيع السكر المحلى وتحديد اسعاره .

وعلى القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تحديد مقررات السكر الموزع بالبطاقات التموينية على المواطنين وتسعير السكر .
وعلى القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تحديد اسعار جدول عبوات السكر المستورد .

وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم استخدام السلع الغذائية والتموينية المدعمة فى الفنادق والمحال السياحية .
وعلى القرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن تحديد اسعار السكر .
وعلى القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم توزيع السكر المحلى وتحديد اسعاره .

قرر

- مادة اولى : يستبدل الجدول المرافق للقرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بالجدول المرافق لهذا القرار .
مادة ثانية : يلغى القرارين رقمى ١٩٥ لسنة ١٩٧٩ ، ١١٨ لسنة ١٩٨٠ المشار اليهما .
مادة ثالثة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

الجدول المرافق للقرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٨٠

للمستهلك سعر البيع بالكيلو	سعر البيع من شركتى الجملة للمصانع والفنادق والمحال السياحية بالطن		سعر البيع من شركتى الجملة لتجار التجزئة والجمعيات بالطن		الصف
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
—	—	—	—	١٥٥	١ - السكر الناعم للبطاقات التمونية
—	—	—	—	٣٨٥	٢ - السكر النبات الأبيض ...
—	—	—	—	٤٦٠	٣ - السكر الناعم الحر ...
—	—	—	—	—	٤ - السكر الكاستور الفاخر المعبأ
—	—	—	—	—	والمبلور الفاخر المعبأ والنبات الملون
٣٢٠	—	—	—	٦١٥	والبودرة جلاس والكاستوناد المعبأ ...
٣٤٠	—	—	—	٨٤٥	٥ - السكر القمع ...
٣٥٠	—	—	—	٤٦٠	٦ - السكر الماكينة الممتاز ...
—	—	—	—	—	٧ - السكر الكاستوناد الصناعى
—	٨٠٠	—	—	—	والماكينة الصناعى والكاستور الصناعى
—	٣٠٤	—	—	—	٨ - السكر الناعم الحر لمصانع المياه
—	٣٠٠	—	—	—	الغازية والمسكر انتاجها جبريا ...
—	٤٠٠	—	—	—	٩ - السكر الناعم الحر للمصانع الغير
—	—	—	—	—	مسعر انتاجها جبريا ...
—	—	—	—	—	١٠ - السكر الناعم الحر للفنادق
—	٥٠٠	—	—	—	والمحلات العامة السياحية ..
—	٥٥٠	—	—	—	١١ - السكر الماكينة الممتاز للفنادق
—	—	—	—	—	والمحلات العامة السياحية ..
—	٦٠٠	—	—	—	١٢ - السكر الماكينة الممتاز المغلف
—	—	—	—	—	للفنادق والمحلات العامة السياحية ..

قرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨١

بشان تنظيم تعبئة السكر البودرة المطحون

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بقانون
التموين ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى وتحديد
الأرباح ،

وعلى القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ بتعبئة المواد الغذائية الخاضعة للتسعير
الجبرى فى عبوات تؤدى الى زيادة السعر الرسمى المحدد لبيعها الا بترخيص
وعلى القرار رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم تعبئة السكر البودرة
المطحون والقرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٠ المعدل له ،

وعلى القرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن تداول السكر وتحديد
أسعاره ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر

مادة ١ - مع عدم الاخلال باحكام القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ المشار
اليه يصرح للمصانع المرخص لها بطحن وتعبئة السكر البودرة فى طحن
الحصص المخصصة لها وتعبئتها فى عبوات من البولى اثيلين زنة كيلو جرام
صافى ونصف كيلو جرام صافى .

مادة ٢ - تتسلم مصانع طحن السكر حصصها من السكر الناعم الحر من
شركتى الجملة بالأسعار المحددة للمصانع المسعر انتاجها جبريا وهو
٣٠٠ جنيه للطن .

مادة ٣ - لا يجوز بيع السكر البودرة او عرضة للبيع او حيازته بقصد البيع
الا اذا كان معبأ فى العبوات المشار اليها بالمادة الاولى ومطابقا
للمواصفات الآتية :

- (١) أن يكون سكرًا نقيًا من الشوائب أو أى مواد مضافة .
- (ب) أن تكون العبوة محكمة الغلق .
- (ج) أن يدون على العبوة البيانات الآتية :
 - ١ - اسم المعبىء وعنوانه ورقم وتاريخ الترخيص بالتعبئة الصادر له
من الوزارة .
 - ٢ - الوزن الصافى للعبوة .
 - ٣ - السعر المحدد لبيع العبوة للمستهلك .
- مادة ٤ - يحدد سعر العبوات المشار اليها بالمادة الاولى من هذا القرار
للمستهلك فى جميع المحافظات وفقا لما يلى :
 - عبوة زنة كيلو جرام صافى ٣٢٠ مليما .
 - عبوة زنة نصف كيلو جرام صافى ١٦٠ مليما .

- مادة ٥ - يتم توزيع انتاج هذه المصانع تحت اشراف مديريات التموين المختصة بالضوابط التى تحددها فى هذا الشأن .
- مادة ٦ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة (٥٦) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .
- مادة ٧ - يلغى القرار رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٧٤ والقرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٠
- مادة ٨ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

٨ يوليو سنة ١٩٨١

حظر نقل بعض المواد والسلع

قرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٠

بحظر نقل أصناف الحبوب والحيوانات والمنتجات من الواحات الداخلة والخارجة الى وادى النيل

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المادة الاولى بند ٢ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى القرار رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٤٧ .
وعلى القرار رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن تشكيل لجنة لبحث شئون التموين بمحافظة الحدود .
وبعد موافقة لجنة التموين العليا .
وبعد الاطلاع على ما ارتأته الجمعية العمومية لقسمى الراى والتشريع بمجلس الدولة .

قـرـر :

مادة ١ - يحظر بدون ترخيص من محافظ الصحراء الغربية و من ينيبه عنه نقل الحبوب والحيوانات والمنتجات المبينة فى الجدول المرافق لهذا القرار من الواحات الداخلة والخارجة الى وادى النيل ويستثنى من ذلك ما يأتى :

(١) ما يحصله المسافرون لمؤننتهم الشخصية .

(ب) ما يرسل على ذمة احدى مصالح الحكومة .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن تسعة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز (م - ٢٣ - الجرائم التموينية)

مائة وخمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الاحوال تضيق
الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
مادة ٣ - يلغى القرار رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه .
مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريرا في ١٨/١٢/١٩٥٠ .

قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠

بشأن نقل المواد الغذائية وغيرها الى محافظة سيناء

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له .
وعلى القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها
الى محافظة سيناء .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - (معدلة بالقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٧) يحظر نقل المعادن
الثمينة والمكلىء والأحجار الكريمة بغير الاستخدام الشخصى الى جميع الجهات
الداخلية فى حدود محافظة سيناء بغير ترخيص من وزارة التموين .

مادة ٢ - (معدلة بالقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٥) يحظر بغير ترخيص
من وزارة التموين نقل جميع انواع السلع والبضائع الى خارج بلدة العريش
شرقى خط وهمى يبدأ من نقطة على ساحل البحر الابيض تاه نقطة الرئيسة
ثم يمر على الحد الشرقى لطريق العريش مفارق حتى الكيلو ١٦١ ثم الحد
الجنوبى للطريق الأوسط حتى مدخل طريق الحسنة - سدر الحيطان ثم
الحد الشرقى للطريق حتى بئر الحسنة ثم الحد الشرقى لدق السيارات
بين بئر الحسنة ونخل ثم الحد الجنوبى لدق نخل - التمد - رأس النقب .

وتعتبر الطرق الموصلة بين ابى عجيلة والتمد ورأس النقب داخل المنطقة
المحظور النقل اليها ويكون الطريق (العريش الكيلو ١٦١ الحسنة نخسل)
خارج المنطقة المحظور النقل اليها .

ويستثنى من ذلك :

- (أ) ما يحمله المسافر لمؤناته الشخصية ومؤونة الدابة التي يركبها بحيث لا يتجاوز ذلك مائة كيلو جرام .
- (ب) ما يرسل الى إحدى المصالح الحكومية .
- (ج) الطرود التي ترسل بالبريد للاستهلاك العائلي بشرط ألا يجاوز وزنها عشرة كيلو جرامات في الاسبوع .
- (د) أغنام العربان الذين يجوبون الصحراء سعياً وراء المرعى .
- (هـ) ما تنقله شركات التعدين المرخص لها في البحث والاستغلال في المناطق الداخلية في حدود المنطقة المحددة بالمادة السابقة من المواد والسلع اللازمة لأعمالها وعملها .

مادة ٣ - على شركات التعدين المشار إليها البند (هـ) من المادة السابقة أن ترسل الى مراقبة تموين سيناء وسلاح الحدود خلال الاسبوع الاول من كل شهر :

(أ) بياناً بالكميات التي صرفت إليها من مواد التموين وما استهلك منها والباقي لديها في نهاية الشهر السابق .

(ب) ما يرد إليها من السلع والمهمات خلال الشهر السابق .

(جـ) كل تغيير يطرأ على عدد العمال خلال الشهر السابق .

(د) تاريخ وقف أعمال الشركة بالجهات التابعة للمراقبة .

مادة ٤ - (معدلة بالقرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٦) تنشأ بمحافظة سيناء لجنة تشكل على الوجه الآتي :

- ١ - المحافظ أو من ينوب عنه رئيساً
- ٢ - المدير العام للمناطق التموينية بوزارة التموين أو من ينوب عنه ممن لا تقل درجته عن الدرجة الثانية .
- ٣ - مدير التموين أو من ينوب عنه .
- ٤ - مأمور قسم الحدود المختص أو من ينوب عنه .
- ٥ - مأمور الجمر المختص أو من ينوب عنه .
- ٦ - مندوب عن الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة .
- ٧ - العمدة المختص .
- ٨ - تاجر يختاره المحافظ بموافقة الوزارة لمدة لا تزيد على سنة بحيث تنتهي في آخر ديسمبر .
- ٩ - رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بالعريش .

أعضاء

وتجتمع هذه اللجنة فى اليوم الثالث من كل شهر وتختص بالبت فى الطلبات المقدمة من الافراد والتجار خلال الشهر السابق لنقل المواد والسلع المشار اليها فى المادة ١ ، ٢ .

مادة ٥ - (معدلة بالقرار رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢) تصدر مديرية تموين سيناء تراخيص النقل الخاصة بالمواد الاتية :

- (١) مواد التموين التى توزع بالبطاقات .
- (ب) الدقيق والسكر الحر وزيت بذرة القطن الخرفى حدود الكميات التى تعينها الوزارة .
- (ج) المواد الخاصة بالطلبات التى تقدم من الافراد لنقل مواد لاتتعلق بالتجارة والتى وافقت عليها اللجنة المحلية المشار اليها فى المادة ٤ من هذا القرار .

ويعفى من الحصول على الترخيص بالنقل شركات التصدير المشار اليها فى البند (هـ) من المادة ٢ وذلك بالنسبة للمواد والسلع الواجب الاخطار عنها طبقا لنص المادة ٣ .

(فقرة معدلة بالقرار ١١٧ لسنة ١٩٦٣) وفيما عدا ذلك تصدر تراخيص النقل من ادارة الشئون التموينية بوزارة التموين .

وتجرز التراخيص فى جميع الاحوال من ست صور ترسل الاولى بخطاب موصى عليه الى الطالب والثانية الى المحافظ والثالثة الى المراقبة الجمركية والرابعة الى وزارة التموين او مديرية التموين المحلية حسب الاحوال والخامسة ترفق بالطلب .

مادة ٦ - كل مخالفة لاحكام هاذ القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على تسعة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

(فقرة مضافة بالقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٣) وفى جميع الاحوال تضبط المواد موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
ويحرم المخالف الاحكام هذا القرار من الترخيص له فى نقل السلعة موضوع الجريمة لمدة سنة .

مادة ٧ - يلغى القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ١٣ / ٣ / ١٩٦٠

قرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٥

فى شأن حظر ادخال الخيش المصنع الى الدائرة الجمركية الا بترخيص
من مديرية التموين المختصة .

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قـرـر :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من مديرية التموين المختصة ادخال
الخيش المصنع وغير المصنع الى الدائرة الجمركية .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين
العقوبتين ، وفى جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم
بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

القرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٦

يحظر نقل قصب السكر خارج مركز نجع حمادى

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

المادة الاولى : (معدلة بالقرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٧) يحظر نقسل قصب السكر خارج مراكز أبو طشت ونجع حمادى ودشنا والمنطقة المحصورة بين مركز مطاى بحرى وديروط قبلى بما فيها مركز مطاى التابع لمحافظة أسيوط الا بترخيص من اللجنة المشكلة لهذا الغرض بكل مركز منها وفقسما للتشكيل الاتى :

- (أ) مفتش الزراعة بالمركز .
 - (ب) مندوب عن شركة السكر والتقطير المصرية .
 - (ج) مندوب عن المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى العربى بالمركز .
- المادة الثانية : كل مخالفة لاحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحسكم بمصادرتها .

المادة الثالثة : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

١٩٦٦/١٢/٨

القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦

فى شأن حظر نقل قش الكتان وبذره خارج الاجران

ومراكز التجمع بالمحافظات

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

قـسـر :

مادة ١ - يحظر خلال المدة من أول ابريل حتى اخر أغسطس نقل قش الكتان وبذرتة خارج الاجران ومراكز التجمع بالمحافظات الا بتـرخيص من مدير عام الزراعة بالمحافظة .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مسدة لا تقل عن ٦ شهور ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهها أو باحدى هاتين العقوبتين .
وفى جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا فى ٢٧/٤/١٩٦٦

وزير التموين

القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٦

يحظر نقل الاسمدة الازوتية والفوسفاتية من محافظة الى اخرى بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون الاسمدة وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مادة ١ - يحظر نقل الاسمدة الازوتية والفوسفاتية من محافظة الى اخرى الا بمعرفة المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى .
مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
٧ مايو سنة ١٩٦٦ .

القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٧

بشأن حظر نقل تقاوى البصل (الحبة السوداء) والاستيلاء

على كميات منها لدى الزراع والتجار ببعض المحافظات
وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا :

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

قرر :

مادة ١ - (١) يحظر بغير ترخيص من مدير الزراعة بالمحافظة نقل
تقاوى البصل (الحبة السوداء) خارج حدود محافظات بنى سويف - الفيوم
- المنيا - أسيوط - سوهاج - قنا .

مادة ٢ - يستولى على كميات التقاوى المذكورة الموجودة لدى الزراع
والتجار فى المحافظات سالفة الذكر خلال الفترة من تاريخ نشر هذا القرار
حتى آخر يونيو ١٩٦٧ لصالح وزارة الزراعة وعليهم تسليم الكميات
الموجودة لديهم منها الى شئون المؤسسة العامة للائتمان الزراعى
والتعاونى .

مادة ٣ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره
تحريرا فى ١٩٦٧/٦/٢٦

القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٦
بحظر نقل القمح خارج محافظة المنيا

وزير التموين والتجارة الخارجية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - يحظر نقل القمح الى داخل محافظة المنيا او خارجها الا
بترخيص من الجهة الادارية التى يحددها المحافظ .

(١) نشر هذا القرار بعدد الوقائع ١٢١١ فى ١٩٦٧/٦/٢٦ .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه او باحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع الجريمة ويحسم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧١

فى شأن حظر نقل الثوم خارج محافظتى المنيا وبنى سويف
او فيما بينهما الا بترخيص من وزارة الزراعة

وزير التموين والتجارة الخارجية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى القرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٦ فى شأن حظر نقل الثوم خارج
محافظتى المنيا وبنى سويف او فيما بينهما الا بترخيص من وزارة الزراعة .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - يحظر خلال الفترة التى تبدأ من ١٥ مارس حتى نهاية مايو
من كل عام نقل او الشروع فى نقل الثوم خارج حدود محافظتى المنيا
وبنى سويف او فيما بينهما الا بترخيص من وزارة الزراعة .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه او باحدى هاتين
العقوبتين وفى جميع الأحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم
بمصادرتها .

مادة ٣ - يلغى القرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

١٩٧١/٣/١٥

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٠

يحظر نقل البلح بكافة أنواعه خارج حدود محافظة أسوان

وزير التموين والتجارة الخارجية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

- مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل البلح بكافة أنواعه خارج حدود محافظة أسوان بغير ترخيص مكتوب من السيد المحافظ أو من ينوب عنه .
- مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ

١٩٧٠/٧/٦ .

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٠

بشان تنظيم توزيع الأسماك المجمدة في السوق المحلى

وزير التموين والتجارة الخارجية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

- مادة ١ - على الشركة المصرية لتسويق الأسماك استلام كافة الكميات الواردة من الأسماك المجمدة وايداعها الثلاجات ومخازن التبريد

بمحافظة الجمهورية على نفقتها وطبقا للحصص التي تحددها الوزارة وعليها عدم التصرف فيها الا وفقا للتعليمات الصادرة من الوزارة لكل محافظة مادة ٢ - تشكل لكل محافظة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من السيد المحافظ تضم :

- ١ - مدير مديرية التموين .
- ٢ - مندوب عن الغرفة التجارية للمحافظة .
- ٣ - مندوب عن الاتحاد الاشتراكي للمحافظة .
- ٤ - مندوب عن مجلس المحافظة .
- ٥ - مندوب عن شركة تسويق الأسماك .
- ٦ - عضوين يختارهما السيد المحافظ .

مادة ٣ - تتولى اللجان المشكلة بموجب المادة السابقة توزيع حصص المحافظات من الأسماك المجمدة على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدائرة المحافظة وفقا لكثوف تعتمد من السيد المحافظ على الا تزيد نسبة الكمية المخصصة للجمعيات التعاونية الاستهلاكية عن ٥٠٪ (خمسين في المائة) من الحصة المخصصة للمحافظة وعلى مدير التموين المختص ابلاغ الشركة المصرية لتسويق الأسماك بثلاجة المحافظة بالكثوف المشار اليها .

مادة ٤ - على الشركة المصرية لتسويق الأسماك اعداد سجل بكل ثلاجة او مخزن تبريد يثبت فيه يوما بيوم الكميات الواردة من الأسماك المجمدة والكميات المنصرفة منها وأسماء التجار المسلمة اليهم . وعلى مديرية التموين المختصة مراجعة السجلات المذكورة وابلاغ الوزارة بأرصدة المحافظة ن تلك الأسماك في نهاية كل شهر .

مادة ٥ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

١٩٧١/٤/١٥ .

قرار وزارى رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٠

بشأن حظر نقل الأسماك الطازجة خارج حدود محافظة اسوان

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمسوين .

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

مقرر :

مادة ١ - يحظر على غير الشركة المصرية العامة لتسويق الأسماك النقل أو الشروع في نقل الأسماك الطازجة بكافة أنواعها خارج حدود محافظة أسوان بغير ترخيص مديرية التمويل والتجارة الداخلية .

مادة ٢ - يستثنى من ذلك الكميات المصاحبة للمسافرين في حدود عشرة كيلو جرامات .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

١٩٧٠/١١/٢٩ .

قرار رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٥

بشأن تنظيم تداول الاغنام المستوردة واللحوم المجمدة

وزير التمويل :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

مقرر :

المادة الاولى : يحظر بيع الاغنام الحية المستوردة ولحومها واللحوم المجمدة المستوردة - الموزعة بمعرفة قطاع التمويل أو عرضها للبيع أو حفظها لدى غير الجهات والاشخاص الموزعة عليهم وفي غير الاماكن المحددة لتداولها .

المادة الثانية : يحظر على الأشخاص والجهات المشار اليهم في المادة السابقة التصرف في الكميات الموزعة عليهم من السلع المذكورة في غير الغرض المنصرفة من أجله أو لغير المستهلكين ، كما يحظر على المستهلكين إعادة بيع ما يحصلون عليه منها .

المادة الثالثة : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها
المادة الرابعة : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .
تحريرا فى ١٩٧٦/٢/٢٨

قرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤

بشأن حظر نقل الأسماك خارج حدود محافظة الاسماعيلية
وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ، وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

المادة الاولى : يحظر نقل الأسماك الطازجة خارج حدود محافظة
الاسماعيلية بغير ترخيص من محافظة الاسماعيلية او من نيابه .
المادة الثانية : يستثنى من ذلك الكميات المصاحبة للمسافرين فى حدود
عشرة كيلو جرامات .

المادة الثالثة : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة
جنيه او باحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع
المخالفة ويحكم بمصادرتها .

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ
نشره .

تحريرا فى ١٩٧٤/٩/١٤

وزير التموين والتجارة الداخلية

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٢

بشأن حظر نقل او الشروع فى نقل الأسماك الطازجة بكافة أنواعها
خارج حدود محافظة الفيوم بغير ترخيص من مديرية التموين والتجارة
الداخلية على غير الشركة المصرية العامة لتسويق الأسماك باستثناء الكميات
المصاحبة للمسافرين فى حدود عشرة كيلو جرامات .

وزير التموين والتجارة الداخلية .
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مقرر :

مادة ١ - يحظر على غير الشركة المصرية العامة لتسويق الأسماك نقل
أو الشروع في نقل الأسماك الطازجة بكافة أنواعها خارج حدود محافظة
الفيوم بغير ترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية .
مادة ٢ - يستثنى من ذلك الكميات المصاحبة للمسافرين في حدود
عشرة كيلو جرامات .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة
جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع
المخالفة ويحكم بمصادرتها .
مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

٩ جمادى الآخر ١٢٩٢ (٢٠ يولية ١٩٧٢) .

**قرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦١
في شأن تنظيم تجارة الفول وتداوله**

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

مقرر :

مادة ١ - (الغيت بالقرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦١)
مادة ٢ - على بنك التسليف الزراعى والتعاونى وبنك مصر وبنك
الاسكندرية وبنك الجمهورية وبنك القاهرة شراء جميع ما يعرض على كل

منها من الفول لحساب وزارة التموين بالاسعار المدرجة بجداول التسعيرة الجبرية .

مادة ٣ - (الفيت بالقرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦١) .

٤ - على اصحاب المكامر وتجار الجملة ونصف الجملة للفول الصحيح والمجروش أن يخطرأ بكتاب موسى عليه ادارة الاستيلاء والتخزين بوزارة التموين خلال عشرة ايام من تاريخ العمل بهذا القرار بكميات الفول الصحيح والمجروش بالاردب او بالكيلو جرام الموجودة لدى كل منهم وعسن مكان وجودها او مكان تخزينها .

ويحظر عليهم التصرف في هذه الكميات الا باذن من وزارة التموين .

مادة ٥ - رقم التوزيع لاصحاب المطاعم وباعة الفول المدمس المتجول منهم ومن يملك فرنا للتدميس بناء على تراخيص صادرة من وزارة التموين . ويتم التوزيع لتجار التجزئة في حدود اردب واحد (١٥٥ مائة وخمسة وخمسين كيلو جرام) من نوعى الفول الصحيح او المجروش بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين ولا يمنح هذا الترخيص الا لمن يكون مقيدا بالسجل التجارى كتاجر تجزئة في الصنف المذكور .

مادة ٦ - كل مخالفة لاحكام المادتين ٢ ، ٤ فقرة اولى يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها وكل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٧ - بنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في اقليم مصر من تاريخ نشره .

٢٥ ذى القعدة ١٣٨٠

١١ مايو ١٩٦٠

قرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٣

يحظر نقل الفول السودانى الخام المقشور او غير المقشور
والسمسم من محافظة الى اخرى بغير ترخيص مكتوب
من المحافظ او من ينوب عنه (*)

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له .

- وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
- وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - يحظر بغير ترخيص مكتوب من المحافظ المختص أو من ينوب عنه نقل أية كميات من الفول السوداني الخام المقشور أو الغير مقشور والسهم من محافظة الى اخرى .
- مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويحكم بمصادرة الكميات موضوع المخالفة .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٤ جمادى الاخر سنة ١٣٨٣ (٢١ اكتوبر سنة ١٩٦٣) .

قرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم نقل الفول (*)

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين :

- وعلى قرار السيد وزير الزراعة رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ :
- وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

- مادة ١ - يجوز للمزارعين والتجار خلال فترة تبدأ من تاريخ نفاذ هذا القرار حتى آخر أغسطس سنة ١٩٧٧ نقل كميات الفول الفائضة لديهم بعد توريد الحصص المقررة توريدها للجمعية التعاونية الزراعية حسب المساحة التى يحوزنها من الفول ومتوسط محصول منطقة زراعتهم وذلك الى خارج حدود المحافظة ويصدر ترخيص النقل من المحافظ أو من ينوبه بعد تقديم شهادة من الجمعية التعاونية الزراعية تثبت توريد الحصة المشار اليها متضمنا المهلة التى يجوز النقل خلالها .

مادة ٢ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريراً في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٩٧ (١٧ إبريل سنة ١٩٧٧) .

قرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩

بشان حظر نقل أو الشروع في نقل الفول البلدى الصحيح
والمجروش خارج حدود المحافظات

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى قرار السيد وزير الزراعة رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل الفول البلدى الصحيح
والمجروش خلال فترة تبدأ من تأريخ نفاذ هذا القرار حتى نهاية أغسطس
١٩٧٩ خارج حدود المحافظات بغير ترخيص من المحافظ المختص .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة
جنيه أو بأحدى هاتى العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريراً في ٢٩/٣/١٩٧٩ .

قرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٩

بشان تنظيم نقل الفول البلدى المخصص للكمير بمكامير المؤسسة

الخاصة لتنظيم عملية كمر الفول ببرهيم محافظة المنوفية

وزير التموين والتجارة الداخلية .

(م ٢٤ - الجرائم التموينية)

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى قرار السيد وزير الزراعة رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم
توريد كميات من الفول البلدى محصول موسم ١٩٧٩/٧٨ .
وعلى القرار الوزارى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن تكليف الحائزين
لمساحات مزروعة فولاً بلدياً بتوريد كميات من محصول موسم ١٩٧٩/٧٨ .
وعلى القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن حظر نقل أو الشروع فى نقل
الفول البلدى الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

فرد :

مادة ١ - على المؤسسة الخاصة لتنظيم عملية كمر الفول ببرهيم
محافظة المنوفية اعداد سجل تقيد به أسماء التجار المتعاقدين على الكمر
والكميات المقرر كمرها لكل منهم والمحافظة المنتجة التى يتم التسويق منها
وعلى المؤسسة الخاصة لتنظيم عملية كمر الفول اخطار كل محافظة بأسماء
التجار الذين يتسوقون من زراعتها والكمية المخصصة لكل تاجر منهم .
وعلى المحافظات المذكورة اصدار تراخيص لنقل الكميات للتعاقد عليها
الى المكامر ببرهيم مع اخطار المؤسسة الخاصة لتنظيم عملية كمر الفول
بصورة من تراخيص النقل الصادرة منها للتجار المشار اليهم فى الفقرة
السابقة .

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريراً فى ٩/١٠/١٩٧٩ .

قرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧

بشأن حظر نقل أو الشروع فى نقل العدس الصحيح

والمجروش خارج حدود المحافظات (*)

وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين

- وعلى قرار السيد وزير الزراعة رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ .
- وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

المادة ١ :

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل العدس الصحيح والمجروش خلال فترة تبدأ من تاريخ نفاذ هذا القرار حتى نهاية أغسطس ١٩٧٧ خارج حدود محافظتي أسيوط وقنا بغير ترخيص من المحافظ المختص .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريراً في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٩٧ (١٧ أبريل سنة ١٩٧٧) .

قرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٩

بشأن حظر نقل أو الشروع في نقل العدس الصحيح
والمجروش خارج حدود المحافظات (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

- وعلى قرار السيد وزير الزراعة رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ .
- وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

المادة ١ :

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل العدس الصحيح والمجروش خلال فترة تبدأ من تاريخ نفاذ هذا القرار حتى نهاية أغسطس سنة ١٩٧٩ خارج حدود محافظتي أسيوط وقنا بغير ترخيص من المحافظ المختص .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها.
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
صدوره .

تحريرا في ٣٠ ربيع الاخر سنة ١٣٩٩ (٢٩ مارس سنة ١٩٧٩) .

قرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٧

بشان حظر نقل الارز الشعير

وزير التموين والتجارة :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى قرار السيد وزير الزراعة رقم ٦٢ لسنة ٧٧ بنظام التسويق
التعاوني للارز الشعير موسم ١٩٧٨/٨٧ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

المادة :

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل الارز الشعير خارج حدود
المحافظات المنتجة للارز بغير ترخيص من :

(١) مندوب شركة المضارب في لجنة التسويق التعاوني بالنسبة
للارز الشعير وعليه اخطار اللجنة بصورة من التصاريح في خلال ٢٤ ساعة
من اصدارها .

(ب) مديرية الزراعة بالنسبة لتقاوى الارز الاكثار المتعاقد عليها .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس لمدة
لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسى جنيها ولا تتجاوز مائتين
وخمسون جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

١٩٧٧/١٠/١٠

وزير التجارة والتموين

قرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٧٩

بشأن حظر نقل الأرز الشعير

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى قرار السيد/ وزير الزراعة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩ بنظام التسويق
التعاوني للأرز الشعير موسم ١٩٨٠/٧٩ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

المادة :

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل الأرز الشعير خارج حدود
المحافظات المنتجة للأرز بغير ترخيص من :

(١) مندوب شركة المضارب في لجنة التسويق التعاوني بالنسبة
للأرز الشعير وعليه اخطار اللجنة بصورة من التصاريح في خلال ٢٤ ساعة
من اصدارها .

(ب) مديرية الزراعة بالنسبة لتقاوى الارز الاكثار المتعاقد عليها .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز مائتين
 وخمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٩٩ (٩ اكتوبر سنة ١٩٧٩) .

قرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٠

بشأن حظر نقل الأرز الشعير

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى قرار السيد/ وزير الزراعة رقم ٤١ لسنة ١٩٨٠ بنظام التسويق
التعاوني للأرز موسم ١٩٨١/٨٠ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

المادة ١ :

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل الأرز الشعير خارج حدود المحافظات المنتجة بغير ترخيص :

(أ) مندوب شركة المضارب في لجنة التسويق التعاوني بالنسبة للأرز الشعير وعليه اخطار اللجنة بصورة من التصاريح في خلال ٢٤ ساعة من إصدارها .

(ب) مديرية الزراعة بالنسبة لتقاوى الأرز الاكثار المتعاقد عليها .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز مائتين وخمسون جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٨ شوال سنة ١٤٠٠ (١٨ أغسطس سنة ١٩٨٠) .

قرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٢

بشأن حظر نقل الارز الشعير

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى قرار السيد/ وزير الزراعة رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٢ بنظام التسويق التعاوني للأرز الشعير موسم ١٩٨٣/٨٢ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

المادة ١ :

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل الأرز الشعير خارج حدود المحافظات المنتجة للأرز بغير ترخيص من :

(أ) مندوب شركة المضارب في لجنة التسويق التعاوني بالنسبة للأرز الشعير وعليه اخطار اللجنة بصورة من التصاريح في خلال ٢٤ ساعة من إصدارها .

(ب) مديرية الزراعة بالنسبة لتقاوى الارز الاكثار المتعاقد عليها .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة

لاتزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٤ ذى الحجة سنة ١٤٠٢ (٢١ سبتمبر سنة ١٩٨٢) .
نشر في الوقائع المصرية في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٨٢ .

قرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨٢

في شأن حظر ضرب الارز الشعير في الفراكات

لفير الاستهلاك الشخصي

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ،

وعلى القرار رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم حركة الارز الشعير بالفراكات ،

وعلى القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن تشغيل بعض الفراكات ،

وعلى قرار السيد / وزير الزراعة رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٢ الصادر بنظام التسويق التعاوني للارز الشعير موسم ٨٢ / ١٩٨٣ ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - يحظر على اصحاب الفراكات والمسؤولين عن ادارتها ضرب الارز الشعير لغير الاستهلاك الشخصي وتعتبر في حكم الاستهلاك الشخصي الكميات التي في حيازة المنتجين ولا تتجاوز نصف طن للفدان ويحد أقصى ثلاثة أطنان للحيازة الكلية ويصدر بالتشغيل للاستهلاك الشخصي ترخيص من المحافظ المختص .

مادة ٢ - تستثنى الفراكات التجارية المعتمدة والصادر بها قرار وزير التموين رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ من أحكام المادة السابقة بالنسبة لكميات الارز

الشعير والتي تقوم باستلامها من شركات المضارب وذلك اعتباراً من ١٩٨٣/١/١ لضربها لحساب شركات المضارب .

مادة ٣ - على جميع الفراكات اعداد سجلات رسمية مختومة بخاتم مديرية التموين المختصة ويقيد بها أولاً بأول كميات الارز الشعير الواردة لها ومصدرها وكميات الارز الأبيض الناتج وجهة الاستلام والرصيد اليومي للفراكه من كل من الارز الشعير والارز الابيض .

مادة ٤ - على المذكورين فى المادة الاولى من هذا القرار اعداد بيان بمواعيد تشغيل الفراكه يتم اعتمادها من مديرية التموين المختصة بحيث لا تتجاوز ساعات تشغيل الفراكه ثمان ساعات يوميا خلال النهار .

مادة ٥ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائتين وخمسين جنيهاً أو باحدى العقوبتين .

وفى جميع الأحوال الواردة بالمادتين ١ ، ٤ من هذا القرار تضبط الآلات والكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

نشر فى الوقائع المصرية فى ٩ اكتوبر سنة ١٩٨٢ .

قرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن حظر نقل الارز الابيض

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين، وعلى قرار وزير الزراعة رقم ٤١ لسنة ١٩٨٠ بشأن نظام التسويق التعاونى للارز الشعير موسم ١٩٨١/٨٠ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع فى نقل الارز الابيض خارج حدود المحافظات بغير ترخيص من :
(أ) مدير مضرب القطاع العام الناقل بالنسبة للارز الابيض المخصص للتجار .

(ب) مديرية التموين المختصة بالنسبة للاستهلاك الشخصى فى حدود مائتين كيلو جرام للأسرة مرة واحدة فى العام .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس لمدة

لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز مائتي وخمسون جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .
وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٨٢

بشأن حظر نقل الارز الابيض

وزير التموين والتجارة الداخلية :
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى قرار وزير الزراعة رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن نظام التسويق التعاونى للارز الشعير موسم ٨٢ / ١٩٨٣ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع فى نقل الارز الابيض خارج حدود المحافظات بغير ترخيص من :
(١) مدير مضرب القطاع العام الناقل بالنسبة للارز الابيض المخصص للاتجار .
(ب) مديرية التموين المختصة للاستهلاك الشخصى فى حدود مائتين كجم للأسرة مرة واحدة فى العام .
مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لاتزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لاتقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .
وفي جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها
مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ونشره فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٨٢ .

قرار وزارى رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٠

يحظر نقل أو الشروع فى نقل البصل خارج حدود بعض المحافظات .

وزير التموين والتجارة الداخلية :
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى قرار وزير الزراعة رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن نظام التسويق
التعاونى لحصول البصل الفتيل الشتوى موسم ١٩٨٠/٧٩ .
وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

قرار :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص مكتوب من المحافظ المختص أو من ينوب عنه نقل أو الشروع فى نقل البصل خلال فترة تبدأ من ١٥ يناير عام ١٩٨٠ وحتى نهاية سبتمبر عام ١٩٨٠ خارج حدود محافظات سوهاج - أسيوط المنيا - الفيوم .

مادة ٢ - يستثنى من أحكام المادة السابقة كميات البصل المقور وكذلك البصل المنزرع خارج نظام التسويق التعاونى بالمحافظات المشار اليها بالمادة السابقة التى يصدر بنقلها تصريح مكتوب من مديرية الزراعة المختصة .
مادة ٣ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .
تحريرا فى ٢٣/٢/١٩٨٠ .

قرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٤

بشأن تنظيم السلع والمواد والحيوانات الى محافظة مطروح وبداخلها

وزير التمويل :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل .

وعلى القرار رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها من محافظة مطروح .

وعلى القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦٥ بشأن حظر نقل السلع والمسود والحيوانات بجميع أنواعها الى داخل بعض المناطق بمحافظه مطروح .

وعلى القرار رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن حظر نقل الحيوانات الصالح لحومها للغذاء الأدمى الى داخل حدود محافظة مطروح - وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

قرار :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص مكتوب من محافظ مطروح نقل السلع

والمواد المبينة بالجدول المرافق الى المنطقة الواقعة غربى مدينة مطروح
المبتدئة بالخط الوهمى الواقع على البوابة الغربية عند مفترق طريقى السلوم
وسيوه او من جهة الى اخرى داخل المنطقة المذكورة ويستثنى من ذلك :
والمؤسسات العامة .

(أ) ما يرسل الى المصالح الحكومية او الهيئات العامة والمؤسسات .
(ب) الطرود التى ترسل بالبريد للاستهلاك العائلى بشرط ألا يتجاوز
وزنها عشر كيلو جرامات فى الاسبوع .

مادة ٢ - يحظر بغير ترخيص مكتوب من محافظة مطروح نقل
الحيوانات الصالح لحومها للغذاء الأدمى من محافظات الجمهورية الى داخل
حدود المحافظة .

مادة ٣ - يحظر نقل الماشية والحيوانات بجميع أنواعها غرب المنطقة
المبتدئة بالخط الوهمى والواقع على البوابة الشرقية لمدينة السلوم وعلى
امتداده جنوبا بغير ترخيص مكتوب من محافظة مطروح ويكون الترخيص
بفرض توفير استهلاك المواطنين بالمنطقة وفى حدود الاستهلاك الفعلى لهم .
مادة ٤ - يحظر فى دائرة حدود محافظة مطروح حيازة الحيوانات
الصالح لحومها للغذاء الأدمى من انتاج وادى النيل الا لمن رخصت له
المحافظة بادخالها كما يحظر نقلها من مكان الى اخر داخل حدود المحافظة
بغير ترخيص مكتوب من المحافظة .

مادة ٥ - على حائزى الحيوانات المشار اليها اخطار مديرية التموين
فى الاسبوع الأول من كل شهر بخطاب مسجل ببيان الكميات التى يحوزونها
منها فى أول الشهر السابق وعلى ما يطرأ عليها من زيادة أو نقص حتى نهاية
الشهر وأسباب ذلك .

مادة ٦ - على ناقل المواد والسلع والماشية والحيوانات المشار اليها
فى المواد السابقة وقائدى سيارات النقل مطابقة المنقول على الترخيص
الصادر وعليهم الاحتفاظ بتلك التراخيص طوال الرحلة مع ضرورة ختمها
بخاتم المرور المعد لذلك بالبوابة الغربية كيلو ١٥ غربى مرسى مطروح .
وبالنسبة للمواد الخاضعة للمادة ١ من هذا القرار وبخاتم المرور المعد
لذلك بالبوابة الشرقية لمدينة السلوم بالنسبة للمواد الخاضعة للمادة ٢ .

مادة ٧ - يسحب الترخيص من الناقل أو قائدى السيارات حسب
الأحوال بمعرفة أقرب قسم أو نقطة شرطة من جهة الوصول وتتم مراجعة
المنقول على التراخيص وتلغى التراخيص بعد المراجعة بالخاتم الخاص لذلك
وترسل الى المحافظة بالبريد الموصى عليه .

مادة ٨ - تنشأ بمحافظة مطروح لجنة تقدم اليها طلبات التراخيص
بالنقل المشار اليها بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ وتشكل من :

- سكرتير عام المحافظة أو من ينوب عنه .
- مدير التموين .
- مأمور الجمرک .
- مندوب مديرية الأمن .
- مندوب من الاتحاد الاشتراکى العربى بالمحافظة .
- مندوب من الغرفة التجارية بالمحافظة .

وتجتمع هذه اللجنة فى خلال الاسبوع الأول من كل شهر وتختص بالبت فى طلبات الترخيص بالنقل وتحديد كميات المواد والسلع موضوع الترخيص وتحديد المدة التى يسرى فيها الترخيص بالنقل وفى جميع الأحوال يحرر الترخيص من أصل وستة صور ويرسل الأصل للطالب بالبريد الموصى عليه أو يسلم له شخصيا وترسل صورة الى الجمرک وصورة الى المحافظة وصورة الى مديرية التموين وصورة الى قسم الشرطة المنقولة الى دائرته المواد المصرح بنقلها وصورة الى مديرية الأمن (المباحث) وترفق صورة بالطب .

- مادة ٩ - كل من يخالف المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .
- وفى جميع الأحوال تضبط الاشياء موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .
- مادة ١٠ - تلغى القرارات أرقام ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، لسنة ١٩٦٥ و ٥٠٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليها .
- مادة ١١ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

الجدول

المرافق للقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٤

معدل بالقرار رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧٥

السكر - زيت الطعام على اختلاف أنواعه - الدقيق - الأرز الأبيض ومسحوق القمح والذرة - الخضر - الفاكهة - اللحوم - الفول الحصى والمجروش - الفاصوليا - العدس - الثوم - البصل - الكسبب - علف الحيوان المصنع - الجاود المذبوغة - الاحذية بأنواعها المختلفة - أجهزة ومعدات الطلاء وأدواته - أدوات وأجهزة البرادة والحدادة والأعمال الميكانيكية - منتجات التريكو والسنارة - الحبال - ورق البفرة - الحصر (السمارة) .

قرار رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥

بشأن تنظيم السلع التموينية خارج حدود المحافظات

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مقرر:

مادة ١ - يحظر على المسئولين عن الشحن بمحافظة السكك الحديدية
وأمناء النقل بالسيارات نقل السلع الغذائية الصادر بحظر نقلها قرارات من
وزير التموين أو حيازتها لحساب الغير قبل الاطلاع على تصريح النقل -
وعليهم ارفاق التصريح ببوليصة الشحن .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بما تنص عليه أحكام اقرارات الأخرى من
عقوبة أشد يعاقب كل مخالف لأحكام هذا القرار بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة
أشهر ولا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائتى
وخمسين جنيهها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .
١٦ صفر سنة ١٣٩٥ (٢ مارس سنة ١٩٧٥)

قرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٥

بشأن حظر أو الشروع فى نقل بعض السلع والمواد خارج حدود محافظات بور سعيد بغير ترخيص مكتوب من المحافظ أو من ينوب عنه

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ بحظر نقل السلع والمواد التى يصدر
بتحديد قرار من السيد محافظ بور سعيد خارج حدود المحافظة بغير ترخيص
مكتوب من المحافظ أو من ينوب عنه والقرارات المعدلة له .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مقرر :

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع فى نقل السلع والمواد المبينة بالجدول
المرفق لهذا القرار خارج حدود محافظة بور سعيد بغير ترخيص من المحافظ
أو من ينوب عنه .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - يلغى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا اقرار في الوقائع المصرية .

١٩٧٥/٤/٢٨

جدول مرافق للقرار الوزارى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٥ .

- ١ - المواد الغذائية .
- ٢ - المواشى (الألبان والتربية المخصصة للتذبيح)
- ٣ - الصابون
- ٤ - البطاريات الجافة
- ٥ - الأقمشة والملابس الداخلية
- ٦ - الاخشاب .
- ٧ - السواح الصاج والصفائح
- ٨ - مواد البناء ، الاسمنت ، الزجاج ، الجير ، حديد التسليح ، البويات
- ٩ - الأدوات الكهربائية
- ١٠ - اطارات السيارات والدراجات
- ١١ - السلع المستوردة والمحلية المخصصة كحصص للمحافظة .
- ١٢ - الكبريت
- ١٣ - الأسماك الطازجة المحلية والمجمدة
- ١٤ - الأدوية
- ١٥ - السجائر

قرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥

بحظر نقل بعض السلع والمواد الى داخل بعض المناطق
بمحافظة مطروح

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
وعلى موافقة لجنة التموين العليا

قرر

مادة ١ - يحظر نقل السلع والمواد الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار
الى خارج بلدة السلوم غربى خط وهمى يبدأ من نقطة المثلثات ٢٢٧ (٧) التى

تقع على ساحل خليج السلوم من الناحية الغربية بجوار مرسى ومسلة بحري مدينة السلوم بحوالى ١٢٥ كليومترا وتبعد عن الحدود السياسية للجمهورية العربية الليبية بمسافة ٥٥٠ مترا ثم يتجه جنوبا موازيا للحدود السياسية حتى نقطة المثلثات رقم ٣٨٣ (٠) بجوار نقطة خلفاية التى تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ١٠٠٠ متر ثم يتجه جنوبا ناحية الشرق بزاوية قدرها ٩٥٧ الى نقطة المثلثات رقم ٨ (٠) الواقعة جنوب قرية عزيزة التى تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ٦٦٥ كيلومتر ثم يتجه جنوبا الى الغرب بزاوية قدرها ٥٢٣ درجة عن الخط الاول الى نقطة المثلثات رقم ٩٦٠ (٧٧) غرب بركة المرقى التى تبعد عن الحدود السياسية ٣١ كيلومتر ثم يتجه جنوبا الى الشرق بزاوية قدرها ١٣٢ الى نقطة المثلثات رقم ٧٣ (٠٠) ببحر الرمال الاعظم جنوب قارة الدبور بمسافة ٣٠ كيلومترا وعلى بعد ١٠٠ كيلومترا من الحدود السياسية .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفى حالة العود تضاعف العقوبة و فى جميع الاحوال تضبط السلع والمواد موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

قرار رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن حظر نقل السمسم من محافظة الى اخرى

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،
وعلى قرار السيد وزير الزراعة رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام توريد السمسم ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

ق ر ر

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من المحافظ المختص أو من ينوب عنه نقل أو الشروع فى نقل السمسم الغير مقشور خارج حدود المحافظات خلال الفترة من بداية شهر أغسطس حتى نهاية فبراير من كل عام .
مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لاتزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسون جنيها ولا تتجاوز مائتي وخمسون جنيها أو باحدى العقوبتين .

وفي جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها.
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

وفي جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها.
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ١٩٧٩/٧/٣١

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٠

بشأن حظر نقل المواشي والاعنাম والابل والماعز خارج حدود المحافظات

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ، وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

(المادة الاولى)

يحظر بغير ترخيص مكتوب من السيد المحافظ المختص نقل المواشي
والاعنাম والابل والماعز خارج حدود المحافظات خلال الفترة من يوم ٣ سبتمبر
الى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٠ .

(المادة الثانية)

كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة
اشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه
أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الاحوال تضبط الحيوانات موضوع المخالفة ويحكم
بمصادرتها .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ٣ سبتمبر
سنة ١٩٨٠ .

تحرير في ٢٢ شوال سنة ١٤٠٠ (أول سبتمبر سنة ١٩٨٠) .

قرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٠

بشأن حظر نقل الدجاج الحى أو المذبوح خارج حدود محافظات
القاهرة والجيزة والقليوبية .

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ، وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - يحظر نقل الدجاج الحى أو المذبوح خارج حدود محافظات
القاهرة والجيزة والقليوبية .

ويستثنى من ذلك النقل بين المحافظات المذكورة .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا
تزيد على الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره
تحريرا فى ٢٥ شوال سنة ١٤٠٠ ٤ سبتمبر سنة ١٩٨٠

حظر التصدير

قرار وزير التموين رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٩

يحظر تصدير الحلوى الطحينية الى الخارج
بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية
تصدير الحلوى الطحينية الى الخارج .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة
جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

ملاحظة : صدر قرار التموين رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ باطلاق حرية تداول

الحلاوة الطحينية والطحينة بنوعيهما والسهم المقشور وبإلغاء القرارات

٢١ بتسعير الحلوى و ٢٢ بتنظيم الرقابة على مصانع الحلاوة الطحينية .

(م ٢٥ - الجرائم التموينية)

قرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٠
بحظر تصدير الردة الناعمة

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى القرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٩ بشأن حظر تصدير العلف بكافة
أنواعه .

وعلى القرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٩ بشأن استثناء الردة التي تصدر
بمعرفة المؤسسة المصرية العامة للمطاحن والصوامع والمخابز من القرار رقم
١٢٨ لسنة ١٩٦٩ .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا

قرار :

مادة ١ - يلغى القرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

مادة ٢ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية
تصدير الردة الناعمة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

١٩٧٠/٩/١٧

وزارة التموين والتجارة الداخلية :

قرار وزاري رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٠

بحظر تصدير الفاصوليا الجافة واللوبيا الجافة والبصلة
الجافة بغير ترخيص من الوزارة (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ، وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرار :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية
تصدير الفاصوليا الجافة واللوبيا الجافة والبصلة الجافة .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة
بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره
تحريرا في ١٨ رجب سنة ١٣٩٠ هـ (١٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ م)

قرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧١ (١)

بشأن حظر تصدير منتجات اللحوم المحفوظة بكافة انواعها
وأصنافها بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ، وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

المادة :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية
تصدير منتجات اللحوم المحفوظة بكافة أنواعها وأصنافها الى الخارج .
مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تتجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة
جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .
وفي جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره
١٩٧١/٤/١١

قرار وزاري رقم ٣١١ لسنة ١٩٧٢

بشأن حظر تصدير الثوم بغير ترخيص من الوزارة

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين وعلى مذكرة وكالة الوزارة لشئون التموين المؤرخة ١٩٧٢/٩/٢٥
بشأن موقف الانتاج والتصدير والاستهلاك من محصول الثوم لعام ١٩٧٢ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا

نشر القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧١ بالوقائع بالعدد ٨٩ في ١٩٧١/٤/٢١

قرار :

مادة ١ - يحظر تصدير الثوم بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .
مادة ٣ ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا فى ١٨ شعبان ١٣٩٢ (٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٢) .

قرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٧٢

بشأن حظر تصدير جلود الماعز بكافة أنواعها بغير ترخيص

من وزارة التموين والتجارة الداخلية

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى كتاب وكيل أول وزارة الصناعة والبتترول والثروة المعدنية المؤرخ ١٩٧٢/١١/١٥ بشأن طلب حظر تصدير جلد الماعز .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا بجلسة ١٩٧٢/٧/٢

قرار :

مادة ١ - يحظر تصدير جلود الماعز بكافة أنواعها بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا فى ٢٤ شوال ١٣٩٢ (٢٩ نوفمبر ١٩٧٢) .

قرار رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٧٣

بشأن حظر تصدير الحمام

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مادة ١ :

مادة ١ يحظر تصدير الحمام بكافة أنواعه حيا ومذبوحا بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .
١٩٧٣/٩/١٩

قرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٥
صادر بتاريخ ٧٥/٥/٢٨

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن تصدير السكر المحلى وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مادة ١ :

مادة ١ - يجوز لشركة السكر والتقطير المصرية تصدير كميات من السكر المصرى طبقا للاحكام الآتية :-

١ - عدم تحميلها بأية أعباء لتمويل الاستيراد الذى يقع أمره على عملائها بالخارج .

٢ - أن يتم استيراد السكر الاجنبى ووصوله للموانى المصرية قبل تصدير السكر المقابل له .

٣ - أن تحقق العمليات فائضا من النقد الاجنبى .

٤ - أن تقوم الشركة بالحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة على اتمام هذه العمليات .

مادة ٢ - على الشركة المذكورة فى المادة السابقة اخطار ادارة السكر وشاى والبن بوزارة التموين ببيان يرد قبل اليوم الخامس عشر من الشهر التالى لكل عملية استيراد وتصدير موضحا به كميات السكر الواردة والكميات المصدرة بالمقابل وأسماء البواخر والعملاء مبينا الكميات المستوردة كاملة التكرير أو الخام .

وغليها مسك سجل يقيد به أولا بأول البيانات المشار اليها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

نشر فى ١١ يونيو سنة ١٩٧٥ .

قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٥

صادر بتاريخ ٧٥/٦/١١

بشأن تنظيم تصدير السلع الغذائية الى خارج الجمهورية
وزير التموين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .
وعلى القرار رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم تصدير السلع والمواد
التموينية المنتجة محليا .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى قرار لجنة التخطيط الاقتصارى .

قرر :

مادة ١ - (معدلة بالقرار ٩٤ لسنة ١٩٧٦) يحظر ارسال طرود من
السلع الغذائية كهدايا الى الخارج كما لا يجوز للمسافرين للخارج من
المواطنين والاجانب اصطحاب أى كمية منها .

ويستثنى من ذلك العينات التجارية والعينات المصدرة لاغراض علمية
بتصريح من السيد/ وكيل وزارة التموين وفقا للقواعد الآتية :

(١) العينات التجارية : -

أن يقدم طلب التصدير من المقيدين فى سجل المصدرين أو سجل الوكلاء
التجاريين .

- أن تكون العينة من السلع المصرح بتصديرها .

(ب) العينات المصدرة لاغراض علمية :-

- أن يقدم طلب التصدير من أحد الجهات العلمية كالجوامع والمعاهد
العليا وأكاديمية البحث العلمى ومراكز البحوث وغيرها من الجهات المثيلة
أو بموافقتها .

ويتعين فى كلا الحالتين أن لا يتجاوز وزن العينة خمسة كيلوجرامات .

مادة ٢ - يستولى على ما يمكن ضبطه بالمخالفة لاحكام هذا القرار من
سلع وتسلم الى المؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية .

مادة ٣ - يلغى القرار ٣٢٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

قرار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٥

بحظر تصدير الشعير والمسولت

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

- مادة ١ - يحظر تصدير الشعير ذو الصفين وذو الستة صفوف - كما
يحظر بغير ترخيص من وزارة الصناعة تصدير الشعير المصنع (المولت) .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

قرارات تنظيمية بفرض قيود وحظر الاتجار

قرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦

بفرض قيود على استخدام الذرة البيضاء المحلية في الأغراض الصناعية

وزير التموين (بالنيابة) :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

مادة ١ - (معدلة بالقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠) يحظر على اصحاب
المصانع والمسؤولين عن ادارتها الذين يستخدمون في صناعاتهم الذرة
بجميع انواعها شامية او رفيعة بيضاء او صفراء محلية او مستوردة ان
يحوزوا هذه الذرة او يستخدموها في تلك الصناعة بغير ترخيص من
وزارة التموين .

مادة ٢ - يجب على المذكورين في المادة السابقة ان يمسكوا سجلا
مطابقا للنموذج المرافق لهذا القرار يثبتون فيه اولا بأول البيانات الآتية :
(١) مقادير الذرة التي تكون في حيازتهم في تاريخ العمل بهذا القرار
وما يرد اليهم منها بعد ذلك .

(ب) مقادير الذرة التي استخدمت في الصناعة والباقي منها في نهاية كل شهر .

مادة ٣ - ويجب عليهم أيضا اخطار الوزارة بكتاب موصى عليه خلال أسبوع من تاريخ العمل بهذا القرار ببيان عن كميات الذرة التي تكون في حيازتهم وقت العمل به . كما يجب عليهم أن يرسلوا الى الوزارة في الأسبوع الاول من كل شهر كتابا بالبريد الموصى عليه يتضمن البيانات المذكورة في المادة الثانية عن الشهر لسابق .

مادة ٤ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة الاولى بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

وكل مخالفة أخرى لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .
مادة ٥ - يعمل بهذا القرار بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١) .

٧ فبراير ١٩٥٦

قرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠

بتعديل المادة ١ من القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦
بفرض قيود على استخدام الذرة البيضاء المحلية

في الأغراض الصناعية (٥)

وزير التموين باقليم مصر
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .
وعلى القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦ بفرض قيود على استخدام الذرة البيضاء المحلية في الأغراض الصناعية .
وعلى لقرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بتطبيق أحكام القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦ بفرض قيود على استخدام الذرة البيضاء المحلية في الأغراض الصناعية على الذرة الرفيعة محلية .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١ من القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه النص الآتى :

« مادة ١ - يحظر على أصحاب المصانع والمسؤولين عن ادارتها الذين يستخدمون فى صناعتهم الذرة بجميع انواعها شامية او رفيعة بضاء او صفراء محلية او مستوردة ان يحوزوا هذه الذرة او يستخدمونها فى تلك الصناعة بغير ترخيص من وزارة التموين » .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره .

تحريرا فى ٢١ شوال سنة ١٩٧٩ و ١٦ ابريل سنة ١٩٦٠ .

قرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٨

بحظر استخدام السولار والديزل فى المخازن اعتبارا

من اول أكتوبر ١٩٦٨

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون

التموين .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

المادة الاولى : يحظر على اصحاب المخازن بأنواعها المختلفة والمسؤولين عن ادارتها استخدام لسولار او الديزل فى مخازنهم اعتبارا من اول اكتوبر ١٩٦٨ .

المادة الثانية : على المذكورين فى المادة السابقة استخدام المازوت فى ادارة مخازنهم اعتبارا من التاريخ المشار اليه وعليهم حتى هذا التاريخ اتخاذ اجراءات التحويل .

المادة الثالثة : كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

المادة الرابعة : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ

نشره .

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨١

فى شأن تنظيم استخدام اسطوانات غاز البوتاجاز

وزير التموين والتجارة الداخلية .
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

المادة الاولى : على اصحاب المصانع والورش والمحال التجارية
والصناعية والفنادق والمطاعم والمقاهى والمحال العامة والمستشفيات
والمدارس ومزارع الدواجن وغيرها من الجهات التى تستخدم غاز البوتاجاز
فى صناعيتها او مباشرة نشاطها - والمسئولين عن ادارتها - بدائرة محافظتى
القاهرة والاسكندرية واقسام شرطة محافظة الجيزة وشبرا الخيمة من
محافظة القليوبية استخدام اسطوانات البوتاجاز سعة ٣٧ر٥ كيلو جرام
(٩٠ لتر) المخصصة للاغراض الصناعية .

المادة الثانية : يحظر فى دائرة الجهات المشار اليها بالمادة السابقة
استخدام اسطوانة غاز البوتاجاز سعة ١٢٣ كيلو جرام (٣٠ لتر) فى غير
الاجراض المنزلية .

المادة الثالثة : كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس
مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه او باحدى هاتين
العقوبتين وفى جميع الاحوال تضبط لاشياء موضوع المخالفة ويحكم
بمصادرتها .

المادة الرابعة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به بعد
ثلاثة اشهر من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢٩ جمادى الاخر سنة ١٤٠١ و ٤ مايو سنة ١٩٨١

قرار وزارى رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٢

فى شأن اقامة صهاريج لغاز البوتاجاز الصب

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين، وعلى القرار الوزارى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم استخدام

غاز البوتاجاز ، وعلى مذكرة السيد / وكيل الوزارة المؤرخة ١٩٨٢/١١/١٢
وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

تقرر :

المادة الاولى - على فنادق الدرجة الممتازة وفنادق الدرجة الاولى (أ) الموجودة بكل من محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة والاسماعيلية وبور سعيد ومقنا وأسوان والبحر الاحمر - اقامة صهاريج لاستقبال غاز البوتاجاز الصلب لاستخدامه في اغراضها المختلفة ولها ان تستعين في ذلك بخبرة شركة الغازات البترولية (بتروجاس) .

المادة الثانية : يحظر على المنشآت المشار اليها في المادة الاولى استخدام اسطوانات البوتاجاز ١٢ر٥ كجم ٣٧ر٥ كجم .
المادة الثالثة : كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز ٣٠٠ جنيه او باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

المادة الرابعة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به بعد ستة اشهر من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٥ من المحرم سنة ١٤٠٣ و ١٨ نوفمبر ١٩٨٢

القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠

في شأن الاخطار عن حركة تداول حرير المناخل المستوردة
الخاص بالمطاحن

وزير التمويل باقليم مصر .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

تقرر :

مادة ١ - على المستوردين والتجار وأصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها الذين يتجرون في حرير المناخل المستوردة الخاص بالمطاحن او يستخدمونه في صناعته ان يرسلوا بكتاب موصى عليه الى ادارة الغزل والمنسوجات بوزارة التمويل في موعد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من كل شهر بيانا بالكميات التي يستوردونها او يشترونها من الحرير المذكور

حلال الشهر السابق مطابقا للنموذج رقم (١) المرافق وبيان آخر بحركة ذلك الحرير عن الشهر السابق مطابقا للنموذج رقم (٢) المرافق .
مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيه .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

تحريرا في ٩ المحرم سنة ١٣٨٠ (٣ يولية سنة ١٩٦٠)

القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٦٤

في شأن حظر الاتجار في الذرة الصفراء المستوردة

نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية :
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحظر على أى شخص أن يبيع أو يعرض للبيع أو يحوز بقصد البيع أية كمية من الذرة الصفراء المستوردة .
ويستثنى من ذلك بنك التسليف الزراعى التعاونى والجمعيات التعاونية الزراعية والجهات التى تصرح لها الوزارة بذلك .
مادة ٢ - يعاقب كل من يخالف احكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره (١) .

تحريرا فى ١١ المحرم سنة ١٣٨٤ (٢٣ مايو سنة ١٩٦٤) .

قرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٦

حظر الاتجار فى السمسم (٢)

وزير التموين والتجارة الداخلية .
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين

(١) - نشر القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٦٤ بالوقائع بالعدد ٤٣ فى

١٩٦٤ .

(٢) - الوقائع المصرية فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٦٦ - العدد ٨٠ ملحق

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التمويل بيع أية كمية من السهم المقتضى والغير مقتضى أو عرضها للبيع .
مادة ٢ - يعاقب كل من خالف أحكام المادة السابقة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٦ (١٨ سبتمبر ١٩٦٦)

قرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٢

بإصدار أمر تكليف الى أصحاب الثلاجات ومخازن
التبريد المعدة لتخزين تقاوى البطاطس وتنظيم عمليات

التخزين فيها (٠) :

وزير التمويل

بعد الاطلاع على المادتين ١ و ٢١ والمادتين ٥٠ و ٥٦ من المرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص يشئون التمويل والقوانين المعدلة له .
وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

قرر :

مادة ١ - يكلف أصحاب فراغات مخازن التبريد والثلاجات المعدة لحفظ
تقاوى البطاطس والمبينة بالجدول المرافق لهذا القرار بوضعها تحت تصرف
مندوبى وزارة الزراعة لتوزيعها بمعرفة الوزارة المذكورة على طالبي تخزين
تقاوى البطاطس .

مادة ٢ - على أصحاب الفراغات المذكورة فى المادة الاولى عيّنهم
قبول تخزين البطاطس بها الا بترخيص من وزارة الزراعة .
(٠) الوقائع المصرية فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ - العدد ٣٩ ملحق

مادة ٢ - يخول المحافظون كل في دائرة اختصاصه سلطة الاشراف على ادارة الفراغات المذكورة .

مادة ٤ - لا يجوز للمرخص لهم من وزارة الزراعة في تخزين تقاوى البطاطس بمخازن التبريد والثلاجات المذكورة ان يقوموا بتخزينها فيها الا في الفترة التي تبدأ من ١٥ مايو سنة ١٩٦٢ وتنتهي في آخر سبتمبر سنة ١٩٦٢ على ان يسمح لهم بسحب التقاوى المذكورة في ميعاد غايته ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٢ وتستحق عليهم اجرة التخزين المبينة بالمادة السادسة من هذا القرار ايا كانت مدة التخزين ما دامت خلال الفترة المذكورة .

مادة ٥ - لا يجوز للمذكورين في المادة السابقة ان يستخدموا تقاوى البطاطس المرخص لهم في تخزينها بعد سحبها من مخازن التبريد او الثلاجات في اى غرض غير زراعة الاطيان المحددة في التراخيص الممنوحة لهم .

مادة ٦ - تحدد اسعار تخزين تقاوى البطاطس بمخازن التبريد او الثلاجات في المدة المحددة بالمادة الرابعة من هذا القرار بمبلغ ٦ جنيهات للطن الواحد . ويتضمن هذا السعر مصاريف تعتيق وادخال التقاوى لغرف التبريد وتستيفها فيها واخراجها وتحميلها على السيارات عند سحبها .

مادة ٧ - على اصحاب مخازن التبريد والثلاجات المذكورة والمسؤولين عن ادارتها ان ينظموا درجات الحرارة بمخازن التبريد والثلاجات المخصصة لتخزين تقاوى البطاطس بحيث لا تقل عن ٢ درجة مئوية ولا تزيد عن ٤ درجة مئوية .

ويجب عليهم اثناء التخزين ادارة آلات مخزن التبريد او الثلاجة بكامل قوتها ما دامت درجة الحرارة تزيد عن الحد الاعلى المنصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك للاحتفاظ بدرجة الحرارة المطلوبة على وجه الدوام .

مادة ٨ - على المرخص لهم في تخزين تقاوى البطاطس بمخازن التبريد والثلاجات ان يضعوا على اقفاص وصناديق التعبئة بطاقات مبينة عليها اسمائهم وعناوينهم وعليهم تسليم الاقفاص والصناديق خارج الثلاجة .

مادة ٩ - على اصحاب مخازن التبريد والثلاجات والمسؤولين عن ادارتها ان يخطرأ مودعى التقاوى والجهة المختصة بوزارة الزراعة عن اى عطل يحدث فيها وذلك خلال ٢٤ ساعة من تاريخ حدوثه .

مادة ١٠ - تشكل لجنة من مندوب من كل من وزارات التموين والصناعة والزراعة لمعينة مخزن التبريد او الثلاجة التي تصاب بعطل وذلك لفحص

التقاوى المخزونة بها على أن تتم المعاينة خلال ٢٤ ساعة من تاريخ وصول الاخطار المشار اليه فى المادة السابقة وتقدم اللجنة تقريراً الى كل من الادارة العامة للخدمات الزراعية لاقليمية ومصلحة البساتين بوزارة الزراعة وذلك خلال الاربع وعشرين ساعة التالية لبدء تكليفها بالمعاينة .

مادة ١١ - على اصحاب مخازن التبريد والثلاجات والمسؤولين عن ادارتها أن يقوموا فوراً باصلاح اى عطل يطرأ عليها ويكون سبباً فى عدم صلاحية التخزين فيها وتحدد مدة الاصلاح بمعرفة اللجنة المنوه عنها فى المادة العاشرة فاذا ما تأخر الاصلاح عن الموعد المحدد جاز للجنة المذكورة اجراؤه على نفقة اصحاب المخزن او الثلاجة .
وفى حالة ثبوت عدم صلاحية مخزن التبريد او الثلاجة لاستمرار التخزين فيها يخطر مودعو التقاوى بذلك خلال ٤٨ ساعة بفرزها ونقلها الى ثلاجة اخرى او التصرف فيها بمعرفتهم على حسب الاحوال .

مادة ١٢ - على كل من يحصل على التقاوى اللازمة لزراعته مما يكون مودعاً بمخازن التبريد او الثلاجات أن يخطر مراقبة او تفتيش وزارة الزراعة المختص بكتاب مسجل خلال اسبوعين من تاريخ حصوله على التقاوى بالكمية التى يحصل عليها من مخزن التبريد او الثلاجة ومساحة الاطيان التى سيقوم بزراعتها والحوض والزماد والمركز الواقعة فيه هذه الاطيان وتجري محاسبة هؤلاء على المساحات التى تزرع بالتقاوى المرخص بتخزينها على أساس لا يزيد على طن وثلاثة أرباع الطن من التقاوى لزراعة الفدان الواحد .

مادة ١٣ - على مودع التقاوى عند سحبها من مخزن التبريد او الثلاجة أن يسلم الى صاحب المخزن او الثلاجة او المسئول عن ادارتها اقراراً من ثلاثة صور طبقاً للنموذج المرافق لهذا القرار موقعاً عليه منه .
وعلى صاحب المخزن او الثلاجة او المسئول عن ادارتها تسلم الاقرار المذكور قبل اخراج التقاوى من المخزن او الثلاجة واثبات تاريخ اخراج التقاوى والاحتفاظ بنسخة من الاقرار لديه وأرسال النسختين الباقيتين الى مراقبة او تفتيش وزارة الزراعة المختصة فى نفس اليوم .

مادة ١٤ - اذا وقع حجز قضائى على التقاوى المخزونة فى مخازن التبريد او الثلاجات فعلى المحجوز عليه وصاحب مخزن التبريد او الثلاجة او المسئول عن ادارتها اخطار مراقبة او تفتيش وزارة الزراعة المختص بذلك كتابة فى نفس يوم توقيع الحجز .

ولا يجوز اخراج التقاوى من مخازن التبريد او الثلاجة الا فى نهاية مدة التخزين كما لا يجوز استعمال التقاوى المحجوز عليها فى غير الزراعة .

مادة ١٥ - يعاقب على كل مخالفة لاحكام المصادتين الاولى والثانية من هذا القرار بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه . ويعاقب على كل مخالفة أخرى لاحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة في المادة ٥٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

مادة ١٦ - يقوم بمراقبة تنفيذ احكام هذا القرار الموظفون الذين يندبهم وزير الزراعة لهذا الغرض .

مادة ١٧ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية .
تحريرا في ٦ ذى الحجة سنة ١٣٨١ (١٠ مايو سنة ١٩٦٢) .

قرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٣

بحظر الاتجار في تقاوى البطاطس المستوردة للعروة الصيفية في كل عام

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .
وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٠ بحظر الاتجار في تقاوى البطاطس المعدل بالقرار رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٠ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - سيحظر بغير ترخيص من وزارة التموين بيع أية كمية من تقاوى البطاطس أو عرضها للبيع كما يحظر أن يباع أو يعرض للبيع الاذن الصادر من الجمعية التعاونية الزراعية لمنتجى البطاطس باستلام كميات تقاوى البطاطس .

مادة ٢ - توزيع تقاوى البطاطس المستوردة للعروة الصيفية بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية لمنتجى البطاطس طبقا للنموذج المرافق .

مادة ٣ - لا يجوز التصرف في التقاوى في غير الغرض الذى صرفت من أجله .

كما لا يجوز زراعتها في غير الحيازة المحددة بالنموذج المشار اليه في المادة السابقة الا بترخيص من لجنة توزيع تقاوى البطاطس .

مادة ٤ - تشكل لجنة توزيع تقاوى البطاطس من ممثلين عن الجمعية الزراعية لمنتجى البطاطس ووزارتى الزراعة والتموين ويصدر بتشكيلها قرار من وزير التموين .

مادة ٥ - مع عدم الاخلال بما يقرره قانون العقوبات من عقوبة اشد يعاقب كل من يخالف احكام هذا القرار بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٦ - يلغى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

١٢ شعبان ١٣٨٢

٨ يناير ١٩٦٣

قرار رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٧٤

في شأن تكليف بعض اصحاب الثلاجات بتخزين تقاوى البطاطس

المروة النيلية لعام ١٩٧٤

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى قرار وزير التموين رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٢ باصدار امر تكليف الى اصحاب الثلاجات ومخازن التبريد المعدة لتخزين تقاوى البطاطس بتنظيم عمليات التخزين فيها .

وعلى قرارى وزير الزراعة والاصلاح الزراعى رقمى ١٣ ، ١٥ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم عملية تخزين تقاوى البطاطس .

وعلى قرارات اللجنة العليا لمتابعة انتاج وتسويق وتصدير البطاطس بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩ .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر

مادة - يكلف اصحاب كل الثلاجات الواردة بيانها بالجدول المرفق لهذا القرار بوضع فراغات الثلاجات تحت تصرف وزارة الزراعة واستصلاح (م ٢٦ - الجرائم التموينية)

الاراضى لتخزين تقاوى البطاطس للعروة النيلية خلال الفترة المنتهية فى ١٩٧٤/٩/٣٠ .

مادة ٢ - تتولى وزارة الزراعة تنظيم شغل فراغات الثلاجات المشار اليها بتقاوى البطاطس للعروة النيلية فى الموعد الذى يحدده السيد وزير الزراعة واستصلاح الاراضى .

مادة ٣ - تحدد أسعار تخزين تقاوى البطاطس للعروة النيلية فى الثلاجات الخاضعة لاحكام هذا القرار بمبلغ اثنى عشر جنيها للطن عن فترة التخزين المنتهية فى ١٩٧٤/٩/٣٠ متضمنا مصاريف التعتيق والوزن والادخال والتستيف والاخراج والتحميل .

مادة ٤ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .
مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشر تحريرها فى ١٩٧٤/٦/٥ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

جدول مرافق

للقرار رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٧٤

- ١ - ثلاجة الفؤادية مركز قليوب قليوبية .
- ٢ - ثلاجة مرسى اللبان بالطريق الزراعى بالباجور منوف
- ٣ - ثلاجة كهر ربيع مركز تلا منوفية .
- ٤ - ثلاجة نصر حبيب زاوية الناعورة مركز منوفية .
- ٥ - ثلاجة سعيد عباس مركز كهر الزيات .
- ٦ - ثلاجة عبد الله عثمان مركز كهر الزيات .
- ٧ - ثلاجة عبد الحميد الطحان كهر بولين مركز كوم حمادة / بحيرة .
- ٨ - ثلاجة الطرطوسية بالاسكندرية .
- (.) الوقائع المصرية فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٦٦ - العدد ٨٠ ملحق .

قرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧

فى شأن تنظيم استخدام المواد والسلع التى توزعها المؤسسات العامة او شركات القطاع العام (*)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

(*) الوقائع المصرية فى ١٢ ابريل سنة ١٩٦٧ - العدد ٤٧ .

- وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .
- وعلى ما ارتسأه مجلس الدولة .

تقرر

- مادة ١ - يحظر على الجمعيات التعاونية والشركات والهيئات وأصحاب المصانع والمسؤولين عن ادارتها الذين يقومون باستلام مقادير من المواد والسلع من المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام للاتجار فيها أو لتصنيعها أو التصرف في هذه المواد والسلع أو استخدامها بغير الكيفية أو لغير الغرض الذى سلمت اليهم من أجله .
- مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لاتزيد على مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وفى حالة العود تضاعف هذه العقوبة .
- (.) الوقائع المصرية فى ١٢ ابريل سنة ١٩٦٧ - العدد (٤٧) .
- وفى جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٨٦ (٩ ابريل سنة ١٩٦٧) .

وزارة التمويل والتجارة الداخلية

قرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٠

فى شأن البيانات عن انتاج المسلى الصناعى (١)

وزير التمويل والتجارة الداخلية :

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل والقوانين المعدلة له .
- وعلى القرار الجمهورى رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية .
- وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

(١) صدر القرار الوزارى ١٩٠ سنة ١٩٦٧ بشأن تكليف بعض اصحاب الشركات والمصانع بتصنيع عبوات المسلى الصناعى وقد نشر هذا القرار بالوقائع المصرية العدد ١٩١ تابع فى ١/١٠/١٩٦٧ مرفقا به بيان بأسماء هذه الشركات والمصانع .

قـــرر :

مادة ١ - على أصحاب مصانع انتاج المسلى الصناعى والمسؤولين عن ادارتها التابعين للقطاع العام والخاص ان يرسلوا الى مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة فى خلال شهر مسن تاريخ نشر هذا القرار او من تاريخ الانشاء بكتاب موصى عليه بيانا يشتمل على ما يأتى :

- (أ) اسم وعنوان الشركة او المصنع .
 - (ب) اسم المدير المسئول ومن ينوب عنه فى حالة غيابه .
 - (ج) عدد الفروع ومراكز التوزيع التابعة لها وعنوان كل منها .
- ويجب عليهم اخطار مديرية التموين المختصة عن كل تعديل او تغيير فى البيانات السابقة فى خلال عشرة ايام من حدوث التعديل او التغيير .

مادة ٢ - على المذكورين فى المادة الاولى ان يمسكوا سجلا خاصا يثبتون فيه يوما بيوم كميات الشحوم التى ستلوموها ومقادير المسلى الصناعى التى ينتجونها ومقدار ما يبيعونه منها وأسماء المشترين وصفاتهم وعناوينهم والكميات المتبقية لديهم وفق النموذج المرفق ويتعين أن يكون صفحات هذا السجل مرقمة ومختومة بخاتم مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة قبل اثبات البيانات ولايجوز الكشط أو المحو فيها .

وفى حالة الضرورة يكون التعديل بطريقة الشطب أو الاضافة بمداد مغاير للمداد المحرر به السجل وتاريخ التعديل ومعتمدا من المدير المسئول .
وعليهم التقدم بالسجل المشار اليه فى خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا القرار أو انشاء المصانع لاعتمادها بخاتم الدولة وقرار العمل على منوالها .
وعليهم الاحتفاظ بهذا السجل مدة خمس سنوات تحسب من آخر بيان ادرج به ويبنى هذا السجل بالمصنع ولاينقل منه على الرغم من تغيير واضع السجل .

مادة ٣ - على المذكورين بالمادة السابقة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه الى مديرية التموين المختصة فى ميعاد لا يجاوز اليوم العاشر من كل شهر بيانا موضحا به جملة الكميات التى تم انتاجها خلال الشهر الماضى وجملة الكميات التى تم بيعها خلال هذا الشهر والرصيد الباقى فى المخازن من الشحوم او المسلى الصناعى وفقا للنموذج المرفق .

ويجب أن تكون البيانات الواردة بالاخطار مطابقة لما هو وارد بالسجل .
مادة ٤ - على أصحاب مصانع انتاج المسلى الصناعى والمسؤولين عن ادارتها المنوه عنهم فى المادة الاولى تقديم هذه السجلات للسادة مفتشى التموين والتجارة الداخلية للاطلاع عليها لمراقبة الانتاج واثبات المخالفات

والملاحظات أن وجدت مع ذكر التاريخ والتوقيع في الخانة المخصصة لذلك
مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن
مائة جنية ولا تجاوز خمسمائة جنية وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حدها
الأدنى .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من
١٩٧٠/٢/١

تحريراً في ١٩٧٠/١/٣

قرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨

في شأن تصنيع الارز والاتجار فيه محلياً

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالشئون
التمويلية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وبتحديد الارباح والقوانين المعدلة له
وعلى القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن تصنيع الارز والاتجار فيه
محلياً والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا
وعلى ما ارتاده مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - (معدلة بالقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٩) .
لايجوز بيع الارز الابيض أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع محلياً
الا اذا كان من أحد الانواع الآتية :

(أ) أرز ممسوح مخصوص :

وهو الارز الابيض الذى تم ضربه وتبييضه صناعياً والمنتج بالمواصفات
الآتية :

١ - لا تزيد نسبة الكسر فيه على ٢٠٪ منها ١٪ على الاكثر كسر اقل
من ربع حبة .

٢ - لا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه على ٧٥٪ منها ٥٠٪ على الاكثر
من الطمى .

٣ - لا تزيد نسبة الحبة الصفراء فيه على ١٪ على أن يعبأ في عبوات
من الخيش اثنى وربع ليرة سليمة درجة ثانية زنة ١٠.١ كجم قائم ١٠٠
كيلو جرام صافى مثبت بها بطاقة تحمل أسم المضرِب أو الفراكة - ونوع الارز

والوزن القائم والوزن الصافي - وتاريخ التشفيل ويجب حياكة تلك العبوات من الجانبين وختمها بالرصاص .

(ب) أرز جلاسية نمرة (١) :

وهو الأرز الأبيض الذي تم ضربه وتبييضه صناعيا تبييضاً تاماً والمعامل بمادة الجلوكوز وبودرة التلك والمنتج بالواصفات الآتية :

- ١ - لا تزيد نسبة الكسر فيه على ٣ % .
 - ٢ - لا تزيد نسبة الشوائب فيه على ٠.١ % بشرط ألا تزيد نسبة الطمي فيها على ٥٠ % .
 - ٣ - لا تزيد نسبة الحبوب التالفة والصفراء فيه على ٢٥ ر. % .
 - ٤ - لا تزيد الحبوب الغريبة فيه على ٠.٥ ر. % .
 - ٥ - لا تزيد نسبة الحبوب الحمراء فيه على ١ ر. % .
 - ٦ - لا تزيد نسبة الحبوب غير تامة النضج فيه على ٢ % .
 - ٧ - لا تزيد نسبة الرطوبة فيه على ١٤ % .
 - ٨ - أن يكون خالياً من الأرز الشعير .
- (ج) مضافة بالقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٩ ومعدلة بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٠ .

أرز ممتاز :

هو الأرز الأبيض الذي تم ضربه وتبييضه صناعياً تبييضاً تاماً والمنتج بالواصفات الآتية :

- ١ - نسبة الكسر لا تزيد عن ٦ % .
- ٢ - نسبة المواد الغريبة لا تزيد عن ٢٥ ر. % على ألا تزيد نسبة الطمي فيها عن ٥ ر. % .
- ٣ - نسبة الحبوب الصفراء لا تزيد عن ٢٥ ر. % .
- ٤ - نسبة الحبوب الحمراء لا تزيد عن ٢ % .
- ٥ - نسبة الحبوب الجيرية لا تزيد عن ٢٥ ر. % .
- ٦ - نسبة حبوب الشعير لا تزيد عن ٠.١ ر. % .
- ٧ - نسبة الرطوبة لا تزيد عن ١٤ % .

ويحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية تداول الأرز الممتاز المشار إليه للمستهلكين سائياً ويقتصر تداوله معبأً في عبوات زنة كيلو جرام وكيلو جرامين وخمسة كيلو جرامات من إنتاج الجهات المصرح لها من الوزارة وطبقاً للضوابط والأسعار المحددة .

مادة ٢ - لا يجوز للمضارب والفراكت استعمال الملح أو الجبس في تبييض الأرز بجميع أنواعه المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٣ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين تعبئة الارز في عبوات يقل وزن كل منها عن كيلو .

مادة ٤ - لايجوز بيع انواع الارز الواردة في المادة (١) والمعبأة فسى عبوات ايا كان وزن العبوة كما لايجوز عرضها او طرحها للبيع او حيازتها بقصد البيع الا اذا كان محررا على هذه العبوات البيانات الآتية :
(١) نوع الارز . (ب) اسم المنتج . (ج) الوزن الصافى .

مادة ٥ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين استعمال المواد الملونة في صناعة او تجارة الارز .

مادة ٦ - لايجوز بيع الارز الكسر للاستهلاك المحلى والارز الكسر هو ما كان حجم الحبة فيه نصف حجم حبة الارز البيضاء الكاملة فأقل ويخصص للصناعة على أن يكن أحد الرتب الآتية :

(١) أرز كسر زيرو : وهو الارز الكسر الذى لا يقل حجم الحبة فيه عن ربع حجم حبة الارز البيضاء كاملة على ألا تزيد على ٥٪ نسبة الحبوب التى تقل عن هذا الحجم وأن لا تزيد نسبة المواد الغريبة على ١٥٪ ولا تزيد نسبة الحبوب الصفراء فيه على ١٪ وتعتبر مادة غريبة وتحسب ضمن النسبة المئوية المحددة لها كالدقيق أو جرمة الارز .

(ج) أرز كسر رقم ٢ : وهو الارز الكسر الذى لا تقل حجم الحبة فيه عن ربع حجم حبة الارز البيضاء كاملة على الا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه . على ٣٪ وتعتبر مادة غريبة وتحسب من النسبة المئوية المحددة لها النواع كالدقيق أو جرمة الارز .

(د) أرز كسر رقم ٣ (مضافة بالقرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٧) .
وهو الكسر الذى لا تقل حجم الحبة فيه عن حجم ربع حبة الارز البيضاء الكاملة على الا تزيد على ٤٪ نسبة الحبوب التى تقل عن هذا الحجم ولا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه على ٦٪ ولا تزيد نسبة الحبوب الصفراء فيه على ٤٪ وتعتبر مادة غريبة وتحسب ضمن النسبة المئوية المحددة لها النواع كالدقيق أو جرمة الارز .

مادة ٧ - لايجوز بغير ترخيص من وزارة التموين حيازة الارز الكسر ولايسرى الحظر على مضارب الارز .

مادة ٨ - لايجوز أن يحتوى الارز على أكثر من ٢٠ جزء من المليون من حامض السيناميك كما لايجوز أن يحتوى على أى مادة سامة ويعتبر الارز

تالفا اذا كان ذا رائحة كريهة او متعفنة او اذا احتوى على حشرات كما يعتبر مغشوشا اذا خلط بمواد غريبة او اذا احتوت المادة الجامة على اكثر من ١٪ من المواد المعدنية او اذا عولج بالجلوكوز .

مادة ٩ - تنشأ بوزارة التموين لجنة تحكيم تشكل على الوجه الآتى :
مندوب عن وزارة التموين ، ومندوب عن المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز ، ومندوب عن غرفة صناعة الحبوب فى اتحاد الصناعات وتختص هذه اللجنة باعادة فحص عينات الارز المأخوذة بمعرفة رجال الضبط القضائى والمحفوظة بمديريات التموين المحلية او بالجهات المأخوذة منها اذا كانت نتيجة فحص العينة الاولى مخالفة للمواصفات المنصوص عليها فى هذا القرار .

ويقدم ذو الشأن طلب اعادة الفحص خلال سبعة ايام من تاريخ اخطارهم بنتيجة فحص العينة الاولى ويكون قرار اللجنة نهائيا .

مادة ١٠ - يلغى القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

مادة ١١ - كل مخالفة لاحكام المادة ٤ من هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسون جنيها وكل مخالفة اخرى لهذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ او فى المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليها بحسب الاحوال .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٠

بشأن حظر الاتجار فى الارز الشعير

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وعلى قرار وزير الزراعة رقم ٤١ لسنة ١٩٨٠ بشأن التسويق التعاونى للارز الشعير موسم ١٩٨١/٨٠ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مقرر

مادة ١ - يقتصر الاتجار فى الارز الشعير على شركات القطاع العام وجهات التوريد ويمتنع على الافراد الاتجار فى الارز الشعير

مادة ٢ - يمتنع على البنوك التجارية تخزين الارز الشعير لغير شركات القطاع العام وموجهات التوريد .

مادة ٣ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائتين وخمسون جنيهها او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ - ينشر القرار في الوقائع المصرية .

تحريرا في ٨ شوال ١٤٠٠ (١٨ أغسطس سنة ١٩٨٠) .

قرار رقم ٢٣١ لسنة ١٩٨٠ في شأن حظر تخزين الارز

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن تشغيل بعض الفراكات وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قـسـرر :

مادة ١ - يحظر تخزين الارز الشعير والابيض لغير الاستهلاك الشخصي في غير جهات التوريد وشركات المضارب وجهات القطاع العام المنتجة للارز الشعير .

ويستثنى من ذلك الفراكات المعتمدة والمتعاقدة مع المضارب من تاريخ تعاقدها في حدود الحصص الشهرية المسلمة لها من شركات المضارب وأرصدة انتاجها .

وبالنسبة للمحال التجارية في حدود أرصدة حصتها الشهرية من الارز الابيض .

ويعتبر في حكم الاستهلاك الشخصي الكميات التي في حيازة المنتجين ولا تتجاوز نصف طن للفدان وبحد أقصى ثلاثة أطنان للحيازة الكلية ولغيرهم الكميات التي لا تتجاوز ٢٠٠ كجم للأسرة .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ٢٥٠ جنيها او باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .
تحريراً في ٨ شوال سنة ١٤٠٠ (٨ أغسطس ١٩٨٠) .

قرار رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨٢

في شأن حظر تخزين الارز

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين ،
وعلى القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن تشغيل بعض الفراكات ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - يحظر تخزين الارز الشعير والابيض لغير الاستهلاك
الشخصي في غير جهات التوريد وشركات المضارب وجهات القطاع العام
المنتجة للارز الشعير .

ويستثنى من ذلك الفراكات المعتمدة والمتعاقدة مع شركات المضارب
من تاريخ تعاقدها في حدود الحصص الشهرية المسلمة لها من شركات
المضارب وأرصدة انتاجها وبالنسبة للمحال التجارية في حدود أرصدة حصتها
الشهرية من الارز الابيض ويعتبر في حكم الاستهلاك الشخصي الكميات التي
في حيازة المنتجين ولا تتجاوز نصف طن للفدان وبحد أقصى ثلاثة أطنان للحيازة
الكلية ولغيرهم الكميات التي لا تتجاوز ٢٠٠ كجم للأسرة .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه (مائة جنيه) ولا تتجاوز
مائتين وخمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .
تحريراً في ٤ ذى الحجة سنة ١٤٠٢ (٣١ سبتمبر سنة ١٩٨٢) .
نشر في الوقائع المصرية في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٨٢ .

قرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٢

بشأن حظر الاتجار في الأرز الشعير

وزير التموين والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى قرار وزير الزراعة رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٢ قانونى بشأن التسويق
التعاونى للأرز الشعير موسم ١٩٨٢/٨٢ .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مقرر :

مادة ١ - يقتصر الاتجار في الأرز الشعير على شركات القطاع العام
وجهات التوريد ويمتنع على الفراكات والتجار والأفراد الاتجار في الأرز
الشعير .

مادة ٢ - يمتنع على البنوك التجارية تخزين الأرز الشعير لمغير شركات
القطاع العام وجهات التوريد .

مادة ٣ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس بمسدة
لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائتين
وخمسين جنيهًا أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

نشر في الوقائع المصرية في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٨٢ .

فـرـاـكـات

قرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم انشاء الفراكات

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بالاعمال المعلقة للراحة
والضارة بالصحة .
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الصناعة وتشجيعها
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قـسـر

مادة ١ يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية
انشاء فراكات الارز او تكبير حجمها او اضافتها الى أى نشاط صناعى
آخر .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر وبغرامة من مائة جنيه الى
خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الاحوال تضبط الآلات
والادوات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا فى ١٩٧١/٥/٣ .

قرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٠

بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزرعة سمسم بتوريد كميات

من محصول موسم ١٩٨٠/١٩٨١

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى قرار السيد / وزير الدولة للزراعة والامن الغذائى رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٠ قانونى بنظام توريد حيازة السمسم ١٩٨٠ / ١٩٨١ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قـسـر

مادة ١ - على الزراع الحائزين لمساحات مزروعة سمسم بمحافظات البحيرة - والشرقية والاسماعيلية - السويس - الجيزة - بنى سويف - الفيوم - المنيا - اسيوط - سوهاج - اسوان - قنا وكذا الشركات والهيئات الحكومية التى تقوم بزراعة السمسم توريد كامل انتاجهم من محصول السمسم موسم ٨٠/٨١ الى شون بنوك التنمية والائتمان الزراعى ومراكز التجميع المنشأة لهذا الغرض بالمحافظات لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية .

وذلك خلال الفترة المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٨٠ بالنسبة لمراكز التجميع وحتى آخر فبراير سنة ١٩٨١ بالنسبة لشئون بنوك التنمية والائتمان الزراعى ويستثنى من التوريد المزارع التابعة لوزارة الزراعة وكذلك الزراع أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية المتعاقدين مع الوزارة لانتاج تقاوى الاكثار بشرط توريد كميات السمسم المتعاقد عليها بالكامل .

مادة ٢ - يكون الحد الأدنى لمعدلات التوريد وفقا لما يلى :

(أ) محافظات الوجه القبلى ٣ أردب للفدان الغير محمل وأردبين للفدان المحمل .

(ب) محافظات الوجه البحرى أردبين للفدان الغير محمل وأردب للفدان المحمل .

واذا أراد الزراع توريد كميات اضافية فيكون ذلك بموجب محضر معاينة من تفتيش الزراعة المختص وفق متوسط انتاج الجهة لتابع لها المورد .

مادة ٣ - يجب ان يكون السمسم المرد مطابقا للمواصفات الاتية :

١ - أن يكون المحصول المورد زراعة عام ١٩٨٠ .

٢ - أن يكون خال من الترنخ قام النضيج والجفاف .

٣ - لا تقل درجة نظافته عن ٩٢٪ .

٤ - لا تزيد نسبة المواد الغريبة عن ٨٪ .

مادة ٤ - يحدد ثمن الطن من السمسم المورد درجة نظافة ٩٥٪ زنة الف كيلو جرام بواقع ٥٤١ جنيه و ٦٦٦ مليما أى بسعر ٦٥ (خمسة وستون

جنيها للاردب) زنة ١٢٠ كيلو جرام ويزاد السعر أو يخفض بمقدار ٦٨٤ مليما للاردب تعادل ٥ جنيهاً و ٧٠٠ مليم للطن عن كل درجة نظاماً تزيد أو تقل عن المعدل المذكور .

مادة ٥ - يحصل مبلغ مائتي مليم عن كل اردب من السمس يتم توريده لمراكز التجميع المنشأة لهذا الغرض مناصفة بين المنتج والهيئة العامة للسلع التموينية .

مادة ٦ - على الزراع توريد محصولهم من السمس الى شون بنوك التنمية أو مراكز التجميع بمعرفتهم وعلى نفقتهم الخاصة في حدود خمسة كيلو مترات - وإذا زادت المسافة عن ذلك يصرف للمورد أجرة نقل بمعدل عشرون مليماً عن كل اردب لكل كيلو متر بحد أقصى قدره مائتي مليم لكل اردب مهما كانت المسافة الزائدة - وتحمل الهيئة العامة للسلع التموينية بتلك المصاريف .

مادة ٧ - يعاقب كل حائز بقرامة قدرها خمسة وستون جنيهاً عن كل اردب أو كسوره يقصر في توريده بحد أقصى قدره ألف جنيه .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .
تحريراً في ٦ شوال سنة ١٤٠٠ (١٦ أغسطس سنة ١٩٨٠) .

قرار رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨٠

بشان تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرزا شعيراً بتوريد كميات من محصول ١٩٨١/٨٠

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى قرار السيد / وزير الزراعة رقم ٤١ لسنة ٨٠ قانوني بشأن نظام التسويق التعاوني للارز موسم ١٩٨١/٨٠ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر

مادة ١ - يقوم الحائزون لمساحات مزروعة أرزا شعيراً في محافظات التسويق التعاوني الآتي بيئاتها : الاسكندرية - البحيرة - كفر الشيخ -

الجيزة - بنى سويف - المنيا - القليوبية - الدقهلية - دمياط - الشرقية -
الاسماعيلية - الغربية - المنوفية - الفيوم .
بتوريد حصص من محصول الارز الشعير الناتج من زراعة عام ٨٠
لحساب التسويق التعاوني خلال موعد غايته آخر ديسمبر من عام ١٩٨٠
بمعدل ١٥٠٠ ر (طن وخمسمائة كيلو جرام) من الارز الشعير عن كل فدان
حيازة باستثناء :

(١) محافظة الفيوم ومركز كفر سعد بمحافظة دمياط ومراكز بلبيس
والحسنية ومشتول وفاتوس بمحافظة الشرقية ومركزى المحمودية والمنزلة
بمحافظة الدقهلية وبعض نواحى مركزى بلقاس ومنية النصر بمحافظة
الدقهلية على النحو الموضح بالكشف المرفق بالقرار يتم التوريد فيها بمعدل
٢٥٠ ر (طن ومائتين وخمسون كيلو جرام) من الارز الشعير عن كل فدان
حيازة .

(ب) مركزى بيلا والبرلس بمحافظة كفر الشيخ ومركز ابو المطامير
بمحافظة البحيرة يتم التوريد فيها بمعدل طن واحد من الارز الشعير عن كل
فدان حيازة ويكون التوريد اختياريا بمحافظات السويس - بورسعيد -
الوادى الجديد ولجنة العليا لتسويق الارز الشعير تعاونيا تخفض هذا المعدل
تبعاً للظروف التى تراها - وفى حالة المزارعة يعتبر كل من المالك والزارع
مسئولا عن التوريد من الحيازة (نصف الحيازة لكل منها) ويتم التوريد لمراكز
التجميع التابعة لبنك التنمية والائتمان الزراعى والجمعية التعاونية العامة
لتنجى الارز على النحو الاتى :

(١) الجمعية التعاونية العامة لتنجى الارز :

بمحافظات البحيرة - كفر الشيخ - الغربية - الشرقية .

(ب) بنك التنمية والائتمان الزراعى :

باقى المحافظات .

مادة ٢ - يجب ان يكون الارز المورد من المحصول الناتج من زراعة
١٩٨٠ مطابقاً للمواصفات الآتية :

(١) ان تكون حبوبة ممتلئة تامة النضج والجفاف .

(ب) ان تطابق درجة النظافة القواعد الواردة بالمادة (٣) من هذا
القرار ويقصد بدرجة النظافة خلو الارز من الشوائب وهى الطين والزلط
والرمل والحصى والتراب والذئبية وللحبوب الغريبة من غير الارز والحبوب
الفارغة تماماً وضامرة والميته والمصابة بالحشرات والمقشورة .

(ج) ألا تتعدى درجة الرطوبة ١٥ ٪ .

مادة ٣ - يحتسب ثمن الطن زنة ١٠٠٠ كجم من الارز الشعير المطابق للمواصفات المشار اليها في المادة السابقة بدون عبوات تسليم مراكز التجميع على الاسس الآتية :
ملئحه حنفيه

٦٥٠٠٠ ثمن الطن من الارز الشعير الياباني درجة نظافة ٩٦ ٪ ورطوبة ١٥ ٪
٦٢٠٤٠٠ ثمن الطن من الارز الشعير النباتات درجة نظافة ٩٦ ٪ ورطوبة ١٥ ٪
٥٨٥٠٠ ثمن الطن من الارز الشعير السبعيني درجة نظافة ٩٦ ٪ ورطوبة ١٥ ٪
٧١٥٠٠ ثمن الطن من الارز الشعير الفلبيني درجة نظافة ٩٦ ٪ ورطوبة ١٥ ٪
٧٣٥٠٠ ثمن الطن من الارز الشعير العربي درجة نظافة ٩٨ ٪ ورطوبة ١٥ ٪

مادة ٤ - يزداد او ينقص ثمن الطن من اصناف الارز الشعير المورد المشار اليه في المادة السابقة عن كل درجة مئوية واحدة من النظافة حتى درجة ٩٠ ٪ وفقا للمعدلات الآتية :

الصف	مقابل درجة نظافة واحدة
نباتات	٦٥٠ مليما
ياباني	٦٨٠ مليما
سبعيني	٦١٠ مليما
فلبيني	٧٤٥ مليما
عربي	٧٤٥ مليما

ويضاعف ثمن معدل نقص النظافة في حالة نقص درجة النظافة عن ٩٠ ٪ كما يخصم ١ ٪ من الثمن المقرر لكل نوع مقابل كل ١ ٪ زيادة في نسبة الرطوبة المحددة في البند (ج) من المادة الثانية .

مادة ٥ - تجنب الرسائل التي تزيد بها نسبة العيوب التجارية عن عشرين في المائة (٢٠ ٪) ويقصد بالعيوب التجارية الحبوب المعيبة وتشمل الحمرء والخضرء والجيرية والصفراء وتختص اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد وزير الزراعة رقم ٤١ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه بتصديق سعر الارز المخالف للمواصفات الذي تزيد فيه العيوب التجارية عن ٢٠ ٪ (عشرون في المائة) .

مادة ٦ - يجوز للحائزين تسليم فائض الحيازة المطابقة لمواصفات التوريد لمراكز التجميع بدون عبوات وفقا للاسس والقواعد والاسعار الواردة باحكام هذا القرار بشرط الا يتجاوز جملة ما يورده الحائز عن متوسط انتاج الفدان بالقرية في الثلاث سنوات الاخيرة او ٣ طن عن الفدان ايها أكثر .

مادة ٧ - يعفى من التوريد لحساب التسويق التعاونى الزراعى المتعاقدين مع وزارة الزراعة بتوريد محصولهم كتناوى وبشرط الا تقل الكمية الموردة عن المعدل المقرر للتوريدات وذلك وفقا لاسعار الحصة المقررة للتوريد من الحيازة مضافا اليها علاوات الاكثار .

مادة ٨ - يكون التوريد والتظلم منه وتقدير درجة النظافة وكيفية التظلم من هذا التقدير وفقا للنظم الصادرة من السيد وزير الزراعة .

مادة ٩ - يعاقب كل حائز بغرامة مقدارها عشرون جنيها عن طن الارز الشعير الذى يقصر فى توريده ويحد أقصى ٥٠٠ جنيه وبالنسبة لكسور الطن تحتسب الغرامة بواقع ٢٠ مليما عن كل كجم لم يتم توريده .

وفى جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريرا فى ٨ شوال سنة ١٤٠٠ (١٨ أغسطس سنة ١٩٨٠) .

كشف

بنواحى مركز بلقاس ومنية النصر بمحافظة الدقهلية حيث التوريد بها ١٢٥٠ طن للعدان المركز النواحى :

١ - بلقاس : الستامونى - الروضة - منشأة شومان - شرقية المعصرة القنان العريض - باقة الثشوريجى - المعصرة - الجزائر - ابو شريف اول - ابو شريف رابع .

٢ - منية النصر : الكردي - كفر الكردي - الخضرى - مصطفى سليم - منشأة الجمال - النرل - البرميلات - الرياض - الكاشف - جلال - الجينية - حمادة .

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٢

بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة فولاً سودانيا بتوريد

كميات من محصول موسم ١٩٨٢/٨٢

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١١٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى قرار السيد وزير الدولة للزراعة والامن الغذائى رقم ٤١ لسنة

(م ٢٧ - الجرائم التموينية)

١٩٨٢ (قانونى) بشأن نظام التسويق التعاونى لحصول الفول السودانى موسم ١٩٨٣/٨٢ .

وعلى القرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر نقل الفول السودانى والسمن من محافظة الى اخرى والقرارات المعدلة له .
وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

مقرر :

مادة ١ - يقوم الحائزون لمساحات مزروعة فولاً سودانيا بمحافظات التسويق التعاونى الاتى بيانها :

الاسماعيلية - الشرقية - البحيرة - القليوبية - الجيزة - الفيوم -
وقطاعات الاستزراع والهيئات الحكومية وشركات الاستزراع بمختلف
المحافظات بتوريد كامل انتاجهم من الفول السودانى بحد أدنى يوازى متوسط
انتاج المحافظة أو المركز وفقا لنظام التسويق التعاونى موسم ١٩٨٣/٨٢ خلال
الفترة من ١/٩/١٩٨٢ حتى ٣١/١٢/١٩٨٢ ويترك للزراع اردبين عن كل
فدان مقابل التقاوى والاستهلاك الشخصى .

وبالنسبة للهيئات والقطاعات وشركات القطاع العام يتم توريد كامل
الانتاج عن طريق شون بنوك التنمية والائتمان الزراعى طبقا لتوسعات
الانتاج المقدرة بعد حجز التقاوى اللازمة لها للموسم التالى .

وعلى بنوك التنمية والائتمان الزراعى تسويق المحصول فى المحافظات
المذكورة باستثناء محافظات : الاسماعيلية - الجيزة - الشرقية - التى تتولى
جمعية الحاصل الزيتية التسويق بها لحساب شركات قطاع التجارة
الخارجية .

مادة ٢ - على الحائزين المشار اليهم بالمادة السابقة توريد الحصص
المقررة عليهم وفقا لاحكام هذا القرار الى أقرب شونة تابعة لبنك التنمية
والائتمان الزراعى أو الى مراكز التجميع بمعرفتهم وعلى نفقتهم الخاصة فى
حدود مسافة خمسة كيلو مترات على أن تتحمل لجنة الفول السودانى
بمصاريف النقل إذا زادت المسافة عن ذلك بمعدل ٢٥ مليما للاردب عن كل
كيلو متر بحد أقصى قدره ٢٠٠ مليم .

وتؤول الى بنوك التنمية والائتمان الزراعى أجور المزال المقررة من
لجنة الفول السودانى عن المسافة الزائدة وذلك حال قيامها بأنشاء مراكز
تجميع كما تتقاضى من المنتج مبلغ ١٠٠ مليم (مائة مليم) عن كل أردب يقوم
بتوريده الى مراكز التجميع .

مادة ٣ - يتم استلام المحصول طبقا للمواصفات التالية :

- أن يكون المحصول المورد زراعة ١٩٨٢ .

- ٢ - أن يكون تام النضج والجفاف .
- ٣ - أن يكون نظيفا من الطين خاليا من الطوب والرمل والزلط والحجارة والقش والثمار الرطبة وأى مواد أخرى وألا تقل درجة النظافة عن ٩٦ ٪
- ٤ - أن يكون تام التذرية خاليا من الساقطة والفارغة والميتة وكذلك الثمار السوداء شديدة العفن .
- مادة ٤ - أن يكون التوريد وفقا للأسعار الآتية :
- (أ) ٢٧ جنيها سعر أردب الفول السوداني الرومى والوزارى زنة ٧٥ كجم ويحتوى على نسبة ٥٠٪ منه صالحة للتصدير وفقا للمواصفات المحددة .
- (ب) ٢٤ جنيها و ٥٠٠ مليم سعر أردب الفول السوداني البلدى والخليط زنة ٧٥ كجم والمقصود بالخليط هو ما زادت فيه نسبة الفول البلدى عن ١٠٪ بكل رسالة على حدة .
- مادة ٥ - يكون التوريد والتظلم منه وتقدير درجة النظافة وكيفية التظلم من هذا التقدير وفقا للنظم الواردة بقرار السيد وزير الدولة للزراعة والامن الغذائى رقم ٤١ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .
- مادة ٦ - يعاقب كل حائز بغرامة قدرها ٢٧ جنيها (سبعة وعشرون جنيها عن كل أردب يقصر فى توريده بحد أقصى قدره ١٠٠٠ جنيه) (ألف جنيه) .
- وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .
- مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
- تحريرا فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٤٠٢ (٨ سبتمبر سنة ١٩٨٢) .

قرار وزارى رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٢

بشأن أسعار شراء الذرة الشامية محصول ١٩٨٢
من المنتجين من الاصناف الجديدة (البيونير ، جيزة ٢)

وزير التموين والتجارة الداخلية
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وعلى القرار الجمهورى رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ الخاص بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرار :

مادة ١ - تحدد اسعار شراء الذرة الشامية المحلية من الاصناف الجديدة (البيونيز ، جيزة ٢) (حبوب فرط) محصول ٨٢ اختياريًا من المنتجين وفقا للمواصفات التي تحددها وزارة الزراعة لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية اعتبارا من أول ديسمبر ١٩٨٢ على النحو التالي :

١٤ جنيها للوحدة (الازدب) زنة ١٤٤ كيلو جرام من الذرة الشامية درجة نظافة ٢٢.٥ قيراط ، على أن يزداد أو يخفض ثمن شراء الازدب بمقدار ٣١٠ مليمات مقابل نصف الدرجة التي تزيد أو تقل عن درجة النظافة المقررة .
مادة ٢ - على الهيئة العامة للسلع التموينية والجهات المكلفة باستلام هذا المحصول من المنتجين تنفيذ هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .
صدر في ٢١ ذي القعدة سنة ١٤٠٢ (٩ سبتمبر سنة ١٩٨٢)

قرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٢

بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرز شعيرا
بتوريد كميات محصول ٨٢/١٩٨٣

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى قرار السيد / وزير الزراعة رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٢ قانوني بشأن تظلم التسويق التعاوني للارز موسم ٨٢/١٩٨٣ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرار :

مادة ١ - يقوم الحائزين لمساحات مزروعة أرزا شعيرا في محافظات التسويق التعاوني الاتي بيانها :

الاسكندرية - البحيرة - كفر الشيخ - الجيزة - بنى سويف - المنيا - القليوبية - الدقهلية - دمياط - الشرقية - الاسماعيلية - الغربية - المنوفية - الفيوم .
بتوريد حصص من محصول الارز الشعير الناتج من زراعة عام ١٩٨٢ لحساب التسويق التعاوني خلال موعد غايته آخر ديسمبر من عام ١٩٨٢ بمعدل ١٥٠٠ طن وخمسمائة كيلو جرام من الارز الشعير عن كل فدان حيازة باستثناء :

١ - محافظة الفيوم ومركز كفر سعد بمحافظة دمياط ومراكز بلبيس والحسينية ومشتول وفاقوس - بمحافظة الشرقية ومركزى المحمودية والمنزلة بمحافظة الدقهلية وبعض نواحي مركز بلقاس ومنية النصر بمحافظة الدقهلية على النحو الموضح بالكشف المرفق بالقرار يتم التوريد فيها بمعدل ١٢٥٠ (طن ومائتى وخمسون كيلو جرام) من الارز الشعير عن كل فدان حيازة .

ب - مركز بيلا والبرولس بمحافظة كفر الشيخ ومركز أبو المطامير بمحافظة البحيرة يتم التوريد فيها بمعدل طن واحد من الارز الشعير عن كل فدان حيازة ويكون التوريد اختياريًا بمحافظات - السويس - بور سعيد - الوادى الجديد - وللجنة العليا لتسويق الارز الشعير تعاونيا تخفيض هذا المعدل تبعا للظروف التى تراها - وفى حالة المزارعة يعتبر كل من المالك والزارع مسئولًا عن التوريد من الحيازة (نصف الحيازة لكل منهما) ويتم التوريد لمراكز التجميع التابعة لبنك التنمية والائتمان الزراعى والجمعية التعاونية العامة لمنتجى الارز على النحو الاتى :

١ - الجمعية التعاونية العامة لمنتجى الارز :-

بمحافظات البحيرة - كفر الشيخ - الغربية - الشرقية .

ب - بنك التنمية والائتمان الزراعى :

باقى المحافظات .

مادة ٢ - يجب أن يكون الارز المورد من المحصول الناتج من زراعة ١٩٨٢ مطابقا للمواصفات الاتية :-

١ - ان يكون حبوبه ممتلئة تامة النضج والجفاف .

ب - ان تطابق درجة النظافة القواعد الواردة بالمادة (٣) من هذا القرار ويقصد بدرجة النظافة خلو الارز من الشوائب وهى الطين والزلط والرمل والحصى والتراب والذئبية والحبوب الغريبة من غير الارز والحبوب الفارغة تماما والضامرة والميتة والعفنة والمصابة بالحشرات والمقشورة .

ج - لا تتعدى درجة الرطوبة ١٥ ٪ .

مادة ٣ - يحسب ثمن الطن زنة ١٠٠٠ كيلو جرام من الارز الشعير المطابق للمواصفات المشار اليها فى المادة السابقة بدون عبوات تسليم مراكز التجميع على الاسس الاتية :-

مليم جنيه

٩٥ر٠٠٠	ثمن الطن من الارز الشعير الياباني درجة نظافة ٩٦٪ ورطوبة ١٥٪
٩١ر٢٠٠	« « « « « النباتات « « « « «
٨٥ر٥٠٠	« « « « « السبعيني « « « « «
١٠٤ر٥٠٠	« « « « « الفلبيني « « « « «
١٠٦ر٩٠٠	« « « « « العربي « « « « « ٩٨٪

مادة ٤ - يزداد أو ينقص ثمن الطن من اصناف الارز الشعير المورد المشار اليه في المادة السابقة عن كل درجة مئوية واحدة من النظافة حتى درجة ٩٠٪ وفقا للمعدلات الآتية :-

الصنف	مقابل درجة نظافة واحدة
ياباني	٩٩٠ر٠٠٠ مليم جنيه
نباتات	٩٥٠ر٠٠٠
سبعيني	٨٩٠ر٠٠٠
فلبيني	٩٠ر٠٠٠
عربي	٩٠ر٠٠٠

ويضاف ثمن معدل نقص النظافة في حالة نقص درجة النظافة عن ٩٠٪ كما يخصم ١٪ من الثمن المقرر لكل نوع مقابل كل ١٪ زيادة في نسبة الرطوبة المحددة في البند (ج) من المادة الثانية .

مادة ٥ - تجنب الرسائل التي تزيد بها نسبة العيوب التجارية عن عشرين في المائة (٢٠٪) ويفسد بالعيوب التجارية الحبوب المعيبة وتشمل الحمراء والخضراء والجيرية والصفراء وتختص اللجنة المشكلة بمسوجب قرار السيد وزير الزراعة رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه بتحديد سعر الارز المخالف للمواصفات الذي تزيد فيه العيوب التجارية عن ٢٠٪ (عشرون في المائة) .

مادة ٦ - يجوز للحائزين تسليم فائض الحيازة المطابقة لمواصفات التوريد لمراكز التجميع بدون عبوات وفقا للاسس والقواعد والاسعار الواردة بأحكام هذا القرار بشرط الا يتجاوز جملة ما يورده الحائز عن متوسط إنتاج الفدان بالتربة في الثلاث سنوات الاخيرة أو ٣ طن عن الفدان أيهما أكثر .

مادة ٧ - يعفى من التوريد لحساب التسويق التعاوني الزراعي المتعاقدين مع وزارة الزراعة بتوريد محصولهم كتناوي وبشرط الا تقل الكمية

الموردة عن المعدل المقرر للتوريد وذلك وفقا لاسعار الحصص المقررة للتوريد من الحيازة مضافا اليها علاوات الاكثار .

مادة ٨ - يكون التوريد والتظلم منه وتقدير درجة النظافة وكيفية التظلم من هذا التقدير وفقا للنظم الصادرة من السيد وزير الزراعة .
الشعير الذى يقصر فى توريده وبحد اقصى ٥٠٠ جنيه وبالنسبة لكسور الطن
مادة ٩ - يعاقب كل حائز بغرامة قدرها ١٥٠ جنيها عن طن من الارز تحتسب الغرامة بواقع ١٥٠ مليما عن كل كجم لم يتم توريده .
وفى جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها
مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريرا فى ١٩٨٢/٩/٢١

وزير التموين والتجارة الخارجية :

قرار رقم ٢٣١ لسنة ١٩٨٢

بتحديد اسعار توريد السمسم المحلى موسم ١٩٨٣/٨٢

اختياريا من المنتجين

وزير التموين والتجارة الخارجية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .
وعلى القرار الجمهورى رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية ،
وعلى قرار السيد وزير الدولة للزراعة والامن الغذائى رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ (قانونى) بشأن نظام توريد حيازة السمسم موسم ١٩٨٣/٨٢ ،
وعلى موافقة اللجنة العليا للاسعار ،

قرر :

مادة ١ - تحدد اسعار توريد السمسم المحلى اختياريا من المنتجين الى شون بنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات بواقع خمسة وسبعون جنيها للأردب زنة ١٢٠ كجم ودرجة نظافة ٩٥٪ تعادل ستمائة وخمسة وعشرون جنيها للطن ويزاد أو يخفض السعر عن كل درجة نظافة تزيد أو تقل عن المعدل المقرر بواقع ٧٩٠ مليما للأردب .

مايم جنيه

٥٨٠ ٦ للطن وذلك خلال فترة تنتهى فى ١٩٨٢/١٢/٢١

مادة ٢ - يشترط فى السمسم المورد توافر المواصفات الآتية :

- (١) أن يكون ناتج زراعة عام ١٩٨٢ .
(٢) خال من التزنج تام النضج والجفاف .
(٣) لا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه عن ٨٠٪ .
(٤) لا تقل درجة نظافته عن ٩٢٪ .
- مادة ٣ - على بنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات استلام الكميات المباعة من المنتجين بشونها لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية .
- مادة ٤ - على الهيئة العامة للسلع التموينية والجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره
تحريرا فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٤٠٢ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٨٢) .

قرار رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٢٣١ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد اسعار
توريد السمس المحلى موسم ١٩٨٢/١٩٨٣ اختياريا من المنتجين

وزير التموين والتجارة الخارجية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ،

وعلى القرار رقم ٢٣١ لسنة ١٩٨٢ بتحديد اسعار توريد السمس
المحلى موسم ١٩٨٢/١٩٨٣ اختياريا من المنتجين ،

قرر :

- مادة ١ - مد الموعد المنصوص عليه بالمادة (١) من القرار رقم ٢٣١
لسنة ١٩٨٢ المشار اليه لتوريد السمس حتى نهاية شهر فبراير سنة ١٩٨٣
- مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .
- تحريرا فى ٥ صفر سنة ١٤٠٣ (٢١ نوفمبر سنة ١٩٨٢) .

قرار وزارى رقم ٢ لسنة ١٩٧٠

بشأن تنظيم الرقابة على مصانع انتاج الحلاوة الطحينية (*)

وزير التوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بالتسعير الجبرى وتحديد الارباج والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرارين الوزاريين رقمى ٤٧ ، ٦٨ لسنة ١٩٥٨ بتحديد مواصفات انتاج الحلوى الطحينية ، وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرار :

مادة ١ - على أصحاب مصانع انتاج الحلوى الطحينية والمستوليين عن ادارتها التابعين للقطاع العام والخاص أن يرسلوا الى مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة فى خلال شهر من تاريخ نشر هذا القرار أو من تاريخ الانشاء بكتاب موصى عليه بياناً يشتمل على ما يأتى :

- (أ) اسم وعنوان الشركة أو المصنع
 - (ب) اسم المدير المسئول ومن ينوب عنه فى حالة غيابه
 - (ج) عدد الفروع ومراكز التوزيع التابعة لها وعنوان كل منها
- ويجب عليه اخطار مديرية التموين المختصة عن كل تعديل أو تغيير فى البيانات السابقة فى خلال عشرة أيام من حدوث التعديل أو التغيير

مادة ٢ - على المذكورين فى المادة الاولى أن يمسكوا سجلاً خاصاً يثبتون فيه يوماً بيوم كميات السمسم التى استلموها وكميات الحلوى الطحينية التى ينتجوها بنوعيتها ومقدار ما يباع منها واسماء المشتريين وصفاتهم وعناوينهم والكميات المتبقية لديهم وفق النموذج المرفق . ويتعين ان تكون صفحات هذا السجل مرقمة ومختومة بخاتم مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة قبل اثبات البيانات ، ولا يجوز الكشط أو المحو فيها وفى حلة الضرورة يكون التعديل بطريق الشطب أو الاضافة بمداد مغاير للمداد المحرز به السجل وتاريخ التعديل ومقتضداً من المدير المسئول .

وعليهم التقدم بالسجل المشار اليه فى خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا القرار أو انشاء المصانع لاعتمادها بخاتم الدولة وقرار العمل على منوالها .

وعليهم الاحتفاظ بهذا السجل مدة خمس سنوات تحسب من آخر بيان ادرج به ، ويبقى هذا السجل بالمصنع ولا ينقل منه على الرغم من تغيير واضع اليد .

مادة ٣ - على المذكورين بالمادة السابقة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه

الى مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة فى ميعاد لا يجاوز اليوم العاشر من كل شهر بيانا يوضح الكميات التى استلمها من السمسـم والكميات التى صرفت للتشغيل والرصيد الباقى حاليا بالمخازن وكـذا مجموع الكميات التى تم انتاجها خلال الشهر الماضى وجملة الكميات المباعة والرصيد الباقى بالمخازن سواء من السمسـم أو الحلاوة الطحينية المتبقية .

ويجب ان تكون البيانات الواردة بالاخطار مطابقة لما هو وارد بالسجل .

مادة ٤ - على أصحاب مصانع الحلوى والمسئولين عن ادارتها المنوه عنهم فى المادة الاولى تقديم هذه السجلات للسادة مفتشى التموين والتجارة الداخلية للاطلاع عليها ومراجعتها للتحقق من صحة البيانات الواردة بها واثبات المخالفات والملاحظات ان وجدت مع ذكر التاريخ والتوقيع فى الخانة المخصصة لذلك .

مادة ٥ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه ، وفى حالة العود تضاعف العقوبة فى حدها الأدنى .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٠/٢/١ .

تحريرا فى ٢٥ شوال سنة ١٣٨٩ (٣ يناير سنة ١٩٧٠)

قرار وزارى رقم ١٦٢ لسنة ١٩٧٠

بشأن التصريح لمصانع الحلاوة الطحينية بانتاج وبيع كميات من السمسـم المقشور والطحينة البيضاء وذلك استثناء من القرارين رقمى ١٦٥ لسنة ١٩٦٦ - بحظر الاتجار فى السمسـم بنوعيه المقشور وغير المقشور - ورقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ - فى شأن تنظيم استخدام المواد والسلع التى توزعها المؤسسات العامة وشركات القطاع العام - (٠)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ،

وعلى القرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٦ بحظر الاتجار فى السمسم بفوعيه
المقشور وغير المقشور ،

وعلى القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم استخدام المسود
والسلع التى توزعها المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ،
وعلى القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم الرقابة على مصانع انتاج
الحلاوة الطحينية ،

وعلى موافقة لجنة الموين العليا

وعلى موافقة اللجنة العليا للأسعار

مادة ١ - استثناء من أحكام القرارات رقمى ١٦٥ لسنة ١٩٦٦ ، ٧٠
لسنة ١٩٦٧ يصرح للمصانع التى تصرف لها حصص من السمسم الخام من
الهيئة العامة للسلع التموينية لتصنيعها انتاج وبيع كميات من السمسم
المقشور والطحينية البيضاء لا تزيد على النسب التالية :

• ١٠٪ من الحصص المنصرفة طحينة بيضا .

• ٥٪ من الحصص المنصرفة سمسا مقشورا .

مادة ٢ - تحدد أسعار بيع السمسم المقشور على النحو الآتى :

• ١٧٥ مليما للكيلو تسليم المصانع .

• ١٨٥ مليما للكيلو من تاجر الجملة .

• ٢٠٠ مليم سعر الكيلو للمستهلك .

مادة ٣ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار سيعاقب عليها بالحبس مدة
لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين
العقوبتين .

وفى حالة العودة تضاعف هذه العقوبة .

وفى جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم
بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا فى ٧ ربيع الاول سنة ١٣٩٠ (١٢ مايو سنة ١٩٧٠)

قرار وزارى رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٣

بشأن تنظيم الرقابة على انتاج مصانع الحلاوة الطحينية (*)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ،

(*) الوقائع المصرية فى ١٢ يونيو سنة ١٩٧٣ - العدد ١٣٢ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الارباح ،
وعلى القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم الرقابة على مصانع انتاج الحلاوة الطحينية ،
وعلى القرار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن التصريح لمصانع الحلاوة بانتاج وبيع كميات من السمسم مقشورا والطحينية البيضاء .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - على اصحاب مصانع انتاج الحلوى الطحينية التابعة للمقطاعين العام والخاص والمسؤولين عن ادارتها استخدام كميات السمسم المسلمة اليهم فى انتاجهم فى كل شهر على حدة وفقا للنسب الاتية :
٥٠ / حلوى طحينية مخلوطة .
٣٥ ٪ حلوى طحينية سكر خالص .
١٠ ٪ طحينية بيضاء .
٥ ٪ سمسم مقشور .

كما يحظر عليهم انتاج حلوى طحينية من غير الصنفين المشار اليهما او غير مطابقة للمواصفات القياسية التى تحددها وزارة الصناعة .

مادة ٢ - على الاشخاص المشار اليهم فى المادة السابقة تسليم كافة انتاجهم من الحلوى الطحينية المذكورة سواء المصنعة من السكر الخالص او المخلوطة الى كل من الشركة المصرية لتجارة السلع الغذائية بالجملة او الشركة العامة لتجارة السلع الغذائية بالجملة التابعين للمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية الكائن المصنع فى دائرة اختصاصها .

مادة ٣ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريرا فى ٤ جمادى الاولى سنة ١٣٩٢ (٥ يونيه سنة ١٩٧٣)

قرار وزارى رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٤٧

بشأن ختم اللصوم

وزير التجارة والصناعة :

بعد الاطلاع على المواد ٢ و ٤ (بند ٦ و ٨) من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى .

قـرـر :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بأحكام لائحة السلخانات ومحال الجزارة الصادرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٢ يحظر ختم اللحوم بغير اختتام السلخانات التي تذبح فيها كما يحظر على تجار اللحوم بالجملة أو التجزئة أن يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت لحوماً عليها اختتام أو بيانات بخلاف تلك الاختتام .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٤٧/٦/١

قرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٥١

بإحصاء اللحوم

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المادة ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وبعد موافقة وزير التجارة والصناعة .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبعد الاطلاع على ما ارتأته الجمعية العمومية لقسمى الرأي والتشريع بمجلس الدولة .

قـرـر :

مادة ١ - يجب على تجار الجملة للماشية واللحوم والقصابين وزن لحوم الحيوانات التي يذبحونها بمجازر القاهرة والاسكندرية أو التي يشترونها منها على موازين وزارة التجارة والصناعة داخل تلك المجازر والحصول على شهادة بوزنها موضحاً بها البيانات الآتية :

١ - اسم البائع .

٢ - اسم المشتري .

٣ - نوع اللحم .

٤ - عدد الذبائح .

٥ - الوزن .

مادة ٢ - يحظر على المذكورين في المادة السابقة اخراج لحوم الحيوانات من المجازر التي ذبحت فيها إلا بعد تسليم شهادات الوزن المشار إليها الى مندوب تعيينه لهذا الغرض مراقبة التموين المختصة .

ويجب على هذا المذوب أن يتحقق من مطابقة البيانات المدونة بشهادات الوزن للحقيقة .

مادة ٣ - يجب على رؤساء مكاتب الوزن بمجازر القاهرة والاسكندرية أن يرسلوا الى مديري هذه المجازر ووزارة التموين (ادارة اللحوم) يوم الاثنين من كل اسبوع كشفا من واقع شهادات الوزن موضحا به البيانات الآتية :

١ - أسماء تجار الجملة القصابين الذين ذبحوا حيوانات خلال الاسبوع السابق ونوع ما ذبحه كل منهم على حده .

٢ - أسماء القصابين الذين اشتروا الذبائح السابقة ونوع ما اشتراه كل منهم على حده وعدده ووزنه .

مادة ٤ - يجب على أصحاب أو مديري محال الجزارة فى المملكة المصرية أخطار وزارة التموين (ادارة اللحوم) خلال اسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالبيانات الآتية :

١ - اسم صاحب المحل وعنوانه والجهة والقسم أو المركز والمديرية أو المحافظة التابع لها .

٢ - رقم وتاريخ رخصة المحل أو تاريخ تقديم الطلب الخاص بها .
مادة ٥ - يعاقب على كل مخالفة أحكام المادتين ١ و ٢ بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز تسعة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .
ويعاقب على مخالفة المادة ٤ بالغرامة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

مادة ٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

٢٠ جمادى آخر سنة ١٣٧٠ - ١١/٣/١٩٥١

قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤

فى شأن تحديد سن عجول البقر من الذكور

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٣ بتعديل القرار رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٤٥ وعلى ما أقره مجلس الدولة .

قـرـر :

مادة ١ - فى تطبيق أحكام المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه يعتبر عجل البقر من الذكور قد بلغ سن السنتين اذا كان قد بدل بثنائيه اللبنيه (القاطعتين الاماميتين) ثنائيا مستديمة أو بلغ وزنه ٢٦٠ كيلو جراما قائما . ولا يؤخذ بالمعيار الاخير الا فى السلخانات التى توجد بها موازين .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
١٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٣ - ١٩ - ٧ - ١٩٥٤

قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١

باستثناء محافظة أسوان من أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تحديد سن عجول البقر من الذكور

وزير التموين باقليم مصر

بعد الاطلاع على المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .
وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تحديد وزن عجول البقر من الذكور .

قـرـر :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة ١ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه يكون وزن عجل البقرة من الذكور بمحافظه أسوان ٢٣٠ كيلو جراما (مائتين وثلاثين كيلو جرام) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

٢٥ فبراير ١٩٦١ .

قرار رقم ٧٨ سنة ١٩٧٤

بشأن حظر ذبح الحيوانات المعدة لحومها للاكل
أو بيع وتقديم اللحوم أو وجبات منها فى أيام معينة

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى القرار رقم ٣٦٥ سنة ١٩٧٣ فى شأن حظر ذبح الحيوانات
المعدة لحومها للأكل أو بيع وتقديم اللحوم فى أيام معينة .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قـرـر :

مادة ١ - يحظر فى أيام الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء من كل
اسبوع ذبح الحيوانات المعدة لحومها للأكل فى السلخانات العامة والأماكن
المخصصة للذبح .
ويجوز للمحافظ المختص التصريح بالذبح فى السلخانات العامة
والأماكن المعدة للذبح خلال يوم الأربعاء بغرض تجهيز اللحوم .

مادة ٢ - يحظر فى أيام الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء من كل
اسبوع بيع أو عرض اللحوم الطازجة والمثلجة والمجمدة والاكباد والقلوب
والكلوى .

كما يحظر خلال الايام المشار اليها تقديم وجبات منها فى المحال العامة
والفنادق ويستثنى من ذلك الفنادق السياحية من الفئات الممتازة والاولى
والثانية والمطاعم الكافتریات والملاهى والكازينوهات السياحية من الفئتين
الممتازة والاولى التى تحددها وزارة السياحة .

مادة ٣ - يستثنى من أحكام الحيوانات واللحوم المعدة للاستهلاك
القوات المسلحة والجهات التى تصرح لها وزارة التموين والتجارة
الداخلية .

مادة ٤ - يوقف العمل بأحكام المادة الاولى والثانية خلال المواسم
والاعیاد الواردة بالكشف المرفق لهذا القرار .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٣٦٥ سنة ١٩٧٣ المشار اليه .

مادة ٦ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها مدة لا تقل عن
سنة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن
خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .
وفى جميع الأحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة وبحكم
بمصادرتها .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .
تحريراً فى ربيع الأول سنة ١٣٩٤ (٣٠ مارس سنة ١٩٧٤) .

قرار رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٥

بشأن تنظيم تداول الاغنام المستوردة واللحوم المجمدة (١)

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

المادة الاولى : يحظر بيع الاغنام الحية المستوردة ولحومها واللحوم
المجمدة المستوردة الموزعة بمعرفة قطاع التموين أو عرضها للبيع أو حفظها
لدى غير الجهات والاشخاص الموزعة عليهم وفى غير الاماكن المحددة
لتداولها .

المادة الثانية : يحظر على الجهات والاشخاص المشار اليهم فى المادة
السابقة التصرف فى الكميات الموزعة عليهم من السلع المذكورة فى غير
الغرض المنصرفة من أجله أو لغير المستهلكين ، كما يحظر على المستهلكين
اعادة بيع ما يحصلون عليه منها .

المادة الثالثة : كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد
على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .
وفى جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع المخالفة ويحكم
بمصادرتها .

المادة الرابعة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية

تحريرا فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٩٥ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٥)

قرار رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٠

بشأن حظر ذبح الحيوانات المعدة لحومها للأكل أو بيع وتقديم اللحوم
أو وجبات منها خلال الفترة من ٣ سبتمبر الى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠
وزير التموين والتجارة الداخلية :

الوقائع المصرية فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٥ - العدد ٢٧٢ (تابع)

(م ٢٨ - الجرائم التموينية)

بعد الاعطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ، وعلى القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن حظر ذبح الحيوانات
المعدة لحومها للأكل أو بيع وتقديم اللحوم أو وجبات منها فى أيام معينة .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قصر :

(المادة الأولى)

يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية خلال الفترة
من يوم ٣ سبتمبر الى يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٠ ذبح الحيوانات المعدة
لحومها للأكل داخل السلخانات العامة أو خارجها .

(المادة الثانية)

يحظر خلال الفترة المشار اليها بالمادة السابقة بيع أو عرض اللحوم
الطازجة والمثلجة والمجمدة والمصنعة والمجففة بكافة أنواعها وأصنافها
والأكباد والقلوب والكلاوى والاسقاط محلية كانت أو مستوردة .
كما يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية تقديم
وجبات منها فى المحال العامة والفنادق وغيرها خلال تلك الفترة .

(المادة الثالثة)

يستمر العمل بأحكام القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ عقب انتهاء الفترة
المشار اليها بالمادة الأولى من هذا القرار .

(المادة الرابعة)

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة
أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه
أو باحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع
الجريمة ويحكم بمصادرتها .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من ٣ سبتمبر
سنة ١٩٨٠

تحرير فى ٢٢ شوال سنة ١٤٠٠ (أول سبتمبر سنة ١٩٨٠)

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية
رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨١ بشأن حظر ذبح الحيوانات المعدة
لحومها للاكل أو بيع وتقديم اللحوم أو وجبات
منها في أيام معينة

مادة ١ - يحظر في أيام الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء من كل اسبوع ذبح الحيوانات المعدة لحومها للاكل في السلخانات العامة والاماكن المخصصة للذبح .

ويجوز للمحافظ المختص التصريح بالذبح في السلخانات العامة والاماكن المعدة للذبح خلال يوم الاربعاء بغرض تجهيز اللحوم .

مادة ٢ - يحظر في أيام الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء من كل اسبوع بيع أو عرض اللحوم الطازجة والمثلجة والمجمدة والاكباد والقلوب والكلاوى .

كما يحظر خلال الايام المشار اليها تقديم وجبات منها في المحال العامة والفنادق ويستثنى من ذلك الفنادق السياحية والمحال العامة التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير السياحة بالاتفاق مع وزير التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٣ - يستثنى من أحكام هذا القرار الحيوانات واللحوم المعدة لاستهلاك القوات المسلحة والجهات التي تصرح لها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٤ - يوقف العمل بأحكام المادتين الاولى والثانية خلال المواسم والاعیاد الواردة بالكشف المرفق لهذا القرار .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨٠ .

مادة ٦ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من
١٩٨١/١٠/١ .

الكشف المرفق

- (أولا) يوم عيد رأس السنة الهجرية واليوم السابق له .
- (ثانيا) يوم عاشوراء واليوم السابق له
- (ثالثا) يوم المولد النبوى الشريف واليوم السابق له
- (رابعا) يوم الاسراء والمعراج واليوم التالى له .
- (خامسا) يوم ليلة النصف من شعبان واليوم التالى له .
- (سادسا) طوال شهر رمضان المعظم واليوم السابق له .
- (سابعا) أيام عيد الفطر المبارك .
- (ثامنا) يوم وقفة عرفات وایام عيد الأضحى المبارك والثلاثة أيام السابقة لهم .
- (تاسعا) يوم عيد الميلاد المجيد للمسيحيين الغربيين واليوم السابق له .
- (عاشرا) يوم عيد رأس السنة الميلادية واليوم السابق له .
- (حادى عشر) يوم عيد الميلاد المجيد للمسيحيين الشرقيين واليوم السابق السابق له .
- (ثانى عشر) يوم عيد القيامة المجيد .
- (ثالث عشر) يوم شم النسيم .
- (رابع عشر) أيام الأعياد اليهودية بالنسبة للكميات من اللحوم الكاشير والقصابين الذين تحددهم الطوائف الاسرائيلية بالجمهورية وتوافق عليها الوزارة .

وزارة التموين والتجارة الداخلية
قرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٢

بشأن السماح ببيع وتقديم اللحوم يوميا لمناسبة عيد الاضحى المبارك
وزير التموين والتجارة الداخلية :
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ، .
وعلى القرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن حظر ذبح الحيوانات المعدة
لحومها للأكل أو بيع وتقديم اللحوم في أيام معينة ،
ولمناسبة عيد الاضحى المبارك ،

قـرـر

المادة الاولى - يسمح ببيع وتجهيز اللحوم يوميا بالسلخانات العامة
والاماكن المتخصصة للذبيح خلال الفترة من يوم الثلاثاء ١٤/٩/١٩٨٢ حتى
يوم السبت ٢/١٠/١٩٨٢ وذلك استثناء من احكام المادة الاولى من القرار
الوزارى رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٠ .
المادة الثانية - يسمح ببيع وعرض وتقديم اللحوم يوميا خلال الفترة
من يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢ وحتى يوم السبت ٢/١٠/١٩٨٢ وذلك
استثناء من احكام المادة الثانية من القرار الوزارى رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٠ .
المادة الثالثة - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به
اعتبارا من ١٤/٩/١٩٨٢ .

(أوامر عسكرية)

أمر نائب الحاكم العسكرى العام
رقم ٥ لسنة ١٩٧٣

نائب الحاكم العسكرين :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة
الطوارئ ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن اعلان حالة
الطوارئ ، .
وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٣ بتعيين حاكم عسكرى
عام ونائب له ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرار

مادة ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز ثلاثين جنيهًا أو باحدى هاتين العقوبتين كل من اشترى لغير استعماله الشخصى ولإعادة البيع مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها .

مادة ٢ - لا يجوز خلط المواد التموينية المسعرة جبريا أو المحدد ربحها بغيرها من المواد أيا كانت ، ولا يجوز بيع مثل هذه المواد المخلوطة ، ويعاقب على مخالفة ذلك مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيهًا أو باحدى هاتين العقوبتين ، وتضاعف العقوبة في حالة العودة خلال سنة من ارتكاب الجريمة الأولى .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من عهد إليه بتوزيع المواد التموينية في مناطق معينة أو على أشخاص معينين وخالف ذلك بالتصرف فيها خارج هذه المنطقة أو الى غير هؤلاء الأشخاص .

مادة ٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع من التجار أو الموزعين أو العاملين في المحلات عن بيع المواد التموينية للمستهلكين ، سواء باخفائها أو بالتلاعب في اجراءات توزيعها أو بعدم بيعها الا لبعض الأشخاص دون غيرهم وتضاعف العقوبة اذا وقع الفعل من عامل في المحلات التابعة للحكومة أو القطاع العام وفروع أى منهما أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، ويكون مدير المحل مسئولا في جميع الأحوال ، فاذا وقع الفعل باحتجاز العاملين في تلك المحلات المواد المذكورة لأنفسهم أو لزملائهم العاملين بها كانت العقوبة بالحبس وغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب غشا في المواد التموينية أو تولى صنعها أو اعدادها على وجه مخالف للمواصفات المقررة لذلك . ويعاقب بنفس العقوبة كل من كان شريكا أو ساهم في الفعل على أى وجه .

مادة ٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من قلد عبوات المواد التموينية المعدة بمعرفة أجهزة الحكومة أو القطاع العام وفروع أى منهما أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أو بناء على المواصفات التى تحددها احدى تلك الجهات أو بناء على أمر منها ، ويعاقب بنفس العقوبة كل من استعمل أو تداول تلك العبوات أو حازها بقصد استعمالها أو تداولها وكان عالما بتقليدها .

كما يعاقب بنفس العقوبة على تقليد الكوبونات اللازمة للحصول على

المواد التموينية أو استعمال الكوبونات المقلدة أو تداولها أو حيازتها بقصد الاستعمال أو التداول .

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة العبوات أو الكوبونات المقلدة .

مادة ٧ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من توصل بدون وجه حق الى تقرير حصصة له في توزيع مواد تموينية أو غيرها من المواد التي يتم توزيعها طبقا لنظام الحصص وذلك بناء على تقديم معلومات أو وثائق غير صحيحة ، أو توصل الى الحصول على هذه الحصص نفسها دون وجه حق أو بعد زوال السبب الذي قام عليه تقرير حقه فيها ، وكذلك اذا استعمل الحصصة أو تصرف فيها على غير الوجه المقرر لذلك أو اخلاا بالفرض من تقرير التوزيع بالحصص .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من كان مختصا بتقرير هذه الحصص أو بصرفها متى قرر الحق في الحصصة أو أقر صرفها وكان عالما بعدم أحقية المقررة له أو المنصرفة له .

مادة ٨ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من اتفق مع غيره على الامتناع عن بيع سلعة ما أو على فرض حد أدنى لسعر بيعها ، وكذلك كل من كان محرضا على مثل هذا الاتفاق ، سواء من منتج السلعة أو الموزعين لها أو تجار الجملة أو التجزئة أو السماسرة .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من نشر أخبارا أو اعلانات غير صحيحة أو أدلى ببيانات كاذبة نشر شائعات تتصل بوجود سلعة ما أو بتوزيعها أو بسعرها بقصد رفع هذا السعر .

مادة ٩ - تضاعف العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في المواد بين ٣٤٥ : ٣٤٦ من قانون العقوبات .

مادة ١٠ - تعتبر موادا تموينية جميع المواد الغذائية والأقمشة وغيرها مما يجرى توزيعه طبقا لنظام البطاقات أو المحدد سعرها أو المحددة نسبة الربح فيها أو التي يخضع تداولها أو توزيعها على المستهلكين لنظام تحدده وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ١١ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

أمر نائب الحاكم العسكري العام

رقم ٧ لسنة ١٩٧٣

نائب الحاكم العسكري العام :

بمعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن اعلان حالة الطوارئ ،
وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٣ بتعيين حاكم عسكري عام ونائب له ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر

مادة ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من توصل بناء على بيانات غير صحيحة الى الحصول على اذن بصرف مواد البناء ومستلزماته المسعرة جبريا أو المحدد ربحها أو الخاضعة في توزيعها لنظام الحصص أو المنظم توزيعها أو تداولها بقرار من وزير الاسكان .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من اشترى لغير استعماله الشخصي ولاعادة البيع مواد البناء ومستلزماته المشار اليها ، وكل من تصرف في المواد المنصرفة اليه الى الغير أو استخدامها في غير الأعمال المنصرفة من أجلها ، وكذلك كل من عهد اليه بتوزيع هذه المواد والمستلزمات في مناطق معينة أو الى غير هؤلاء الأشخاص .

مادة ٢ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع من التجار أو الموزعين المعهود اليهم بيع مواد البناء ومستلزماته عن بيعها أو تلاعب في توزيعها .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من توصل بدون وجه حق الى تقرير حصة له في توزيع مواد البناء أو مستلزماته بتقديم معلومات أو وثائق غير صحيحة ، أو توصل الى الحصول على هذه الحصص دون وجه حق أو بعد زوال السبب الذي قام عليه تقرير حقه فيها . وكذلك اذا استعمل الحصة أو تصرف فيها على غير الوجه المقرر لذلك أو اخلاا بالفرض من تقرير التوزيع بالحصص .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من كان مختصا بتقرير هذه الحصص أو بصرفها متى قرر الحق في الحصة أو أقر صرفها وكان عالما بعدم أخقية المقررة له أو المنصرفة له .

مادة ٤ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من اتفق مع غيره على الامتناع عن بيع احدى مواد البناء أو مستلزماته المشار اليها أو على فرض حد أدنى لسعر بيعها ، وكذلك كل من كان محرضا على مثل هذا الاتفاق سواء من منتجى السلعة أو الموزعين لها أو تجار الجملة أو التجزئة أو السابرة . ويعاقب بنفس العقوبة كل من نشر أخبارا أو اعلانات غير صحيحة أو ادلى ببيانات كاذبة أو نشر شائعات تتصل بوجود سلعة ما مما ذكر أو بتوزيعها أو بسعرها بقصد رفع هذا السعر .

مادة ٥ - في جميع الأحوال التى يحكم فيها بالعقوبة لبيع مواد البناء ومستلزماته بأكثر من السعر المقرر أو لمخالفة أحكام هذا الأمر ، يحكم فى جميع الأحوال على المخالف بالزامه بقية الفرق فى السعر الذى حصل عليه على وجه مخالف للقانون ، أو بقيمة المواد التى حصل عليها بدون وجه حق أو التى قرر للغير احقيته فيها بدون وجه حق ، وذلك على أساس القيمة الفعلية التى تم فيها التصرف فى تلك المواد على ألا تقل عن السعر المحدد لها رسميا .

مادة ٦ - ينشر هذا الأمر فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

١٢ ابريل سنة ١٩٧٣ .

أمر رئيس الوزراء ونائب الحاكم العسكرى العام
رقم ١ لسنة ١٩٨٢

بشأن حظر امتناع الموزعين أو العاملين فى المحلات
عن بيع المواد التموينية للمستهلكين

رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكرى العام .

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦ لسنة ١٩٨١ باعلان

حالة الطوارئ .

وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨٢ بتعين رئيس مجلس الوزراء نائبا للحاكم العسكري العام وتفويضه في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨

قرار

(المادة الأولى)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع من الموزعين أو العاملين في المحلات عن بيع المواد التموينية للمستهلكين سواء باختفائها أو التلاعب في اجراءات توزيعها أو بعدم بيعها الا لبعض الأشخاص دون غيرهم .

(المادة الثانية)

ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى
لتاريخ ٢٠٠٠

المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحصيل الأرباح

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .
وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ .
وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة موافقة مجلس الوزراء .

رسمنا ما هو آت

مادة / ١ يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى « لجنة التسعير » وتؤلف ههذه اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية .
مادة / ٢ تقسم اللجنة بتعيين أقصى الأسعار للأصناف الغذائية المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون .

ولووزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف أو بالاضافة ويعلم المحافظ أو المدير جدول الأسعار التى تعينها اللجنة مساء يوم الجمعة من كل اسبوع ويكون الاعلان بالكيفية التى يصدر بها قرار من المحافظ أو المدير .

ويكون تعيين الأسعار ملزما لجميع الأشخاص الذين يبيعون كسل أو بعض الأصناف والمواد التى يتناولها التسعير مدى الأسبوع الذى وضعت له وفى دائرة المحافظة أو المديرية .
ويجوز لوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل مواعيد اعلان الأسعار ومدة الالتزام بالتسعير .

مادة / ٣ تؤلف بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة لجنة عليا برئاسته تختص بما يأتى :

١ - وضع أساس تعيين الأسعار للجان التسعير المنصوص عليها فى المادة الأولى .

٢ - النظر فى الشكاوى التى تقدم عن جداول الأسعار التى تضعها اللجان المذكورة .

٣ - مراقبة حركة الأسعار .

٤ - اقتراح ما يؤدى الى تحقيق مكافحة الغلاء .

مادة / ٤ يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الممسد
الأنهى :

١ - للربح الذى يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجسار الجملة ونصف الجملة والتجزئة وذلك بالنسبة الى أية سلعة تصنع محليا أو تستورد من الخارج اذا رأى أنها تباع بأرباح تجاوز الحد المألوف .

٢ - تحديد أسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات فى الفنادق والبنسيونات والمطاعم أو المقاهى والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات وكذلك مقابل الدخول الذى تفرضه هذه المحال على ما يرتادها .

٣ - تحديد أجور الصرف فى الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور أو السياح .

مادة ٤ مكرر (مضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ومنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٠٣ فى ١٨/٥/١٩٥٩) .

استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها فى تلك المنواد .

مادة ٥ - يجوز لوزير الصناعة أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير الآتية :

أولا : فرض القيود على استهلاك المواد الغذائية فى الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات .

ثانيا : تعيين المقادير التى يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أية سلع أو مادة .

ثالثا : الزام أصحاب المصانع والمستوردين بتسليم مقادير معينة من أية سلعة أو مادة الى الجمعيات التعاونية لتقوم بعرضها للبيع على اعضائها .

رابعا : تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها .

مادة ٦ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يلزم بقرارات يصدرها .

١ - أصحاب الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات باعلان أسعار بيعها فى هذه الأماكن ومقابل الدخول فيها .

٢ - أصحاب الغرف فى الفنادق والبنسيونات المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور أو السياح باعلان أجور الغرف .

٣ - تجار التجزئة والباعة الجائلين باعلان أسعار ما يعرضونه للبيع .

مادة ٧ - يجوز لوزير التجارة والصناعة بأن يكلف أصحاب المصانع

والتاجر بتقديم بيانات عن تكاليف انتاج او استيراد أية سلعة من السلع التي يعينها بقرار يلحق به جدول ببيان عناصر التكاليف المتعلقة بالصناعة أو التجارة كما يجوز له أن يطلب منهم عينات من السلع التي ينتجونها أو يستوردونها .

مادة ٨ - تسرى جداول الأسعار وقرارات تعيين الأرباح على السلع التي يتم تسليمها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذاً لتعهدات أبرمت قبل ذلك التاريخ .

مادة ٩ - (معدلة بالقانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢) (١) . يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد ، أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى أو علق البيع على شرط آخر مخالف للعرف التجارى .

ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسلعة من السلع التي تدعيها الدولة ويحددها وزير التموين والتجارة الداخلية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى ، فإذا كان قد حكم على العائد مرتين بالحبس والغرامة ، ثم ثبت ارتكابه جريمة بالمخالفة لأحكام هذه المادة فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه ، وتعتبر جرائم مماثلة في العود الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذه المادة والجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة بمصادرتها كما يجب الحكم بلاغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر تستنزل منها المدة التي تكون قد تقرر فيها اغلاق المحل ادارياً .

ويعاقب بالعقوبات عليها في الفترة الأولى من هذه المادة على مخالفة

(١) نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية في ٥ أغسطس سنة ١٩٨٢ وتضمن عن البيان ان هذا القانون يعد اصلاح للمتهم لانه جهل العقوبة تخيرية بين الحبس والغرامة وكان القانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ يجمع بين الحبس والغرامة .

القرارات التي تصدر تنفيذ للمادة (٥) من هذا القانون ويجوز أن ينص في تلك القرارات على عقوبات أقفل .

مادة ١٠ - (معدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧) .

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

١ - من قدم الوجبات والمأكولات والمشروبات أو عرضها بأكثر من السعر المقرر أو امتنع عن تقديمها أو حصل مقايلا للدخول أكثر من المقرر .

٢ - من أجر غرفة أو عرضها للتأجير بايجار يزيد على الحد المقرر .

مادة ١١ - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

(١) من يشتري بقصد الاتجار سلعة بسعر يزيد على السعر الذي تعينه لجنة التسعيرة .

(ب) من يشتري بقصد الاجار سلعة بثمن يزيد فيه الربح على المقرر طبقا للبند (أ) من المادة الرابعة ولا يكون المشتري مسئولا اذا توافر الشرطان الآتيان :

١ - اذا تحقق المشتري من أن فاتورة البيع لاتحمل بيانا باسم تجارى وهمي أو مسزور .

٢ - اذا لم يقدم الدليل على أن المشتري يعلم بالارباح غير المشروعة التي حصل عليها البائع .

مادة ١١ - مكرر - (مضافة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) .

يجوز لوزير التموين أن يصدر قرارا مسببا بخلق المحل اداريا لمدة لا تجاوز ستة اشهر أو حرمان التاجر المخالف لاحكام المادة ٩ ، ١١ ، ١٢ من هذا القانون من حصته في السلع موضوع المخالفة أو غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص وذلك حين صدور حكم في التهم المنسوبة الى المخالف .

وينجب على الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام بناء على طلب وزير التموين فسخ أى عقد من العقود المبرمة مع التاجر اذا حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ١١ - مكرر (١) - (مضافة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) .

اذا ترتب على اغلاق المنشأة لسبب من الأسباب المبينة في هذا القانون تأثير على مصالح التموين جاز لوزير التموين أن يعين مندوبا لادارة المنشأة خلال فترة الاغلاق وتطبق في هذه الحالة الاحكام المنصوص عليها في الباب الحادى عشر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ١٢ - يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها من اشترى بقصد

الاستهلاك سلعة مسعرة بسعر يزيد على الحد المقرر ويعفى المشتري من العقوبة إذا أبلغ السلطات المختصة بالجريمة أو اعترف بها .

مادة ١٣ - (معدلة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) .

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

١ - كل من خالف أحكام القرارات التي تصدر باعلان الأسعار والاجور مقابل الدخول .

٢ - كل من خالف أحكام القرارات التي تصدر استنادا الى المادة (٧) .

٣ - من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح في تجارتها وكل من طالب عميلا بثمن اعلى من الثمن المعلن عن هذه السلعة وفي حالة العود تضاعف العقوبات في حديها الأدنى والاقصى .

مادة ١٣ مكرر - (مضافة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) .

على اصحاب المحال من ارباب الحرف ومن في حكمهم من مؤدى الأعمال ومقدمى الخدمات الى الجمهور أن يعلنوا بمكان ظاهر بمحالهم وبخط واضح عن الاعمال التي يؤدونها والخدمات التي يقدمونها والجعل المحدد مقابل كل عمل وكل حرفة وعليهم الالتزام بتقاضى الجعل المحدد المعلن ويعاقب كل مخالف بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٤ - لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة فى الحالات المنصوص عليها فى المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

مادة ١٥ - يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على ادارته عى كل ما يقع فى المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فاذا اثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة فى المادتين ٩ ، ١٣ .

مادة ١٦ - تشهر ملخصات الاحكام التي تصدر بالادانة فى الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون طبقا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة . ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو اخفائها بأية طريقة أو اتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز عشرين جنيها . فان كان الفاعل هو أحد المسئولين عن ادارة المحل أو أحد عماله يعاقب عليه بالحبس مدة لا تجاوز سنة .

مادة ١٧ - يكون للموظفين الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه صفة رجال الضبط القضائى والقرارات المنفذة له ويكون لهم ولرجال

الضبط القضائي في جميع الاحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الاماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار اليها في هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له وطلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والقواتير ، والاوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الاحكام .

كما يجوز لهم تفتيش أى مكان يشتبه في التخزين فيه .
على انه اذا كان المكان مسكونا وجب قبل دخوله الحصول على اذن من النيابة العمومية أو القاضى بحسب الاحوال .
ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة التاسعة من يحول دون دخول الموظفين المذكورين أو رجال الضبط أو يمتنع عن تقديم الدفاتر أو غيرها أو يدلى ببيانات غير صحيحة .

مادة ١٨ - كل شخص مكلف بتنفيذ احكام هذا المرسوم بقانون ممن اشير اليهم في المادة السابقة ملزم بمراعاة سر المهنة طبقا لما تقضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها في المادة الاخيرة .

مادة ١٩ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد نص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ احكام هذا المرسوم بقانون ممن اشير اليهم في المادة ١٧ اذا تعدد اهمال المراقبة أو اغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا المرسوم بقانون .

مادة ٢٠ - (معدلة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠)
يفصل على وجه السرعة في الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له . وتخطر النيابة العامة المدعى العام الاشتراكى بالاحكام النهائية الصادرة بالحبس والغرامة أو السجن والغرامة

خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لاتخاذ ما يراه من اجراءات طبقا لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .
مادة ٢٠ - مكرر (مضافة بالقانون رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٥٤) .

لوزير التموين أن يصرف مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفى الحكومة أو من غيرهم يكون قد ضبط الاصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها وتكون المكافأة بنسبة لا تجاوز ٥٠٪ من قيمة الاشياء المحكوم بمصادرتها .

ولوزير التموين أيضا أن يمنح كل شخص يكون قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الاحوال التى لا تجب فيها المصادرة جزءا من الغرامة المحكوم بها لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها .

وفى حالة تعدد الاشخاص المشار اليهم توزع المكافأة بينهم كل بنسبة
مجهوده .

مادة ٢١ - يبطل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التسعير الجبرى والمعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٨ ويستمر العمل
بالقرارات التى صدرت استنادا الى أحكامه فيما لا يتعارض مع هذا
المرسوم .

مادة ٢٢ - على وزير التجارة والصناعة والداخلية والعدل كل فيما
يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة
الرسمية . صدر فى أول ذى الحجة ١٣٦٩ (١٤ سبتمبر ١٩٥٠) .

الجدول الملحق

بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنفيذاً للمادة الثانية

١٩٥٠ - الغلال والحبوب - تقاوى الحبوب - الارز ورجيع الكون
الدقيق ومشتقاته - الخبز - السكر - الملح - الزيوت - الكسب - المواد
البتروولية - الكحول (السبرتو) - الاسمنت - الطوب - الادوية والعقاقير
المستوردة - واللحوم حذفت بالقرار ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤) - الاكياس والزكائب
النشا بالقرار ٤٣٧ لسنة ١٩٥٠ ثم حذفت بالقرار ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ -
القصدير (مضاف بالقرار ٤٧٢ لسنة ١٩٥٠ ثم حذف بالقرار ٥٧١ لسنة -
١٩٥٠) القطن الاشمونى والزاجوراه والجيزة (٣٠) المحلوج (والشعر) من
رتبة جود غير الى رتبة فليوجودفير جود (مضاف بالقرار ٥٤٢ لسنة ١٩٥٠)
(١٩٥١) الاستيارين (مضاف بالقرار ١٨ لسنة ١٩٥١) - الموالح (مضاف
بالقرار ٣٠ لسنة ١٩٥١) الدجاج والارانب والبط والاوز والحمام (مضاف
بالقرار ٨٤ لسنة ١٩٥١ ثم حذفت بالقرار ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤) - البطيخ -
(مضاف بالقرار ١٤٨ لسنة ١٩٥١) - الاحماض الدهنية (مضاف بالقرار
٢٤٠ لسنة ١٩٥١) .

العنب بجميع أنواعه (مضاف بالقرار ٩٨ لسنة ١٩٥٢) العنب المستورد
(مضاف بالقرار ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ - عجول التربية الحية (البقرى الصغير
والكندوز مضاف بالقرار ١١١ لسنة ١٩٥٢ ثم حذفت بالقرار ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤
زيت الطوارىء السائب (مضاف بالقرار ١١٢ لسنة ١٩٥١) .
(م - ٢٩ الجرائم التموينية)

القول - العدس - الفواكه المستوردة - الخضروات بجميع أنواعها
(مضافا بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٥٢ - المكرونة - الحلاوة الطحينية - اللبن -
الحمام والدجاج الرومي (حذف بالقرار ٤٧٢ لسنة ١٩٦٤) .

الجبن - الزيت المسلى - الفواكه المحلية بجميع أنواعها - الثلج (مضاف
بالقرار ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ والقرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٣) - الاسماك بجميع
أنواعها (مضاف بالقرار ١٦٢ لسنة ١٩٥٢ ثم حذف بالقرار رقم ٤ لسنة
١٩٥٥) - بذرة القطن (مضاف بالقرار ٢١٩ لسنة ١٩٥٢) .

الاقمشة القطنية المنتجة محليا (مضاف بالقرار ١٤ لسنة ١٩٥٣) -
الملابس الداخلية بشغل الستارة التريكو والجوارب المنتجة محليا (مضاف
بالقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٣) غاز البيوتين (البوتاجاز) مضاف بالقرار ٦٤
لسنة ١٩٥٣) الاسماك المحلية بجميع أنواعها (مضاف بالقرار ٧٥ لسنة
١٩٥٣ ثم حذف بالقرار ٤ لسنة ١٩٥٥) - قمر الدين (مضاف بالقرار ٨٩
لسنة ١٩٥٣ ثم الغى بالقرار ١٣٥ لسنة ١٩٥٣) .

الاغنام (مضاف بالقرار ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ثم حذف بالقرار ٤٧٢ لسنة
١٩٦٤ .

١٩٥٥ الاسماك الطازجة بجميع أنواعها (مضاف بالقرار ٤٠ لسنة ١٩٥٥
ثم حذف بالقرار ٤٧٢ لسنة ١٩٦٤ ثم أعيدت بالقرار ٣٠ لسنة ١٩٦٧) .

١٩٥٦ - قمر الدين والياميش (مضاف بالقرار ٣٠ لسنة ١٩٥٦ ثم الغى
بالقرار ٢٩ لسنة ١٩٦٥) السمك البكلاه ، (مضاف بالقرار ٣١ لسنة
١٩٥٦) - الاسمدة الكيماوية بجميع أنواعها (مضاف بالقرار ٣٣١ لسنة
١٩٥٦ اللبن بجميع أنواعه المختلفة (مضاف بالقرار ١٣ لسنة ١٩٥٧) .

١٩٥٧ - الشاي (مضاف بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧) .
الزى المدرسى (مضاف بالقرار ١١٠ لسنة ١٩٥٧) .

١٩٥٨ - الزجاج والمصنوعات الزجاجية (مضاف بالقرار ٨٠ لسنة
١٩٥٨) الصفيح (مضاف بالقرار ١٠٣ لسنة ١٩٥٨) - البطاطين والملابس
الجاهزة المصنوعة محليا والغزل بكافة أنواعه وأمواس الحلاقة بكافة أنواعها
(مضاف بالقرار ١١٤ لسنة ١٩٥٨) .

١٩٥٩ - تقاوى البطاطس المستوردة (مضاف بالقرار ٢٢ لسنة ١٩٥٩)
الادوية المنتجة محليا (مضاف بالقرار ٣٨ لسنة ١٩٥٩) .

الفاصوليا المستوردة (مضاف بالقرار ١١١ لسنة ١٩٦٠) - البصل
والثوم (مضافا بالقرار ١٩٠ لسنة ١٩٦٠) .
الخضروات بجميع أنواعها (مضاف بالقرار ٥٥ لسنة ١٩٦١) .
١٩٦٠ - المبيدات الحشرية بجميع أنواعها (مضاف بالقرار ٩٠ لسنة
١٩٦١) أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية والبحار (مضاف بالقرار
١٧٥ لسنة ١٩٦١ ثم حذف بالقرار ٤٠ لسنة ١٩٦٧) - لبن الاطفال المجفف
بكافة أنواعه ومسمياته (مضاف بالقرار ١٩٠ لسنة ١٩٦١ - الجملة
(مضاف بالقرار ٢١١ لسنة ١٩٦١) . اللب مضاف بالقرار ٣٨٨ لسنة
١٩٦١ .

١٩٦٢ - الفول السوداني الخام بجميع أنواعه (مضاف بالقرار ٢٤٤
لسنة ١٩٦٢) .

١٩٦٤ - تقاوى الخضر والفواكه (مضاف بالقرار ٥ لسنة ١٩٦٤) -
الالبان المستوردة ومنتجاتها والاعذية المحفوظة بجميع أنواعها ومسمياتها
(مضاف بالقرار ١١٧ لسنة ١٩٦٤) - السميد المحلى والملاوحة المستوردة
وصلصة الطماطم المستوردة بجميع أنواعها الطبيعى والصناعى (مضاف
بالقرار ٢٧١ لسنة ١٩٦٤) ورق التواليت (مضاف بالقرار ٣٧٠ لسنة
١٩٦٤) .

اللحوم المستوردة والدجاج العادى والرومى المستورد والدجاج المنتج محليا
من المؤسسة العامة للدواجن - والجمال والمواشى الحية والمستوردة (مضاف
بالقرار ٤٧٢ لسنة ١٩٦٤) ثم رفعت اللحوم السودانية والصومالية والماشية
الحية المستوردة من السودان والصومال بالقرار ١٠٥ لسنة ١٩٧٠ - الزيتون
المستوردة وزيت الزيتون المستورد والرنجة المستوردة (مضاف بالقرار
٣٧٥ لسنة ١٩٦٤) .

١٩٦٥ - الفلفل الاسود (مضاف بالقرار لسنة ١٩٦٥ - الفلفل الاحمر
بأنواعه المختلفة (مضاف بالقرار ٧٧ لسنة ١٩٥٣) - الاخشاب المستوردة
بجميع اصنافها ومسمياتها (مضاف بالقرار ٢١٩ لسنة ١٩٦٥) - البطاريات
الجافة المستوردة (مضافة بالقرار ٢٩٤ لسنة ١٩٦٥) .

١٩٦٦ - الكتان وقش الكتان وبذرتة (مضافة بالقرار ٦٦ لسنة
١٩٦٦) - البهارات والتوابل المستوردة بجميع أنواعها ومسمياتها (مضاف
بالقرار ٩١ لسنة ١٩٦٦ ثم حذفت بالقرار رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٧٥ - اللبان
الذكر المستورد بجميع أنواعه (مضاف بالقرار ١٠٠ لسنة ١٩٦٦) .
١٩٦٧ - الجلود الخام المحلية - الاسماك الطازجة المحلية (مضافة
بالقرار ٣٤ لسنة ١٩٦٧ - الساعات المستوردة بكافة أنواعها واصنافها
(مضاف بالقرار ٣٤ لسنة ١٩٦٧) - مجموعة الرش المستوردة المستخدمة

فى عمليات مقاومة الآفات الزراعية بكافة أنواعها وأصنافها وقطع غيارها
(مضافة بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٦٧) - العرقسوس بجميع أصنافه ومسمياته
(مضاف بالقرار ١٨٥ لسنة ١٩٦٧) .

المواشى والاعنام المستوردة (مضافة بالقرار ٢٤٥ لسنة ١٩٧٥)
(١٩٧١) مضافة بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٧١ .

١٩٧٠ - المنبهات والساعات وقطع الغيار - المراوح الكهربائية وقطع
غيارها - الادوات الكهربائية المنزلية للمباني - الصاج والمواسير المصنوعة
من الحديد الصلب والصاج - حديد التسليح القصدير - الفحم الحجري
بجميع أنواعه - كلوريد الامونيوم (ملح النشادر) غاز الفريون بجميع
الادوات الكتابية والهندسية - حبر الكتابة والطباعة - الكاكاو - المستكة -
الصابون - (مضافة بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٧١) .

ورق الطباعة والكتابة المستورد (القرار ٢٩٥ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٩٦ لسنة
١٩٧٤) .

١٩٨٠ - الخل (قرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٠) .

مجموعة الخضروات والبقول منتجات النضر للاغذية المحفوظة (قرار
وزارى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠) .

مستحضر المبيد الحشرى (البيروسول) قرار ١٥٢ لسنة ١٩٨٠) .
كورند موتون صيد، والاس-ماك المدخنة المحفوظة الواردة من الصين
الشعبية (قرار ١٦٠ لسنة ١٩٨٠) .

(القمح - الدقيق - السميد والردة والمكرونه) (لسنة ١٩٨٠) العنب
بأنواعه (١٦١ لسنة ١٩٨٠) .

نشا صينى - نشا بودرة (قرار ١٦٨ لسنة ١٩٨٠) المنبهات -
وساعات الحائط المستوردة من الصين الشعبية (قرار رقم ١٧٨ لسنة
١٩٨٠) - السكر البودرة المطحون (١٩٤ لسنة ٨٠) - بطاطين مستوردة
ايطالى (قرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٠) الدجاج الحى والمذبوح محليا
والمستورد (قرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٠) والدجاج المحلى المذبوح انتاج
مزارع القطاع الخاص والمربون (قرار رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٠) - بطاطين
مستوردة صينى (قرار رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٨٠) - زيت الفول الصويا (قرار
٢٤٥ لسنة ٨٠) زيت فول الصويا المكرر نباتى ١٠٠٪ (قرار رقم ٢٤٦ لسنة
١٩٨٠) .

اللانثون البقرى المستورد من الدنمرك (قرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٠) -
البقر والجاموس والاعنام والماعز والابل الحية (قرار رقم ٢٧٦ لسنة
١٩٨٠) الحيوانات المحلية المعدة لحومها للاكل ولحومها المذبوحة (قرار
رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨٠) - بطاطين مستوردة ايطالى (قرار رقم ١٦٢ لسنة

١٩٨٠ (اللحوم المحلية بكافة أنواعها (قرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٠) الموالح
لموسم ٨١/٨٠ (قرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٠) ورق مستورد (قرار رقم ٢٩٩
لسنة ١٩٨٠) - السكر المحلي (قرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٨٠) .
بطاطين مستوردة صيني (قرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠) - الموز (قرار
رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٠) - بطاطين مستوردة روماني (قرار رقم ٣٧٩ ، لسنة
١٩٨٠) .

١٩٨١ - بطاطين مستوردة صيني قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٨١) -
بطاطين مستوردة ايطالي (قرار ٢٧ لسنة ١٩٨١) .
الآلات الكاتبة المستوردة من المانيا الشرقية ماركة أوتيفا « الممتازة »
حذفت بالقرار ٥٠ لسنة ١٩٨١ .
العدس المحلي محصول ١٩٨١ قرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١) .

عبوات وأقمشة الجوت المستوردة (قرار رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨١) -
رسائل المسلي النباتي ١٠٠٪ المستوردة لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية
(قرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١) - رسائل المسلي المستورد المصنع من الشحوم
البقرية الواردة لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية (قرار ٢٢٠ لسنة
١٩٨١) - المياه الغازية (قرار ٢٢٢ لسنة ١٩٨١) - العنب لموسم سنة
١٩٨١ (قرار ٢٣٥ لسنة ١٩٨١) - بطاطين مستوردة ايطالي (قرار ٢٥٦
لسنة ١٩٨١) مياه غازية (قرار ٢٦٦ لسنة ٨١ - الاسماك الطازجة المحلية
حذفت بالقرار ٢٩١ لسنة ١٩٨١) - صلصة الطماطم المستوردة من ايطاليا
لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية قرار ٣١٧ لسنة ١٩٨١) - رسائل
المسلي النباتي ١٠٠٪ - الموالح لموسم ٨٢/٨١ (قرار رقم ٣٥٠ لسنة ٨١)
توريد السمسم المحلي موسم ٨٢/٨١ (قرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨١) -
بطاطين يوناني + بطاطين ايطالي (قرار رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨١) .

بطاطين مستوردة من الصين الشعبية (قرار رقم ٣٥٨ لسنة ٨١)
بطاطين روماني (قرار رقم ٣٦١ لسنة ١٩٨١) - بعض أصناف الاسمدة
(قرار رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٨١) - موز مستورد (قرار رقم ٣٧٢ لسنة
١٩٨١) .

بذرة القطن (قرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٨١) .
بطاطين مستوردة من الصين الشعبية (قرار ٤٢٦ لسنة ١٩٨١) .
١٩٨٢ - الفول المحلي والمستورد (قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢) -
العدس المحلي والمستورد (قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢) .
القمح محصول ٨٢/٨١ (قرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢) - الثلج (قرار

- ١٠٤ لسنة ١٩٨٢) - منبهات واردة من الصين الشعبية (قرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢) - غناب موسم ٨٢ (قرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٢) .
- السلع التموينية للفنادق والمحال العامة السياحية وبعض الشركات (قرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢) - المكرونة الفاخرة (قرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٢ - العدس المحلى والمستورد (قرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٢) - الذرة الشامية محصول ١٩٨٢ (قرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٢) المسلى الصناعى المخلوط والنباتى ١٠٠٪ (قرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٨٢) - اللحوم والدواجن المجمدة الموردة للقوات المسلحة (قرار رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٨٢) - العدس المحلى والمستورد (قرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٨٢) بطاطين مستوردة (قرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٢) .
- موالح موسم ٨٢ - ١٩٨٣ (قرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٢) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠
بتحديد بعض السلع التى تدعمها الدولة
فى تطبيق أحكام المرسوم بقانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارياح .
وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ . بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

قـسـر

مادة ١ - تعتبر السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار من السلع التى تدعمها الدولة فى حكم المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .
تحريرا فى ١٨ رجب سنة ١٤٠٠ (٢ يونيه سنة ١٩٨٠) .

جدول مرافق للقرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠

١ - السلع المستوردة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية اللبن المكثف - اللحوم المجمدة - الاسماك المجمدة والمعلبة - الدواجن المجمدة .

٢ - السلع الموزعة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية وشركات قطاع التموين والتوزيع الداخلى .

المسلى الطبيعى (تبراويل) - الزبد الطبيعى المستورد - اللحوم البلدية الطازجة والمعلبة - الدواجن المعلبة انتاج الشركة العامة للدواجن - سمك بحيرة ناصر - الجبن الجاف المحلى والمستورد - السمسم - القمح - الفول الصحيح والمجروش - الدس الصحيح والمجروش .

الدقيق البلدى والفاخر - الخبز بكافة أنواعه - الذرة المستوردة - الارز - الابيض والمخصوص والممتاز - الشاى الذى يوزع بالبطاقات التموينية - السكر التموينى والحر - البن - زيت الطعام - المسلى الصناعى - صابون الغسيل والتواليت - المنظفات الصناعية من انتاج شركات قطاع الصناعة .

تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية
ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية
عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من السيد العضو
عبد البارى سليمان بتعديل نص المادة (٩) من المرسوم
بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الارباح

أحال المجلس بجلسته المعقودة بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٨٢ هذا الاقتراح بمشروع القانون الى اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية لبحثه ودراسته واعداد تقريرها عنه ، فعقدت اللجنة المشتركة اجتماعا لهذا الغرض بتاريخ ٧ من يونيو سنة ١٩٨٢ حضره من مكتب لجنة الشؤون الاقتصادية السادة : حسن عيد عمار ومحمد خليل حافظ وكيل اللجنة ، رفعت محمد بطل أمين سر اللجنة .
ومن مكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية حضر السيد / عبد الغفار أبو طالب أمين سر اللجنة .

كما حضر الاجتماع السيد العضو مقدم الاقتراح بمشروع قانون .

وحضر ممثلا للحكومة السادة : فؤاد بسيونى وكيل أول وزارة التموين والتجارة الداخلية ، محمد جمال الدين محمد حسين المستشار بوزارة العدل ، صبرى عزيز مدير الشؤون القانونية بوزارة التموين والتجارة الداخلية .

بعد أن استعرضت اللجنة الاقتراح بمشروع القانون المعروض ومذكرته الايضاحية واستعادت أحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ المعدل للمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح

واستمعت الى مناقشات السادة الاعضاء وايضايات السادة مندوبى الحكومة
تورد تقريرها عنه فيما يلى :

صدر المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الارباح منذ أكثر من ثلاثين عاما ، وقد تبين من تطبيقه انه
أصبح لا يفى بالغرض من إصداره خاصة بالنسبة للعقوبات المقررة لبعض
الجرائم ، لذلك صدر القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ بهدف تشديد العقوبات
على المتجرين بأقوات الشعب حرطها على مصلحة الجماهير الا أنه قد تبين أن
المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والتي تناولها هذا
القانون بالتعديل فيها تقييد للسلطة التقديرية للقضاء ، لذلك اقتصر التعديل
الذى تضمنه الاقتراح بمشروع القانون المعروض على اضافة عبارة « أو احدى
هاتين العقوبتين » الى العقوبات المنصوص عليها فى الفقرتين الاولى والثانية
من هذه المادة لتكون العقوبة هى الحبس والغرامة طبقا للحدود الواردة فى
المادة المشار اليها أو احدى هاتين العقوبتين ، وفى هذا التعديل استرجاع
للسلطة التقديرية للقضاء تبعا لنوع الجرم المعروض على القاضى فله أن يحكم
بالعقوبتين معا الحبس والغرامة أو أحدهما تبعا لما يراه ملائما لطبيعة الجريمة
المعروضة وهذا عنصر هام من فلسفة العقوبة ففضلا عن أنها تحمل عنصر الردع
هى أيضا من طرق الاصلاح والتقويم .

هذا والتعديل الذى يتضمنه الاقتراح بمشروع القانون المعروض لا يمس
عنصر التشديد فى العقوبة الذى توخاه المشرع فى القانون رقم ١٠٨ لسنة
١٩٨٠ حيث بقيت عقوبة الحبس والغرامة وبقيت أيضا الحدود القصوى
للعقوبة كما هى وانما انصب التعديل على اعطاء القاضى سلطة تقديرية فى
الحكم بعقوبة الحبس والغرامة أو باحدى هاتين العقوبتين تبعا لما يراه ملائما
لطبيعة الجريمة المعروضة عليه .

وقد وافق مثلوا الحكومة على التعديل الذى يتضمنه هذا الاقتراح
بمشروع القانون وأشاروا ، فى نفس الوقت الى تعديل مماثل يجب أن يجرى
فى المادة (٥٦) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين والمعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ لان المادة (٥٦) تتضمن
عقوبات مماثلة للمادة التاسعة التى يتناولها الاقتراح المعروض بالتعديل وذلك
تحقيقا للاتساق التشريعى .

هذا وقد رأت اللجنة أن تستبدل بنص عنوان الاقتراح بمشروع قانون
النص الآتى : اقتراح بمشروع قانون بتعديل نص المادة (٩) من المرسوم
بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد
الارباح ، اذ أن الاقتراح بمشروع قانون قصد الى تعديل نص المادة التاسعة
من المرسوم بقانون المشار اليه ، وهو النص الذى تناوله القانون رقم ١٠٨

لسنة ١٩٨٠ بالتعديل ضمن تعديلات لنصوص مواد أخرى بالمرسوم بالقانون ،
واقضى تعديل عنوان الاقتراح بمشروع قانون تعديل نص صدر المادة الاولى
منه ، احكاما للصياغة وذلك على النحو المبين فى الجدول المقارن .
واللجنة اذ توافق على الاقتراح بمشروع القانون ترجو المجلس الموقر
الموافقة عليه معدلا بالصيغة المرفقة .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢

عن الاقتراح بمشروع القانون بتعديل المادة (٩)
من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ المعدل للمرسوم بقانون
رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح

لقتصر التعديل الذى ورد على المادة التاسعة من القانون ١٠٨ / ١٩٨٠
على اضافة حرف (أو) التخييرية لتكون العقوبة الحبس والغرامة طبقا
للحدود الواردة فى المادة المشار اليها أو احدى هاتين العقوبتين .
والذى حدا الى اضافة حرف (أو) أنها كانت واردة من قبل فى قوانين
التسعير الجبرية وقت أن كانت العقوبة فيها الحبس ستة أشهر والغرامة (١٠٠
جنيه) أو احدى هاتين العقوبتين فاضافة حرف (أو) الى النص هو نزول على
الحكم العام فى استرجاع القضاء للسلطة التقديرية تبعا لنوع الجرم المعروضة
فله أن يحكم بالعقوبتين معا الحبس والغرامة أو احدهما الحبس أو الغرامة
تبعا لما يراه لطبيعة الجريمة المعروضة عليه وهو عنصر هام من فلسفة العقوبة
باعتبارها فضلا عن أنها تحمل عنصر الردع فهى أيضا من طرق الاصلاح
والتقويم .

ولا يعترض على ذلك بأن اضافة (أو) قد يمس بعنصر التشديد الذى
توخاه المشرع فى التعديل الذى أجراه فى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ وذلك
للاسباب الآتية :

- ١ - بقيت عقوبة الحبس لمدة سنة كما هى واردة فى المادة التاسعة المشار
اليها وذلك بدلا من أن كانت ستة أشهر من قبل .
- ٢ - بقيت عقوبة الغرامة فى حدها الأدنى (٣٠٠ جنيه) كما هى وفى
السلع التى تدعمها الدولة بقى حدها الأدنى (٥٠٠ جنيه) كما هى بدلا من أن
كان حد الغرامة الأدنى ١٠٠ جنيه .

- ٣ - بقيت الحدود القصوى كما هى زيادة عما كانت عليه قبل التعديل
الحاصل فى سنة ١٩٨٠ اذن لا يمكن الاعتراض بأن اضافة لفظ (أو) قد يخل

بعقوبة التشديد بل على العكس من ذلك فان بقاء العقوبات الواردة فى النص بعد اضافة (أو) هو فى ذاته تشديد للعقوبات السابقة .
هذا فضلا عن أن العود لمرة أخرى تتضاعف بسببه العقوبة وهو أقصى ما نتصوره من صور التشديد اذا علم أنه لا يجوز وقف تنفيذ هذه العقوبات كما وان العود لمرة ثالثة يحيل الواقعة الى جناية على النحو الوارد فى المادة التاسعة المشار اليها .

هذا وقد لمسنا فى العمل أن القضاى اما أن يطبق العقوبة بالحبس والغرامة وهو فى ذلك مستاء الضمير لشعوره بزيادة حجم العقوبة عن حجم الجرم المعروض أو أن يضطر تلافيا لهذا الحرج المؤرق أن يختار طرق البراءة متلمسا اتفه الاسباب ليدرا أثر العقوبات الجائرة ومن أجل هذا واستمرارا للقضاء فى حرية تعدد العقوبة .
رأيت أن أضيف الى نص المادة المشار اليها لفظ (أو) توخيا لكل الاعتبارات السابقة والله ولى التوفيق .

القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠

بتحديد الأرباح (١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٨ .
وعلى القرارات رقم ٤٥١ و ٥٤٠ لسنة ١٩٤٧ و ١١٦ و ١٣٣ و ٣٨٢ و ٤٠١ و ٥٢٤ و ٥٦٧ و ٥٧١ و ٦٠٦ و ٧٠١ لسنة ١٩٤٨ و ٧٧ و ١٨١ و ١٩٨ و ٢٠٧ و ٣٤٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩ و ٤٢ و ١١٦ و ١٣١ لسنة ١٩٥٠ .

قرر

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - (معدلة بالقرار ١٠ لسنة ١٩٥٦) (٣) - يحدد أقصى الربح الذى يرخص به لصاحب المصنع والمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة فيما يختص بتطبيق المادة ٤ (بند ١) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وفقا لما يأتى :

- (١) لصاحب المصنع بنسبة مئوية من تكاليف الانتاج الاجمالية .
(ب) المستورد بنسبة مئوية من تكاليف الاستيراد .
(ج) لتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة بنسبة مئوية من تكاليف الانتاج الاجمالية أو الاستيراد أو سعر الشراء أيهما أقل .

مادة ٢ - يقصد بتكاليف الانتاج الاجمالية كل ماله علاقة مباشرة بانتاج السلع وتشمل بالاختصاص العناصر الآتية :
١ - ثمن المواد الخام .

٢ - أجور العمال .

٣ - ثمن الوقود .

٤ - مصاريف الادارة .

٥ - المصاريف العمومية .

٦ - الاستهلاك .

مادة ٣ (معدلة بالقرار ١٤ لسنة ١٩٥٤) (١) - يقصد بتكاليف الاستيراد مجموع النفقات الآتية :

١ - مصاريف البريد والتلغراف وفتح الاعتماد .

٢ - التكاليف التي تحملها المستورد للحصول على السلعة في مكان استيرادها .

٣ - قيمة التأمين .

٤ - أجرة الشحن .

٥ - (معدلة بالقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٤) (٢) - الرسوم الجمركية وعوائد الرصيف وغيرها من الرسوم والنفقات التي يتحملها المستورد حين تسلمه السلعة من الدائرة الجمركية .

٦ - أجرة نقل السلعة من ميناء أو محطة الوصول الى المكان الذي تباع فيه . على انه في حالة الحصول على السلعة عن طريق استخدام حسابات الاستحقاقات للاستيراد لا يجوز أن تزيد العلاوة التي يضيفها المستورد الى

(١) نشر القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ بالوقائع العدد ٦ في ١٩٥٤/١/٢١

(٢) نشر القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٤ بالوقائع العدد ٢١ في ١٩٥٤/٣/٥

التكاليف الواردة فى البند ٣ فى سبيل الحصول على الاسترلينى أو الدولار على الفرق بين السعر الرسمى لهذه العملة وسعرها فى السوق الحرة أو العمولة التى تدفع فى حالة الاستيراد بطريق غير مباشرة أيهما أقل .

مادة ٣ - مكررا (معدلة بالقرار ٧٦ لسنة ١٩٥٧) - يجوز للتاجر الذى يبيع أية مادة أو سلعة محددة الربح فى تجارتها أن يضيف الى السعر المحدد للبيع به تكاليف نقلها من المكان الذى اشترها منه اذا كان خارج المديرية أو المحافظة التى يبيع فيها بشرط أن تكون هذه التكاليف مؤيدة بالمستندات الصحيحة .

مادة ٤ - (معدلة بالقرار ١٠ لسنة ١٩٥٦) - اذا كان البائع يجمع بين أكثر من صفة تجارية فله الحق فى الجمع بين نسبة الربح المقررة لكل منهما .

ويجوز للتاجر المشتري الحصول على نسبة الربح التى يتنازل عنها المنتج أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف الجملة على التوالى من أرباحه عند البيع بالاضافة الى نسبة الربح المقررة لصفته التجارية .

مادة ٥ - (معدلة بالقرار ١٠ لسنة ١٩٥٦) - لا يجوز بيع السلع المحددة نسبة الربح فى تجارتها اذا كانت مستخدمة بسعر يجاوز ٩٠٪ من سعر شرائها وهى جديدة أو من سعر مثيلتها وهى جديدة عند البيع وذلك اذا تعذر معرفة سعرها الاصلى .

مادة ٦ - لا يجوز بيع السلع المسعرة بالمزاد بسعر أو بربح يتجاوز السعر أو الربح المرخص به طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ (المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠) .

مادة ٧ - فيما يتعلق بالسلع التى يحدد الربح فى تجارتها بموجب المادة ٤ (بندا) من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، يجوز للتاجر الذى يشتري احدى هذه السلع بصفته تاجر جملة أو نصف جملة أو تاجر تجزئة أن يبيعها بالصفة التى اشتراها بها التاجر من نفس الفئة على أن يقتسما فيما بينهما الربح المرخص به .

ويجب على البائع فى هذه الحالة أن يثبت فى الفاتورة :

١ - الصفة التى يبيع بها السلعة طبقا لحكم المادة ٢٦ من هذا القرار

٢ - الحد الاقصى للسعر الذى تباع به السلعة للمستهلكين .

مادة ٨ - يجوز للمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة اذا وجدت فى حيازته مقادير من سلعة من صنف واحد اشتراها بأسعار مختلفة أن يبيع هذه السلع بمتوسط أسعارها بعد اضافة النسبة المئوية للربح المرخص به فى تجارتها .

وفى هذه الحالة يجب على صاحب الشأن أن يحرر قبل البيع بمتوسط السعر محضرا يجرّد هذه السلع يشتمل على بيان بمقاديرها والمبالغ المدفوعة فى شرائها والرقم المعروفة به لدى المتجر .

الباب الثانى

تحديد أقصى الربح فى تجارة بعض السلع

مادة ٩ - يكون الحد الأقصى للارباح التى يرخص بها فى تجارة السلع المذكورة بعد وفقا لما هو مبين أمام كل منها .

١ - (ألغى البند الاول بمقتضى القرار ١٣٩ لسنة ١٩٥٢) (١) .

٢ - الادوات الصحية بكافة أنواعها :

٢٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع على الوجه الآتى :

١٠٪ للمستورد .

١٥٪ لتاجر التجزئة .

ويضاف ٥٪ الى الارباح المقررة للمستورد بالنسبة للادوات الصحية

المصنوعة من الصينى الخالص نظير التلف الفعلى .

٣ - الآلات الزراعية : (معدلة بالقرار ٦٢ لسنة ١٩٥٢ - وقائع عدد ٢٧

فى ٣٠/٣/١٩٥٣) .

(١) آلات الدراس والجرارات ٢٢٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى سعر

للبيع به للمستهلك) .

(ب) الآلات الزراعية بغير المحركات وذات المحركات ٣٠٪ من تكاليف

ويقصد بتكاليف الاستيراد :

١ - سعر السلعة تسليم ميناء الوصول ، واذا كانت الشركات المستوردة

فى مصر فروعا للشركات المنتجة فى الخارج كشركة فورد فلها أن تضيف ٥٪

على السعر المذكور .

٢ - مصاريف التخليص والتركيب على ألا تتجاوز ٤٪ من السعر تسليم

ميناء الوصول ، ويجب أن تكون مصاريف التخليص والتركيب المرخص

للمستوردين فى تجارة الآلات الزراعية باضافتها الى تكاليف الاستيراد المشار

اليها مؤيدة بالمستندات وربما يثبت أن التركيب تم بمعرفة البائع .

٣ - ويخفض هذا السعر بمقدار ١٠٪ اذا كان البيع لاحدى المصالح أو

الهيئات الحكومية .

(١) نشر القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بالوقائع العدد ١٣٨ م

١٩٥٢/١٠/٢

- ٤ - الصاج والمواسير المصنوعة من الحديد والصلب والصاج :
(معدلة بالقرار ٩٥ لسنة ١٩٦٠) .
١٥٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى سعر للبيع به للمستهلك) .
توزع على الوجه التالى :
١٠٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .
٥٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .
٥ - الصفيح : (معدلة بالقرار ١٥ لسنة ١٩٦٠ وكان هذا البند قد
أضيف بالقرار ١٠٢ لسنة ١٩٥٨) .
١٣٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالتالى :
٥٪ للمستورد .
٣٪ لتاجر الجملة .
٥٪ لتاجر التجزئة .
على أن يكون فى حكم البيع بالتجزئة الكميات التى لا تتجاوز الطن .

الباب الثالث

تنظيم تداول بعض السلع الفصل الأول - الحبوب والغلل

مادة ١٠ - يجب على التجار الموجودين فى دائرة السواحل الحكومية المقررة أن يكون لديهم دفتر تقيد به مقادير الحبوب والغلل المختزنة لديهم ومقدار ما يرد عليهم منها ، ومقدار ما يبيعونه من هذه الاصناف ويقتصر تطبيق هذه المادة على أنواع الحبوب والغلل الآتية :

- ١ - القمح : هندى بلدى .
- ٢ - الفول صحيح ومجروش .
- ٣ - العدس صحيح ومجروش .
- ٤ - الشعير .
- ٥ - الذرة : الشامية أو الرفيعة العويجة بنوعيتها الصفراء والبيضاء .
- ٦ - الارز والشعير .
- ٧ - الارز المبيض بأصنافه ممسوح عادة - ممسوح مخصوص -
جلاسيه .

مادة ١١ - يجب على التجار المذكورين فى المادة السابقة أن يقدموا فى صباح كل يوم لمفتش السوق المختص كشفا ببيان المقادير الموجودة لديهم من الحبوب والغلل سواء أكانت بالشونة أم فى المراكب مع ذكر رقم كل مركب ويجب أن يكون البيان موقعا عليه من التاجر أو وكيله .

الفصل الثانى - تنظيم تداول بذرة القطن

- مادة ١٢ - (ألغيت بالقرار ١٧٢ لسنة ١٩٦٠)
- مادة ١٣ - زيت بذرة القطن نمرة ١ و ٢ و ٣ المعبأ فى الصنفائح أو العلب أو أية عبوة أخرى لا يجوز بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع الا اذا كان يحمل البيانات الآتية :
 - ١ - نوع الزيت والتسمية التجارية المميزة له .
 - ٢ - الوزن الصافى للعبوة .
 - ٣ - اسم المصنع .
- مادة ١٤ - تكتب البيانات المشار اليها فى المادة السابقة باللغة العربية وبحروف لا يقل ارتفاعها عن ثلاثة ملليمترات .

الفصل الثالث - تنظيم تداول الارز

- (المواد من ١٥ - ١٧ ألغيت بالقرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٣) (١)

الفصل الرابع - تنظيم تداول البن

- مادة ١٨ - (حذفت بالقرار ٢٩١ لسنة ١٩٥٠) (٢)

الباب الرابع

اعلان اسعار البيع بالتجزئة للسلع والمواد

- مادة ١٩ - (عدلت بالقرار ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ - وقائع عدد ١٣٨ م غير اعتيادى فى ٢/١٠/١٩٥٢) : « كل تاجر يبيع أية سلعة أو مادة يجب عليه أن يعلن سعر كل صنف بالأوضاع الآتية :
 - ١ - يكون الاعلان بكتابة سعر السلعة أو المادة مع ايضاح صنفها ونوعها وذلك بشكل واضح غير قابل للشك وباللغة العربية ويجوز أن يكون البيان مصحوبا بترجمة له باحدى اللغات الاجنبية .
 - ٢ - يكتب بيان السعر والصنف والنوع على السلعة ذاتها أو على أغلفتها أو على بطاقة توضع على المواد أو البضائع .
 - ٣ - يجوز أن يكتفى ببطاقة واحدة للسلع الماثلة فى صنفها ونوعها ووزنها حتى ولو تعددت الامكنة التى تعرض فيها هذه السلع داخل المحل .

(١) القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٣ نشر بالوقائع العدد ٨١ فى

١٩٦٣/١٠/١٧

(٢) القرار رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٠ نشر بالوقائع العدد ٦٧ فى

١٩٥٠/٧/٣

٤ - المواد والبضائع التى تباع عادة بالوزن أو الكيل أو المقاس يكون الاعلان عنها ببيان وحدة الوزن أو الكيل أو المقاس .

مادة ٢٠ - اذا ثبت للموظفين المشار اليهم فى المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، أن أحد الاصناف الموجودة داخل المحل لا يحمل بياناً بسعره وفقاً لحكم المادة ١٩ ، وادعى صاحب المحل أن البيان المطلوب كان موجوداً وزال لاي سبب . فلا يعتبر التاجر مخالفاً لاحكام المادة السابقة اذا كان - علاوة على تنفيذ حكم المادة ١٩ - قد اتبع الاعلان عن أسعاره بجدول يضم بياناً بهذا الصنف وسعره .

مادة ٢١ - يعلق الجدول المشار اليه فى المادة السابقة فى مدخل المحل ومداخله بكيفية تستلفت النظر ، ويحرر الجدول بالالوضاع المنصوص عليها فى المادة ١٩ (بند ١ و ٤) ، ويجب أن يكتب بحروف لا يقل ارتفاعها عن عشرة ملليمترات .

مادة ٢٢ - مع عدم الاخلال بأحكام المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ يكون اعلان سعر البن المطحون وغير المطحون مصحوباً ببيان نوعه ومصدره سواء أكان معبأً أو غير معبأ .

مادة ٢٣ - يجب على الباعة المتجولين أن يعلنوا عن سعر أية سلعة أو مادة يبيعونها أو يعرضونها للبيع بطريقة واضحة ويكون الاعلان بكتابة الاسعار باللغة العربية على بطاقات توضع على البضائع الخاصة بها ، أما البضائع التى تباع عادة بالوزن أو الكيل أو المقاس ، فيكون الاعلان عنها فى البطاقات ببيان وحدة الوزن أو الكيل أو المقاس .

ويجوز أن يستعاض عما تقدم بجدول يضم بياناً بالصنف وسعره .

مادة ٢٤ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد من ١٩ الى ٢١ . يجب على كل تاجر يبيع كل أو بعض السلع أو المواد المدرجة بالجدول رقم ١ الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أن يعلق فى مكان ظاهر بمدخل المحل الجدول الخاص بأسعار هذه السلع والمواد الذى توزعه الغرفة التجارية المختصة .

الباب الخامس

احكام ختامية

مادة ٢٥ - تسرى احكام المواد من ٢٦ الى ٣٠ على السلع المسعرة والمحددة الربح فى تجارتها بالاستناد الى المادتين ٢ و ٤ (بند ١) من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٢٦ - (معدلة بالقرار ١٠ لسنة ١٩٥٦) - على صاحب المصنع

أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف الجملة أن يقدم الى المشتري فاتورة معتمدة منه مبينا بها الآتى :

(١) تاريخ البيع .

(ب) نوع السلعة المباعة وعلامتها المميزة ان وجدت .

(ج) وحدة البيع وثمان بيع الوحدة وعدد الوحدات المباعة والثمان المدفوع

من المشتري .

(د) تكاليف استيراد الوحدة ونسبة الربح المقررة وأقصى سعر للوحدة

للبيع به للمستهلك (للسلع المحددة نسبة الربح فى تجارتها) .

(هـ) صفته التجارية التى باع بها وما يخصه من نسبة الربح المقررة

وما يخصم من هذه النسبة اذا كانت نسبة الربح المقررة للتجار فى السلعة

موزعة فيما بينهم وعلى تاجر التجزئة أن يسلم المشتري مثل تلك الفاتورة اذا

طلبت منه .

مادة ٢٧ - يجب على كل من يتجر بالجملة فى السلع المصنوعة محليا

أو المستورد من الخارج . كما يجب على أصحاب المصانع التى تنتج هذه

السلع أو المسؤولين عن ادارتها أن يكون لديهم سجل خاص يثبت فيه البيانات

الآتية :

١ - مقادير السلع التى تكون فى حيازتهم فى تاريخ نشر هذا القرار

وما يرد اليهم منها مستقبلا والجهات الواردة منها وأماكن تخزينها وما يبيعونه

ويستخدمونه منها فى تجارتهم أو صناعاتهم .

٢ - تكاليف انتاج هذه السلع أو تكاليف استيرادها والمبالغ المدفوعة فى

شرائها والمتحصلة من بيعها وسعر شراء وبيع الوحدة منها .

٣ - أسماء المشترين ورقم القيد فى السجل التجارى ان كان المشتري

تاجرا والكميات المباعة لكل منهم .

مادة ٢٨ - يقوم مقام السجل الخاص المشار اليه فى المادة ٢٧ من هذا

القرار ما يكون لدى صاحب المصنع أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف

الجملة من دفاتر تجارية منظمة وقانونية أو سجلات أخرى اذا كانت تلك الدفاتر

والسجلات يمكن أن تؤدى الى اعطاء البيانات المطلوبة .

مادة ٢٩ - يجب أن تحرر السجلات والدفاتر باللغة العربية بخط

واضح وبدون كشط ويوقع صاحب الشأن على كل اضافة أو شطب بها فى

السجل أو الدفتر مع ذكر تاريخ التعديل .

مادة ٣٠ - (معدلة بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢) (١) - على صاحب

المصنع والمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة (بالنسبة

(١) نشر القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢ بالوقائع العدد ٢٦ فى ١٩٦٣/٤/٢

(م - ٣٠ الجرائم التموينية)

لفواتير شراء السلع المحددة الربح فى تجارتها (الاحتفاظ بالفواتير والسجلات والدفاتر المنصوص عليها فى القرار لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها . على أن يحتفظوا بصورة من فواتير شراء السلع الموجودة فى هذه الفروع ولنفس المدة سالفة الذكر .

وعلى صاحب المصنع المستورد عند فقد المستندات المثبتة لسعر التكلفة للسلع المحددة الربح فى تجارتها اتخاذ الاجراءات الآتية :

(١) اخطار الوزارة (مراقبة الاسعار) فور اكتشاف فقد المستندات بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول مبينا به نوع السلعة وأسباب فقد المستندات .

(ب) تحرير محضر جرد من صورتين للسلع التى تكون فى حيازتهم يبين فيه نوع السلعة ومقدارها ونسبة الربح المقررة وسعر التكلفة التقديرى وتخطر الوزارة (مراقبة الاسعار) بصورة من هذا المحضر بكتاب موصى عليه فى مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ فقد هذه المستندات .

مادة ٣١ - فى تطبيق المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ يعتبر التاجر ممتنعا عن بيع احدى السلع الموجودة لديه اذا فرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو علق البيع على أى شرط آخر يكون مخالفا للقواعد المألوفة .

مادة ٣٢ - فيما يتعلق بالسلع المسعرة عن طريق تحديد الارباح فى تجارتها لا يكون التاجر المشتري مسئولا بموجب الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ اذا توافرت الشروط الآتية :

١ - اذا اثبت البائع فى فاتورة البيع أنه يبيع هذه السلع بالارباح المقررة .

٢ - اذا تحقق التاجر المشتري من أن فاتورة البيع لا تحمل بيانا باسم تجارى وهمى أو مزور .

٣ - اذا لم يقدم الدليل على أن التاجر المشتري يعلم بالارباح غير المشروعة التى حصل عليها البائع ويقصر تطبيق الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ على السلع التى يشتريها التاجر بقصد الاتجار فيها أو استخدامها فى تجارته .

مادة ٣٣ - يسقط الحق فى المطالبة بالمكافأة المالية المنصوص عليها فى المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ إذ لم يقدم أصحاب الشأن فيها طلبا فى خلال شهر من تاريخ ضبط الواقعة موضوع المخالفة .

مادة ٣٤ - يعين لاثبات المخالفات لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الموظفون المبينة وظائفهم فيما بعد :

- ١ - مدير ادارة مراقبة الاسعار ومفتشوها وموظفوها الفنيون .
- ٢ - رؤساء مكاتب السجل التجارى بالمديريات والمحافظات . ومن يقوم بأعمالهم .

٣ - مفتشو مكافحة الغش التجارى .

- ٤ - مدير ادارة السواحل والاسواق ووكيلها - ومفتشو السواحل والاسواق ومعاونو السواحل ومفتشو أسواق الحبوب ومن تقوم مقامهم .
- ٥ - مفتشو الغرف التجارية .

٦ - مدير ادارة التسعيرة وموظفوها الفنيون .

مادة ٣٥ - تلغى القرارات رقم ٤٥١ و ٥٤٠ لسنة ١٩٤٧ و ١١٦ و ١٣٣ و ٣٨٣ و ٤٠١ و ٥٢٤ و ٥٦٧ و ٥٧١ و ٦٠٦ و ٧٠١ لسنة ١٩٤٨ و ٧٧ و ١٨١ و ١٩٨ و ٢٠٧ و ٢٤٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩ و ٤٢ و ١١٦ و ١٣١ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٣٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
١٩٥٠/٤/٢٤

القرار رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥١

فى شأن تطبيق البند الثانى من المادة ٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وزير التجارة والصناعة
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .
وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ (مادة ٩ بند ٢) .

قرر

مادة ١ - فيما يختص بتطبيق البند الثانى من المادة ٩ من القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وذلك من جميع الانواع والعلامات والمقاسات والاحجام المختلفة .

- ١ - المواسير الزهر ولوازمها .
- ٢ - الاحواض واللفومات .
- ٣ - سلاطين المراحىض والحمامات (البانيو) والمباول والسديلى (غطاء المرحاض الافرنجى) بجميع لوازمها .
- ٤ - البديهيات والسليسات وصناديق الطرد (السيفون) .

- ٥ - المواسير الرصاص والحنفيات والمحابس والرشاشات (الادشاش)
والخلاطات بجميع لوازمها .
- ٦ - المواسير الفخار المطفى بالطلاء الملحي (المزجج ولوازمها ومنها
الجلقرايات) .
- ٧ - البلاط القيشاني بلوازمه (زاوية ركن - كورنيش - وزرات) .
- ٨ - سكلو بأشكال ومنقوشات مختلفة وكومبينشن مكون من صندوق
طرد صيني وسلطانية صيني وكوع نيكل أو صاج مطلى بالصيني .
- مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١) .

القرار رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٥١

بشأن فرز ثمار الموالح وتصنيفها قبل البيع

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المواد ٥ (رابعا) و ٦ فقرة ٣ و ١٣ من المرسوم بقانون
١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الارباح .
وعلى القرار ٣٥٦ لسنة ١٩٥١ باضافة الموالح الى الجدول الملحق
بالمرسوم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

قـسـر

مادة ١ - يجب على تجار الموالح بالتجزئة والباعة الجائلين فرز ثمار
الموالح وتصنيفها قبل البيع الى الرتبتين الآتيتين :
الرتبة الاولى : وتشمل الحجم الكبير والمتوسط من الثمار .
الرتبة الثانية : وتشمل الحجم الصغير دون النقضة .
ولا يجوز أن يزيد عدد الثمار في الاقة لكل رتبة من جميع الاصناف عن
العدد الذي تحدده لجان التسعير .
وعلى هؤلاء التجار والباعة اعلان الاسعار المقررة بوضع بطاقة مبينا
فيها الصنف والنوع والرتبة والسعر .
وتسرى كذلك بالنسبة لتجار الموالح بالجملة الاحكام الخاصة بالفرز
والتصنيف المبينة في هذه المادة على أنه يجوز البيع بالجملة أو العرض للبيع

(١) نشر القرار رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥١ بالوقائع العدد ٦٦ في ١٩٥١/٨/٢

(٢) نشر القرار ٣٧٤ لسنة ١٩٥١ بالوقائع العدد ١٤١ في ١٩٥١/١١/١٧

- بغير التصنيف الى الرتبتين وفي هذه الحالة لا يجوز أن يزيد السعر في جميع الاحوال عما هو محدد للرتبة الثانية .
- مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ١٩٥١/١١/١٧ .

القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢

بتحديد الارباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الاسعار (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد ٤ بند ١ و ٥ (رابعا) و ٦ بند ٣ و ٧ و ٩ بند ١ و ١١ بند (ب) و ١٣ بندى (١ و ٢) والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والمعدل بالقرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ .

وعلى المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٥١ في شأن اختصاص وزارة التموين وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

مادة ١ - (معدلة بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٥) (٢) - يكون الحد الأقصى للربح عند بيع السلع المبينة بعد للمستهلك وفقا لما هو مبين أمام كل منها :

أولا : (أ) (معدلة بالقرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦١) (٣) : الاقمشة الصوفية بكافة أنواعها ومن بينها شغل السنارة والتريكو وخلافه وكذلك الاقمشة التى يدخل الصوف فى صناعتها بأية نسبة كانت المستوردة للسيدات والرجال وكذلك غزل الصوف المستورد لشغل السنارة والتريكو ٢٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالاتى :

(١) نشر فى ١٣٨ عدد غير اعتيادى وقائع ١٩٥٢/١٠/٢
(٢) نشر القرار ٦٠ لسنة ١٩٥٤ بالوقائع العدد ٢٩ فى ١٢/٤/١٩٥٤
(٣) نشر القرار ١٩ لسنة ١٩٦١ بالوقائع العدد ١٠ فى ٢/٢/١٩٦١

- ١٠٪ للمستورد وتاجر الجملة معا .
- ١٥٪ لتاجر التجزئة .
- (ب) أقمشة الجوخ واللباد المستوردة والمفتحة محليا للسيدات والرجال .
- ١ - المستوردة :
 - ٢٥٪ من تكاليف الاستيراد وتوزع كالاتى :
 - ١٠٪ للمستورد وتاجر الجملة معا .
 - ١٥٪ لتاجر التجزئة .
 - ٢ - المنتجة محليا :
 - ٢٥٪ من سعر بيع المصنع وتوزع كالاتى :
 - ٧٥٪ لتاجر الجملة .
 - ١٧٪ لتاجر التجزئة .
- (ج) البطاطين المستوردة أو المنتجة محليا المصنوعة من الصوف أو عوادمه أو التى يدخل الصوف أو عوادمه فى صناعتها بأية نسبة كانت .
- ١ - البطاطين المستوردة :
 - ٢٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالاتى :
 - ١٠٪ للمستورد وتاجر الجملة معا .
 - ١٥٪ لتاجر التجزئة .
 - ٢ - البطاطين المنتجة محليا .
 - ٢٥٪ من سعر بيع المصنع وتوزع كالاتى :
 - ٧٥٪ لتاجر الجملة .
 - ١٧٪ لتاجر التجزئة .
- ثانيا : الأحذية الجاهزة (معدلة بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٤) (١) :
- (١) الأحذية المصنوعة محليا :
- ١ - ٢٥٪ من تكاليف الانتاج بالنسبة لأحذية الرجال والاولاد والبنات والاطفال .
- ٢ - ٣٥٪ من تكاليف الانتاج بالنسبة لأحذية السيدات .
- (ب) الأحذية المستوردة :
 - ٣٥٪ من تكاليف الاستيراد . ولا تسرى أحكام هذا البند على :
 - ١ - الأحذية المصنوعة من جلد التمساح أو الزواحف .
 - ٢ - الأحذية المصنوعة من جلد مذهب أو مفضض أو ابيع أو من قماش الحرير أو القصب .

٣ - الاحذية المخصصة للالعاب الرياضية بشرط ألا تكون مصنوعة من المطاط .

ثالثا : الأغذية المستوردة :

(١) (ألغيت بالقرار رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٦٤) (١) .

(ب) (ألغيت بالقرار رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٦٤) .

رابعاً : مواعد الغاز وأجزاؤها التي تستخدم بالضغط :

١ - المواعد :

٥٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد .

٩٪ من سعر الشراء لتاجر التجزئة .

٢ - أجزاء المواعد :

٥٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد .

٥٪ من سعر الشراء لتاجر التجزئة .

خامساً : القصدير النقي (أضيف بالقرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٨) (٢) :

وكلوريد الامونيوم (ملح النشادر) أضيف بالقرار رقم ٢٢٣ لسنة

١٩٦١ (٣) .

١ - :

(١) القصدير النقي

١٢٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى الربح للبيع به للمستهلك) وتوزع

كالآتي :

٥٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد .

٢٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة ونصف الجملة معا .

٥٪ لتاجر التجزئة .

(ب) كلوريد الامونيوم (ملح النشادر) :

١٢٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع به للمستهلك) وتوزع

كالآتي :

٥٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد .

٢٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة ونصف الجملة معا .

٥٪ لتاجر التجزئة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٦ في ٢٩/١٠/١٩٦٤

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٤ مكرر في ٨/٦/١٩٥٨

(١) نشر بالوقائع المصرية ٧٢ في ٤/٩/١٩٥٦

سادسا : أوراق الطباعة والكتابة المستوردة (أضيف بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٠ (١) ثم عدلت بالقرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٠ (٢) :

- ١٥٪ من تكاليف الاستيراد وتوزع كالتى :
- ٩٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .
- ٦٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

وتسرى هذه النسبة على ورق الكتابة والطباعة للمستورد من النوع الابيض الكيماوى الخالى من الخشب المغلف فى رزم أو بوبينات والذى لا يقل مقاس الفرخ منه عن ٤٤ × ٥٦ سم ولا يقل وزن المتر المربع منه عن ٥٠ جم ولا يزيد عن ١٠٠ جم .

سابعا : الكرتون المستورد بكافة أنواعه (أضيف بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٠ (٣) :

- ١٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالتى :
 - ٩٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .
 - ٦٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .
- ثامنا : ورق الكرفت المستورد (أضيف بالقرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ (٤) :
- ١٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالتى :

٩٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .

تاسعا : البهارات والتوابل المستوردة سواء تداولت أصنافها فى شكل سلع مستقلة أو خليط ببعضها أو بيعت بحالتها المستوردة أو فى شكل مسحوق (أضيفت بالقرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ (٣) وعدلت بالقرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ (٥) :

- ٢٠٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالتى :
 - ٨٪ من تكاليف الاستيراد المستورد وتاجر الجملة معا .
 - ١٢٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .
- ويزاد أربعة قروش للكيلو جرام المطحون نظير الغريلة والطحن والتعبئة .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٥ فى ١٣/٦/١٩٦٠
(٣) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٢ فى ٧/٧/١٩٦٠
(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٤ م فى ١٧/٧/١٩٦٠
(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦ م فى ٨/٩/١٩٦٠

عاشرا : السميد المستورد بكافة أنواعه (أضيف بالقرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٠) (١) :

١٥٪ من تكاليف الاستيراد وتوزع كالتى :

- ٦٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .
- ٩٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

الحادى عشر : شناير النظارات ونظارات الشمس (أضيفت بالقرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦١) (٢) وعدل بالقرار ١١٥ لسنة ١٩٦٣) (٣) :

٢٥٪ من سعر بيع الجهة المستوردة .

وبالنسبة للكميات الموجودة لدى التجار فى تاريخ صدور هذا القرار فيكون أقصى ربح للبيع به للمستهلك هو ٢٥٪ من سعر الشراء .

ثانى عشر : قطع غيار الساعات المستوردة (أضيفت بالقرار رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٦٢) (٤) وعدل بالقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٣) (٥) :

- ١٠٪ من تكاليف الاستيراد للشركات المستوردة .
- ٢٠٪ من تكاليف الاستيراد للتجار .

ويجب فى جميع الاحوال تقديم فاتورة الى المشتري مبينا فيها صفة البائع واذا كان البائع صانعا وجب عليه بيان سعر بيع قطعة الغيار وأجرة التركيب كل على حدة .

ثالث عشر : الساعات والمنبهات المستوردة (ألغى هذا البند بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧) (٦) :

رابع عشر : الفحم الحجري المستورد بجميع أنواعه (أضيفت بالقرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٢) (٧) :

٢٥٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى سعر للبيع به للمستهلك) توزع كالتى :

- ٥٪ للمستورد .
- ٧٪ لتاجر الجملة .
- ١٣٪ لتاجر التجزئة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٠ فى ١٢/٢٢/١٩٦٠

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٠ فى ١٠/٩/١٩٦١

(٣) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٣ فى ٦/٦/١٩٦٣

(٤) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٠ فى ٨/٢/١٩٦٢

(٥) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٢ فى ١١/٢٥/١٩٦٣

(٦) نشر بالوقائع المصرية .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٧ فى ١١/٧/١٩٦٣

خامس عشر : خيوط الحرير الطبيعي والشاب المستورد (ألغى هذا البند بالقرار رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٦) (١) .

سادس عشر : الصنفرة المستوردة بجميع أنواعها (أضيفت بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٤) (٢) .

٣٥٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى سعر للبيع به للمستهلك) وتوزع هذه النسبة كالاتى :

• ١٠٪ للمستورد

• ٢٥٪ لتاجر التجزئة

سابع عشر : التبعاك المستورد بجميع أنواعه ودرجاته الموجودة حاليا وما يرد مستقبلا (أضيفت بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٤) (٤) .

١٥٪ من تكاليف الاستيراد أقصى ربح للبيع به للمستهلك وتوزع هذه النسبة كالاتى :

• ٥٪ للمستورد

• ١٠٪ لتاجر التجزئة

ثامن عشر : قطع غيار الآلات الزراعية المستوردة الموجودة حاليا وما يرد منها مستقبلا (أضيفت بالقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤) (٤) .

٤٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالاتى :

• ١٠٪ للمستورد

• ٣٥٪ لتاجر التجزئة

ويستثنى من ذلك قطع غيار الآلات الزراعية الآتى بيانها :

فاصل دبرياج - عامود دبرياج - أكس أمامى للعجل - مسامير - جلاج - نزلاسيه تنك السولار والبنزين - أمبرات حرارة وزيت - أكس للعجل - عامود بنيوت صرة عجل - دركسيونات كاملة - كرسى قيادة - رادياتيرات كاملة - شكمانات الكرنك - السلاسل وتحدد أرباحها بنسبة ٥٥٪ من تكاليف الاستيراد وتوزع كالاتى :

• ١٠٪ للمستورد

• ٤٥٪ لتاجر التجزئة

(٢) نشر بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٩٨ فى ١٩/٢/١٩٦٦

(٣) نشر بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٥ فى ١٦/١/١٩٦٤

(٤) نشر بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٢٠ فى ٩/٣/١٩٦٤

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٢٨ ملحق فى ٦/٤/١٩٦٤

تاسع عشر : مادة الليتوبون (زنك بودرة أبيض) (أضيفت بالقرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٤) (١) .

٢٥٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع به للمستهلك) وتوزع كالتى :

• ١٠٪ للمستورد

• ١٥٪ لتاجر التجزئة

عشرون : ورق الاستنسل المستورد (أضيفت بالقرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٤) :

٢٥٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع به للمستهلك) وتوزع كالتى :

• ١٠٪ للمستورد

• ١٥٪ لتاجر التجزئة

واحد وعشرون : غاز الفريون المستورد بأنواعه (أضيفت بالقرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤) (٢) .

٣٥٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع به للمستهلك) وتوزع كالتى :

• ١٥٪ للمستورد

• ٢٠٪ لتاجر التجزئة

ثانى وعشرون : قطع غيار الموتوسيكلات المستوردة الموجودة حاليا وما يرد منها مستقبلا أضيفت بالقرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٤ (٣) .

٣٠٪ من تكاليف الاستيراد وتوزع كالتى :

• ١٠٪ للمستورد

• ٢٠٪ لتاجر التجزئة

ثالث وعشرون : أدوات وخامات ومستلزمات الفنون التطبيقية والتشكيلية والزخرفية المستوردة الآتى بيانها (أضيفت بالقرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٤) (٤) .

أوراق الرسم والشفاف بالفرخ أو بالملف بأنواعها المختلفة الالوان المائية والزيتية والوان الفرسك بأنواعها وعبواتها المختلفة .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٥ فى ١٣/٧/١٩٦٤

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ فى ٢٠/٨/١٩٦٤

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٩ فى ٣١/٨/١٩٦٤

(٣) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٦ فى ٢٤/٩/١٩٦٤

- فرش الرسم بأنواعها المختلفة
- فرش مسح الحبر الصيني
- ألوان ومواد البناء والألوان الخزف والصيني والألوان وخامات ومعدات الزجاج المؤلف بالرصاص
- حبر الكتابة والرسم والطباعة بأنواعه وعبواته المختلفة
- أقلام الرسم والحفر والمسنون
- المساطر الحاسبة والموازين وأشرطة القياس والفرنش كيرف بأنواعها المختلفة

- الافران الكهربائية للخزف والميناء بأحجامها وأنواعها المختلفة
- قواعد ودفر وأدوات النحت المختلفة
- أدوات وعدد فن التصوير التشكيلي بأنواعها المختلفة
- ١٥٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع به للمستهلك) وتوزع كالاتى :

• ٦٪ للمستورد

• ٩٪ لتاجر التجزئة

رابع وعشرون : الورق المستورد الآتى بيانه (أضيفت بالقرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٥) (١) :

ورق سولفيت - ورق جورنال رزم ولفاف - ورق جلاسين (برجمين) ألوان

• ورق ميكانيكال يتشرب وملون - ورق زبدة- ١٥٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع به للمستهلك) وتوزع كالاتى :

• ٩٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد

• ٦٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة

خامس وعشرون : المراوح الكهربائية المستوردة (أضيفت بالقرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٥) (٢) :

٣٥٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع به للمستهلك) وتوزع كالاتى :

• ١٠٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد

• ٢٥٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة

(٢)

(١)

(١)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٣ فى ١٩٦٥/٦/٧

(٢)

(٢) نشر القرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٥ بالوقائع المصرية العدد ٤٣ فى ١٩٦٥/٥/٧

سادس وعشرون : أسلاك لحام المعادن بجميع أنواعها ومقاساتها
(مضاف بالقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٥) (١) :

٢٥٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع للمستهلك) توزع كالاتى :
١٠٪ للمستورد وعند وجود موزع تقسم هذه النسبة بينه وبين المستورد
مناصفة .

١٥٪ لتاجر التجزئة .

سابع وعشرون : معدن الصلب المستورد بجميع أنواعه (مضاف بالقرار
رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٥) :

٢٣٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع للمستهلك) وتوزع كالاتى :
٨٪ للمستورد وعند وجود موزع تقسم هذه النسبة بينه وبين المستورد
مناصفة .

١٥٪ لتاجر التجزئة .

مادة ٢ - استثناء من أحكام المادة ١٩ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠
المشار اليه يجب على أصحاب مصانع الاحذية أو المسئولين عن ادارتها
والمستوردين أن يثبتوا باللغة العربية بأختام ظاهرة على الاحذية سعر البيع
للمستهلك .

مادة ٣ - يحظر على جميع تجار التجزئة بيع الاحذية الجاهزة
المصنوعة محليا أو المستوردة أو عرضها للبيع ما لم يكن مبينا عليها سعر
البيع للمستهلك طبقا لما هو موضح بالمادة السابقة .

مادة ٤ - لا يجوز بيع الاغذية المحفوظة أو عرضها للبيع فى محال
التجزئة ما لم يكن موضحا عليها باللغة العربية بشكل ظاهر جهة الاستيراد
والصنف والمقدار والوزن الصافى أو العدد وسعر البيع للمستهلك .

مادة ٥ - (معدلة بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٤) - على مستوردى
الاغذية المنصوص عليها فى المادة (١) بند ثالثا أن يقوموا بالتخليص من
الدوائر الجمركية على الرسالات التى ترد اليهم من هذه المواد ونقلها الى
مخازنهم خلال شهر من تاريخ وصولها الى الموانى المصرية .
وعليهم اخطار مراقبة الاسعار بكتاب موصى عليه عن هذه الرسالات
خلال اسبوع من تاريخ التخليص عليها مع ارسال بيان بتكاليف استيرادها
مصحوبا بالمستندات المؤيدة له .

(١) نشر القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٦٥ بالوقائع العدد ٤٦ مكرر فى ١٧/٦/١٩٦٧ صدر
القرار رقم ١٠٠ مابين الحد الاقصى للربح فى بيع حرير المناحل والبطاريات الجافة المستوردة -
والغى البند الخاص بالبطاريات الجافة بالقرار ١٩٥ لسنة ١٩٦٥ .

صدر القرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الربح فى الادوية المستوردة ١٦٪ من سعر
الشراء تسليم موانى الجمهورية .

مادة ٦ - على مستوردي الفواكه اثبات نوع الفاكهة وصنفها وسعر البيع للمستهلك على الصناديق كما يجب عليهم عدم تخزين الفاكهة لمدة تتجاوز خمسة عشر يوما بالنسبة للتفاح و ٢٠ يوما بالنسبة للكمثرى ابتداء من تاريخ صدور أمر الإفراج عنها من الحجر الزراعي .

مادة ٧ - استثناء من أحكام المادة الأولى يكون الحد الأقصى للأرباح التي يرخص بها في تجارة الأغذية المحفوظة الموجودة حاليا لدى التجار ٣٪ من ثمن الشراء من المستورد بالنسبة الى تاجر الجملة و ٧٪ من ثمن الشراء من تاجر الجملة بالنسبة الى تاجر التجزئة وذلك لمدة خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار (١) .

كما يكون الحد الأقصى للأرباح التي يرخص بها في تجارة الأحذية الموجودة حاليا لدى تجار التجزئة ١٠٪ من سعر الشراء بالنسبة الى الأحذية الرجالي وأحذية الاولاد والبنات والاطفال و ١٥٪ من سعر الشراء بالنسبة الى أحذية السيدات .

مادة ٨ - يلغى البند ١ من المادة ٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

مادة ٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
٢ أكتوبر ١٩٥٢ .

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الفروق المالية الناتجة من بيع المواد المستولى عليها .

باسم الأمة :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت . .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة ، وعلى الرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الارباح والقوانين المعدلة .

وعلى قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له ، وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي

مادة ١ - تؤول للخزانة العامة الفروق المالية الناتجة من بيع المواد المستولى عليها استيلاء عاما بالأسعار المحددة جبريا لبيعها أو بتحديد نسبة ربح في تجارتها .

ومع عدم الاخلال بالاحكام النهائية الصادرة في هذا الشأن يعتبر صحيحا ما تم تحصيله من الفروق المالية التى سبق أن آلت للخزانة العامة من بيع تلك المواد .

مادة ٢ - يجوز بطريق الحجز الادارى اقتضاء الفروق المالية المشار اليها فى المادة السابقة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى اقليم مصر من تاريخ نشره .

٣ ذى الحجة ١٣٧٩ .

٢٨ مايو ١٩٦٠ .

المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠

تنفيذا لاحكام المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين درجت وزارة التموين على اصدار قرارات الاستيلاء استيلاء عاما على بعض الاصناف والمواد التى تقتضى حاجة التموين الاستيلاء عليها وتحديد اسعار جبرية لبيعها او حد اقصى للربح المسموح به فى ذلك البيع وذلك بقصد ضمان تموين البلاد بتلك الاصناف والمواد وتحقيق العدالة فى توزيعها على المستهلكين .

ولما كانت خزانة الدولة تتكبد نفقات كبيرة فى توفير بعض المواد الضرورية للمستهلكين باسعار تتناسب مع القدرة الشرائية الغالبية افراد الشعب فقد جرت الوزارة بقصد تغطية ما تتحمله الخزانة العامة من نفقات فى هذا السبيل على اقتضاء فروق مالية من بيع بعض المواد التى تستولى عليها استيلاء عاما بالاسعار الجبرية او باضافة نسبة ربح معينة الى تكاليف انتاجها او استيرادها او اسعار شرائها وهذه الفروق تضاف لحساب الخزانة العامة كايراد من ايرادات الدولة .

وقد ثار الخلاف حول حق الوزارة فى اقتضاء هذه الفروق ونازعت بعض الاحكام فى السند القانونى الذى بمقتضاه تحصل وزارة التموين هذه الفروق لحساب الخزانة العامة وذهبت الى اعتبارها فرضا مضروبا على المشتري ويجب أن يستند اقتضاؤه الى قانون وذلك عملا بالاحكام الدستورية فى هذا الشأن .

وقطعا لدابر النزاع فى حق الوزارة فى اقتضاء تلك الفروق فقد وضع مشروع القانون المرافق .

ونص في مادته الأولى على أن تؤول للخزانة العامة الفروق المالية الناتجة من بيع المواد المستولى عليها استيلاء عاما بالأسعار المحددة جبريا لبيعها أو بتحديد نسبة ربح في تجارتها .

كذلك نص في الفقرة الثانية من تلك المادة على أن يعتبر صحيحا ما تم تحصيله من الفروق المالية التي آلت للخزانة العامة من بيع تلك المواد وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام النهائية الصادرة في هذا الشأن .
وتحقيقا للقرض المتوخى من اصدار هذا القانون على الوجه الاكمل نص في المادة الثانية على أنه يجوز بطريق الحجز الإداري اقتضاء الفروق المالية سالفة الذكر .

ويتشرف برفع هذا المشروع بقانون الى السيد رئيس الجمهورية بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة - رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

قرار وزاري رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧
بشأن تحديد نسب الارباح لكافة السلع الاستهلاكية المستوردة
صادر بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٣

وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والخاص بشئون التموين .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح .
وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد الأرباح .

قرر

مادة أولى : يكون الحد الأقصى لنسب الربح في تجارة السلع المستوردة بكافة أنواعها واستخداماتها ولكافة الحلقات التجارية حتى المستهلك الأخير لها بنسبة إجمالية قدرها ٣٠٪ من اجمالي تكاليف الاستيراد على أساس السعر التشجيعي للعملة وذلك فيما عدا ما يكون منها قد صدر أو يصدر بشأنها قرارات بتحديد نسبة ربح لها تختلف عن هذه النسبة ، وعلى المستورد الاحتفاظ بكافة المستندات المؤيدة لتكاليف الاستيراد .

مادة ثانية : على المستورد أو تاجر الجملة بحسب الاحوال أن يقدم الى تاجر التجزئة فاتورة معتمدة مبينا بها تاريخ البيع ونوع السلعة المباعة

وعلاقتها المميزة ان وجدت ووحدة البيع وثمان بيع الوحدة وعدد الوحدات المباعة والثمان المدفوع من المشتري وتكاليف استيراد الوحدة ونسبة الربح المقررة واقصى سعر للوحدة للبيع به للمستهلك ، وعلى كل تاجر في كافة الحلقات التجارية الاحتفاظ بالفواتير للرجوع اليها عند طلبها .

مادة ثالثة : كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ او بالمادة ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الاحوال .

مادة رابعة : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به بعد ثلاث اشهر من تاريخ نشره .

وزير التجارة والتموين

قرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١

في شأن تقرير وسائل لتداول السلع المستوردة

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار التعريفة الجمركية .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح .

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الارباح لكافة السلع المستوردة .

وعلى قرار نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ .

قرر :

مادة ١ - يكون استيراد السلع الواردة بالمادة الاولى فقرة ٤ (ا) من قرار نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ وفقا للمواصفات والاسعار المناسبة للمستهلكين ويحظر على المستوردين دون تحويل عملة اتخاذ اية اجراءات لاستيراد أو فتح اعتمادات خاصة بتلك السلع قبل موافقة لجنة الاسعار .

كما يحظر على البنوك التجارية فتح اعتمادات لاستيرادها قبل موافقة اللجنة المشار اليها .
(م - ٣١ الجرائم التموينية)

مادة ٢ - تشكل لجنة الاسعار على النحو الآتى
وكيل أول الوزارة رئيس الامانة الفنية لقطاع التموين والتوزيع
الداخلى ، رئيسا للجنة وكيل وزارة التموين والتجارة الداخلية لشئون الرقابة
والتسعير . . نائب رئيس اللجنة .

- مندوب عن الهيئة العامة للسلع التموينية
 - مندوب عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
 - مندوب عن مصلحة الجمارك
 - مندوب عن البنك المركزى
 - مندوب عن الاتحاد العام للغرف التجارية
 - مندوب عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
 - مندوب عن بنك الاستيراد والتصدير
 - مندوب عن الغرفة التجارية بالقاهرة
 - مندوب عن الغرفة التجارية بالاسكندرية
- واللجنة أن تضم من تراه من ذوى الخبرة

مادة ٣ - على طالبى استيراد السلع المشار اليها بالمادة (١) من
هذا القرار التقدم الى اللجنة المذكورة بطلب مبين به نوعية السلعة
المطلوب استيرادها ومواصفاتها والكمية المزمع التعاقد عليها والمنشأة
وسعر الشراء ومرفقا به صورة من الفاتورة المبدئية الصادرة من المورد .
وعلى اللجنة مراجعة مدى ملائمة أسعار السلع المقدمة واصدار
قرارها فى هذا الشأن خلال اسبوع على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب
واخطار مقدمى الطلبات بالقرار .

مادة ٤ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سنتين أو بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه
ولا تزيد على الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الاحوال
تضبط السلع موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا فى ٨ شوال سنة ١٤٠١ (٨ اغسطس سنة ١٩٨١)

قرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨١

بتعديل بعض احكام القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد الارباح
وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الأرباح لكافة السلع المستوردة ، وعلى القرار رقم ١٦٤٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن تعديل المادة الثالثة من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح .
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ في شأن تقرير وسائل السلع المستوردة .

قـسـر :

١- المادة الاولى : يستبدل نص المادة (٣) من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه النص الآتي :

مادة ٣ - تحدد عناصر التكلفة الاستيرادية التي تتخذ أساسا لاحتساب نسبة الربح في تجارة السلع المستوردة على الوجه التالي .

١ - مصاريف البريد والبرقيات والتلوكس وفتح الاعتماد .

٢ - ثمن شراء البضاعة طبقا للفاتورة الخارجية المعتمدة من بلد المصدر والمصدق عليها من السفارات والقنصليات المصرية بالخارج حسب الأحوال وطبقا لتأمين مصلحة المجرى أيهما أقل أو حسب الفاتورة المعتمدة من لجنة الاسعار المشكلة بالقرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه بالنسبة للسلع الواردة بالجدول المرفق له على أساس الاسعار التشجيعية الرسمية للعملة الاجنبية المعلنة من مجمع البنوك التجارية .

٣ - مصاريف الشحن (الفولون) والتأمين وفقا للقيمة الواردة بالمستندات الاصلية محسوبة بالاسعار التشجيعية للعملة الاجنبية أو بالعملة المصرية حسب طريقة الدفع المتفق عليها .

٤ - الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والنفقات التي يتحملها المستورد داخل الدائرة الجمركية من واقع المستندات الفعلية الصادرة من الجهات الرسمية التي لا يكون انفاقها راجعا لخطأ من المستورد .

٥ - مصاريف الأرضيات التي تتقاضاها شركات التخزين داخل الدائرة الجمركية التي تتحمل بها السلعة وفقا للمستندات الرسمية بصفة نهائية متى كانت بسبب خارج عن ارادة المستورد .

ومصاريف التخزين بالثلاجات داخل الدائرة الجمركية أو خارجها في حالة الافراج المؤقت عن السلعة تحت التحفظ وفقا للفئات المعتمدة بشركات القطاع العام المختصة .

٦ - عمولة تخليص البضاعة بنسبة قدرها $\frac{1}{4} \%$ (نصف في الالف) من قيمة السلعة المحددة طبقا للبندين ٢ و ٣ بحد أدنى قدره عشرون جنيها وحد أقصى قدره مائة جنية .

٧ - قيمة العينات التي تسحبها الجهات الرسمية مقومة بالسعر طبقا للبندين ٣ و ٢ .

٨ - مصاريف النقل الداخلى للبضاعة من الميناء حتى مخازن المستورد في منطقة مركزه الرئيسى وفقا للسجل التجارى ووفقا للمستندات المقدمة من المستورد الصادرة من القطاع الخاص بشرط الا تجاوز الزيادة في قيمتها ٥% (خمسة في المائة) عن تعريفه النقل بالقطاع العام المختص .

وعلى المستورد تقديم صورة طبق الاصل من الفاتورة الأصلية للسلع المستوردة الى الجمرک المختص موضحا بها نوع السلعة وقيمتها بالتفصيل - على أن ترد الى المستورد بعد سداد الرسوم الجمركية مؤثرا عليها من الجمرک المختص برقم وتاريخ قسيمة السداد وقيمة الرسوم الجمركية المسددة ورقم البند الجمركى وفئته ومعتمدة بخاتم شعار الجمهورية الخاص بالجمرك المادة الثانية : يلغى القرار الوزارى رقم ١٦٤٦ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

المادة الثالثة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٨ شوال سنة ١٤٠١ (٨ أغسطس سنة ١٩٨١)

قرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢

بتقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الارباح .

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الارباح لكافة السلع المستوردة .

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ .

وعلى القرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن تقرير وسائل لتداول السلع المستوردة .

وعلى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨١ بالزام مستوردى بعض السلع الغذائية بتقديم مستنداتها للوزارة لتحديد اسعار تداولها .

وعلى القرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ بالزام مستوردى وتجار الجملة فى السلع الغذائية المعبأة والمعلبة باثبات سعر بيع للمستهلك على كل وحدة .

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل احكام القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ .

قـرـر :

مادة ١ - على مستوردى السلع الغذائية الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار التقدم الى الادارة العامة للخبراء والتسعين بوزارة التموين والتجارة الداخلية بمستندات الرسالة كاملة فور الافراج النهائى عنها صحيا وجمركيا لتحديد اسعار تداولها بالحلقات المختلفة طبقا لاحكام القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه والقرارات المعدلة له . وعلى الادارة العامة المذكورة مراجعة مستندات الرسالة وتحديد اسعار تداولها خلال اسبوع على الاكثر من تاريخ تقديم المستندات مستوفاة واطار مستورديها بذلك .

مادة ٢ - يحظر على المستوردين المشار اليهم بالمادة السابقة وتجار الجملة والتجزئة طرح تلك السلع بالاسواق او التصرف فيها باى وجه قبل تحديد اسعار تداولها ووضع سعر البيع للمستهلك على كل وحدة قابلة للتداول طبقا لاحكام القرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

مادة ٣ - كل مخالفة الاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه وفى جميع الأحوال تضبط السلع موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - يلغى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٥ رجب سنة ١٤٠٢ (٢٩ ابريل سنة ١٩٨٢) .

جدول مرافق للقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢

بيان السلع الغذائية التي يلتزم مستورديها بتقديم مستنداتها للوزارة
لتحديد أسعار تداولها .

- ١ - اللحوم البقرية والضأن المجمدة والمحفوظة والمثلجة والمصنعة بكافة أنواعها .
- ٢ - الاكباد المجمدة .
- ٣ - الدواجن المجمدة وأجزاؤها .
- ٤ - الأسماك المبردة أو المجمدة أو المملحة أو المدخنة
- ٥ - الأسماك المحفوظة والمعلبة .
- ٦ - الجبن الأبيض والمطبوخ بأنواعه .
- ٧ - اللبن السائل المكثف والبودرة بأنواعه
- ٨ - البيض الطازج وبودرة البيض .
- ٩ - زيت الطعام بجميع أنواعه .
- ١٠ - المسلى والزبد الصناعى .
- ١١ - عجائن وعصير الطماطم .
- ١٢ - الشاي المعبأ .
- ١٣ - البن والكاكاو .
- ١٤ - القرفة والقرنفل .
- ١٥ - ثورية الدواجن واللحوم المجففة .
- ١٦ - الأرناب المجمدة والبط المجمد .
- ١٧ - الزبد والمسلى الطبيعى .

قرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢

بالمزيم مستوردي وتجار الجملة والتجزئة فى كافة السلع المعبأة والمعلبة والمغلقة
المستوردة باثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على كل وحدة

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح .
وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الارباح فى بعض السلع
وتقرير الوسائل لمنع التلاعب فى أسعارها .

وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الارباح لكافة السلع المستوردة .

وعلى القرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ بالزام مستوردي وتجار الجملة فى السلع الغذائية المعبأة والمعلبة باثبات سعر البيع للمستهلك على كل وحدة .

قـرـر

مادة ١ - على مستوردي كافة السلع الغذائية المعبأة والمعلبة والمغلقة المستوردة اثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك فى مكان ظاهر على الغلاف الخارجى للعبوات الواردة داخلها وحدات تلك السلع وباللغة العربية .

وعليهم طبع عدد من البطاقات مدون عليها اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك مساو عدد الوحدات القابلة للتداول وتسليمه الى تجار الجملة وتجار التجزئة حسب الاحوال اثبات ذلك فى مستندات وفواتير تاول تلك السلع .

مادة ٢ - على تجار التجزئة فى السلع الغذائية المشار اليها بالمادة السابقة لصق البطاقة المبينة لاسم المستورد وسعر البيع للمستهلك باللغة العربية فى مكان ظاهر بكل وحدة قابلة للتداول بمجرد استلام السلع وبطاقات الاسعار من المستوردين أو تجار الجملة حسب الاحوال .

مادة ٣ - يحظر على المستوردين التعامل فى السلع المذكورة أو التصرف فيها بأى حجة قبل اثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على الغلاف الخارجى للعبوات الواردة داخلها للوححدات القابلة للتداول واعداد البطاقات المبينة لسعر البيع للمستهلك واسم المستورد .

ويحظر على تجار الجملة والتجزئة حيازة تلك العبوات فى مخازنهم أو التعامل فيها ما لم يكن مثبتا عليها هذا البيان مع تواجد بطاقات باسم المستورد وسعر البيع للمستهلك بصفة دائمة فى مكان وجود السلعة .

ويحظر على تجار التجزئة طرح هذه السلع للتداول أو التصرف فيها بأى وجه قبل لصق البطاقات المبينة لاسم المستورد وسعر البيع للمستهلك فى مكان ظاهر بكل وحدة قابلة للتداول .

مادة ٣

مادة ٤ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الاحوال تضبط السلع موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .
مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من أول
يوليو سنة ١٩٨٢ .

تحريرا فى ٥ رجب سنة ١٤٠٢ (٢٩ ابريل سنة ١٩٨٢)

قرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بالزام مستوردى
وتجار الجملة والتجزئة فى كافة السلع المعبأة والمغلفة باثبات سم المستورد
وسعر البيع للمستهلك على كل وحدة .

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى .

وعلى القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بالزام مستوردى وتجار الجملة
والتجزئة فى كافة السلع المعبأة والمعلبة والمغلفة باثبات اسم المستورد وسعر
البيع للمستهلك على كل وحدة .

قرار

مادة ١ - يعمل بأحكام القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه اعتبارا
من ١/١/١٩٨٣ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية
تحريرا فى ٥ رمضان سنة ١٤٠٢ (٢٦ يونيه سنة ١٩٨٢) .

القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٣

بتقرير بعض الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار الجبن

نائب وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة (رابعا) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ باضافة الجبن الى الجدول الملحق
بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .
وعلى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الالبان ومنتجاتها

وعلى المواد ٢ (بند هـ) و ١١ و ١٢ من القرار الصادر فى ٧ يوليه سنة ١٩٥٢ فى شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالالبان ومنتجاتها .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

قـرـر

مادة ١ - (معدلة بالقرار ١٥٥ لسنة ١٩٥٣ وقائع عدد ٨١ فى ٨/١٠/١٩٥٣) - مع عدم الاخلال بالاحكام الواردة فى قرار وزير الصحة العمومية الصادر فى ٧ يوليه سنة ١٩٥٢ المشار اليه - يجب أن تدون على عبوات الجبن المصنوع محليا والتي يزيد وزنها على أقتين بيانات باللغة العربية باسم المصنع وصاحبه وجهة الصنع وتاريخه والوزن الصافى ونوع الجبن ونسبة الدسم فيه .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية
تحريرا فى ١٤ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ - ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٣

القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩

بتحديد أقصى نسبة الربح فى تجارة السمسم المستورد

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح والقوانين المعدلة له .
وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .
وعلى المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بشأن اضافة شئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح لوزارة التموين .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

قـرـر

مادة ١ - يكون الحد الاقصى لنسبة الربح فى تجارة السمسم المستوردة ٥٪ من تكاليف الاستيراد .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى اقليم مصر من تاريخ نشره .

٧ المحرم ١٣٧٩

١٣ يوليه ١٩٥٩

قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠

فى شأن اعتبار صناعة المنظفات من الصناعات الأساسية
وتسعيورها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها فى الاقليم المصرى .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الارباح بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

قرر

- مادة ١ - تعتبر صناعة المنظفات من الصناعات الاساسية فى مفهوم
أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ - على المصانع المنتجة للمنظفات أن تقوم بانتاجها طبقا
للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - تلتزم المصانع المشار اليها فى المادة السابقة بألا تقلل من
انتاجها من كل نوع من المنظفات عما أنتجته منها خلال سنة ١٩٥٩ .
- مادة ٤ - يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات المصانع المشار اليها وفقا
للمجدول المرافق (٢) .
- مادة ٥ - تلتزم المصانع المشار اليها فى المواد السابقة بطبع اسم المنتج
والمواصفات والوزن الصافى للمادة وسعر البيع للمستهلك وفقا للمجدول المرافق
على العبوة أو على بطاقة تلصق عليها وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذها هذا
القرار .
- وأما بالنسبة للكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع
بإيضاح سعر البيع للمستهلك على كل عبوة .
- مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى الاقليم
المصرى من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ١٠/٣/١٩٦٠ - العدد ٢٠ مكرر غير اعتيادى .
(٢) صدر القرار رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية فى ١١/٥/١٩٦٥ - العدد ٣٥ مكرر
بإضافة سلع الى الجدول المرافق للقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠ ثم استبدل بالجدول المرافق للقرار
الوزارى رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر الجدول المرفق للقرار ١٢٠ لسنة ١٩٦٦ الوقائع
المصرية فى ٢٨/٦/١٩٦٦ العدد ٤٨ مكرر .

القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١

في شأن تعبئة المواد الغذائية الخاضعة للتسعير الجبرى فى
عبوات خاصة تؤدى الى زيادة السعر الرسمى المحدد لبيعها

وزير التموين باقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الارياح والقوانين المعدلة له .
وعلى المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ فى شأن اضافة شئون
الاسعار للتموين .
وعلى القرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن حظر تعبئة المواد الغذائية
الخاضعة للتسعير الجبرى فى عبوات خاصة تؤدى الى زيادة السعر الرسمى
الا بترخيص من وزارة التموين .
وعلى القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تعبئة الارز الابيض النقى أو
أى مادة غذائية أخرى مسعرة فى عبوات خاصة .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

تقرر

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين تعبئة المواد الغذائية
الخاضعة للتسعير الجبرى فى عبوات خاصة تؤدى الى زيادة السعر الرسمى
المحدد لبيعها .
مادة ٢ - (أضيفت الفقرة الثانية من (١) بالقرار رقم ٦٥ لسنة
١٩٦٣) - يشترط فيمن يطلب الترخيص فى تعبئة الارز فى عبوات خاصة
الشروط الآتية :

(١) ألا يكون الطالب من أصحاب مضارب الارز أو شريكا فى مضرب
منها أو يعمل لحساب احداها .
ويستثنى من هذا الشرط المضارب التى يرى وزير التموين استثناءها
للمصالح العام .
(ب) أن يكون الطالب مقيدا فى السجل التجارى منذ عشر سنوات على
الاقل حتى صدور هذا القرار لتجارة الارز ولا يرى قبل العمل بهذا القرار (١) .

ويستثنى من هذا الشرط الشركات والهيئات التى يرى وزير التموين استثناءها للصالح العام .

(ج) أن يكون لدى الطالب مصنعاً مجهزاً تجهيزاً فنياً مستوفياً للشروط الصحية مرخصاً له بتنقية وتعبئة الارز الابيض المنقى أو أى مادة غذائية أخرى مسعرة يرغب فى تعبئتها تعبئة خاصة .

مادة ٣ - على المعبئين للأرز الابيض المنقى أو أى مادة أخرى مسعرة يرغبون فى تعبئتها أن يتبعوا جميع الشروط والمواصفات والاسعار التى تحددها الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ٤ - يحظر على من يرخص له فى التعبئة أن يكون له أكثر من مصنع واحد . كما يحظر عليهم بغير ترخيص من الوزارة التنازل عن المصنع للغير أو تأجيريه أو تحديد مدة سريان الايجار على أن يكون الترخيص لمدة سنة تحدد بموافقة الوزارة .

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام المادة الثانية من هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهاً . وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

مادة ٦ - يلغى القراران رقمى ١٠١ لسنة ١٩٥٦ و ٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

١٩ المحرم ١٣٨١

٢ يوليو ١٩٦١

الغزل والمنسوجات والخيش والقطن

القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢

بتحديد نسبة الربح فى الملابس المحلية والمستوردة

المجهزة من قماش التريكو

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد ٤ (بند ١) و ٥ (رابعا) و ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

مادة ١ - (معدلة بالقرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٤ - وقائع عدد ٧٣ فى ١٣/٩/١٩٥٤) ، يكون الحد الاقصى للأرباح فى صناعة وتجارة الملابس المستوردة المجهزة من الأقمشة شغل السنارة (التريكو) المصنوع من غزل القطن وفقا لما يلى :

٢٠٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح البيع للمستهلك) وتوزع هذه النسبة كالاتى :

٨ ٪ للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٢٪ لتاجر التجزئة .

ويشترط لتطبيق هذا الحكم على الملابس المشار اليها أن تكون مجهزة من قماش مصنوع كله من غزل القطن مخلوط بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من وزنه الصافى فاذا تعذر تحديد هذه النسبة اعتبرت انها أكثر من ٥٠٪ .

مادة ٢ - يخضع لتحديد الارباح الواردة فى المادة السابقة ما يوجد فى تاريخ العمل بهذا القرار لدى التجار والمستوردين من الملابس شغل السنارة (التريكو) التى تقل نسبة القطن المستخدم فى صناعتها عن ٥٠٪ من وزنها الصافى .

مادة ٣ - يجب على المستوردين وأصحاب المصانع الذين يستوردون أو ينتجون ملابس مجهزة من شغل السنارة (التريكو) تقل نسبة القطن المستخدم فى صناعتها عن ٥٠٪ من وزنها الصافى أن يثبتوا على هذه الملابس وفاتورة البيع نسبة القطن فيها .

مادة ٣ مكررا (١) - (اضيفت بالقرار ٢٣ لسنة ١٩٥٨ على أن تنفذ اعتبارا من ٢٥/٢/١٩٥٨ يكون الحد الاقصى للربح فى تجارة الملابس المحلية والمستوردة المجهزة من الأقمشة الصوفية بكافة أنواعها أو من الأقمشة التى يدخل الصوف أو عوادمه فى صناعتها بأية نسبة كانت أو من أقمشة ومنتجات التريكو أو شغل السنارة اليدوية منها والآلية المستوردة أو المنتجة محليا وفقا لما يلى :

(أ) المستورد ٢٥٪ من تكاليف الاستيراد وتوزع كالاتى :

١٠٪ للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٥٪ لتاجر التجزئة .

(ب) المنتجة محليا : ٢٥٪ من سعر بيع المصنع كالاتى :

٧٥٪ لتاجر الجملة .

١٧٪ لتاجر التجزئة .

مادة ٢ - مكررا (ب) - (مضافة بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٨ على أن تنفذ اعتبارا من ١٩٥٨/٢/٢٥) : يخضع لاحكام المادة السابقة ما يوجد لدى التجار والمستوردين في تاريخ العمل بهذا القرار من هذه الملابس ومنتجات التريكو وشغل السنارة اليدوية والآلية .

مادة ٤ - (معدلة بالقرار ١٨٨ لسنة ١٩٥٢) يعمل بهذا القرار من أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ .
١٩٥٢/١١/٣

القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد الارباح في الاقمشة القطنية المستوردة

وزير القموين

بعد الاطلاع على المادتين ٤ (بند ١) و ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشتون التسعير الجبري وتحديد الارباح .
وعلى القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الارباح في الاقمشة القطنية محليا والمستوردة وتقرير الوسائل لمنع التلاعب في أسعارها المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٣ .
وعلى ما اقره مجلس الدولة

قـرـر

مادة ١ - معدلة بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٤ وقائع عدد ٧٣ في ١٢/٩/١٩٥٤ « يكون الحد الاقصى للارباح التي يسمح بها في تجارة الاقمشة القطنية المستوردة وفقا لما يأتي :
٢٠٪ من تكاليف الاستيراد (اقصى ربح للبيع للمستهلك) وتوزيع هذه النسبة كالاتي :

٧ ٪ للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٢٪ لتاجر التجزئة .

ويقصد بالاقمشة القطنية المنسوجات المصنوعة من القطن الصرف التي لها تركيب نسجي من سدي ولحمه .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٥٣/٣/١٠

القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣

بإضافة المنتج محليا من الملابس الداخلية شغل السنارة (التريكو)
والجوارب الى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
وتقرير بعض الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها .

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد ٢ و ٥ (رابعا) و ٩ و ١٤ من المرسوم بقانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .
وعلى الجدول الملحق به .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر

مادة ١ - يضاف المنتج محليا من الملابس الداخلية شغل السنارة
(التريكو) والجوارب الى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة
١٩٥٠ المشار اليه .

مادة ٢ - على المصانع والشركات التى تنتج الملابس والجوارب
المنصوص عليها فى المادة السابقة أن تثبت باللغة العربية على كل قطعة منها
بحروف وأرقام ظاهرة البيانات الآتية :

- ١ - اسم المصنع وعلامته التجارية :
 - ٢ - اسم الصنف ومقاس القطعة .
 - ٣ - سعر البيع للمستهلك .
- مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
١٩٥٣/٣/١٧

القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩

بشأن توزيع نسب الربح فى قطاع التجارة بالنسبة
للمنسوجات القطنية والصوفية ومنتجات التريكو الداخلية
(شغل السنارة) والجوارب والبطاطين

وزارة التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الارباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٩ فى
شأن تسعير وتحديد نسب الارباح فى الأقمشة القطنية ومنتجات التريكو
والجوارب والبطاطين .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

قـسـر

مادة ١ - على أصحاب مصانع القطاعين العام والخاص والمسئولين
عن ادارتها المنتجة للمنسوجات القطنية والصوفية سواء أكانت خالصة أو
مخلوطة والتريكو شغل السنارة (الملابس الداخلية) والجوارب والبطاطين .
وكذلك تجار الجملة أن يضمنوا فواتير البيع الصادرة منهم البيانات التالية :

١ - سعر المصنع .

٢ - رسم الخزانة .

٣ - سعر البيع للمستهلك .

مادة ٢ - بالنسبة للأنواع المسعرة ومحدد سعر المتر فيها للمستهلك
يكون نسبة ربح تاجر الجملة بالنسبة لسعر بيع المصنع قبل اضافة رسم الخزانة
كالاتى :

الأقمشة القطنية والمخلوطة
نسبة اجمالى الربح لتاجر الجملة

البيان	السعر	نسبة اجمالى الربح
الأقمشة التى يكون سعر بيع المصنع للمتر منها	١٥٠ ملجم فأقل	٢٥٪
الأقمشة التى يتراوح سعر بيع المصنع للمتر منها	١٥١ ملجم - ٢٠٠ ملجم	٣٥٪
الأقمشة التى يتراوح سعر بيع المصنع للمتر منها	٢٠١ ملجم - ٣٠٠ ملجم	٤ ٪
الأقمشة التى يزيد سعر بيع المصنع للمتر منها		٥ ٪

مادة ٣ - بالنسبة للأنواع المحددة نسبة الربح لها توزع نسبة الربح المحددة لقطاع التجارة بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة بالنسبة لسعر بيع المصنع على الوجه الآتى قبل اضافة رسم الخزانة .

١ - الاقمشة القطنية والمخلوطة :

البيان	السعر	ربح تاجر الجملة	ربح تاجر التجزئة
الاقمشة التى يكون سعر بيع المصنع للمتر منها	١٥٠ ملليم فأقل	٢٥٪	٩٥٪
الاقمشة التى يتراوح سعر بيع المصنع للمتر منها	١٥١ ملليم - ٢٠٠ ملليم	٣٥٪	١٢٥٪
الاقمشة التى يزيد سعر بيع المصنع للمتر منها	٢٠١ ملليم - ٣٠٠ ملليم	٤٪	١٦٪
الاقمشة التى يزيد سعر بيع المصنع للمتر منها	٣٠٠ ملليم	٥٪	٢٠٪

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

١٩٦٩/١/٣٠

قرار وزارى رقم ٣٢١ لسنة ١٩٦٩

خاص بالغزل والمنسوجات

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالغزل والمنسوجات والقرارا المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم الرقابة على صناعة وانتاج غزل ونسيج الصوف والحريير الصناعى والالياف القصيرة والفبران والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

(م - ٣٢ الجرائم التموينية)

قـرـر

مادة ١ - على المسئولين عن ادارة مصانع وشركات غزل ونسيج القطن أو الحرير أو الكتان أو الجوت أو غيرها من الالياف التابعة للقطاع العام .

وعلى أصحاب مصانع وشركات غزل ونسيج الصوف أو المسئولين عن ادارتها التابعة للقطاعين العام والخاص الميكانيكية الموجودة حالياً أو التي تنشأ مستقبلاً أن يرسلوا الى وزارة التموين والتجارة الداخلية « ادارة الغزل والمنسوجات » فى خلال شهر من تاريخ نشر هذا القرار أو من تاريخ الانشاء بكتاب موصى عليه بيانا يشتمل على بيانا يشتمل على ما يأتى :

- (أ) اسم وعنوان الشركة أو المصنع .
 - (ب) الغرض من انشاء الشركة أو المصنع .
 - (ج) اسم المدير المسئول ومن ينوب عنه فى حالة غيابه .
 - (د) عدد الفروع ومراكز التوزيع التابعة لها وعنوان كل منها .
- ويجب عليهم اخطار الادارة المذكورة عن كل تعديل أو تغيير فى البيانات السابقة فى خلال عشرة أيام من حدوث التعديل أو التغيير .

مادة ٢ - على المذكورين بالمادة السابقة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه الى ادارة الغزل والمنسوجات بوزارة التموين والتجارة الداخلية فى ميعاد لا يجاوز اليوم العشرين من كل شهر بيانا موضحا به حركة انتاج وتوزيع كل من الاقمشة والبطاطين واقمشة وعبوات الجوت والهشيا « المجهزة » وفقاً للنماذج أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ المرفقة بهذا القرار .

ويجب أن تكون البيانات الواردة بالاخطار مطابقة لما هو وارد بالسجلات المبينة بالمادة ٤ من هذا القرار .

مادة ٣ - على اصحاب مصانع غزل الصوف التابعة للقطاع الخاص أو المسئولين عن ادارتها أن يرسلوا الى ادارة الغزل والمنسوجات بوزارة التموين والتجارة الداخلية فى ميعاد لا يجاوز اليوم العشرين من كل شهر بيانات عن حركة انتاج وتوزيع غزل الصوف والغزل المصنوع من الالياف التركيبية « خالصة ومخلوطة » عن الشهر السابق وفقاً للنموذج رقم ٩ المرفق بهذا القرار .

مادة ٤ - على المذكورين فى المادة الاولى مسك سجلات منظمة مرقمة الصفحات وفقاً للنماذج المعدة منهم والمعتمدة من ادارة الغزل والمنسوجات بالوزارة يقيدون بها يوماً بيوم الكميات المنتجة من المنسوجات من كل صنف والموزع منها والجهة المستلمة والرصيد المتبقى .

وعليهم التقديم بالنماذج المشار اليها الى الادارة فى خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا القرار أو انشاء المصنع لاعتمادها بخاتم الدولة واقرارها العمل على منوالها .

مادة ٥ - على المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج أن ترسل الى وزارة التموين والتجارة الداخلية « ادارة الغزل والمنسوجات » فى موعد لا يجاوز اليوم العشرين من كل شهر بيانا عن حركة غزل القطن وغزل الصوف وغزل الفبران وغزل الحرير الصناعى « خالصه ومخلوطة » انتاج مصانع القطاع العام مبينا به .

(أ) رصيد الغزل فى أول ونهاية الشهر من كل نوع .

(ب) الناتج خلال الشهر من كل نوع .

(ج) الموزع خلال الشهر على مصانع القطاعين العام والخاص ، كل على حدة من كل نوع ، والقروض المنصرف من أجله .

مادة ٦ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

وفى حالة العود تضاعف العقوبة فى حدها الأدنى :

مادة ٧ يلغى القرارين رقمى ٩٢ لسنة ١٩٤٩ ، ٤٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليهما .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠

فى شأن تنظيم التصرف فى الاقمشة القطنية والشعبية والاقمشة الصوفية والبطاطين

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الزام التجار بالاعلان عن مخازنهم .

وعلى القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن الزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أو لدى آخرين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٦٩ فى شأن تنظيم التصرف فى الاقمشة القطنية الشعبية والاقمشة الصوفية والبطاطين .
وعلى موافقة لجنة التمويل العليا

قرار

مادة ١ - يحظر على شركات ومصانع القطاع العام المنتجة والموزعة التعامل مع تجار الجملة ونصف الجملة بالقطاع الخاص من أصناف الاقمشة القطنية الشعبية والاقمشة الصوفية الخالصة والمخلوطة والبطاطين الصوفية الخالصة والمخلوطة الموضحة فيما يلى سواء كانت من الدرجة الاولى أو الثانية أو بواقد التصدير .

١ - الاقمشة القطنية الشعبية

الدومر - الديلان - الزفير - الفولار - الشيت - الكستور المبرد -
الكستور القطيفة - للمبرك السادة - البوبلين ١ فى ١ سادة - الكريتون
الكنز - تيل المدارس .

ويستثنى من ذلك اقمشة الفضلات التى لا تزيد أطوالها عن عشرة أمتار للقطعة .

(ب) الاقمشة الصوفية الخالصة والمخلوطة بأى نسبة كانت من الصوف ويستثنى من ذلك أقمشة الفرساليا (شعر حشو البديل) .

(ج) البطاطين الصوفية والمخلوطة بأى نسبة كانت من الصوف .

مادة ٢ - يحظر على تجار الاقمشة بالجملة أو نصف الجملة فى القطاع الخاص الاتجار أو حيازة أصناف الاقمشة الواردة بالمادة السابقة .

مادة ٣ - يحظر على تجار الاقمشة بالتجزئة التصرف لبيع الاصناف المشار اليها فى المادة الاولى لغير المستهلكين بالمتر أو القطعة وبالكميات التى تناسب وحاجة المستهلك المشتري ويحظر عليهم البيع لتجار آخرين .

مادة ٤ - على تجار الجملة ونصف الجملة من القطاع الخاص التخلص بالمبيع مما يكون لديهم من الاصناف المذكورة فى المادة الاولى وذلك خلال شهر من تاريخ نشر هذا القرار .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

مادة ٦ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ

نشره .

١٩٧٠/٥/١٠

قرارات تنظيم توزيع وتحديد
أسعار بيع ملابس مستوردة وبطاطين
لحساب شركات القطاع العام

قرار وزارى رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦

فى شأن تنظيم توزيع وتحديد أسعار بيع الاصناف المستوردة
لحساب شركات القطاع العام من الملابس الداخلية والجاهزة
والبلوفرات والبطاطين أو غيرها من منتجات الغزل والنسيج (*)
وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد الارباح .
وعلى مذكرة وكالة الوزارة لشئون التجارة الداخلية بشأن تحديد سعر
البيع للمستهلك فى الاصناف المستوردة من الصين الشعبية من الملابس
الداخلية والجاهزة والبلوفرات .

قرر

مادة ١ - يقصر توزيع الاصناف المستوردة لحساب شركات القطاع
العام من الملابس الداخلية والجاهزة والبلوفرات والبطاطين أو غيرها من
منتجات الغزل والنسيج المستوردة على محال تجارة التجزئة للمسلم
الاستهلاكية بالقطاع العام ولا يجوز التصرف فيها بأى نوع من التصرفات
الا للمستهلك .

مادة ٢ - يحظر على التجار وأصحاب محال القطاع الخاص بيع
الاصناف المذكورة فى المادة السابقة أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد
البيع .

مادة ٣ - تحدد أسعار بيع الاصناف الواردة من صفقة الصين
الشعبية من الملابس الداخلية والجاهزة والبلوفرات للمستهلك حسب الجدول
المرفق لهذا القرار .

مادة ٤ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أو بالمادة ٩ من
المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الاحوال .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر فى ١١ جمادى الاولى سنة ١٣٩٦ - ١١ مايو سنة ١٩٧٦ .

الجدول المرافق للقرار رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦

سعر البيع للمستهلك بالقطعة		المقاس	الصنف
جنيه	مليم	صغير : كبير	أولا : الملابس الداخلية :
—	٢٥٠	٤٢ : ٣٨	١ — كيلوت حريمى رقم ١٠٤٠٧
—	٣٥٠	٣٠ : ٢٦	٢ — كيلوت حريمى رقم ٨٤٨
—	٢٥٠	٢٤ : ٢٠	٣ — فائلة اسبور بناتى ١٠٣٠
—	٢٠٠	٢٤ : ٢٠	٤ — فائلة اسبور بناتى ١٠٣٠
—	٢٠٠	٢٤ : ٢٠	٥ — فائلة اسبور رقم ٨٤٦
—	٢٥٠	٣٠ : ٢٦	٦ — فائلة اسبور رقم ٨٤٦
—	٣٠٠	٣٦ : ٣٢	٧ — فائلة اسبور رقم ٨٤٦
—	٣٥٠	٤٢ : ٣٨	٨ — فائلة اسبور رقم ٨٤٦
—	١٨٠	٢٤ : ٢٠	٩ — سيلب قطن رقم ٨٤٦ (١)
—	٢٣٠	٣٠ : ٢٦	١٠ — سيلب قطن رقم ٨٤٦ (١)
—	٢٨٠	٣٦ : ٣٢	١١ — سيلب قطن رقم ٨٤٦ (١)
—	—	٤٢ : ٣٨	١٢ — سيلب قطن رقم ٨٤٦ (١)
—	١٨٠	٢٤ : ٢٠	١٣ — كيلوت قطن رقم ١٠٢٧
—	٢٣٠	٣٠ : ٢٦	١٤ — كيلوت قطن رقم ١٠٢٧
—	٢٨٠	٣٦ : ٣٢	١٥ — كيلوت قطن رقم ١٠٢٧
			اثنيا : الملابس الجاهزة والبلوفرات :
١	٥٠٠	موحد	١ — بيجاما رجالى ١/٢ كم سلاحى رقم ٣
١	١٠٠	موحد	٢ — قميص رجالى كستور رقم ٥
—	٨٠٠	موحد	٣ — قميص أولاد كستور رقم ٥
١١	—	١١٦	٤ — بلوزة بناتى رقم ٢
١١	١٠٠	١٢٨	بلوزة بناتى رقم ٢
١	٢٠٠	١٤٠	بلوزة بناتى رقم ٢
١١	٣٠٠	١٥٢	بلوزة بناتى رقم ٢
١١	٤٠٠	١٦٤	بلوزة بناتى رقم ٢
			ويزداد السعر بواقع ١٠٠ مليم لكل مقاس
٣	—	موحد	يزيد عن مقاص ١٦٤ ان وجد .
			٥ — قميص رجالى « اكليك » رقم ١٠٠١

قرار وزارى رقم ١٤٤٦ لسنة ١٩٧٦

بشأن تحديد أسعار بيع البطاطين المستوردة (*)

وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد الأرباح .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتنظيم وزارة
التجارة وتحديد اختصاصها .

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ الصادر بشأن تنظيم
توزيع وتحديد أسعار بيع الأصناف المستوردة لحساب شركات القطاع العام
من الملابس الداخلية والجاهزة والبلوفرات والبطاطين وغيرها من منتجات
الفلز والنسيج .

قرر :

مادة ١ - تضاف فقرة ثالثة الى الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم
٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه بند جديد خاص بالبطاطين نصه كالاتى :

سعر البيع بالقطعة للمستهلك		المقاس	الصنف ورقمه
جنيه	مليم		البطاطين الصينى :
٦	٧٥٠	٢٢٥ × ١٧٥	صنف رقم ٦١٥٥
٤	٤٠٠	٢٠٠ × ١٥٠	صنف رقم ١٢١
٤	٥٠٠	٢٠٠ × ١٥٠	صنف رقم ٤٦١.٣ (ب)
٤	٥٠٠	٢٠٠ × ١٥٠	صنف رقم ٤٦١.٣
٥	—	٢٢٥ × ١٥٠	صنف رقم ٦١٤٢٥
٧	—	٢٠٠ × ١٥٠	صنف رقم ٤٦٥.٧ (ا)
٧	—	٢٠٠ × ١٥٠	صنف رقم ٤٦٥.٨ (ا)
٦	٧٥٠	٢٢٥ × ١٧٥	صنف رقم ٥١٥.١
٦	٥٠٠	٢٢٥ × ١٧٥	صنف رقم ٥١٥.٥ (س)
٦	٥٠٠	٢٢٥ × ١٧٥	صنف رقم ٥١٥.٥ (ب)
٤	٢٥٠	٢٠٠ × ١٥٠	صنف رقم ٤٦١٤٥ (س)
٥	٣٥٠	٢٥٠ × ١٥٠	صنف رقم ٥٢٨٧٤
٨	—	٢٢٥ × ١٧٥	صنف رقم ٧١٥٥
			البطاطين الاوربى :
٨	٥٠٠	٢٢٠ × ١٨٠	اسبانى جاكارد
٧	٥٠٠	٢٠٠ × ١٧٥	انجليزى سادة نوفا
٧	٥٠٠	٢٢٠ × ١٨٠	ايطالى جاكارد امبايتى
٧	—	٢٢٥ × ١٧٥	ايطالى جاكارد تشيكونى
٨	٥٠٠	٢٠٠ × ١٥٠	تشيكوسلوفاكيا «برزانا»

قرار وزارى رقم ٨١١ لسنة ١٩٧٧

صادر بتاريخ ١٩٧٧/٦/٥

وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد الأرباح .
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ والخاص بتنظيم وزارة التجارة وتحديد اختصاصاتها .

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ الصادر بشأن تنظيم توزيع وتحديد أسعار بيع — الأصناف المستوردة لحساب شركات القطاع العام من الملابس الداخلية والجاهزة والبلوفرات والبطاطين وغيرها من منتجات الغزل والنسيج .

وعلى القرارات الوزارية أرقام ٧٦٨ ، ٩٠٨ ، ١٢٤٦ ، ١٥٣٦ لعام ١٩٧٦ الصادر بشأن تحديد أسعار بيع ملابس داخلية وجاهزة واقمشة مستوردة من الصين الشعبية .

قرر :

مادة ١ — يضاف الصنف الوارد بعد الى الفقرة أولا من الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

الصنف	المقاس	سعر البيع للمستهلك بالقطعة
سليب اولاد رقم ١٠٣٧	٢٦ : ٣٠	٢٥٠ ر.مليم

مادة ٢ — يضاف الصنف الوارد بعد الى الفقرة ثانيا ، من الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

الصنف	المقاس	سعر البيع للمستهلك بالقطعة
بلوفرات رجالى صوف ١٠٠٪ رقم ٤٣	موحد	٥٠٠ ر.مليم

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

وزير التجارة والتموين

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٢

بشأن تحديد أسعار بيع بطاطين مستوردة

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والخاص
بشئون التموين ، وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد الأرباح
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ الصادر بشأن تنظيم
وتحديد أسعار بيع الأصناف المستوردة لحساب شركات القطاع العام من
الملابس الداخلية والجاهزة والبلوفرات والبطاطين وغيرها من منتجات الغزل
والنسيج .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٩ الخاص بتجنيب فروق
أسعار لحساب صندوق موازنة الاسعار بوزارة التموين والتجارة الداخلية .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - يضاف الى الفقرة (ثالثا) من الجدول المرافق للقرار الوزارى
رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ البطاطين المستوردة الموضحة بعد :

اسم الصنف ورقمه	المقاس بالسنتيمتر	سعر البيع للمستهلك
بطاطين روماني اكريلك	١٧٧٥ × ٢٢٢٥	١٤ جنيه
بطاطين ايطالي اكريلك (ثرموكريل)	١٩٠ × ٢٣٠	١٥ جنيه
بطاطين يوناني اكريلك (فيلانا)	١٧٥ × ٢٢٠	١٧ جنيه
بطاطين صيني صوف مخلوط ارقام ٥٥٥٧ و ٢/٥٥٥٧ و ٣/٥٥٥٧ و ٥٥٣٠١ و ٥٥٥٨ و ٥٥٥٩ و ٥٥٨٣ و ٥٥٧٤٤ و ٤/٦٠٠٤	١٧٥ × ٢٢٥	١٨ جنيه

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية

صدر فى ١٧ ذى الحجة سنة ١٢٠٤ - ٤ اكتوبر ١٩٨٢

نشر فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٨٢

قرارات تحديد
اسعار ملابس جاهزة
مستوردة من الصين
احبار مستوردة

قرار وزارى رقم ٩٠٨ لسنة ١٩٧٦

بشأن تحديد أسعار بيع ملابس جاهزة مستوردة من الصين الشعبية (*)

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد الارباح .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتنظيم وزارة التجارة وتحديد اختصاصاتها .

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم توزيع وتحديد أسعار بيع الأصناف المستوردة لحساب شركات القطاع العام من الملابس الداخلية والجاهزة والبلوفرات والبطاطين أو غيرها من منتجات الغزل والنسيج .

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتحديد أسعار بيع الملابس الجاهزة المستوردة .

قرار :

مادة ١ - يضاف الى الفقرة أولا من الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه بند جديد نصه كالاتى :

سعر البيع للمستهلك بالقطعة		المقاس	الصنف
جنيه	مليم		
	٢٢٠	٢٠ : ٢٤	سليب اولاد رقم ٤٠١٤٥
	٣٧٠	٢٦ : ٣٠	سليب اولاد رقم ٤٠١٤٥
	٣٣٠	٣٢ : ٣٦	سليب اولاد رقم ٤٠١٤٥
	٤٠٠	موحد	سليب رجالى رقم ٤٠١٤٥
	٢٤٠	٢٠ : ٢٤	فائلة اولاد ١/٢ كم رقم ٢٢٥٦٣
	٣٠٠	٢٦ : ٣٠	فائلة اولاد ١/٢ كم رقم ٢٢٥٦٣
	٣٦٠	٣٢ : ٣٦	فائلة اولاد ١/٢ كم رقم ٢٢٥٦٣
	٤٨٠	موحد	فائلة رجالى ١/٢ كم رقم ٢٢٥٦٢
	٢٠٠	٢٠ : ٢٤	فائلة اولاد اسبور رقم ٦١٣٧٠
	٢٣٠	٢٦ : ٣٠	فائلة اولاد اسبور رقم ٦١٣٧٠
	٢٦٠	٣٢ : ٣٦	فائلة اولاد اسبور رقم ٦١٣٧٠
	٣٥٠	موحد	فائلة رجالى اسبور رقم ٦١٣٧٠
	٢٥٠	٢٠ : ٢٤	فائلة بناتى مطبوع اسبور رقم ٣٠٣٢٥
	٣٠٠	٢٦ : ٣٠	فائلة بناتى مطبوع اسبور رقم ٣٠٣٢٥
	٣٥٠	٣٢ : ٣٦	فائلة بناتى مطبوع اسبور رقم ٣٠٣٢٥
	٢٥٠	٢٠ : ٢٤	فائلة اولاد اسبور ألوان رقم ١/١٠٤٤
	٣٠٠	٢٦ : ٣٠	فائلة اولاد اسبور ألوان رقم ١/١٠٤٤
	٣٥٠	٣٢ : ٣٦	فائلة اولاد اسبور ألوان رقم ١/١٠٤٤

مادة ٢ - يضاف الى الفقرة ثانيا من الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه بند جديد نصه كالاتى :

سعر البيع للمستهلك بالقطعة		المقاس	الصنف
جنيه	مليم		
١	٨٠٠	موحد	بيجاما رجالى بوبلين سادة بكم رقم ٧٥ س ج ب ١٠٠
١	٩٠٠	موحد	بيجاما رجالى بوبلين مطبوع بكم رقم ٧٥ س ج ب ١٠٠

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية
تحريرا فى ١٠ رجب ١٣٩٦ - ٨ يوليو ١٩٧٦ .

قرار وزارى رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٧٦
بشأن تحديد أسعار بيع ملابس جاهزة مستوردة

من الصين الشعبية (*)

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على المرسوم رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد الأرباح .
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم توزيع وتحديد
أسعار بيع الأصناف المستوردة لحساب شركات القطاع العام من الملابس
الداخلية والجاهزة والبلوفرات والبطاطين أو غيرها من منتجات الفزل
والنسج .

قرر :

مادة ١ - يضاف للفقرة ثانيا من الجدول المرافق للقرار الوزارى
رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه بند جديد نصه كالاتى :

سعر البيع للمستهلك بالقطعة		المقاس	الصنف
جنيه	مليم		
—	٨٥٠	٦	بيجامة أولاد صيفى ١/٢ كم سلاحى
—	٩٥٠	٨	بيجامة أولاد صيفى ١/٢ كم سلاحى
١	٥٠٠	١٠	بيجامة أولاد صيفى ١/٢ كم سلاحى
١	١٥٠	١٢	بيجامة أولاد صيفى ١/٢ كم سلاحى
١	٢٥٠	١٤	بيجامة أولاد صيفى ١/٢ كم سلاحى
١	٣٥٠	١٦	بيجامة أولاد صيفى ١/٢ كم سلاحى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٦ - العدد ١٢٤ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

قرار وزارى رقم ١٢٤٦ لسنة ١٩٧٦
بشأن تحديد أسعار بيع ملابس جاهزة مستوردة
من الصين الشعبية (*)

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .
وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد الأرباح .
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتنظيم وزارة التجارة وتحديد اختصاصاتها .
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ الصادر بشأن تنظيم توزيع وتحديد أسعار بيع الأصناف المستوردة لحساب شركات القطاع العام من الملابس الداخلية والجاهزة والبلوفرات والبطاطين وغيرها من منتجات الفزل والنسيج .
وعلى القرار الوزارى رقم ٩٠٨ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتحديد أسعار بيع ملابس جاهزة مستوردة من الصين الشعبية .

قرر

مادة ١ - يضاف الى الفقرة (اولا) من الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه بند جديد نصه كالاتى :

سعر البيع للمستهلك بالقطعة		المقاس	الصنف
جنيه	مليم		
—	٢٠٠	٢٠ : ٢٤	كيلوت بناتى رقم ٨٤٨
—	٢٥٠	٢٦ : ٣٠	كيلوت بناتى رقم ٨٤٨
—	٣٠٠	٣٢ : ٣٦	كيلوت حريمى رقم ٨٤٨
—	٢٠٠	٢٠ : ٢٤	كيلوت بناتى رقم ١٠٤٠٧
—	٢٥٠	٢٦ : ٣٠	كيلوت بناتى رقم ١٠٤٠٧
—	٣٠٠	٣٢ : ٣٦	كيلوت حريمى رقم ١٠٤٠٧

مادة ٢ - يضاف الى الفقرة ثانيا من الجدول المرفق للقرار الوزاري رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه بند جديد نصه كالآتي :

سعر البيع للمستهلك بالقطعة		المقاس	الصفة	
جنيه	مليم			
١	٨٠٠	موحد	رقم ١٥٨٦	بلوفر ١/٢ كم حريمي
٤	—	موحد	رقم ١٥١٣٩	بلوفر رجالي ياقة راديكو
٤	٢٥٠	موحد	رقم ٣٥١٧١	بلوفر رجالي كول ٧
٤	—	موحد	رقم ١٥٠٤٦	بلوفر رجالي كول ردايكو صدر كاروه رقم ١٥٠٤٦
٢	٥٠٠	موحد	رقم ٣٥١٥١	بلوفر رجالي كول روسي
٤	٢٥٠	موحد	رقم ١٦	جاكيت رجالي بياقة وسوسته
٤	٥٠٠	موحد	رقم ٢٤٠٩٩	جلبة رجالي بزاير وجيوب لامزول
٣	—	موحد	رقم ١٥٠٣٢	قميص رجالي بياقة
٤	٥٠٠	موحد	رقم ١٤٣	بلوفر رجالي بسوسته كول راديكو
٢	٥٠٠	٢٦	رقم ٢٥٠٢٠	كارديجان اولاد لا مزول
٢	٧٥٠	٢٨	رقم ٢٥٠٢٠	كارديجان اولاد لا مزول
٣	—	٣٠	رقم ٢٥٠٢٠	كارديجان اولاد لا مزول
٣	٢٥٠	٣٢	رقم ٢٥٠٢٠	كارديجان اولاد لا مزول
٢	—	١١٦	رقم اب ج ٣	بلوفر اولاد كول راديكو جا كارد
٢	١٥٠	١٢٨	رقم اب ج ٣	بلوفر اولاد كول راديكو جا كارد
٢	٣٠٠	١٤٠	رقم اب ج ٣	بلوفر اولاد كول راديكو جا كارد
٢	٤٥٠	١٥٢	رقم اب ج ٣	بلوفر اولاد كول راديكو جا كارد
٢	٦٠٠	١٦٤	رقم اب ج ٣	بلوفر اولاد كول راديكو جا كارد
١	٥٠٠	موحد	رقم ٧٥/٠٠٧	قميص بكم مطبوع
١	٥٠٠	موحد	رقم ٧٥/٠٠٨	قميص بكم مشجر
١	٢٥٠	موحد	رقم ٧٥/٠٠٨	قميص بكم سادة

قرار وزارى رقم ١٥٣٦ لسنة ١٩٧٦
بشأن تحديد أسعار بيع ملابس داخلية وجهازية
واقمشة مستوردة من الصين الشعبية (*)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد الأرباح .
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم توزيع وتحديد
أسعار بيع الأصناف المستوردة لحساب شركات القطاع العام من الملابس
الداخلية والجهازية والبلوفرات والبطاطين أو غيرها من منتجات الغزل
والنسيج .

وعلى القرارات الوزارية أرقام ٧٦٨ ، ٩٠٨ ، ١٢٤٦ لسنة ١٩٧٦
الخاصة بتحديد أسعار بيع ملابس داخلية وجهازية ومستوردة من الصين
الشعبية .

وعلى مذكرة وكالة الوزارة لشئون التجارة الداخلية بشأن تسعير
نوعيات جديدة من الاصناف المستوردة من الصين الشعبية .

قرر

مادة ١ - تضاف الأصناف المذكورة بعد الى الفقرة (أولا) من
الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه :

المستهلك		المقاس	الصنف
سعر البيع بالقطعة	مليم		
جنيه	٣٠٠	٤٢ : ٣٨	رقم ١٠٢٧ كيلوت حريمى سادة
—	٢٥٠	٢٤ : ٢٠	رقم ٢٢٥٦ فائلة اولاد نصف كم مطبوع
—	٢٠٠	٣٠ : ٢٦	رقم ٦١٢٣٢ فائلة اولاد نصف كم
—	٢٠٠	٣٠ : ٢٦	رقم ٤٠٤٣٩ سليب اولاد
—	٢٤٠	٣٦ : ٣٢	رقم ٤٠٤٣٩ سليب اولاد

سعر البيع للمستهلك بالقطعة		المقاس		المصنف
جنيته	مليم			
٣ + ١	٦٠٠ ٤٠٠	موجد ٠٠/٢٦	٢٥ / ١٠٠٠١ ٣٥ / ١٠٠٠١	بلوفر رجالي بكم كوز ٧ بلوفر رجالي بكم كول ٧
بالزيادة	—	موجد	رقم ١٠٣/١٠٠٠١	جاكت رجالي
٤	—	موجد	رقم ٢٥٠٣٥/١٠٠٠١	جاكت رجالي
٤	—	موجد	رقم ١٥٠٢٩/١٠٠٠١	جاكت رجالي
٥	٢٥٠	موجد	رقم ٢٤١٥٧/١٠٠٠١	جاكت رجالي لامزول
٢	٧٥٠	موجد	رقم ٥٠٢/١٠٠٠١	بلوزة حريري كول ٧
١ + ١	٥٠٠	موجد	رقم ٣	بيجامة رجالي كستور مضلع
بالزيادة	٢٥٠	موجد	رقم ٣	بيجامة اولاد كستور مضلع
١ + ١	٥٠٠	موجد	رقم ٤	بيجامة رجالي كستور مضلع
بالزيادة	٥٠٠	موجد	رقم ٤	بيجامة اولاد كستور مضلع

مادة ٣ - يضاف الصنف الوارد بعد الى الجدول المرافق للقرار
الوزارى رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه تحت بند رابعا (اقمشة) :

سعر البيع للمستهلك بالمتر		العرض	الصنف
جنيه	مليم		
—	٣٥٠	٩٠ سم	قممات كستور فائلة مكستر من الوجهين رقم ٥٦٨٣٠

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية
صدر فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٩٦ - ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ .

قرار وزارى رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٠
بشأن تنظيم التسعير والتصرف فى جميع اصناف احبار
الكتابة المستوردة (*)

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح .
وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق المالية الناتجة عن
بيع المواد المستولى عليها .
وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد الأرباح .
وعلى موافقة مجلس الوزراء فى ١٩٦٧/٢/٢٨ على تجميع فروق
الأسعار الناتجة عن قيام وزارة التموين بتسعير بعض السلع واستخدام
الحصيلة فى تثبيت وموازنة الأسعار لبعض السلع الأخرى فى حساب واحد
تحت اشراف وزارة التموين والتجارة الداخلية .

(*) الوقائع المصرية فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٠ - العدد ٢٦٤ .

قـرر

مادة ١ - على جميع الشركات التجارية التى تتولى استيراد اخبـلر الكتابة من الخارج تسليم جميع ما يرد اليها منها الى الشركة المصرية للورق والأدوات الكتابية (احدى شركات المؤسسة المصرية للسلع الهندسية والمعادن والكيماويات) .

مادة ٢ - تتقاضى شركات التجارة الخارجية ربحا بنسبة ٨٪ على قيمة الرسالة (سيف) مع اخطار وزارة التموين والتجارة الداخلية (الادارة العامة للخبراء والتسعير) ببيان يوضح الكميات التى تستورد والكميات التى يتم تسليمها الى الشركة المذكورة مع بيان تكاليف الاستيراد .

مادة ٣ - على الشركة المصرية للورق والأدوات الكتابية توزيع جميع ما يرد اليها من رسائل الاحبار على شركة استاندرى وشركات المؤسسة الاستهلاكية وتجار التجزئة من القطاع الخاص طبقا للنظام الذى تضعه المؤسسة وتعتمده الوزارة ويتم البيع بالسعر الذى يتحدد للبيع بالتجزئة للمستهلك مخصوما منه ١٠٪ كريح لتجار التجزئة .

مادة ٤ - يحدد سعر بيع زجاجة الحبر من المكاتب وتجار التجزئة من القطاع الخاص وفقا للجدول المرافق .

مادة ٥ - تتقاضى الشركة المصرية للورق والأدوات الكتابية لنفسها ربحا بنسبة ٨٪ من اجمالى تكلفة الشراء من الشركات المستوردة وعليها توريد الفروق بين سعر البيع لتاجر التجزئة وسعر التكلفة للشراء من شركات التجارة الخارجية مضافا اليها ٨٪ نسبة الربح المحدد لها الى صندوق موازنة الأسعار بالوزارة - وعليها تقديم بيان شهري بالرسائل الواردة اليها من كل شركة وتكاليف شرائها وسعر بيعها والفرق المستحق لصندوق الموازنة .

مادة ٦ - على تجار التجزئة من القطاع الخاص وشركة استاندرى استشنرى وفروع شركات المؤسسة الاستهلاكية أن تلتزم بيع الأصناف المذكورة للمستهلك بالأسعار الموضحة بفواتير الشراء من الشركة المصرية للورق والأدوات المكتبية حد أقصى .

مادة ٧ - على الادارة العامة للخبراء والتسعير مراجعة مستندات الرسائل المستوردة وتحديد التكلفة النهائية وما يترتب عليها من فروق مالية لدى الشركات المستوردة أو الشركة المصرية للورق والأدوات المكتبية .

مادة ٨ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ او بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الأحوال .
مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٦ شعبان سنة ١٣٩٠ - ١٧ اكتوبر سنة ١٩٧٠ .
الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٠
الخاص بتحديد أسعار بيع الحبر المستورد

الصف	الوزن	سعر البيع للمستهلك
حبر مستورد باركر سوپر كوينك	الزجاجة ٢ اونز }	مليم ٣٠٠

قرار وزارى رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٧١
بإضافة صف (حبر الكتابة المستورد « بليكان » ٧٦ وزن ٢ اونز)
الى الجدول المرافق للقرار رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم التسعير
والتصرف فى جميع اصناف احبار الكتابة المستوردة (*)

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق المالية الناتجة عن
بيع المواد المستولى عليها .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد الأرباح .

(*) الوقائع المصرية فى ١٧ يونيو سنة ١٩٧١ - العدد ١٣٧ .

وعلى موافقة مجلس الوزراء فى ٢٨/٣/١٩٦٧ على تجميع فروق الاسعار الناتجة عن قيام وزارة التموين بتسعير بعض السلع واستخدام الحصيلة فى تثبيت وموازنة الاسعار لبعض الاسعار الاخرى فى حساب واحد تحت اشراف وزارة التموين والتجارة الداخلية .
وعلى القرار رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم التسعير والتصرف فى جميع اصناف احبار الكتابة المستوردة .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرار

مادة ١ - يضاف بند جديد الى الجدول المرافق للقرار رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه نصه الآتى :

الصف	الوزن	سعر البيع للمستهلك
حبر مستورد بليكان ٧٦	الزجاجة ٢ اونز	مليم ١٢٠

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا فى ١٥ ربيع الاخر سنة ١٣٩١ - ٨ يونيو سنة ١٩٧١ .

قرارات تسمى الاحذية

قرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٧
بشأن التسعير الموحد للأحذية (١)

وزير الصناعة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقليم المصرى .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن اعتبار صناعة الأحذية من الصناعات الاساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
وعلى القرارات الوزارية رقم ٢٣٠ ، ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٥٠ و ٩٥٥ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٣٨٤ لسنة ١٩٦٣ .
وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثبيت الاسعار والمواصفات الخاصة بمنتجات الصناعة المحلية .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

مادة ١ - تطبق الاسعار المدرجة بالجداول المرفقة لهذا القرار على جميع الأحذية الجاهزة الخاصة بالأطفال (البنات والأولاد) والرجال فيما عدا منتجات الشركة المساهمة المصرية للأحذية (باتا) التى تنتج بمواصفات أو طرق تشغيل تختلف عن الواردة فى هذا القرار .

مادة ٢ - لا يجوز لمنتجى الأحذية والمحلات التجارية انتاج أو بيع أحذية للسوق المحلى الا الأصناف الواردة فى الجدول المرافق .
مادة ٣ - لا تخضع للتسعيرة الجبرية ولا لقرار تحديد الأرباح الأصناف الآتية :

- (أ) أحذية الالعاب الرياضية والباليه .
- (ب) الأحذية ذات الوجه بأكمله من الفيليه أو الجلد المذهب أو المفضض أو من الجلد الطبيعى للتمساح أو اللآزار أو الثعبان أو الزواحف بصفة عامة .

(ج) الأحذية الخاصة بالمرضى .
(د) الأحذية الخاصة بالقوات المسلحة والشرطة والمطافئ والأحذية
التي تنتج بمواصفات خاصة للوزارات والمصالح والهيئات الحكومية .

مادة ٤ - لا يجوز لمنتجى الأحذية أو المحلات التجارية أن تنتج أو تعرض
أحذية جاهزة للبيع خاصة بالرجال وكذلك الأولاد من مقاس ٢٧ فأكثر
مصنوعة بطريقة اللصق وذلك فيما عدا الأحذية الكاليفورنيا .

مادة ٥ - لا يجوز للمحلات التي تبيع أحذية جاهزة أن تبيع أحذية
بالتفصيل .

مادة ٦ - لا يجوز لمنتجى الأحذية أن يقللوا من إنتاجها السنوى عما
انتجوه خلال عام ١٩٦٦ الا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٧ - يلتزم منتجوا الأحذية بوضع اسم المنتج ورقم الصنف الوارد
بالجداول المرفقة وأرقام الإضافات (ان وجدت) وسعر البيع النهائى
للمستهلك على نعل الحذاء وذلك بطريقة الضغط أو على فرش الحذاء بالطبع
فى حالة الاحذية ذات النعل الكاوتشوك وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا
القرار .

مادة ٨ - يكون منتجو وتجار الاحذية متضامنين فى المسئولية عن اية
مخالفات لهذا القرار .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

قرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٧
بشأن التسعير الموحد للأحذية الحريمى

وزير الصناعة :

بعد الاضلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها .

وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن اعتبار صناعة الأحذية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
وعلى القرارات الوزارية رقم ٢٣٠ و ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثبيت الأسعار والمواصفات الخاصة بمنتجات الصناعة المحلية .
وعلى ما أرناهُ مجلس الدولة .

قرر

- مادة ١ - تطبق الأسعار المدرجة بالجداول المرفقة بهذا القرار على جميع الأحذية الحريمى الجاهزة .
- مادة ٢ - لا يجوز لمنتجى الأحذية والمحلات التجارية إنتاج أو بيع أحذية للسوق المحلى الا الأصناف الواردة فى الجدول المرافق .
- مادة ٣ - لا تخضع للتسعيرة الجبرية والقرار تحديد الأرباح الأصناف الآتية :
- (أ) الأحذية الخاصة بالألعاب الرياضية .
- (ب) الأحذية المصنوعة من الجلود الطبيعية للتمساح والثعبان واللازار والمذهبة والمنفضة وكذا المصنوعة من الحرير المطرزة أو المشغولة بالابر أو الكنفاء .
- (ج) الأحذية الخاصة بالمريضات .
- مادة ٤ - لا يجوز للمحلات التجارية التى تبيع أحذية جاهزة أن تباع أحذية بالتفصيل .
- مادة ٥ - لا يجوز لمنتجى الأحذية أن يقللوا من إنتاجها السنوى عما تنتجوه خلال عام ١٩٦٦ الا بترخيص من وزارة الصناعة .
- مادة ٦ - يلتزم منتجوا الأحذية بوضع اسم المنتج ورقم الصنف الوارد بالجداول المرفقة والمستوى وأرقام الإضافات (ان وجدت) وسعر البيع النهائى للمستهلك على نعل الحذاء وذلك بطريقة الضغط أو على وش الحذاء بالطبع فى حالة الأحذية ذات النعل الكريب وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .
- مادة ٧ - يكون منتجو وتجار الأحذية متضامنين فى المسئولية عن أية مخالفات لهذا القرار .
- مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٩٠٠ لسنة ١٩٧٠

بشأن تعديل أسعار الأحذية الرجالي والحريمى وأحذية الأطفال والأولاد والبنات وباستمرار العمل بالقرارين رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٧ - بشأن التسعيرة الموحدة للأحذية - ورقم ٦٨ لسنة ١٩٦٧ - بشأن التسعيرة الموحدة للأحذية الحريمى - فيما عدا ما تم تعديله فى هذا القرار (*).

وزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن اعتبار صناعة الأحذية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثبيت الأسعار والمواصفات الخاصة بمنتجات الصناعة المحلية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن التسعيرة الموحدة للأحذية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن التسعيرة الموحدة للأحذية الحريمى .

قرر

مادة ١ - تخفض أسعار البيع للمستهلك لجميع أنواع الأحذية الجاهزة الرجالي والحريمى وأحذية الأطفال والأولاد والبنات من كافة المستويات الواردة فى القرارين الوزاريين رقمى ٥٧ و ٦٨ لسنة ١٩٦٧ بنسبة ١٠٪ من سعر البيع للمستهلك ، ويسرى هذا التخفيض على أسعار الشركة المساهمة المصرية للأحذية (باتا) المعمول بها وقت تنفيذ هذا القرار .

مادة ٢ - الأحذية المنتجة بعد صدور هذا القرار يلتزم منتجوها بوضع اسم المنتج ورقم الصنف الوارد بالجداول المرفقة بالقرارين الوزاريين رقمى ٥٧ و ٦٨ لسنة ١٩٦٧ وأرقام الاضافات ان وجدت وعليهم

أن يلتزموا أيضا بكتابة السعر النهائي للمستهلك طبقا لهذين القرارين يليه مباشرة السعر النهائي للمستهلك بعد تخفيضه بنسبة ١٠٪ وذلك بطريقة الضغط على النعل الجلد أو بالطبع على بطانة الجوانب أو فرش الحذاء ذات النعال الكريب أو الكاوتشوك . وفيما يتعلق بالاحذية المنتجة قبل صدور هذا القرار يلتزم التجار بالاعلان عن هذا التخفيض داخل المحلات وواجهاتها .
مادة ٣ - يتحمل التجار هذا التخفيض مع جبر كمور القرش لصالح التجار .

مادة ٤ - يستمر العمل بالقرارين الوزاريين رقمي ٥٧ و ٦٨ لسنة ١٩٦٧ فيما عدا ما تم تعديله في هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اول نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

تحريرا في ٢ رمضان سنة ١٣٩٠ - اول نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

قرارات تحديد اسعار

القصدير المستورد
المناخل والبطاريات المستوردة
القصدير المستورد
الاولانى المنزلية المستوردة
حديد التسليح المستورد
الزجاج المستورد
كلوريد الامنيوم
سلفات البوتاسيوم
سماد مستورد
اخشاب مستوردة

**قرار وزارى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٦٩
بشأن تنظيم تعريف وتسعير القصدير المستورد**

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق المالية الناتجة عن بيع
المواد المستولى عليها .

وعلى القرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تعديل بعض احكام القرار رقم
١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الارباح فى بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع
التلاعب بأسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الاسعار .

وعلى موافقة مجلس الوزراء فى ٢٨/٣/١٩٦٧ على تجميع فروق
الأسعار الناتجة عن قيام وزارة التموين بتسعير بعض السلع واستخدام
الحصيلة فى تثبيت موازنة الاسعار لبعض السلع الاخرى فى حساب واحد
تحت اشراف وزارة التموين والتجارة الداخلية .

قصر

مادة ١ - على جميع الشركات المستوردة تسليم كافة كميات القصدير
القوالب المستوردة من الخارج وما يرد منه مستقبلا الى شركة سيجال
للمعادن وفقا لنسب الربح والأسعار المحددة فى هذا القرار .

مادة ٢ - على الشركات المستوردة وشركة سيجال والشركة المصرية
لتجارة السلع الغذائية بالجملة اخطار الادارة العامة للخبراء والتسعير
بوزارة التموين والتجارة الداخلية بكميات القصدير المخزونة لديها وقت
صدور هذا القرار ، كما يتم الاخطار مستقبلا عن كل كمية ترد أولا بأول .

مادة ٣ - يكون الحد الأقصى للربح والأسعار عند بيع القصدير وفقا
لما يلى :

٥٪ ربح الشركة المستوردة من تكاليف الاستيراد .

٣٪ ربح لشركة سيجال للمعادن . ثمن الشراء من الشركة المستوردة ،
تسليم مخازنها بما فى ذلك عجز الصهر الناتج عن تحويل القصدير
الى عيدان ويضاف ٨ جنيه (ثمانية جنيهات) لكل طن من القصدير نظير
تكاليف الصهر والنقل الى جميع المحافظات والجهات بالقطر .

وعلى المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ في شأن إضافة شئون الأسعار التموين .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المفصلة له .
وعلى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ بتحديد أقصى سعر لبيع حرير المناخل والبطاريات الجافة للمستهلك والقرارات المفصلة له .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرار

مادة ١ - أن يكون الحد الأقصى للربح عند البيع للمستهلك بالنسبة إلى السلع المبينة فيما يلي وفقاً لما هو مبين أمام كل منها :

أولاً : حرير المناخل : ٣٠ ٪ من تكاليف الاستيراد .

ثانياً : حذف بالقرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ :

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره (١) .

٣٠ سبتمبر ١٩٥٩

قرار وزاري رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٧٧

صادر بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢

بشأن تحديد نسب الأرباح في تجارة البطاريات الجافة المستوردة
وتأثير التجارة في التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح .

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٠١/١٩٧٥ الخاص بتنظيم وزارة التجارة وتحديد اختصاصاتها .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩٧٦/٤٤٠ الصادر في ١٩٧٦/١٢/٢٧ الخاص بتحديد أسعار تداول البطاريات الجافة المستوردة .

وعلى موافقة اللجنة العليا للتخطيط بجلستها المنعقدة في ١٩٧٧/١/٣ بشأن الموافقة على معاملة البطاريات الجافة بالسعر التشجيعي وتبسيطها على أساس التكلفة الفعلية .

(١) نشر هذا القرار رقم ١٧٠٠ لسنة ١٩٥٩ في الوقائع المصرية ٧٨ في -

قرار

المادة الأولى : يحدد الحد الأقصى للربح في تداول سلعة البطاريات الجافة المستوردة وفقا لما يلي :

١ / من القيمة المتعاقد عليها عمولة للشركة المستوردة .
١٠٪ من أجمالي تكاليف الاسيراد لتاجر الجملة مقابل التخزين والتوزيع .

١٥٪ لتاجر التجزئة من ثمن الشراء من تاجر الجملة .
المادة الثانية : على تاجر الجملة من القطاعين العام والخاص تسليم المشتريين للمواد المشار اليها في المادة الأولى فواتير معتمدة منه مبينا بها الآتى :

- (أ) تاريخ البيع .
 - (ب) نوع السلعة المباعة وعلامتها التجارية المعتمدة .
 - (ج) وحدة البيع و ثمن بيع الوحدة وعدد الوحدات المباعة وال ثمن المدفوع من المشتري .
 - (د) تكاليف اسيراد الوحدة ونسبة الربح المقررة لكل حلقة من الحلقات التجارية وسعر بيع الوحدة للمستهلك الأخير .
- المادة الثالثة : على كل تاجر يعرض للبيع بطاريات جافة مستوردة أن يحتفظ في مكان البيع بالفاتورة الدالة على حيازته البطارية المباعة ومصدر شرائها وتكاليف اسيرادها والسعر المرخص له بالبيع به للمستهلك .
- المادة الرابعة : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة والمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٩٦٣/١٩٥٠ المشار اليه .
- المادة الخامسة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩٧٧/٢/٢

وزير التجارة والتموين

القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠
بتحديد نسبة ربح في تجارة
الادوات والاواني المنزلية المستوردة

وزير التموين :

بغداد الاطلاع على المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بشأن اضافة
شئون الاسعار للتموين .
وعلى القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .
وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بتحديد الارياح بنسبة لجميع
الادوات المنزلية المستوردة المصنوعة من الصينى بكافة انواعه المعدل
بالقرار ٧٧ لسنة ١٩٥٩ .

قرار

مادة ١ - يكون الحد الأقصى للربح عند البيع للمستهلك لجميع الأدوات
والأواني المنزلية المستوردة وفقاً لما هو مبين أمام كل منها .

اولاً : الأدوات المنزلية المستوردة المصنوعة من الصينى :

٤٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالتى :
١٥٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد .
٨٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة .
٢٢٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .
ويقصد بالأدوات المنزلية المصنوعة من الصينى الأدوات المستخدمة
لأغراض المائدة كالصحون والسلاطين وفناجين القهوة وفناجين الشاي سواء
بيعت بالأطقم أو الدسته أو القطعة وسواء كانت مصنوعة من الفخار أو
القيالس أو البورسلان بجميع أنواعها وأشكالها ودرجاتها .

ثانياً : (١) الأدوات والأواني المنزلية المستوردة غير المصنوعة من الصينى :

(عدلت بالقرار ١٧٩ لسنة ١٩٦٠) .
٢٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالتى :
١٠٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد .
٣٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة .
١٢٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

ويقصد بالأدوات والأواني المنزلية المستوردة غير المصنوعة من
الصينى الأدوات والأواني المستخدمة لأغراض المائدة والمطبخ كالملاعق
والشوك والسكاكين وفرامة اللحوم والمصفاة وأواني الطهى وغير ذلك من
المواد الواردة فى بنود القسم الخامس عشر من التعريفات الجمركية .

(ب) تضاف تكاليف تفضيض وطلاء الشوك والسكاكين والملاعق الى
تكاليف الاستيراد المنصوص عليها فى المادة ٣ من القرار رقم ١٨٠ لسنة

١٩٥٠ المشار اليه بما لا يجاوز ٨٠ مليما (ثمانين مليما) لطلاء القطعة الواحدة وبشرط أن يؤيد ذلك بالمستندات الصحيحة وأن تدمغ كل قطعة مفضضة ببيان مقدار ما بها من فضة وأن تشفع بعلم وزن صادر من قباني معتمد.

كما تضافت تكاليف الاضافة الكلية وتركيب الادوات المنزلية التي ترد مفككة الى تكاليف الاستيراد المشار اليها بما لا يجاوز ١٥٪ من تكاليف الاستيراد وبشرط أن تؤيد بالمستندات التي تثبت أن عملية الاضافة او التركيب تمت بمعرفة البائع .

(ج) يحظر تفضيض ما يزيد على ١٠٪ من اجمالي مشمول ترخيص الاستيراد أو ما يشترية التجار من المستوردين من الشوك والسكاكين والملاعق بمتوسط وزن يزيد على ٩٠ جرام فضة في القطعة الواحدة . ويستثنى من احكام هذا البند اطقم الشوك والسكاكين والملاعق المستوردة التي تفضض وذلك اذا زاد متوسط وزن الفضة التي استخدمت في التفضيض على ٩٠ ر . جرام للقطعة الواحدة .

ثالثا : (اضيفت بالقرار ١٧٩ لسنة ١٩٦٠)

الادوات والاواني المنزلية المستوردة المصنوعة من الزجاج او البلور بجميع انواعه ومسمياته :

: ١٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالآتي :

١٥٪ من تكاليف الاستيراد للمستوردة .

٨٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة .

٢٢٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به في اقليم مصر من تاريخ نشره بالنسبة للبند (أولا) واعتبارا من ١٦ أغسطس بالنسبة بالنسبة للبند (أولا) واعتبارا من ١٦ أغسطس بالنسبة للبند ثانيا (١) .

تجوز في ٢٢ المحرم سنة ١٢٨٠ (١٦ يوليو سنة ١٩٦٠) .

(١) صدر القرار ١٥٨ لسنة ١٩٦٠ بإيقاف العمل بالبند (ثانيا) من هذا القرار لمدة شهر اعتبارا من ١٦ - ٨ - ١٩٦٠ الى ١٥ - ٩ - ١٩٦٠ .

قانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٧١

بشأن تنظيم التصرف في حديد التسليح المستورد

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون

التموين :

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التوزيع
الجبرى وتحديد الارباح من حيثياتها وتبويبها رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق المالية الناتجة عن
بيع المواد المستولى عليها :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد الارباح
وعلى موافقة مجلس الوزراء في ١٩٦٧/٢/٢٨ على تجميع فروق
الاسعار الناتجة عن قيام وزارة التموين والتجارة الداخلية بتسعير بعض
السلع واستخدام الحصيلة في تثبيت وموازنة الاسعار لبعض السلع الاخرى
في حساب واحد تحت اشراف وزارة التموين والتجارة الداخلية :

وعلى كتاب المؤسسة المصرية العامة للتجارة المؤرخ ١٩٧٠/٤/١٢
وعلى توصية اللجنة الوزارية للانتاج والتجارة المنعقدة بجلسته
الـ ١٩٧١/٢/٢٢

قـرـر

مادة ١ - على شركات التجارة المستوردة لحديد التسليح اخطار
مكتب توزيع الحديد الناتج للمؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية
وزارة الاسكان والمرافق والادارة العامة للخبراء والتسعير بوزارة التموين
والتجارة الداخلية في خلال اسبوع من تاريخ وصول الرسائل المستوردة
منه الى مخازنهم بخطاب موسى عليه مضموناً بما يعلم الوصول منها به
ما يلى :-

- ١ - بيان الكميات الواردة واصنافها ومقاس كل منها .
- ٢ - تاريخ الورد وتكلفة الاستيراد .
- ٣ - رقم الاعتماد المستندى .

مادة ٢ - تحدد نسبة ربح الشركات المستوردة بمقدار ٢٪ من التكلفة الفعلية ويتقاضى مكتب توزيع الحديد عمولة توزيع قدرها ١٠٪ من سعر البيع .

مادة ٣ - يحدد سعر بيع الطن من حديد التسليح المبروم بمبلغ ٨٠ (ثمانون جنيها) للمقاسات من ١٧ ملليمتر الى ٢٥ م تسليم المخازن لشركات الاستيراد بالموانى ويضاف اليه علاوة مقاسات للاقطار الرفيعة طبقا للجدول المرفق بهذا القرار .

مادة ٤ - على الشركات المستوردة سداد فروق الاسعار بين السعر المحدد فى هذا القرار وتكلفة الاستيراد الفعلية حتى مخازنها بالموانى مضافا اليها نسبة الربح المستحقة لها الى صندوق تثبيت وموازنة الاسعار بوزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٥ - تقوم الادارة العامة للخبراء والتسعير بمراجعة مستندات استيراد جميع رسائل الحديد المستورد وتحديد التكلفة النهائية ومطالبة الشركات المستوردة بسداد فروق الاسعار المستحقة لصندوق تثبيت وموازنة الاسعار وكذا مراقبة تسوية المبالغ التى دفعت لمكتب توزيع الحديد من الهيئات والمصالح الحكومية والقوات المسلحة تحت حساب مشترياتها من الحديد المستورد وفقا لقواعد اللجنة الوزارية للانتاج بجلسة ١٩٧١/٢/٢٢ .

مادة ٦ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ او بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليها حسب الاحوال .
مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٧١
بشان تسعير حديد التسليح المستورد
علاوة ومقاسات الاقطار الرفيعة :

مليمجنيه	
١٠٠٠ ر	للمقاس ١٦ ملليمتر
٣٠٠ ر	للمقاسات من ٢٢ - ١٤ ملليمتر
٦٠٠٠ ر	للمقاس ١٠
١١٠٠٠ ر	للمقاس ٨
١٥٠٠٠ ر	للمقاس ٨

قرار وزاري رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٧٢

بشأن تولى الشركة المصرية لتجارة الكيماويات إحدى شركات
المؤسسة المصرية العامة للسلع الهندسية توزيع كافة المواد والسلع
والخدمات على الحرفيين المقيدين بالجمعية التعاونية العامة
للتسويق الصناعي بالقاهرة (تحت التصفية)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات
التعاونية ولائحته التنفيذية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة
وشركات القطاع العام ولائحته التنفيذية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨٨ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم
واختصاصات وزارة التموين والتجارة الداخلية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧٠ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الهيئة
العامة لتنمية الصناعات الحرفية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الجهاز
الحكومي .

وعلى قرارات وتوصيات اللجنة الوزارية للانتاج بجلستها المنعقدة في
١٩٧٢/٨/٢

وعلى قرار وزير الصناعة الصادر في ١٩٧٢/١١/١ بإنشاء الجمعية
التعاونية العامة للتسويق الصناعي بالقاهرة .

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٠٢٢ لسنة ١٩٧٢ بتشكيل مجالس إدارات
الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للسلع الهندسية .

وعلى قرار وزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية رقم ٩٨٦ لسنة
١٩٧٢ المتضمن حل الجمعية التعاونية المذكورة وتصفياتها ونقل صافي أصول
الجمعية بعد التصفية الى وزارة التموين والتجارة الداخلية .

قرر

مادة ١ - تتولى الشركة المصرية لتجارة الكيماويات إحدى شركات
المؤسسة المصرية العامة للسلع الهندسية توزيع كافة المواد والسلع والخدمات
على الحرفيين المقيدين لدى الجمعية التعاونية العامة للتسويق الصناعي
بالقاهرة (تحت التصفية) .

مادة ٢ - على الشركة المصرية لتجارة الكيماويات استلام كافة المواد والسلع والخامات المشار إليها في المادة السابقة الموجودة حالياً لدى الجمعية التعاونية المذكورة أو التعاقد عليها لحسابها أو لدى شركات التجارة .

مادة ٣ - يقول للشركة المصرية لتجارة الكيماويات كافة العقارات والمنقولات التي قد تكون مملوكة للجمعية المذكورة أو تشغلها بأي صفة وبأنفس الآثار القانونية المترتبة على سندها القانوني من إدارات ومضارن وفروع ومراكز بكافة مشتملاتها من أثاث وأدوات وآلات وأي منقولات أخرى وكذلك كافة ما قد يخص الجمعية المذكورة من وسائل نقل أو تحميل أو تعبئة وعلى العموم كافة موجوداتها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٤ - استثناء مما ورد بالمادة السابقة يقول مركز التسويق العام التابع للجمعية المذكورة بشارع محمد فريد بالقاهرة إلى المؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية .

مادة ٥ - تشكل لجنة على الوجه التالي :

- ١ - مندوب من وزارة التموين .
- ٢ - المدير المالي للمؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية .
- ٣ - المدير المالي للشركة المصرية لتجارة الكيماويات .
- ٤ - المدير الفني للشركة المصرية لتجارة الكيماويات .

وقد وافق مندوب عن لجنة التصفية المشكلة بقرار وزير الصناعة رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٢ .

وينضم لهذه اللجنة عند جرد مركز التسويق الموجود بشارع محمد فريد مندوب عن المؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية ، وتتولى هذه اللجنة جرد واستلام ونقل المواد والسلع والخامات المخصصة للحرفيين وكافة ما نص عليه في المواد الثانية والثالثة والرابعة من هذا القرار وتسليمها لممثل الشركة المصرية لتجارة الكيماويات والمؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية مع حصر كافة مستنداتها وسجلاتها .

كما تقدم اللجنة أيضاً اقتراحها بشأن عدد وأسماء العاملين بالجمعية المذكورة اللذين تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة للاحاقهم بالشركة المصرية لتجارة الكيماويات وكذلك أسماء العاملين الذين يلحقون بالمؤسسات العامة التابعة للوزارة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والتي تحدد بقرار منا .

مادة ٦ - على اللجنة المختصة ان تنتهي من المهمة الموكولة اليها خلال شهرين من تاريخ صدور هذا القرار ولها في سبيل أداء مهمتها الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم لانهاء مهمتها .

وعلى اللجنة المذكورة أن تقدم البنس تقريراً بنتيجة أعمالها في الموعد المذكور .
 مادة ٧ - على رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية للعبادة للمسلع الهندسية وعلى كافة المختصين تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .
 مادة ٨ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره .

قرار وزاري رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦

بشأن تحديد أسعار الزجاج المستورد سمك ٣ مم
 وزير التجارة
 وبعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح .
 وبعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٢٢٦ / ١٩٧٥ الصادر بتاريخ ١١ / ١١ / ١٩٧٥ الخاص بتحديد أسعار الزجاج المحلي .
 وبعد الاطلاع على موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥ / ٨ / ٦ بتوجيه أسعار الزجاج المستورد والمحلي .
 قراره
 قراره
 قراره

مادة ١ - يحدد سعر بيع المتر المسطح من الزجاج المستورد سمك ٣ مم تسليم جهاز التعمير بالاسطوانة أو مضخة شركة النصر للزجاج والبلور للتاجر بواقع ٧٢٠ ل.م. طبقاً لـ :
 مادة ٢ - يحدد سعر بيع المتر المسطح من الزجاج المستورد سمك ٣ مم للمستهلك بجميع الجهات المحددة الأبعاد بواقع ٨٥٠ ل.م. طبقاً لـ :
 مع مراعاة الملاحظات الواردة في الجدول المرفق .
 ١٢٢٦ / ١٩٧٥ .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ / ١٩٤٥ أو بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ / ١٩٥٠ المشار إليهما حسب الأحوال .
 مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تصديقاً في ١٦ - ٣ - ١٩٧٦

قرار وزارى رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٧٧
صادر بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٧
بشأن تحديد نسب الارباح فى تجارة كلوريد الامنيوم
(ملح النشادر) المستورد

وزير التجارة والتموين

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ / ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ / ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الارباح .
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠١ / ١٩٧٥ الخاص بتنظيم وزارة
التجارة وتحديد اختصاصاتها .
وعلى القرار الوزارى رقم ١٩٧٢/٣٦١ الخاص بتعديل بعض احكام
القرار الوزارى رقم ٣٠١ / ١٩٧١ الخاص بتنظيم التصريف فى رسائل كلوريد
الامنيوم (ملح النشادر) المستورد من الخارج .

قرر

- المادة الاولى : يحدد الحد الاقصى للربح من تداول مادة كلوريد الامنيوم
(ملح النشادر) المستورد وفقا لما يلى :
- ١٪ من القيمة المتعاقد عليها عمولة للشركة المستوردة .
- ٨٪ من اجمالى تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة مقابل التخزين
والتوزيع .
- ٥٪ ربح تاجر التجزئة من تكلفة الاستيراد .
المادة الثانية : كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
الواردة فى المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ - ١٩٥٠ المشار اليها .
المادة الثالثة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره . فى ٢٨ - ٢ - ١٩٧٧ .

قرار وزارى رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٣
صادر بتاريخ ١٩٧٣/٥/١
بشأن تحديد سعر بيع سماد سلفات البوتاسيوم المستورد

وزير التموين والتجارة الداخلية

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى كتاب السيد / الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم
١٧١ المؤرخ ١٩٧٣/٣/١٩ فى شأن تحديد سعر بيع سماد سلفات
البوتاسيوم .

قـرر

مادة ١ - يحدد سعر بيع الطن المترى تعاونيا من سلفات البوتاسيوم
المستورد تسليم مخازن مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى بالاقاليم بمبلغ واحد
وأربعين جنيها شاملة جنيته رسوم وزارة الخزانة (فروق أسعار) .
مادة ٢ - تنشر احكام القرار بجداول التسعيرة المحلية بالمحافظات .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا فى ١٩٧٣/٥/١

قرار وزارى رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٤
صادر بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٠
بشأن تحديد سعر بيع سماد (دان امونيوم فوسفات)
المستورد من الخارج

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الارباح .
وعلى كتاب الهيئة العامة لصندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية
رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٩ .
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الاسعار .

قـرر

مادة ١ - يحدد سعر بيع الطن من السماد (دان أمونيوم فوسفات)
١٨٪ أزوت - ٤٦٪ فو ١٢ تسليم مخازن المؤسسة المصرية العامة للائتمان
الزراعى والتعاونى على الوجه الآتى : -

مليم جنيه

٠٠ و ١٣٠ سعر بيع الطن للمستهلك التعاونى
١٣٦ و ٥٠٠ سعر بيع الطن للمستهلك العادى

مادة ٢ - يضاف الى الاسعار الواردة بالمادة السابقة جنبها واحدا لكل طن وذلك لحساب وزارة الخزانة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريرا فى ١٩٧٤/٢/٢٠

قرار وزارى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٤

صادر بتاريخ ١٩٧٤/٤/١٠

بشأن تحديد سعر بيع سماد (مركب ٥/٥/٢٥)
المستورد من الخارج

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى كتاب الهيئة العامة لصندوق موازنة اسعار الحاصلات
الزراعية رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٤ .

وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الاسعار .

قرر

مادة ١ - يحدد سعر الطن من سماد (مركب ٥/٥/٢٥) المستورد
والمعبأ داخل أجولة بولى ايثلين زنة الواحد منها ٥٠ كجم قائم / صافى
تسليم مخازن المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى على
الوجه التالى :

٨٦ سعر بيع الطن للمستهلك التعاونى

٩١ سعر بيع الطن للمستهلك العادى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية

تحريرا فى ١٩٧٤/٤/١٠ .

قرار وزارى رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٧٥

صادر بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٣

بشأن تحديد اسعار بيع بعض اصناف الاسمدة المستوردة

وزير للتجارة والتموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٩٧٥/١٠١ الخاص بتنظيم وزارة التجارة :

وعلى موافقة اللجنة الوزارية للإنتاج والشئون الاقتصادية بجلسة ١٩٧٥/٩/٢٢ .

وعلى كتاب الهيئة العامة لصندوق الموازنة الزراعية رقم ١٨١٢ المؤرخ ١٩٧٥/١٠/١٤ .

قـرـر

مادة ١ - تحديد أسعار بيع الطن للمزارعين من الاسمدة المركبة الموضحة بالجدول التالي على أساس مكوناتها من الوحدات السمادية من الاسمدة المقررة وفقا للبيان التالي :

نوع السماد	السعر المحدد
٥ / ٥ / ٢٥	٤١ جنيه
٠ / ١٠ / ٣٠	٥٠ جنيه
٠ / ٤٨ / ١٦	٧٢ جنيه

مادة ٢ - تحدد أسعار بيع الطن من الاسمدة الآزوتية الموضحة بالجدول التالي بالنسبة للمزارعين المتخلفين عن توريد الحيازة المقررة للمحاصيل الزراعية وكذا المزارعين المتأخرين في السداد على الوجه التالي :

نوع السماد	السعر المحدد
يوريا ٤٦٪	١٩٠ جنيه
نترات النشادر ٣٣٪	١٥٠ جنيه
سلفات نشادر ٢٠ و ٦٪	٩٠ جنيه
سلفات بوتاس	٩١ جنيه

مادة ٣ - تحدد أسعار بيع الطن من الاسمدة الآزوتية الموضحة بالجدول التالي والتي تصرف بالزيادة عن المقننات العادية التي تحددها وزارة الزراعة نسبة ٥٠٪ من الاسعار العادية على الوجه التالي :

نوع السماد	للأفراد	للتعاون
يوريا ٤٦٪	٩٦ و ١٠٠	٩١ و ١٠٠
نترات نشادر ٣٣ و ٥٪	٦٨ و ٧٢	٦٤ و ٩٠
سلفات نشادر ٢٠ و ٦٪	٤٣ و ٥٠	٤٠ و ٩٠

(م ٣٥ - الجرائم القموية)

مع ملاحظة أن الاسعار الموضحة بعاليه تسليم مخازن المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى ومتضمنة مبلغ جنيها واحدا يورد لحساب وزارة المالية عن كل طن يباع من هذه الانواع فيما عدا سماد اليوريا ٤٦٪ .
مادة ٤ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ / ١٩٤٥ أو بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ / ٥٠ المشار اليها حسب الاحوال .
مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٢/١١/١٩٧٥

قرار وزارى رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٧٦

صادر بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٦

بشأن تحديد أسعار بيع بعض أصناف الاسمدة المستوردة

وزير التجارة :

بعد الاطلاع المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وزارة التجارة .
وعلى كتاب الهيئة العامة لصندوق الموازنة الزراعية رقم ٥١٩ المؤرخ فى ١٢/٤/١٩٧٦ م

قرر

مادة ١ - تحديد أسعار بيع أنواع الاسمدة المستوردة بمعرفة الشركة العامة للتجارة والكيماويات وفقا لما يلى : -

نوع السماد	الوحدة	السعر المحدد للمستهلك
------------	--------	-----------------------

مليمجنيه

٦١٠ و -

اللتر

البافولان

٣٩٠ و -

الكيلو

الفولى فرتيل

وذلك تسليم مخازن الشركة المذكورة بالقاهرة

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ / ٤٥ أو بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦٣ / ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الاحوال .
٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا فى ١٦/٥/١٩٧٦

قرار وزارى رقم ٦١٤ لسنة ١٩٧٧
صادر بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٥
بشأن تسعير سماد تربل سوبر فوسفات ٤٣٪

وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتنظيم وزارة التجارة وتحديد اختصاصاتها .
وعلى كتاب الهيئة العامة لصندوق الموازنة الزراعية رقم ٥٠٧٠ المؤرخ ١٩٧٧/٤/٩ .

قرر

مادة ١ - تعدد اسعار بيع الطن من سماد تربل سوبر فوسفات ٤٣٪
ذائب فى الماء المستورد بواقع ٤٦ جنيها بتسليم مخازن التوزيع للمستهلك .
ويتضمن هذا السعر جنيها واحدا كرسوم يورد لحساب وزارة المالية .
مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب بالعقوبات الواردة
بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ / ١٩٥٠ .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا فى ١٩٧٧/٤/٢٥

قرار وزارى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٦
صادر بتاريخ ١٩٧٦/٧/١٦ بشأن
تنظيم تداول عبوات صلصة الطماطم المحفوظة المنتجة بمعرفة شركتى
النصر للأغذية المحفوظة (قها) وادفينا للأغذية
المحفوظة وتحديد اسعارها

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الارباح .
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتنظيم وتحديد
اختصاصات وزارة التموين .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الاسعار .

قـرـر

المادة الاولى : على شركة النصر للأغذية المحفوظة (قها) وشركة ادفيينا للأغذية المحفوظة تسليم ٨٥٪ (خمسة وثمانون فى المائة) من انتاج كل منهما من عبوات صالحة الطماطم المحفوظة الى شركتى تجارة السلع الغذائية بالجملة مناصفة فيما بينهما على ألا يتجاوز ميعاد التسليم الشهر التالى للانتاج .

المادة الثانية : يقتصر انتاج شركة النصر للأغذية المحفوظة (قها) وشركة ادفيينا للأغذية المحفوظة اعتبارا من أول يناير ١٩٧٧ فى عبوات صالحة الطماطم على أوزان ٧٠ جرام ١٧٥ ، ١٨٠ جرام ، ٢٨٠ جرام ، ٣٧٥ و ٤٠٠ جرام ، ٥٥٠ جرام ٢٥٠ و ٢ كيلو جرام . وعلى أن يتم انتاج الكميات المسلمة لشركتى تجارة - السلع الغذائية بالجملة وفقا لاحكام المادة الاولى من هذا القرار على العبوات الاربع الاولى ويقتصر توزيع العبوتين الأخيرتين على القوات المسلحة والفنادق والمحال العامة .

وعلى شركتى الانتاج سالفتى الذكر انتاج صالحة الطماطم المحفوظة بنسبة تركيز ٢٥٪ (خمسة وعشرون فى المائة) مع اثبات مواصفات الانتاج على كافة العبوات المنتجة متضمنة تاريخ الانتاج والوزن الصافى ونسبة التركيز .

المادة الثالثة تحديد أسعار تداول عبوات صالحة الطماطم المحفوظة المنتجة بمعرفة شركة النصر للأغذية (قها) وشركة ادفيينا للأغذية المحفوظة وفقا للجدول المرافق لهذا القرار .

المادة الرابعة : كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الاحوال .

المادة الخامسة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ١٥/٨/١٩٧٦

قرار وزارى رقم ٨ لسنة ١٩٨٠

صادر بتاريخ ١/٥/١٩٨٠

بشان تحديد الحد الاقصى لنسب الربح فى تجارة الاخشاب المستوردة

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشتون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد الارباح والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن تحديد الارباح فى بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الاسعار .

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن تحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التموين والتجارة الداخلية .

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الارباح لكافة السلع المستوردة .
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الاسعار .

قـرر

مادة ١ - يكون الحد الاقصى لنسب الربح فى تجارة الاخشاب المستوردة الموضحة بعد للمستهلك وفقا لما يلى :

(١) أخشاب الاسكان :

- خشب منشور طولا فقط الواح او مسطحا يزيد سمكه عن ٥ سم .
- ترابيع من خشب التبليط .
- خشب ممسوح - معشق وما يماثله - ألواح وقطع غير مجمعة للأرضيات .

١٢٪ من اجمالى تكاليف الاستيراد توزع كالتى :

- ٧٪ للمستورد وتاجر الجملة معا .
- ٥٪ لتاجر التجزئة .

(ب) أخشاب الاثاث :

الزان والكونتر بلاكيه وكافة أنواع الاخشاب الاخرى الغير واردة بالبند سالف الذكر فيما عدا أخشاب القشرة التى يقل سمكها عن ٥ سم .

١٠٪ من اجمالى تكاليف الاستيراد توزع كالتى :

- ٤٪ للمستورد وتاجر الجملة معا .
- ٦٪ لتاجر التجزئة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ١٩٨٠ / ١ / ٥

قرارات تحديد

اسعار السلع

قرار وزارى رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٦
صادر بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢١
بشأن تعيين أسس تحديد تداول الثلج

وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات وزارة التموين .

وعلى قرار وزارة الصناعة رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٧٤ الصادر فى شأن تحديد أسعار بيع وتداول الثلج .
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار .

قرر

المادة الأولى : تعيين أسس تحديد أسعار تداول الثلج على النحو التالى :

أولا : محافظتى القاهرة والاسكندرية وأقسام الهرم والجيزة وبولاق الدكرور والدقى والمعجوزة وامبابه من محافظة الجيزة .

مليم

١١٠ سعر بيع بلاطة الثلج التى تزن ٢٥ كجم عند الانتاج من المصنع للمتمهدين تسليم المصنع .

١٢٥ سعر بيع بلاطة الثلج التى تزن ٢٥ كجم عند الانتاج من المصنع للمتمهدين تسليم محالهم .

١٤٠ سعر بيع بلاطة الثلج التى تزن ٢٥ كجم عند الانتاج من المصنع او المتمهدين لتاجر التجزئة محل تاجر التجزئة .

١٦٠ سعر بيع بلاطة الثلج للمستهلك .

ثانيا : باقى مناطق محافظة الجيزة :

١١٠ سعر بيع بلاطة الثلج التى تزن ٢٥ كجم عند الانتاج من المصنع للمتمهدين تسليم المصنع .

وعلى لجنة التسعير المحلية بالمحافظة تحديد الأسعار التداول لحلقات التالية وسعر البيع للمستهلك وذلك وفقا للظروف المحيية لكل منطقة ومصاريف النقل .

عليهم

- باقى محافظات الجمهورية .
- ١٣. سعر بيع بلاطة الثلج التى تزن ٢٥ كجم عند الانتاج من المصنع للمتعهدين تسليم المصنع .
- وعلى لجان التسعيرة المحلية بكل محافظة تجديد اسعار التداول لحقات البيع التالية وسعر البيع للمستهلك وذلك وفقا لظروف المحافظة المحلية ومصاريف النقل .
- المادة الثانية ينشر هذا القرار للوقائع المصرية ١٩٧٦/٤/٢١ .

قرار وزارى رقم ١٧٠ لسنة ١٩٧٨ (١)

وزير التموين :

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتنظيم وتحديد اختصاصات وزارة التموين .
- وعلى قرار وزير التجارة والتموين رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعيين أسس تحديد أسعار تداول الثلج .
- وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار .

قرر

- المادة الأولى - تحديد أسس أسعار تداول الثلج على النحو التالى : -
- أولا - محافظتى القاهرة والاسكندرية وأقسام الهرم والجيزة وبولاق الدكرور والدقى والعجوزة وامبابة من محافظة الجيزة :

مليمجه

- ١٦. سعر بيع بلاطة الثلج التى تزن ٢٥ كجم عند الانتاج من المصنع للمتعهدين تسليم المصنع .
- ١٨. سعر بيع بلاطة الثلج التى تزن ٢٥ كجم عند الانتاج من المصنع للمتعهدين تسليم محالهم .
- ٢٠. سعر بيع بلاطة الثلج التى تزن ٢٥ كجم عند الانتاج من المصنع أو المتعهدين لتاجر التجزئة تسليم محل تاجر التجزئة .
- ٢٢. سعر بيع بلاطة الثلج للمستهلك .

(١) الوقائع المصرية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٨ - العدد ٢٢٤ .

ثانيا - باقى مناطق محافظة الجيزة :

مليم

١٦٠ سعر بلاطة الثلج التى تزن ٢٥ كجم عند الانتاج من المصنع للمتعهدين تسليم المصنع .
وعلى لجنة التسعيرة المحلية بالمحافظة تحديد أسعار التداول لحقات البيع التالية وسعر البيع للمستهلك .

ثالثا - محافظة مرسى مطروح ومحافظة البحر الأحمر ::

مليم

٢٥٠ سعر بيع بلاطة الثلج التى تزن ٢٥ كجم عند الانتاج من المصنع للمتعهدين تسليم المصنع .
وعلى لجنة التسعيرة بكل من المحافظتين تحديد أسعار التداول لحقات البيع التالية وسعر البيع للمستهلك .

رابعا - باقى المحافظات :

مليم

١٨٠ سعر بيع بلاطة الثلج التى تزن ٢٥ كجم عند الانتاج من المصنع للمتعهدين تسليم المصنع .
وعلى لجان التسعيرة المحلية بكل محافظة تحديد أسعار التداول لحقات البيع التالية وسعر البيع للمستهلك وذلك وفقا للظروف المحلية للمحافظة ومصاريف النقل .
المادة الثانية - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٧٨ .

قرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٢

بتعيين أسس تحديد أسعار تداول الثلج بالقاهرة الكبرى

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٧٨ بتحديد أسس أسعار تداول الثلج .
وعلى موافقة اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية بتاريخ

١٩٨٢/٤/٣ .

وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار .

قرار

مادة ١ - تعيين أسس تحديد أسعار تداول الثلج بمنطقة القاهرة الكبرى على النحو الآتى :

ملبيمة جنية

١٨٠	—	سعر بيع بلاطة الثلج زنة ٢٥ كيلو جراما عند الانتاج من المصنع لمتعهدى التوزيع تسليم المصنع .
٢٠٠	—	سعر بيع بلاطة الثلج زنة ٢٥ كيلو جراما عند الانتاج من المصنع لمتعهدى التوزيع تسليم محالهم .
٢٢٠	—	سعر بيع بلاطة الثلج زنة ٢٥ كيلو جراما عند الانتاج من المصنع أو متعهدي التوزيع لتاجر التجزئة تسليم محله .
٢٥٠	—	سعر بيع بلاطة الثلج زنة ٢٥ كيلو جراما عند الانتاج للمستهلك .

مادة ٢ - على لجان التسعيرة بمحافظةى الجيزة والقليوبية الاسترشاد بهذه الأسعار وتحديد أسعار تداول الثلج بباقى مراكزها .
وعلى لجان التسعيرة بباقى المحافظات تحديد أسعار تداول الثلج وفقا للظروف المحلية لكل محافظة ومصاريف النقل مع الاسترشاد بتلك الأسعار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
نشر فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٨٢ .

قرار وزارى رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦
بتعديل بعض احكام القرار رقم ٣٦٧ لسنة ٩٧٥ فى شأن تعيين أسس
تحديد أسعار تداول المياه الغازية

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم واختصاصات وزارة التموين .
وعلى قرار وزير التموين رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض بعض احكام خاصة بالسكر .

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ١١١٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد أسعار السكر ، وتنظيم التصرف فيه .
وعلى قرار وزارة الصناعة رقم ١١١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تحديد أسعار تداول السكر الكاستور والماكينة والكاسوناد الصناعى .
وعلى القرار الوزارى رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تعيين أسس تحديد أسعار تداول المياه الغازية .
وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار .

قـرـر

- مادة ١ - يحدد سعر بيع السكر لمصانع المياه الغازية بواقع ٢٥٠ جنيها للطن من السكر الناعم الحر .
مادة ٢ - يستبدل بالجدول المرافق للقرار رقم ٣٦٧ لسنة ٧٥ المشار اليه الجدول المرافق لهذا القرار .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٦/٦/١ .
تحريرا فى ١٩٧٦/٥/٢٢ .

وزير التجارة والتمويل

قرارات تحديد اسعار

الجـوت المستورد

قراروزرارى رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٧٧
فى شان تسعير عبوات واقمشة الجوت المستوردة

وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتنظيم وزارة
التجارة وتحديد اختصاصاتها .
وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٥ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ ١٩٧٢/٧/٤
الخاص بتسعير عبوات الجوت واقمشة الهيشيان المستوردة .
وعلى كتاب السيد المهندس / وزير الزراعة رقم ٢٨٦ المؤرخ
١٩٧٧/٣/٢١ .

قرر

مادة ١ - تحديد أسعار بيع عبوات واقمشة الجوت المستوردة وفقا
لما يلى :

(١) العبوات :

سعر البيع للمستهلك
مليم جنيه

الصنف

٧٧٠ر

١ - زكية ٣ ١/٢ لبرا

٥٨٠ر

٢ - جوال ٢ ١/٢ لبرا

٤٨٥ر

٣ - جوال ٢ ١/٢ لبرا

٩٤٥ر

٤ - كيس ٣ لبرا

٢٧٠ر

٥ - جوال بصل ١٢ اونز

١٧٠ر

٦ - جوال بصل ٧٥ اونز

(ب) أقمشة الهيشيان :

سعر بيع المتر للمستهلك

سعر بيع البالة للمستهلك

(٢٠٠٠ ياردة)

مليم جنيه

مليم جنيه

٢٣٠

١ - قماش هيشيان ١٠ اونز ٤٠٥ر٠٠٠

١٧٥

٢ - قماش هيشيان ٧٥ اونز ٣٠٨ر٠٠٠

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمعتوبات الواردة

بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

(م ٣٦ - الجرائم التموينية)

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

١٩٧٧/٤/٢١ .

**قرار وزارى رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٠
فى شأن تسعير عبوات واقمشة الجوت المستوردة**

وزارة التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم وزارة التموين والتجارة الداخلية وتحديد اختصاصها .

وعلى قرار وزير التجارة والتموين رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بتسعير عبوات واقمشة الهيشيان المستوردة .

وعلى كتاب السيد الدكتور وزير الزراعة رقم ٤٩٢ المؤرخ ١٩٧٩/٨/٧ .

وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار .
وبناء على موافقة اللجنة الوزارية للخطوة والانتاج والشئون الاقتصادية بجلستها بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢ .

قـرر

المادة الأولى - تحديد أسس تعيين أسعار بيع عبوات واقمشة الجوت المستوردة وفقاً لما يلى :
(١) العبوات :

سعر البيع للمستهلك		الصنف
جنيه	مليم	زكية ٣٢٥ لبرا
١	١٠٠	جوال ٢٥ لبرا
—	٨٦٠	جوال ٢٢٥ لبرا
—	٧٥٠	كيس قطن ٣ لبرا
١	٥٠٠	جوال بصل ١٢ أونز
—	٤٦٠	جوال بصل ٧٥ أونز
—	٢٢٠	

(ب) أقمشة الهيشيان :

الصنف		سعر بيع البالة للمستهلك		سعر بيع المتر للمستهلك	
		مليم	جنيه	مليم	جنيه
قماش هيشيان ١٠ أونز		—	٦٧٠	٣٨٥	—
قماش هيشيان ٧٥ أونز		—	٥١٠	٢٩٥	—

المادة الثانية - يلغى القرار الوزاري رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

المادة الثالثة - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

المادة الرابعة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

قرار وزاري رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨١

في شأن تسعير عبوات وأقمشة الجوت المستورد

وزارة التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح .

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧١ تنظيم وزارة التموين والتجارة الداخلية وتحديد اختصاصاتها .

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٠ الخاص بتسعير عبوات وأقمشة الهيشيان المستوردة .

وعلى كتاب السيد الدكتور وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي رقم ٤٣١ المؤرخ ١٠/٥/١٩٨١ .

وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار .

قرار

المادة الأولى : تحدد أسس تعيين أسعار بيع عبوات وأقمشة الجوت المستوردة وفقاً لما يلي :

(أ) العبوات :

السعر البيع للمستهلك		الصنف
جنيه	مليم	
١	٣٨٠	زكية ٣٢٥ لبرا
١	٠٥٠	جوال ٢٥ لبرا
—	٩٢٠	جوال ٢٢٥ لبرا
١	٩٦٠	كيس قطن ٣ لبرا
—	٥٠٠	جوال بصل ١٢ أونز
—	٣٠٠	جوال بصل ٥٧ أونز

(ب) أقمشة الهيشيان :

سعر بيع المقتري للمستهلك		سعر بيع البالة للمستهلك		الصنف
جنيه	مليم	جنيه	مليم	
—	٤٤٠	٧٥٧	—	قماش هيشيان ١٠ أونز
—	٣٣٠	٥٨٢	—	قماش هيشيان ٥٧ أونز

المادة الثانية : يلغى القرار الوزاري رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

المادة الثالثة : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات

الواردة بالمادة « ٩ » من المرسوم بقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

المادة الرابعة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ؟

نشر في ٩ أبريل سنة ١٩٨٠

قرار وزارى رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٧٧
صادر فى ١٦/٣/١٩٧٧
فى شأن تسعير أقطان التنجيد

وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتنظيم وزارة
التجارة وتحديد اختصاصاتها .

قرر

المادة الأولى : يحدد سعر بيع القطن المشتري من القطن الاسكارتو
المستخدم فى أغراض التنجيد زنة ٥ كيلو صافى على الوجه التالى :
مليم جنيه

٢٢ ٥٠٠ تسليم المحالج الى الشركة الاستهلاكية وفروعها من القطاع
العام والتجار .

٢٥ ٠٠٠ للمستهلك فى جميع الجهات .
ويراعى أن يكون القطن الاسكارتو خاليا من الهبوات والعوادم الأخرى
التي من شأنها خفض قيمته الاقتصادية .

المادة الثانية : كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القرار يعقاب
عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل
عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويجوز
الحكم بغلق المحل مدة لا تجاوز أسبوعا وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء
ويحكم بمصادرتها طبقا لحكم المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣/١٩٥٠ .

المادة الثالثة : يكون لمفتشى التموين والتجارة الداخلية وفرازى الهيئة
العامة للتحكيم واختبارات القطن صفة الضبطية القضائية فى إثبات الجرائم
التي تقع بالمخالفة لأحكام ذلك القرار طبقا لحكم المادة ١٧ من المرسوم بقانون
السالف ذكره .

المادة الرابعة : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ نشره .

قرارات تحديد اسعار المنبهات

الواردة من الصين الشعبية

**قرار وزارى رقم ٦ لسنة ١٩٧٣
بشأن تسعير صنف من المنبهات وارد من الصين الشعبية (*)**

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح .
وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق المالية الناتجة من
بيع المواد المستولى عليها .
وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد الأرباح .
وعلى القرار الوزارى رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالزام الشركات
المستوردة للساعات باخطار الوزارة ببعض البيانات .
ولعى موافقة مجلس الوزراء فى ٢٨/٣/١٩٦٧ على تجميع فروق
الأسعار الناتجة عن قيام وزارة التموين بتسعير بعض السلع واستخدام
الحصيلة فى تثبيت وموازنة الأسعار لبعض السلع الأخرى فى حساب واحد
واحد تحت اشراف وزارة التموين والتجارة الداخلية .
وعلى القرار رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم التسعير والتصرف
فى جميع اصناف الساعات والمنبهات وساعات الحائط بجميع اشكالها واصنافها
وماركاتها المستوردة من الخارج .
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار .

قرر

مادة ١ - مع عدم الاخلال بما تنص عليه احكام القرار الوزارى رقم
٢٤٦ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه يحدد سعر بيع المنبه المستورد من الصين
الشعبية والموضح فيما بعد للمستهلك كالاتى :
منبه صينى موديل ١٠٠٧ ، سعر البيع للمستهلك بجميع المحافظات
٢ جنيه و ٧٥٠ مليما .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

قرار وزارى رقم ٨١٢ لسنة ١٩٧٧

بشأن تسعير بعض أصناف المنبهات المستوردة من الصين الشعبية
وزير التجارة والتموين :

بعدم الأطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣/١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى قرار وزارة التموين رقم ١٨٠/١٩٥٠ الخاص بتحديد الأرباح .
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠٢/١٩٧٥ الخاص بتنظيم وزارة التجارة
وتحديد اختصاصاتها .

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٥١ الصادر بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٥
الخاص بتسعير بعض أصناف المنبهات وساعات الحائط المستوردة من الصين
الشعبية .

قرار

مادة ١ - تضاف بنود جيدة الى الجدول الوارد بالمادة (١) من القرار
رقم ١١٥١/١٩٧٥ المشار اليها نصها الآتى :

رقم الموديل	الصنف والمواصفات	سعر البيع للمستهلك
	مليم جنيه	
١٠٠٨	منبه صينى	٤
١٠١٥	»	٤
١٠١٥ ب	»	٤
١٠٣٠	»	٤
١٠١٢	»	٤

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التجارة والتموين

قرار وزارى رقم ١٢٠١ لسنة ١٩٧٧

فى شأن سعر بيع ساعات يد رجالى وحريمى
يابانى ماركة « اورينت » للمستهلك الأخير

وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع بقانون رقم ١٦٣/١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح .

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٤٦/١٩٧٠ الخاص بتنظيم تسعير
والتصرف فى أصناف - الساعات والمنبهات وساعات الحائط بجميع أشكالها
وأصنافها المستوردة من الخارج .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠١/١٩٧٥ والخاص بتنظيم وزارة
التجارة وتحديد اختصاصاتها .

قرار

مادة ١ - تحدد أسعار بيع ساعات اليد الرجالى والحريمى اليابانى
ماركة اورينت المستوردة بمعرفة الشركة العامة للتجارة والكيمائيات
والمسلمة الى شركة بيوت الأزياء الراقية للمستهلك الأخير وفقا للأسعار
بالجدول المرافق .

مادة ٢ - على شركات التجزئة من القطاع العام الالتزام ببيع الأصناف
المشار اليها الى المستهلك الأخير على مستوى الجمهورية بالأسعار الموضحة
قرين كل منها كحد أقصى .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمادة ٩ من المرسوم
بالقانون رقم ١٦٣/١٩٥٠ .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

الصنف	رقم الصنف	للمستهلك سعر البيع
ولا : ساعة يد أورينت رجالي		
	٤٦٩٦٠٥	٢٧ ٥٠٠ ر
	٤٦٩٦١٦	٢٩ ٥٠٠ ر
	٤٦٩٦١٦	٢٩ ٥٠٠ ر
	٤٦٩٦٠٨	٢٧ ٧٥٠ ر
	٤٦٩٦٣٧	٢٩ ٥٠٠ ر
	٤٦٩٦٦٠	٢٩ ٧٥٠ ر
	٤٦٩٦٧٢	٢٨ ٥٠٠ ر
	٤٦٩٦٦٤	٣١ ٢٥٠ ر
	٤٦٩٦٧٣	٣١ ٥٠٠ ر
	٤٦٩٦٨٤	٣١ ٢٥٠ ر
	٤٦٩٦٣٦	٢٨ ٥٠٠ ر
	٤٦٩٦٨٢	٣١ ٥٠٠ ر
	٤٦٩٦٧١	٣٤ ٠٠٠ ر
	٤٦٩٦٨٥	٣٠ ٧٥٠ ر
ثانيا ساعة يد أورينت حريمي		
	١٧٤٠١	٢٧ ٥٠٠ ر
	١٨٠٠٠	٢٩ ٢٥٠ ر
	١٤٩٠٠	٢٨ ٢٥٠ ر
	٧٤٢٠٠	٢٨ ٢٥٠ ر
	٤٩٧٧٥٣	٣٠ ٢٥٠ ر
	٤٩٧٧٥٥	٢٩ ٢٥٠ ر

قرار رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٧٧
بشأن تسعير بعض أصناف المنبهات وساعات الحائط
المستورد من الصين الشعبية

وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى قرار وزارة التموين رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد الأرباح .
وعلى القرار الجمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتنظيم وزارة التجارة وتحديد اختصاصاتها .
وعلى القرار الوزاري رقم ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٥ الخاص بتسعير بعض أصناف المنبهات وساعات الحائط المستوردة من الصين الشعبية .

قرار

مادة ١ - تضاف الى الجدول الوارد بالمادة (١) من القرار الوزاري رقم ١١٥١ لسنة ١٩٧٥ البنود التالية :

رقم الموديل	الصنف والمواصفات	سعر البيع للمستهلك مليم جنيه
٧٨٨٦	منبه صيني	٤٠٠٠ ر
٧٨٢٢	» »	٤٠٠٠ ر
٧٨٨٧	» »	٤٠٠٠ ر
٥٨٠	ساعة حائط	٤٠٠٠ ر

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار وزاري رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢
بشأن تحديد أسعار بيع منبهات وارد الصين الشعبية

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح .
وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتحديد الأرباح .
وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم التصرف في منبهات وساعات الحائط المستوردة من الصين الشعبية والموزعة عن طريق القطاع العام .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مادة ١ - يقتصر توزيع المنبهات المستوردة من الصين الشعبية الخاضعة لاحكام هذا القرار على شركات القطاع العام الموزعة ، وتحدد اسعار بيعها للمستهلك وفقا لما هو مبين بعد :

الصنف ورقم		سعر البيع للمستهلك للموحدة
منبه رقم ١٠٠٨	١٠٠٨	٧ جنيه
منبه رقمى ١٠١٢ ا ١٠١٥	١٠١٢	٧ جنيه
منبه رقم ١٠٢٣	١٠٢٣	٦ جنيه
منبه رقم ١٠٢٥	١٠٢٥	٧ جنيه
منبه رقمى ١٠٤٢ ا ١٠٤١	١٠٤٢	٨ جنيه
منبه رقم ٦٤٠٢	٦٤٠٢	٩ جنيه

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية
نشر فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٨٢ .

لبن زبادى

قرار وزارى رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦
صادر بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢١

بشان تحديد اسعار اللبن الزبادى من انتاج شركة مصر للالبان
والاغذية .

وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتنظيم وتحديد
اختصاصات وزارة التموين .

وعلى قرار وزارة الصناعة رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٣ الصادر بشأن
تحديد اسعار اللبن الزبادى المنتج بمعرفة شركة مصر للالبان والاغذية .
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الاسعار .

قرار

مادة ١ - تحدد أسعار بيع عبوة الزبادى البقرى كامل الدسم انتاج شركة مصر للالبان والاعذية من اللبن المبستر كامل الدسم زنة ١٨٠ جم والمعبأ فى عبوات من البلاستيك على الوجه الاتى :

ملين - جنيته

٣٦ ر . . . سعر العبوة للمتعهده تسليم المصنع .
٣٩ ر . . . سعر بيع العبوة للمجمعات الاستهلاكية وتجار التجزئة تسليم محالهم .

٤٥ ر . . . سعر بيع العبوة مثلجة للمستهلك فى جميع الجهات .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ١٩٧٦/٤/٢ .

قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٩

بشأن تعيين أسس تحديد أسعار تداول اللبن الزبادى
من انتاج شركة مصر للالبان والاعذية

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتنظيم وتحديد
اختصاصات وزارة التموين .
وعلى القرار الوزارى رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحديد أسعار اللبن
للزبادى من انتاج شركة مصر للالبان والاعذية .
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار .

قرار

مادة ١ - تعيين أسس تحديد أسعار تداول عبوة اللبن الزبادى زنة
١٨٠ جراما والمعبأة فى عبوات من البلاستيك والمنتجة من لبن مبستر معدل
من انتاج شركة مصر للالبان والاعذية على النحو التالى :

(أولا) محافظة القاهرة ومدينة شبرا الخيمة بمحافظه القليوبية
وأقسام امبابه والعجوزة والدقى وبولاق الدكرور والجيزة والهرم بمحافظه
الجيزة ومدينة الاسكندرية بمحافظه الاسكندرية ومدينة دمياط بمحافظه

دمياط ومدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية ومدينة طنطا بمحافظة الغربية ومدينة كوم امبو بمحافظة أسوان وبدائرة المدن بالمحافظات الأخرى التى تنشأ بها مصانع جديدة تابعة للشركة المذكورة تنتج هذه النوعية من الزبادى :

مليم جتية

٤١ ر - سعر بيع العبوة للمتعدد تسليم المصنع .

٤٤ ر - سعر بيع العبوة لشركات المجمعات الاستهلاكية .

والجمعيات التعاونية وتجار التجزئة تسليم محالهم .

٥٠ ر - سعر بيع العبوة للمستهلك .

(ثانيا) باقى محافظات الجمهورية وباقى مناطق المحافظات المشار اليها

بالبند أولا : -

مليم

٤١ ر - سعر بيع العبوة للمستهلك تسليم المصنع .

وعلى لجان التسعيرة المحلية بكل محافظة من محافظات الجمهورية التى

تتبعها جهات خلاف الجهات الواردة بالبند أولا تحديد أسعار التداول لحلقات

البيع التالية وسعر البيع للمستهلك فى تلك المحافظات والجهات وذلك وفقا

للظروف المحلية بكل محافظة ومصاريف النقل .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ٤

قرار وزارى رقم ٨١ لسنة ١٩٨٠

بتعديل بعض احكام القرار الوزارى رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٥

فى شأن تعيين أسس تحديد أسعار تداول المياه الفازية

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون

التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير

الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تعيين أسس تحديد

أسعار تداول المياه الفازية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام القرار

رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٥ .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٢ لسنة ١٩٧٩ باضافة جدول جديد
للقرار الوزاري رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٥ .
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار .
وعلى موافقة اللجنة الوزارية للخطة والانتاج بجلستها بتاريخ
١٩٨٠/٤/٢ .

قرر

مادة ١ - يستبدل بالجدولين المرافقين للقرار رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٥
المشار اليه الجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - يلغى القرارين رقمي ٧٢ لسنة ١٩٧٩ و ١٣٢ لسنة ١٩٧٩
المشار اليهما .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية
نشر في ١٤ أبريل سنة ١٩٨٠ .

الجدول المرافق

للقرار الوزارى رقم ٨١ لسنة ١٩٨٠ بشأن اسعار تداول المياه الغازية

شاملا رسوم الانتاج

اولا : محافظاتى القاهرة والاسكندرية واقسام الهرم والجيزة وبولاق
الذكرور والدقى والمعجوزة وامبابه من محافظة الجيزة وشبرا الخيمة من
محافظة اقليوبية والمناطق الداخلة فى كردون المدن الموجود بها مصانع المياه
الغازية بكافة محافظات الجمهورية :

الصنف والبيان			سعر بيع الزجاجة التاجر الى المثلجة من المستهلك	سعر بيع الصندوق ٢٤ زجاجة من المصنع الى تاجر التجزئة تسليم محل الاخير
			مليم	جنيه
١ - زجاجة كوكاكولا سعة الزجاجة ٢٥٠ سم من انتاج شركة النمر لتعبئة الزجاجات				
٢ - زجاجة مياه غازية كبيرة سعة الزجاجة ٢٥٠ سم فاكثر مثل اسبيروسباتس والاصناف المثيلة بخلاف انتاج شركة القاهرة للمرطبات والصناعة وشركة مصروب للمياه الغازية .			١٠٠	١٨٠
٣ - زجاجة بيبسى كولا سعة الزجاجة اقل من ٢٥٠ سم من انتاج الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات .			٩٠	٩٨٠
٤ - زجاجة مياه غازية صغيرة سعة الزجاجة اقل من ٢٥٠ سم ٣ مثل السيكولا والاصناف المثيلة من انتاج القطاعين العام والخاص			٦٥	٣٨٠
			٦٠	٢٦٠

ثانيا - باقى مناطق محافظات الجمهورية :

سعر بيع الصندوق ٢٤ زجاجة من المصنع الى المتعهد تسلم المصنع		الصنف والبيان
جنيه	مليم	
٢	١٨٠	١ - زجاجة كوكاكولا سعة الزجاجة ٢٥ سم ٣ من انتاج شركة النصر لتعبئة الزجاجات
١	٩٨٠	٢ - زجاجة مياه فازية كبيرة سعة الزجاجة ٢٥ سم ٣ فاكتر مثل اسبيروسباتس والاصناف المثيلة بخلاف انتاج شركة القاهرة للمطبات والصناعة وشركة مصروب للمياه الفازية
١	٣٨٠	٣ - زجاجة بيبسى كولا سعة الزجاجة اقل من ٢٥ سم ٣ من انتاج الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات
١	٢٦٠	٤ - زجاجة مياه غازية صغيرة سعة الزجاجة اقل من ٢٥ سم ٣ مثل السى كولا والاصناف المثيلة من انتاج القطاعين العام والخاص

على أن تقوم لجان التسعير المحلية بكل محافظة من محافظات الجمهورية
بخلاف القاهرة والاسكندرية بتحديد أسعار التداول لحلقات البيع التالية
وسعر البيع للمستهلك فى المناطق الواردة بالبند ثانيا وفقا لظروف المحافظة
الملحبة ومصاريف النقل لكل صنف على حدة .

تحديد أسعار المسلى

والزيوت النباتية

قرار وزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٦
صادر بتاريخ ١٩/٧/١٩٧٦
فى شأن تنظيم تداول المسلى الصناعى المخلوط والنباتى
١٠٠٪ وتحديد اسعاره

وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القانون ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق المالية الناتجة عن بيع
المواد المستولى عليها .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن انشاء وتنظيم
الهيئة العامة للسلع التموينية .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم وتحديد
اختصاصات وزارة التموين .

وعلى قرار وزير الصناعة والكهرباء والسد العالى رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧
فى شأن التسعيرة الموحدة للمسلى الصناعى .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الاسعار .

قرار

مادة اولى : على جميع المصانع والشركات المنتجة للمسلى الصناعى
انتاج وتعبئة انتاجها طبقا لما يلى :

١ - مسلى صناعى مخلوط عادى :

يتم انتاجه بمعرفة مصانع وشركات القطاع العام فى العبوات التالية :

(ا) عبوة وزنها الصافى ٨ كيلو جرام .

(ب) عبوة وزنها الصافى ١٦ كيلو جرام .

٢ — مسلى صناعى نباتى ١٠٠٪ عادى :

يتم انتاجه بمعرفة مصانع وشركات القطاع العام والخاص فى العبوات التالية :

(أ) عبوة وزنها الصافى ٨٥ كيلو جرام .

(ب) عبوة وزنها الصافى ١٧ كيلو جرام .

٣ — مسلى صناعى مخلوط وممتاز ونباتى ١٠٠٪ ممتاز :

ويتم انتاجهما بمعرفة مصانع وشركات القطاع العام فى عبوة وزنها الصافى ٢٦٥ كيلو جرام وتلتزم المصانع والشركات المنتجة للمسلى الصناعى — المخلوط الممتاز بألا تزيد نسبة الشحوم أو الزيوت غير النباتية المستخدمة فى صناعته عن ١٠٪ .

٥ — مسلى صناعى نباتى ١٠٠٪ خاص مصنوع من زيت الأذرة المهدرج .

ويتم انتاجه من مصانع وشركات القطاع العام فى عبوة وزنها الصافى ٢٢٥ كيلو جرام .

مادة ثانية : على جميع مصانع وشركات القطاع العام والقطاع الخاص المنتجة للمسلى الصناعى أن تضع اسم المصنع أو الشركة المنتجة والعلامة التجارية والصنف والوزن الصافى وسعر البيع للمستهلك على كل عبوة سواء بالطبع على العبوة أو بلصق بطاقة عليها .

مادة ثالثة : على جميع مصانع وشركات القطاع العام المنتجة للمسلى الصناعى تسلم كامل انتاجها الى شركتى التوزيع بالجملة طبقا للأسعار المبينة بالجدول المرافق لهذا القرار وذلك تسليم مخازن الشركتين بالقاهرة والاسكندرية ومحطات الوصول بالسكك الحديدية فى باقى الجهات .

مادة رابعة : تحدد أسعار تداول الزيوت المخصصة لانتاج المسلى الصناعى المسلمة من الهيئة العامة للسلع التموينية الى شركات ومصانع القطاع الخاص . المنتجة للمسلى الصناعى النباتى ١٠٠٪ العادى وفقا لما يلى :

الوحدة	مليم جنيه
زيت بذرة القطن نمرة ٣ وزيت الصويا	١٢٥ ر ١٢٤
زيت عباد الشمس الخام	٢٠٠ ر ١٢٣
مادة خامسة : تحديد أسعار تداول المسلى الصناعى على اختلاف انواعه واصنافه طبقا للجدول المرافق لهذا القرار .	

مادة سادسة : تقاضى شركتى التوزيع بالجملة هامش ربح بواقع ٢٪ من سعر الشراء من مصانع وشركات القطاع العام المنتجة للمسلى الصناعى .

مادة سابعة : مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٦) من قرار وزير الصناعة والكهرباء والسد العالى رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه على الهيئة العامة للسلع التموينية تحصيل فروق الأسعار المستحقة لها لدى شركتى التوزيع بالجملة الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القرار .

مادة ثامنة : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة رقم ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وبالمادة رقم ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الأحوال .

مادة تاسعة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ١٥/٨/١٩٧٦

الجدول المرافق بالقرار الوزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٦
أولاً : أسعار تداول المسلي الصناعي المنتج بمعرفة مصانع وشركات القطاع العام .

نوع المسلي				
الوزن الصافي للعبوة بالكيلو جرام				
سعر البيع من المصنع لشركتي التوزيع بالجملة				
سعر البيع من شركتي التوزيع بالجملة الى المجمعات الاستهلاكية وتجار التجزئة				
سعر البيع للمستهلك بجميع الجهات				
١ - مسلي صناعي مخلوط عادي	٨٥٠	١٨٨٧	٢١٣٥	٢٢٠٠
٢ - مسلي صناعي	١٦٥	٣٥٨٧	٤٠٧٠	٤٢٠٠
٣ - مسلي صناعي نباتي ١٠٠٪ عادي	٨٥	١٨٢٧	٢٠٨٥	٢١٥٠
٤ - مسلي صناعي	١٧٠	٣٥٣٥	٤٠٣٠	٤١٥٠
٥ - مسلي صناعي خلوط ونباتي ١٠٠٪ ممتاز	٢٢٥	٣٥٥٩	٥٧٢٥	٥٧٥٠
٦ - مسلي صناعي نباتي ١٠٠٪ خاص	٢٢٥	١٧٠	٩٧٠	١٠٠٠
مصنوع من زيت الذرة مهذرج				

ثانيا - أسعار تداول المسلى الصناعى المنتج بمعرفة مصانع وشركات القطاع الخاص .

نوع المسلى	الوزن الصافى للعبوة بالكيلو جرام	سعر البيع من المصنع للتاجر تسليم المصنع	سعر البيع للمستهلك بجميع الجهات
مسلى صناعى نباتى ١٠٠٪ عادى	٨٥	٢٠٥٠ مليم جنية	٢١٥ مليم جنية
مسلى صناعى نباتى ١٠٠٪ عادى	١٧	٣٩٦٠	٤١٥٠

ثالثا - يحدد سعر بيع الكيلو جرام سائب للمستهلك بجميع الجهات من المسلى الصناعى المخلوط والنباتى ١٠٠٪ العادى من انتاج كافة مصانع وشركات القطاعين العام والخاص بواقع ٢٥٠ مليما (مائتان وخمسون مليما) .

تحريرا فى ٢٣/٨/١٩٧٦ وزير التجارة والتموين

ثالثا - (مضافة بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٦) يحدد سعر بيع الكيلو جرام سائب للمستهلك بجميع الجهات من المسلى الصناعى المخلوط والنباتى ١٠٠٪ العادى من انتاج كافة مصانع وشركات القطاعين العام والخاص بواقع ٢٥٠ (مائتان وخمسون مليما) .

بشأن

قرار وزارى رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨

صادر بتاريخ ٧/٥/١٩٧٨

بتعديل بعض احكام القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٦

بشأن تنظيم تداول المسلى الصناعى المخلوط والنباتى ١٠٠٪

وتحديد أسعاره

وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون

التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم وتحديد اختصاصات وزارة التموين .
وعلى القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم تداول المسلى الصناعى المخلوط والنباتى ١٠٠٪ وتحديد اسعاره والقرارات المعدلة له .

قَرَر

مادة ١ - تحذف الفقرة رقم (٦) الواردة بالبند اولا من الجدول المرافق للقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .
تحريرا فى ١٩٧٨/٥/٧ .

قرار وزارى رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم تداول وتحديد اسعار الزيوت النباتية

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .
وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق المالية الناتجة عن بيع المواد المستولى عليها .
وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بشأن البطاقات التموينية .
وعلى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تداول بذرة القطن والزيوت النباتية والاستيارين .
وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم البطاقات التموينية .
وعلى القرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن تحديد اسعار بيع الزيوت النباتية نمرة (١) المخصصة للصرف بالبطاقات التموينية والقرارات المعدلة له .
وعلى القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم تداول وتحديد اسعار الزيوت النباتية الاضافية والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد أسعار تداول زيت بذرة القطن نمرة (١) المخصص للفنادق والمحال السياحية والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

قرر

مادة ١ - يتم توزيع الزيوت النباتية للمستهلكين سواء كميات البطاقات التموينية أو الكميات الإضافية وفقا للحصص والتعليمات الصادرة من الوزارة .

وعلى المحلات العامة والفنادق والهيئات والمستشفيات وغيرها من الجهات المستهلكة استلام الحصص المقررة لها من الزيوت النباتية بموجب أذون ترخيص تصدر من السيد المحافظ المختص أو من ينوب عنه طبقا للتعليمات الصادرة من الوزارة .

مادة ٢ - تحديد أسعار تداول الزيوت النباتية وفقا لما يلي :
(١) الزيوت النباتية رقم (١) المقرر صرفها بالبطاقات التموينية لمقررات الأفراد على الوجه التالي :
مليم - جنيه

٣٠٠ ٨٩ سعر بيع الطن من الهيئة العامة للسلع التموينية الى شركتى التوزيع بالجملة تسليم المعاصر .
٥٠٠ ٩٢ سعر بيع الطن من شركتى التوزيع بالجملة الى تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وشركات الجمعيات الاستهلاكية المخصصين لتوزيع مقررات البطاقات التموينية على المستهلكين تسليم مخازن الشركتين المذكورتين .
١٠٠ - سعر بيع الكيلو جرام السائب للمستهلك بجميع الجهات .

وعلى أن يحتسب نسبة عجز مسموح بواقع $\frac{1}{4}\%$ (نصف فى المائة) عن الكميات التى يتم صرفها فعلا مجزاة (اقل من برمىل) بمعرفة شركتى تجارة السلع الغذائية بالجملة كما تحتسب نسبة عجز مسموح بواقع 1% (واحد فى المائة) عن الكميات الموزعة فعلا بمعرفة تجار التجزئة والجمعيات التعاونية بالمحافظات وشركات الجمعيات الاستهلاكية .

(ب) الزيوت النباتية رقم (١) الاضافية على الوجه التالى :

النوع	سعر بيع الطن من شركتى التوزيع بالجملة الى تجار التجزئة والجمعيات التعاونية وشركات المجمعات الاستهلاكية		سعر بيع الكيلو جرام للمستهلك بجميع الجهات
	مليم	جنيه	
الزيت الاضافى السائب	٣٧٥	٢٨٠	٣٠٠
الزيت الاضافى المعبأ فى عبوات بلاستيك	٨٨٥	٣٠١	٣٢٠
الزيت الاضافى المعبأ فى زجاجات	٦٢٠	٣٣٩	٣٦٠

(ج) الزيوت النباتية رقم (١) العادية المسلمة للجهات التالية :

- ١ - الفنادق والمحال العامة العادية (الغير سياحية) .
 - ٢ - الهيئات التى تقدم وجبات غذائية للعاملين بها كالمصانع والأندية والمستشفيات والنقابات والمدارس وشركات التوريد للجهات الغير سياحية .
 - ٣ - مصانع ومحال انتاج الحلوى من عجين ومنها المخابز الأفرنية والقطاطرية .
 - ٤ - مصانع ومعامل انتاج الحلوى الجافة .
 - ٥ - مصانع البسكويت من القطاعين العام والخاص .
 - ٦ - محال الكشرى ومحال الفول والباعة الجائلين .
 - ٧ - شركات الأدوية .
 - ٨ - السفارات .
 - ٩ - ادارة التعيينات للقوات المسلحة ووحداتها .
 - ١٠ - غير ذلك من الأنشطة التى تنتج المواد الغذائية والتى تدخل الزيوت النباتية رقم (١) فى صناعتها .
- وذلك وفقا لما يلى :

لليم جنيه
٥٠٠ ٢٨٦ سعر بيع الطن من الهيئة العامة للمسلم التموينية الى شركتى
التوزيع بالجملة تسليم المعاصر .

مليم جنية

- ٢٨٨ ٥٠٠ سعر بيع الطن من شركتى التوزيع بالجملة الى تجار العهد تسليم مخازن وفروع الشركتين المذكورين .
- ٣٠٠ — سعر بيع الطن السائب وكسوره الى الجهات المشار اليها تسليم فروع ومخازن شركتى التوزيع بالجملة أو تجار العهد بجميع الجهات . على أن يحتسب نسبة عجز مسموح بواقع $\frac{1}{4}\%$ (نصف فى المائة) عن الكميات التى يتم صرفها فعلا مجزاة (أقل من برمىل) لجميع الجهات الموزعة وذلك اعتبارا من حصة شهر مايو سنة ١٩٧٩ .
- (د) الزيوت النباتية رقم (١) المسلمة للمحال السياحية من فنادق وكازينوهات وكافيتريات وغيرها بفئاتها المختلفة وفقا لما يلى :

مليم جنية

- ٤٨٣ — سعر بيع الطن من الهيئة العامة للسلع التموينية الى شركتى التوزيع بالجملة تسليم المعاصر .
- ٥٠٠ — سعر بيع الطن السائب وكسوره للجهات المشار اليها تسليم مخازن وفروع شركتى التوزيع بالجملة بجميع الجهات . على أن يحتسب نسبة عجز مسموح بواقع $\frac{1}{4}\%$ (نصف فى المائة) عن الكميات التى يتم صرفها فعلا مجزاة (أقل من برمىل) لشركتى التوزيع بالجملة وفروعها وذلك اعتبارا من حصة شهر مايو سنة ١٩٧٩ .
- مادة ٣ — يحدد سعر بيع الكيلو جرام السائب من الزيت النباتى الأحمر رقم (٣) المسلم لمحال قلى السمك والطعمية تسليم فروع ومخازن شركتى التوزيع بالجملة أو تجار عهد الزيت بجميع الجهات بواقع ١٤٠ مليما . وعلى أن يحتسب نسبة عجز مسموح بواقع $\frac{1}{4}\%$ (نصف فى المائة) عن الكميات التى يتم صرفها فعلا مجزاة (أقل من برمىل) لجميع الجهات الموزعة وذلك اعتبارا من حصة شهر مايو سنة ١٩٧٩ .

مادة ٤ — يتم محاسبة الجهات الموزعة التى تتجاوز نسبة العجز المسموح المشار اليه على أساس الفرق بين سعر الاستلام وسعر التكلفة الذى تحدده الهيئة العامة للسلع التموينية .

مادة ٥ — على مديريات التموين بمحافظةات الجمهورية متابعة قيام شركتى التوزيع بالجملة وفروعها وتجار عهد الزيت رقم (١) بتسوية فروق الاسعار الناجمة عن أرصدة الزيت المتبقية لديهم بعد صرف مقررات شهر أبريل سنة ١٩٧٩ لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية .

مادة ٦ — تلغى القرارات أرقام ١٤٧ لسنة ١٩٧٤ ، ١٨٢ لسنة ١٩٧٤ ، ١٦٥ لسنة ١٩٧٧ والقرارات المعدلة لها .

مادة ٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ٩
١٤ مايو سنة ١٩٧٩ .

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم تداول المسلى الصناعى المخلوط والنباتى ١٠٠٪ وتحديد أسعاره

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق المالية الناتجة عن بيع المواد المستولى عليها .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء وتنظيم الهيئة العامة للسلع التموينية .

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم وتحديد اختصاصات وزارة التموين والتجارة الداخلية .

وعلى قرار وزير الصناعة والكهرباء والسد العالى رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ فى شأن التسعيرة الموحدة للمسلى الصناعى .

وعلى القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم تداول المسلى الصناعى المخلوط والنباتى ١٠٠٪ وتحديد أسعاره .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر

مادة ١ - يستبدل الجدول المرافق للقرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٧٦ بالجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ٩

نشر فى العدد ٢٨٣ الوقائع المصرية .

فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨٢ .

الجدول المرافق
للقرار الوزاري رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٨٢
١ - أسعار تداول المسلي الصناعي المنتج بمعرفة مصانع وشركات القطاع العام :

سعر البيع للمستهلك بجميع المحافظات	سعر البيع من شركتي التوزيع بالجملة الى الجمعيات وتجار التجزئة		سعر البيع من المصنع لشركتي التوزيع بالجملة		الوزن الصافي للمعبوة بالكيلو جرام	النوع
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم		
٢	٢٠٠	٢	٠.٥٥	١	٨٨٧	١ - مسلي صناعي مخلوط عادي
٤	٢٠٠	٣	٩٢٥	٢	٥٨٧	٢ - مسلي صناعي مخلوط عادي
٢	٢٠٠	٢	٠.٥٥	١	٨٣٧	٣ - مسلي صناعي نباتي ١٠٠٪ عادي
٤	٢٢٥	٤	٠.٤٠	٣	٥٣٥	٤ - مسلي صناعي نباتي ١٠٠٪ عادي
٢	٦٠٠	٢	٤٣٠	٢	٢٢١٠	٥ - مسلي صناعي نباتي ١٠٠٪ متطور
—	٧٥٠	—	٧١٥	—	٥٥٩	٦ - مسلي صناعي مخلوط او نباتي ١٠٠٪ ممتاز
١	—	—	٩٥٠	—	٢٢٥٠	٧ - مسلي صناعي نباتي ١٠٠٪ خاص مهشوع من زيت الازرة
					٧٩٩	مطهرج

٢ - تحديد أسعار تداول المسلى الصناعى المنتج بمعرفة مصانع وشركات القطاع الخاص :

النوع	الوزن الصافى للامبوبة بالكيلو جرام	سعر البيع من المصنع للتاجر تسليم المصنع		سعر البيع للمستهلك بجميع الجهات	
		جنيه	مليم	جنيه	مليم
مسلى صناعى نباتى ١٠٠٪ عادى	٨ر٥	٢	٠٥٥	٢	٢٠
مسلى صناعى نباتى ١٠٠٪ عادى	١٧ر٠	٤	٠٤٠	٤	٣٢٥

قرار وزارى رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٢
بشأن تنظيم التصرف فى رسائل المسلى الطبيعى المستورد لحساب الهيئة
العامة للسلع التموينية وتحديد أسعار تداولها

وزير التجارة والتموين :
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح .
وعلى لقرار الوزارى رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم التصرف فى
رسال المسلى الطبيعى المستورد لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية وتحديد
أسعار تداولها .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار .

قرار

المادة الأولى - على الهيئة العامة للسلع التموينية تسليم كافة الكميات
الواردة لحسابها من المسلى الطبيعى المستورد الى شركات التوزيع التابعة
لقطاع التموين .

المادة الثانية - تحدد أسعار تداول المسلى الطبيعى المستورد على الوجه الآتى :

عبوة زنة ٥ لبرة عبوة زنة ٥ كجم
تعادل ٢١٦٨ ر كجم .

مليم	جنيه	مليم	جنيه	
١٥٠	٥	٣٠٠	١١	سعر بيع العبوة من الهيئة العامة للسلع التمونية الى شركات التوزيع التابعة لقطاع التموين تسليم ميناء الوصول بعد اتمام الافراج الجمركى .
٣٠٠	٥	٦٠٠	١١	سعر بيع العبوة من شركتى تجارة السلع الغذائية بالجملة الى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والفئوية تسليم فروع الجملة .
٥٠٠	٥	...	١٢	سعر بيع العبوة للمستهلك بجميع الجهات .

المادة الثالثة - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أو بالمادة ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الأحوال .
المادة الرابعة - يلغى القرار الوزارى رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

المادة الخامسة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية
تحريرا فى ١٠ رمضان سنة ١٤٠٢ - اول يوليو سنة ١٩٨٢ .

قرارات تحديد أسعار

فلفل — فول — عدس

قرار وزارى رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٥
بشأن تنظيم التصرف فى رسائل الفلفل الأسود المستورد
لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية وتحديد أسعار تداوله (٥)

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن إنشاء
وتنظيم الهيئة العامة للسلع التموينية .
وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم التصرف فى
رسائل وأصناف التوابل والبهارات المستوردة من الخارج والقرارات
المعدلة له .
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار .

قرر

مادة ١ - على الهيئة العامة للسلع التموينية تسليم كافة الكميات
المستوردة لحسابها من الفلفل الأسود الى شركتى التوزيع بالجملة التابعين
للمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية .
مادة ٢ - يتم تعبئة كافة كميات الفلفل الأسود المستورد لحساب
الهيئة العامة للسلع التموينية بمعرفة الشركة المصرية لتعبئة السلع الغذائية
فى عبوات زنة ٣٠ جم يتم توزيعها بموجب البطاقات التموينية على ان يحظر
التصرف فيها خارج نظام التوزيع المقرر .
مادة ٣ - تحدد أسعار تداول الفلفل الأسود المعبأ فى عبوات زنة ٣٠
جم على النحو التالى :

مليم جنيه

٤٨٠ ١١٣٤ سعر تسليم الطن السائب من الهيئة العامة للسلع التموينية
الى شركتى التوزيع بالجملة تسليم موانى الوصول .

مليم جنيه

٨٦٠ ١٢٥٤ سعر بيع الطن من شركتى التوزيع بالجملة الى المجمعات الاستهلاكية التى تقوم بتوزيع المقررات التموينية للمستهلكين والبقالين والتموينيين بجميع الجهات .

٤٠ - سعر العبوة ٣٠ جم للمستهلك بجميع الجهات .

مادة ٤ - تتقاضى الشركة المصرية لتعبئة السلع الغذائية من شركتى التوزيع بالجملة مبلغا قدره ٧٥ جنيها (خمسة وسبعون جنيها) عن كل طن يتم تعبئته من الفلفل الأسود .

مادة ٥ - تلغى بنود تحديد أسعار عبوات الفلفل الاسود الواردة بالجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه .

مادة ٦ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمعقوبات الواردة بالمادة (٥٦) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ او بالمادة (٩) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما حسب الاحوال .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى اول رجب سنة ١٣٩٥ - ١٠ يوليو سنة ١٩٧٧ .

قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢

بشان تنظيم تداول وتحديد أسعار الفول المحلى والمستورد

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية .

وعلى القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم تداول الفول المحلى والمستورد وتحديد أسعاره .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر

مادة ١ - على الهيئة العامة للسلع التموينية تسليم شركتى تجارة السلع الغذائية بالجملة وشركات التعبئة والشركة المصرية للحلوم الدواجن والتوريدات الغذائية والشركة المصرية لتسويق الاسماك الكميات المخصصة لها من الفول المحلى والمستورد وفقا للارصدة المتوافرة لديها .

وعلى الجهات المذكورة توزيع الكميات المسلمة اليها وفقا للحصص والأذن الصادر طبقا لأنظمة التوزيع المقررة .

مادة ٢ - تحدد أسعار تداول الفول المحلى والمستورد المشار اليها بالمادة السابقة على النحو الآتى :

اولا : الفول الصحيح السائب : (المحلى بدرجة نظافة ٢٢ قيراط والمستورد بدرجة النظافة الواردة بها من الخارج) .
(ا) الكميات المربوطة على البطاقات التموينية .

مليم جنيه

... ٨٤ سعر بيع الطن من الهيئة العامة للسلع التموينية الى شركتى تجارة السلع الغذائية بالجملة (المصرية - العامة) تسليم شون بنك التنمية والائتمان الزراعى بكلفة المحافظات بغرض تسليمه للتجار التموينيين .

... ٩٢ سعر بيع الطن من مخازن شركتى الجملة أو شون بنك التنمية والائتمان الزراعى بكلفة المحافظات الى التجار التموينيين .

... ١٠٠ - سعر بيع الكيلوا جرام من التاجر التموينى للمستهلك .

(ب) الكميات المخصصة لأصحاب المطاعم بالقاهرة والجيزة :

مليم جنيه

... ٩٢ سعر بيع الطن من الهيئة العامة للسلع التموينية الى شركتى الجملة تسليم شون بنك التنمية والائتمان الزراعى بكلفة المحافظات بغرض تسليمه لأصحاب المطاعم .

... ١٠٠ سعر بيع الطن من مخازن شركتى الجملة أو شون بنك التنمية والائتمان الزراعى الى أصحاب المطاعم .

(ج) الكميات المباعة لشركة تسويق الأسماك :

مليم جنيه

... ١٠٠ سعر بيع الطن من الهيئة العامة للسلع التموينية الى الشركة المصرية لتسويق الأسماك تسليم شون بنك التنمية والائتمان الزراعى بكلفة المحافظات .

(د) الكميات المباعة للقوات المسلحة والمستشفيات والجامعات

ومسلحة السجون وجهات أخرى :

مليم جنيه

... ٣٣٠ سعر بيع الطن من الهيئة العامة للسلع التموينية الى شركتى الجملة وشركة اللحوم والتوريدات الغذائية تسليم شون بنك التنمية والائتمان الزراعى .

... ٣٥٠ سعر بيع الطن من شركتى الجملة للقوات المسلحة توصيل مخازنها وذلك بعد الفحص والمعاينة والقبول .

مليسم جنيه
... ٣٥٠ سعر بيع الطن من شركة اللجسوم والتوريدات الغذائية
للمستشفيات والجامعات وغيرها من الهيئات توصيل مخازن
الجهات المشترية على أن تكون مخازن الجهة المشترية في
نقص المدينة التي بها مخازن - الشركة البائعة .

... ٣٥٠ سعر بيع الطن من شون البنك الى مصلحة السجون وقوات
الأمن والشركات الصناعية بفرض التصنيع .

ثانيا : الفول الصحيح المعبأ : (درجة نظافة ٢٣ قيراطا)
(١) بفرض البيع لشركات المجمعات والجمعيات الفتوية :

مليسم جنيه
... ١١٥ سعر بيع الطن السائب (درجة نظافة ٢٣ قيراطا) من الهيئة
العامة للسلع التموينية الى شركات التعبئة تسليم شون البنوك
على أن يخفض سعر الطن بمقدار ٢٥٠٠ جنيه عن كل نصف
قيراط نقص في درجة النظافة .

... ١٤٠ سعر بيع الطن المعبأ من مخازن شركات التعبئة الى شركات
المجمعات والجمعيات الفتوية وما إليها .

... ١٥٠ سعر بيع الكيلو جرام المعبأ للمستهلك
(ب) بفرض البيع لشركات الأمن الغذائي :

مليسم جنيه
... ٢٠٥ سعر بيع الطن السائب (درجة نظافة ٢٣ قيراطا) من الهيئة
العامة للسلع التموينية الى شركات التعبئة تسليم شون
البنوك على أن يخفض سعر الطن بمقدار ٤٥٠ جنيه عن
كل نصف قيراط نقص في درجة النظافة .

... ٢٣٠ سعر بيع الطن المعبأ من مخازن شركات التعبئة الى شركات
الأمن الغذائي .

... ٢٥٠ سعر بيع الكيلو جرام المعبأ للمستهلك .

ثالثا : الفول المجروش المعبأ :
(٩) للمجمعات الاستهلاكية والجمعيات الفتوية :

مليسم جنيه
... ١٣٠ سعر بيع الطن من الفول الصحيح (درجة نظافة ٢٢.٥
قيراط) لفرض الجرش من الهيئة العامة للسلع التموينية الى
شركات الجملة والتعبئة تسليم شون البنوك على أن يزداد أو
يخفض سعر الطن بمقدار ٢٨٩٠ جنيه عن كل نصف قيراط
يزيد أو ينقص في درجة النظافة .

مليم	جنيه	
...	١٧٠	سعر بيع الطن المجروش بفرض التعبئة من مخازن شركتى الجملة الى شركات التعبئة .
...	١٩٠	سعر بيع الطن المجروش المعبأ من شركات التعبئة الى شركات لجمعيات ولجمعيات الفتوية تسليم مخازن شركات التعبئة .
٢٠٠	—	سعر بيع الكيلو المجروش المعبأ (درجة نظافة ٢٣ قيراطا) للمستهلك .

(ب) لشركات الأمن الغذائى :

مليم	جنيه	
...	٢٨٠	سعر بيع الطن المجروش المعبأ من شركات التعبئة الى شركات الأمن الغذائى تسليم مخازن شركات التعبئة .
٣٠٠	—	سعر بيع الكيلو المجروش المعبأ (درجة نظافة ٢٣ قيراطا) للمستهلك وتقوم شركات التعبئة بسداد مبلغ ٩٠ جنيها للهيئة العامة للسلع التموينية عن كل طن فول مجروش معبأ يسلم لشركات الأمن الغذائى .
		رابعا : الفول المجروش السائب :

مليم	جنيه	
...	١٤٥	سعر بيع الطن من الفول الصحيح (درجة نظافة ٢٢ قيراط) لفرض الجرش من الهيئة العامة للسلع التموينية الى شركات التموين تسليم شون البنوك على أن يزداد أو يخفض سعر الطن بمقدار ٣ جنيهاً و ٢٢٠ مليماً عن كل نصف قيراط يزيد أو ينقص فى درجة النظافة .
...	١٨٥	سعر بيع الطن المجروش من مخازن الشركات التموينية الى شركات المجمعيات .
		سعر بيع الكيلو السائب (درجة نظافة ٢٣ قيراطا) للمستهلك .

مادة ٣ — يلغى القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ٩

تحريراً فى أول ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ — ٢٦ يناير ١٩٨٢ .

**قرار رقم (٢٧٠) لسنة ١٩٨٢
بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار العدس المحلى والمستورد**

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الارباح .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة
العامة للسلع التموينية .
وعلى القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار
العدس المحلى والمستورد .
وعلى القرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم
١٦ لسنة ١٩٨٢ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مقرر

مادة ١ - على الهيئة العامة للسلع التموينية تسليم شركتى تجارة
السلع الغذائية بالجملة وشركات التعبئة الكميات المخصصة لها من العدس
المحلى والمستورد بنوعيه الصحيح والمجروش وفقا للارصدة المتوفرة لديها ،
وعلى الجهات المذكورة توزيع الكميات المسلمة اليها وفقا للحصص والاذون
الصادرة طبقا لائحة التوزيع المقررة .

مادة ٢ - تحدد أسعار تداول العدس المحلى والمستورد بنوعيه الصحيح
والمجروش المشار اليها فى المادة السابقة على الوجه الآتى :

أولا - العدس الصحيح والمجروش المعبأ المحلى والمستورد :

مليم جنيه	
٢٩٥	سعر بيع الطن من الهيئة العامة للسلع التموينية الى الشركات التابعة لها التعبئة تسليم الموانى .
٣٢٠	سعر بيع الطن المعبأ من مصانع شركات التعبئة لشركتى الجملة تسليم مخازن شركات التعبئة .
٣٣٥	سعر بيع الطن من شركتى الجملة الى الجمعيات القنوية والجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالمحافظات تسليم مخازن شركتى الجملة .
٣٥٠	سعر بيع الكيلو جرام المعبأ للمستهلك بجميع المحافظات .

**ثانيا - العدس الصحيح والمجروش المستورد والمحلى للقوات المسلحة
والهيئات الحكومية :**

مليم جنيه

... ٤٨٠ سعر بيع الطن من الهيئة العامة للسلع التموينية الى شركتى
الجملة تسليم الموانى او الشون بفرض بيعه للهيئات الحكومية
والقوات المسلحة .

... ٤٩٠ سعر بيع الطن من شركتى الجملة الى شركة اللحوم تسليم
مخازن شركتى الجملة .

... ٥٠٠ سعر بيع الطن من شركتى الجملة الى القوات المسلحة
ومصلحة السجون والجهات المتعاقدة توصيل مخازن الجهات
المشتريه فى نفس المدينة .

... ٥٠٠ سعر بيع الطن من شركة اللحوم الى الجهات المتعاقدة معها
تسليم مخازن تلك الجهات بنفس المدينة .

مادة ٣ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل
عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة "لا تقل عن خمسمائة جنيهه
ولا تتجاوز الفى جنيهه او باحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الاحوال تضبط
الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - يلغى القرارين رقمى ١٦ لسنة ٨٢ ، ١٦٠ لسنة ١٩٨٢
المشار اليهما .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا فى ٣٠ / ١٠ / ١٩٨٢

قرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٢

**بتعديل بعض احكام القرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن
تنظيم تداول وتحديد اسعار العدس المحلى والمستورد**

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة
العامة للسلع التموينية .

وعلى القرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار
العدس المحلى والمستورد .
وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

قـرـر

مادة ١ - يستبدل بنص البند الأول من الفقرة (أولا - العدس الصحيح
والمجروش المعبأة المحلى والمستورد) من المادة (٢) من القرار رقم ٢٧٠
لسنة ١٩٨٢ المشار اليه النص الآتى :
٢٩٥ جنيها سعر بيع الطن من الهيئة العامة للسلع التموينية الى
الشركات المصرح لها بالتعبئة تسليم الموانى على أن تتحمل الهيئة مصاريف
النقل الى مخازن تلك الشركات .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ؟

نشر هذا القرار فى العدد ٦ الوقائع المصرية فى ٦ يناير سنة ١٩٨٣

قرار وزارى رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٨
بشأن أسس تعيين أسعار الموالح لموسم ١٨٧٩/٧٨

وزير التمويل والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى توصيات اللجنة المشكلة لدراسة تسعير الموالح لموسم ١٨٧٩/٧٨
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الاسعار .

قـر

مادة ١ - حددت أسس تعيين امتحان تداول الموالج لموسم ١٩٧٨/٧٨ بمحافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية

المصنف	الرتبة	عدد الثمار بالكيلو	ملييم	سعر بيع الكيلو	ملييم
برتقال بلدي وبذرة وأبو دمه وليمون حلو	نمرة (١)	لا تزيد على ٨ ثمرات	٧٥	٩٠	٩٠
برتقال مسكري وخليلى أبيض وأحمر	نمرة (٢)	لا تزيد على ١١ ثمرات	٦٥	٨٠	٨٠
برتقال شامونى (بافاوى)	نمرة (١)	لا تزيد على ١٠ ثمرات	٦٥	٩٠	٩٠
ترتقال أبو سره	نمرة (٢)	لا تزيد على ٧ ثمرات	٧٥	٨٠	٨٠
البيضاوى	نمرة (١)	لا تزيد على ٥ ثمرات	٦٥	٩٠	٩٠
برتقال ملائشيا (المصينى)	نمرة (٢)	لا تزيد على ٧ ثمرات	٨٥	١١٠	١١٠
	نمرة (١)	لا تزيد على ١٠ ثمرات	٩٠	١١٠	١١٠
	نمرة (٢)	لا تزيد على ١٢ ثمرات	٨٥	١٠٠	١٠٠

تسرى الاستعمال مسالفة الذكر خلال الفترة من ١٩٧٨/١٠/٢٨ حتى ١٩٧٩/٧/٣١ ويتم تعديل عدد ثمار الكيلو في اليوسفى اعتباراً من ١٩٧٩/٣/١ وحتى نهاية الموسم الى ١٢ ثمرة للرتبة الأولى ، ١٥ ثمرة للرتبة الثانية .
(*) الوقائع المصرية فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٨ العدد ٢٢٠ .

مادة ٢ - على تجار الجملة عدم اضافة اى عمولات او مصاريف عند البيع لتجار التجزئة على الاسعار الصادرة من لجان التسعيرة المحلية .

مادة ٣ - يلتزم تجار الجملة والتجزئة بفرز الثمار وتدرجها وفي حالة عدم التدرج تباع بسعر الرتبة نمرة (٢) وفي جميع الاحوال يجب ان تكون الثمار ناضجة سليمة من العفن والعطب والتشقق وخالية من الحشرة القشرية والنقضة (وهى الساقطة والمشقة والمعلوبة والمتعقد واليابسة) .

مادة ٤ - تقوم لجان التسعيرة المحلية بمحافظات الانتاج الرئيسية بتخفيض اسعار اصناف الموالح التى تنتجها عن الاسعار الواردة بالمادة (١) من هذا القرار بواقع ٨ مليمات للكيلو فى الجملة و ١٠ مليمات للكيلو فى القطاعى اما باقى اصناف الموالح فى تلك المحافظات فتكون اسعارها فى حدود اسعار محفظت القاهرة والجيزة والاسكندرية .

مادة ٥ - على لجان التسعيرة المحلية بالمحافظات النائية مراعاة عدم تجاوز الاسعار التى تقررها اسعار المحافظات المنتجة مضافا اليها مصاريف النقل الفعلية من تلك المحافظات اما باقى المحافظات فتكون اسعار الموالح بها فى حدود الاسعار الواردة بالمادة (١) من هذا القرار .

مادة ٦ - يجوز لتاجر التجزئة تحصيل مبلغ خمسة مليمات ثمنا للكيس عبوة واحد او اثنين كيلو جرام وعشرة مليمات للعبوة اكثر من ذلك اذا رغب المستهلك فى تعبئة مشترياته .

مادة ٧ - على لجان التسعيرة المحلية لمحافظات الجمهورية مراعاة تحديد اسعار الموالح وفقا لاحكام هذا القرار .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ٤

قرار وزارى رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٢

بشان أسس تعيين اسعار الموالح موسم ٨٢ - ١٩٨٣

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى توصيات اللجنة المشكلة لدراسة تسعير الموالح لموسم ٨٢ - ١٩٨٣ وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الاسعار .

قرار

مادة ١ - تحدد أسس تعيين اسعار الموالح لموسم ٨٢ - ١٩٨٣ بمحافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية ومدينة شبرا الخيمة بمحافظة القليوبية على النحو التالى :

الصفة	الرتبة	عدد الثمار في الكيلو جرام	سعر بيع الكيلو جرام	
			جملة	قطاعي
{ برنقال بلدي وبذرة وأبو دمه وليون حلو	نمرة ١	لا تزيد على ٨ ثمرات	١١٢	١٤٠
	» ٢	» ١١ ثمرات	١٠٤	١٣٠
{ برنقال سكري وخليلي أبيض وأحمر	» ١	» ٧ ثمرات	١١٢	١٤٠
	» ٢	» ١٠ »	١٠٤	١٣٠
{ برنقال شاموتي برنقال ياقاوي شاموتي	» ١	» ٥ »	١١٢	١٤٠
	» ٢	» ٧ »	١٠٤	١٣٠
{ برنقال أبو سرة	» ١	» ٥ »	١٥٢	١٩٠
	» ٢	» ٧ »	١٤٤	١٨٠
{ اليوسفي	» ١	» ١٠ »	١٥٢	١٩٠
	» ٢	» ١٢ ثمرات	١٤٤	١٨٠
برنقال فالنشيا (صيفي)			١٥٢	١٩٠

مادة ٢ - على تجار الجملة عدم اضافة أى عمولات أو مصاريف عند البيع لتجار التجزئة على الأسعار الصادرة من لجان التسعير المحلية .

مادة ٣ - يلتزم تجار الجملة والتجزئة بفرز الثمار وتدريبها وفي حالة عدم التدرج تباع بسعر الرتبة نمرة (٢) وفي جميع الاحوال يجب أن تكون الثمار ناضجة سليمة خالية من العفن والعطب والتشقق وخالية من الحشرة القشرية والنقضة (وهي الساقطة والمشقة والعطبة والمتعفنة واليابسة) .

مادة ٤ - تقوم لجان التسعير المحلية بمحافظات الانتاج الرئيسية وهي :

(م - ٣٩ الجرائم التموينية)

بالنسبة للبرتقال أبو سره	البحيرة - القليوبية - الشرقية
بالنسبة للبرتقال البلدى	الدقهلية - الغربية - المنوفية
بالنسبة للبرتقال السكرى	أسيوط - القليوبية - البحيرة
بالنسبة للبرتقال الاحمر بدمه	الشرقية - المنوفية - الفيوم
بالنسبة للبرتقال الخليلى بنوعيه	الغربية - سوهاج
بالنسبة للبرتقال الشاموتى	البحيرة - الشرقية - الغربية
(البلفاوى)	المنوفية - الدقهلية - القليوبية
بالنسبة للبرتقال الفالانشيا	بنى سويف - القليوبية - الغربية
(الصيفى)	الشرقية - القليوبية - المنيا
بالنسبة لليمون الحلو	بنى سويف - البحيرة
بالنسبة لليوسفى	بنى السويف - القليوبية - المنوفية
	القليوبية - البحيرة - الشرقية
	المنوفية - الدقهلية - الغربية
	- القليوبية - البحيرة - الشرقية -
	أسوان
	القليوبية - البحيرة - الشرقية -
	المنوفية

بتخفيض أسعار الموالح التى تنتجها والموضحة قرين كل منها عن الأسعار الواردة بالمادة (١) من هذا القرار يواقع ٨ مليارات للكيلو جرام فى الجملة ، ١٠ مليارات للكيلو جرام فى القطاعى أما الباقى (أصناف الموالح) فى تلك المحافظات فتكون أسعارها فى حدود أسعار محافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية ومدينة شبرا الخيمة بمحافظة القليوبية .

مادة ٥ - على لجان التسعير المحلية بالمحافظات النائية مراعاة عدم تجاوز الاسعار التى تقررها لجان التسعير المحلية بالمحافظات المنتجة مضاف اليها مصاريف النقل الفعلية من تلك المحافظات أما باقى المحافظات فتكون أسعار الموالح بها فى حدود الاسعار الواردة بالمادة (١) من هذا القرار .

مادة ٦ - يجوز لتاجر التجزئة تحصيل عشر مليارات ثمننا للكيس اذا رغب المستهلك فى تعبئة مشترواته .

مادة ٧ - على لجان التسعير المحلية لمحافظات الجمهورية مراعاة تحديد أسعار الموالح وفقا لاحكام هذا القرار .

مادة ٨ ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

صدر فى ١٦ ذى الحجة سنة ١٤٠٢ (٣ أكتوبر سنة ١٩٨٢) .

نشر فى الوقائع المصرية فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٨٢ .

قرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٢

بشأن تعيين أسس تسعير البطيخ لموسم ١٩٨٢

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨١ بشأن تعيين أسس تسعير البطيخ .

وعلى توصيات اللجنة المشكلة لدراسة تسعير البطيخ لموسم ١٩٨٢ .
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار .

قرر

مادة ١ - تحدد أسس تعيين أسعار البطيخ بكافة أنواعه لموسم ١٩٨٢ فى محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والاسكندرية وفقا لما يلى :

سعر الكيلو جرام		وزن الثمرة	الصنف
من تاجر التجزئة للشهك	من تاجر الجملة لتاجر التجزئة		
٧٠	٥٥	أقل من ٤ كجم	البطيخ الأحمر بكى كروى الشكل بكافة أصنافه كالشايان بلاك والجيزة ١
١٢٠	٩٨	من ٤ كجم إلى ٥ كجم	
١٨٠	١٤٥	أكثر من ٥ كجم	
٧٠	٥٨	٦ كجم فأقل	البطيخ الأحمر بكى صاوى الشكل لكافة أصنافه كالكويجو والشارستون والابرش حراى والكروم-ون-ويت
٨٠	٦٥	أكثر من ٦ كجم	
٤٠	٣٠	٦ كجم فأقل	البطيخ البلدى بكافة أصنافه كالحبسى والصاحاوى والادكادى والبرلمى
٥٠	٤٠	أكثر من ٦ كجم	

تسرى الاسعار سالفة الذكر ابتداء من السبت ١٢/٦/١٩٨٢ وحتى نهاية الموسم وفى جميع الاحوال تجبر المليمات الى القرش أو النصف قرش لصالح تاجر التجزئة ويجب أن تكون الثمار تامة النضج خالية من العطب والتلف والتشوهات .

مادة ٢ - على محافظات الانتاج التالية تخفيض الاسعار بها بواقع

٨ مليمات للكيلو في الجملة ، ١٠ مليمات للكيلو في القطاعى بالنسبة للاصناف الامريكية الكروية والبيضاوية الشكل ، ٤ مليمات للكيلو في الجملة ، ٥ مليمات للكيلو في القطاعى بالنسبة لأصناف البطيخ البلدية الكروية وذلك عن الأسعار الواردة بالمادة (١) من هذا القرار وذلك على الوجه التالى :

الصنف	الفترة	المحافظة المنتجة
البطيخ الأمريكى الكروى	من بداية التسعيرة وحتى ٦/٣٠	المنيا - بنى سويف - الفيوم
	من ٦/١٥ وحتى نهاية الموسم	الإسماعيلية - الشرقية - البحيرة
	من ٧/١٥ وحتى نهاية الموسم	الدقهلية - كفر الشيخ
البطيخ الأمريكى البيضاوى الشكل	طوال الموسم	الفيوم - بنى سويف - المنيا الإسماعيلية - الشرقية - الدقهلية - كفر الشيخ - البحيرة
البطيخ البلدى الكروى الشكل	طوال الموسم	الفيوم - بنى سويف - المنيا وجميع محافظات الوجه البحرى فيما عدا القليوبية

مادة ٣ - يراعى أن تكون الاسعار التى تحددها لجان التسعيرة المحلية بباقى المحافظات فى حدود الأسعار المحددة بالمادة الاولى من هذا القرار ويستثنى من ذلك المحافظات النائية فتكون زيادة الاسعار بها عن الاسعار التى تحددها المحافظات المنتجة بما يعادل مصاريف النقل بين تلك المحافظات .

مادة ٤ - مع عدم الاخلال بما تنص عليه التشريعات الاخرى من احكام يجب على تجار الجملة والتجزئة فرز ثمار البطيخ من كل صنف على حدة واعلان سعر البيع على كل صنف على أن يشمل الاعلان اسم الصنف والسعر المحدد مع اعلان قائمة الاسعار بمكان ظاهر من واجهة المحل أو مكان البيع .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من السببت
١٩٨٢/٦/١٢ .

صدر في ١٤ شعبان سنة ١٤٠٢ (٦ يونية سنة ١٩٨٢) .
قرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض احكام القرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعيين أسس
تسعير البطيخ لموسم ١٩٨٢

وزير التموين والتجارة الداخلية
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .
وعلى القرار الوزارى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعيين أسس تسعير
البطيخ لموسم ١٩٨٢ .
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار .
مادة ١ - تستبدل المادتين الأولى والخامسة من القرار رقم ١٣٤ لسنة
١٩٨٢ بالنص الآتى :

تحدد أسس تعيين أسعار البطيخ بكافة أنواعه لموسم ١٩٨٢ فى
محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والاسكندرية وفقا لما يلى :

سعر الكيلو جرام		وزن الثمرة	الصنف
من تاجر التجزئة للسهك	من تاجر الجملة لتاجر التجزئة		
٧٠	٥٥	أقل من ٤ كجم	البطيخ الأمريكى كروى الشكل بكافة أصنافه كالشليان بلالك والجيزة ١
١٢٠	٩٨	من ٤ كجم إلى أقل من ٦ كجم	
١٨٠	١٤٥	٦ كجم فأكثر	
٧٠	٥٨	٦ كجم فأقل	البطيخ الأمريكى بيضاوى الشكل
٨٠	٦٥	أكثر من ٦ كجم	بكافة أصنافه كالكوننجو والشارلستون والايرش جراى والكرومسون سويت
٤٠	٣	٦ كجم فأقل	البطيخ البلدى بكافة أصنافه كالحيسى
٥٠	٤٠	أكثر من ٦ كجم	والصالحاوى والادكادى والبرلس

تسرى الأسعار سالفة الذكر ابتداء من الخميس ١٩٨٢/٧/١ وحتى نهاية الموسم ، وفي جميع الأحوال تجبر المليمات الى القرش أو النصف قرش لصالح تاجر التجزئة ، ويجب أن تكون الثمار تامة النضج خالية من العطب والتلف والتشوهات .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من الخميس أول يوليو ١٩٨٢

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٢

بشأن أسس تعيين أسعار تداول العنب لموسم ١٩٨٢

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن تشكيل لجنة دائمة للتنسيق بين لجان التسعير المحلية بالمحافظات .

وعلى توصيات اللجنة المشكلة بالوزارة لدراسة تسعير العنب لموسم ١٩٨٢ .

وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار .

قـرـر

مادة ١ - تحدد أسس تعيين أسعار تداول العنب لموسم ١٩٨٢ بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية على النحو التالى :

المنوع	سعر بيع الطن المعبأ من المنتج الى تاجر الجملة بالمزرعة		سعر بيع الكيلو جرام من تاجر الجملة الى تاجر التجزئة بأسواق الجملة		سعر بيع الكيلو جرام للمستهلك	
	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
العنب البنائى	٢٧٨	—	٣٠٠	—	٣٨٠	—
العنب الرومى والإيطالى والروزاكى والفري وبز العزة والدانوبى والنيومى الكيلوباترا والفرازى والمسكات بأنواعه	٢٠١	٤٥٠	٢٢٥	—	٢٨٠	—
العنب البلدى وباقي الأصناف	١٠٠	—	١٢٠	—	١٥٠	—

مادة ٢ - تقوم محافظات الانتاج الرئيسية الموضحة فيما يلى بتخفيض اسعار اصناف العنب التى تنتجها والمشار اليها قرين كل منهما عن الاسعار الواردة بالمادة (١) من هذا القرار بواقع ٨ مليمات للكيلو جرام فى التجزئة لأصناف العنب البناتى ومجموعة العنب الرومى ، ٤ مليمات للكيلو جرام فى الجملة ، ٥ مليمات للكيلو جرام فى التجزئة بالنسبة لأصناف مجموعة العنب البلدى وهذه المحافظات هى :

المحافظة	الصنف
الاسكندرية - البحيرة - الغربية - الدقهلية - المنوفية •	العنب البناتى
البحيرة - بنى سويف - اسيوط - المنيا •	العنب الرومى
البحيرة •	العنب الايطالى
الفيوم •	العنب الفيومى
المنوفية •	عنب بز العنزة
اسيوط •	العنب الغربى
البحيرة - الغربية •	العنب الزوزاكى
البحيرة •	العنب الكيلوباترا
المنوفية - اسيوط - سوهاج - قنا •	والقزازى
	العنب البلدى

مادة ٣ - على لجان التسعير المحلية بباقى محافظات الجمهورية مراعاة اسس اسعار التداول المشار اليها بالمادة (١) من هذا القرار كحد اقصى للاسعار ويستثنى من ذلك المحافظات النائية فيمكن للجان التسعير المحلية بها زيادة الاسعار عن اسعار باقى المحافظات بما يعادل الزيادة فى مصاريف النقل اليها من محافظات الانتاج ماعدا محافظات الاسكندرية فتكون الاسعار بها للاصناف التى لاتنتجها وفقا لاسعار محافظة البحيرة مضافا اليها ٤ مليمات للكيلو فى الجملة ، ٥ مليمات للكيلو فى التجزئة •

مادة ٤ - يجوز لتاجر التجزئة تحصيل مبلغ عشرة مليمات ثمنا للكيس عبوة كيلو جرام ، عشرون مليما لأكثر من ذلك اذا رغب المستهلك فى تعبئة مشترواته •

- مادة ٥ - تسرى أحكام هذا القرار حتى نهاية شهر نوفمبر ١٩٨٢ .
مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من
الثلاثاء ٢٧ - ٧ - ١٩٨٢ .

قرار وزارى رقم ٢٧١ لسنة ١٩٨٢
صادر بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٣٠

بشأن تحديد أسعار تداول الموز لموسم ١٩٨٣/٨٢

وزير التموين والتجارة الداخلية :

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .
وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تحديد أسعار
تداول الموز لموسم ١٩٨٢/٨١ .
وعلى تقرير اللجنة المشكلة لدراسة تسعير الموز لموسم ١٩٨٣/٨٢ .
وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الاسعار .

قرر

- مادة ١ - تحدد اسس تعيين أسعار تداول الموز بمحافظات (القاهرة
والاسكندرية) واقسام بندر الجيزة وشبرا الخيمة من القليوبية لموسم
١٩٨٣/٨٢ على النحو التالى :

الرتب	رتبة اولى	رتبة ثانية
	(١٢ صباع فأقل)	(أكثر من ١٢ صباع)
سعر بيع الكجم	سعر بيع الكجم	سعر بيع الكجم
من تاجر الجملة	من تاجر التجزئة	من تاجر الجملة
الى تاجر التجزئة	الى المستهلك	الى تاجر التجزئة
الى المستهلك		
١٩٨٢/١١/٦ من	١٩٨٣/٩/٣٠ الى	١٩٨٢/١١/٦ من
٣٨٠	٥٠٠	٣٥٠
٤٥٠		

مادة ٢ - يخصم ٧٪ من اجمالى الوزن نظير العظم فى حالة البيع
سبائط من تاجر الجملة الى تاجر التجزئة ويبيع الموز للمستهلك كخوفا
مشطة خالية من العظم .

مادة ٣ - يجوز لتاجر التجزئة تحصيل مبلغ عشرة مليات ثمنا للكيس
عبوة كيلو جرام وعشرون مليا لآكثر من ذلك اذا رغب المستهلك فى تعبئة
مشترواته .

مادة ٤ - على المحافظات المنتجة للموز (البحيرة - المنوفية -
القليوبية - الغربية - الدقهلية) بالوجه البحرى (الجيزة - اسيوط -
سوهاج -) بالوجه القبلى مراعاة تحديد اسعار التداول بها وفقا للاسس
المشار اليها فى المواد السابقة مخفضة بواقع ١٢ مليا للكيلو جرام من
تاجر الجملة الى تاجر التجزئة ١٥ مليا للكيلو جرام من تاجر التجزئة الى
المستهلك .

ويراعى الا تزيد اسعار التداول بباقى المحافظات عن اسس التعيين
المشار اليها فى هذا القرار ويستثنى من ذلك المحافظات النائية فيجوز زيادة
الاسعار بها عن اسعار المحافظات المنتجة بما يعادل مصاريف النقل الفعلية
اليها من تلك المحافظات .

مادة ٥ - تسرى احكام هذا القرار حتى ١٩٨٣/٩/٣٠ .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من
١٩٨٢/١١/٦ .

تحريرا فى ١٩٨٢/١٠/٣٠ .

قرارات تحديد أسعار الدجاج

قرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠

التموين والتجارة الداخلية

بتحديد أسعار الدجاج

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .
وعلى موافقة اللجنة العليا للأسعار .

قرر :

المادة الاولى : تعيين أسس تحديد أسعار الكيلو جرام من الدجاج
الى السلالات الأجنبية والمهجنة انتاج مزارع القطاع الخاص بمخافطات
القاهرة والجيزة والقليوبية وفقا لما يلى :
اولا : سعر بيع المزرعة للتاجر بكافة الجهات :

مليم جنيه

— ١ تسليم المزرعة .

ثانيا : أقسام محافظة القاهرة وأقسام الهرم والجيزة وبولاق الدكرور
والدقى وامبابة من محافظة الجيزة :

مليم جنيه

٢٠٠ ١ تسليم محال التاجر

١٠٠ ١ للمستهلك

ثانيا : أقسام شبرا الخيمة والخانكة والقناطر الخيرية من محافظة
القليوبية .

مليم جنيه

١٠٠ ١ تسليم محال التاجر .

١٥٠ ١ للمستهلك .

رابعا : باقى مناطق محافظتى الجيزة والقليوبية :

مليم جنيه

— ١ تسليم محال التاجر

١٠٠ ١ للمستهلك .

ويجب أن يكون الدجاج خاليا من المياه والطعام المضاف بقصد زيادة
الوزن .

المادة الثانية : على لجان التسعير المحلية لكل محافظة من المحافظات
الأخرى أسعار التداول استرشادا بالأسس الواردة بالمادة السابقة وفقا
لظروف المحافظة ومصاريف النقل .

المادة الثالثة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

نشر في ٦ سبتمبر سنة ١٩٨٠ .

قرار رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٠

وزير التموين والتجارة الداخلية :

الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .

موافقة اللجنة العليا للأسعار .

قرر :

(المادة الاولى)

تعيين أسس تحديد أسعار تداول الدجاج المحلى المذبوح انتاج مزارع القطاع الخاص والمربون بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية وفقا لما يلى :

مليم	جنية
٤٠٠	١

سعر بيع الكيلو جرام للمستهلك معبأة فى اكياس من البوليثلين ويتعين ان يكون الدجاج تام التنظيف خالى من الريش والحويصلة والأرجل والرقبة ويحظر بيحه غير منظفا وفقا للفقرة السابقة .

(المادة الثانية)

على لجان التسعير المحلية لكل محافظة من محافظات الجمهورية الاخرى تحديد أسعار التداول استرشادا بالأسس الواردة بالمادة السابقة وفقا لظروف المحافظة المحلية ومصاريف النقل .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
نشر في ٦ سبتمبر سنة ١٩٨٠

وزارة التموين والتجارة الداخلية
قرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٠

فى شأن تنظيم التصرف فى انتاج مجازر الشركة العامة للدواجن من كبد
وقوانص الدواجن وتحديد أسعارها

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر

مادة ١ - على الشركة العامة للدواجن تسليم كامل انتاج مجازرها
من كبد وقوانص الدواجن الى شركات المجمعات الاستهلاكية وفقا لما يلى :
- شركتى النيل للمجمعات الاستهلاكية - والأهرام للمجمعات
الاستهلاكية بالنسبة لانتاج مجزرى مصر الجديدة والخانكة .
- شركة الاسكندرية للمجمعات الاستهلاكية بالنسبة لانتاج مجزرى
ابيس .

مادة ٢ - يحدد سعر بيع الكيلو جرام من كبد وقوانص الدواجن
المشار اليها بالمادة السابقة المعبأة فى أكياس من البوليثين كالاتى :
مليمجنيه

١٢٠ر ١ لشركات المجمعات الاستهلاكية تسليم المجازر .

١٥٠ر ١ للمستهلك فى جميع الجهات .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة
بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ؟

تحريرا فى ٣١ مايو سنة ١٩٨٠ .

تحديد اسعار اللحوم

(م - ٤٠ الجرائم التموينية)

قرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨٠

بتحديد أسس تعيين أسعار الحيوانات المحلية المعدة

لحومها للاكل ولحومها المذبوحة

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى موافقة اللجنة العليا للأسعار .

قرر

(المادة الأولى)

تحدد أسس تعيين أسعار الحيوانات المحلية المعدة لحومها للاكل من
المواشى البقرية والجاموسى ولحومها المذبوحة وفقا لما يلى :

(١) محافظات القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس ومطروح .
واقسام شرطة محافظة الجيزة (جيزة اول - جيزة ثان - الهرم
الدقى - امبابه بولاق الدكرور - العجوزة بمحافظة الجيزة)
ومدينة شبرا الخيمة بمحافظة القليوبية .

سعر البيع للكيلو جرام للمستهلك مشفى		سعر بيع الكيلو جرام للقصاب تسليم المحزر		سعر الكيلو جرام فائض حى		البيان					
		جاموسى		بقرى		جاموسى		بقرى			
جبه	مليم	جبه	مليم	جبه	مليم	جبه	مليم	جبه	مليم		
٢	٥٠٠	القطع الممتازة	١	٧٣٠	١	٧٩٠	—	٩٨٠	١	٠٨٠	كندوز بقرى وحاموسى صفير
٢	٢٠٠	القطع العادية									

(المادة الثانية)

تحدد أسعار تداول عجول البتلو والضأن والماعز والجاموسى والبقرى
الكبير والابل ولحومها فى المحافظات والمناطق المشار إليها بالمادة السابقة
وفقا لما يلى :

(١) محافظات القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس ومطروح
وأقسام شرطة محافظة الجيزة (جيزة أول - جيزة ثان - الهرم
بوراق الدكرور الدقى - امبابة - العجوزة بمحافظة الجيزة) ومدينة شبرا
الخيمة بمحافظة القليوبية :

البيان	سعر بيع الكيلو جرام قائم حتى		سعر بيع الكيلو جرام للأقصاب تسليم المحزر		سعر بيع الكيلو جرام للمستهلك	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
عجول البتلو (عجول جاموسى)	١٥٠	١	—	٢	٢٠٠	٢
					٣٠٠	٢
					٥٠٠	٢
ضأن وماعز صغير ..	—	١	٩٥٠	١	٣٠٠	٢
					٥٠٠	٢
ضأن وماعز كبير ...	٨٠٠	—	٦٥٠	١	٨٥٠	١
					—	٢
جاموسى وبقرى كبير	٦٠٠	—	٢٥٠	١	٧٠٠	١
الجملى	٦٠٠	—	٢٥٠	١	٨٠٠	١
					٢٠٠	١

(ب) المحافظات الأخرى وباقي مناطق محافظتي البحيرة والقليوبية :

البيان	سعر بيع الكيلو جرام قائم حتى		سعر بيع الكيلو جرام للقصاب تسليم		سعر بيع الكيلو جرام للمستهلك	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
عجول البتلو (عجول جاموسى)	١٠٠	١	٩٠٠	١	...	٢
					١٠٠	٢
					٢٥٠	٢
ضأن وماعز صغير	٩٥٠	—	٨٨٠	١	٠٥٠	٢
					٢٠٠	٢
ضأن وماعز كبير	٧٧٠	—	٦٠٠	١	٧٠٠	١
					٨٥٠	١
جاموسى ونقرى كبير	٥٨٠	—	١٤٥	١	٦٠٠	١
الجملى	٥٢٠	—	١٠٠	١	٦٥٠	١
					—	١

(المادة الثالثة)

على لجنة التسعير المحلية بمحافظة الوادى الجديد تحديد أسعار تداول الحيوانات المشار اليها ولحومها بما يتفق مع ظروف المحافظة المحلية .
(المادة الرابعة)

يشترط فى بيع الحيوانات واللحوم المذبوحة المشار اليها فى هذا القرار الالتزام بالمواصفات الآتية :

(أ) أن تكون الحيوانات صائمة لا تقل عن اثنى عشر ساعة قبل البيع .
(ب) تسليم اللحوم من تاجر المجزر الى القصاب خالية من مراء الفسيل وجافة السطح وتباع الى المستهلك بهذه الحالة .

(ج) يتم بيع اللحوم بكافة أصنافها الى المستهلكين بوزنها بدون ورق .
(د) يتم بيع اللحوم من أصناف الكندوز والبقرى الكبير والجاموسى الكبير والجملى مشفاة بدون عظم خالية من الفضاريف أو العروق أو الشفت السائب .

(هـ) يحظر بيع اللحوم مفروما الا بناء على طلب المشتري وبذات مواصفات ونسبة الدهون فى اللحوم العادية وبما لايجاوز السعر المحدد لتداول الأجزاء العادية .

(و) يقصد بالأجزاء الممتازة والفلتو والتليبانكو والانتركوت والكولاطة والسمانة ووشى الفخدة والأكباد والقلوب والكلاوى على أن تعتبر باقى الذبيحة قطع عادية .

(ز) يقصد بالأجزاء الخلفية من البتلو الفخذان وبيت الكلاوى وتعتبر باقى الذبيحة أجزاء أمامية .

(ح) يجب الا يتضمن اللحم المباع دهن البطن أو الدهن السائب أو اللية بما يجاوز فى مجموعة عشرة فى المائة من الكمية المباعة من

اللحم .

(ط) لا يجوز بيع اللحوم الى المستهلكين مختلطة الأصناف .
(ي) يجب الا تتجاوز نسبة العظام ٢٠ ٪ من كمية اللحم البتلو المباع بالعظم .

(المادة الخامسة)

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول أكتوبر

قرار رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٨٢

في شأن تحديد أسعار اللحوم والدواجن المجمدة الواردة للقوات المسلحة والمستشفيات والمصالح الحكومية بمعرفة الشركة المصرية للحوم والدواجن

وزير التموين والتجارة الداخلية :
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ .
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٢٨٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن إنشاء الهيئة
العامة للسلع - التموينية .
وعلى القرار رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح .
وعلى القرار رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم تداول الأغنام
المستوردة واللحوم المستوردة الموزعة بمعرفة التموين .

قرر

مادة ١ - تحدد أسعار اللحوم والدواجن المجمدة المستوردة بمعرفة
الهيئة العامة للسلع التموينية والتي تقوم الشركة المصرية للحوم والدواجن
والتوريدات الغذائية بتوريدها للقوات المسلحة والمستشفيات والمصالح
الحكومية على أساس تكلفة الاستيراد مضافا اليها نسبة ٥٪ للشركة
المذكورة كهامش ربح وذلك كل ستة اشهر .

مادة ٢ - تحدد أسعار اللحوم والدواجن المشار اليها بالمادة السابقة عن
عام ١٩٨٢ على النحو التالى :

الصنف	تسليم الثلاجات	سعر التوريد شامل الربح
لحوم مجمدة بقرى بالعظم ارباع	» »	١٩٢٩ جنيهها للطن
متساوية		
لحوم مجمدة بقرى مشفى ارباع	» »	٢٣٩١
متساوية		
لحوم مجمدة بقرى مشفى ارباع	» »	١٩٠٨
أمامية		
ضأن مجمد	» »	١٨٨٦
دواجن مجمدة	» »	١٨٠٠

مع اضافة ١٠ جنيه عن كل طن في حالة قيام الشركة بالنقل الى
اماكن التوريد .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية

تحريرا في ١٩٨٢/١١/٢

وزير

التموين والتجارة الداخلية

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢

في شأن تعديل بعض احكام قرارات تنظيم تداول وتحديد اسعار السلع
التموينية للفنادق والمحال السياحية وبعض الشركات

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الارباح .

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق الناتجة عن بيع المواد
المستولى عليها .

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية .
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال
العربى والأجنبى .

وعلى موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٨ على تجميع فروق
الأسعار الناتجة عن قيام وزارة التموين بتسعير بعض السلع فى حساب
واحد .

وعلى القرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم توزيع السكر المحلى
وتحديد أسعاره .

وعلى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم التصرف فى رسائل البن
المستورد وتحديد أسعار تداوله .

وعلى القرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم
١٧٣ لسنة ١٩٧٤ .

وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم استخدام السلع
التموينية المدعمة فى الفنادق والمحال السياحية .

وعلى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار
الزيوت النباتية .

- وعلى القرار رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن اضافة البن الأخضر بأنواعه الى الجدول المرافق للقرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٧ .
- وعلى القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم التصرف وتحديد اسعار تداول القمح والدقيق والسميد والردة والمكرونة .
- وعلى القرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ .
- وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الاسعار .
- وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

قـرـر

- المادة الاولى : تسرى احكام هذا القرار على الجهات الآتية :
- ١ - الفنادق والمحال العامة والمطاعم والملاهي والكازينوهات السياحية الخاضعة لاحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .
- ٢ - شركات استثمار رأس المال العربي والأجنبي المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه - وشركات القطاع العام المشتركة معها .
- ٣ - شركات ومتعهدي التوريدات الغذائية من القطاع الخاص .
- المادة الثانية : تحدد أسعار بيع الارز بنوعيه الكاميلينو والمنقى الكترونيا الى الجهات الواردة بالمادة السابقة تسليم مستودعات شركة تسويق الارز وفقاً لما يلي :

جنيه

- ٤٠٠ - سعر بيع الطن من الارز الكاميلينو .
- ٥٠٠ - سعر بيع الطن من الارز طويل الحبة المنقى الكترونياً .
- المادة الثالثة : يضاف بند جديد الى المادة (٣) من القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه المعدلة بالقرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٧ نصه كالاتى :

مليم جنيه

- ٣٨٠٠ - سعر الطن من البن الأخضر المعبأ في عبوات زنة ٥ كيلو جرام للجهات المحددة بالقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢ تسليم مخازن شركتى التوزيع بالجملة .
- المادة الرابعة : يستبدل بنص الفقرة (د) من المادة (٢) من القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه النص الآتى :
- (د) الزيوت النباتية رقم (١) المسلمة للجهات المحددة بالقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢ .

- مليم جنيه
- ٣٨٤ سعر بيع الطن من الهيئة العامة التموينية الى شركتى التوزيع بالجملة تسليم المعاصر .
- ٧٥٠ سعر بيع الطن السائب تسليم مخازن شركتى التوزيع بالجملة بجميع المحافظات .
- ٨٥٠ سعر بيع الطن المعبأ تسليم شركتى التوزيع بالجملة بجميع المحافظات .
- ويحتسب نسبة عجز مسموح بواقع $\frac{1}{4}\%$ (نصف فى المائة) عن الكميات التى يتم صرفها مجزأة (اقل من برميل) لجميع الجهات الموزعة .
- المادة الخامسة : يستبدل بنص البنود ١٠ ، ١١ ، ١٢ من الجدول المرافق للقرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٨٠ النص الآتى :

الصنف	سعر البيع من شركتى الجملة للفنادق والمحال السياحية بالطن
١٠ - السكر الناعم الحر للجهات المحددة بالقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢	جنيه ٦٠٠
١١ - السكر المبلور أو البودرة المعبأ للجهات المحددة بالقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢	٦٥٠
١٢ - السكر الماكينة للجهات المحددة بالقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢	٧٠٠ ويزاد ٥٠ جنيها عن كل طن مغلف

المادة السادسة : تضاف فقرة جديدة الى المادة ٥ من القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه نصها كالاتى :

- مليم جنيه
- ٣٥٠ سعر بيع الطن من الدقيق الفاخر ٧٢٪ للجهات المحددة بالقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢ تسليم شون الشركة العامة للصوامع وشركات المطاحن بجميع الجهات .
- المادة السابعة : كل مخالفة لأحكام المادة الثانية يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
- المادة الثامنة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

نشر فى ١١ يوليو سنة ١٩٨٢ .

قرار وزارى رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٢
بشأن تعديل بعض احكام القرار الوزارى رقم ١٦١ عام ١٩٨٢

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح .

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق الناتجة عن بيع
المواد المستولى عليها .

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية .
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال
العزى والأجنبى .

وعلى موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨/٢/١٩٦٧ على تجميع فروق
الأسعار الناتجة عن قيام وزارة التموين بتسعير بعض السلع فى حساب
واحد .

وعلى القرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم توزيع السكر المحلى
وتحديد أسعاره .

وعلى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم التصرف فى رسائل البن
المستورد وتحديد أسعاره وتداوله .

وعلى القرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض احكام القرار رقم ١٧٣
لسنة ١٩٧٤ .

وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم استخدام السلع
التموينية المدعمة فى الفنادق والمحال السياحية .

وعلى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار
الزيوت النباتية .

وعلى القرار رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن اضافة البن الأخضر بأنواعه
الى الجدول المرافق للقرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٧ .

وعلى القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم التصرف وتحديد
أسعار تداول القمح والدقيق والسميد والردة والمكرونة .

وعلى القرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القرار رقم ٤٧٠
لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم توزيع السكر المحلى وتحديد أسعاره .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قرارات تنظيم تداول وتحديد أسعار السلع التموينية للفنادق والمحال العامة السياحية وبعض الشركات .

وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

مادة ١ - يستبدل بنص المادة (٤) من القرار الوزاري رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه النص الآتي :

تحدد أسعار تداول الزيوت النباتية رقم (١) المسلمة للجهات المحددة بالمادة (١) من القرار المشار إليه على النحو التالي :

الزيت السائب الزيت المعبأ

مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
٣٠٠	٩٦	٨٠٠
١٥٧	١٥٧	١٥٧
٨٣٣	٨٣٣	٨٣٣
٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣
٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠
٨٥٠	٨٥٠	٨٥٠

العامة للسلع التموينية .

التموينية الى شركتى التوزيع بالجملة تسليم المعاصر .

المحافظات .

ويحتسب نسبة عجز مسموح بواقع ٢/١٪ (نصف في المائة) عن الكميات التى يتم صرفها مجزأة (أقل من برميل) لجميع الجهات .

وعلى المعاصر سداد مبلغ قدره ٣٧ جنيها و ٤٠٠ مليم للخزانة العامة للدولة عن كل طن يتم تسليمه للهيئة العامة من السلع التموينية من الزيت المعبأ أو السائب .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ٩

تحريرا في ٢٧ المحرم سنة ١٤٠٣ (١٣ نوفمبر سنة ١٩٨٢) .

فهرس

صفحة

٤	امداء الكتاب
٥	مقدمة
باب تمهيدى	
٧	المبحث الاول - فكرة الجريمة الاقتصادية
٧	ظهور قانون العقوبات الاقتصادى
٨	قانون العقوبات الاقتصادى
٩	نطاق قانون العقوبات الاقتصادى
١١	مستقبل قانون العقوبات الاقتصادى
١٢	تعريف الجريمة الاقتصادية
١٣	موضع الجريمة الاقتصادية من قانون العقوبات
١٥	الجرائم الاقتصادية والجرائم التموينية
١٥	مصادر الجرائم التموينية
١٧	خطة الكتاب

الباب الاول السياسة التشريعية فى قوانين التموين

٢٢	الفصل الاول - التطور التاريخى
٢٣	المبحث الاول - الشرائع القديمة
٢٤	القانون الرومانى
٢٥	العصور الوسطى
٢٥	المبحث الثانى - الشريعة الاسلامية
٢٦	الرأى الذى يقول بعدم جواز التسعير
٢٧	الرأى الذى يقول بتحديد الاسعار
٢٨	رأى يتوسط بين الاثنين
	المبحث الثالث - الشرائع الحديثة
٢٩	المطلب الاول - العوامل المؤثرة فى ظهور جرائم التموين
٢٩	أثر الازمات الاقتصادية فى ظهور جرائم التموين
٣٠	أثر السياسة الاقتصادية فى تطور جرائم التموين

صفحة

٣١	المطلب الثانى - فى التشريعات الغربية
	التشريع السويسرى - ألمانيا الاتحادية
	المطلب الثالث - فى التشريعات الاشتراكية :
٣٤	أولا - التشريع السوفييتى
٣٥	أقسام الجرائم الاقتصادية فى التشريع السوفييتى
٣٦	ثانيا - التشريع اليوغوسلافى
٣٧	أنواع الجرائم الاقتصادية فى يوغوسلافيا
٣٨	ثالثا - التشريع المجرى
	المطلب الرابع - الجرائم التموينية فى التشريع الجنائى العربى
٣٨	أولا - فى مصر
٣٩	قوانين التموين فى الحرب العالمية الاولى
٣٩	قوانين التموين فى الحرب العالمية الثانية
٤٠	قوانين التموين بين حرب يونيو سنة ١٩٦٧ وحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣
	ثانيا - التشريع العربى :
٤٢	(أ) التشريع الليبى
٤٣	(ب) نظام التموين فى المملكة العربية السعودية
٤٦	(ج) التشريع الكويتى

الباب الثانى
ذاتية قوانين التموين

٤٩	عرض وتقسيم
----	------------

الفصل الاول
الخصائص المميزة لقوانين التموين

٥٠	المبحث الاول - الخصيصة الصناعية
	الجريمة الطبيعية والجريمة الصناعية
٥٢	المبحث الثانى - الخصيصة التحكيمية
٥٨	المبحث الثالث - خصيصة المرونة

الفصل الثانى
تفسير قوانين التموين

٦٠	المبحث الاول - وسائل التفسير
----	------------------------------

صفحة

٦٠	وسيلة التفسير الحرفى أو اللفظى
٦١	التفسير المنطقى
٦٢	التفسير بطريق القياس
٦٢	المبحث الثانى - موقف الفقه من تفسير قوانين التموين
٦٥	المبحث الثالث - موقف القضاء
٦٦	التفسير اللفظى
٦٨	التفسير بطريق القياس
٧٣	التفسير المنطقى
٧٩	ما نراه فى تفسير قوانين التموين

الفصل الثالث

سريان قوانين التموين من حيث الزمان

٨٢	قاعدة عدم سريان القانون على الماضى
٨٣	المبحث الاول - فى التشريع المقارن
	المطلب الاول - التشريعات التى لاتأخذ بمبدأ
	القانون الاصلح
٨٣	التشريع البلجيكي
٨٤	تشريع لوكسمبرج
	المطلب الثانى - التشريعات التى تأخذ بمبدأ القانون
٨٥	الاصلح
٨٥	المطلب الثالث - موقف القضاء فى فرنسا
	موقف المحاكم القضائية - موقف محكمة النقض
	المبحث الثانى - فى مصر
٨٨	المطلب الاول - قوانين الطوارئ
٨٩	موقف محكمة النقض
٩١	تطور قضاء محكمة النقض
٩٤	المطلب الثانى - القوانين المحددة الفترة
٩٥	الرأى الذى نراه

الباب الثالث

التجريم

٩٧	الفصل الاول - الشرعية فى جرائم التموين
----	--

(م - ٤١ الجرائم التموينية)

صفحة

٩٨	عرض وتقسيم
٩٨	المبحث الاول - نص التجريم
١٠٢	المبحث الثاني - صدور من سلطة تملك اصداره
١٠٣	المطلب الاول - التفويض التشريعى
١٠٤	شرعية التفويض - صدور التفويض - تطبيقات القضاء
١٠٦	موقف القضاء الادارى بمجلس الدولة
	المطلب الثانى - شروط التفويض
١٠٨	اولا - شكل التفويض
١١٢	ثانيا - موضوع التفويض
١١٤	ثالثا - العقوبة
١١٥	مدى حق المحاكم فى وقف التنفيذ - موقف محكمة النقض
١١٦	المبحث الثالث - النشر
	القاعدة العامة - القرارات التى تصدر من السلطة
	المفوضة ومدى تطبيق القاعدة عليها - موقف
١١٧	محكمة النقض

احكام المحاكم العسكرية وامن الدولة

الفصل الثانى

الركن المادى

١٢٠	المبحث الاول - اقسام الجرائم التموينية
١٢١	الجرائم المادية والجرائم الشكلية
١٢٢	الجرائم الايجابية والجرائم السلبية
١٢٣	الجرائم الوقتية والجرائم المستمرة
	المبحث الثانى - موقف القضاء من وقوع الركن المادى
١٢٤	المطلب الاول - الجرائم الشكلية
١٢٦	المطلب الثانى - الجرائم المادية
١٢٧	اولا - فى جرائم التموين
	(١) جريمة صنع الخبز اقل من الوزن المقرر قانونا
	تحقق الركن المادى بتقطيع الخبز ناقصا - التسامح
	فى وزن الخبز بسبب الجفاف الطبيعى - خصم
	نسبة الجفاف ومداه - اثر درجة الحرارة على
	نقص وزن الخبز

صفحة

١٣١	(ب) جريمة التصرف فى مواد التموين لغير المستهلكين
	تحقق الركن المادى بتسليم مواد التموين لغير من
	خصصت له وفى غير الاوجه التى رسمها القانون
١٢٤	تطبيقات القضاء
١٢٥	حالات فيها خلاف
١٣٦	ثانيا - فى جرائم التسعير
١٣٦	(١) البيع بأزيد من التسعير
١٣٧	(ب) العرض للبيع
١٣٨	(ج) الامتناع عن البيع
١٣٩	١ - حيازة مادية بقصد البيع
١٤٠	٢ - فعل الامتناع
١٤٠	(١) امتناع عن البيع
١٤١	(ب) أن لا يكون الامتناع مشروعا
١٤٢	الامتناع الذى يرجع للعرف التجارى
١٤٣	الامتناع عن البيع الجراف
١٤٥	موقف محكمة النقض من شرعية الامتناع
١٤٦	موقف وزارة التموين من تقدير اسباب الامتناع
١٤٨	المبحث الثالث - المساهمة الجنائية
	المطلب الاول - المساهمة الاصلية
١٤٩	اولا - الفاعل فى الجريمة
١٤٩	١ - الفاعل فى جريمة صنع الخبز
١٤٩	٢ - الفاعل فى جريمة البيع بأكثر من التسعير
	تعريف الفاعل - العامل ومدى مسئوليته وتطبيقات المحاكم
١٥٠	٢ - الفاعل فى جريمة عدم الاعلان عن الاسعار
١٥١	٤ - الفاعل فى جريمة الفواتير
١٥١	(١) جريمة البائع
	البائع تاجر جملة والمشتري تاجر
	تاجر التجزئة ومدى مسئوليته
١٥٣	(ب) جريمة المشتري
	مسئولية تاجر التجزئة .

مصفحة

١٥٥	السلع المسعرة والالزام بالاحتفاظ بفواتير الشراء ثانيا - الشروع فى جرائم التموين
١٥٥	رأى الفقه انها من جرائم الخطر وليست من جرائم الضرر والشروع فيها متصور
١٥٦	انحياز محكمة النقض فى مصر الى هذا الرأى جرائم التموين فى رأينا لا تقبل طبيعتها الشروع فيها جرائم السلوك السلبى - جرائم الفعل الوحيد - جرائم العقد
	المطلب الثانى - المساهمة التبعية أولا - الاشتراك فى الجريمة الاشخاص الذين يعملون لحساب الغير - السمسار
١٥٩	ثانيا - التحريض التحريض الذى يقع من رجال السلطة العامة موقف الفقه - توسع بعض احكام القضاء الفرنسى - رأى محكمة النقض الفرنسية
١٦١	موقف القضاء المصرى

الباب الرابع الركن المعنوى

تمهيد

الفصل الاول

الآراء المختلفة فى تحديد الركن المعنوى

١٦٥	المبحث الاول - جرائم التموين ذات قصد عام
١٦٥	موقف بعض احكام محكمة النقض فى مصر
١٦٦	موقف بعض احكام القضاء الفرنسى
١٦٧	موقف المحكمة العليا فى الاتحاد السوفييتى
١٦٩	موقف محاكم أمن الدولة
١٧٠	المبحث الثانى - جرائم التموين جرائم غير عمدية
١٧١	المبحث الثالث - جرائم التموين جرائم مادية بحتة
١٧٢	وجهة نظر محكمة النقض الفرنسية

صفحة

- ١٧٣ **الرأى الذى نراه**
١٧٦ اعتناق بعض الاحكام لفكرة الجريمة المادية البحتة
١٧٨ احكام محكمة النقض التى تنبىء عن فكرة الجريمة المادية

الفصل الثانى

- ١٨٠ **أثر الباعث والجهل بالقانون على الركن المعنوى**
فكرة الباعث بصفة عامة - المدرسة الايطالية - الفقه الالمانى -
التشريع الفرنسى
١٨٢ **المبحث الاول - أثر الباعث على قيام الركن المعنوى**
الاحكام التى أخذت بفكرة الباعث - حكم محكمة
النقض فى مصر
١٨٤ **المبحث الثانى - الجهل بالقانون فى جرائم التموين**
١٨٤ مجال تطبيق قرينة العلم بالقانون
١٨٥ الغلط فى القانون الذى لا يمكن تجنبه
١٨٦ موقف القضاء
القضاء فى بلجيكا - فى لوكسمبورج - احكام
١٨٧ القضاء المصرى وتطبيقات متنوعة

الباب الخامس

- ١٩١ **المسئولية الجنائية**

الفصل الاول

المسئولية عن فعل الغير

- ١٩١ **تمهيد : مبدأ انعدام المسئولية الجنائية عن فعل الغير**
المبحث الاول - تطور المسئولية الجنائية عن فعل الغير
المبحث الثانى - الاساس القانونى للمسئولية عن فعل الغير
نظرية المخاطر
فكرة الخطأ

الفصل الثانى

- ١٩٥ **مسئولية صاحب المحل**

مقدمة

النصوص القانونية

- ١٩٥ المبحث الأول - المسئولية الكاملة
١٩٦ المسئولية المفترضة وشروطها
مسئولية المدير - تعريف المدير - تكييف مسئولية
المدير - أحكام محكمة النقض في فرنسا ومصر
٢٠١ المبحث الثاني - المسئولية المخففة
الغياب أو استحالة المراقبة
أسباب الغياب - المقصود الغيبة الاضطرارية
٢٠٢ ١ - المرض - تطبيقات القضاء
٢٠٥ ٢ - السفر - تعريف السفر الذي يعد ظرفا مخففا
٢٠٧ ٢ - استحالة المراقبة
المقصود باستحالة المراقبة
٢٠٨ الاسباب المانعة للمسئولية
٢٠٩ حبس صاحب المخبزن
٢١٠ موقف محكمة النقض

الفصل الثالث

- ٢١١ مسئولية الشخص المعنوى
المبحث الأول - الشروط التي تحدد مسئولية الشخص المعنوى
٢١١ حجج الرأى القائل بعدم مسئولية الشخص المعنوى
٢١٢ حجج الرأى القائل بمسئولية الشخص المعنوى
المبحث الثاني - موقف التشريع والقضاء
٢١٣ ١ - التشريعات الغربية
انجلترا - فرنسا - بلجيكا - لوكسمبرج
٢١٥ ٢ - التشريعات الاشتراكية
الاتحاد السوفيتى - يوغوسلافيا
٢١٦ ٣ - موقف القضاء - محكمة النقض الفرنسية
٢١٧ ٤ - فى مصر

الباب السادس

- ٢١٨ الجزاءات

صفحة

الفصل الاول
السياسة الجنائية فى العقاب

- الجزاءات الادارية ٢١٨
خصائص العقوبة - تشديد العقاب ٢١٩

الفصل الثانى

- ٢٢٢ أنواع الجزاءات
المبحث الاول - الجزاءات المالية
٢٢٤ المطلب الاول - الغرامة
الغرامة الجنائية - الغرامة التأديبية - الغرامة فى جرائم التموين
٢٢٦ المطلب الثانى - المصادرة
المصادرة العامة
٢٢٧ خصائص المصادرة
١ - المصادرة كعقوبة جنائية
٢ - المصادرة اجراء من اجراءات الامن
٣ - المصادرة كتعويض
٤ - المصادرة كاجراء ادارى
٢٢٨ الاموال محل المصادرة

- المبحث الثانى - الجزاءات المهنية
المطلب الاول - الغلق
التطور التشريعى - نظام الغلق - الطبيعة القانونية
للمغلق
المطلب الثانى - المنع من ممارسة المهنة
موقف التشريعات الاجنبية وموقف التشريع المصرى
٢٣٥ المطلب الثالث - نشر الجزاءات

- ٢٣٧ المبحث الثالث - الجزاءات المقيدة للحرية
المطلب الاول - الحبس
١ - جرائم المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥
٢ - جرائم المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
٢٤٠ المطلب الثانى - الجزاءات الادارية المقيدة للحرية

صفحة

فهرس الجزء الثانى

القسم الاول ٢٤١

المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات
الصادرة تنفيذا له

٢٤٣ المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين

القرارات الوزارية

٢٥٧ قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمواد التموينية

٢٦١ قرار ٨ لسنة ١٩٤٨ بشأن المحافظة على المواد التموينية

قرار ٤٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن السجل المنصوص عليه فى المادة

٢٦٢ الثانية من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٥٤

قرار ١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات

٢٦٣ ومستندات النقل الخاصة بالتموين

قرار ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ ببيان مواعيد تسليم مواد التموين

٢٦٤ والاعلان عن تاريخ وصولها

قرار ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع التى يحظر الامتناع

٢٦٦ عن انتاجها او وقف صنعها

٢٦٧ قرار ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن حبس السلع عن التداول

قرار ٣٣٧ لسنة ١٩٧٥ بالزام البدالين والجمعيات

الاستهلاكية بوضع اعلان فى مكان ظاهر بمحال توزيع المواد

٢٦٨ التموينية

قرار ١١٨ لسنة ١٩٧٦ بالزام التجار والقصابين وأصحاب

٢٦٨ المطاحن والمخابز بالاحتفاظ بالسجل

قانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥

٢٧٠ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين

قرار ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بتحديد بعض السلع التى تدعمها الدولة

٢٧٢ فى تطبيق المرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

أولا - المطاحن

٢٧٣ قرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على المطاحن

صفحة

ثانيا - الدقيق وصناعة الخبز

قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والمعدل بالقرار ١٦٩ لسنة ١٩٨٠	٢٧٦
قرار ٢٢٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧	٢٨٩
قرار ١٧٤ لسنة ١٩٨٠ بتكليف أصحاب المخابز والمسؤولين عن ادارتها بتصنيع كامل حصة الدقيق المقررة لهم	٢٨٩
قرار ٢٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار ١٥٨ لسنة ١٩٨٠ الخاص بتكليف عمال المخابز	٢٩٠
قرار ٢٣٤ لسنة ١٩٨١ فى شأن تنظيم استخدام الدقيق الفاخر ٧٢٪ بالفنادق والمحال العامة السياحية	٢٩٢
قرار ١٧٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم التصرف وتحديد أسعار تداول القمح والدقيق والسميد والردة والمكرونة	٢٩٢
قرار ١١٦ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تحديد أسعار تداول المكرونة	٢٩٦
قرار ١٦٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد أسعار تداول المكرونة الفاخرة	٢٩٧
قرار ٢٥٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تحديد أسعار تداول الدقيق والسميد والردة	٢٩٩

ثالثا - البطاقات التموينية

قرار ٥ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القرار ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن البطاقات التموينية	٣٠١
قرار ٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن البطاقات التموينية	٣٠٢
قرار ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض مواد القرار ٢٢ لسنة ١٩٨٠	٣٠٥

رابعا - تنظيم التداول

قرار بقانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الادوية والكيمائويات	٣٠٩
قرار ٢٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تداول البانيوهات	٣١٢
قرار ٥٤ سنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم تداول المواسير	٣١٣
قرار ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تداول بذرة القطن والزيوت النباتية والاستياريين	٣١٤
قرار ١٥٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم وتوزيع الاقمشة القطنية والشعبية	٣٢٠

صفحة

	قرار ٢٠٤ لسنة ١٩٧٠ بشأن استلام شركات المؤسسة المصرية
٣٢٢	للسلع الاستهلاكية انتاج البطاطين الصوفية
٣٢٣	قرار ٣٦٩ لسنة ١٩٧٠ فى شأن منتجات التريكو شغل السنارة
٣٢٤	قرار ١٨٨ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الجزاءات التى توقع على المعاصر
٣٢٤	قرار ٢١٨ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم الزيوت النباتية والمسلى
	الصناعى والصابون
	قرار ٢٥٤ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم التصرف فى الشحوم
٣٢٥	الحيوانية المخصصة لصناعة الصابون
٣٢٦	قرار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم تداول الصابون
	قرار ٣٦٣ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم تداول الصبودا الكاوية
٣٢٨	والبوتاسا الكاوية
٣٢٩	قرار ١٤٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تنظيم تداول زيت رجيح الكون
٣٣٠	قرار ٥١ سنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم تداول مادة الاستيارين
	قرار ٣٩٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم تداول الاغنام المستوردة
٣٣١	واللحوم المجمدة
٣٣٢	القانون ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي
٣٣٣	قرار ٥ لسنة ١٩٦٠ بحظر فتح محال جديدة لتحميص وطحن البن
٣٣٤	قرار ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن
	قرار ٨٣ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم تصنيع الاكياس المخصصة
٣٣٧	لتعبئة الشاي
	قرار ١٩٥ لسنة ١٩٧٠ بشأن تولى الشركة المصرية لتجارة
٣٣٨	السلع بالجملة توزيع رسائل البن الاخضر
٣٣٩	قرار ٧١ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الاتجار فى الشاي
٣٤٠	قرار ١٧٣ لسنة ٧٤ بشأن تنظيم التصرف فى رسائل البن المستورد
	قرار ١٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم تداول وتحديد أرباح
٣٤١	الشاي الاسود
٣٤٢	قرار ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم توزيع السكر المحلى
	قرار ٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تحديد أسعار تداول عبوات من
٢٤٦	السكر المستورد
	قرار ١١٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القرار ٤٧٠ لسنة
٣٤٨	١٩٧٣ بشأن تنظيم توزيع السكر المحلى وتحديد أسعاره
	قرار ٣١٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٧٠
٣٥٠	لسنة ١٩٧٣
٣٥٢	قرار ٢٤٠ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم تعبئة السكر البودرة المطحون

صفحة

خامسا - حظر نقل بعض السلع وتصديرها
(أ) حظر النقل

- قرار ٢٠١ لسنة ١٩٥٠ بحظر نقل أصناف الحبوب والحيوانات
والمنتجات من الواحات الداخلة والخارجة الى وادى النيل ٣٥٣
- قرار ٤٦ لسنة ١٩٦٠ بحظر نقل المواد الغذائية وغيرها الى
محافظة سيناء ٣٥٤
- قرار ١٢٨ لسنة ١٩٦٥ بحظر ادخال الخيش المصنع الى الدائرة
الجمركية ٣٥٧
- قرار ٢٢٥ لسنة ١٩٦٦ بحظر نقل قصب السكر خارج مركز
جمع حمادى ٣٥٧
- قرار ٦٥ لسنة ١٩٦٦ بحظر نقل قش الكتان وبذرتة خارج الاجران
قرار ٧٢ لسنة ١٩٦٦ بحظر نقل الاسمدة الازوتية والفوسفاتية
من محافظة الى أخرى ٣٥٩
- قرار ١٢١ لسنة ١٩٦٧ بحظر نقل تقاوى البصل ٣٥٩
- قرار ١١٦ لسنة ١٩٦٦ بحظر نقل القمح خارج محافظة المنيا
قرار ١٠٥ لسنة ١٩٧١ بحظر نقل الثوم خارج محافظتى المنيا
وبنى سويف ٣٦١
- قرار ٢١٥ لسنة ١٩٧٠ بحظر نقل السلع خارج حدود محافظة أسوان
قرار ١١٤ لسنة ١٩٧٠ بتنظيم توزيع الاسماك المجمدة فى
السوق المحلى ٣٦٢
- قرار ٢٥٦ لسنة ١٩٧٠ بحظر نقل الاسماك الطازجة خارج
حدود محافظة أسوان ٣٦٣
- قرار ٣٩٢ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم تداول الاغنام المستوردة
واللحوم المجمدة ٣٦٤
- قرار ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ بحظر نقل الاسماك خارج حدود محافظة
الاسماعيلية ٣٦٥
- قرار ٢٠٩ لسنة ١٩٧٢ بحظر نقل الاسماك خارج حدود محافظة
الفيوم ٣٦٥
- قرار ١١١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم تجارة الفول وتداوله ٣٦٦
- قرار ٢٣٨ لسنة ١٩٦٣ بحظر نقل الفول السودانى الخام
المقشور أو غير المقشور والسهمس من محافظة الى أخرى ٣٦٧

صفحة

٣٦٨	قرار ٦٤ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم نقل الفول
	قرار ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بحظر نقل أو الشروع فى نقل الفول
٣٦٩	البلدى الصحيح والمجروش
٣٦٩	قرار ٤٥ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم نقل الفول البلدى المخصص للكرم
	قرار ٦٢ لسنة ١٩٧٧ بحظر نقل أو الشروع فى نقل العدس
٣٧٠	الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات
	قرار ٤٧ لسنة ١٩٧٩ بحظر نقل أو الشروع فى نقل العدس
٣٧١	الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات
٣٧٢	قرار ١٤٠ لسنة ١٩٧٧ بحظر نقل الارز الشعير
٣٧٣	قرار ١٦٥ لسنة ١٩٧٩ بحظر نقل الارز الشعير
٣٧٣	قرار ٢٢٧ لسنة ١٩٨٠ بحظر نقل الارز الشعير
٣٧٤	قرار ٢٤٠ لسنة ١٩٨٢ بحظر نقل الارز الشعير
	قرار ٢٣٦ لسنة ١٩٨٢ بحظر ضرب الارز الشعير فى الفراكات
٣٧٥	لغير الاستهلاك الشخصى
٣٧٦	قرار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٠ بحظر نقل الارز الابيض
٣٧٧	قرار ٢٣٧ لسنة ١٩٨٢ بحظر نقل الارز الابيض
	قرار ٣٥ لسنة ١٩٨٠ بحظر نقل أو الشروع فى نقل البصل
٣٧٧	خارج حدود المحافظات
	قرار ٣١٤ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم نقل السلع والمواد والحيوانات
٣٧٨	الى محافظة مطروح وبداخلها
	قرار رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم السلع التموينية خارج
٣٨٢	حدود المحافظات
	قرار ١٢٨ لسنة ١٩٧٧ بحظر أو الشروع فى نقل بعض السلع
٣٨١	خارج حدود محافظات بور سعيد
	قرار ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥ بحظر نقل بعض السلع والمواد الداخلة
٣٨٢	بعض المناطق بمحافظة مطروح
٣٨٢	قرار ١٣٧ لسنة ١٩٧٩ بحظر نقل السمسم من محافظة الى أخرى
	قرار ٢٤٤ لسنة ١٩٨٠ بحظر نقل المواشى والاغنام والابل
٣٨٤	والماعز خارج حدود المحافظات
	قرار ٥٢ لسنة ١٩٨٠ بحظر نقل الدجاج الحى أو المذبوح خارج
٣٨٥	حدود محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية

صفحة

(ب) حظر التصدير

٢٨٥	قرار ٣٦٦ لسنة ١٩٦٩ بحظر تصدير الحلوى الطحينية الى الخارج بغير ترخيص من وزارة التموين
٢٨٦	قرار ٣٨٨ لسنة ١٩٧٠ بحظر تصدير الردة الناعمة
٢٨٧	قرار ١٤٨ لسنة ١٩٧١ بحظر تصدير منتجات اللحوم المحفوظة بكافة أنواعها
٢٨٧	قرار ٣١١ لسنة ١٩٧٢ بحظر تصدير الثوم بغير ترخيص من وزارة التموين
٢٨٨	قرار ٣٦٦ لسنة ١٩٧٢ بحظر تصدير جلود الماعز بكافة أنواعها بغير ترخيص من وزارة التموين
٢٨٩	قرار ١٦٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم تصدير السكر
٢٩٠	قرار ١٧٦ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم تصدير السلع الغذائية خارج الجمهورية
٢٩١	قرار ١٨٨ لسنة ١٩٧٥ بحظر تصدير الشعير والمولت

قرارات تنظيمية بفرض قيود وحظر الاتجار

٢٩١	قرار ١٣ لسنة ١٩٥٦ بفرض قيود على استخدام الذرة البيضاء المحلية في الاغراض الصناعية
٢٩٢	قرار ٥٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل المادة ١ من القرار ١٣ لسنة ١٩٥٦
٢٩٣	قرار ١١٦ لسنة ١٩٦٨ بحظر استخدام السولار والديزل في المخابز من أول اكتوبر سنة ١٩٦٨
٢٩٤	قرار ١٦٦ لسنة ١٩٨١ بتنظيم استخدام اسطوانات غاز البوتاجاز
٢٩٤	قرار ٢٨٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن اقامة صهاريج لغاز البوتاجاز الصب
٢٩٥	قرار ١١٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاخطار عن حركة تداول المناخل المستوردة الخاص بالمطاحن
٢٩٦	قرار ٩١ لسنة ١٩٦٤ بحظر الاتجار في الذرة الصفراء المستوردة
٢٩٦	قرار ١٦٥ لسنة ١٩٦٦ بحظر الاتجار في السمسم
٢٩٧	قرار ١١٩ لسنة ١٩٦٢ باصدار أمر تكليف الى اصحاب الثلجات ومخازن التبريد المعدة لتخزين تقاوى البطاطس
٤٠٠	قرار ٦ لسنة ١٩٦٣ بحظر الاتجار في تقاوى البطاطس المستوردة للعروة الصيفية في كل عام

صفحة

٤٠١	قرار ٢٧٦ لسنة ١٩٧٤ بتكليف بعض أصحاب الثلاجات بتخزين تقاوى البطاطس للعروة النيلية لعام ١٩٧٤
٤٠٢	قرار ٧٠ لسنة ١٩٦٧ بتنظيم استخدام المواد والسلع التى توزعها المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام
٤٠٣	قرار ٤ لسنة ١٩٧٠ فى شأن البيانات عن انتاج المسلى الصناعى
٤٠٥	قرار ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨ فى شأن تصنيع الارز والاتجار فيه محليا
٤٠٨	قرار ٢٢٩ لسنة ١٩٨٠ بحظر الاتجار فى الارز الشعير
٤٠٩	قرار ٢٣١ لسنة ١٩٨٠ بحظر تخزين الارز
٤١٠	قرار ٢٣٥ لسنة ١٩٨٢ بحظر تخزين الارز
٤١١	قرار ٢٣٩ لسنة ١٩٨٢ بحظر الاتجار فى الارز الشعير
٤١٢	قرار ١٨٧ لسنة ١٩٧١ بتنظيم انشاء الفراكات
٤١٣	قرار ٢٢٤ لسنة ١٩٨٠ بتكليف الحائزين لمساحات مزروعة سمسما بتوريد كميات من محصول موسم ١٩٨٠ - ١٩٨١
٤١٤	قرار ٢٢٦ لسنة ١٩٨٠ بتكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرزا شعيرا بتوريد كميات من محصول ٨٠ - ٨١
٤١٧	قرار ٢٢١ لسنة ١٩٨٢ بتكليف الحائزين لمساحات مزروعة فولاً سودانيا بتوريد كميات من محصول موسم ٨٢ - ١٩٨٣
٤١٩	قرار ٢٢٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن أسعار شراء الذرة الشامية محصول ١٩٨٢ من المنتجين من الاصناف الجديدة
٤٢٠	قرار ٢٣٨ لسنة ١٩٨٢ بتكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرزا شعيرا بتوريد كميات محصول ٨٢ - ٨٣
٤٢٢	قرار ٢٣١ لسنة ١٩٨٢ بتحديد أسعار توزيع السمسم المحلى سنة ٨٢ - ٨٣
٤٢٤	قرار ٢٩٣ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار ٢٣١ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد أسعار توريد السمسم المحلى
٤٢٤	قرار ٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم الرقابة على مصانع انتاج الحلاوة الطحينية
٤٢٦	قرار ١٦٢ لسنة ١٩٧٠ بالتصريح لمصانع الحلاوة الطحينية بانتاج وبيع كميات من السمسم المقشور والطحينة البيضاء
٤٢٧	قرار ١٩١ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم الرقابة على انتاج مصانع الحلاوة الطحينية
٤٢٨	قرار ٢٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن ختم اللحوم
٤٢٩	قرار ٦٩ لسنة ١٩٥١ باحصاء اللحوم

صفحة

- ٤٣٠ قرار ٩٠ لسنة ١٩٥٤ بتحديد سن عجول البقر من الذكور
قرار ٦٠ لسنة ١٩٦١ باستثناء محافظة أسوان من أحكام القرار
٤٣١ ٩٠ لسنة ١٩٥٤
قرار ٧٨ لسنة ١٩٧٤ بحظر ذبح الحيوانات المعدة لحومها للاكل
أو بيع وتقديم اللحوم أو وجبات منها في أيام معينة
٤٣١
قرار ٢٤٣ لسنة ١٩٨٠ بحظر ذبح الحيوانات المعدة لحومها
٤٣٣ للاكل أو بيع وتقديم اللحوم أو وجبات منها خلال الفترة من
٣ سبتمبر الى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٠
قرار ٢٨٦ لسنة ١٩٨١ بحظر ذبح الحيوانات المعدة لحومها
٤٣٥ للاكل أو بيع وتقديم اللحوم أو وجبات منها في أيام معينة
قرار ٢٢٤ لسنة ١٩٨٢ بالسماح ببيع وتقديم اللحوم
يومية بمناسبة عيد الاضحى المبارك
٤٣٧

أوامر عسكرية

- ٤٣٧ أمر نائب الحاكم العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٣
٤٤٠ أمر نائب الحاكم العسكري رقم ٧ لسنة ١٩٧٣
أمر رئيس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ١
لسنة ١٩٨٢ بشأن حظر امتناع الموزعين أو العاملين في المحلات
عن بيع المواد التموينية للمستهلكين
٤٤١

القسم الثاني

المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الارباح

- ٤٤٣ المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

صفحة

- ٤٥٤ قرار ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بتحديد بعض السلع التى تدعمها الدولة
المذكرة الايضاحية للقانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ عن الاقتراح
بمشروع القانون بتعديل المادة ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣
لسنة ١٩٥٠
- ٤٥٧
- ٤٥٨ قرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الارباح
قرار ٢٥٤ لسنة ١٩٥١ بتطبيق البند الثانى من المادة ٩ من القرار
١٨٠ لسنة ١٩٥٠
- ٤٦٧
- ٤٦٨ قرار ٣٧٤ لسنة ١٩٥١ بشأن فرز ثمار الموالح وتصنيفها قبل البيع
قرار ١٣٩ لسنة ٥٢ بتحديد الارباح فى بعض السلع وتقدير
الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الاسعار
قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن
الفروق المالية الناتجة عن بيع المواد المستولى عليها ومذكرته
- ٤٧٨ الايضاحية
قرار ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الارباح لكافة لسلع
الاستهلاكية المستوردة
- ٤٨٠
- ٤٨٠ قرار ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تقرير وسائل تداول السلع المستوردة
قرار ٢٦٣ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القرار رقم ١٨٠
لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد الارباح
- ٤٨٢
- قرار ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ بتقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار بعض
السلع الغذائية
- ٤٨٤
- قرار ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بالزام مستوردي وتجار الجملة والتجزئة
فى كافة السلع المعبأة والمعلبة والمغلقة المستوردة باثبات اسم
المستورد وسعر البيع للمستهلك على كل وحدة
- ٤٨٦
- قرار ١٥١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القرار ١٠٦ لسنة ١٩٨٢
قرار ١٣٩ لسنة ١٩٥٣ بتقرير بعض الوسائل لمنع التلاعب
بأسعار الجبن
- ٤٨٨
- قرار ٦٣ لسنة ١٩٥٩ بتحديد اقصى نسبة الربح فى تجارة
المشمم المستورد
- ٤٨٩
- قرار ٩٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن اعتبار صناعة المنظفات من
الصناعات الاساسية وتسعيها وتحديد مواصفاتها
- ٤٩٠

صفحة

- قرار ١٥٥ لسنة ١٠٠١ فى شأن تعبئة المواد الغذائية الخاضعة
للتسعير الجبرى فى عبوات خاصة تؤدى الى زيادة السعر
الرسمى المحدد لبيعها ٤٩١

الغزل والمنسوجات والقطن

- قرار ١٧١ لسنة ١٩٥٢ بتحديد نسبة الربح فى الملابس المحلية
والمستوردة المجهزة من قماش التريكو ٤٩٢
- قرار ٥١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد الارباح على الاقمشة القطنية المستوردة ٤٩٤
- قرار ٥٥ لسنة ١٩٥٣ باضافة المنتج محليا من الملابس الداخلية
شغل السنارة الى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ٤٩٥
- قرار ٢٧ لسنة ١٩٦٩ بشأن توزيع نسب الربح فى قطاع التجارة
بالنسبة للمنسوجات القطنية والصوفية ومنتجات التريكو
شغل السنارة ٤٩٦
- قرار ٣٢١ لسنة ١٩٦٩ خاص بالغزل والمنسوجات ٤٩٧

قرارات تنظيم وتوزيع وتحديد اسعار بيع
ملابس مستوردة وبطاطين لحساب شركات القطاع العام

- قرار ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم وتوزيع وتحديد اسعار بيع
الاقمشة المستوردة من الملابس الداخلية والجاهزة والبلوزات
والبطاطين ٥٠١
- قرار ١٤٤٦ لسنة ٧٦ بشأن تحديد اسعار بيع البطاطين المستوردة ٥٠٣
- قرار ٨٨١ لسنة ١٩٧٧ باضافة اصناف الى الجدول المرافق
للقرار ٦٤٤ لسنة ١٩٧٦ ٥٠٥
- قرار ٢٤٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اسعار بيع بطاطين مستوردة ٥٠٦

قرارات تحديد اسعار ملابس جاهزة مستوردة

من الصين - واحبار مستوردة

- قرار ٩٠٨ لسنة ١٩٧٦ بتحديد اسعار بيع ملابس جاهزة
مستوردة من الصين الشعبية ٥٠٩
- (م - ٤٢ الجرائم القمونية)

صفحة

- قرار ٧٦٨ لسنة ١٩٧٦ بتحديد أسعار بيع ملابس جاهزة مستوردة
٥١١ من الصين
قرار ١٢٤٦ لسنة ١٩٧٦ بتحديد أسعار بيع ملابس جاهزة مستوردة
٥١٢ من الصين الشعبية
قرار ١٥٣٦ لسنة ١٩٧٦ بتحديد أسعار بيع ملابس داخلية وجاهزة
٥١٤ وأقمشة مستوردة من الصين الشعبية
قرار ٣١٩ لسنة ١٩٧٠ بتنظيم التسعير والتصرف في جميع
٥١٦ أصناف أحبار الكتابة المستوردة
قرار ٢٢٥ لسنة ١٩٧١ بإضافة صنف حبر بليكان الى الجدول
٥١٨ المرافق للقرار ٣١٩ لسنة ١٩٧٠

قرارات تسعير الاحذية

- قرار ٥٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن التسعير الموحد للاحذية
٥٢٢
قرار ٦٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن التسعير الموحد للاحذية الحریمی
٥٢٤
قرار ٩٠٠ لسنة ١٩٧٠ بتعديل أسعار الاحذية الرجالی والحریمی
والاطفال والاولاد والبنات
٥٢٦

قرارات تحديد أسعار

القصدير المستورد والمناخل والبطاريات والحديد والسماط والخشب

- قرار ٢٠٩ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم تصريف وتسعير القصدير المستورد
٥٣١
قرار ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ بتحديد الحد الاقصى للربح في بيع حریر
٥٣٢ المناخل والبطاريات الجافة والمستوردة
قرار ٣٠٢ لسنة ١٩٧٧ بتحديد نسب الارباح في تجارة البطاريات
٥٣٣ الجافة المستوردة
قرار ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ بتحديد نسبة الربح في تجارة الادوات
والاواني المنزلية المستوردة
٥٣٤
قرار ٢٨٩ لسنة ١٩٧١ بتنظيم التصرف في حديد التسليح المستورد
٥٣٧
قرار ٣٢٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تولى الشركة المصرية لتجارة
الکيماويات توزيع كافة المواد والسلع والخدمات على الحرقیین
٥٣٩ بالجمعية التعاونية للتسويق الصناعی
قرار ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتحديد أسعار الزجاج المستورد سمك ٣ مم
٥٤١

صفحة

- قرار ٤٣٤ لسنة ١٩٧٧ بتحديد نسب الارباح فى تجارة كلوريد
الامنيوم ٥٤٢
- قرار ٤٨ لسنة ١٩٧٤ بتحديد سعر بيع سماد دان أمونيوم
مستورد من الخارج ٥٤٣
- قرار ١٠٤ لسنة ١٩٧٤ بتحديد سعر بيع سماد مركب ٥-٥-٢
مستورد من الخارج ٥٤٤
- قرار ١١٥٢ لسنة ١٩٧٧ بتحديد أسعار بيع بعض أصناف
الاسمدة المستوردة ٥٤٥
- قرار ٦٦٤ لسنة ٧٦ بتحديد أسعار بيع بعض أصناف الاسمدة
المستوردة ٥٤٦
- قرار ٦١٤ لسنة ١٩٧٧ بتسعير سماد تربل سوبر فوسفات ٤٣٪ ٥٤٧
- قرار ١٢٥ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم قداول عبوات صلصة الطماطم (قها) ٥٤٧
- قرار ٨ لسنة ١٩٨٠ بتحديد نسب الربح فى تجارة الاخشاب
المستوردة ٥٤٨

قرارات تحديد أسعار الثلج

- قرار ٨٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعيين أسس تحديد قداول الثلج ٥٥٣
- قرار ١٧٠ لسنة ١٩٧٨ بتحديد أسعار قداول الثلج ٥٥٤
- قرار ١٠٤ لسنة ١٩٨٢ بتحديد أسعار قداول الثلج بالقاهرة الكبرى ٥٥٥
- قرار ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ بتحديد أسعار قداول المياه الغازية ٥٥٦

قرارات تحديد أسعار الجوت المستورد

- قرار ٥٨٠ لسنة ١٩٧٧ بتسعير عبوات واقمشة الجوت المستوردة ٥٥٩
- قرار ٧٤ لسنة ١٩٨٠ بتسعير عبوات واقمشة الجوت المستوردة ٥٦٢
- قرار ٢١٣ لسنة ٨١ بتسعير عبوات واقمشة الجوت المستوردة ٥٦٣
- قرار ٣٨٣ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تسعير اقطان التنجيد ٥٦٥

قرارات تحديد أسعار المنبهات

- الواردة من الصين الشعبية ٥٦٧
- قرار ٦ لسنة ١٩٧٣ بتسعير صنف من المنبهات واردة من
الصين الشعبية ٥٦٩
- قرار ٨١٢ لسنة ١٩٧٧ بتسعير بعض أصناف المنبهات المستوردة
من الصين الشعبية ٥٧٠

صفحة

- ٥٧١ قرار ١٢٠١ لسنة ١٩٧٧ بتسعير ساعات ماركة أورينت
قرار ١٢٠٣ لسنة ١٩٧٧ بتسعير أصناف المنبهات وساعات
٥٧٢ الحائط المستوردة من الصين الشعبية
قرار ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ بتحديد أسعار بيع منبهات واردة من
٥٧٣ الصين الشعبية

اللبن الزبادى

- قرار ٣٥ لسنة ١٩٧٩ بتعيين أسس تحديد تداول اللبن الزبادى
٥٧٥ من انتاج شركة مصر للالبان
قرار ٨١ لسنة ١٩٨٠ بتحديد أسعار تداول المياه الغازية
٥٧٦ والجدول المرافق له
٥٨١ تحديد أسعار المسلى والزيوت النباتية
قرار ١٢٤ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تداول المسلى الصناعى المخلوط
٥٨٢ قرار ٩٥ لسنة ١٩٧٨ بتعديل القرار ١٢٤ لسنة ١٩٧٦
٥٨٧ قرار ٨٣ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم تداول وتجديد أسعار الزيوت النباتية
٥٨٨ قرار ٣٠٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل القرار ١٧١ لسنة ١٩٧٦ بشأن
تداول المسلى الصناعى
٥٩٣ قرار ١٦٢ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم التصرف فى رسائل المسلى الطبيعى
٥٩٤ المستورد

قرارات تحديد أسعار

فلفل - فول - عدس

- ٥٩٩ قرار ٢٢١ سنة ١٩٧٥ بتنظيم التصرف فى رسائل الفلفل المستورد
قرار ١٥ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم تداول وتحديد أسعار الفول المحلى
٦٠٤ والمستورد
قرار ٢٧٠ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم تداول أسعار العدس المحلى
٦٠٤ والمستورد
٦٠٥ قرار ٤١٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار ٢٧٠ لسنة ١٩٨٢

تحديد أسعار الموالح

- ٦٠٦ قرار ١٦٧ لسنة ١٩٧٨ بتعيين أسعار الموالح لموسم ٧٨ - ٧٩
٦٠٨ قرار ٢٤٧ لسنة ١٩٨٢ بتعيين أسعار الموالح ٨٢ - ٨٣
٦١١ قرار ١٣٤ لسنة ١٩٨٢ بتعيين أسس تسعير البطيخ

- ٦١٢ قرار ١٥٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل القرار ١٢٤ لسنة ١٩٨٢
- ٦١٤ قرار ١٧٣ لسنة ١٩٨٢ بتعيين أسعار تداول العنب لموسم ١٩٨٢
— ١٩٨٣ —
- ٦١٦ قرار ٢٧١ لسنة ١٩٨٢ بتحديد أسعار تداول الموز
- ٦١٩ قرارات تحديد أسعار الدجاج
- ٦٢١ قرار ٢٥٠ سنة ١٩٨٠ بتحديد أسعار الدجاج
- ٦٢٢ قرار ٢٥١ لسنة ١٩٨٠ بتحديد أسعار تداول الدجاج المحلي المذبوح
- قرار ١١٦ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم التصرف في انتاج مجازر الشركة العامة للدواجن وكبد وقوانص الدجاج
- ٦٢٣
- ٦٢٥ تحديد أسعار اللحوم
- قرار ٢٨٠ لسنة ١٩٨٠ بتحديد أسعار الحيوانات المحلية
- ٦٢٦ المعدة لحومها للاكل
- قرار ٢٧٥ لسنة ١٩٨٢ بتحديد أسعار اللحوم والدواجن المجمدة
- ٦٣١ الواردة للقوات المسلحة والمستشفيات والمصالح
- تحديد أسعار السلع التموينية للفنادق والمحال العامة
- قرار ١٦١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل أحكام قرارات تنظيم تداول
- ٦٣٢ وتحديد أسعار السلع التموينية للفنادق والمحال العامة السياحية
- قرار ٢٨٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل أحكام القرار الوزاري ١٦١
- ٦٤٥ لسنة ١٩٨٢

فهرس بالقوانين والقرارات الرئيسية المتعلقة
بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
خاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح

- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ باستثناء بعض
المواد التموينية من أحكام التسعير الجبرى .
قرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمواد التموينية التى ينطبق عليها
قرار بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص باستثناء بعض المواد من أحكام
التسعير الجبرى .
قرار وزارى رقم ٤٦١ لسنة ١٩٧٥ بشأن استبعاد بعض المواد من
التسعير .

القرارات الخاصة بشئون التسعير الجبرى
للسلع الغذائية وغير الغذائية

- ١٩٦١ :
القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ :
فى شأن تعبئة المواد الغذائية الخاضعة للتسعير الجبرى فى
عبوات خاصة تؤدى الى زيادة السعر الرسمى المحدد لبيعها .
١٩٦٩ :
قرار وزارى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٦٩ :
بشأن تنظيم تصريف وتسعير القصدير المستورد .
١٩٧٠ :
قرار وزارى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٠ :
بشأن تحديد أسعار الردة الخشنة .
١٩٧٢ :
قرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٢ :
بشأن تعديل أسعار بيع الارز الابيض المسوح المخصص
والمسوح العادة .
١٩٧٤ :
قرار وزارى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٤ :
بشأن تحديد سعر بيع سجاد (مركب ٢٥ - ٥ - ٥) المستورد من
الخارج .
١٩٧٥ :
قرار وزارى رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٧٥ :
بشأن تحديد أسعار بيع بعض أصناف الاسمدة المستوردة .

: ١٩٧٦

- قرار وزارى رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٧٦ :
- بشأن تحديد أسعار بعض أصناف الاسمدة المستوردة
- قرار وزارى رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ :
- بشأن تحديد أسعار اللبن الزبادى من انتاج شركة مصر للالبان والاعذية •
- قرار وزارى رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٦ :
- بشأن تعيين أسس تحديد تداول الثلج
- قرار وزارى رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٦ :
- بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٥ :
- فى شأن تعيين أسس تحديد أسعار تداول المياه الغازية
- قرار وزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٦ :
- فى شأن تنظيم تداول المسلى الصناعى المخلوط والنباتى ١٠٠٪ وتحديد أسعاره •
- قرار وزارى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٦ :
- بشأن تنظيم تداول عبوات صلصة الطماطم المحفوظة المنتجة بمعرفة شركة النصر للاغذية المحفوظة (قها) وأدفينا للاغذية المحفوظة وتحديد أسعارها •
- قرار وزارى رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ :
- بشأن تحديد أسعار الزجاج المستورد (سمك ٣ مم)

: ١٩٧٧

- قرار وزارى رقم ٦١٤ لسنة ١٩٧٧ :
- بشأن تسعير سماد قريل سوبر فوسفات ٤٣٪
- قرار وزارى رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٧٧ :
- فى شأن عبوات وأقمشة الجوت المستوردة
- قرار وزارى رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٧٧ :
- فى شأن تسعير أقطان التنجيد
- قرار وزارى رقم ١٢٠١ لسنة ١٩٧٧ :
- فى شأن بيع ساعات يد رجالى وحريمى يابانى ماركة (أورينت) للمستهلك الاخير
- قرار رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٧٧ •
- بشأن تسعير بعض أصناف المنبهات وساعات الحائط المستوردة من الصين الشعبية
- قرار رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٧٧ :
- فى شأن تحديد أسعار الاسمنت المحلى والمستورد وتنظيم تداوله

قرار وزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٧ :

بشأن تحديد أسعار النخالة بنوعيتها .

القرار ١٦٥ لسنة ١٩٧٧ :

الصادر بشأن تحديد أسعار تداول زيت بذرة القطن نمرة (١)

المخصص للفنادق والمحال السياحية .

: ١٩٧٨

قرار وزارى رقم ١٧٠ لسنة ١٩٧٨ :

بشأن تحديد أسس أسعار تداول الثلج .

قرار وزارى رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ :

بتعديل بعض أحكام القرار ١٢٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم تداول

المسلى الصناعى المخلوط والنباتى ١٠٠٪ وتحديد أسعاره .

: ١٩٧٩

قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٩ :

بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين

أسس تحديد أسعار تداول البلح الجاف المحلى .

قرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٩ :

بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار الزيوت النباتية .

قرار وزارى رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القرار رقم

١٩٠ لسنة ١٩٧١ الصادر فى شأن تحديد أسعار تداول المكرونة

المنتجة محليا .

قرار وزارى رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٩ :

بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٧٥ فى

شأن تعيين أسس تحديد أسعار تداول المياه الغازية .

قرار وزارى رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٩ :

فى شأن تحديد أسعار بيع سماد القربل سوبر فوسفات التوكيز

٤٤٥٪ .

قرار وزارى رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ :

فى شأن تحديد أسعار بيع بعض أصناف الاسمدة المستوردة .

: ١٩٨٠

قرار وزارى رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠ :

بشأن تحديد أسعار بيع ملابس جاهزة ومفارش وارد كوريا

الديمقراطية .

قرار وزارى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٠ :

فى شأن تنظيم تداول وتحديد أسعار ملح الطعام .

قرار وزارى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ :
بشأن تنظيم التصرف وتحديد أسعار تداول مستحضر البيروسل
قرار وزارى رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٠ :
فى شأن تنظيم التصرف فى انتاج مجازر الشركة العامة للدواجن
من كبد وقوانص الدواجن وتحديد أسعارها .
قرار وزارى رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القرار
رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٣ - بشأن تنظيم توزيع السكر المصلى
وتحديد أسعاره .
قرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٠ :
فى شأن تنظيم التصرف فى الخل المعبأ من انتاج شركة السكر
والتقطير المصرية وتحديد أسعاره .

قرار ١٣٠ لسنة ١٩٨٠ :
بتنظيم التصرف فى منظف الاوانى (كيم) من انتاج شركة
اسكندرية للزيوت والصابون وتحديد أسعاره .
قرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٠٥
لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم التصرف وتحديد أسعار تداول
مستحضر البيروسل .

قرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم التصرف وتحديد أسعار
تداول الكورندموتون والاسماك المدخنة المحفوظة المستوردة من
الصين الشعبية لحساب الشركة العربية للتجارة الخارجية .
قرار وزارى رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القرار
رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار الزيوت
النباتية .

قرار وزارى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٠ :
بشأن تعيين أسس تسعير البطيخ لموسم ١٩٨٠ :
قرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٠ :
بشأن تداول وتحديد أسعار النشا .

قرار وزارى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٠ :
بشأن تنظيم التصرف فى المنبهات وساعات الحائط المستوردة من
الصين الشعبية والموزعة عن طريق القطاع العام .
قرار وزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٠ :
بشأن أسس تعيين أسعار تداول العنب لموسم ١٩٨٠ .

قرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٠ :
فى شأن تنظيم تعبئة وتداول السكر البودرة المطحون وتحديد
أسعاره .

قرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ :
بتعديل أسعار تداول السميد .
قرار وزارى رقم ٣١٢ لسنة ١٩٨٠ :
بشأن تنظيم توزيع السكر المحلى وتحديد أسعاره .
قرار وزارى رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٠ :
بشأن تحديد أسعار بيع بطاطين مستوردة .
قرار رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٨٠ :

بإضافة فقرة جديدة الى نص المادة الاولى من القرار رقم ١٥٠
لسنة ١٩٧٤ بشأن تحديد مقررات السكر الموزع بالبطاقات على
المواطنين وتسعير السكر .
قرار رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨٠ :

بإضافة فقرة جديدة الى نص المادة الثالثة من القرار رقم ٢٨٠
لسنة ١٩٨٠ بتحديد أسس تعيين أسعار الحيوانات المععدة
لحومها للاكل ولحومها المذبوحة .
قرار وزارى رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٨٠ :
بشأن تحديد أسعار بيع بطاطين مستوردة .
قرار رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٨٠ :

بتحديد سعر البيع النهائى لبذرة القطن التجارية المحلية موسم
١٩٧٩/١٩٨٠ .

: ١٩٨١

قرار وزارى رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ :
بشأن تحديد أسعار بطاطين مستوردة .
قرار وزارى رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١ :
بشأن تحديد أسعار بطاطين مستوردة .
قرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٨٠
لسنة ١٩٨٠ ، بتحديد أسس تعيين أسعار الحيوانات المحلية
المعدة لحومها للاكل ولحومها المذبوحة .
قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بالغاء القرار رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٧٥
بشأن تنظيم تسعير والتصرف فى الآلات الكاتبة المستوردة من
ألمانيا الشرقية ماركة أوبتيما « الممتازة » .
قرار وزارى رقم ٦٩ لسنة ١٩٨١ :
بشأن تحديد أسعار بطاطين مستوردة .

قرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٨١ الخاص بتنظيم تداول بعض المحاصيل الزراعية .

قرار وزارى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨١ :
فى شئن تسعير عبوات وأقمشة الجوت المستورد
قرار وزارى رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨١ :
بشأن أسس تعيين أسعار تداول العنب لموسم ١٩٨١ .
قرار وزارى رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨١ :
بإضافة بندين جديدين الى الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تعيين أسس تحديد أسعار تداول المياه الغازية .

قرار وزارى رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨١ بإضافة بندين جديدين الى الجدول المرافق للقرار الوزارى ٣٦٧ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تعيين أسس تحديد أسعار تداول المياه الغازية .
قرار وزارى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨١ :

بشأن تنظيم التصرف فى رسائل صلصة الطماطم المستوردة من ايطاليا لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية وتحديد أسعار تداولها .

قرار وزارى رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٢١٩ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم التصرف فى رسائل المسلى النباتى ١٠٠٪ كريسكو المستورد لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية وتحديد أسعار تداولها .
قرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨١ :

بتحديد أسعار توريد السمسم المحلى موسم ٨٢/٨١ اختياريا من المنتجين .

قرار وزارى رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨١ :
بشأن تحديد أسعار تداول الموز لموسم ٨٢/٨١ .
قرار وزارى رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨١ :
بشأن تحديد أسعار بطاطين مستوردة .
قرار وزارى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨١ :
بشأن أسس تعيين أسعار الموالح لموسم ٨٢/٨١ .
قرار وزارى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٨١ :
بشأن تحديد أسعار بيع بطاطين مستوردة من الصين الشعبية .

: ١٩٨٢

- قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ :
- بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار الفول المحلى والمستورد
- قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ :
- بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار العدس المحلى المستورد
- قرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٨٢ :
- بشأن تحديد أسعار بطاطين مستوردة
- قرار وزارى رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ :
- بشأن تحديد أسعار بيع منبهات وارد الصين الشعبية
- قرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٢ :
- بتعيين أسس تحديد أسعار تداول الثلج بالقاهرة الكبرى
- قرار وزارى رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ :
- بشأن أسعار شراء القمح محصول ٨٢٪٨١ من المنتجين لجميع الاصناف
- قرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ :
- فى شأن تحديد أسعار تداول المكرونة
- قرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٢ :
- بشأن تعيين أسس تسعير البطيخ لموسم ١٩٨٢
- قرار رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٨٢ :
- بتعديل أسعار تداول الرده
- قرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار العدس المحلى والمستورد
- قرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢ :
- بشأن تنظيم تداول السلع التموينية بقطاع السياحة وبعض شركات القطاع الخاص وتحديد أسعارها
- قرار وزارى رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٢ :
- بشأن تنظيم التصرف فى رسائل المسلى الطبيعى المستورد لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية وتحديد أسعار تداولها
- قرار وزارى رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٢ :
- بشأن تحديد أسعار تداول المكرونة الفاخرة المنتجة بمعصرة شركتى مطاحن جنوب الاسكندرية ومطاحن شرق الدلتا
- قرار وزارى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٢ :
- بشأن تعيين أسعار تداول العنب لموسم ١٩٨٢

قرار رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٢ :
بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة فولاً سودانيا بتوريد
كميات من محصول موسم ٨٣/٨٢ .

قرار وزارى رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٢ :
بشأن أسعار شراء الذرة الشامية محصول ١٩٨٢ من المنتجين
من الاصناف الجديدة (البيونير ، جيزة ٢) .
قرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٢ :
بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرز شعير بتوريد كميات
محصول ٨٣/٨٢ .

قرار وزارى رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٢ :
بشأن أسس تعيين أسعار الموالح موسم ٨٣/٨٢ .
قرار وزارى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٢ :
بشأن تحديد أسعار بطاطين مستوردة .
قرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٢ :
فى شأن تحديد أسعار تداول الدقيق والسميد والرده .

قرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٨٢ :
بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار العدس المحلى والمستورد .
قرار وزارى رقم ٢٧١ لسنة ١٩٨٢ :
بشأن تحديد أسعار تداول الموز لموسم ٨٣/٨٢ .

قرار رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٨٢ :
فى شأن تحديد أسعار اللحوم والدواجن المجمدة الموردة للقوات
المسلحة والمستشفيات والمصالح الحكومية بمعرفة الشركة المصرية
لللحوم والدواجن .

قرار وزارى رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٢ :
بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ١٦١ عام ١٩٨٢ .
قرار وزارى رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٢ :
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم
تداول المسلى الصناعى المخلوط والنباتى ١٠٠٪ وتحديد أسعاره .

قرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٢ :
بشأن تنظيم تداول وتحديد أسعار العدس المحلى والمستورد .

القرارات الخاصة بتحديد الارباح

- : ١٩٥٠
القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الارباح .
- : ١٩٥١
القرار الوزارى رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥١ :
فى شأن تطبيق البند الثانى من المادة ٩ من القرار رقم ١٨٠
لسنة ١٩٥٠ .
- : ١٩٥٢
القرار ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ :
بتحديد الارباح فى بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب
باسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الاسعار .
القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢ :
بتحديد نسبة الربح فى الملابس المحلية والمستوردة المجهزة من
قماش التريكو .
- : ١٩٥٣
القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٥٣ :
بتحديد الارباح فى تجارة الاقمشة القطنية المستوردة .
- : ١٩٥٩
القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ :
بتحديد اقصى نسبة الربح فى تجارة السمسم المستورد .
القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ :
بتحديد الحد الاقصى للربح فى بيع حرير المناخل والبطاريات
الجافة المستوردة من الخارج للمستهلك .
- : ١٩٦٠
القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ :
بتحديد نسبة ربح فى تجارة الادوات والاولانى المنزلية المستوردة
- : ١٩٦٩ .
القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ :
بشأن توزيع نسب الربح قطاع التجارة بالنسبة للمنسوجات
القطنية والصوفية ومنتجات التريكو الداخلية (شغل السنارة)
والجوارب والبطاطين .

: ١٩٧٧

- قرار وزارى رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ :
بشأن تحديد نسب الارباح لكافة السلع الاستهلاكية المستوردة .
قرار وزارى رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٧٧ :
بشأن تحديد نسب الارباح فى تجارة كلوريد الامنيوم (ملح
النشادر) المستورد .
قرار وزارى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٧٧ :
بشأن تحديد نسب الارباح فى تجارة البطاريات الجافة المستوردة

: ١٩٧٨

- قرار رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٨ فى شأن تحديد الحد الاقصى للربح
فى تجارة الزجاج الابيض الشفاف المستورد .

: ١٩٨٠

- قرار وزارى رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ :
بشأن تحديد الحد الاقصى لنسب الربح فى تجارة الخشب
المستورد .
قرار وزارى رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٨٠ :
بشأن تحديد نسب الربح فى تجارة الورق المستورد .

: ١٩٨١

- قرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨١ :
بتعديل بعض احكام القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد
الارباح .

المراجع

١ - باللغة العربية

- أحمد عثمان : قانون العقوبات الخاص فى جرائم التموين سنة ١٩٦٩ .
- أحمد فتحى سرور : أصول قانون العقوبات القسم العام النظرية العامة للجريمة سنة ١٩٧٢ .
- حسن كيـره : المدخل الى القانون سنة ١٩٧٤ .
- رمسيس بهنـسـام : النظرية العامة للقانون الجنائى سنة ١٩٧١ .
- سمير الشـنـاوى : الشروع فى الجريمة رسالة من القاهرة سنة ١٩٧٠ .
- عبد الفتاح عبد الباقي : نظرية القانون سنة ١٩٥٤ الطبعة الخامسة ١٩٦٦ .
- عبد الرؤوف مهدى : المسئولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية . رسالة على الآلة الكاتبة من القاهرة سنة ١٩٧٤ .
- عبدنان الخطيب : الوجيز فى شرح المبادئ العامة فى قانون العقوبات .
- على فاضل حسن : نظرية المصادرة سنة ١٩٧٣ .
- عمر السعيد رمضان : الركن المعنوى فى المخالفات رسالة من القاهرة سنة ١٩٥٩ .
- محمود محمود مصطفى : الجرائم الاقتصادية فى القانون - الجزء الاول سنة ١٩٧٩ .
- محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات القسم العام القاهرة سنة ١٩٧٦ .
- مأمون سلامة : المحرض الصورى - مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٦٨ . النظرية الغائبة فى السلوك فى القانون الجنائى - المجلة الجنائية القومية مارس ١٩٦٩ .

محمد وجدى عبد الصمد : الاعتذار بالجهل بالقانون - القاهرة سنة ١٩٧٣
محمود عثمان الهمشوى : المسئولية الجنائية عن فعل الغير ، رسالة من
القاهرة سنة ١٩٦٩ .

نبيل مدحت سالم : الجرائم الاقتصادية سنة ١٩٧٢ .

أنسور العمروسى : أحكام القضاء الجديدة فى جرائم التموين
والتسعيرة .

معوض عبد التواب : الموسوعة الشاملة فى التموين والتسعير الجبرى
سنة ١٩٧١ .

مصطفى مجدى هرجة : الجديد فى قوانين التموين والتسعير الجبرى
الطبعة الثانية سنة ١٩٨٢ .

محمد عزت عجوة : جرائم التموين .

٢ - باللغة الفرنسية

- Alice Marangopoulos, Les mobiles du délit de Criminologie et le droit penal suisse et comparé Paris 1974.
- André Colmet Daâge, La repression de la hausse illicite. Thèse. Paris 1942.
- Bayer Vladimir, Droit pénal spécial. Infractions Economiques Le Caire. 1963—1964.
- Bogdan Zlataric, Infractions Economiques dans les législations des états socialistes. Faculté international de droit comparé. Luxembourg 1959.
- Bouzat et Pinatel, Traité théorique et pratique du droit pénal. Paris 1963.
- Bourgeois Jean, Pour ou contre la repression pénale en matière économique; Revue de science criminelle et de droit pénal comparé. 1949.
- Cappuyns, Les infractions économiques; Revue de droit pénal et de criminologie 1960.
- Clerc François, Les infactions économiques en droit pénal suisse. Cours Luxembourg 7 Avril 1959.
- Donnedieu de Vabres, Traité de droit criminel et de législation pénale comparée, Paris 1947.
- Himard Jean, Les sanctions en droit pénal économique. Revue de science criminelle et de droit pénal comparé. Paris 1958.
- Jean Mazard, Aspect du droit économique français; Revue de science criminelle et de droit pénal comparé 1957.
- Legros Robert, L'élément moral dans les infractions. Paris 1952.
- Imputabilité pénale et entreprise ; Revue de droit pénal et de criminologie 1969.
- Levasseur Georges, Le droit pénal économique. Cours de droit pénal spécial; Université du Caire 1961.
- Le Nouveau régime repressif de la reglementation des prix; Juris-classeurs, semaine juridique année 1943. Doctrine No. 370.
- Léon Leducq, La saisie et la confiscation dans la législation des prix, Thèse, Paris 1945.
- Merle et Vitu, Traité de droit criminel, Quatrième édition 1980.

Philippe Souleau, *Infractions économiques, Extrait du Jurisclasser pénal, Annexes, 1963.*

Pinoteau Charles, La législation pénale en matière économique et financière, 1959.

Reviews:

Revue internationale de droit pénal 1953, No. 1, 2, 3 et 4.

Faculté international de droit comparé de Luxembourg

Session de printemps, Avril 1959.

Journées de l'association, Henri Capitant, Strasbourg 27—28, 1960.

Travaux de l'association, Henri Capitant 1959-1960, Edition Dalloz 1963

المؤلف

(المکتب)

- ١ - جرائم النقد
سنة ١٩٦٠
الناشر - دار النهضة العربية
- ٢ - نظرية الاعتداء المادي في القانون الإداري
سنة ١٩٦٢
الرسالة الحائزة على مرتبة الشرف الأولى من كلية الحقوق جامعة القاهرة
الناشر - دار النهضة العربية
- ٣ - قانون المرافعات الليبي
سنة ١٩٧٠
الناشر - دار صادر ، بيروت
(وقد نفذت هذه الكتب جميعها)

المقالات :

- ١ - الجريمة المنصوص عنها في المادة ١٠٥ مكرر من قانون العقوبات وموضعها من جريمة الرشوة
سنة ١٩٥٩
المحاضرة سنة ٣٩ - صفحة ١١٠٣
- ٢ - تعديل قانون المرافعات الليبي
مجلة الدراسات القانونية - كلية الحقوق بالجامعة الليبية - بنغازي سنة ١٩٧١
- ٣ - تفسير النظام الجنائي الاقتصادي في المملكة العربية السعودية
سنة ١٩٧٥
منشورات معهد الإدارة العامة - الرياض
- ٤ - الاتجاهات الجديدة في قانون الرقابة على النقد
بحث باللغة الفرنسية قدم الى مؤتمر القسانون للدول الناطقة بالفرنسية I.D.E.F المنعقد في القاهرة
في الفترة من ٢٠ - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٨٢

رقم الايداع

٨٣ / ٢٣٥٨



Bibliotheca Alexandrina



1523412